









شرح كتاب جامع الامام  
شيخ الاسلام العلامة الفخرية

كتاب جامع الامام

Suleyman ve Oğulları  
Kism AMCA ZADE  
NÜSEYİN PASA  
Yeni Sayı  
Eski Kısım No 194



194



۷۷۷  
۸۷۷

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفخرية العلامة  
الاسلام الفخرية  
الشيخ الفخرية العلامة



بسم الله الرحمن الرحيم من كتاب الشهايات

قال هذا لفلان ثم اقام على الشراء ولم يوقفوا قبل احواله الى الاقرب من سح الولد لا مكان التوفيق بخلاف  
الملك المطلق لا يتنازع بكونه **ش** اى لو قال ذواليد عند الفاضل هذا العبد لفلان ثم مكث شهرا ثم اقام بنية انه اشتراه منه  
بكذا ولم يوقفوا وقتا للشراء قبل ان يمتثل الشراء قبل الاقرار والشراء بعد فحل على انه اشتراه بعد الاقرار لان الشراء جاز  
فيما له الى اقرب الاوقات وسواء بعد الاقرار وهذا لا يسخى المدعى الزوايا بل الحاد قبل الاقرار حتى لو كان للبيع ولد للبيته  
في الملك اما قبلت لا مكان التوفيق بان يكون شراؤه بعد اقراره كما ذكرنا بخلاف الملك المطلق فانه لو قال لفلان ثم اقام  
بنية انه لا لا قبلت للفاضل عدم امكان التوفيق لان الملك المطلق لا يتكسر بل لما يتكرر الملك سبب فيكون ابنا للملكين  
الاصل وهذا لا يسخى الزوايا في الملك المطلق ولا يمكن التوفيق بخلاف ملكه بعد الاقرار وان وقفوا وقتا قبل  
الاقرار لا يسبب للفاضل الا ان يصل الدعوى بالاقرار يجوز ان عن المأخذ لكنه معنى بشرط الوصل كالشرط **ش** اى ان قال  
مولد فلان ثم اقام بنية انه اشتراه منه وقت المدعى اليهود للشراء عنه وقتا قبل الاقرار لا قبلت للفاضل لان اذا اقره لفلان  
فقد اقره لم يشتر منه فاذا ادعى الشراء صار متافضا الا ان يصل دعواه الشراء باقراره انه فان قال شراؤه هذا العبد  
لفلان اشترته منه اسس واقام على ذلك بنية فانها تسبب استحسانا والبنا من لا لاسل المكان وجه الاحتسان ما ذكرنا  
بقوله يجوز ان اى يجوز ان قوله هذا العبد لفلان عن المأخذ معنى ان قوله هذا العبد لفلان تعنى الملك له لخاله  
ان الشئ قد سمي باسم ويجوز ان عن المأخذ اى بعينه لخاله ما كان ثابتا له في المأخذ بطريق المجاز كالتعاضد سمي بعد  
العزل فاضيا وانما يحمل على المجاز من هذا الوجه بدلالة قوله اشترته منه فكان هذا القول ما ناعدا بشرط كونه موصولا  
كما شرط في الشرط ونحوه لان بيان التفسير لا يعمل الا موصولا **م** ولو قال كان لفلان بعيل في الكل لان قيامه للمالك  
باللفظ فلا مانع واعتبر بنية القضاء الا ان يريد الحق لى فيه فلا يسبب مالم يوقفوا وقتا بعد الاقرار لان عدم الحق بنية  
بونه ومالك الباع لو كان الشراء عنه فالاشترائه زوال المناقضة ونحوها وكذا لو قال لا حق في صل فلان ثم ادعى دينا  
او غصبا **ش** اى لو قال هذا العبد كان لفلان ثم اقام بنية انه اشتراه منه كذا اسل في الكل اى في كل ما ذكرنا اى حوا  
وصوا اليهود ولم يوقفوا او وقفوا وقتا بعد الاقرار وقبله وهذا لان قيام الملك للمقر في الحال ليس باللفظ لان قوله  
كان له ليس بمرجأ بقبامه لخاله اما جعل فاما باستصحاب الحال اذا لم يتم الدليل بخلافه وقد اقام حين له بالبنية على ما  
ادعى واعتبر بنية فانه لو قال كان له على الف رسم ثم قال كنت قضيتها اياه صل ان اقرها جابا بالبنية فليت  
لا ذكرنا الا ان يريد على قوله ان هذا لفلان قوله لا حق في فيه ثم اقام بنية على الشراء فانه حينئذ لا سبب بنية مالم  
يوقفوا وقتا بعد اقراره لانه اقراره لا حق في فيه وعدم الحق باقتضاب ثبوت الحق ونحوه اى مما اذا لم يبرز لا حق في قال  
كان لفلان ملك الباع الذي اقره بملك الشراء الذي يدعيه منه لان الشراء انما يتحقق من المالك فيحقق المناقضة بنا  
لمجرد دعواه الحق ثم قوله اشترته منه محتمل ان يكون دعوى الشراء قبل الاقرار وان يكون بعد فلا يبرز المناقضة  
بالشك في الشك بنية المناقضة لان مجرد دعواه الشراء منه ليس غناقص لقوله كان له ثم احتمل ان يكون الشراء  
قبل الوقت الذي اقره بالملك حتى ساقض وان يكون بعد حتى لا يكون متافضا فلا يثبت المناقضة بالشك في قوله  
وكذا اى كذا لو قال لا حق في فلان ثم ادعى على فلان دينا او غصبا لا يسبب بنية مالم يوقفوا وقتا بعد الاقرار لان

القضاء

عدم الحق ما قضى بونه **م** ولو قال اجمع ما في يدي لفلان ثم ادعى حدوث الملك عن فالقول لانه منكر للحال لا  
يملك للاحق وفي الابراء القول لمن الحدود لان البد والمناقضة لانزال الشك فلا فرق **ش** اى لو قال اجمع ما  
في يدي من دليل او كبير عيدا ونحوه لفلان حتى صح اقراره ولم يبرز لانه عام وليس يجوز ان يحصل له عندى من قضا  
المقر له كان في يدك يوم اقرت فهو في قال المقر لا انا ملكته بعد اقرارى والقول للمقر لا ان نعم المقر بنيه انه كان  
في يوم اقر للمقر يدعى الملك عليه وهو منكر ولا يقال انه في من في الحال يحكم بكونه في من عند الاقرار يحكم بالحال  
كما في حبان ماء الطاحونة لان الحال يحكم بالدفع لا للاحقاق والقول لمن ادعى الحدود وفي مسله الاسرار لمن  
سلك الحدود فانه لو قال لا حق في صل فلان في عين او دين ثم اقام بنية على دين الف او على انه غصبه العبد الذي  
في يديه وادعى حدوث الدين او الغصب بعد الابراء والمقر له انكر حدوثه فان القول قول المقر لانه سكر طر  
حدوث الغصب في الحقيقة لا فرق بينهما لان البنية ثابتة للمقر على العبد في الحال مستلزمة ووقع الشك في زوالها  
فلا يبرز بالشك كذا المناقضة في مسله الاسرار ثابتة في الحال مجرد دعوى الدين او الغصب لان عدم الحق  
ساقض بونه فلا يبرز والمناقضة بالشك فلا فرق بين المسلمين في مالم سطل المتبعين بالشك بها واعلم انه  
ذكر في بعض الروايات الاقرار ولو قال ملك حانوتي لفلان ثم اختلف المذاهب في حق الخانوت فاعاد  
المقر وقال وضعته في الخانوت بعد الاقرار وقال المقر لا لفلان كان به وقت الاقرار بصدق المقر  
بوافق ما ذكرنا من قوله لو قال اجمع ما في يدي **م** وذكر في بعض روايات الاقرار انه لا يصدق المقر وهو  
مخالف ما ذكرنا وما قبل ذلك انه اذا ادعى دخاله في الخانوت عسى الاقرار في زمان لا يتصور دخاله في الخانوت  
في ذلك الزمان وفي مسله هذا الكتاب في هذه الصور لا سبب قوله ذكر العام واصح خان **م** ولو شهد بالعتق  
فردت فتوكل احد ما وبيع لاه خراجا وعتق لاه ووقف الولد لان اقرارهما ورى المشتري خليفه الا ان يوسف  
اصله الابراء لكن العقب لا يبرز نعم الوكيل عدم الوجوه نعم الوكيل لعدم سقوط **ش** اى لو شهد سادان  
على رجل يعتق عبدا فردت منها دها لهنه ثم وكل المولى احد ما يبيعه فباعه من صاحبه حان السع وعتق العبد  
على مشربه لما مر في باب اقرار المعتق بالرق من قوله لان نعمة معتقه حقه موصوف في حق غيره وكان قوله لما مر عللا  
لجواز البيع ولعتق العبد على المشتري الاول فلان نعمة لما كان مردودا في حق غيره لم يعتبر نعم الشاهد  
في حق المولى مع العبد على ملكه فصيح نوكله يبيعه وقام الوكيل مقامه في البيع ولما الثاني فلان نعمة لما كان معتبرا  
في حقه ومن زعم المشتري انه ما اشتراه حر فيعتق عليه ووقف الولد لانه انما الولد للموكل وهو ينكر والمعتق  
الضا ينكر ان يكون الولد له فوقف في المشتري من الثمن عندا في حقيقته محمد نعم الله ونفعه البائع الثمن  
للامر وعندا في يوسف لايبراه المشتري ولا يضمن الوكيل للموكل ويكون الثمن على المشتري للموكل اصله براءة  
الوكيل فان الوكيل يبيع اذا ابراه المشتري عن الثمن عند ما يبيع الابراء ونفعه للموكل وعند لا يبيع الا ان  
ولاية قبض الثمن في من الثمن في هذه المسله عند للمقر لان الوكيل نعمة عدم ولاية الاستيفاء له لانه نعمة جوب  
الثمن على المشتري فيكون العقب لا يبرز اذا امر صبي او عبدا محجورا ونحوه في مسله الابراء عند القبض  
للكيل لعدم سقوط الثمن في نعمة لانه نعمة لم يبيع مسله لاه العقب **م** وكذا الوبايع الثالث صدق من النقد





ومذلة الدين لان المطالبة حقة ومضى الركن دون العين والمسود كقائمة ملك المرقصدا وبعض الوكيل لان  
الساقط على الامر والمنقود على المشتري بخلاف الكذب لا يرد الابرار **ش** اي كذا الوعاء هذا الوكيل الذي  
شهد بعتقه لا يجزي صدقة المشتري في عتق العبد بل ان سدد الثمن سقط الثمن وبعض عندنا خلافا لا ي  
لاؤكرونا وهذا اي ما ذكرنا من سقوط الثمن وضمان الوكيل انما يكون اذا كان الثمن ديناً ذممة المشتري في وقت  
تصدقه بان يكون دراهم او دنانير او مكيلاً او موزوناً لا بعينه وذلك لان مطالبة الدين حق الوكيل في  
سعره على وجه لا يملك حذره عنه وليس لاحد ان يطالب الابا مع ولي المطالبة ركن في الابرار لانه اسقاط  
حق القبض القبض خالص حقة فيصح اسقاطه وليس هذا في العين لانه لا حق للوكيل في عين مال الموكل فلو ائمه  
الوكيل بعين مثل عرض او مكيل بعينه معاضة او دين ولكنه بعد الثمن ثم صدقه المشتري عتق باقراره ولا  
سقط حق الموكل عن العين الثمن ولا سدد المشتري الثمن المسود لان اقراره بصدقه ملك الامر لا باطلا  
فصدا وانما لا يصلح لذلك هذا لان الاسقاط اصل في الابرار ومعنى التملك مع ولهذا يصح بدون العتق  
وان كان يريد مال الرد والابرار بصدقه حق الموكل ضمنه في الابرار ثم الوكيل يضمن في المسألة الاولى الدين الذي  
سقط عن المشتري لانه انما الدين الساقط على الامر وبعض المنقود في المسألة الثانية للمشتري لانه الله  
عليه بغير حق في زعمه وهذا خلافاً اذا ابا عنه من الاجنبي كذبه الاجنبي في عتق العبد فانه ما اخذ الثمن  
منه ويدفعه الى الامر لانه وان ابراه لكنه اريد ابرار لتكذيب من المشتري **م** كذا لو ملكه الفرع المردود  
الاصل الجاحد مع الشهادة الشريك لعتق وبسعي حسب عرفه بخلافه لو ملكه احدهما والفرع لم يصل  
لفقد الزعم حاكماً ومجرباً بخلافه في العكس لزمه عتق البائع لهذا لا يسعي **ش** اي لو شهد بفرع بعتق عتق بكم  
حتى كذبهم الاصول بطلت شهادتهم ثم ملكه فرع مردود ومثلاً الفرع واصل مردود من مثلاً الاصول  
كذلك يعتق لان شامدا الفرع اقرانه عتق على شامدا الاصل حين ملكه فصار كاحد الشريكين اذا شهد على صاحبه  
بالاعتاق وبسعي العبد حسب عرفه الشهادة على العتق من الشريك عند أبي حنيفة **س** سعي جمع فتم بعتق  
كافة تلك المسألة وموتى له المكاتب عندهما ان كان الاصل بمسرا بسعي للفرع وان كان موصلاً ومذاً محلاً  
ما اذا ملكه الاصل فقط او ملكه الفرع فقط فانه لا يعتق وخلافه اذا ملكه الفرع ثم ملكه الاصل فانه لا يعتق  
لعدم نعم العتق من المالك كونه حاكماً اي اذا كان المالك مع الفرع لانه على احسار الغير بصدقه ولا يصدق  
وكذا مجلباً عنه اي حال كون المالك محكماً عنه اي اذا كان المالك مع الاصل لانه ما اقر بصدقه بل حكى غيب عنه وانه  
اكثر الشهادة وهذا خلافاً للعكس ومما اذا ملكه الاصل ثم ملكه الفرع عنه فانه يعتق على الفرع لانه اقر بالعتق على بابه  
والمشتري اذا اقر بالعتق على بابه سدد اقراره عليه ولهذا لا يسعي العبد لو احدى منهما اما الاصل فانه كان  
العتق واما للفرع ولانه نعم انه اشترى بالحر **باب بطلان الشهادة**

احد الدين بم حاء اليهود يقتله حاضراً في بعض ظلم ولا يرجع لسلامته بده او الشامدا للملك والمكر  
ويرجع عما احدهم ملكه ذلك **ش** اي لو شهد رجلان على رجل انه قتل فلان خطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة  
في ثلث سنين وقبضها الوكيل منهم ثم جاء اليهود يقتله حاضراً فاعاقلة بالخيار ان شاء واضمنوا الوكيل لانه قبض ما قبضه

في قوله لو شهد رجلان على رجل انه قتل فلان خطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة في ثلث سنين وقبضها الوكيل منهم ثم جاء اليهود يقتله حاضراً فاعاقلة بالخيار ان شاء واضمنوا الوكيل لانه قبض ما قبضه

منهم ظلم لانه ليس حق القبض ثم الوكيل لا يرجع عما ضمن للعاقلة على الشامدا لانه سلم له بدل المضمون وموما قبضه منهم اولا  
وان شاء واضمنوا الشامدا لانه لما افاض على القضاء والقاضي ازال المعلق بين ملك المقتضى عليه وانه اذله وحكما  
فصل في افاض الشامدا وصفاً للحكم الى الشامدا فصا ربحا لو اكرم رجلاً على ان يكرم اخر على ان يكرم الانسان  
فانه يصير ضامناً كذا سدد الشامدا يرجع عما اخذ العاقلة منه من الضمان على الوكيل لانه ملك المضمون وموما  
قبضه الوكيل ادا الضمان فظهر ان الوكيل اخذ ملكه من جميع عليه قوله لك ذلك اي ملك الشامدا اخذ الوكيل **م** وكذا  
لو اقتصر كمن لا يرجع عنه اذ ليس للدم ماله يملك بخلاف المديون ولهذا في عتقه يضمن الشامدا والمكر وفي العفو  
لا **ش** اي لو شهد بالقتل عمداً فاقض الوكيل القاتل ثم جاء اليهود يقتله حاضراً فانه يقتل بالحق وان شاء وا  
ضمنوا القاتل للدية وان شاء واضمنوا الشامدا ولا قصاص على احد منهما لان الوكيل مباشر القضاء فكان القضاء  
في حقه شبهة والشامدا مستبث القصاص جزاء المباشر فلا فرق فيما ذكرنا بين الخطأ والعمد لكن الفرق في جمع  
الشامدا على الوكيل عما ضمن في الاول يرجع ومنها لا يرجع عند أبي حنيفة **هـ** وعندنا يرجع لانه وحده يجب الرجوع  
فان تعذر ايجاب ملك المضمون وجب تملكه بديه كغاصب المديون اضمن يرجع على الغاصب الثاني اذا ملك  
المديون عند أبي حنيفة **هـ** ان اليهود عند ادا الضمان لا يملك المضمون اذ ليس للدم ماله يملك لهذا قلنا انه  
لو قتل عبداً انسان خطأ وادى الله اليه لا يملك العبد حتى يكون الكفن على المالك فلم يكن الوكيل متلفاً ما موملوك  
للشامدا ولا يرجع عليه بشئ بخلاف المديون وانه مال متقوم الا ان السعي منع الانتقال الحق العتق لهذا قلنا اذا  
شهد اليهود على رجل باعتاق المديون رجعوا واكرمهم رجل عليه يضمن الشامدا والمكر فتم المديون ولو شهدوا  
على الوكيل بالعفو عن جناية الدم رجعوا واكرمهم رجل عليه لا يضمن اليهود والمكر فوجه الفرق **م** ولو شهد  
على الاقرار والشهادة ضمن الوكيل الشامدا لانه لم يظهر كذبه اذ لا يملك بخلافه في الاول ولهذا لو شهد الابرار  
ضمن شامدا الدين دون الاقرار لو قال ان كان له على حنيفة الاول دون الثاني فصا ربحا لو شهد اليهود  
بنكاحها اما والشامدا عبداً او محلولاً **ش** اي ولو شهد الشامدا في الخطأ والعقد على اقرار العامل والمسألة  
بحالها او شهد على شهادة شامدا على رجل انه قتل فلان ضمن الوكيل لانه اذله واستوفى القصاص ظلم  
بغير حق لا يضمن الشامدا لانه لم يظهر كذبه اذ لا يملك في عين حيوة والاقرار يقتله ولا يضمن حيوة والاخبار عن  
شهادة الغير يقتله اذ ليس من خروجه حيوة عدم الاقرار بصدقه او عدم الشهادة بصدقه بخلافه في الاول وموما اذا  
شهد بالقتل للثلاثة بن بنوت القتل وحيوة اليهود عليه قوله ولهذا اي لاجل الشامدا اذ لم يظهر كذبه لعدم التمسك  
لا يضمن واذا ظهر كذبه لوجود الثاني يضمن قلنا لو ثبت الابرار عن الدين ضمن شامدا الدين دون شامدا الاقرار  
فانه لو ثبت الابرار لا يضمن بغيره ولو شهد على رجل لقتل فلان عليه الف درهم قضى بهام اقام المدعي عليه بينة على البراءة  
قبل شهادة يوم فلما دعي عليه يضمن الشامدا لانها شهدا بقيام الحق للحال من خروجه البراءة ولان لا يكون عليه  
دين وقت الشهادة فصا ربحا كاليهود بصدقه حيا ولو شهد على رجل لقتل فلان اقرضه الف درهم عام اول وقضى بها و  
دفع الالف ثم اقام المقتضى عليه بينة انه ابراه المدعي قبل شهادة يوم من كل قتل او كبراه بعض البراءة ورجع  
المدعي عليه بالمال على المدعي ولا ضمان على الشامدا لانه لم يظهر كذبه لعدم الثاني لانها شهدا على الاقرار

الاخبار عن



ومن الحاشية ان الاوضاع كان ثم ابداء فهو كاشهادة على الاقرار بالقتل ولهذا لو قال امرأة طالق لم كان لفلان عليه شيء  
فشهد شاهدان لفلان عليه الف درهم بكم المار وكنت بوقع الطلاق لان شرط كنه قد جد وسو وجوب  
المال عليه في الحال ولو شهد ان فلانا اقترضه الفاضل الممن ففرضي ما لم يكن في يمينه ولا يطلق امرأة لان شرط كنه قيام  
الدين في الحال وبالبينة نسب الاوضاع للقيام في الحال ثم بقاء الدين بالاستصحاب بل حكم سقوط الدين بالنكاح كذا لا  
حكم بقبول الطلاق والشك في فضا راي فضا راي في اليهودية فقتله حاصما اذ شهد المسلم على الاقرار وعلى الشهادة  
كما لو وجد اليهود وشكها ما انما يعني لو شهد على رجل انه تزوج امرأة على الف درهم وسو بكر المرأة تدعى ففرضي  
الفاضل بالنكاح ودفع المهر لها ولم يدخل بها حتى علم ان الزوج انهما من الرضاغة يبطل النكاح وبرد المهر ولا  
ضمان على الشاهد من لانه لم يظهر كنهها لانهما شهدا بالعقد ومن الجائز ان قد كان الا ان العاقد من اخطا  
ولم يعلم بالامومة وكذا اذ اظهر الشاهد عبدا او محمدا في العقد والضمان عليه لانه لم يظهر كنهه الا ان العاقد  
مولى الذي فرض في البحث اخطا في قضاءه وكذا لو كذب الاصل الفرع لانه كعكسه على الغير وكذب نفسه خلاف الحد  
لان القضاء بشهادة الفرع اذ هي صادرة في مجلسه ولا الجا للحق في الطرفين ولو رجعا ضمن الفرع وعند  
ولا فضا من سبب لبقاء الحق في الحكم ولهذا هم مودون الشاهد والمحور **ش** اي وكذا لا يضمن  
شاهد الفرع بعد محي الشهود بقتله حيا اذ كنه شاهد الاصل في الانها ولان تكليفه اياه انكار للضمان على نفسه  
ولو جعلناه سببا للضمان على الفرع يكون انكاره موجبا على الغير وان لا يصلح لذلك كعكسه اي كما اذ كذب الفرع  
الاصل فان شهود الفرع اذ اقالوا كذبت شهود الاصل لا يثبت في ذلك ان قولهم لا يصلح للامانة على الغير ولا  
يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على الغير وكذب نفسه اي كذب الاصل نفسه بان قال  
شهود الاصل كما كاذبين عالمين بذلك عندنا بن حنيفة والي يوسف نعم الله لا يجب للضمان على الاصل ولا على الفرع  
خلاف المحمدي فان عندنا يجب للضمان على الاصل لان القضاء عند شهادة الاصل لا الفرع لانه حامل للفرع على الاو  
حتى لو امتنع عن الاداء بان كان كالمكر من جهة كالفاضل من جهة الشهود ولها ان القضاء بشهادة الفرع  
دون الاصل لان الشهاد الموجبة للقضاء هي الشهادة في مجلس القضاء ومنها الشهادة الصادقة في مجلسه هي شهادة  
الفرع دون الاصل فكانت هي المحي في حق القضاء ولا الجا للفرع من قبل الاصل لان للفرع ختم في الطرفين  
يعني انه مختار في الابتداء في التحمل كذا في الانتهاء في الاداء فانه صل الاختلاف يرجع الى انه سل سعة للفرع من ان  
ممتنع عن الاداء بعد التحمل لانه قولها اسع لانها لا تعرفان وجوب الحق على الحقيقة وعندنا لا يسع كسود الاصل  
ولو رجعا اي لو رجعا الاصل والفرع جميعا ضمن الفرع عند ما كامر وعند محمد بن نحر الشهود عليه ان لما ضمن  
الاصل وان لما ضمن الفرع كالفاضل مع غاصب الغاصب سدا لان القضاء وقع بشهادة الفرع من حيث ان  
الفاضل عاين شهادة الفرع ووقع شهادة الاصول من حيث ان الفرع نايون عنهم فخير في ضمان اي الفرع  
شاهم ورد على قول محمد بن ان الاصل لما كان كالمكر ينبغي له ان يحجب عنه الغصاص كما يجب على المكر على القتل فاجاب  
وقال لا فضا من عليه لانه مسبب عن ان الغصاص خرا مباشرة القتل العمد والاصل مسبب لان بعد حق الشهادة ينبغي  
اخرى للولي استيفاء القتل فلو كان المكر على القتل فانه مباشر لا سبب لاجب في الحكم على القتل فاستقل فعليه

وصار موكالا له ولهذا اي ولاجل الحكم مباشرة الشاهد مسيب فلنا هم عن مودون المفتول سوى الكرم دون الشاهد  
فانه لو شهد على ابيه بالزنا ومو محصن فعلى الحكم عن اذنه لانه مسبب الحرمان عن الارث بالقتل مباشرة ودون المحور  
اي الذي صار مضطرا الى صل مودنه فانه لو صل مودنه دفعا لقتله عن نفسه لا يحرم عن اذنه لانه معذور وكذا الحكم  
فان المكر على قتل مودنه اذ اقبله لا يحرم عن اذنه لان الحرمان عن الارث بالقتل مباشرة انما يكون اذا كان القتل على مضطرين  
وجوب الغصاص في الكفارة ومذا ليس كذلك انما اختار لفظ المحور ليتناول المضطر والمكر **م** لانهم يهود الرجم لان  
القضاء بشبهة فمما سمع ومو القتل دون العذف **ش** اي لانهم على قولنا ولا فضا من لبقاء الحق ان اليهود اذا  
شهدوا على محصن بالزنا بقضى الفاضل بالرجم ورجمهم رجعا فانهم لحدون حد العذف كان ينبغي له ان يحجب عنهم حد  
العذف لان قضاء الفاضل باختيار لما صار بشبهة في حق الغصاص يجب ان يصير بشبهة في حق حد العذف لان كلاهما  
باب العقوبات ومضى سري الشهاد لاننا نقول ان شهادتهم تفتت معنيين احدهما العذف والزنا والاخر الزام  
القتل على العاقد وانما لا يظهر كونها قد فاقا لترح جانب الصدق ثم شهادتهم لا يصح قتله الا بالقضاء فكيف يكون العسل  
سبب الغصاص بشبهة في حقهم فمما سمعهم ومو العسل فسقط عنهم الغصاص لما كانوا قد فاقا لا يكون باعتبار القضاء  
بل بظهور كنههم بالرجوع فله يكون القضاء بشبهة في حقهم فلا سقطه حد العذف **باب**  
**من الدين والشهاد على** فمن شركه نصيبه لم كرو سري وان ادى لانه مع الشرك لنفسه خلاف ضمان الاجنبي  
ودونها نسبه والدين لا يقبلها لغير التميز واعر سمعان حاب الصرع فلا فضا لهذا وقف الامام باحل احدا  
واقاله السلم **ش** اي لو كان لرحل من على رجل الف درهم مشترك بينهما فكفل احدهما لصاحبه حصته فالضمان باطل  
ولو ادى حكم هذا الضمان كان له ان سرق منه لانه ادى حكم عقد فاسد وكان مسحقا للعصاة امام كراهة لاعلموا  
ان يصح مع قيام الشرك او بدونها لا وجه الى حوان مع قيام الشرك لان الضمان يكون لنفسه لان كل جزء منه مشترك  
فاذا ضمنه يبطل في نفسه لانه ضمان لنفسه ثم ما ينفى مشترك ايضا فسطر في نفسه فلا ينزل كذلك حتى يبطل كله وهذا خلاف  
ضمان الاجنبي فانه يصح لانه لا يكون لنفسه وكذا لا وجه الى الثاني وسوان يصح بدون الشرك لانه انما يكون كذلك اذا كان  
النصف المضمون مما ان اعن نصفه فيلزم قسمه المشترك الذي لا يقبل القسم لان القسم افراز احد النصيبين على وجه  
تمتاز عن الاخر ولا تصور غير بعض الانصبا عن البعض في الدين لان تمام الامتياز بالخيار ومضى لا صورة في الاعراض  
واعر ذلك اذا كانت حصة من اثنين فقال هذا الجانب لفلان وهذا الجانب لفلان ولم يرض احدهما حاجبا منها  
فانها لا يصح لعدم الامتياز وان اختار ولهذا اي ولاجل قسمته الدين قبل القبض لا كونه قال الوحيه في اذا اطل  
احد الشركين نصيبه من الدين المشترك واقال السلم بان اسما الى رجل في طعام فصالحه احدهما على راس المال سوفق على  
اجازة شركه لانه لو صح في نصيبه خاصة لم يزم قسمته الدين قبل القبض **م** ولوم نصيب واوى حازا تمام البيع بالفض خلاف  
الكفالة ومو عن كراهة والا حسان ولا شار كمال جلد السعي بعض ما اوجب عن هذا كنه في خارج احد الورثة انما صالح  
من العاين وعمل نصيبه من الدين **ش** اي لوم نصيب احدهما عن صاحبه لكن ادى نصيب الاخر مبرعا جازا لا اوانه  
لان اداه لما كان تبرعا وتمام البيع بالقبض نحن من من البيع نصيبه مودنا ونصير عا قسما نصيبه شركه نصيبه  
عسا بنعله فالعالم المانع الذي في الدين وسو عدم نصيبه وهذا خلاف وكفالة لصاحبه لانها لا سوفق على القبض والغير



فتبين انفسه وصحة الدين كما ذكرنا قوله وموتني اي القبض الذي لم يبرع في نصيب صاحبه وذلك لان من مرفوع  
صحة بترعه بالاداء قطع شركته عما يورث فصار كما اذا ابراه احد ما عن نصيبه واحال اي قبل الكوالة نصيبه على رجل  
نصير نصيبه مما ابراه والاخيال قوله ولا تشارك في ولا تشارك في البيع صاحبه مما ادى الى ما نرى  
على الغرم ولم يولد له لو شاركه فيه بل لم يمت منه بعض بترعه وسعى الانسان في نصيبه من حصة موروثة عن هذا قال محمد  
كان ابو حنيفة وابو يوسف اصحابهما رحمهم الله اذا ارادوا ان يتوفوا من صلح الوارث الذي صالح مع وارث اخر  
واخرج من الميراث العين والدين جميعا بكتب صالحه مما ترك الميت من العين على كذا وعجل نصيبه من الدين  
الذي على الناس ولو كان للميت ان يرحم بما ادى لم يكن دينه لسد ذلك على صحة التبرع به ولزمه وادعوا قبل المدعى  
م فان اداه الغرم شاركه الا في ما لم يبر لساك لانه غير الدين حاصه حكما وان كان اجودا وادري بدليل الفرق  
السم فلكم العارض متغولا حتى الاخر شغل زول في الغرم وموجور بالمثل اساع الغرم وما للفرق اي فان ادى  
الغرم احد الشركتين نصيبه من الدين المشترك لانه لا يشارك في الدين ما لم يبر لودى حثا لثا اما لثا انقبض  
احدا ما نصيبه ثم وصبه لرجل اخر وسلك الله او قضى دينه اخر لرجل اخر فينزل لكون لصاحبه المشاركة في القبض  
وانا كان كذلك لان العين الذي قبضه احد مما من الغرم غير الدين حالان الدين وصفه الذمة غرام بنسبه  
وسد العين فام بنسبه وعين الدين حكما ولهذا سمي سيفا لا استبدلا ولا لوط من له الحق بحصة من الاعان  
لغير رضاهم المسوض عن الدين حكما وان كان القبض اجود من الدين او ادى منه بدليل الفرق السليم  
فانه لو قبض الفرق السليم اجود من الدين او ادى كونه ولو لم يكن عين حقة لكان ذلك استبدلا لهما ولانه لا يكون  
ملكه القابض يعني اذا كان المسوض غير الدين حاصه حكما فلذا ان العارض على كل عام القبض متغولا حتى الشكر  
اي باعتبار ان عين حقه حكما كان ينبغي ان يكون مشتركها وباعتبار ان عين حقة سعي لكون عامه للعارض ولا  
يكون لشركه حتى في قطعنا ففطنا شركه صاحبه عن عين القبض واسا حتى الشركه لانه عملا بالشهادتين شغل  
حتى الشركه الاخر شغل بزل برعاه حتى الثالث يعني اذا اعلق القبض حتى الثالث سيطر حتى شاركه عن القبض  
لان حتى الشركه تعود الى بدل لانه تضمن العارض بل نصه او سعي الغرم كنه في اصل الدين فكون فوات حقه محولا  
بالمثل او اساع الغرم وما الثالث من الحق لا يكون مجورا واعتبر سعي الجاني وبركه فيها دين ومضى بمران لادى  
خلاف الشفعة لاهل لا بعد والعين اي واعر ذلك مع المولى العبد الجاني فان حقيقته الملك للمجنى عليه حتى  
الملك يبيع من الثالث لا يبطل حتى المسمى حتى المجنى عليه لان حقه محولا بالغير دون حتى المشتري ولو بركه بالغير عطف  
على الجاني واعر سعي بركه فيها دين لان الوارث لو باع بثمن من بركه فيها دين يبيع بيه ولا سعي حتى الغرم لان  
يجوز الصمان على الوارث قوله ومضى اي واعتبر سعي مسض بمران لادى يعني لو ادعى على رجل دينا وقبضه ثم اقران  
لادى له على المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يخذل عن المسوض فان كان العارض باعه او وصبه من اخر لا سعي  
لغيره ويضمن مثلها لانه احد المسوض عوضا عما ادعى في ذمته فاذا اقران لادى عليه طهران بدل القبض كان  
مستحقا وبطل المستحق ملكا فاسد وصار هذا كما لو قال بعت منك عبدي بهذا الخطه التي في هذا الجاني ولم العبد  
فاذا سعى الجاني خطه فانه ملك العبد ملكا فاسدا لانه بمنزلة بدل المستحق ويصح تصرفه وفيه مثل المدعى عليه وفيه مثل الشكر

العارض  
القبض

ملك المقبوض ملكا صحى لان المديون ملك الدراهم منه الا ان لا يفر حتى المشاركة والاصل  
ان حتى تصرف في ملكه سقط تصرفه وان كان بغير سلبط من له اطلق له الم يكن اطلق  
مقصودا على العين لانه يصل اليه صفة من وجه كلف فلما لم يصف تصرفه في الملك العاسد  
من الاصل لان لا يصف في الملكا لصحى اولى وهذا خلاف الشفع فان المشتري  
لذا تصرف في المشتري ببيع او نحوه كان السبيع ان يصف تصرفه لان الشفعة  
لا بعد والعين اي لان حتى الشفع معصور على عين المشتري لانه لا دفع ضرر  
الجواز وانه لا يحمق بدونه ومن الماذون له الم ينف بدونه فاسعاه لا بعد ذلك  
الاذن فلا حاب ولا سلبط جواب سواله وسوان يعال اذا باع المولى العبد الماذون  
المديون كان للغير كما حتى النقض وان لم يكن صوم معصورا على العين فان المسمى ان يصفوا  
المولى العمة فاجاب وقال انه لو باع بيمين من بدنه ولا شبهه لاس لاس لهم نصيبه  
ولما لم ينف بدنه اما كان لهم حتى النقض لانه كان لهم حتى الاستعانة على ملكه الى الفر  
نصل اليهم المديون وهذا السعاه لا بعد وملك الآذن فسطر ذلك عند انتقال الملك  
الى عين فلا يجوز لانه تعود صوم فلا حابير طهرهم الفايث ولا سلبط منهم على ذلك  
لنفوت صوم سلبط منهم وقوله ولا سلبط اصرا من المشتري شرانا فاسدا  
لذا باعه من غيره حيث لا يصف تصرفه وان كان حتى السبيع مقصورا على ذلك  
لصدور تصرفه عن سلبط من البائع الا ان سلبط لا اعتبار حتى ما على الغرم منفتح بالوك  
كما طوله ويرجع ممل القبض لا النقود لا سعي في الفسار العارض كما في موت السبيع  
ضد الاصلى الاستسما يتعلق بوجه سادك الاخر وان كان اجودا وادري عاد الى  
اول المسئلة وقال اذا قبض لهما نصيب اجود وسلم له شركه ذلك لم يرجع عليه في  
عين ذلك المقبوض اصلا لانه جعل كانه عارض له من اطلق في القبض حتى الشركه في ذمه  
الغرم فصل نوى على الغرم لا يرجع عليه ولا توى ما عليه السعي المعاوضه بعد  
الصحة وثبت له حتى بعض ملكه لان المعاوضه بعض سلامة سلامه كما في الطواله لانه  
نوى ما على المحال عليه يرجع المحال له على المحال لا تفاسح الطواله بالنوى ويرجع على الشركه بعد ذلك  
ممل المقبوض حتى لم يكن له ان يرجع بعنه والعارض باطرا ان شاء اعطاه نصف عين  
المقبوض وان شاء اعطاه ممل نصيبه لا النقود لا سعي في الفسار العارض اي لا سعي في فخذ  
سعي بعد الصحة لان النقود لا يتعلق في الفسور كما لا سعي في العقود كما في موت السبيع فانه  
فانه لو اشترى عبدا بالقبض فمضاه اجود ثم مات العبد قبل القبض فاسف السعي فارد المشتري  
ان يرجع في عين ما اعطى لم يكن له ذلك في كان السبيع ان يعطيه غيره كمن سلب ما في لاسل ما وده عليه العبد لا السعي  
قد انفسه في ذلك لم القبض في ممل المقبوض كذا ذكر الامام السليم رحمه الله في هذا الاصل في النقود في الفسور في الفسور في الفسور

العين



في الامانات والعضوب ولو باع عبدا بكمودي وده نقضا او خيار له مثل  
المقبوض كان اجهود او اولى له سقوط المقابل بالنسخ لا ينقض من بعد التسمية هو  
الفرض لا يلزم غير الموصوف لوجوب بعض القبض واما للفار ولا المار لا يسع  
اي لو باع من رجل عبدا بكمودي موصوفة غير مثارة عند العقد وتعاين لم  
له المشتري العبد بالعبء بالعضاء او به كمار رؤيه او شرط وجب على باع العبد  
به مثل ما قبضه يعني لا يجب له على المقبوض ولا له ما شرط في العقد فيرد مثل المقبوض  
في الجوع والدواء وذلك لان الرب بالعيب بالنقصا والره كمار رؤيه او شرط في  
وليس يسع وهذا النسخ البيع سقطا ما قابل العبد من الثمن وهو الكو الذي يبيع الكو الما خذ علوكا  
للبايع ولم يبطل ملكه به بالنسخ ليجب له العين واما قلت لم سقط ملكه فيه من الاصل  
لانه قبضه معا بلا بالذي الذي في الذمة وهو الثمن وسقوط المقابل بالبيع لا ينقض من بعد  
التسمية وهو الغرض يعني لو ارضى رجلا براهم وبضها المتفرض لم يكن له ان يسترد  
عن تلك الراهم لان حقه سقط من العين فاذا صار ملكا للبايع سقط حقه  
عن العين سلم به الغرض مع انه لم يعاين شيئا معا بما يبدل لم سقط البديل  
بعارض العجز اولى ان يكون العين ملكا للبايع وسقط حق المشتري ولذا وجب  
علمه له ملكه لا خبئه لا يلزم على هذا لو باع العبد بكمودي موصوف لم سلم اليه المشتري  
كرا وبقي العجز له مع عيب بالنقصا او ما طار كجب عليه له على الكو المقبوض لان  
به وقع العقد فاسد كما له الثمن فكان العوض سحيق النقصا ككم النفسا و  
وجب نقضه واما للفار ومن فروخ نقضه بطلان ملكه فيه من الاصل وكذا  
لا يلزم الكو الما رايه فانه لو باع على كرمي مائة في العقد فمض الكرم للعبد  
بامر هو يبيع كما ذكرنا كجب عليه رد عين الكرم لانه لا كان مائة رايه كما كان  
مسا لانه يكون مقابضه والبيع سحيا في العقد والنسخ ولو اقال  
له مثل المشروط لانها يسع بالثمن الاول في حق الغير مطلقا وفي حقها فيما لم  
سحيا بالعقد وهذا لو باع با عليه وهو موصوف وبه كقبيل عاد الاجل والكفالة  
في الرد بعضا دون الاقالة اي لو اقال المشتري البيع بعد المعاينة  
او له عيب بغير وصف او بالبيع اليه مثل الكو المشروط لا يصل المقبوض  
حتى لو كان المشروط وسطا وسلم اليه اجهود او ارضى كجب عليه  
رد الوسط وهذا لان الاقالة يسع لوجهه هو البيع وهو ما دله الحال  
ما كان بالراضى ويكون عنه ما هو الثمن في العقد الاول لانه لم يبيع بغيره العقد فله  
لا شرط فيه ثمنه الثمن ولا جعلت سعا بالثمن في العقد الاول وجب عليه رد مثل المشروط

م وده على هرا

التعصم وروى عن هذا ان الاقالة نسخ في حق العاقد من مع جدي في حق الثالث فيسحق ان لا يفرق الحال في حق العاقد من بين  
الرد بالنقصا وبين الاقالة فاجاب وقال ان الاقالة يسع جدي في حق غير العاقد من مطلقا وكذلك حتمها مع في حق ما لم يكن  
سحيا بالعقد الاول لوجوه وصار البيع وزيادة الجوع في الموصوف غير سحيا بالعقد فلم يظهر ظم النسخ في حتمها فكان بيعا  
جديا لم اراد كسحق لن الاقالة بما لا سحيا بالعقد مع فقال وهذا الوبايع اي لو كان لرجل عليه الف درهم وموصوف له  
فباع منه ثوبا بالدين حتى سقط الاجل او كان بالدين كقبيل حتى سقطت المطالبة عنه ثم رد الثوب عليه بغير ثوب كان الرد  
بنقصا القاطن عاد الاجل والكفالة حتى لا يملك ب الدين المطالبة الى اجله وكان له ان يطالب من الكفيل كما كان  
قبل البيع ولو باع له البيع بغير فضا لا يعود الاجل حتى يملك المطالبة عنه في الحال ولا الكفالة حتى لا يملك له المطالب بعد  
الاقالة من الكفيل لان الاجل والكفالة في اصل الدين لم يكن من احكام هذا العقد فلا يظهر الاقالة في حتمها فصار  
تلكا مبتدأ ببيع مطلق في حتمها ومطلقة بوجوب المال حاله الاصل ولو اطلفه رد المقبوض في الجوع لانه يسع حله  
الاستبدال فانه يبيع له بعد الموت من اقال وانه لا يبيع له ولو اطله العبد في الكرم والمسلح حالها اي قبض الكرم او ارك  
رد عين المقبوض في الجوع اي مما اذا كان الرد بفضا او غير فضا او اقال قبل الهلك او بعد وذلك لان الكرم اذا كان  
مسما فانه كان بيعا لانه لم يجعل السلم فيه مبيعا لثمن الاستبدال لان الذي يقتضيه يكون بدلا عنه الذمة واجرم  
واذا كان بيعا كان متعينا في العقد والنسخ فيلزم عليه رد عينه والكرم من وانه يبيع الذمة فلم يكن المقبوض متعينا  
العقد والنسخ لهذا فلما اى الاجل لن الكرم في السلم قال العقد بعد موت العبد سحيا لو اطله العبد في كرمه  
قبض السلم اليه العبد مات في دين ثم باع الاقالة جازين بتمه العبد وانه اى بيع العبد لحياته وتسلمه لان العقد  
بعد موت العبد وسد لان صحة الاقالة ببقاء البيع وقت الاقالة لا ببقاء الثمن لانه ليس بمعتوقه وانه لا يكون متبايع  
وتمه من لا يلزم مقابل العقد والسر من انا والكرم بعهده الباء والذي اولى عن هذا جان مع ذا الكرم دون عكسه لم  
يجز مع ذا الدرهم بكمودي وعكسه لانه يسع المودع لاسما اي لا يلزم على ما ذكرنا من ان الكرم في سلمه مع العبد بكمودي ان لو  
باع منه الدرهم بالكرم فان الكرم ببيع وان ادخل عليه حرف الباء لان التدرين ذاتا فان خلقه للثمنية والكرم  
ببعده الباء والكلمات والموزونات صالحة للبيعية من حيث انه يتبع باعائها وصالحه للثمنية من حيث انها شئت الذمة  
ويصل قيمتها لثمنها وانما لو غلبتها ببعده حرف الباء فاعتبار الثمنية في التدرين وانما وصف الى له اولى من اعتبارها في الكرم  
لما عرف من ان الترحيم بالوصف الذي اولى عن هذا اي عن هذا الاصل المذكور وهو ان التدرين ذاتا ولا الكرم ببعده  
الباء فلما جان مع هذا الكرم المعين بكمودي ببعده دون عكسه وسوسع كرا ببعده هذا الكرم المعين لان في الاول الكرم المتدر  
دين دخل حرف الباء وقد قبل بالبيع وسوا الكرم المعين فيكون ثما وانه يصلح ان يكون ثمنه الذمة وفي العكس يكون الكرم  
الموقف ثما ببعده الباء فيكون المتدر المودع مبيعا والبيع اذ لم يكن عينا لا كرم العقد لاسما ولم يوجب ثرايط فبطل وكذا  
لم يجز مع ذا الدرهم اي الدرهم المعينة فلو اتم الاشارة على ما قبل التدرين بكمودي وكذا لم يجز عكسه وسوسع كرا ببعده هذا الكرم  
المعينة لان الكرم لا يوجب التدرين الذي انا كان مبيعا وان صحه الباء لما ذكرنا وبيع المودع لا يصلح الا لاسما ولم يوجب ثرايط  
م كذا لو باع ثوب وحك الوصف الاصل اذ يبيعه للبايع لاسما كذا في الصلح والاحم **ش** الاشارة يعود الى قوله رد عين  
اي كما اذا اتم العبد في الكرم على فاقض الكرم عنه كذا لو باع العبد ثوب وقبض الثوب ثم فسخ العقد بكمودي رد عين







بالمال وقوله او عودا بالمعنى عطف عليه وحصل ان يكون باب الفتح الشراي لم يند على الغرم بالمال على الشاهد بالشهاد او عودا  
فالحاصل ان الشراي لم يند على ذلك كحق بعينه بل كحق بغيره لكن بواسطة وهو لا يصلح في رفع الواسطة والشاهد على الغرم او  
ذكر الواسطة لكن لم يند على الغرم بل على الواسطة بالمال او بالشهادة بان جعل شهادة مشهودا بها او اشهد على شهادة مشهود  
لم يند على الشهادة على الغرم بل على الواسطة في قوله اشهد على ما شهدت او بما شهدت واما احتمال اى بالشهادة  
على الشاهد بالمال في قوله اشهد على ذلك فهو محال ايضا لان الشاهد بالشهادة مشهودا بها فيه كانه قوله اني شهدت او لشهادتي ولا  
احتمال للشاهد على وعد الشهادة في قوله اشهد على اني شهدت فانه لو قال اشهد على اني اطلق اراي او اعق عبدي لا يكون  
اشهادا على طلاق وعناق في الحال بل في المستقبل فلم يوحدها صرح الشهادة على الشهادة وسوطة للشاهد الفسخ وكل  
في نقل شهادة لا يصل عنه دليل للصلح لاجلها وبطلان كذا اذا نهى عن الاذلة في الشهادة وكذا اذا  
اعرض لشاهد لا يصل على او فخرس وكفى ما يبطل او الشهادة قبل الشاهد الفسخ عند القاضي يبطل شهادة معلمة وكل فتاوى  
جست لا يثبت له ولاية الا اذا عند النبي بالحج او بطلان اصله لا اذا من اصله كالوكيل في عمل الموكل وبطلان ولاية واذا  
كان وكيله عنه فلا يثبت له ولاية واما ما لم يسمع لسانها والغير كذا في سماع اشهاد القاضي في الاظهر دون الاحوط لعمان  
المذموم كالباع والغصب اعتبر بغيره كجور والرق فاما ما لم يسمع لسانها والغير كذا في سماع اشهاد القاضي في الاظهر دون الاحوط لعمان  
بما ركز في قوله اشهد القاضي فاما على قضية وسمع رجل اشهادا لم يسمع لسانه في سماع الشاهد ولزم يند القاضي وعندهما هو  
الاظهر في مذموم صاحبنا دون الاحوط ولا حوط ما روى عن محمد انه لا يسمع له ذلك في سماع الشاهد في هذه الرواية  
اخذوا بخبرهم الله وقالوا ما احسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدوا ولا يؤمنون وانما يبطل كتاب القاضي للضرورة وفي  
الاظهر ان قول القاضي محجة بنفسه منزلة لا قرار وكان سماعه المذموم ومن عارض السبب المذموم حلت الشهادة من غير اشهاد كما  
لوعان البيع والغصب وكما وذلك انه لم ينف مقام عيني وانما شهد علم نفسه فلا يكون نايبا عن القاضي واعتبر في ذلك في اعتبر  
بعارض كجور او الرقة فاما في سماع اشهاد القاضي والشاهد على الشاهد فان سماع اشهاد القاضي وانقر حال القاضي  
بعارض كجور او الرقة لا يتفر حال شهادة فاعلم انه ليس نايبا عنه كذا في الشهادة لان نفس شهادة لا يصلح في محله في محله ايضا  
فلم يكن سماعا معانية المحجة فيكون الفرع نايبا عنه في النقل لا الشاهد علم نفسه **باب الشهادة في الجناية**  
اقام كل ابن على الاخر فينبط الاب عند ما تراثا فقد التكر والرجوع وعند نفسه بدينه علمها ونفاصلة العمر بعد المانع عن  
حكم حذر اللغو كالعالم بن كراخ منه او ساج ذلك في من **ش** اى لو صل رجل وله اثنان اقام كل منهما على احدهما بدينه او صل  
الاب عمدا او خطأ فعند اليوسف محمد رحمه الله تعالى ان البيهتان حتى لا يفتن في محله واحد ولا اثنان احدهما القدر  
سها لان البيهتين تعارضتا ولا سبيل في اثباتهما فقد التكر فان القتل لا يتصور تكر في محله واحد ولا اثنان احدهما القدر  
الرجوع بلا مرجع فوجب التها تراك لو ادعى كل منهما شرعية من صاحبه ومضى بدينه واقاما البيهتين ولم يورخا وعند اليوسف  
يقضي لكل منهما نصف الدية على الاخر لان القتل عمدا وبغضا وانما قيد بالعمد لانه ان كان خطأ فعند يوجب عاقلة  
كل واحد نصف الدية وهذا لان هذا الكلام امنع نصيحة بمقتضى كحق القتل المذموم كل واحد منهما وقد يكون الحكم في  
القتل العمد وجوب الدية فلو ادعى القتل في كل منهما على صاحبه على دعوى حكمه بعد المانع الذي هو القتل العمد عن حكمه الذي  
موجب الدية اخر اذا عن اللغو فانه لو لم يحمل على ذلك لعنت البيهتان والعمل بالبيهتين واجب ما لم يكن وصار مذموما اذا ادعى

رجلان كل واحد منهما ذكرا امرأة ميتة بعينها واقام كل واحد منهما بيته فانه يقبل البيهتان في حق لارت يكون لارت بينهما بعد المانع  
الذي هو النكاح عن حكمه ومولدين مجازا وكذا اذا ادعى رجلان دابة كل منهما يدعى تلك الدابة تحت يد من دابته من دابة ميتة واقاما البيهتين  
تقضي الدابة بينهما نصيبين وان كان الساج عملا ابتكر بعد المانع الذي هو الساج عن حكمه ومولدين مجازا وكان كل منهما اقام  
انها ملكه ونه يقضي بها بينهما كذا **ش** ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا  
من واحد لآخر فلو اقام الابن على الاخ ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا  
وربعه مسلمين اخرين احدهما دعوى المرأة ولدا فانه اذا ادعت امرأتان ولدا واحد لكل منهما يدعى انه ولدا فعند اليوسف  
تقضي الولد لهما في الحكم الذي يصل لاشراك ومواخضاته ولا تراث عند من تراثا البيهتان ومضى بدينه كتاب الدعوى الثانية  
الصغيرة كبر فان المولى اذا قال العبد ومواصوفا من العبد من اني بعته فعنه في حق الصنوع ان امتنع النصب عند مالا  
بصل صلاوة واكن لبيت جواب عما تمسك به من سلة الشرا في مالا فهو كذلك لانه ادعى كل واحد منهما ملكا من صاحبه وقد ادعى  
منا كل واحد على ملك من جهة البيت لان اكن حلت لم يصير للوارث منه حتى يقضي منه ديونه وسند وصاياه فوازن ذلك اذا  
ادعى كل منهما شرعا من من واحد فلو اقام كل منهما بيته على ذلك فانه يقضي بينهما ولم يوازن من اذا ادعى كل منهما شرعا من  
الاخرى من صاحبه الذي يدعى الشرا منه ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا  
فله حتى يقضي بالقتل على الاخ فانه حتى يكون الميراث للابن ويقتل الاخ في العمد وعلى عاقلة الدية في الخطا لان الاخ محجوب  
الارت بالابن فصار كالحرم ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا  
وان اقام الثاني على غير معدن مما يقضي على الابن دون العمد فورا او ما لا ترجح ما لا زيادة ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا  
منه بالغصب **ش** اى اقام ابن على اخيه ميتة او قتل الاب واقام اخيه ميتة على غير ليس بغير فعند اليوسف محمد  
بهما الله يعطى ميتة لابن ولو كان على كذا في حقه عليه العود وان كان عمدا والدية على العاقلة ان كان خطأ وكرم اكن  
عن الميراث لا يقضي منه لان اكن على الغير لان من اصلها ان عند تعارض البيهتين في السبب يعمل الرابع ان امكن ولا  
لها تراثا ومن امكن سرح ميتة لابن لا ولها تراثا ميتة ريان ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا  
العمر وما لا في الخطا مع حواء عن الميراث بالقتل وبينه اكن لا لوجها كذا لانها قامت على الغير في البيهتين تخرج بكثرة  
الاثبات فصار من كذا اذا ادعى خارجا دابة في رجل واقام كل منهما بيته واقام احد منهما بيته ان صاحبه غصبها منه  
فانه يقضي له بالكل ترجحا بزيادة في الغصب **م** وعند يقضي عليها بالدية لما مره من كذا في البيهتين لكن تكذب الاخ  
كعقوب سقط الغصب والحيوان والقود بالباشرة والعامة على الغصبها لا امتناع التكر في الغصب عن الحرج  
مردضاع في وقت يطلق اضافة القتل والساج الى اثنين لا الى مكة والكوفة على نزع النوار يصل منها ايضا ان اخذ المسلم  
**ش** اى وعند اليوسف محمد يقضي بدينه المتقول على الابن اكن وعلى الغير نصيبين وسقط القصاص في العمد لاجل الاول  
على ان في نصف الدية في ماله في العمد وعلى عاقلة في الخطا ويقضي لابي اكن على الغير نصف الدية كذلك في السبب  
بعد اعتبار حبيته صار دعواه مجازا عن دعوى اكن عند اليوسف محمد فصار كالحال ادعى كل منهما الدية على خصمه واقام بيته  
كل في البيهتين اى كما اذا اقام الابن لا ولد على غير القتل ولان اكن على غير القتل فان غصبه بالدية منها وكذا اذا  
لا كل منهما ختم لبيت فلو اقام الابن على الاخ ومضى بدينه دعوى او اثنين ولدا والصغير كبره او لقيت لبيت فوازن اقامه كل واحد على الشرا



عنى احدهما عن نصيبه وما ذكر من مرجح بينه لاول بزيادته ان قلنا لا يثبت لهما ان يثبت القود بهما لانهما  
او القود ما يكون معاشر القتل بهما شرا لانهما على القتل لان بينه القامة على المخرج سعي مباشر للقتل  
ما لا يتكرر فيكون ابناء من اجله مباشرة من لاخر وهذا خلاف ما استشهد به من قبله الغصب فان الغصب مما يتكرر ويجوز ان يكون  
غاصبا من صاحبه وذو اليد غصبه منه فتحت اليستان ورجح احدهما باثبات الغصب عليه وعما ان اخرج جوارحها متولك  
لا يمكن اجمع بينهما لاننا نثبت بكذا احدهما كما اذا اقام احدهما البينة على اجنبية قتل يوم الترمكة واقام لاخر على لغو قتل  
يوم الترمكة لكونه تهاوتا اليستان يعني لا ينفرد بكذا احدهما لجواز المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما بان عين كل منهما  
اخرج بالة خارجة من الذي شهد عليه على وجه يكون منفيها الى القتل الشاهد اذا عين ذلك من اجل قوله التهاوتا على  
القتل بذلك كما لا يثبت في سلة الساج ومضى اذا ادعى اية كل واحد من وجه من وجه بكذا احدهما لجواز المطلق  
للههادة ومول لا رضاء فان مراد اية رضاء لغو قوله التهاوتا على لانهما لا يثبت بينهما في سلة بينة احد  
المدعى من رضاء ما دام هذا المدعى ومول بينة المدعى لاخر برضاء ما دام ذلك المدعى ما دام اخرج في وقت مطلق اضافة  
الصل الى اثنين وكذا ما عينه ارضاع الدابة في وقت مطلق اضافة الساج الى دابتين لان هذا القدر من الصان  
مطلق الشهادة شرعا قوله لا الى ملكه اي عيان اخرج في وقت لا يطلق اضافة القتل الى ملكه والكوفة فثبتا كذلك اجم  
الذين يثبت لعدم المطلق في وان لان احدهما ليس باولى ولا اخر على انهما روى في النوار ارضا قبل في سلة ملكه و  
الكوفة ايضا اذا الخدم المقتول وان اقام الثاني على ثالث مولى على الاول ولكل واحد على خصمه نصف الدية  
اذا لا يهاجر حيث التعارض غير المدعى الغرر والغير وثقت الدية عنده كماله الغرر اذ لا راد على وجه مع الخاد  
المسلم لانهم لا يطرق للتعذر ولا قوله بل الولى او الثاني بدل الدية لا النفس ولا اقامة الثالث على عريضة  
لانهما اذ ثبت احدهما اقرى المرجح عدم لكن تكذيب الاخر كنعوم منع القود **ش** اي ولما كان البنون  
ثلاثة واقام الاول على الثاني قتل لاثبات اقام الثاني على الثالث انه قتل واقام الثالث على الاول انه قتل فعند الوى يوسف  
محمد بن الله لكل واحد على خصمه الذي اقام عليه البينة نصف الدية والميراث بينهما اذ لا يهاجر في البينات لان شرط التهاوتا  
التعارض ولا تعارض لان بينه كل واحد قامت على غير الذي قامت عليه بينه صاحبه من بينه كل واحد ثبت جمع الدية  
لنفسه ونصيبها لصاحبه الذي لم يدع عليه القتل غير لصاحبه لما كان مدعى على الغير الذي ادعاه موعده بعد ابراه  
عن نصف الدية فيبقى حق المدعى في النصف قوله ابراهيم الغرم الاول بدل الاضافة اي ابراهيم الذي يدعى عليه ويجوز  
الدية عند الخ جنيته به لكل واحد على الذي اقام البينة عليه في مال لثان عدا وعلى العاقل لثان خطأ كما لو اقاموا  
البينة على الغير بان اقام كل واحد البينين سه على غريب فر على حدة القتل فانه تقضى لكل واحد ثلث الدية على  
الذي ثبت القتل عليه وهذا لانه سقط اعتبار دعوى القتل عنده وصار دعوى الله وعند الخاد لثان المثلث  
لا يرد على وجه واحد وذكر الوكيلان عن ابي يوسف جميعهما الله انه يقضى بهما واحدة كما قال ابو حنيفة ولا يلزم على  
هذا الجناية على لاطراف فان من قطع يدي رجل وجاء ثاان وقطع رجله وجاء ثالث وقفا عينيه كثلث ديات مع  
ان المثلث احل لان المثلث متعدد لان نفوت كل جنس من المنفعة اذ لو فمعة وجنس المنافع متعدد والحاصل  
ان القتل الجنيته لا يستعد في نفس واحدة والقول المعنوي متعدد فجاز استعد الدية في القتل المعنوي ولا يكون ذلك في القتل

لاولى

الحقيقي وكذا لا يلزم على ما ذكرنا ان والى المقتول اذ اقام بينه على العاقل بالقتل خطأ وقضى عليه بالدية فقال العاقل ليس  
مولى القتل بل الولى عني فانه يقضى عليه بدية لغو لثان مع ان النفس واحدة لان الثاني بدل الدية لا بدل النفس لانه  
اقرانه بجيب عليه الدية لثان وان لاولى احدا بغصب حتى فوجبه عليه بدل اخذ الاول اخذ برغمه وكذا لا يرد على قاتلانه  
اذا اقام الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على غريب حيث يكون الاول على الثاني نصف الدية والثاني على  
الثالث نصيبها ولا يثبت لثان على الغريب لان الشاهد المثلث لثان راجع عندهما كما ذكرنا وشاهد الاول ثبت موجب القتل  
مع حوان الثاني وكذا شاهد الثاني موجب حوان الثالث وشاهد الثالث لا يوجب حوان في حق الغريب وكان موجودا و  
المرجح في حكم العدم يقضى عليه حرج عن حكم الوردانه باثبات القتل عليه وكان ينبغي له على القصاص فلدفع هذا  
لكن تكذيب لاخ كنعوم منع القود يعني لثان في اذ ادعى على الثالث القصاص بينه وبين الاول كذبه مدعواه على الثاني  
فصار في حق الثاني كانه عني عن الثالث فاستنع القصاص وان اقام الاول على الثالث وموعدهما تهاوتا عند التعارض  
وعند نصف الدية كذلك والنصف لهما لانه بين محرم وعني فاعبر الدعي كذا ردها فردد ونفى خلافه ما لم ينفرد  
الحوان او التهاوتا **ش** اي وان اقام الاول الثاني بينه على الثالث انه قتل لاثبات الثالث اقام عليه البينة ان يهاجر تهاوتا  
اليستان عندهما لان شرط التهاوتا قد وجد وهو التعارض لان التعارض ان يكون بان نعم كل واحد البينة على اقام  
البينة عليه وعند ابي حنيفة به يثبت نصف الدية ونصف لثان الثالث ونصف الدية ونصف لثان لها اي الاول والثاني  
لانه اي المذكور وسواله ولا يرب من محرم وغير محرم يعني ان كان العاقل مولى الثالث يكون موحدا وبما عدا محرم  
وان كانا قاتلين كانا محرمين والثالث غير محرم فنزل منزله شخص احد فكان له النصف ولها النصف اعتبارا  
للدعوى والمنفعة فيما معايدعيان الكل ومولان فله ايضا دعوى الكل فستصف بينه وبينها كذا ردها في رجل سارع  
مها لثان فقام احدهما البينة انها له واقام لاخر البينة انها لها تقضى بنصف الدية للمنفرد وبالنصف لهما اعتبارا  
بالدعوى في هذا خلافه ما وفرما اذا ادعى الاول على الثاني والثاني على لاخيه وفيما اذا اقام الاول على الثاني والثاني على الثالث  
والثالث على الاول فان عند نصف الدية الاول على الثاني والثالث على لاخيه وفيما اذا اقام الاول على الثاني والثاني على الثالث  
ان يكون العاقل مولى لاخيه فيقسم بينهما باعينا التثبت لثان لاننا انما نعبر بالدعوى والمنفعة اذ اردت لثان  
الحوان وعدمه فاذا افتد الحوان اعسرنا السبب مولى السبب ساقا فقد يثبتا بالحوان لانه ثبت ان العاقل بالابن الثالث  
او الابن لاولان فاعبر بالدعوى في الثانية ثلث الدية لكل واحد على الذي اقام البينة عليه لانه لا تفاوت بين  
مدعى الاول والثاني والثالث لان الاول يدعى نصف الدية لنفسه على الثاني وكذا الثاني على الثالث والثالث على الاول لان  
اول يدعى نصف الدية لنفسه على الثاني فاستوى الكل ما بيننا فبين نصيب الثالث ولين تفاوت لان كلاهما ولا يرب  
يدعى النصف الثالث يدعى الكل وان اقام الثاني على الثالث والثالث على الثاني فلكل واحد دية لانه يدعى  
النصف نصيبه حال الاول والنصف ان صدق فردا لانه يدعى الكل ويصيبه المصدق بخلاف تصديق لاخ احد  
الابنين لانه كالدعوى لهما من المحي والارث ما سمي المصدق لزعم التساوي ولا يثبت له ان كذبه للرد ولا يثبت له  
كذا ان صدقها اذ التكذيب في التنفد تفسيق لكن لا نصف الميراث للتصاق فيه **ش** اي وان اقام الثاني بينه على  
الثالث انه قتل لاثبات اقام الثالث على الثاني بينه انه قتل فعند ابي حنيفة لكل واحد منها ربع الدية اي يجب للميراث على الثالث

انها



ربع الدين ويكفي الثالث على الثاني ربعه لانه اى لان كل واحد منهما يدعى نصف الدين على خصمه لانه يقولان خصمهم محرم بالقتل  
والدين بينهما وبين الاول نصفان فانفق على ان النصف الاول استوفى حجة بينهما في النصف فيقتضى لكل منهما ربعهما الاول والثاني  
اما ان يصدق احدهما او يكذبهما او يصدقهما فان صدق فردا منهما اى لم يصدق الثاني في دعوى القتل على الثالث  
او صدق الثالث في دعوى القتل على الثاني يكون له نصف الدين لانه يدعى الكل اى لان الاول يدعى على الذي لم يصدق  
ان كل القتل منه فلا يكون كذب الشاهد الذي صدقه في بعض ما شهد به هذا لان الذي صدقه الاول شهد به على الاخر  
بان كل القتل منه فاذا صدق الاول في ذلك صار شاملا للمصدق شاملا الاول لان احدا لورنه ينتصب خصما عن الباقر  
فاذا كان شاملا حدهم على وفق مدعى الاخر كان شاملا للاخر فيصيب للدين نصف الدين كسائر المصدق لان شاملا  
اشتهى عام الدين بينهما ونصف الاول للمعارض فيقتضى له ونصف المصدق عارضه بينهما لاخر فيصير مضافا الى اذا  
كان اثنان واخر فاقام كل واحد من الاثنين بينه على صاحبه بالقتل وصدق الاخر احدما حيث لا يلتفت الى تصديقه لانه  
محبوب بالان فكلما لا يعبر الدعوى المحجوب لانه ليس بخصم فكذلك لا يعبر بالصدق منه قوله كذا الارب اى كذا الدين  
كون نصفه الاول لان لاخرين تصادقا على ان النصف والنصف الاخرين الثاني والثالث فحصل الاول نصف الدين  
ونصف الميراث ولكل من الاخرين ربع الدين وربع الميراث قوله ونظام المصدق بخلافه فتح الدال اسم منقول على  
مذاخر نظامه يرجع الى الاول ويحتمل ان يكون الدال اسم فاعل ومنه نظامه يرجع الى فرد اى نظام المصدق الفرد المصدق  
يعنى نعم نصف الاول من الدين ولا يرب الى الربع الذي للمصدق ويتم الكل بينهما نصين لرغمهما التماثل في استحقاق  
الدين ولا يرب وان كذب الاول والثاني والثالث لانه من الدين لانه ردينه كل واحد منهما بالكذب لكل واحد من الميراث  
على صاحبه ربعها عند الميراث بينهم الميراث كذا لانه الاول من الدين ان صدقها اى ادعى كل واحد منهما انه قتل لان  
بينه كل واحد من الميراثين فاست على ان القتل تمامه صاحبه ولم يشاركه في دعوى القتل عليه كذب شاملا كل واحد  
منهما في فرد الميراث وعلمه بالقتل فانه نفسيق للشاهد ولا يكون شاملا واحدهما حجة له فيثبت القتل حجة فلا يثبت بين الدين  
لكل الفرق بين تصديقهما وبين تكذيبهما عند ان له اذ كذبا ثلث الميراث لكل من الباقيين الثلث ومثل نصف الميراث  
النصف بينهما لانه ادعى من جميع الميراث معصا احدهما تصادقا ان النصف له ومعلوم بكذبها ذلك ثم كذبها بالقتل  
وزعم ان الميراث بينهم اثنان وعندنا مقتضى الاول على المكذب فردا او المالك حيا الميت ايمان وتماثل في الاخر للمعارض  
سواء عندنا يوسف محرمها الله في المسألة الاولى ومضى اذا صدق فردا منهما وكذب الاخر فيقتضى على الذي كذب الاول بالقتل  
كان القتل عملا بالمال على العاقلة لكان خطأ لان بينه المصدق صادقة بينه الاول ولين سقطت هذه البينة في حق المصدق  
بمعارضة بينه المكذب لم سقط في حق الاول لعدم المعارضة فصار اقامة بينه المصدق كاقامة الاول لان احدا لورنه ينتصب  
خصما عن الباقيين وتوجهت بينه الاول لانها ثبت ريان ومضى وان المكذب عن الارث فيقتضيان بينه رجحا للميت ايمان  
كما ذكرنا فان قبل انما يصار الى الرجح عند المعارض لانعارض بين بينه الاول بينه المكذب قبل الرجح بينه الاول منضمه  
لحجة بينه المصدق ولهذا ذكر في المسألة ان لا يصح بينه الاول بشت احكام على المكذب صادقة بينه الاول صحيحة في حق المصدق  
انضا واذا كان كذلك كان الحكم بينه الاول منضمنا للرجح على بينه المكذب بالجرمان وهما ترى انما تراه ان سائر لا حصر  
اى بما اذا كذبها او صدقها الوجه شرط التماثل وموالتعارض بعضهما تارة في حق المدعى بالتعارض وفي حق الاول والكذب

الشاملين في تمام ما شهدا في الثانية وفي بعضه في الثالثة فصارت اركان واحدا لم يقع بينه على القتل فكان الميراث سهم المثلث فان  
اذ اصدقها وجب لكل من النصف لانه ادعى الجميع وقد اقر كل واحد منهما بالنصف قلنا اقرار كل منهما بالنصف شرط  
بان يكون حقه مثل حقه فاذا لم يوجد ذلك لم يثبت له حقه في الميراث كذا في الكافر مات عن مائة فاقام مسلم كافرا بمائة واقام مسلم وكافر  
كذلك لتماما للمنفرد والثلث للشركين على ما لو كان المنفرد كافرا او شهيدا للشركين مسلمين اى لو مات كافرا في حق ما  
درهم وللمسلمين غير ما فاقام مسلم شاملين نظيرين لثمة على الميت ما درهم دين واقام مسلم ونظر في ذلك شاملين نظيرين ان  
لها على الشريعة ما درهم على الميت فسلم المنفرد ثلثا المائة وثلث المائة بين المسلم والاخر والنظر في هذا على علم اذا كان المنفرد  
نظريا وبقي المسئلة كما لها بان اقام نظري شاملين نظيرين بها فانه يكون ثلثا المائة للشركين وثلثا للمنفرد وايضا  
على علم اذا كان شهيدا للشركين مسلمين فاقام المسلم نظيرين بمائة واقام المسلم والنظر في مسلمين مائة يكون الثلث للمنفرد  
والثلثان بين الشركين لان شهادة الكافر حجة للمسلم لاعلمه فمصر كل مسلم منها قدر حقه او لا وكل كافر في الداني كماله في  
الصحة والمريض وقام الشرك بركته اى لان شهادة الكافر الذي يصلح حجة للمسلم على الكافر لان هناك بعضهم على البعض  
جانب ولا يصلح حجة للكافر على المسلم لانها في باب الولاية والولاية لهم على المسلمين واذا كان كذلك وكل واحد من بيني المسلم  
المنفرد والمسلم الشرك حجة في حق الميت والنظر في الشرك بينه النظر في الميت حجة في حق المسلم والمنفرد والمسلم الشرك حجة  
سوف البين واستوفى المسلمان في لزم بينهما كل منهما حجة على الميت دون صاحبه فيضرب كل منهما في المائة بقدر حقه وحق  
المنفرد ضعف حق الاخر للمنفرد يدعى كل المائة ولاخر نصفها ومثل المسألة الاولى في العكس فما لو كان المنفرد  
كافرا اخذ المسلم الشرك اولا تمام حقه خمس لان بينه الاخرين لا يصلح حجة عليه فمصر كل كافر في الباقي بقدر حقه والعدد  
الكافر يدعى تمام المائة والشرك الكافر يدعى نصفها فيقسم الباقي وهو خمسون منها الثلثا للماء ومثلها وتكون الثلث  
للمنفرد وتكون مائة وعشرون للشركين المسلم مقدم على دين الكافر لان بينه حجة على الكافر دون العكس  
دينه كدين الصحة على المريض دين الكافر كدين المريض فاعطى دين المسلم والا فان بقي شيء كان للكافر وفي رواية عن  
ابن يوسف ان المال بينهما نصفين وكذا اذا كان شهيدا للشركين مسلم احدا المسلم الشرك اولا تمام حقه خمس لان  
المسلم المنفرد لم يحج حجة عليه وبينه حجة على المسلم المنفرد واستوفى بينا النظر في الشرك المسلم المنفرد فيكونها حجة  
على صاحبه فلا يعطى المسلم المنفرد تمام حقه او لا بل يضرب بقدر حقه مع النظر في الشرك حقه ضعف حقه لانه يدعى الكل  
واحد موثقي خمس والنظر في الشرك ثلثه ثم قاسم في هذه المسائل الشرك في المسألة الاولى احدا المسلم الشرك الثلث  
وقام النظر في الشرك نعم الشرك فيكون اخذ بينهما وكذا في المسألة الثانية جمع بين ما في المسلم وذلك فهو وبينه  
في يد شركه فيصير ستة وستين وتكون لكل واحد ثلثه وتكون ثلث فضل لكل سائر المائة وكذا في المسألة الثالثة  
م لكن حجة الزعم دون النهاية فادفع الاول للوارث للغير للاتحاد الحجة والقامة بعد اسلام احدا لثنين حيث لا يشارك  
الماخوذ منه اخاه لفقده في حقه ش لا ورده على ذلك سوال مولد حجة المسلم الشرك النظر في واحدة فلما وقعت في  
حق النظر في كماله نظر المسلم المنفرد وجب ان يدفع في حق المسلم الشرك ايضا للاتحاد الحجة كما اذا اقر المريض للوارث ولا يبي  
بالدين وتصادق على الشرك فان لاقرار كونه بالمال في حق الوارث كذا في حق الباقي اجاب عنه وقال ان سلم المسلم والنظر  
اعانتب سائر الاله المسلم زعم شركه وندعه حجة في حقه ولا يثبت للشرك ثلث الشهادة حصره فهو في حقه فادفع اقرار المريض

باب شهادة النظر في

ما كان دافعا للمنفرد  
شاملين نظيرين م



فما مضى بأقداره

شهد المودع بالوديعة للعير جازت لانه غرما لا غنما والقبول دون الاقرار سوى ملكه دون الغرض فلهذا رضى طي بآ  
 اختلاف في المنطق **ش** اى لو كان رجل عند وديعة للانسان فجاء رجل غل المودع وادعى الوديعة وشهد المودع بان الوديعة  
 له جازت شهادة لان الشهادة امانة واذا اجر الشاهد بها الى نفسه فمغا او دفع عن نفسه مغرما ومنا المودع جرحتهادة الى نفسه غرما  
 لا غنما لان الوديعة لو ملكك في يد بعد منته الشهادة يضمن للمحقق للقران انه مودع الغاصب ثم ورد على هذا في الوديعة  
 اقراره بان الوديعة للمودع فصار بمنزلة الاقرار بانه اودعه وقدم في باب اختلاف في المنطق انه لو كان عبدا عند رجل فادعاه  
 اخوه شهد شامدا على اقراره الى الولاية المدعى وشهد لغيره على اقراره انه اودع بقبضه المدعى لانها انعقلا على الاقرار بالملك وما ذكر  
 من انما قضه فاجاب وقال قبول الوديعة من المودع سوى ملك المودع عنها حتى لو ادعى المودع انها له لا يثبت له لان الانسان  
 لا يصح مودعه في ملكه دون العير اى دون ملك الغير يعني لقبول الوديعة لاسي ملك المودع عنها لان الانسان لا يودع  
 ملكه عن نفسه ومنه لا يخفى الاقرار بالوديعة فانه يكون اعترافا منه على المودع لان الاصل للمودع لان الانسان ملك نفسه كائنا لاقرار  
 بالامر من الغير اقرار بانه ملكه لان الاصل السمع لانسان ملك نفسه والمذكور في فضل اختلاف في المنطق اقرار بالوديعة ووضع الملك  
 من انما القبول فقط لا في اقرار بالوديعة فلا مناقضة بينهما **م** ولو شهد به المودع على المدعى لم يحجب دفع الغرم او حفظ الدار  
 لهذا جازت شهادة الوصي على الميت **ش** اى لو شهد للمودع بالوديعة للمودع على من ادعى الوديعة لم يحزن ان اقام المدعى  
 على ادعى فشهد المودع ان على اقرار المدعى انه للمودع علم بحج الشهادة لان المودع يجوز ان نفسه دفع المهرم اذا كانت الوديعة  
 ملكه لان مودع الغصب ضمان فهو منه الشهادة بريد دفع الضمان عن نفسه او كرمع حفظ اليد اذا كانت الوديعة  
 قامة بخلاف الفضل الاول لا يبطل بدفعه لهذا اى لاجل ان الشاهد اجر الى نفسه ما حفظ اليد لا يصح شهادة واذا ازال  
 يد بها جازت شهادة الوصي على الميت لانه حر المودع زوال اليد عن بعض الزمة فلا يصح شهادة الميت بدنه لانه ثبت اليده  
**م** كذا المرتين اذ العين امانة ولا الزعم في حقه لئيم بالسعي في انقض خلقه الراسن الا بعد التلف لئيمته تحوم الزعم **ش** اى كذا  
 اذا شهد المرتين بالرسن لغير الراسن يجوز لان العين امانة في يد قبل الهلاك ولهذا كانت النفقة والكنن على الراسن مكفر  
 كالوديعة فكما جازت شهادة المودع للغير فكذا شهادة المرتين ثم ورد على هذا انه سعى لا ينقل شهادة لانها سعى منه في نقض

باب الغنى المستوفى



قبل ذلك قول الله المجوس الوض لا خراستنا من قوله دون الردى قبل شهادة المشتري بعد الردى بالنقض الا في المجوس الوض لا خرا  
بان تبايعا عبدًا بجارية وتعايرضا فوجدت شرايحية بها عيبا فردا بنقضا وجسها لاسترداد العبد ثم شهد الملك للدعي لا قبل  
شهادته وكذا اذا كان ايجابا للبائع وقبضه المشتري ثم فسخ البائع فشهد المشتري قبل التليم الى البائع للدعي لا قبل شهادته ثم  
اقام الدليل على المسكين بقوله لتهمة التحويل مدام اليد بضم ما دام يدعى على المجوس الوض او المردو ويجوز بالبائع يكون المني  
منهما في شهادة التحويل الى الغير وذلك لان كلاهما مضمون عليه بنفسه حيث يملك بالقيمة فصار كالمضمون في بدل الفاصب فكما  
لا قبل شهادة الفاصب مدام في يد لتهمة التحويل وقبل يردده الى المالك فكذا استا وسند بخلاف اذا استمر عرضا سدا كالدائم او  
الذي انجزه لا يستفاد الثمن حيث قبل شهادة للدعي بخلاف اذا كان العبد مضمونا بغيره الوض بان يملك العبد في يد البائع قبل  
رد الجارية بالعيب ثم رد ما يبيع بنقضا وجسها لاستيفاء قيمة العبد بانه جازت شهادة للدعي سدا لان المجوس التذغير مضمون  
بنفسه فانه لو يملك او البيع واستفاد الرد فصار المجوس بالتذغير مضمونا بالثمن لا بغيره نفسه وكذا صار المجوس بغيره الوض مضمونا بغيره  
الوض لا بغيره نفسه فقبل الهلاك لم يكن عليه ضمان في نفسه فلم يوجد تحويل الضمان كالمريون فانه لما كان مضمونا بغيره وسوا الذين جا  
شهادة المريين قبل سلاكم والنفقة منه ان ضمان العين اذا كان نفعي معناه ان يكون العين كمال لو يملك في يد الجاني لا يملك  
الجاني الضمان لكن يستطعن صاحب العين ما كان العين مضمونا به كالمريين فان الرهن اذا سلك لا يطالب المريين بالضمان  
بل يستطعن الدين عن الراسن فلم يكن المريين بشهادة للدعي محولا ضمانا على الراسن الى المدعي بل يكون موجبا على نفسه ضمان القيمة  
للمدعي كذلك كان في معنى الرهن فاما العين اذا كان مضمونا بغيره ودعي ان يكون كمال لو يملك محسب على الجاني قيمة لصاحب  
العين كافي للمضروب عنهم فاذا شهد الفاصب للمدعي فقد اخرج من ان يكون كمال لو يملك تضمن قيمة للمضروبين وكانت شهادة  
تحوला للضمان فلا قبل لكان التهمة كذا ذكر الامام فاضل خان **م** ولو شهد الغرم بالبيع جازت كالوشهد الدين والوارث  
بالوصاية لان للفاضة نفسه اذا عرف الموت فلا تهمة الا ان سبعة قضا بنوريت للاح لتهمة التحويل او النقص اذ لا نفا مباذله  
الا بعد ابراء الاخر لان عود الدين سعيها وبالمعرف جازت شهادته من وسب لا خرا دون من باعه لكن احذر لان العين او غيره  
لرغمه **ش** اي لومات رجل وله على رجلين دين فشهد الغرم بان بعد مودة ان سدا المدعي لانه لا نفع له وارثا بغير جازت شهادته وما وند  
كالوكان لرجلين على الميت دين فشهد الدين ان الميت اوصى الى هذا الرجل وشهد الوارث ان اوصى الى هذا الرجل  
سدا اذا ادعى الوصي الوصاية فان انكر لا قبل شهادتهم والقياس ان لا قبل شهادة الجميع اما شهادة الزوجين بالبيع فلا تهما  
بينان تبايعا عن الميت في قبض الدين على وجه ثبت برأيهما بقبضه واما شهادة الابوين او الوارثين ولان الداسن سدا  
من توجه مطالبتهما وخصوصتهما عليه والوارثين بينان من شرف لهما وليت وجه لا تحسان في اجمع ما ذكر في المتن ان  
نصبه لغيره للفاضة نصب الوصي اذا كان مودة موافقا لثبوت وصاياه وبعض على علة وسف من الدين فاحصل للزوجين  
من المنفعة بشهادتهما بالبيع وسوا ثبات من يقبض الدين وللدينين والوارثين من المنفعة بشهادتهما بالوصاية فنجي حصل  
بدون الشهادة فلا تهمة في شهادتهما لان ما يحصل للثلاث من المنفعة انما منع بقول الشهادة اذا كانت لا يحصل الا بالاشهاد  
لانها نضاف الى الشهادتين ولهذا لو انكر الوصي لا قبل شهادتهم لانه لا يملك نفسه وصيا من غير شهادة فيكون ذلك مضافا الى  
شهادتهم وانما قال اذا عرف الموت لان مودة اذ لم يكن مودة فالحال لا قبل شهادتهم لتهمة الاشهادة الديونين وذلك لان القابض  
بينان لهما الملك في مال الميت الدينان بينان يعلق الدين بالركة والديونان لا بينان بينا لهما واما بينان على انفسهما للوارثين



الوض لا خراستنا من قوله دون الردى قبل شهادة المشتري بعد الردى بالنقض الا في المجوس الوض لا خرا  
بان تبايعا عبدًا بجارية وتعايرضا فوجدت شرايحية بها عيبا فردا بنقضا وجسها لاسترداد العبد ثم شهد الملك للدعي لا قبل  
شهادته وكذا اذا كان ايجابا للبائع وقبضه المشتري ثم فسخ البائع فشهد المشتري قبل التليم الى البائع للدعي لا قبل شهادته ثم  
اقام الدليل على المسكين بقوله لتهمة التحويل مدام اليد بضم ما دام يدعى على المجوس الوض او المردو ويجوز بالبائع يكون المني  
منهما في شهادة التحويل الى الغير وذلك لان كلاهما مضمون عليه بنفسه حيث يملك بالقيمة فصار كالمضمون في بدل الفاصب فكما  
لا قبل شهادة الفاصب مدام في يد لتهمة التحويل وقبل يردده الى المالك فكذا استا وسند بخلاف اذا استمر عرضا سدا كالدائم او  
الذي انجزه لا يستفاد الثمن حيث قبل شهادة للدعي بخلاف اذا كان العبد مضمونا بغيره الوض بان يملك العبد في يد البائع قبل  
رد الجارية بالعيب ثم رد ما يبيع بنقضا وجسها لاستيفاء قيمة العبد بانه جازت شهادة للدعي سدا لان المجوس التذغير مضمون  
بنفسه فانه لو يملك او البيع واستفاد الرد فصار المجوس بالتذغير مضمونا بالثمن لا بغيره نفسه وكذا صار المجوس بغيره الوض مضمونا بغيره  
الوض لا بغيره نفسه فقبل الهلاك لم يكن عليه ضمان في نفسه فلم يوجد تحويل الضمان كالمريون فانه لما كان مضمونا بغيره وسوا الذين جا  
شهادة المريين قبل سلاكم والنفقة منه ان ضمان العين اذا كان نفعي معناه ان يكون العين كمال لو يملك في يد الجاني لا يملك  
الجاني الضمان لكن يستطعن صاحب العين ما كان العين مضمونا به كالمريين فان الرهن اذا سلك لا يطالب المريين بالضمان  
بل يستطعن الدين عن الراسن فلم يكن المريين بشهادة للدعي محولا ضمانا على الراسن الى المدعي بل يكون موجبا على نفسه ضمان القيمة  
للمدعي كذلك كان في معنى الرهن فاما العين اذا كان مضمونا بغيره ودعي ان يكون كمال لو يملك محسب على الجاني قيمة لصاحب  
العين كافي للمضروب عنهم فاذا شهد الفاصب للمدعي فقد اخرج من ان يكون كمال لو يملك تضمن قيمة للمضروبين وكانت شهادة  
تحوला للضمان فلا قبل لكان التهمة كذا ذكر الامام فاضل خان **م** ولو شهد الغرم بالبيع جازت كالوشهد الدين والوارث  
بالوصاية لان للفاضة نفسه اذا عرف الموت فلا تهمة الا ان سبعة قضا بنوريت للاح لتهمة التحويل او النقص اذ لا نفا مباذله  
الا بعد ابراء الاخر لان عود الدين سعيها وبالمعرف جازت شهادته من وسب لا خرا دون من باعه لكن احذر لان العين او غيره  
لرغمه **ش** اي لومات رجل وله على رجلين دين فشهد الغرم بان بعد مودة ان سدا المدعي لانه لا نفع له وارثا بغير جازت شهادته وما وند  
كالوكان لرجلين على الميت دين فشهد الدين ان الميت اوصى الى هذا الرجل وشهد الوارث ان اوصى الى هذا الرجل  
سدا اذا ادعى الوصي الوصاية فان انكر لا قبل شهادتهم والقياس ان لا قبل شهادة الجميع اما شهادة الزوجين بالبيع فلا تهما  
بينان تبايعا عن الميت في قبض الدين على وجه ثبت برأيهما بقبضه واما شهادة الابوين او الوارثين ولان الداسن سدا  
من توجه مطالبتهما وخصوصتهما عليه والوارثين بينان من شرف لهما وليت وجه لا تحسان في اجمع ما ذكر في المتن ان  
نصبه لغيره للفاضة نصب الوصي اذا كان مودة موافقا لثبوت وصاياه وبعض على علة وسف من الدين فاحصل للزوجين  
من المنفعة بشهادتهما بالبيع وسوا ثبات من يقبض الدين وللدينين والوارثين من المنفعة بشهادتهما بالوصاية فنجي حصل  
بدون الشهادة فلا تهمة في شهادتهما لان ما يحصل للثلاث من المنفعة انما منع بقول الشهادة اذا كانت لا يحصل الا بالاشهاد  
لانها نضاف الى الشهادتين ولهذا لو انكر الوصي لا قبل شهادتهم لانه لا يملك نفسه وصيا من غير شهادة فيكون ذلك مضافا الى  
شهادتهم وانما قال اذا عرف الموت لان مودة اذ لم يكن مودة فالحال لا قبل شهادتهم لتهمة الاشهادة الديونين وذلك لان القابض  
بينان لهما الملك في مال الميت الدينان بينان يعلق الدين بالركة والديونان لا بينان بينا لهما واما بينان على انفسهما للوارثين

هذا قال  
عليه السلام

هذا قال  
عليه السلام









والصدقة فانه اذا اتى اسمها بان شهد احد ما انه وسبه له وشهد للآخره صدق عليه لاسل لان الشاهدين اختلفا معنى لان الصدقة  
تقبل من الله تعالى والهبة مملوكة من العبد والملك من الله تعالى بضاد الملك من العبد فليكن التوفيق بينهما لما كان التضاد وهذا محلا  
التشهاد على لابرء واحد من الهبة او الصدقة يعني لو ادعى الغريم لابرء فشهد احد على لابرء ولا فراهية او الصدقة يسئل  
من هذا طعن القاضي او حازم به وقال لما قبلت شهادة احد على لابرء وشهادة لآخر على الهبة او الصدقة جعلت الشهادة بالصدقة  
كالشهادة بالهبة فاذا شهد احد على الهبة ولا فراهية لصدقة يجب ان يكون الشهادة بالهبة كالشهادة بالصدقة ايضا معقول المحرم اذا  
انقلب من الله تعالى ايضا والملك من العبد فلا توفيق لغير لابرء واحد ما حصل الفرق بين المسلمين وان دفع طعنه وذلك لان فيما اذا  
شهد احد على الهبة ولا فراهية بالصدقة انما لا يسئل لعدم امكان التوفيق كما بينا اما اذا شهد احد على لابرء ولا فراهية بالصدقة فالتوفيق  
يمكن بحمل الصدقة على لابرء فاما بحمل الابرء فانه تعالى انك الصدقة او صدقت عليك لابرء والتوفيق بين الصدقة والهبة غير  
ممكن لاننا لو سئل الصدقة او صدقت عليك الهبة لما كان التضاد بينهما **م** ولو ادعى الهبة فشهد لابرء او بالعكس او  
عاشما حازت الا الصدقة لما **م** اي ولو ادعى الغريم الهبة فشهد لابرء من بعض خواصها من العطية والنخلة والاحلا  
او بالعكس بان ادعى موتيا من اخوات الهبة وشهد بالهبة او تقاسما الشاهدان بان شهدا احدهما بالهبة ولا فراهية بالعطية و  
نحوها لاسل الا الصدقة فان احداك سدين او كليهما اذا شهدا بالصدقة والمدعى يدعي الهبة لاسل لما ورثها تضاد الهبة  
عند التقاسم لا يمكن التوفيق عند نوافقهما في لفظ الصدقة لم يدخل تحت الدعوى للتضاد فلا تستثنى استثناء التوفيق بالتقاسم  
بالتقاسم فان لم يثبت لابرء بالصدقة سئل لان المدعى يدعي براءة الذمة مطلقة ومن الدليل على ان الاستثناء سنا غير متعلق  
بالتقاسم انه ذكر المتشكي احد فقال لا الصدقة ولو كان سقلا بالتقاسم لذكر معها بشا لغير كل في المسئلة لا وفي حيث قال الا  
الهبة والصدقة **باب ما يكون الكذب او لا م** ادعى ثراء الدار من ابيه ثم اقام انه ورثها منه  
ادناه مات وهي في دين سئل بله عكس يورثها على ان مكنته التوفيق بين التناقض وعدمها بينه اذ المشتكى يورث بغير تخلف فخرج او  
ثراء ولا ينكس **ش** اي ادعى رجل دارا في يدي رجل اخر فادعى ان ابيه في حيوة وصحة وتنت النين واقام بينه ولم يرك  
اول ثم بينه وحلف المدعي عليه ثم اقام هذا المدعي بينه انها دار ورثها من ابيه او مات ابو ومضى بين سئل بله عكس اي لو ادعى  
الارث او اقام البينة على الشراء من ابيه لاسل في البتة لا وفي نزع على ان مكان التوفيق بين كلام المدعي سوى عنه الشا  
وعدم البتة في الثانية نزع على ان عدم مكنته التوفيق ثبت التناقض وانما قلنا بامكان التوفيق في الاولى وعدمه في الثانية  
لان المشتكى من لابرء يمكن ان يورث عنه بغير تخلف فخرج بان اشتراه منه ثم دفعه بالعيب بدموية فعاد على ملك الميت او بخل الشراء  
بان اشتراه الاب منه فاشترى مات ولا ينكس اي لا يمكن ان يشتري لابرء ما مورث منه لان الميراث لا يحتمل النسخ ولان دعوى  
الميراث يقتضي عدم الشراء وقت الموت لا محالة **م** ولو اقام اخفم على مدعى الشراء من لابرء كان ادعى لارث منه قبل ذلك بغير دفع  
**ش** اي لو ادعى رجل دارا في يدي رجل اخر فادعى ان ابيه واقام اخفم عليه بينه انه كان ادعى قبل ذلك لارثه وراثته  
من ابيه اعتبر دفع الدعوى **م** ولا ينكس **ش** اي لو ادعى لارث من لابرء واقام اخفم عليه بينه انه كان ادعى قبل ذلك لارثه من لابرء  
لا يكون دفع **م** لا يمكن للمسلمين اي انما قلنا في المسئلة لا وفي نزع على ان عدم دفعها ما ورث قولنا ولا ينكس من انه لا يمكن لغيري  
من لابرء ما مورث منه فاذا اثبت اخفم على المدعى انه ادعى لارث قبل دعوى الشراء فقد انت من ساقضا لا يمكن توفيقه وانما قلنا في  
المسئلة الثانية انه لا يعتبر دفعها ما ورث المشتكى من لابرء يورث عنه فليكن اثبات دعوى الشراء قبل دعوى لارثه فافضل لا بدعوى

والصدقة فانه اذا اتى اسمها بان شهد احد ما انه وسبه له وشهد للآخره صدق عليه لاسل لان الشاهدين اختلفا معنى لان الصدقة  
تقبل من الله تعالى والهبة مملوكة من العبد والملك من الله تعالى بضاد الملك من العبد فليكن التوفيق بينهما لما كان التضاد وهذا محلا  
التشهاد على لابرء واحد من الهبة او الصدقة يعني لو ادعى الغريم لابرء فشهد احد على لابرء ولا فراهية او الصدقة يسئل  
من هذا طعن القاضي او حازم به وقال لما قبلت شهادة احد على لابرء وشهادة لآخر على الهبة او الصدقة جعلت الشهادة بالصدقة  
كالشهادة بالهبة فاذا شهد احد على الهبة ولا فراهية لصدقة يجب ان يكون الشهادة بالهبة كالشهادة بالصدقة ايضا معقول المحرم اذا  
انقلب من الله تعالى ايضا والملك من العبد فلا توفيق لغير لابرء واحد ما حصل الفرق بين المسلمين وان دفع طعنه وذلك لان فيما اذا  
شهد احد على الهبة ولا فراهية بالصدقة انما لا يسئل لعدم امكان التوفيق كما بينا اما اذا شهد احد على لابرء ولا فراهية بالصدقة فالتوفيق  
يمكن بحمل الصدقة على لابرء فاما بحمل الابرء فانه تعالى انك الصدقة او صدقت عليك لابرء والتوفيق بين الصدقة والهبة غير  
ممكن لاننا لو سئل الصدقة او صدقت عليك الهبة لما كان التضاد بينهما **م** ولو ادعى الهبة فشهد لابرء او بالعكس او  
عاشما حازت الا الصدقة لما **م** اي ولو ادعى الغريم الهبة فشهد لابرء من بعض خواصها من العطية والنخلة والاحلا  
او بالعكس بان ادعى موتيا من اخوات الهبة وشهد بالهبة او تقاسما الشاهدان بان شهدا احدهما بالهبة ولا فراهية بالعطية و  
نحوها لاسل الا الصدقة فان احداك سدين او كليهما اذا شهدا بالصدقة والمدعى يدعي الهبة لاسل لما ورثها تضاد الهبة  
عند التقاسم لا يمكن التوفيق عند نوافقهما في لفظ الصدقة لم يدخل تحت الدعوى للتضاد فلا تستثنى استثناء التوفيق بالتقاسم  
بالتقاسم فان لم يثبت لابرء بالصدقة سئل لان المدعى يدعي براءة الذمة مطلقة ومن الدليل على ان الاستثناء سنا غير متعلق  
بالتقاسم انه ذكر المتشكي احد فقال لا الصدقة ولو كان سقلا بالتقاسم لذكر معها بشا لغير كل في المسئلة لا وفي حيث قال الا  
الهبة والصدقة **باب ما يكون الكذب او لا م** ادعى ثراء الدار من ابيه ثم اقام انه ورثها منه  
ادناه مات وهي في دين سئل بله عكس يورثها على ان مكنته التوفيق بين التناقض وعدمها بينه اذ المشتكى يورث بغير تخلف فخرج او  
ثراء ولا ينكس **ش** اي ادعى رجل دارا في يدي رجل اخر فادعى ان ابيه في حيوة وصحة وتنت النين واقام بينه ولم يرك  
اول ثم بينه وحلف المدعي عليه ثم اقام هذا المدعي بينه انها دار ورثها من ابيه او مات ابو ومضى بين سئل بله عكس اي لو ادعى  
الارث او اقام البينة على الشراء من ابيه لاسل في البتة لا وفي نزع على ان مكان التوفيق بين كلام المدعي سوى عنه الشا  
وعدم البتة في الثانية نزع على ان عدم مكنته التوفيق ثبت التناقض وانما قلنا بامكان التوفيق في الاولى وعدمه في الثانية  
لان المشتكى من لابرء يمكن ان يورث عنه بغير تخلف فخرج بان اشتراه منه ثم دفعه بالعيب بدموية فعاد على ملك الميت او بخل الشراء  
بان اشتراه الاب منه فاشترى مات ولا ينكس اي لا يمكن ان يشتري لابرء ما مورث منه لان الميراث لا يحتمل النسخ ولان دعوى  
الميراث يقتضي عدم الشراء وقت الموت لا محالة **م** ولو اقام اخفم على مدعى الشراء من لابرء كان ادعى لارث منه قبل ذلك بغير دفع  
**ش** اي لو ادعى رجل دارا في يدي رجل اخر فادعى ان ابيه واقام اخفم عليه بينه انه كان ادعى قبل ذلك لارثه وراثته  
من ابيه اعتبر دفع الدعوى **م** ولا ينكس **ش** اي لو ادعى لارث من لابرء واقام اخفم عليه بينه انه كان ادعى قبل ذلك لارثه من لابرء  
لا يكون دفع **م** لا يمكن للمسلمين اي انما قلنا في المسئلة لا وفي نزع على ان عدم دفعها ما ورث قولنا ولا ينكس من انه لا يمكن لغيري  
من لابرء ما مورث منه فاذا اثبت اخفم على المدعى انه ادعى لارث قبل دعوى الشراء فقد انت من ساقضا لا يمكن توفيقه وانما قلنا في  
المسئلة الثانية انه لا يعتبر دفعها ما ورث المشتكى من لابرء يورث عنه فليكن اثبات دعوى الشراء قبل دعوى لارثه فافضل لا بدعوى



المشاهدة فلو حكم بثمانية كان حكما مائة لم يكن له ان يستوفي القصاص اذ ما فضل الاول ربع الدهر اذ سكره في الدخول سطح السطح  
بالرجوع والسر بالخرصة لئلا يكون اي ماخذ الرابع الاول ربع الدهر ولا يوجد لشي من دية النفس لان سكره مع الشاكرين  
انما كانت في اليد لعل لان الشاكرين المتولين عند الرجوع لانه سوا الذي سطر الولي على قبله فاذا رجع قبل ان يقتله الولي  
فقد قطع سبب ثمانية وسوا التسليط برجوعه ولا يضمن بسبب سراه قطع اليد لان حريقه قطع سراه القطع واذا انقطعت السراه  
بالقتل كان غنم له ما لو بد من القطع واصل ما ذكرنا ان السراه سطر بالقتل قوله وما اكل السبع لئلا يكون مدجول الذئب  
فالطعم للبرية اذ لو لم يكن قطع لوجب ان لا يحل لاحتمال ان مائة داخل السبع فاذا كانت سكره مع الشاكرين في اليد لا يغير  
كان تلف اليد بشهادة الثلاثة ولي يصف اليد بثمانية الواحد قبلت بشهادة الرابع الاول والنصف اليد يكون على كل واحد  
منهما نصف النصف وهو الربع **م** ولا يصح وكفه في سبب كاليد اذ لا توزع في الاحكام لئلا يكون في حكم النصف  
كحقيقة لئلا يملك خرق **ش** اي ودية لا يصح ودية كفه في سنتين كدية اليد يعني ان السبع اجل دية اليد الى سنتين فاذا  
كانت دية عام اليد موجهة الى سنتين كانت دية بعضها بان قطع اصبعه او كفه ايضا موجهة الى سنتين اذ لا توزع في الاجل  
حكم اجن الحكم الحكم حتى لا يجل لانه توزع الاجل على الاجزاء بالنسبة الا يري ان جميع دية النفس لما وجبت تلك سنتين كان  
البعض منها موجهة لتلك سنتين وان قال بعصه عمر رضي الله عنه وذكر حكم لا يصح والكف مثلا لانه يتضمن اثبات ان ربع دية  
اليد الذي يؤخذ من الاول موجهة الى سنتين لانه لا توزع في الاجل فيكون ربع دية اليد ايضا على الرابع الاول في سنتين ثم  
انما يجب لنا الربع في السنة الاولى وثلاثة في السنة الاخرى لان السنة الثانية من اجل دية اليد في حكم نصف السنة لان اجل كل  
الدية تلك سنتين فينبغي ان يكون اجل نصفها سنة ونصف سنة لان السنة في كونها محلة لاستيفاء الدية لا محيى ولا على نصفها  
فكلت مفرقة كحقيقة لئلا للعد فانها لم تحدد وحسب حيفسان لا حيفضة ونصف حيفضة مفرقة عدم المحيى فالواحد لان ذلك  
انما سطر من العطاء والعطاء اما يخرج في كل سنة فلا يمكن استيفاء شئ قبل تمام السنة فاذا كانت السنة الثانية في حكم نصف  
كان الواجب فيها نصف ما وجب في السنة الاولى فلذلك يجب الثلثان في السنة الاولى والثلث في السنة الثانية والغير في ثلثه  
كوزان ربع الى ربع الدية وان مرجع الى الكف لا يصح والثلث بنصف النفس لئلا يكره فيها دون اليد لئلا يخلط بالمال فلو كان  
جان في تلك سنتين **ش** اي ووحيد الرابع الذي في نصف دية النفس لئلا يكره الشاكرين في النفس اذ في ثلثها لان النفس سوف  
بشهادة وشهادة لاخر وقد يرضى من يقوم بشهادة النصف فكان على نصف الدية ولا يوجد منه شئ من دية اليد لئلا يخلط ثمان  
الطرف في ضمان النفس فان من وجب عليه ضمان النفس لا يجب عليه ضمان الطرف الا اذا اخلط اليه بين احيائين في لا يري  
الداخل لتفرق حكم اجنبية لاولي بالبر وكذا اذا اختلف جان اما حقيقة بان يقطع بدن رجل وقتله لاخر او اعتبارا اما ان يخلط  
حكم اجنبية لاولي واجنبية ثمانية اذ كانت احلى اجنابيين عدوا لاخرى خطأ ان كان لاولي خطايا بين لاكرس و  
بالثانية القصاص فان كان لاولي عدوا يجب القصاص في الطرف لاولي والدية بالثانية وقوله في تلك سنتين سطر بقوله وان  
بنصف النفس اي لو خذ ثلثا بنصف دية النفس في تلك سنتين وانما يجب نصف الدية على في تلك سنتين لما ذكرنا ان البعض  
معتبر بالكل في حق الاجل كذا ان لا يرجع ولاولي كمال الثلث ايضا **ش** اي كذا يوجد الثالث بنصف دية النفس في تلك  
سنتين ان رجع الثالث بعد ذلك لان النفس تلفت بشهادة الثلثة والثلث لا يغير من ثمان من يقوم بشهادة في فكون النفس باله

**باب الشهادة في النفس**

ولم يوجد الولي لان الشرح حكم لبولائه استيفاء القصاص لانه استوفى قبل رجوع الثاني فكون القضا باقيا حال استيفائه لبقائه  
الشهادة فلو حكم بثمانية كان حكما مائة لم يكن له ان يستوفي القصاص اذ ما فضل الاول ربع الدهر اذ سكره في الدخول سطح السطح  
بالرجوع والسر بالخرصة لئلا يكون اي ماخذ الرابع الاول ربع الدهر ولا يوجد لشي من دية النفس لان سكره مع الشاكرين  
انما كانت في اليد لعل لان الشاكرين المتولين عند الرجوع لانه سوا الذي سطر الولي على قبله فاذا رجع قبل ان يقتله الولي  
فقد قطع سبب ثمانية وسوا التسليط برجوعه ولا يضمن بسبب سراه قطع اليد لان حريقه قطع سراه القطع واذا انقطعت السراه  
بالقتل كان غنم له ما لو بد من القطع واصل ما ذكرنا ان السراه سطر بالقتل قوله وما اكل السبع لئلا يكون مدجول الذئب  
فالطعم للبرية اذ لو لم يكن قطع لوجب ان لا يحل لاحتمال ان مائة داخل السبع فاذا كانت سكره مع الشاكرين في اليد لا يغير  
كان تلف اليد بشهادة الثلاثة ولي يصف اليد بثمانية الواحد قبلت بشهادة الرابع الاول والنصف اليد يكون على كل واحد  
منهما نصف النصف وهو الربع **م** ولا يصح وكفه في سبب كاليد اذ لا توزع في الاحكام لئلا يكون في حكم النصف  
كحقيقة لئلا يملك خرق **ش** اي ودية لا يصح ودية كفه في سنتين كدية اليد يعني ان السبع اجل دية اليد الى سنتين فاذا  
كانت دية عام اليد موجهة الى سنتين كانت دية بعضها بان قطع اصبعه او كفه ايضا موجهة الى سنتين اذ لا توزع في الاجل  
حكم اجن الحكم الحكم حتى لا يجل لانه توزع الاجل على الاجزاء بالنسبة الا يري ان جميع دية النفس لما وجبت تلك سنتين كان  
البعض منها موجهة لتلك سنتين وان قال بعصه عمر رضي الله عنه وذكر حكم لا يصح والكف مثلا لانه يتضمن اثبات ان ربع دية  
اليد الذي يؤخذ من الاول موجهة الى سنتين لانه لا توزع في الاجل فيكون ربع دية اليد ايضا على الرابع الاول في سنتين ثم  
انما يجب لنا الربع في السنة الاولى وثلاثة في السنة الاخرى لان السنة الثانية من اجل دية اليد في حكم نصف السنة لان اجل كل  
الدية تلك سنتين فينبغي ان يكون اجل نصفها سنة ونصف سنة لان السنة في كونها محلة لاستيفاء الدية لا محيى ولا على نصفها  
فكلت مفرقة كحقيقة لئلا للعد فانها لم تحدد وحسب حيفسان لا حيفضة ونصف حيفضة مفرقة عدم المحيى فالواحد لان ذلك  
انما سطر من العطاء والعطاء اما يخرج في كل سنة فلا يمكن استيفاء شئ قبل تمام السنة فاذا كانت السنة الثانية في حكم نصف  
كان الواجب فيها نصف ما وجب في السنة الاولى فلذلك يجب الثلثان في السنة الاولى والثلث في السنة الثانية والغير في ثلثه  
كوزان ربع الى ربع الدية وان مرجع الى الكف لا يصح والثلث بنصف النفس لئلا يكره فيها دون اليد لئلا يخلط بالمال فلو كان  
جان في تلك سنتين **ش** اي ووحيد الرابع الذي في نصف دية النفس لئلا يكره الشاكرين في النفس اذ في ثلثها لان النفس سوف  
بشهادة وشهادة لاخر وقد يرضى من يقوم بشهادة النصف فكان على نصف الدية ولا يوجد منه شئ من دية اليد لئلا يخلط ثمان  
الطرف في ضمان النفس فان من وجب عليه ضمان النفس لا يجب عليه ضمان الطرف الا اذا اخلط اليه بين احيائين في لا يري  
الداخل لتفرق حكم اجنبية لاولي بالبر وكذا اذا اختلف جان اما حقيقة بان يقطع بدن رجل وقتله لاخر او اعتبارا اما ان يخلط  
حكم اجنبية لاولي واجنبية ثمانية اذ كانت احلى اجنابيين عدوا لاخرى خطأ ان كان لاولي خطايا بين لاكرس و  
بالثانية القصاص فان كان لاولي عدوا يجب القصاص في الطرف لاولي والدية بالثانية وقوله في تلك سنتين سطر بقوله وان  
بنصف النفس اي لو خذ ثلثا بنصف دية النفس في تلك سنتين وانما يجب نصف الدية على في تلك سنتين لما ذكرنا ان البعض  
معتبر بالكل في حق الاجل كذا ان لا يرجع ولاولي كمال الثلث ايضا **ش** اي كذا يوجد الثالث بنصف دية النفس في تلك  
سنتين ان رجع الثالث بعد ذلك لان النفس تلفت بشهادة الثلثة والثلث لا يغير من ثمان من يقوم بشهادة في فكون النفس باله

لان الاصبع والكف في النفس  
لان الاصبع والكف في النفس  
لان الاصبع والكف في النفس



بشهادتها وقد وجب على الثالثة نصف اليد فيجب على ايضا انضمتها الى ثلث سنين وتؤخذ الرابع لاول بعد ذلك بكامل الثلث ايضا  
 اي يرجع عليه ولي المهور عليه بالقتل تمام ثلث الثلثة اليد ويوصف السدس لان اليد سوف يشهدا الثلاثة ولم يسبق من  
 سويها كذا في نصف الثلث اليهم فكانت دية اليد عليهم انلا فظلمنا العجب على لاول ثلث دية اليد وقد ادي بهما فكا  
 على فصل يازاد على الربع الى تمام الثلث **م** وان ظهر عبدا اخذ باليد اذ لا شهادة للبعد وعاقلة الولي بالنفس اذ لا مضى بالو  
 خطأ فعند القاضي للوجوب **م** كعدم ما باع في دين او نفقة **ش** اي وان ظهر الثالث عبدا والمسئلة بحالها اخذ الرابع لاول واك  
 دية اليد في ماله نفس في سنتين ثلثا ذلك في السنة الاولى والثلث في الاخرى لان اليد سوف يشهدا بها بقضا صحيح اذ لا شهادة  
 للبعد فعلم ان القضا حصل بشهادتها فيضمنان عند الرجوع في ماله واخذت عاقلة ولي القتل دية النفس في ثلث سنين و  
 مثلا لان امضاء القضا من الحق بالقضا به وكل من منع القضا به منع لا مضى وسنا المراجع الواحد قبل امضاء القضا من قضا  
 الثالث عبدا علم انه امضى القضا من واحد واحد وامضاء من الغرض خطا كالمضاه به والقاضي معذور في القضا لانه وجب  
 القضا بالظاهر على وجه تام بتركه وبصرف اسفا فيكون معذورا في ذلك في الآخرة وسعه فيكون العمد على من وقع له القضا  
 كما اذا باع القاضي او امينه عبدا للفرار او للنفقة فضاع الثمن في دين واستحق العبد لا يضمن القاضي وامينه ورجع المشتري  
 على الغنا والتزيب لان البيع واقع لهم قوله دون اي دون الولي لانه لم يجب عليه الاستيفاء وان رجع الكا بعد قطع الرجل سقط  
 القتل في لاصح اذ لا مضى من القضا لانه راح لا يثبت بالانكسار في البر منهما اخذ نصف اليد والذات نصف الرجل وان رجع  
 الثالث احدوا باليد ولا فرقان بالرجل كاسن من شركا اليد قلة او قطع **ش** اي ولو ان الولي لم يبيعه بعد رجوع لاول لكنه  
 قطع رجلا لا رجعت عن المهور وعلم بالسل السل في لاصح وسوروا اجماع والمبسوط اما على رواية النوازل سقط عنه  
 القتل لان من احق العبد رجوع الشاهد بعد القضا قبل الاستيفاء لانع كالا موال بخلاف اكدود لا هنا حق الشئ وجب ظاه  
 الرواية ان امضاء القضا من القضا يجعل الاستيفاء من تمام القضا فيمنع القضا وذلك لان القضا وان كان حق  
 العبد لانه لم يخطى المهور وفي ان شرع زاجر كالمهور في ان لا يثبت بالابدال من الحق لا يثبت بشهادة الرجال مع النساء ولا بكتاب  
 القاضي الى القاضي في الشهادة على الشهادة فكان حكم اكدود مما ذكرنا من اذ ابراء منها اي من قطع اليد والرجل ولم يرجع  
 الثالث اخذ الرابع لاول الرابع ان نصف دية اليد على كل واحد منها رجعا واخذ الرابع ان نصف دية الرجل وان رجع  
 الثالث ايضا اخذت الثلثة جميعا دية اليد اذ لا مضى لاول زاد على الربع الى الثلث وكذا الثلثة وتؤخذ لاول دية  
 الرجل اي يكون دية الرجل على الرابع والثلثة والثلث في كل منها نصف دية الرجل فصار هذا كما لو صار ثلثه شركا في قطع  
 اليد اثنان منهم قلة او قطع رجلا خطأ وبرأ منها فان دية اليد يكون عليهم الثلثا ودية النفس والرجل على لآخر من  
 وكذا فيما ذكرنا **م** وان ظهر عبدا احدا باليد والعاقلة بالرجل **ش** اي لو قطع يد رجوع على عبده قطع رجلا رجوع لغيره ظهر الثالث  
 عبدا وبرأ منها اخذ ابي الرابعان بدية اليد على كل منها نصف دية ماله لان الثالث ليس بشاهد فاقضت الثلث اليها  
 واخذت عاقلة الولي بدية الرجل في سنتين لانه استوفى الرجل بشهادة فرد خطا زعم لا باحة فيكون على العاقلة لان موجب القتل  
 الخطا عليهم **م** وفي الموت اخذ بنصف النفس قبل رجوع الثالث وسلبها بعد رجوع لعدد الجناة دون الجنابات والعاقلة  
 في ظهور عبدا بالنصف مما بالنصف لا يستسلم بنصفنا فاندفع ثلثت ابي جازم لانهما كواحدة في حق العبد وجوزها في حق  
 المحلود من جرح السبيل والغبر غرم الغبر نصف **ش** قوله وفي الموت عطف على قوله وفي البر منها اي في الموت من قطع اليد والرجل

او اربعة ارباع اليد او ثلثها او ثلثها

باب ولد الملاح







باب من الشهادة في كذا

للتكليف

الشرط في بعد ش اي ان رجوع الرب ولم يصيبوا مسلمة فزعم الناس فقلوبهم رجوع احد من حد الرابع حد القذف عندنا خلا  
لنفي وصدق الان الرابع انما يصرف قاذفا وقت الرجوع ووقت رجوعه المذوف من فوجب احده على معنى من الورثة و  
لا يصرف قاذفا قبل موته على عكسه راي زفر رحمه الله فانه يقول قاذفا بشهادته ووقت الشهادة مكان المذوف جبا وقد قذف  
محصنات مات المذوف لا بعد القاذف لان حد القذف لا يورث انما قلناه ان يصرف قاذفا بعد الموت لا قبله لان لفظ التام  
حين الرجوع يعني لفظ كان شهادة قبل الرجوع والشهادة لا تكون قاذفا وانما يصرف قاذفا اذا انقضت الشهادة وسمى انما صح  
بالرجوع فيكون قاذفا بالشهادة عند الرجوع معصرا على حال الرجوع ثم يبي ان اللفظ واحد كيف يختلف حكم فقال يجوز  
مختلف حكم في حالين كالنقل بالشرط عن الشرط طلاق بعد رجوعه م خلاف الخبر انكم شبهتم باجماع السامع والاشي  
دي ولاد المست للغير السام قصد لعله البعضية غير السام ووقع الرابع للنقض وش اي حد الرابع فقط بخلاف غيره من  
الشهود الباقية لان الشهادة انما يصرف قاذفا عند انفا حيا وانفا حيا بانفساخ الحكم في نفسه من زعم بما واكم لم تحقق  
القذف في زعمه ومن زعم فسخ الحكم تحقق القذف في زعمه فغير الرابع لما زعم قاذفا واكم اصارا حكم الثابت في زعمه شبهه لدر الحد  
والرابع لما زعم انفساخ الحكم تحقق القذف في حقه فحذوه بدعي بغيره بقوله حد الرابع اي يحذو بغيره ذي الولاد وليت  
لا على ولا سفل ولا يغير لارث الموت كالوالد والوالدة وان علوا والوالد والوالدة وان سفلوا للتغير الزمان بعد  
بعض لان قرابة الولاد شعرون بما يتصل باليت من العار فبما يتصل باليت من العار فبما يتصل باليت من العار فبما يتصل باليت من العار  
لا يجوز شهادته بعضهم لبعض قد تغيرت بالنام اخرنا عن بعض قوله الولاد فانهم شعرون نوع بعد لا يصح كما ملأ  
فلم يكن لهم ولاية الدعوى وقد يقول قضا اخرنا اذا قذف احمي ثم مات فان المقصود ما نتبعه كان هو المذوف الحي  
دون قرابة قوله غيرك سدا الجريد من قوله ذي ولا وليت اي بدعي في ذي ولا وليت غير الذي شهد بالزنا فلا يكون  
للمتة الذين لم يرجعوا عن الشهادة ان يسموا الحد عليه قوله ووقع الرابع الجراي ووقع الرابع اي لو كان هذا الكلام  
ولد وولد لولد لا سم احد على النضاد اي لان كونه شامدا ايضا اقامه الحد لانه قد صدقه الرابع في الزنا حيث شهد عليه  
وكذا كونه فرع الرابع نضاد اقامه الحد لانه ليس لابن ان نعم الحد على امه ثم قوله ووقع الرابع سان ان فرع الرابع في الشهود  
ينعم الحد عليه لان العار يلحق الكل ولا ينال في ان نعم الحد على عمه فلا نضاد م وعم حصه غير اليهود ومن بيع الدية لزعم كناه  
ومعاصره الا ان نصبت منفلا اذ احكامان بالمباشرة لا النسب كالكنعان ش اي عزم الرابع من ربع دية المعتول حصه  
على اليهود الثلثة في مال في ثلث سنين لانه بالرجوع زعم على نفسه اجتهاد ما ملأ الرابع من نفس المعتول لانه ملئت بشهادة اربعة  
وقد نفى رجوعه من نعم بشهادة ثلثة ارباع النفس فكيف تلت الربع مضافا اليه وسقط منه حصه اليهود لانه لم يكن  
في الرجوع ولا قرار بالمباشرة بطل تكذيب المعتول ثم مولاهم عن الميراث تعاض ما يجب عليه من الربع بما برئه من ابيه الا ان يكون قد  
اصاب بغيره وقت الرجوع فحسد محرم ثم يبي ذلك لان احكامان عن تلاف جزم مباشرة القتل لاجرا النسب كالكنعان فانها  
يجب المباشرة لانه النسب فمما لم يصح لانه مسبب لانه تخلص من شهادته وبين زوال الرجوع م برئة فعل محارقتة الناس  
وصار كخافر الدس وواضع الحجر فلم يحرم وفيما اصاب مسلما كان مباشرة القتل فحرم م وشا دلالت اليهود وان اصاب مسلما  
للا عزم ضمن الساب الا ان يمولوا زنا ولم تر للموفق اذ لا شهادة لمن لم يروهم بعض الحدود ليس باقرار للعلم اذ الحدود بالزنا  
والملك بالحق وانه باق ولا بالحد لانه قد احمي اذ لا شهادة قبل الكمال فسقط الموت لانه لا يورث ش اي وشارك الرابع اليهود

ان يصير















حصة  
مع بالخيار ان شاء الله  
المشترى  
بالا من  
في قضا

منفعة له لما فيه منفعة لهم لا ينقد والناظر منفعة لهم فلا ينقد وكذا انقاد يعرف احدهما المسلمين في حق العامة منا ان يكون بعد النظر  
للعامة لا لاجل الشرائع في ذلك انما قلنا ان نقاد يعرف القاض او يعنى من ليس لاجل الحق مع ان حق العامة وسوا واحد منهم لان حق  
واحد من المسلمين لا ينظر في الشركة العامة الاسرى ان يعرف واحد من المسلمين في الغنم او في بيت المال لا يبيع لاني حق نفسه ولا في  
حق غيره ولهذا امرى لاجل الحق الواحد لا ينظر في الشركة العامة لم يمنع الشهادة فان الطالب اذا قال الجماعة اشهدوا اني قد تمت  
الي هذا في يدكم حابطة بغير شهادة لانها تكون شهادة على حق نفسه وهذا خلاف المالك فانه لو حال له دار رجل اشهد عليه صاحب الدار  
فقال ان يوضع اباما فاقبح حتى لو سقط في نكد ليام وافسد لبا لا يقضي وكذا الوارث به بعد لاشهاد ولا ان حق له على الخصوص  
**باب الشهادة في الوكالة والوصية** قام ان زيد وكلمة بالخفوة في كل حق لم تسئل النعمة الا بعد دعوى حتى  
لنوع المدعى عليه في انكاره حكما لاتحاد السبب شرط كفى عند كفى الشهود نكر ما للمسلم دون من يعين لنقد القصد لاجازت منها  
كافر على كافر مولا او موكلة مسلم بلا عكس **ش** اي لو قام رجل بينه ان زيدا الغائب وكلمة بالخصوص في كل حق له على غيره لا تقبل بينه  
لانه يدعى التوكيل على الغائب فلو قبلت لزم القضاء على الغائب فلم تقبل للغيبة الا اذا ادعى حقا من قبيل الموكل على شخص معين  
حاضر في المجلس ينكر كحاضر وكالتم في لو قام بينه على الموكل لا يقبل لان المدعى عليه جنيته تنوب عن الموكل الغائب انكار الوكالة  
حكما لاتحاد السبب اي لان التوكيل يدعى على حق المطالبة ولا يمكن ذلك الا باثبات سببه وبسبب مطالبة التوكيل منه بعينه سبب  
مطالبة الموكل وموجري بينه وبين الموكل بمقتضى المدعيه ونحوه ولا يمكن اثبات ما ادعى على كافر الا باثباته على الغائب في مثله  
ينصب الحاضر خصما عن الغائب نعم الكان مقام انكار الغائب حكما بشرط كفى اي بشرط اكثر الذي يدعى على كافر من قبل القاض  
عند كثر شهود حتى لو ادعى على مسلم حقا من قبل الغائب شهد ثمانية ان بوكالة لم يقبل كره ما للمسلم بان لا يقبل عليه شهادة الكافر  
ولو دون من بعد اي دون من بعد من الذم الذي يقضي عليه كونه فانه لا شرط لنفاذ حكمه كونه حتى لو ادعى على نصراني حقا  
بالوكالة وشهد عليه ثمانية ان بوكالة لم يقبل وينبذ وكالتم في حق المسلمين ايضا لنقد القصد فان هذه الشهادة قامت على  
النصراني قصدا ويلزم منها الحكم على المسلم فحقنا لانها تشهد له بالوكالة العامة في صفة قبولها وتما الحكم على المسلمين بها لانه  
اي لاجل ان الحكم على المسلم بشهادة الكافر لا يصح قصدا ويصح ضمنيا جازت شهادة الكافر على عبده كافر مولا مسلم او على وكيل  
كافر موكلة مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادة الكافر على عبده مسلم مولا كافر او على وكيل مسلم موكلة كافر فانه اذا كان مسلم لم يعد  
كافرا ذن له بالبيع والشراء فشهد عليه ثمانية ان كافر ان يشراء او يبيع جازت شهادتها عليه لان هذه الشهادة كافر قامت على  
اثبات امر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمنيا ولو كان المولى كافرا والعبد المادون على الاقبال شهادة الكافر  
عليه لان هذه الشهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصدا ولو ان مسلما وكل كافر يشراء او يبيع فشهد على الوكيل ثمانية  
كافران يشراء او يبيع جازت شهادتها عليه لانهما قامت لاثبات امر على الكافر ولو ان كافرا وكل مسلما يشراء او يبيع لا يقبل  
شهادة الكافر عليه لانها تكون شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم قصدا ذكر صاحب الدنيا **م** ولطافه في مثل السحر **ش**  
اي للاق في اللفظ في قوله لا بعد دعوى حتى يتم المحرقة ذكر دعوى حتى وسواء لم يتردد عليه حتى للغائب ولم يكن ولكن ادعى  
عليه لاثبات وكالة او اطلاق محمدا فانه لا يصلح اخبر رجلا مدعى للملك عليه حقا ولم يكن الموكل حتى قال كلاما فاضه خان بوليه  
والصحيح ان القاض اذا علم انه سحر لا يجوز اقامته البينة عليه واما لا يحكم اذ لم يعلم القاض انه سحر **م** وان اى قوم لا يساعد على الوكالة  
وان حدث حتى يشهد العامة طباق الشهادة **ش** اي واذا قضى القاض لوكالة هذه الشهادة لم ادعى على بعض حقا من قبل الموكل

منفعة

منفعة له لما فيه منفعة لهم لا ينقد والناظر منفعة لهم فلا ينقد وكذا انقاد يعرف احدهما المسلمين في حق العامة منا ان يكون بعد النظر  
للعامة لا لاجل الشرائع في ذلك انما قلنا ان نقاد يعرف القاض او يعنى من ليس لاجل الحق مع ان حق العامة وسوا واحد منهم لان حق  
واحد من المسلمين لا ينظر في الشركة العامة الاسرى ان يعرف واحد من المسلمين في الغنم او في بيت المال لا يبيع لاني حق نفسه ولا في  
حق غيره ولهذا امرى لاجل الحق الواحد لا ينظر في الشركة العامة لم يمنع الشهادة فان الطالب اذا قال الجماعة اشهدوا اني قد تمت  
الي هذا في يدكم حابطة بغير شهادة لانها تكون شهادة على حق نفسه وهذا خلاف المالك فانه لو حال له دار رجل اشهد عليه صاحب الدار  
فقال ان يوضع اباما فاقبح حتى لو سقط في نكد ليام وافسد لبا لا يقضي وكذا الوارث به بعد لاشهاد ولا ان حق له على الخصوص  
**باب الشهادة في الوكالة والوصية** قام ان زيد وكلمة بالخفوة في كل حق لم تسئل النعمة الا بعد دعوى حتى  
لنوع المدعى عليه في انكاره حكما لاتحاد السبب شرط كفى عند كفى الشهود نكر ما للمسلم دون من يعين لنقد القصد لاجازت منها  
كافر على كافر مولا او موكلة مسلم بلا عكس **ش** اي لو قام رجل بينه ان زيدا الغائب وكلمة بالخصوص في كل حق له على غيره لا تقبل بينه  
لانه يدعى التوكيل على الغائب فلو قبلت لزم القضاء على الغائب فلم تقبل للغيبة الا اذا ادعى حقا من قبيل الموكل على شخص معين  
حاضر في المجلس ينكر كحاضر وكالتم في لو قام بينه على الموكل لا يقبل لان المدعى عليه جنيته تنوب عن الموكل الغائب انكار الوكالة  
حكما لاتحاد السبب اي لان التوكيل يدعى على حق المطالبة ولا يمكن ذلك الا باثبات سببه وبسبب مطالبة التوكيل منه بعينه سبب  
مطالبة الموكل وموجري بينه وبين الموكل بمقتضى المدعيه ونحوه ولا يمكن اثبات ما ادعى على كافر الا باثباته على الغائب في مثله  
ينصب الحاضر خصما عن الغائب نعم الكان مقام انكار الغائب حكما بشرط كفى اي بشرط اكثر الذي يدعى على كافر من قبل القاض  
عند كثر شهود حتى لو ادعى على مسلم حقا من قبل الغائب شهد ثمانية ان بوكالة لم يقبل كره ما للمسلم بان لا يقبل عليه شهادة الكافر  
ولو دون من بعد اي دون من بعد من الذم الذي يقضي عليه كونه فانه لا شرط لنفاذ حكمه كونه حتى لو ادعى على نصراني حقا  
بالوكالة وشهد عليه ثمانية ان بوكالة لم يقبل وينبذ وكالتم في حق المسلمين ايضا لنقد القصد فان هذه الشهادة قامت على  
النصراني قصدا ويلزم منها الحكم على المسلم فحقنا لانها تشهد له بالوكالة العامة في صفة قبولها وتما الحكم على المسلمين بها لانه  
اي لاجل ان الحكم على المسلم بشهادة الكافر لا يصح قصدا ويصح ضمنيا جازت شهادة الكافر على عبده كافر مولا مسلم او على وكيل  
كافر موكلة مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادة الكافر على عبده مسلم مولا كافر او على وكيل مسلم موكلة كافر فانه اذا كان مسلم لم يعد  
كافرا ذن له بالبيع والشراء فشهد عليه ثمانية ان كافر ان يشراء او يبيع جازت شهادتها عليه لان هذه الشهادة كافر قامت على  
اثبات امر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمنيا ولو كان المولى كافرا والعبد المادون على الاقبال شهادة الكافر  
عليه لان هذه الشهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصدا ولو ان مسلما وكل كافر يشراء او يبيع فشهد على الوكيل ثمانية  
كافران يشراء او يبيع جازت شهادتها عليه لانهما قامت لاثبات امر على الكافر ولو ان كافرا وكل مسلما يشراء او يبيع لا يقبل  
شهادة الكافر عليه لانها تكون شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم قصدا ذكر صاحب الدنيا **م** ولطافه في مثل السحر **ش**  
اي للاق في اللفظ في قوله لا بعد دعوى حتى يتم المحرقة ذكر دعوى حتى وسواء لم يتردد عليه حتى للغائب ولم يكن ولكن ادعى  
عليه لاثبات وكالة او اطلاق محمدا فانه لا يصلح اخبر رجلا مدعى للملك عليه حقا ولم يكن الموكل حتى قال كلاما فاضه خان بوليه  
والصحيح ان القاض اذا علم انه سحر لا يجوز اقامته البينة عليه واما لا يحكم اذ لم يعلم القاض انه سحر **م** وان اى قوم لا يساعد على الوكالة  
وان حدث حتى يشهد العامة طباق الشهادة **ش** اي واذا قضى القاض لوكالة هذه الشهادة لم ادعى على بعض حقا من قبل الموكل

ولو ظهر حتى كل واحد فيه  
لما جازت شهادة



والمدعى عليه اي انكره كانه لا يحتاج الى اعادة البينة على الوكالة وان كان حتى الذي يدعيه حادنا للوكيل ليعلم ان الوكالة لان وكالة  
سب عامه على طباق الشهادة يعني ان القاضي يفتي بما سواه الدعوى في شهادته فهو وقادعي وكالة عامة وشهادته هو وكذلك  
فوجب على القاضي ان يثبتها على طباق الشهادة ولا لا وقع قضائيا عما شهدوا وكانت الخصومة مع واحد خصومة مع الكل فندرا  
لذا الواقام على احدهما ان وكيل بسفي من عليهما لم يعد على الثاني لانه الواقام احدهما وكلاهما لم يعد لنا في الاتحاد السبب لم يتفرد  
بقبول لا قبض لهما لم يندل بعد العزل **ش** اي لاجل ما ذكرنا من بوثها عامة قلنا لو ادعى رجل عند القاضي ان فلانا وكله بكل  
حقه على فلان وفلان واحد منهما واقام البينة عليه ان وكيل يقبض من فلان من الغرم الغائب في القاضي في القاضي بذكره حضر  
الغرم الغائب انكره وكالة لا يحتاج الى اقامة البينة عليه ثانيا وكذا لو ادعى رجل لفلانا وكله وفلان الغائب بكل حق موته قبل  
الناس وحضر رجلاه ادعى عليه حقا للوكيل واقام البينة على الوكالة ففتي القاضي صارا كاضرع الغائب كبديلين في ان الغائب في  
حضر وادعى حقا على احد بعد البينة على وكالة لان احضر صارا خصما عن الغائب للاتحاد السبب لان التوكيل واحد ولهذا  
لا يتفرد احدهما بقبول ولا قبض فلا يمكن احدهما من اثبات وكالة الابائات وكالة الغائب بخصومة خصومة لهما لا لاجل  
ان خصومة احدهما خصومة لآخر لا نحو الغائب ان شهد للوكيل بعد عزله وهذا لان من صار وكيل لآخر حادته من رجل لم عزله قبل القضاء  
ان كان عزله بعد اخام لا يقبل شهادته في تلك الحادته وان كان عزله قبل محامته بسبل فلنا الوكيل الغائب اذا عزله بعد اخام  
الوكيل الحاضر دونه لا يقبل شهادته فعمل ان خصومة لآخر خصومة **م** كذا الوصاية والنسب ولا شرط كثر المدعي فخرج كالعالمه وسلم  
لا محرماتهم ولكلهم خلاف حادث السحر والملاعب **ش** اي لاذ ادعى لا بصيا **م** فثبت  
واقام على كلبينه لا تقبل الا اذا ادعى حقا من قبل الميت على خصم حاضر خسر بسبل ونفرض بوصايته في حق اجمع كافي للوكيل وكذا  
اذا ادعى النسب من الميت اقام بينه لا بسبل الا اذا ادعى حقا من قبل الميت بالاداة اقام بينه والفرق بين الوصاية والنسب بين  
الوكالة ان فيها لا شرط كثر المدعي عليه عند كثر الشهود حتى لو ادعى لا بصيا **م** من نفراي واقام شامدين نفراين على خصم لم او  
ادعى ان فلان بن فلان النفراني مات سووارة واحضر سلم الميت عليه دين واقام شامدين نفراين على نسبه بقبول وهذا  
استحسان والنسب لا يقبل كحاف الوكالة فان لا بصيا لوكيل بعد الوفاة فيعتبر بالوكيل حال احيوه ووجه الاستحسان لان  
المسلمين لا يحرفون موت النصارى والوصاية يكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب النكاح وعم لا يحرفون لهما  
فلولم يقبل شهادته النفراني على المسلم في اثبات لا بصيا الذي نهاه على الموت النسب الذي نهاه على النكاح ادى الى ضياع  
الحقوق المتعلقة بالابصاء والنسب فثبتت فخرج ما قبلت شهادته القابلة للفرق خلاف التوكيل حال احيوه فانه في الغالب  
يكون في الاسواق وخارج منازلهم والمسلم بخالط الذي فيها فلا فرق بين من لا دين ولا الذي يحلف في السحر وفي  
الملاعب او في الحرام فكن صاحب الذخيرة ان شهادته اصل السحر بعضهم على البعض مما يقع في الملاعب نهاده النساء فيما  
وقعت في احكامات وان مسالحا لاه لا يحضر العور والنجو والبالغون ملاعب العبيان ولا الرجال احكامات النساء  
لان السبع لا يشرع في كذب بل يقر وموضع النساء عن احكامات العبيان عن الملاعب لا امتناع عن مباشر ما يصير مستحفا  
للجن فاذا لم يفعلوا ذلك كان التفسير مضافا اليهم لا لا السبع وهذا المعنى قوله المصنف بقوله لان قطع اسبابه ممكن فلا يخرج عنه  
قطع اسبابه من احوال ممكن شرعا كما ذكرنا فيكون الوقوع فيه يقتصر فلا يعدل بشرط الشهادة وجا في حتم خلاف  
نصب الوصي بوث النسب لا طريق له عز ذلك ولا يتخصص عنه الا في نصب القاضي كوكالة ولا ان **ش** يذفرق لغرض ان الوصاية

على رجل

والمدعى عليه اي انكره كانه لا يحتاج الى اعادة البينة على الوكالة وان كان حتى الذي يدعيه حادنا للوكيل ليعلم ان الوكالة لان وكالة  
سب عامه على طباق الشهادة يعني ان القاضي يفتي بما سواه الدعوى في شهادته فهو وقادعي وكالة عامة وشهادته هو وكذلك  
فوجب على القاضي ان يثبتها على طباق الشهادة ولا لا وقع قضائيا عما شهدوا وكانت الخصومة مع واحد خصومة مع الكل فندرا  
لذا الواقام على احدهما ان وكيل بسفي من عليهما لم يعد على الثاني لانه الواقام احدهما وكلاهما لم يعد لنا في الاتحاد السبب لم يتفرد  
بقبول لا قبض لهما لم يندل بعد العزل **ش** اي لاجل ما ذكرنا من بوثها عامة قلنا لو ادعى رجل عند القاضي ان فلانا وكله بكل  
حقه على فلان وفلان واحد منهما واقام البينة عليه ان وكيل يقبض من فلان من الغرم الغائب في القاضي في القاضي بذكره حضر  
الغرم الغائب انكره وكالة لا يحتاج الى اقامة البينة عليه ثانيا وكذا لو ادعى رجل لفلانا وكله وفلان الغائب بكل حق موته قبل  
الناس وحضر رجلاه ادعى عليه حقا للوكيل واقام البينة على الوكالة ففتي القاضي صارا كاضرع الغائب كبديلين في ان الغائب في  
حضر وادعى حقا على احد بعد البينة على وكالة لان احضر صارا خصما عن الغائب للاتحاد السبب لان التوكيل واحد ولهذا  
لا يتفرد احدهما بقبول ولا قبض فلا يمكن احدهما من اثبات وكالة الابائات وكالة الغائب بخصومة خصومة لهما لا لاجل  
ان خصومة احدهما خصومة لآخر لا نحو الغائب ان شهد للوكيل بعد عزله وهذا لان من صار وكيل لآخر حادته من رجل لم عزله قبل القضاء  
ان كان عزله بعد اخام لا يقبل شهادته في تلك الحادته وان كان عزله قبل محامته بسبل فلنا الوكيل الغائب اذا عزله بعد اخام  
الوكيل الحاضر دونه لا يقبل شهادته فعمل ان خصومة لآخر خصومة **م** كذا الوصاية والنسب ولا شرط كثر المدعي فخرج كالعالمه وسلم  
لا محرماتهم ولكلهم خلاف حادث السحر والملاعب **ش** اي لاذ ادعى لا بصيا **م** فثبت  
واقام على كلبينه لا تقبل الا اذا ادعى حقا من قبل الميت على خصم حاضر خسر بسبل ونفرض بوصايته في حق اجمع كافي للوكيل وكذا  
اذا ادعى النسب من الميت اقام بينه لا بسبل الا اذا ادعى حقا من قبل الميت بالاداة اقام بينه والفرق بين الوصاية والنسب بين  
الوكالة ان فيها لا شرط كثر المدعي عليه عند كثر الشهود حتى لو ادعى لا بصيا **م** من نفراي واقام شامدين نفراين على خصم لم او  
ادعى ان فلان بن فلان النفراني مات سووارة واحضر سلم الميت عليه دين واقام شامدين نفراين على نسبه بقبول وهذا  
استحسان والنسب لا يقبل كحاف الوكالة فان لا بصيا لوكيل بعد الوفاة فيعتبر بالوكيل حال احيوه ووجه الاستحسان لان  
المسلمين لا يحرفون موت النصارى والوصاية يكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب النكاح وعم لا يحرفون لهما  
فلولم يقبل شهادته النفراني على المسلم في اثبات لا بصيا الذي نهاه على الموت النسب الذي نهاه على النكاح ادى الى ضياع  
الحقوق المتعلقة بالابصاء والنسب فثبتت فخرج ما قبلت شهادته القابلة للفرق خلاف التوكيل حال احيوه فانه في الغالب  
يكون في الاسواق وخارج منازلهم والمسلم بخالط الذي فيها فلا فرق بين من لا دين ولا الذي يحلف في السحر وفي  
الملاعب او في الحرام فكن صاحب الذخيرة ان شهادته اصل السحر بعضهم على البعض مما يقع في الملاعب نهاده النساء فيما  
وقعت في احكامات وان مسالحا لاه لا يحضر العور والنجو والبالغون ملاعب العبيان ولا الرجال احكامات النساء  
لان السبع لا يشرع في كذب بل يقر وموضع النساء عن احكامات العبيان عن الملاعب لا امتناع عن مباشر ما يصير مستحفا  
للجن فاذا لم يفعلوا ذلك كان التفسير مضافا اليهم لا لا السبع وهذا المعنى قوله المصنف بقوله لان قطع اسبابه ممكن فلا يخرج عنه  
قطع اسبابه من احوال ممكن شرعا كما ذكرنا فيكون الوقوع فيه يقتصر فلا يعدل بشرط الشهادة وجا في حتم خلاف  
نصب الوصي بوث النسب لا طريق له عز ذلك ولا يتخصص عنه الا في نصب القاضي كوكالة ولا ان **ش** يذفرق لغرض ان الوصاية



ام و د

[illegible]



يصعد وكذا في المن لا في السفينة فانه لو كان سفينة في الماء لا يوق موضع كرمه وسوق برمان فورا ومن فاه طرهما تان  
 مولة السفينة فالصمان عليها وان طرهما على التعاقب فالصمان على لا عندنا وعند ذفره عليها وكذا في القدر لا في  
 فان المثلث المعسجول وان غله واشتد اذ لم يقصد به التام فالصمان وما لك الشافعي رحمه الله عليه وكبر حرام القدر  
 كل مسكر حرام قلنا المسكر هو القدر لا في سواه وحرام عندنا ايضا وانما اصفنا لا سكا والى القدر لا في اخره لا في اوله  
 او كذا في القدر الواقع على الخار فانه اذا خاف على نفسه المصالح سبب العطش وحدث حرجا جاز له شربها ان كان ذلك يدفع  
 العطش ولكن انما يجوز شرب بقدر ما يرويه فلو شرب مقدار يكون زائدا على قدر ما يرويه يكون حراما ويضاف ذلك الى  
 القدر لا في النقي اذ على ذلك لقد جاز شربه قوله في لم يعم اي من الدليل على ان الحكم يضاف الى لغو صفي العلة انه  
 لا يضمن ولا يجازية المفضولة ونعم البستان المفضول وكسب العبد المفضول لان تلغه لا يضاف الى الغضب بل الى  
 هو سبب له لانه لا وجدنا خيرا وانما يقضه القاصب اذا كان موجودا وقت الغضب لما اخذ غضبا وجب عليه  
 فاذا عجز عن رده بهلكه وجب عليه رد بدل له ولو شهد بهما فيقول فالغرم من اللات قب بعد ما حوز له لولاه بخلاف القدرين  
 للوقت بالآخر منه المدة سنة والباقي كما مر اذ الكذب فيما عليه لا يمنع دليل الشاهد بالدين والباجيل وله وعلمه  
**ش** اي لو كان الشاهدان للولدين وتامنين فريقتا واحدا ما شهد رجلان ان المولى ادعى الولدين بكلمة  
 واحدة ولانسان ولاسان يدعون ذلك ففرضي القاض بذلك ثم رجعوا فالغرم على الشاهدين للوارث لا في بعد  
 لاسن وان كان للبتاخ يضمن الشاهدان جميع فتمة الولدين والجاريين وجميع ما ورث لبتان لا في لانها  
 ذلك على لحن لولاه اي لان لا في كان جمع ذلك لولا شهادة الشاهدين فما رجوعهما قد افترقه جمع ذلك خلاف  
 ما اذا كان الشاهدان فريقتين فانما لا يعرفان لا في شتا لغوات الميراث على لا في شهادة الغريق لا في فكل فريقتين  
 وان اقول لا في بالرجوع الا ان ما اقر به لا في استحق عليه شهادة الغريق لا في شرط وجوب الصمان بنحوه ما لا في  
 بحيث لولاه ما حصل الا في قصار هذا بسببها بما اذا اقرانه تلفت ل انسان او غضبت هلك في بتم ثم اسحق بجل ذلك  
 المالا بالبنية لا ضمان على المتقلا فلنا والباقي كما مر اي هذا فيما اذا كانت الشهادة والرجوع بعد الموت فان كانتا لهما  
 والرجوع قبل موته يضمن الشاهدان للاب كل فتمة لابن وكل نقصان لاسن فان مات المولى بعد ذلك رجعا على  
 لابن باضنا للاب وان كانت الشهادة قبل الموت الرجوع يضمن الشاهدان جمع ذلك لا في ثم ورد على هذا  
 ان الشاهدين اذا كانا فريقتا واحدا وقد صدقهما كل من لابن فمما شهد له وكذا فيما شهدا لصاحبه وتكذيب  
 المشهود له الشاهد يبطل الشهادة وجب ان لا يقبل فاجاب عنه وقال لا في الكذب فيما عليه لا في اي يكذب المدعي  
 شاهد فيما عليه لا في قبول الشهادة فماله كما اذا ادعى بينا وشهد دينا وشهد شاهدا بدين موجب انك للمدعي  
 الاجل فانه يفتي لهما بالدين قوله وله عليه اي وكال شاهد للمدعي وعلى المدعي ذكره الذي يخبر انه لو شهد شاهد  
 على رجل لجل الفد رعم ثم شهد المشهود عليه على رجل بناية دينار فبطلت شهادتهما وذلك لان تكذيب المشهود عليه  
 الشاهد لا في قبول الشهادة لانه لو منع قبول شهادته في الدنيا لان كل مشهود عليه مكذب مشهود فان قيل يكذب  
 المشهود عليه اغلا لا في قبول الشهادة اذا شهد عليه ولم يشهد له اما اذا شهد عليه وله يجب ان لا يقبل فيما شهد له لانه  
 فاسق عنده الا ان تكذيبه ونسيفه فيما شهدا عليه لم يعتبر فوجب ان يعتبر فيما شهد له فلنا الكذب فيما شهد له لو

لشحن

باب

الرجوع عن شهادة الميراث

ش

(The text in this block is extremely faded and mostly illegible due to the age and condition of the manuscript. It appears to be a continuation of the legal discussion on oaths and testimony.)







رجعا عما اقر به للوارث في قيمته **م** وفي عكسه غرما النصف للاول والا لثاني **ش** اي فيما اذا رجعا عن الشهادة بالرجوع  
 قبل رجوعهما عن الشهادة بالوصية فمما نصف النصف للموصي لاول والا لثاني اقر ان الميراث اوصى للاول والثاني فيها  
 ابطله بالرجوع على الاول نصف الثلث فاذا رجعا عن الشهادة على الوصية بعد ذلك عرما للاول والثاني اي ما في عام الثلث  
 ما لا اقر رجعا ما لا في عام عليه **م** وان قضى الوصية بعد رجوع كل فريق منهم للاخر دون الوارث ان عدل كل بعد  
 لما كان في الثلث الفردي على القيمة لتساوي واعبر المورث **ش** اي ان قضى القاضيه بشهادة رجلين بوصية بعد رجل بعد  
 قضى لهما في اخرين انه اوصى بعبد اخر لرجل ثم رجع الفرعان غرم كل فريق نصف منهوه اي نصف قيمة العبد الذي  
 شهد بوصيته لآخر اي الذي لم يشهد له هذا الفريق بالوصية ولا ضمان على فريق للوارث ان عدل كل بعد ثلثا اي  
 ان كان قيمة كل واحد من العبد من مساوي الثلث ما لم يكن فيه كل منهما الفادى ذلك ما لا التاوصار من ان يقر القضا  
 بالوصية بالثلث فانه لو شهد فريق على انه اوصى لزيد بثلث ما لا شهد فريق لفران اوصى لعمرو بثلث لم يرجع الفرعان  
 نصف كل فريق نصف الثلث للموصي له لافرو وعزله القضا بعبد واحد بعد الثلث فانه لو ترك الميراث عبدا واحدا فتمت  
 الف وثلث ما لا الف وقضى لثلاثة اشهاد في الفريق الاول كك شهادة الفريق الثاني في كان العبد سهما نصفين ثم  
 رجعا ضمن كل فريق نصف قيمة منهوه للافرو دون الوارث وهذا على عكس القيمة فانه لو كان في يد رجل عبدا قام  
 رجل عليه شامدين انه عبده وسبه الذي هو في يد وقبضه وشهد لفران لافرو على ذلك لا يوفى السارق نصف العبد  
 بينهما نصفين ولو قضى بذلك ثم رجع الشهود ضمنوا للواصب قيمة العبد بينهما ارباعا ولم تضمنوا للمورث الذي لم يشهدوا  
 له على عكس الوصية واما كان كذلك للثلاثة بين الهبة الثانية والهبة الاولى لان هبة احد ما تسمى صحت لا يصح منه الا بخلاف  
 الوصية فان وصية احد ما تسمى صحت لا تسمى صحت الوصية لغيره حتى يكون الموصي بينهما واعبر المورث فيها فان في الهبة  
 اذا عرفت ان الهبة سطل الهبة اصلها في الوصية لو عرفت ان الهبة الثانية بقضى سها واذ كان امكن لكل فريق في الوصية  
 ان يدفع الضمان عن نفسه ولقولوا لولا لاشهادتنا لاشتمع عليه شهادة غرما لان الوصية بعد الوصية صحيحة ولا يمكن هذا  
 الدفع في الهبة لان الهبة بعد الهبة لا يصح وكان زايلا عن ملك الواصب شهادة ثم اربعة فاذا رجعا ضمنوا ارباعا  
**م** وكله عكسا ان عدله حسب القوت **ش** اي ان عدل العبدان الثلثان كان ثلث ما لا العن نصف كل فريق كل قيمة  
 منهوه عكسا اي حال كون الضمان الواجب عليهم على الضمان الواجب في المسئلة لا في فان تم بحسب ضمان نصف الشهود  
 للموصي للافرو دون الوارث سنا بحسب ضمان كل منهوه للوارث لا للموصي لافرو لان الضمان بحسب التلغ وكل  
 فريق اذا لالعبد الذي شهد به عن ملك الوارث بغير عوض كان متلفا عليه بخلاف المسئلة لا في فان كل فريق غرما  
 عن ملك الوارث بعوض لان كل فريق لا يتقدم على اخراج ما خرج عن ملكه الا باوخال امته في ملكه حتى لا يرد الوصية على الثلث  
 فكان ان لا يقر بعوض فله ضمان له اما سنا سلامة كل عبد للموصي غرما منوط بدخول العبد لافرو في ملكه لانها يخرجان من  
 الثلث **م** والنصف للوارث الربع للافرو فان قام بهما اذ لم يبق في مال بعد رجعا حظ ذال **ش** اي وغرم كل فريق نصف  
 منهوه للوارث ورجع منهوه للموصي للافرو فان قام بهما اي ان قام العبدان ثلث ما لا يتقدم ربع منهما فله كان  
 ثلث ما لا الف وخمساه وقيمة العبدان فان كان الثلث الفادى شهاده كانت قيمة العبدان فانه على الثلث بقدر خساه  
 وسى ربع قيمتهما واما كان كذلك لانه لم يبق في اي لم يبق الثلث الرابع على الوارث لم يعد للوارث رجعا حظ ذال الموصي

منها

الاخرية انما كان ثلث ما لا الف وخمساه وقيمة كل عبد الف بقضى لكل واحد من الموصي لثلاثة ارباع العبد لكون قضاء باليهما  
 بقدر الثلث وكل فريق اثلث على الوارث لثمة ارباع العبد سها وخمس الا ان اثلث عليه قد الرجوع من ذلك مع بيان في قسمين  
 ما حصل له من ربع العبد الذي لم يشهد له هذا الفريق لانه لولا لاشهادهم كان كل من هذا العبد لافرو هذا الربع كان حظ الموصي لافرو  
 لولا لاشهادهم فلم يبق الثلث الرابع على الوارث لم يبق ربعا حظ ذال الموصي لافرو فان كان فوف ذال الربع عليه بعوض لم يفرم السارد  
 هذا الربع ولما كان هذا الربع حظ لافرو ضمن له السارد الربع **م** وان زاد الفريق اثنى الرجوع غرما للاول والثاني الكل وللثالث  
 اثنى في الوسطى للثالث لافرو للعود ضمن اكل بالرجوع ونصفه في لافرو اذا كان قد راسف القوت على عوده كذا لو  
 فاقاه ثلثا وثلث ضعف الاول بخلاف العكس لعود الضعف **ش** اي ان شهد الفريق الاول انه اوصى بهذا العبد لفران ورجع  
 الفريق الثاني الرجوع وقال انه رجع عن الوصية لاولى اوصى بهذا العبد لافرو لفران لا فرم رجعا لافرو في الفريق الاول وغرما  
 اي الفريق اثنى للموصي له لكونه قيمة العبد لاول الذي اوصى به في كل الصوري في لاولى وسمى اذا عدل همه كل عبد ثلثا في  
 الثانية وسمى اذا عدل العبدان الثلث في الثالثة وسمى اذا قام العبدان الثلث بقدر الربع لانهم المتفوا على عكس شهادةهم  
 بالرجوع قوله وللوارث اكل بالنسب على انه منقول غرما اي غرم الفريق اكل للوارث فله العبد اكل في المسئلة الوسطى وسمى  
 اذا خرج العبدان من الثلث كما يقضى للموصي له لاول قيمة عكس لانهم المتفوا على الوارث قيمة العبد اكل لافرو بعوض قوله  
 الاول اي لا يفرم الفريق اكل للوارث بثلث المسئلة لا في سواها اذا كان قيمة كل عبد ثلثا للعود اي لعود العبد لاول الى ملك  
 الوارث في ضمن اكل بالرجوع شهادة ثم يفرم ان الفريق اكل وان المتفوا على الوارث العبد اكل فقد عوضوا العبد لاول  
 لانه انما عاد اليه شهادة ثم على الرجوع عن الوصية لاولى قوله ونصفه بالنسب اي وغرم الفريق اكل نصف العبد اكل للوارث  
 في المسئلة الاخرى وسمى اذا كان الثلث الفادى شهاده لانهم اذا لوالعبد عن ملك الوارث لكن نصفه بعوض نصفه بغير عوض  
 ولا صل لذكره وددما يقف القوت على عكس بقى لان اصل الر الذي عاد الى الملك ان كان بحيث لا يتقدم السارد على ثبوت عيني  
 الا بعوض الى ملكه كون جابر للفايت والا العبد لاول الذي اعان الساردان الى ملك الوارث باليهما على الرجوع لا  
 يصلح لرجوع نصفه عوضا عن تمام اكل لانها يتقدم على اخراج نصف العبد اكل عن ملك الوارث من غير اوخال شي ولا يرد  
 في ملكه لان الثلث الف وخمساه في كل فريق نصف العبد اكل موقوف على عود نصف العبد لاول فيكون نصف العبد لاول  
 بحيث يبق فوف نصف العبد اكل على عكس فيصلي جابرا فاما جابرا في النصف دون النصف غرم النصف ولهذا قلنا في  
 المسئلة الوسطى انهم غرموا للوارث تمام العبد اكل وان ادخلوا العبد لاول في ملكه لانهم يتقدمون على اخراج العبد الثاني عن ملكه  
 بدون ادخال لاول في ملكه لانها يخرجان من الثلث فلم يكن العبد لاول جابرا للعبد اكل لان فوف اكل لا يتوقف على عود هذا  
 موافق فاعرف قوله كذا لوفاقه اي كذا لوفاق العبدان ثلث ما لا يتقدم ثلث قيمتهما واكل القيمة العبد اكل ضعف قيمة العبد لاول  
 يعني اذا كان ثلث ما لا الفين وقيمة العبدان ثلثة الاف فقيمة ثلثهما واكل على الثلث بقدر الف فانه ثلث قيمتهما فان كان قيمة العبد  
 لاول الفادى وقيمة العبد اكل ضعف الفين فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاخرى فغرم الفريق اكل قيمة العبد لاول وللثالث نصفه  
 اكل للوارث لانهم المتفوا على الوارث العبد لافرو بيهما واكل الوصية الثانية وعوضاه العبد لاول فانه لا يمكن سبيل  
 في جميع العبد لافرو الا باعتبار شهاده الرجوع من الوصية لاولى فلما كان مقدار العبد لاول كس ما سوف فوف لافرو على الوارث  
 بيهما دهم على عكس الى الوارث صار العبد لاول جابرا في حق الوارث فقد وجد حكر بقدر نصف لافرو فيسقط عنهم ضمان

ما لا يفرم نصف الا ارباعا لانه لا بد ان  
 على اقرار العبد اكل في ملكه الا باوخال  
 نصف العبد لاول



نصفه وعند اختلافه اذا كان قيمة العبد للول ضعف قيمة العبد الثاني فان الفرق كان لا يغرمون للوارث لانه ان اخراج  
عن ملكه العبد الثاني فقد دخل في ملكه ضعفه وهو العبد للول ولم لا يفرقون على اخراج ثمن العبد الثاني عن ملكه الابا وخالف الاول  
لاول حر الثاني وشهد لان يدين عدل موسى بعقبة لغدالتهمة لا الا في جز العسل يبيع اذ لا يجمع العتق فان دفع الموصي  
موصي ثمة وسعى للفرم من ثمة فردد ما **ش** قوله عدل صفة دين والبا في قوله موسى متعلق بعدل اي يدين بعدل بسمه عبد  
موصي بعقبة بمعنى كونه شهادة لابن للفرم يدين على الميت اذا ترك الميت عبدا موصي بعقبة اذا كان الدين المعز مساوية  
العبد مثله مات رجل وترك عبدا فتمت الف درهم لا مال له غيره واوصى بعقبة فشهد بان الميت لم يترك على الميت الف درهم  
جازت الشهادة وبيع العبد في الدين وبطلت الوصية بالاعتاق لغدالتهمة في شهادة فانه لم يجز به اليه نفسه معقلا الا في  
اي لا يشهد لابن بالدين الذي هو ادى من قيمة العبد الموصي بعقبة لو شهد للظن على الميت فسماه لم يقبل لانه منهم في شهادة  
ما فضل من الدين الى نفسه يبيع وحق البيع لا يثبت بدون الشهادة لانه لو لا شهادة بهم بالدين عتق قدر الثلث منه والبيع لا يجمع  
العتق قوله فان دفع الموصي اي فان دفع بما قلنا ما القام بوص بعقبة ولكنه اوصى به لرجل فان ثمة لو شهد الابن بدين قليل  
جازت شهادة وبيع العبد في الدين وقسم ما بين الموصي والوارث اما ان دفع هذا بما ذكرنا لان في مسئلتنا الشاهد يحكي  
نفسه غما وفي هذه المسئلة نفس نفسه لان حتى بيع العبد كان للوارث قبل شهادة بالدين وبعده ينتقل حتى البيع الى الباقي ايضا  
قبل شهادة كان له الثلثان من العبد وبعده يكون الثلثان بعد قضاء الدين فان تنقض حقه فانتفت التهمة وسنا الشكال اولا  
فمولا لهم مع ومواء اذ لم يقبل شهادة استوفى الدين من نصيبه اذا قبلت استوفى من الزكاة معود ومنه شهادة اليه قوله متعلق  
بقوله الا لا اذ اي اذ لم يقبل شهادة لابن بالدين للادوية قيمة الموصي بعقبة فيصير ثمة بالوصية لانه لم يقبل لعدم قبول الشهادة  
على الدين وسعى عن ثمة للفرم يعني اذا سعى العبد دخل الفرع في نصيب لابن الشاهد فاخذ الفرع من ذلك فسماه موصي للوارث بدين  
العبدية وسنة وستون مثالا ورم قوله فانه اي انما اوردناه من هذه المسئلة بالرجوع عن الشهادة لانه من الحكم الذي ذكر  
فهما ما عطف الرجوع عن الشهادة فان الشاهد بالرجوع عنها تفر على نفسه بالفرم وعلى عني سعر الحكم مصدق في اقراره على نفسه  
ولا يصدق في اقراره على عني كما عرفه قوله احدا ما عرف في الفرع دون النقص فلا يغير حاد في حق عني لكان التهمة وانما يصدر  
مكونه اقرارا على نفسه لانها التهمة فكذلك هذه المسئلة فان الوارث بشهادة تفر على عني ما بطل الوصية فيعتبر في حق عني  
اذا كان ضار في حق نفسه ويرد اذا لم يكن **باب** **نوع الفرع** **م** شهد فرع اصلين وهو عائل  
ورجع شطر الفرعين غير ما ثمة ان اذا صار با في كل شطر احب الحظ وملك لا فرج البلية اذ الفرع على المنع وعكس كرجل  
وامرأين لكن انما اذا لا لا ضعف كالجمع الكل وقيل غرم الكل **ش** ارباع اذ فاق شطر الفرعين كل واحد شطر الكل  
سواء اى اشهد شاهد على شهادتين على رجل بالف شهد لفرع على شهادتين رجل واحد على المدعي عليه شكك لالف  
وقضى بها فرج واحد من الفرعين كل واحد واحد الفرع ان غرم الراجعان ثمة انما المال غنا على الراجع الذي شهد على  
شهادة اصلين وغن على الراجع الذي شهد على شهادة اصل واحد لانه صار با في الفرعين كل واحد واحد الشاهد  
الشهادة شطر الفرع الشهادة حسب الحجة يعني لفرع الفرعين كل واحد شهادتها تمام الحجة لانها فاما مقام لاصلي فمكسها احد من شطر  
الحجة باقيا في شطر اخر في لا فرج ربع الك اى صار ربع من الفرعين لا فرج ربع الفرعين البلية بعد رجوع واحد من  
الفرعين كل واحد البلية بعد الرجوع ثمة احد من الذي شهد على شهادتين ابنين ولثانان اللذان شهدا على شهادتين واحده

موصي بدين

رجوع وم يذكر



استخرج الى اجماع في درهم وقد سطرت الحجة في درهم اي نصف فان الشاهد على سوار الرابع فقط بقى بقاءه نصفه فبين ان الثالث منها اتم  
 نصف الدرهم فهو مواد ذلك لودع الرابع ايضا عن لاربعة تمامها غرما واربعة ونصف درهم ويكون سدس درهم ونصف واجبا  
 على الرابع لاوله درهم وسدس درهم ونصف على الثلثة الباقى لان الرابع كذلك ثبت على ثلثة دراهم والرابع اكمه على درهمين  
 بقى منها درهمان والدرهم الثالث بقى على شاهد واحد وهو الذي لم يرجع الا عن درهم مبقى نصفه فظهر ان الثالث منها اتم  
 درهم ونصف درهم لان الدرهم الواحد يجب عليهم جميعا لانهم اتفقوا على الرجوع عن درهم فكان بينهم ارباعا على لاوله درهم  
 ثلثة ارباعا على الباقيين ونصف درهم يكون على السلب الباقية الرابعة عن الدرهمين وعن الثلثة وعن لاربعة ولا يكون على لاوله  
 منه شي لان لم يرجع عن الدرهم الذي هو نصفه فكان النصف من الثلثة الباقية فاذا اتم الدرهم ارباعا كان نصف الدرهم سهمين  
 فبطل الدرهم ونصف الدرهم منه اسهم فكان ربع الدرهم الذي غرمه لاوله سدس المجموع وكان الباقي عليهم غم اسداس درهم ونصف  
 كل سدس منه ربع درهم فكان عليهم درهم وسدس م ولو شهدوا كذلك لم يقض عندك لما عرف وعندهما بقى ثلثة اعلالا بالاربع  
 والثالث والوسطى بهما واكد ولادنى بالكل وقيل خمسة ان اختلف مجلس لافراد المشهود ولتعدد المال عليه بالاربع والثالث درهم  
 بالكل ولاوله درهم والثاني والرابع كذلك بخس شهادة او قراؤه وعدم الرجوع كسب الحاجب اي لو شهدوا على الوصف الذي يحسوا  
 متا مان شهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين وشاهد بثلثة وشاهد باربعة لم يقض شي عنداى حينه به وذلك لان سن  
 اموال مختلفة شهد على كل شاهد واحد فلا يمكن ان يقضى بشي منها ا اذا شهدوا على اقراء المدعى على نصير الكل ام لا واحدا  
 حكما عنداى يوسف محمد بهما الله لان لا اصل عندهما بما ليين متكررين في مجلس احدها كان اقراء بالمال واحدا فحق العز او اختلف  
 لكن ان اختلف دخل للافق لاكثر وان كانا في مجلس فذلك عند محمد به وعنداى يوسف في قوله لاخر وعنداى حصة  
 وسوقاى يوسف اوله لان كان اقراء بما ليين اتفق لافقرا واختلف ثم اعلم ان اتفاق الشاهدين على العدد لفظا ومعنى  
 شرط لقبول الشهادة عنداى حينه به حتى لو شهدا احدهما بالثلاثة لاخر بالاثنتين او شهدا احدهما بدرهم والاخر بدرهمين لا  
 عزه وعندهما تقبل على لافقرا اذا كان المدعى يدعى لاكثر واذا ثبت سدا في مسلمتنا لا تقبل الشهادة ولم يقض بشي عنداى  
 حينه به لما عرف من اصله وعندهما تقضى بالعدد الذي وقع عليه اتفاق الشهود فيقضى ثلثة دراهم اعلالا وهو الدرهم الثالث  
 بشهادة الرابع والثالث لانهما اتفقا على ثبوت عليه وانما جعل الثالث اعلالا لان الدرهم الرابع لا يمكن ان يقضى به لعدم نصاب الشهادة  
 عليه وكان اعلا ما يدخل تحت القضاء الدرهم الثالث والوسطى وهو الدرهم اكم والثالث بها واكد اي الرابع والثالث مع اكم  
 لانهم اتفقوا على فقوله اعلالا مبتدأ وقوله بالاربع حتى وقوله والثالث بالآخر عطف على الرابع ثم قوله والوسطى مبتدأ وقوله  
 بهما حتى وقوله واكد عطف على الضمير المحرر بهما بلا عارة كما ركنا في قوله بها فلو كان في قوله والوسطى فلام قوله ولادنى مبتدأ وقوله  
 بالكل حتى قوله وقيل خمسة اي قبل يقضى عليه في هذه المسألة خمسة دراهم ان اختلف مجلس لافراد الذي شهدوا على فان الشهود  
 لو شهدوا على اقراء المدعى عليه على الوجه الذي ذكره في مجلس مختلفة فذلك يقضى بالثلاثة عندهما لان لاقرار في مجلس واحد وفي مجلس  
 سواء عندهما وقيل وسوقاى يوسف اوله لا يقضى عليه خمسة دراهم لان المال المقرب متعذر عنداى باختلاف المجلس في قوله لاوله  
 كما هو عنداى حينه به فكان المقرب عنداى اموالا مختلفة فان قبل اذا انقضت اقراء من الى لاموال المختلفة وجب ان لا يقضى بعض  
 الشهود الى بعض قلنا هذا اذا شهد على كل اقراء شاهدان اموالهم شهدوا على كل اقراء شاهد واحد نعم حتى هم اجماع ذكره كلام  
 قاض خان به ثم اراد المحرر بيان كيفية اجاب خمسة على سدا القول فعلا لثلاثة بالاربع والثالث اي بحيلة درهمين بها ان الرابع

قالوا ما دافع عن المسلمين الا اهل دار  
على اولئك الداعى فله دكس فاضل في دكس  
م

باب الرصع عن شهادة المال

تالشاو



اتفاقا على وجوب الدية عليه ودرهم بالكم ولا يرد درهم بنهاية الكه والربع وانما اوجبت بنهاية الكه والربع درهم الفروع اما  
 اوجبت بنهاية كل منهما مع نصفه الى لاخر وانما بعد ما صنفنا عالم بوجوب تمام ما اتفق عليه وسورمان للاسلام بنحو بنهاية  
 اوزيان بنهاية يعني ان الرابع حكم بنهاية مع الثالث بنهاية وسوقه بنهاية بربعة وحكم بنهاية الكه مع الاول بربعة والكه بنهاية  
 بدرجته فلولم يعلم كلامه من الرابع وان لم يعلم بنهاية ولو صنفنا ما اوجبتا درهمين لا غير بنهاية الرابع في خمسة وبنهاية  
 الكه في ثلثة فلولم يزدان النهاية ففهمنا الكه الى الاول في درهم اخر في بربعة حقة تمام ما شهد به وسولا بربعة فحصل القضاء عليه خمسة  
 وغرم الرجوع بحسب الايجاب يعني انهم لو رجعوا بعد ذلك كان الضمان عليهم على ترتيبه لايجاب الهم فعلى القول الاول وجب عليهم  
 ثلثة دراهم على النسبة التي ذكرناها وعلى القول الثاني وجب خمسة دراهم على النسبة المذكورة **باب الرجوع عن شهادة اجنبية**  
 قضى القتل ثم ما العتق ورجعوا عن شهود القتل فتم وشهود العتق ذرية اذ فوات من بدل النفس فزر العبد بالاولى والكه مع العبد  
 بالكم **ش** اي لو شهد شاهدان على رجل في بركة عبد فتمت الف درهم ان هذا العبد قتل في هذا المدعى خطا والمولى يحكم ففرض  
 بالجناية ولم يحكم المولى الدفع او الفدا في شهد لقران ان المولى اعنى العبد بعد اجنبية ففرض بجنته وما حسان الفدا بالذ  
 وقضى القتل لدية منه ثم رجعوا عن شهادتهم غم شهود اجنبية للمولى من بدل النفس فتمت العبد الف درهم وغرم شهود العتق  
 له الدية عشرة الاف لان وقت القضاء بنهروا اجنبية لم يكن العتق بهم لم يسلغوا الاقيمة العبد وما شهود لا عتاق فقد انقوا  
 المولى بربعة العبد وعشر الاف وقد الاف وسوقته العبد من بدل النفس غم شهود اجنبية اذ فوات ذلك القدر شهادتهم  
 بقي شهود العتق فتمت العبد والباقي من عشرة الاف من الدية وسوقته الاف فزمووا فتمام الدية وانما قلنا المولى الواجب على شهود  
 القتل فزروا فتمت العبد من بدل النفس ولم يبق للمولى الواجب عليهم فتمت العبد لانهم انما صنفوا بالنهاية على القتل فزوا اخذوا من يما  
 موجب القتل وسوبدل النفس كان على شهود العتق فتمت العبد لانهم انما صنفوا بالنهاية فلا بد ان يبنوا على كبر قدر القيمة لشهود  
 القتل لانهم حين صنفوا فتمت العبد ملكهم بالضمان لان ما صنفوا لم يكن ضمان العبد وكذا لا يرد عليه لقيمة العبد قد وصل  
 الى المولى من جهة شهود القتل فلا يجوز له ان يصل ذلك من جهة شهود العتق اذ كتمت على شئ واحد لان ما صنفوا  
 بدلا العبد كذا ذكرنا عن ائمة الامام محمد بن عيسى واجاب عنها بما حاصله ما ذكرنا **م** ومثله القضاء بها معا تقدم الا سبق جودا  
 وعكسه العكس اذ فوات العبد بالقضاء الاول والدية بالكم لانه لغرضه العلم بنوا **ش** اي وكذا الحكم فيما اذا قضى بالنهاية من  
 معاينة لو شهد شاهدان ان هذا العبد قتل في هذا المدعى اول من امر شهد لقران انه اعتقه من قضى العتق بها معا  
 فيه كالجواب انما اذا قضى بالجناية اولادى المسلة لاولى تقدم السابق وجوبه وسوا اجماع فان شهود اجنبية يشهدوا انه قتل وشهود  
 العتق يشهدوا انه اعتق بعد اجنبية فوله وعكسه العكس اي عكس الموضوع ولا حكمه على الحكم المذكور فيه يعني لو شهد شاهدان لا  
 انه اعتقه من قضى به ثم شهد لقران ان العبد قتل بجله اول من امر المولى يعلم ذلك ففرض القضا بالدية والعتق على المولى ثم رجعوا  
 فتمت شهود العتق فتمت العبد الف درهم وشهود اجنبية الدية عشرة الاف على عكس الاول وانما كان كذلك لان العتقات بنهروا العتق  
 ولا يقضى وجوب لدية من اية العتق الى وجوب الدية اجنبية لغرضه العلم اذ كل واحد من اجنبية والعتق على بنوا لدية فيضاً  
 الى لغرضه العلم اذ كانا وفي المسلة لاولى كان العتق لغرضها وجودا فاضيفت لدية الله ففهمنا شهود العتق وسوا اجماع لغرضها وجوبها  
 فاضيفت اليها ففهمنا شهود اجنبية ولو قضى بها معا في موضوع العكس كان بمنزلة ما لو قضى بالجناية اولادى ففرض القضا كما لو قضى  
 بها معا في المسلة لاولى تقدم السابق وجوبه فان شهود اجنبية وان شهدوا بها لو شهدوا العتق لانهم شهدوا باجماع سابقا على العتق

لو شهد شاهدان على رجل في بركة عبد فتمت الف درهم ان هذا العبد قتل في هذا المدعى خطا والمولى يحكم ففرض

قدرو

[The text in this block is heavily obscured by dark ink or damage, rendering it illegible. It appears to be a continuation of the legal discussion from the opposite page.]

ش

الاستثناء، ثم على كل من لا يقدر نصف  
 معنى لو كانت شهادة المرأة مقبولة







فينبغي ان يجعل ذكره لغوا حتى لا يقع المثاركة بينهما فلنباي كمن الزوج لم ياذن له بان يطلقها بغير تدبير  
 لا يقع فلهذا احتسب المثاركة بينهما **باب** **الطلاق في الوقت** طالق كل طليقة نكحت حلالا في الموقر اذ لم يفر  
 وافراد المنكره كل دار وكل الدار **ش** اي لوقا الامانة انت طالق كل طليقة منع تلك طليقات حلالا في الموقر لوقا الامانة  
 كل الطليقة لم منع الا طليقة واحدة فانما قلنا انه منع في المنكر ثلاث في الموقر احد لان لفظ كل اذا دخل على الموقر عم اجزاء  
 الموقر اذا دخل على المنكر عم افراد المنكر في قوله كل الطليقة دخل على الموقر بل لم ينع في الموقر لوقا الامانة اذا اراد بها الطليقة  
 التي انظمة قولها طالق فبنا و كل في ذلك واحد جمع لجزءه فصار كأنه قال انت طالق الطليقة التي انظمة فولي انت طالق  
 منع واحد وفي قوله كل طليقة دخل على المنكر لاصل انه اذا دخل كل على كمن غير موصوفه وان كان يحملها غاية معلومه  
 تناول كل افراد ولسلطوق غاية معلومه وفي الثالث فبنا و كلها مكو كل طليقة منه كل ارفاءه لوقا الامانة كل دار معناه لا يثبت  
 عن ربه كل افراد الدور ويكون كل الطليقة منه كل الدار فانه لوقا الامانة است كل الدار معناه لا يخبر عن ربه دار واحد مجمع  
 اجزائها **م** كذا طالق طليقة مع كل طليقة وعكسها لقران النفي الكل الا ان نفى العرو ومن للمخصص **ش** اي وكما ان قوله انت  
 طالق كل طليقة ثلاث فذلك كانه انت طالق طليقة مع طليقة ثلاث وكذلك عكس منه اجمله وهو قوله انت مع كل طليقة طالق  
 سواء كانت المرأة مدخولا بها او لا لان معنى قوله انت طالق مع كل طليقة هو ان العرو من الطلاقات كل واحد من مجموع الطلاق  
 لان قوله كل طليقة يتناول الثلاث الا برك انه نوقا الامانة طالق كل طليقة منع الثلث وكان موضع كل طليقة بطليقة واحدة  
 مستغنى عن بقيا الا ان المحل لا يحتمله وكذا لوقا العبد انت حرم كل عبيد عتق مو وكل عبده الا ان نفى بول مع كل  
 طليقة العرو فانه جنس يدصدق ديانة لان هذا ارادة اخص من العام والعام يحتمل التخصيص مع شبيهه وان قيل كل كل محكم  
 في افادة النفي فكيف جاز ارادة الواحد قلنا لان نية السعدان في الممكن صحيحة فبينه صار قوله بطليقة معرو وكان الكل السعم  
 اجزاء الطليقة **م** كذا بعد كل طليقة وقبلها كل طليقة سبق الكل العرو اذ سماها بالها وصف اللاحق ودونه وصفا سابقا  
**ش** اي كذا لوقا الامانة طالق بطليقة بعد كل طليقة او قال انت طالق بطليقة قبلها كل طليقة منع الثلاث لان معنى بعد كل طليقة  
 وقبلها كل طليقة سبق كل الطلاقات لثلاث العرو الذي اوقعه الحكم في احوالنا قلنا ان معناها ما ذكرنا مما اي بعد وقبل اذا كانا  
 متروكين بهما الكناية وصف اللاحق فانه لوقا الامانة في زيد بعد عمر وكانت البعدي صفه للذكور باننا وكذا لوقا قبله عمر وكانت  
 القبلي صفه لعمر وسما دونها الكناية وصف السابق فانه لوقا الامانة في زيد قبل عمر وكانت القبلي صفه ريد و لوقا بعد عمر  
 كانت البعدي صفه زيد فاذا كان كذلك كانت البعدي في قوله انت طالق بطليقة بعد كل طليقة صفه للعرو والذكور وللا  
 كان معناه وقوع الطلاق العرو بعد الثلاث وكانت القبلي في قوله قبلها كل طليقة صفه للاحق مع كل طليقة وكان معناه  
 سبق الكل العرو فاذا ثبت هذا كان موقعا نطقه في احوالنا قلنا قبل من الطليقة وانما في الثالث في احوال صحيح ولا يفتا  
 الا ان ماض باله كما اذا اقال انت طالق اسرافه منع في احوالنا من ضرر لاسنادا والوقوع في الحار وسوغه يملك لاسنادا  
 مالك لاسناع في احوالنا هذا كان فردا قبل الدخول عكسها **ش** اي لاجل قلنا انها بالها وصف اللاحق وبدون  
 وصف سابق كان الواقع طلاقا واحدا اذا كانت المرأة مدخولا بها في عكسها اي فيما اذا قبل بعد بالها وقبل بدون  
 الها بان قال انت طالق بطليقة بعد كل طليقة وانت طالق بطليقة قبل كل طليقة لعكسها لانه في بعدي صفه للذكور  
 والقبلي صفه للذكور واذا كان كذلك ان سوغه بعد كل طليقة موقعا لثلاث بعد من الواحد وقديا بتبني هذا القول

كلمه

[The text in this block is heavily obscured by dark ink or damage, making it largely illegible. Only faint traces of script are visible.]

طليقتا لهما  
 لا تجعل العبد طلاقا ولا  
 طليقتا لهما كان سابقا على  
 يوم اللاحق



بعد شىء لو قال لا جنبه اذا تزوجتك فانت طالق قبل ان تزوجك بان قدم الشرط واخره اجزاء واصافة الى وقت لا قبله  
 كان قوله لغوا ولم يكن ذلك تعليقا للطلاق بالتزوج حتى لو تزوجها لم ينفع شىء وسد عند ابى حنيفة ومحمد بنهما الله وسد ابى يوسف  
 هذا تعليق للطلاق بالتزوج حتى لو تزوجها وقع سوا وقت بان قال اذا تزوجتك فانت طالق قبله لم ينفع بان سق  
 المسئلة ذكر في الباب الثالث من الامان مع الوقت شهر وفي هذا الباب بدون الوقت لا فرق في الحكم وعلى هذا الخلاف  
 لو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ان تخلني وقت او لا وانتموا انه اذا قدم اجزاء وسد عند ابى حنيفة ومحمد بنهما الله وسد ابى يوسف  
 ان تخلني اذا تزوجتك نفع الطلاق بالتزوج فابى يوسف يعتبر باخر اجزاء تقدمه وعند لان قوله قبل ان تزوجك وقبل  
 ان تخلني وصف الطلاق الواقع عند وجود الشرط يعني انه اذا قدم الشرط وقال اذا تزوجتك فانت طالق لم يكن كمال ابتاع  
 لانه ما في صفة لا ابتاع الا بعد وجود الشرط فعلى لا ابتاع بالشرط لم يكن قوله قبل ان تزوجك وصفا للابتاع بل للطلاق الواقع  
 عند وجود الشرط فصار كأنه قال عند التزوج انت طالق قبل ان تزوجك او قبل ان تخلني فله نفع شىء وانما قلنا انه وصف الواقع  
 عند الشرط ولم نقل انه وصف لا ابتاع في اكمال الان صدر الكلام بتعلق لا ابتاع بالشرط ولم يوجد في لغز الكلام ما يفهمه المصدر  
 م وطالق قبل ان تزوج او تخلني اذا تزوجت بتعلق لانه وصف لا ابتاع كما اقتضى المصدر فانه طالق الساعة اذا تزوجت  
 شىء او قدم اجزاء واخر الشرط بان قال انت طالق قبل ان تزوجك او قبل ان تخلني اذا تزوجت كان هذا تعليقا للطلاق  
 بالتزوج لان صدر الكلام وقوله انت طالق بمعنى لا ابتاع في اكمال فعوله قبل ان تزوجك وصف نفس لا ابتاع في الحال كما اقتضاه  
 صدر الكلام فاذا ذكر الشرط لغز الشرط يقتضى باخر الاجزاء الى وقت وجود الشرط فاذا تار لا ابتاع بطل لا ابتاع في الحال  
 والوقت صفة له يبطل الوقت مرفوع فاذا بطل لا ابتاع في اكمال والوقت متى مطلق لا ابتاع معلقا بالتزوج فصار هذا القول  
 انت طالق الساعة اذا تزوجتك لان قوله انت طالق الساعة ابتاع في اكمال لولا الشرط فاذا ذكر الشرط صار ابتاعا بالتزوج  
 فعلى بالتزوج م على ان الشرط شيخ الوقت قبله للنسبة في كماله عند ان دخلت شىء بمعنى ان الطلاق اذا اضيف الى وقت اولام  
 جى بالشرط بعد شيخ الشرط المتأخر الوقت الى ان لا ينفك بين الاضافة والتعلق فان المضاف سببه الحال والابتاع ما في  
 الوقوع الحال وذكر الحكم المتأخر الحكم متبعا لغيره متعلق على ما مر في فصل النذر لا اعتكاف فاذا كان الشرط لغزا كان ناسخا للوقت  
 الا ان تخلو في اذا كان الشرط اول الوقت لغزا اذا يمكن ان يكون الطلاق المضاف الى وقت جزاء الشرط الواقع في اكمال  
 لا يمكن ان يكون الطلاق المضاف معلقا بالشرط الا ترى انه لو قال لا اراه انت طالق عند ان دخلت الدار يبطل ذكر الغدوت  
 الطلاق بالدخول لو قال ان دخلت الدار فانت طالق عند ابعث الغدوت لو دخلت الدار لا نفع الطلاق لم يوجد الغدوت  
 كذا نفع الشرط في لا اراه عند الغدوت الى حال واخر في حرف الوصف الى ما يليه للتعبير شىء اى كذا الحكم اذا قدم اجزاء واخر الوقت  
 ووسط الشرط بان قال انت طالق اذا تزوجتك قبل ان تزوجك او قبل ان تخلني فانه يكون تعليقا بالتزوج وانه صحيح وقوله قبل  
 ان تزوجك ام محال لان ما معلق بالشرط نزل بعد لا قبله فهو قوله قبل ان تزوجك من هذا بطل التعلق الصحيح بالاو الحال  
 ملاصق وبقي قوله انت طالق اذا تزوجتك صار منزلة لوقوله انت طالق ان دخلت الدار قبل ان تدخل الدار فان لم يتعلق الطلاق  
 بالدخول يبطل قوله قبل ان تدخل الدار فكذلك سنا واكرر قوله قبل ان تزوجك وصف لا ذكر اول الوقت بعد اجزاء قبل الشرط  
 كان وصفا لجزء فقط لغيره منه فيذكر الشرط بعد بناخر اجزاء ويبطل الوقت كما قلنا واذا ذكر اجزاء اولام الشرط لم يذكر الوقت  
 كان وصف الطلاق العبد بالشرط مرفعا للوصف الى ما يليه لغيره منه ما

الطلاق يكون واحدا في الاوقات

لا ينفك الطلاق بالتعلق بالشرط  
 او قلنا ان قوله قبل ان تزوجك  
 او قبل ان تخلني وصف

[The text on this page is heavily obscured by a large, dark, irregular stain, likely from water damage or ink bleed-through. Only faint traces of script and some red marginalia are visible.]



طالق أو كذا في كل يوم أو ابدا فرد لانه كاف للوصف **ش** اي لوقال لامرأة انت طالق كل يوم او انت طالق ابدا ولاينه له نفع طلاق  
 فرد وكذا لوقال انت على كذا في كل يوم او ابدا فهو طاهر فرد بطل كتمان واحد ولا سبها كذا ولا نها را حى كفى لان بيت  
 الفرد كان للوصف الطلاق والظهار في كل يوم او ابدا يعني له صفة كذا و صفة انا جعلنا كذا انا عاشره حى الوصف  
 هذه الفروع يرتفع بالوحد لانه وصفتها بالطلاق او كرامة كل يوم وصى بالطلاق الواحد او كرامة الواحد كونه صفة بها في  
 الايام كلها **م** الا ان سدد مصدر او حرف شرط او طرفا فيعود **ش** اي لان سدد على قوله انت طالق او كذا في كل يوم مصدر فانه لو  
 انت طالق كل يوم بطلقة واحد او انت على كذا في كل يوم او سدد حرفا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم  
 او كذا في كل يوم او سدد حرفا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم  
 يكون مظهرا في كل يوم ويحدد في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم  
 وله ان سدد بها في الليل فان كونه يوم بطل طهاره في كل يوم وعاد من العدم اذ ودام الفعل يحدد المثل في الوصف  
 المرسل عن المعلق ولا فرد بالنظر في التعدد في خرج به الليل عن اليمين وصار الفعل في كل يوم شرط **ش** اي انا قلنا انه  
 سدد في هذه الصور لثلاث اماكن الصورة الاولى وهي ليس بد مصدا لانه اذا زاد مصدا كان مراده دوام الفعل وهو  
 مفهوم المصدا ودوام الفعل يحدد المثل لانه ذاته عرض غير قابل للدوام فلا بد ان تقع السوم واحد وغدا اخرى في  
 غدا اخرى في سائر شانه في الوصف في المسألة الاولى فانها اذا اطلقت في وقت فذوالم وصف البطانية لا يسمى كذا في  
 لا مكان بنوعه ودام الذات الموصوفه واما في الصورة الثانية وهي ليس بد مصدا لان لا بد من شرط فلان لا بد من شرط  
 والمرسل عن المعلق وكان لكل واحد حكم نفسه كماله فيقع واحد في اليوم الاول واخر في اليوم الثاني والى الثالث وكذا واما في الصورة  
 الثالثة وهي ان سدد حرفا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم او كذا في كل يوم  
 فان يكون السوم طرفا له لا يصلح الفتح فانه كان كل يوم طرفا على حدة فسدد المظروف بعد الطرف فمرد فكان  
 افراد كل واحد بالطرف بعدد ما خرج بالافراد بالطرف والليل عن اليمين وصار الفعل في كل يوم شرط **ش** اي انا قلنا انه  
 محمدا به على هذه المسألة بقوله لانه افرد كل يوم كونه طرفا واستشهد فقال لا يري انه لوقال العصى والله لا اكلمك كل يوم  
 امام من اجمعه لانه سمع لسا او نها را حى و لوقال الله لا اكلمك كل يوم من امام من اجمعه لم يكتف في كل يوم منها  
 فكيف في كل يوم من ان ترك كلامه يوما واحدا لا يكتف في المسألة الاولى لان بقوله والله لا اكلمك حرم الكلام على  
 معه وحمله امام اجمعه لذلك طرفا واحدا بقوله كل يوم من امام من اجمعه وصار كما ذكرنا في الامام بلفظ اجمعه بان قال الله لا اكلمك  
 امام هذه الجمعة وكان يخطبه الكلام في من اجمعه فاذا اكلمه ليلها او نها را حى لان اللسان يدخل بها للامام اياه في قوله  
 في كل يوم جعل كل يوم بانفرد طرفا على حدة للكلام المحرم فبذلك الكلام المحرم ضرورة وكان شرط اكنة حرم الكلام في كل  
 يوم بانفرد فاذا اكلمه في كل يوم لا يكتف في الامم ولو كلف ليله لا يكتف لان السوم المنفرد لا يتناول الليل وعلى هذا لوقال  
 لا اكلم فلان السوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد ان كلمة من ليلها او نها را حى من هذه المدة حى و لوقال في اليوم  
 غدا في بعد غد لا يكتف في كل يوم ولو كلف ليله لا يكتف **م** فلان الوقت يكون للواقع والواقع في الاذن في اخذ باليقين  
 ولا على ما لا على حدار اللفظ **ش** يعني في الوقت سوكل يوم او ابدا كماله في الواقع وهو ذات الطلاق والظهار ومن  
 هذا الوجه لا سدد لان الطلاق والظهار الواقع في يوم واقع في يوم من الايام وكما لا يكون لوقوع الطلاق ووقوع الزهار

كل يوم

فثبت الا في وهو الولد بالاذن  
 لهذا ما ينبغي ولذا اردت في المثل

او كذا في كل يوم طالق ولذا اظهر  
 ولذا كذا قوله انت طالق



المال الكل لان بعضها مقطوع عن بعض بخلاف العطف واعتبر اذا اذ اعدل لكل السهم ولا يستثنى فانه يعود الى الكل  
العطف والى لا ينعى في القطع وكان القياس لا ينعى في التخيير وان تولى الطلاق لان التخيير انما ينعى فيما يمكن التخيير  
بنفسه وسواء ملك اضعاف الطلاق بهذا اللفظ الا ان كان القياس لا ياراه دعوى عن جماعة من الصحابة رضي في رجل عمر  
الموت ان لها اختيارا وامته مجلسها واذا علم ان التخيير يقع الطلاق عند قبول المرأة فاذا قال افرق مع الثلث بالالف  
وفاء بموجب الطلاق كواجب من خليفته بتمام الحاجة الى الوفاء بما يجادل به من مطلق نصيبا جوابا للكل وجوابا للبعض بحل  
جوابا للكل برحمي اللحد المحتل من على لا يخرج بصحبه للكل ان حكمه ولا ينعى في ماله كما اذا قال قبلت فور انواع التملك  
بان قاله عني بعت منك هذا العبد بكذا وبعثت من اجارته بكذا واجرت من الدار بكذا وما فقال قبلت مطلقا فان  
القبول يعود الى الكل لما قلناه والعدد خاص بالطلاق فافغى عن ذكر المنع في التخيير جوابا لسؤال من سئل عن رجل  
التخيير للبدن من ذكر نفس المرأة او التغطية او ما يكون كناية عنها في كلامه وكلامها في لوقال لها اختاري فقال اخبر  
كان باطلا لانه انما عرف طلقا باجماع الصحابة رضي اذ كان منسلفا في احد الجائدين ومالم يكن التغطية او ما يكون كناية عنها  
مذكور وجب ذكر نفسها وايضا في الكليات واما نفع الطلاق لها عند التخيير فكان سفيلا لنفع الطلاق بدون ذكر  
نفسها وبدون التخيير فاجاب وقال ان في لفظ الزوج ما يدل على ارادة الطلاق وهو قوله اختاري ثلاث مرات فان  
عدد الثلث خاص بالطلاق فكان كانه ذكر التغطية في كلامه وكان منسلفا من جانبه فافغى عن ذكر النفس في التخيير كما قلناه  
بواحدة او واحدة حذار التعيين بالشك لا ينعى بها الدفع ولا تخيان **ش** اي كذا نفع الثلث اذا قالت المرأة افرق  
بواحدة او افرق واحدة ويلزمها ثلاث الف وانما جعلنا قولها ذلك في قولها لاننا لو جعلنا ذلك في قولها لولا واحدة لم  
يتم معجب قوله افرق بالشك ذلك لان الواحد ينعى اي يوصف بها الدفع ولا تخيان فيحتمل ان يكون معجب قوله  
اخرت واحدة او واحدة افرق الكل باختيان واحدة او دفعه واحدة او اختيان واحدة او دفعه واحدة وعلى  
هذا الاحتمال يكون جوابا عن الكل ويحتمل اخرت تغطية واحدة او طقة واحدة وعلى هذا الاحتمال لا يكون جوابا عن الطلاق  
موجب قوله افرق ان يكون جوابا عن الكل فلم ينعى وجوبه يذكر واحدة حذار التخيير **ش** وفي اخرت تغطية لا  
لا نفع في العطف لانهما للفرق وسوس بعض الافاضة خلاف جانبها وكلها يجابا بجواب خلاف الوكيل اذ علمه الوفاق لا  
اجواب **ش** يعني ان المرأة لو قالت اخرت تغطية في العطف في التغطية في العطف اي فيما اذا كان جوابا عن قوله اخبرني  
واختارني اختارني لم ينعى في الطلاق عندئذ لان قولها تغطية معناه الفرقة من الطلاق فلو وقع طلاق احد فاما  
ان ينعى ثلث الف او بركة للوجه الى القول لانه لو وقع ثلث الف يكون بانيا والزواج ماضى بالبينونة ثلث الف فكان  
مذاخر في حقه بخلاف جانبها فانها لو قالت طلقه فلما لم يطلعتها واحدة نفع واحدة ثلث الف لعدم الفرقة عنها لانهما  
لما رضيت بوجوب كل الف بمقابلته التخصيص من زوجها كانت ارضى بوجوب ثلث الف كذا الوجه الى ان لا يكون الزوج جعل  
ثلاثين بمقابلته الثلث حكم العطف فلم يكن جعلها بمقابلته الواحدة بقولها او جيب الزوج بل كان ذلك بما مبتدأ منها لم يعلم انه  
ذكر في الوكالة اذا وكل رجلا ليطلق امرأة لثلاثين فطلعتها واحدة بالوكان واقعا فاراد المصنف بيان الفرق بين  
من المصلحة ومنه الوكالة فقال خلاف الوكيل اذ علمه الوفاق لا يجوز يعني لفرقة الوكيل على الموكل بعد الموافقة  
ومذاخر في خفي فيكون فاقا مع كماله ووكيل سبع عباد مائة فباع عاتين فينفرد وليس عليه اجواب عن تملكه في شرطه

باب







[Heavily obscured text block]

و هو في الحال هذه او عاوى اكراد جيل  
اصلا طلق فرجا فطقت ملأنا حوص

ش

باسم خلاق الدين تيرثاني اول

[Heavily obscured text block]

[Heavily obscured text block]

النه كان  
الركوش  
نوع اذا  
سطح او

ان طلبة تعال طلقها  
فان نوع السلا لا قول  
الروح طلقها

ش

[Heavily obscured text block]



ثم امر بكما بيديكما كان بينهما لكن لهما طلاق في العدة رعاة لطلاق التملك فيما عداكم الذي يبيعها هذين شي لوقالها امركا سدا الطلاق  
فاجاب في هذه المسئلة كالجواب في قوله طلقا انفسكما ان بينهما في ان لا تنفرد احدهما بالانقاع لانهما صاحبتها وفي ان لا يقتصر  
على المجلس في حق الارث وانما نفردان في حكم وسوان سنا لواجتمعا على طلاق واحد منهما بعينها طلقته في وقت واحد ولا بد لان  
فوض الطلاق اليهما بشرط مبيتهما ولم يوجد هذا الشرط باجتماعهما على طلاق واحد وسنا فوض الطلاق اليهما مطلقا ولم  
يثنى الابا انضمام رايهما فسد عند العقد حتى لا يملك احدهما لا تناف دون الاخرى ولغوى على لطلاق فيما عداكم الراي لانه لطلق  
الابتناع على حسب بيان من المصلحة فاذا اجتمعا على طلاق واحد وحدهما منزلهما ولو وكل رجلين ان يبيعا عبدا من  
مال معلوم فباعا احدهما العبد من ماله كان ذلك جائزا وكذا لو وكل رجلين بان يطلقا او اثنين بان يعلوما فخلعا مع اقرار  
كان جائزا مطلقا بان كانا بيديكما رجاء الزيادة بغير الراي لكن لا ارب اذا الفرقة بغيرها فبولا او ثبانا حيث يبطل  
سوجهما ويقاها شي لوقال لهما طلقا انفسكما بالف درهم كان هذا كما لوقال امركا سدا بغيره كما لشي قوله امركا بيديكما  
يتقيد بانضمام رايهما فلو كان سنا لانه فوض الطلاق اليهما وذكر البديك تعدد البديل مما يحتاج الى الراي فشرط اجتماعهما  
غاية لا ولز الزوج قدر الدلك لالف لا لزمه لا يمنع الزيادة فقلنا بالتقيد برأيهما رجاء الزيادة في الدلك بضم الدلك  
لكن من قوله مطلقا بالف قوله امركا بيديكما فرق وسوان غه لو طلقته لاولى نفسها وضرها اولام طلقته لغوى كذا كذا  
لاولى دون الاخرى ولو خرج كلاهما معا ورثنا كما ذكرنا في قوله ان بينهما وسنا لا ارب لولى ولا الثانية ووجه الفرق  
ان فيما مضى لم يوجد من لاولى دليل الرضى لانه الفرقة لا يسمع سلطانها وحدها ولم يوجد منها شيء لغوى على الرضى بخلاف  
منه المسئلة لان الفرقة يعملها فبولا بغير انهما رضيت بالفرقة حيث قبلت ببدل الخلع باختيارها فوجد من كل منهما بالاداء يقتضي  
لوجوب الدلك فاذا وجد الرضا منهما لم ير اويقال انهما رضيت بالفرقة بالسار بغير انهما بعدا قالت طلقته نفسها ورضي عنكها  
ان يرجع عن طلقها نفسها لان الخلع لا يسمع سلطانها وحدها ليعقد الانقاع بانضمام رايهما كما واخلع من المرأة يبطل برجعها  
او بتمامها من المجلس قبل الزم كما لوقالت لزوجهما اخلعت نفسي منك لالف ثم رجعت قبل قول الزوج لوقامت من المجلس  
فانه يبطل وكذا يبطل هذا التفويض بالقيام فانها لوقامت من مجلسهما ثم طلقنا لم يقع الطلاق بخلاف طلقا انفسكما بالالف ان  
بينهما وامركا بيديكما فان غه اذا اقامتا عن المجلس طلقته كل واحد صاحبتها طلقته حكم الوكيل والفرق ليرى لوكا ايضا  
انما بقيت بعد القيام الا ان طلاق كل واحد منهما على الاخرى حكم الوكيل لا يقع ايضا لانها سدا الانقاع على صاحبتها كما هو  
واذا كان كذلك كان السار منها ولا يمنع عن الرجوع والقيام بغير الاياه فلا فرق دون الزوج لان منها المال ومنه الخلاق  
واعبر عنها جميعا بمنزلة حقة بدليل لا اضافة والتعلق اي يبطل برجع المرأة وقيامها عن المجلس ولا يبطل برجع الزوج  
وقيامه عن لوقال للمرأة طلق نفسك لانا بالالف فلم تقبل المرأة شيئا رجوعه باطلا في لوقيت المرأة في المجلس  
صح وكذا لو قام الزوج من المجلس قبل قولها وبقي المجلس لا يبطل بقيامه حتى لو قبلت في المجلس صح وكذلك ان في الخلع المرأة  
المال ومن الزوج الخلاق فاعبر عن حق المرأة معا ولا يمكن اعتبار معنى اليقين في حقها لان ملك المال لا يقبل التعلق واعبر عنها  
في حق الزوج لان الخلاق يقبل التعلق بالشرط والتعلق بالشرط عين فاذا كان معاوضة في حقها كان لها الرجوع لان  
لحل واحد من المتعاقدين في المعاوضة الرجوع قبل قبول الاخر بخلاف في جابت الزوج لان العين لا تسبل الرجوع ومعايير على ان  
عين في جانبها تقبل لا اضافة والتعلق فانه لوقال اذا جاء غه فقد طلقته بالف او طلقها بالان غه فقبلت غه صح ببولها لان

ثم امر بكما بيديكما كان بينهما لكن لهما طلاق في العدة رعاة لطلاق التملك فيما عداكم الذي يبيعها هذين شي لوقالها امركا سدا الطلاق  
فاجاب في هذه المسئلة كالجواب في قوله طلقا انفسكما ان بينهما في ان لا تنفرد احدهما بالانقاع لانهما صاحبتها وفي ان لا يقتصر  
على المجلس في حق الارث وانما نفردان في حكم وسوان سنا لواجتمعا على طلاق واحد منهما بعينها طلقته في وقت واحد ولا بد لان  
فوض الطلاق اليهما بشرط مبيتهما ولم يوجد هذا الشرط باجتماعهما على طلاق واحد وسنا فوض الطلاق اليهما مطلقا ولم  
يثنى الابا انضمام رايهما فسد عند العقد حتى لا يملك احدهما لا تناف دون الاخرى ولغوى على لطلاق فيما عداكم الراي لانه لطلق  
الابتناع على حسب بيان من المصلحة فاذا اجتمعا على طلاق واحد وحدهما منزلهما ولو وكل رجلين ان يبيعا عبدا من  
مال معلوم فباعا احدهما العبد من ماله كان ذلك جائزا وكذا لو وكل رجلين بان يطلقا او اثنين بان يعلوما فخلعا مع اقرار  
كان جائزا مطلقا بان كانا بيديكما رجاء الزيادة بغير الراي لكن لا ارب اذا الفرقة بغيرها فبولا او ثبانا حيث يبطل  
سوجهما ويقاها شي لوقال لهما طلقا انفسكما بالف درهم كان هذا كما لوقال امركا سدا بغيره كما لشي قوله امركا بيديكما  
يتقيد بانضمام رايهما فلو كان سنا لانه فوض الطلاق اليهما وذكر البديك تعدد البديل مما يحتاج الى الراي فشرط اجتماعهما  
غاية لا ولز الزوج قدر الدلك لالف لا لزمه لا يمنع الزيادة فقلنا بالتقيد برأيهما رجاء الزيادة في الدلك بضم الدلك  
لكن من قوله مطلقا بالف قوله امركا بيديكما فرق وسوان غه لو طلقته لاولى نفسها وضرها اولام طلقته لغوى كذا كذا  
لاولى دون الاخرى ولو خرج كلاهما معا ورثنا كما ذكرنا في قوله ان بينهما وسنا لا ارب لولى ولا الثانية ووجه الفرق  
ان فيما مضى لم يوجد من لاولى دليل الرضى لانه الفرقة لا يسمع سلطانها وحدها ولم يوجد منها شيء لغوى على الرضى بخلاف  
منه المسئلة لان الفرقة يعملها فبولا بغير انهما رضيت بالفرقة حيث قبلت ببدل الخلع باختيارها فوجد من كل منهما بالاداء يقتضي  
لوجوب الدلك فاذا وجد الرضا منهما لم ير اويقال انهما رضيت بالفرقة بالسار بغير انهما بعدا قالت طلقته نفسها ورضي عنكها  
ان يرجع عن طلقها نفسها لان الخلع لا يسمع سلطانها وحدها ليعقد الانقاع بانضمام رايهما كما واخلع من المرأة يبطل برجعها  
او بتمامها من المجلس قبل الزم كما لوقالت لزوجهما اخلعت نفسي منك لالف ثم رجعت قبل قول الزوج لوقامت من المجلس  
فانه يبطل وكذا يبطل هذا التفويض بالقيام فانها لوقامت من مجلسهما ثم طلقنا لم يقع الطلاق بخلاف طلقا انفسكما بالالف ان  
بينهما وامركا بيديكما فان غه اذا اقامتا عن المجلس طلقته كل واحد صاحبتها طلقته حكم الوكيل والفرق ليرى لوكا ايضا  
انما بقيت بعد القيام الا ان طلاق كل واحد منهما على الاخرى حكم الوكيل لا يقع ايضا لانها سدا الانقاع على صاحبتها كما هو  
واذا كان كذلك كان السار منها ولا يمنع عن الرجوع والقيام بغير الاياه فلا فرق دون الزوج لان منها المال ومنه الخلاق  
واعبر عنها جميعا بمنزلة حقة بدليل لا اضافة والتعلق اي يبطل برجع المرأة وقيامها عن المجلس ولا يبطل برجع الزوج  
وقيامه عن لوقال للمرأة طلق نفسك لانا بالالف فلم تقبل المرأة شيئا رجوعه باطلا في لوقيت المرأة في المجلس  
صح وكذا لو قام الزوج من المجلس قبل قولها وبقي المجلس لا يبطل بقيامه حتى لو قبلت في المجلس صح وكذلك ان في الخلع المرأة  
المال ومن الزوج الخلاق فاعبر عن حق المرأة معا ولا يمكن اعتبار معنى اليقين في حقها لان ملك المال لا يقبل التعلق واعبر عنها  
في حق الزوج لان الخلاق يقبل التعلق بالشرط والتعلق بالشرط عين فاذا كان معاوضة في حقها كان لها الرجوع لان  
لحل واحد من المتعاقدين في المعاوضة الرجوع قبل قبول الاخر بخلاف في جابت الزوج لان العين لا تسبل الرجوع ومعايير على ان  
عين في جانبها تقبل لا اضافة والتعلق فانه لوقال اذا جاء غه فقد طلقته بالف او طلقها بالان غه فقبلت غه صح ببولها لان















العامل على نفس الصيد او دله على طريق الصيد او دله على اليد الى الصيد لانه قد ضمن له تركه التعرض بعد الاحرام فاذا انقضت  
بالدلالة فقد بان شرطه في التمتع فبعضه للتفریط كما ان شرطه في التمتع فبعضه للتفریط كما ان شرطه في التمتع فبعضه للتفریط  
اخذوا على التماس ان لا يضمن بالدلالة كما قال الشافعي به لان حصة الصيد لا يكون اقوى من حصة مال المسلم ونفسه ولا ضمان على  
الدالة الا انه ترك الراي فتوى الصحابة رضيهم فان رجلا سأل عمر رضي الله عنه فقال في شئني اني اريد ان ابيع ثوبي فقلت يا عمر  
لعبد الرحمن بن عوف ما ذا ترى عليه فقال اري عليه ثاء فقال عمر رضي الله عنه وانا اري عليه ثاء فقال عمر رضي الله عنه وانا اري عليه ثاء  
عن محمد بن علي بن عيسى فاختاره المدلول عليه فتواه فقال لا على الدلالة جزاء ولا بخلافه ان كان الجزاء يجب على قاتل الصيد  
اذا كان حله لا ولا يجب على اكله الدلالة لانه التزم ترك التعرض لذلك بعد خاص كالاجنبى اذا دل سارقا على ما لم يمسس اوله  
الموجب للخطبة معنى في الحل وسوا من الصيد سبب احرم فلا بد من تركه فلهذا وان لم ينصل بالحل ولهذا قالوا ان  
معجزا جزاء من اراح حتى يتاوى بالصوم كالكنفارات ومعجزا جزاء من اراح حتى يتاوى بالطعام ولا يتاوى بالصوم  
كالكنفارات ومعجزا جزاء من اراح حتى يتاوى بالطعام ولا يتاوى بالصوم عندا اذا دخل للصوم في غير امان لا لعمال  
م وقيل لتركه لصيا ندى حذار الصيد **ش** اي قبل اكله اذا دل صييا على صيد احرم فسد به الفداء على الدلالة  
وكذا ان دل على الصبي مما لا يجب عليه الفداء فقتله كالتفرط فيقتله لانه لا يجب على المدلول فلو لم يجب على الدلالة لصار مددا فعلا  
بالوجوب عليه حذار الصيد **م** ويرجع للخذ على القاتل لا لاقل للتوريط ولان صيا لانه حق العبد كذا المالك **ش** اي  
يرجع للخذ على الذي قتل الصيد في يد ما سوا قبل من الفداء الاول الفداء الثاني وقال في قوله لا يرجع عليه يعني لانه ضمن بفعله  
وسوا لاخذ فلا يرجع على غيره وانما قلنا انه يرجع على القاتل للتوريط اي لان العامل اوقع لاخذ في ورط الضمان وذلك لان الضمان  
الواجب عليه بالمسك كان على شرف السقوط لمكانه ولا راسا فهو القاتل فقرر الضمان عليه والتفرط كالتفرط في حق الضمان  
كسوء الطلاق قبل الدخول اذا جعوا لم لاخذ يرجع على القاتل ولو كان القاتل صييا او غيرنا فله ينظر في حق الرجوع  
بالضمان العقل ولا سلم كله في وجوب الجزاء لان هذا الضمان حق العبد لانه ضمان استهلكه كالحكم لان لاخذ الجزاء قام مقام  
المالك لان اداء الضمان يوجب الملك المضمون مستندا والصيد محل الملكة الجملة فاعتبر كبر الاستهلاك كات بخلاف وجوب  
الجزاء لانه عسادة كما لو لم يقر له لانه حق العبد يصلح دليلا للرجوع بالاقال لانه لما كان حق العبد كان ضمان العبد للعبد على  
حقه ولا حوط في ضمان العبد وانما لاخذ بالاقال اذ لا اصل عدمها قوله كذا المالك اي كذا ان كان هذا الصيد مملوكا للرجل فاق  
محرم من يد وفدى ثم امسكه حتى يملكه من كان للمالك ان يرجع على القاتل كما سوا قبل من قيمة يوم غضب الصيد منه ومن حقه يوم قتله  
وان كان القاتل صييا او غيرنا بالاقالنا **م** واعتبر بالده والكنفارة **ش** اي واعدا وكذا من وجوب الضمان على الصبي في عدم  
الجزاء عليه بالدية والكنفارة فان الصبي لو قتل انسانا يجب تغلته الدية وتخل عنه العاقلة لان الدية حق العبد والصبي لانه ضمان  
حقوق العباد ولا يجب عليه الكفارة لانها دانية بين العباد والعقوبة وموخر فخطبها ليعاقب ولا مواذاة للعقوبة لهذا لو  
احرم الفاصب بغيره لم يحل لاداء ان ارسل والتفرط عليه **ش** اي لاجل لاخذ المالك يرجع بالاقال لانه حق العبد قلنا لو  
غضب انسان من رجل صيدا مملوكا لم احم الفاصب حتى وجب عليه ارسا للصيد للاعلام ان ارسل هذا الصيد المقتضوب بغيره  
له اي للمالك قيمة معلما اي مجبوسا مستائلا لاداءه لا نفق للفقير شيئا بسقوط اجابة بالارسال ونفقه للفقير اي قيمة زائدين  
على قيمته معلما لافتمه معلما ان روى المالك وذلك لان ما نفقه للمالك في العبد موقوف لاقالنا وما نفقه للفقير هو الله موقوف

متصلا بالمال وهو من الغنم سبب  
معنى في التفاعل وهو الاحرام  
ولان فعله



فيه ما لا خلاف ان العبادات مما يحل في اتيانها **باب جنابة الرجل** حلال ان جرحا صدره متعاقبا ولم  
يقترب طرفا غريم كل واحد بعض جرح الحال ونصف قيمة البلية ان مات حذرا كصف مما يروى وشارك **ش** اي لو جرح حلال صدره  
اكرم ثم لم يزل الجرح جرحا بعد فاحسبه على اربعة اوجه اما ان يكون جرحا مستهلكا او يكونا مستهلكين او يكون الاول مستهلكا  
دون الثاني او على العكس المراد بالاسم بلاك ان جرحه من جرح النوح والامتناع وذلك بان يموت طرفا منه كاليد والرجل والخص  
او العين ففي الوجه الاول وسواء اذ لم يكونا مستهلكين ما لم يموتا طرفا منه غريم كل واحد منهما ما نقصه جرحه في حال اصابته اي  
يكون على الاول ما نقصه جرحه صحى وعلى الثاني ما نقصه جرحه وبالجرح الاول ما بقي من قيمة فبقيلها نصفان ان مات الصدر وانا  
من الى هذا الوجه فلم يقل بعض الاول نصف قيمة صحى والى نصف قيمة مجروحها بالوجه الاول اذ انا عن كيفهما نرد به الى الجرح  
شارك ببيان ان الصيدا اذا كان بساوي عشره وانقص جرح الاول ريمان فله ذلك ثم انقص جرح الثاني ريم فله ذلك فبقي  
سبعة عليها على كل واحد اربعة عشر على الاول خمسة ونصف على الثاني اربعة ونصف لو ضمن الاول نصف قيمة صحى  
لضمن خمسة لان قيمة صحى عشرة ولو ضمن الثاني نصف قيمة مجروحها بالوجه الاول لضمن اربعة لان قيمة مجروحها بالاول ثمانية فيلزم  
اكيف باسقاط نصف ريم من حق الفخر حتى كل واحد منهما لما نرد به كل واحد من صمان بعض جرحه او فاعا شارك فيه كل منهما  
صاحبه وسوفا ان السرية **م** خلافه اذا الدم لا يسع الموت اكر فاذ اقر بكرير **ش** اي ذكرنا من ان لا ينقصا نردوا ولا  
بالفان كلف حركه فانه لو جرح رجل حرا خطأ لم يرد ما لم يرد نقصان ما حرم بل يجب الدية على العاقلة فقط وذلك لان  
الواجب في اطلاق الصيدا الغنمة وهي تنقص نفوات اكر فباي قيمة يلزم تكرير النقصان في اكر الغنمة والغنمة الواجب قبل اكر الدية  
وهي لا تنقص نفوات اكر فلو وجبتا في النقصان اولاً ثم وجبتا الدية بعد بكرير النقصان في اكر الغنمة وقيل بالمر  
اخر اذ اعني العبد فانه لو جرح عبيداً خطأ وفوت جزاء من ثم مات العبد بغير ضمان اكر على الجرح والدية على العاقلة لان  
الواجب قبل العبد الغنمة وهي تنقص نفوات اكر فلا يلزم تكرير في اكر الدية بغير ضمان اكر على الجرح والدية على العاقلة لان  
لا فرق بين ان يقال على ان القيمة صحى ومن لم يزل على قيمة ما نقصه اكره وقيمة مجروحاً **م** وان قولنا في جنسين نرد كل فرد  
قيمة حال الجرح مات ام لا لان نفوت المنفعة من بعضه فخرم باحدى فوام الدية كلها وهي البصر غير ما بالرجل والرش وسوء السلط  
**ش** اي وان كان الجرحان مستهلكين ما لم يموتا اكلان لان الجرحا صدره متعاقبا فانه فهو على وجهين اما ان يكون الجرحان  
من جنسين بان قطع الاول بين او رجله ثم اكر فباي قيمة يلزم تكرير النقصان في اكر الغنمة والغنمة الواجب قبل اكر الدية  
قطع الاول بين او رجله ثم قطع الاخر بين او رجله لاخرى فيما اذا كانا من جنسين نرد كل فرد منهما قيمة الصيدا حال اصابته جرحه اي نرد  
الاول كمال قيمة صحى اكر فباي قيمة يلزم تكرير النقصان في اكر الغنمة والغنمة الواجب قبل اكر الدية بغير ضمان اكر على الجرح والدية على العاقلة لان  
من بعضه ولهذا قلنا انه اذا قطع احدى فوام الدية نرد كل قيمة لان منفعة الدية المنية وقد فوت قطع احدى الفوام فخصار  
كانه قبلها لم لا يصل الى اطلاق اكر فباي قيمة يلزم تكرير النقصان في اكر الغنمة والغنمة الواجب قبل اكر الدية بغير ضمان اكر على الجرح والدية على العاقلة لان  
وسواء اكر فباي قيمة يلزم تكرير النقصان في اكر الغنمة والغنمة الواجب قبل اكر الدية بغير ضمان اكر على الجرح والدية على العاقلة لان  
انطلاق منفعة البصر غير انطلاق منفعة الرجل والرش فتعذر تلف الصيدا فوجب على كل منهما قيمة وان لم يمت ثم اكر فباي قيمة يلزم تكرير النقصان في اكر الغنمة والغنمة الواجب قبل اكر الدية بغير ضمان اكر على الجرح والدية على العاقلة لان  
له طاكفة ناقصة حتى قيمة وسوء قطع البدين **م** وفي جنس نرد كل فرد منهما قيمة لان منفعة الدية المنية وقد فوت قطع احدى الفوام فخصار  
كما مر اذا لا منع عندك بتلك اكره ولاول انا له دون اكره احتياطاً كالبيض والفرخ **ش** اي وفيما لكان الجرحان مستهلكين في جنسين

[The text on this page is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot. Only a few fragments of script are visible, including a red 'ش' (Shay) in the middle left and some faint lines at the bottom.]

كان جرحه انما هو للصيد  
بالجرح الاول







**باب ما ينفذ فيه أولا** فقضى المدينون اوابن وزوجها ذان الدين اوصيه فقضى صح  
لانه للزوج الثالث هم البراءة لانتهى **الحاي** اذ مات رجل وله على العاقبة او على ابن العاقبة او على زوجة من وادعى بجلالة  
الميت وادى له ولادته لعنه واقام بينه على ذلك وادعى بجلالة وصي الميت اقام البينة فقضى العاقبة الذي هو المدينون اوابن  
المدينون وزوج المديونة ان هذا المدعى ابن الميت اوصيه فقضى العاقبة اوابنه او زوجته من الميت بعد القضاء بالبنوة او  
الوصاية صح قضاء استحسانا حتى يرى عن الدين ولو قامت بينه عند فاض لغرض على قضاء العاقبة بالوصاية او البنوة قبل قضاء  
الدين فان العاقبة الثاني ينفذ قضاء الاول لا يكون له ان يطلب بوجه والقياس ان لا يصح قضاء لان السهارة لنفسه وابنه او جده  
لا يجوز وكل من لا يصلح ثانيا في قضيه لا يصلح فاضا فيها لان الشهادة والقضاء من باب احدا لان كلامها اثبات الولاية على الغرض **لا يصلح**  
باحدا على الاخر نفيًا واثباتًا وجعل استحسان ان نفيه. نفع للقر لا نقل العاقبة او عرسه لان الناس حال اكتم وهم بثبوت براءة العاقبة  
اوابنه او زوجته عن الدين مالا وآ الى الابن او الوصي فصح القضاء لانه لم يتضمن اثبات البراءة له او لعرسه م خلاصه لو قضيه اذ وكل  
القائمين حسن اليك ما لم ينعى اكل الله نصب الوصي ون الوكيل اذا حجب الموت لا الغيبة لهذا حازت من الغرم بالايضا دون الوكيل

لا تنس البراءة لفجوزنا لا يهين  
الدين الى الابدن او للصحة

مکنہ

[illegible]



[The text on this page is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot. Only faint traces of script are visible through the dark area.]

والنقضاء

لو قضى النضر على النضر في السلم بشهانه النضر في على النضر في جاز فله كذا حكمهم بحكمه الموقوف على العبد والعبي والذى ينفق  
تلكهم ايضا لان حكم الحكم في حق الحكمين من قبل قضاء العاقبة في حق كافة الناس فيعتبر اسلم الحكم في حقها ولو حكمنا او عبدنا او صبيا  
تلكهم بينهم ثم رفع الى قاض بطله ولو امضاه ثم رفع الى قاض بطله لانه رفع لغوا لا لعدم كماله في حقها **م** ولو حكمنا غيرهم رد العاقبة  
لا ترى لانه لا بعد وصا من العاقبة وحكمه والمحد والعقل **ش** اى لو حكم الرجل ان احدا من العبي والعبي والنضر في العبد فحكم بينهما  
ثم رفع ذلك الى العاقبة رد العاقبة لم يكن موافقا لرايه لان حكم الحكم لا يعود والحكمين فينبذ حكمه علمه لان له ولاية على نفسه وذل  
ولياه علمه بالبحكم ولما كان ثبوت الولاية له بالحكم لم يتجاوز حكمه عن الحكمين فلا يبطل به راي العاقبة بخلاف العاقبة اذا قضى  
فصل بمحمد فم جئت فنفذ على الكل لان له ولاية على الكل ولاجل لزوم الولاية لا تعود والحكمين لغا كتابه اى لا يعتبر كتاب الحكم الى العاقبة  
كما يعتبر كتاب العاقبة الى العاقبة وكذا العاقبة بالحكم لان الحد في الله فلا يظفر ولا يثبت في حقها وكذا حكمه بالعقل في حقها في حقها  
نفقضى الدية على العاقلة لا شفع حكمه لان العاقلة لم يرضو حكمه ولو حكم على العاقلة بالدية في مال لا يجرى لانه مخالف لحكم الشارع الا ان يكون العاقل  
او لا العقل خطا في حكمه بالدية علمه لان ما يجرى لا اعترا في التخلع العاقلة بالحد **م** ولم يرد العقب من التعديل الى المولى ولا الحكم  
وارث الى الباقى والباقى في الشرع الصلح صنع التجار **ش** اى لو عدل الحكم الشهود وقال لهم لعار عدولهم وسماع على حكمهم باستل  
قوله في حقها لقيام الولاية مكان المعدل العاقبة ولم يرد عقب الشاهد الذى اقره الحكم والتعديل الى المولى اى يعتبر ان سدد بقوله  
الحكم معقفا في حق التعديل حتى يصح حكمه بشهادته علمها ولا يعتبر معقفا في حق المولى لما ذكرنا ان ولاية الحكم لا تعود والحكمين كذا  
لو حكم وارث واحد للمدعى في حق الشركة البت فحكم فنفذ حكمه في حق ذلك الوارث ولا بعد وطلبه الحيا في الورثة ولا الى الملت لما ذكرنا  
ومعدلا في الشركة فان احدا الشركين اذا حكم مع المدعى في حق من مال الشركة فحكم سدد حكمه على الشركة لا غير ايضا وذلك لان الحكم  
عنه الصلح ولهذا قالوا بايجوز استحقاته بالصلح كوز الحكم فيه وما لا فلا وكل واحد من الشركين يكون ما دوننا من قبل صاحبه  
فما يكون من صنع التجار والصلح صنع التجار فيكون ما دوننا فانه كان حكم احدا الشركين بمنزلة حكمهم فلذلك نفذ حكمه عليها **م**  
وان حكمه فاض لم يوفى بالاختلاف لم ينفذ لان لا يجرى كذا في وكل الوكيل من التمسك والى اذلا عهدا والى العبد والعبي لانه لم ينع  
حكمه ولا لمصلحة لاحان **ش** اى لو ان فاضيا لم يوفى من قبل الخليفة بالاختلاف في امر رجله ان نفقضى من اثنين نفقضى لم ينفذ لان  
يجرى ضد العاقبة لا وفاقضيه للمامور في ينفذ ومذا كما في وكل الوكيل فان الوكيل بالبيع والشراء اذا وكل رجله لغيره ولم نقل له  
وكل من شئت لا يصر لك وكيلك عنه فاذا لم يصر لك وكيلك عن الموكل بدون اذنه ما لتوكسل فله ان لا يملك العاقبة المقتدر سدد عن  
بدون اذن المخلد كان اولى ومذا لانه بمنزلة الرسول عن جماعة المسلمين لانه لا عهد له عليه بخلاف الوكيل فان العهد يكون عليه  
والوكيل لا يملك التوكسل الا باطلا في الموكل فالرسول اولى وانما قال لم يوفى بالاختلاف لانه لو كان ما دوننا من جهة المخلد لا يملك  
يصح قضاء المامور كان من اهل القضاء لانه يصر قاضيا بمنزلة الاول قوله لانه العبد والعبي ينفذ من قوله الا ان يجرى العاقبة  
الامر حكم المامور في ينفذ لان يكون المامور عبدا او صبيا لا ينفذ لكان اجاز العاقبة لا لان المامور عنه الحكم وقد ذكرنا انه  
متى جدد فيه شرايط القضاء وول حكمه كما تختلف فيه الغنم تنفق على الاجاز والعبي والعبد ليس باصل المعقضا فم تقع ماصد منه كما  
ولا لمصلحة الاجاز لان الباطل لا تنفق على الاجاز **باب ما يوضع في يد العبد** شدد عدله مستور  
بالطلاق الثلث حال سنها العاقبة بورد من السوال صونا للفرج وان كان عدلا لا يباحه بخله في العز وروقه في بيت المال  
**ش** اى لو شهدوا احد عدلا ورجله مستور على رجله اطلق امره ثلاثا حال العاقبة من الزوج والمرأة مأمورة امينة عدله

حكمه



يمنع الزوج عن الدخول لها الى ان يسأل القاضي عن الشاهد لان امر الزوج منع شرعا ويجب على مناولها بغيره اذا كان محصنا فاذا اقامت الشهادة بغيره وجب المنع في احوال صونا للفرج المستعظم وكول القاضي بها بالعدله وان كان الزوج عدلا لان الزوج لما كان منكرا للطلاق كان مبنيا للوطى فلا يكون معتقدا للحرة ولا عنقه العدة عن الوطى وهذا بخلاف ما اذا كان الزوج مقرا فانه اذا اطلق امرأته ثلثا جعل سهما ستم لكون حايلا ولا يجعل معها امرأة امينة لانه معتقد بحرمه فلا حاجة الى من عنقه ورزقها اي نفقة مدة المدة العدة في بيت المال لانها اما محولة لغيره فكون عاملة لكونه معها في بيت المال كالفاضي وعنف **م** ولا نفقة لها قبل الدخول للزوج او الطلاق **ش** اي لا نفقة للمرأة المشهورة عليها بالطلاق اذا كان الطلاق قبل الدخول لانها لا تخرج اما ان يكون منكوحا او مطلقة فان كانت منكوحا فلا نفقة لها بالمنع الزوج عن الاجتماع بها وان كانت مطلقة فلا نفقة لها للطلاق قبل الدخول فان قل اذا لم يدع المرأة الطلاق فهي لا تمنع نفسها منه فلا ذل الايجب للنفقة قلنا لا بأس في سقوط النفقة من منعها نفسها ومن منع غيرها الا ترى انه لو حالسه بين امرأته رجل حتى لا يكون عليها فلا نفقة لها **م** كذا بعد الا في قدر العدة للشك في المسقط ورواها لم يركب لغوت احسن لا قبل **ش** اي كذا لا نفقة لها في الطلاق بعد الدخول الا في قدر العدة فانها يجب لها النفقة فيها لان النفقة كانت ثابتة لها ثم وقع الشك في المسقط فلا يسقط بالشك بانه ان كانت معتقة فلها النفقة وان كانت غير معتقة كانت منكوحا منقوعة عن الزوج لان من جنة فلا نفقة لها والنفقة كانت اجبة لبايتم من وقوع الشك سقوطها فلا يسقط بالشك لان مقتضى العدة ولم يترك المشهور لم ينقض لها بعد ذلك النفقة لاسما اما لا يسحق النفقة لانها ان كانت معتقة فقد انقضت عدها وان كانت منكوحا في منقوعة عنه لان من جنة فان فرض القاضي نفقة عدها واخذت من ذلك المشهور ففرق بينهما ولم لها ما اخذت وان لم يركب روت لا الزوج ما اخذت لانها بين انها منكوحا فكسب في النكاح حتى الزوج لم يمكن من الاجتماع والنفقة جزاء اكسب فاذا كان ممنوعا من ذلك فقد ان اكسب الذي وجب عليه النفقة لاجله **م** لهذا الوعظت او جئت ودعي للزوج في العدة والعدة او لم يركب لم يجب غير السكنى طم بعد **ش** اي لجل من فوق لاجتناب من ينزل النفقة قلنا اذا كانت امرأة لها نفقة مفروضة عصبها رجل ومضى كرامة ثم روت انه لا نفقة لها ولا يجب لها غير السكنى لمعنى لغوت لاجتناب من جنة وروى عن يوسف انها سحقت النفقة فرق بين ما اذا كان ممنوعا عنها من جهة القاضي وما اذا كان ممنوعا من جهة القاضي وكذا لو اكسب من عليها لا نفقة لها لغوت اكسب لان من جنة وقال ابو يوسف **م** في لا يملك من الزوج في الدخول عليها كان لها النفقة ولا يصح ولا يكرها وكذا لو حقت محرم للزوج لا نفقة لها لما ذكرنا من فوق لاجتناب من جنة وقال ابو يوسف **م** ان حقت قبل ان يسلم نفسها فلا نفقة لها وان حقت بعد كان لها النفقة كذلك ذكر القودري **م** وانما قد يقول لا نفقة لان الزوج لو كان معها فلها النفقة بالاتفاق لانه لم يصر ممنوعا من الاجتماع لكن كسب عليه نفقة كحرف ولا يجب غلا السوء ولا مودة السوء في العدة والعدة اي اذا وقعت الفرقة على وجه يجب النفقة ما دام في العدة كانت عتله الزوج فلا يسقط النفقة في النكاح اسقطها في العدة فلا فرق في الغضب اكسب **م** بين الزوج عقد النكاح او في العدة وكذلك ان انزل لم يجب لها غير السكنى لما ذكرنا في الاكساف **م** انما يستبيحها كرامة عن منكر الزوج المانعة نفسها منه لانها لو كانت متممة معه فالظاهر انه يفتقر على تحصيل المقصود منها فلا يجب ذلك بطلان نفقة قبل الشك من النفقة فالنفقة قبل الشك من نفقة جاز من نزل بطلان نفقة لان النفقة لها من الزوج ما لم يفر الى الزوج فاذا عادت اليه وجب لها النفقة من وقت العدة وانما يسقط في مدة الزوج النفقة ولا يسقط السكنى لان النفقة

اذا كان عدلا

عن المرأة والسكنى عن الزوج ولا تان اما حايلا بغيره على الطلاق فلهذا واختلفت على ان لا نفقة لها بصح وسقط النفقة ولو اختلفت على ان لا سكنى لها فلهذا السكنى وانما قلنا السكنى عن الزوج لان خروجها من بيتها معصية واجبا على السكنى للزوج **م** العصبه وكان في الشرع **م** كذا لو اريدت ولا تعود بالعود ولا في دفع العدة كذا ما انفقت في العدة دون البدل **ش** اي كذا لو اريدت امرأة عن الاسلام والعيا ذبا لله فلا نفقة لها ولها السكنى لما ذكرنا من فوق لاجتناب من جنة لانها يجب شرعا على عودها الى الاسلام ثم النفقة التي سقطت بازديادها لا تعود ويعود الى الاسلام لانها في اريدت في العدة فانها لو طلبت النفقة في العدة فقتلها لم يردت والعيا ذبا لله حتى سقطت النفقة ثم عادت الى الاسلام في العدة يعود نفقة لها بخلاف حال قيام النكاح فان المنكوحه اذا اريدت ثم اسلمت لا تعود ونفقة وذلك لان لاجتناب من جنة كامل وقامر فالكمال يصلح للاستيفاء والوطى ودواعيه والقاهر ما يكون حتى الزوج ولا يصلح للاستيفاء ذلك لاجتناب القاهر كفي يعود والنفقة الواجبة حتى لا يرضى سقط ثم زال صار كان لم يكن اما لا يكتفي بابتداء ايجاب النفقة بمعنى لزوم نفقة العدة عند الفرقة فاذا كانت النفقة واجبة عند الفرقة يسي بها العدة اما لا يكتفي لاجب النفقة في حال الفرقة ويجب العدة ابتداء وذلك لان القاهر يصلح لابقاء ما كان لا لا ب مالم يكن في نفقة العدة لما اعتزضت الزوجة بعد وجوب النفقة كان عود النفقة بعد زوال المانع اعتبارا للقاهر في حق عودها كما ماسا والقاهر يصلح لذلك كذا في الوفا حال قيام النكاح اذ لم يجب علم النفقة في حال الفرقة فعند عودها الى الاسلام لو وجبت النفقة لكان هذا اعتبارا للقاهر في حق ابتداء النفقة وانه لا يصلح لذلك كذا في البيهقي فانه اذا اطلق امرأته ومضى ودعاها بوطا المولى بها فعلى الزوج نفقة العدة فان اخبرها المولى بخبره ومضى في العدة لا نفقة لها كالحرف اذ اخبرت من بيت العدة فان اعادة الى المولى فلها النفقة لما قلنا اما اذا كانت قبل الطلاق في بيت المولى فطلعت الزوج ثم عادت الى بيتها بعد الطلاق فلا نفقة لها عندنا وعند فرقة لها النفقة كما في استجدام اياها بعد الطلاق لاننا نقول انها اذ لم يكن في بيتها عند الفرقة لم يكن مستحقة للنفقة فلو وجبت في المدة كان هذا اثبات النفقة في العدة ابتداء ومضى لا يصلح لذلك كما ذكرنا اما اذا كانت في بيتها عند ذلك كسبها للنفقة مسمى بها العدة **م** لا يلزم المرض اذا تخلو عنه كالحصن في شهرى الكتمان على ان لا ينفق باق حيا على الوطى كذا في القرن **ش** اي لا يلزم على ما ذكرنا ان لاجتناب القاهر لا يصلح لابتداء ايجاب النفقة انها اذا مرضت في بيت الزوج واستقلت له مرضه يجب عليه النفقة مع ان لاجتناب قاهر لانه لا يصلح الاجتماع بها لاننا نقول النكاح عند العدة والعدة لا تخلو عنه عان كذا في القرن كالحصن في ذلك لم يجعل ناعنا وجوب النفقة وذلك كالحصن في شهرى الكتمان فان في صوم شهرى الكتمان كل السابع مع الصوم لغوت عن المرأة في ايام احضت فان الشهر لما كان لا تخلو في حق المرأة عن احضت جعل عتوا ولم يبطله السابع شرعا فكذا مناعا على ان لا يملك في المرض قاهر لان القاهر لا يملكه لا يستماع بها فيه والمرضى لا ينافي الاستماع بها فان النفقة باق مما عدا الوطى لانه يملكه لا يستماع بها وهذا كذا قلنا في القرن والرقن ان يجب للقرن والرتقاء النفقة لانه يمكن من الاستماع مما دون العدة ولا يستباح **م** ولا التفرق بالجب العتق لانه لمعنى منه كما لو جسد وما نعت اجتناب المهر واعتبر بصفه وضعف **ش** اي وكذا لا يلزم للمرأة لو وحده زوجها مجبوا وطلبت العدة وفرق القاضي بينهما يجب لها النفقة وهذا اذا اريدت للماجب كذا لا يلزم التفرق بالعق فانه لو كانت امه كرجل دخل لها بوطا المولى فاعتقت واختارت نفسها بخار العتق يجب لها النفقة وانما يجب لها النفقة في بيت العتق ولم يملك اذا اريدت لان وقت اكسب من كان من قبلها وانه سأل المعنى من الزوج الما في بظاهرة كذا في العتق لان بخار العتق انما ثبت لها دفعا لزيان مكر الزوج عليها فانه يصير عتقها مالا للطلاق الثالث فكان التبريق مضافا الله ولا صلح من كرامة كانت من قبل الزوج كان لها نفقة العدة

فيما دون النكاح ولا يحصل الا سبب من سبب



[illegible]







نصر لا مستقضا والقابض وكذا اذا قال اذ كان مالي على في ضمان او اطم عن كفان ظهاري على في ضمان يطرأ  
 مستقضا والقابض وسواله وكذا في القبض لان الملك للقبض انما يثبت بعد القبض فجاز ان يقع ابتداء قبضه لغير  
 نصر الفقيه يابا عن لا في القبض في قبضه ولا لا في قبضه واما في القبض فلا يثبت الا بعد القبض من كفان ظهاري  
 ففعل حيا يجوز ذلك لان لا عتاق اما يقع عن كفان ظهاري اذا كان واقعا ولا يقع العتق الا بعد القبض من الملك المستقضى  
 الهبة لانه لا يتصور ان يقدّر البيع اذ لا بد للبيع من ذكر البذل لم يوجد فقد الهبة حتى صار كانه قال ببيع عبدك متى لم يكن  
 وكذا في اعتاقه عن الكفان والهبة لا بد لها من القبض وقد فات منها القبض ولا يمكن ان يقع القبض الا بعد القبض من الملك المستقضى  
 بغيره فقبض البتة لان سدا قبض قام والقبض العام يكتفي بالبيع دون الهبة كماله المشاع فانه كونه مع المشاع ولا كونه  
 لتعذر القبض الكامل فيه وفي قوله يكتفي بالبيع دون الهبة اشار الى الفرق بين سدة الهبة وبين قوله اعتق عبدك متى  
 بالفرد ثم فان لم يقع العتق عن لا ومقدّر البيع انقضاء ويجعل العبد فيما حصل له في الخلاص من غيبة القبض يابا عن  
 الا ولم يجعل منها يابا عنه فانه لان المقدّر في البيع ومنها الهبة والعام والقبض يكتفي بالبيع دون الهبة وهذا اذا شرط  
 الضمان اما اذا لم يذكر الضمان فلا يرجع عليه الا في الحليط والبركة العيال كما مر كذا عوض عنى اذا جهل فيما لا يملكه ففصل  
 وفي المضمون كاذب مخلص الوكيل <sup>ش</sup> اي كذا لو وب رجل لرجل شيئا فقال الموصوب لرجل عوض عنه من مالك ففصل  
 عوضا حازه ورجع عليه بمثل ما كان مثله وبغتمه ان لم يكن وجهه له فدر العوض لا يمنع صحة لا لان اداء الامور  
 بل في ملكه وجهه له المحل في فعل بل في ملكه الفاعل لا يمنع لانه متصرف في ملكه نفسه وتعيينه في ملكه نفسه صحيح وانما يرجع عليه  
 حكم الضمان وجهه له المضمون لا يمنع صحة الضمان كما لو قال ادا لك على فلان فانه يصح الضمان مع ان المضمون مجهول  
 وهذا بخلاف الوكيل فانه لو وكل بجله ان يعرض من مال الامر ولم يسم شيئا ففصل له عرضا عن عرض الموصوب وجب لا كونه  
 لان كماله ثم فيما ليس بملك ليعمل بالتوكيل فله قول مع ضمان ماله ولو لم يذكر الضمان فكذا في الحليط والبركة العيال  
 دون غيره <sup>ش</sup> لا يلزم افضى نقد على اعط ما على لان الجاه في العرض على انه وكيل بالشراء اذا انقضاء بالمثل <sup>ش</sup> اي لا يلزم  
 على ما ذكرنا ما لو قال فلان على الف درهم افضها لياه عنى او نقد على افضا فلان ماله على ففعل فانه بصرفه فانه  
 في ذمة الامر للامور وان لم شرط الضمان وفي لا ماله الهبة واداء الرقوع او الكفان لا يلزم شرط الضمان وذلك لانه امر بقضاء  
 دينه بقوله افض عنى او نقد على او اعط ما على والامور بقضاء الدين مامور بالاقراض في الامور لان قضاء الدين موجب ملكا  
 ببدل موله في ذمة المدين لان الدين يقتضي ما لها طريق المعاصرة على عرف الملك سدر ليس الا في العرض فيقدر او يقتضي  
 لجانس القضي الفصل لان الجاه من ذلك العرض الجاه من الضم في الضم في لا ماله الهبة وله الرقوع والكفان يكون مستقضى  
 الهبة المدة الهبة فظاهر كما بينا واما في الرقوع والكفان فلا يثبت الملك للكر انما يثبت في ضمن ملك العاقب فينظر ان يثبت للعاقب ملك  
 مضمون بدين المدين ذلك ان يثبت للعاقب ملك عن مضمون بدين المدين ذلك ان يثبت للعاقب وفي الرقوع والكفان يثبت  
 للعاقب ملك عن مضمون بالمثل فيثبت للدين كذا في ذمة الهبة على لا ماله بقضاء الدين مامور شرعا ما علمه في الدين لان الدين  
 يقتضي ما لها كانه شترى ما علمه في الدين بما يؤول في ذمة الوكيل بالشراء اذا اقتد المدين من مال نفسه يرجع على الموكل وكذا  
 سنام ولا وختم عن القابض في الكل لانه سبب حق المامور وضمنا يعني نفاذ ذكرنا في المايل فيكون فيها المامور حتى الرجوع  
 على لا بعد اداء الى القابض فان غاب القابض وادعى المامور الدفع الاله ولا ماله في القول في لا ماله فلو اقام المامور البيه على

[The text on this page is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot. Only fragments of text are visible.]

باب ما يكون خصما في الكفان وضمانا

وكان الكفان بالامور غير الضمان  
 المطلق فان سورها لا يضمن  
 اقراره بذلك



[The right page of the manuscript is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain, likely from water damage or mold. Only faint traces of text and some red ink markings are visible through the stain.]

جواب  
الكفاية

فانه لو قال كذا بك بما اصابك من الحجة التي تجوز لاداءه وهو خطا كان جائزا للاضافة الى سبب الحق وهو الرأفة قوله هذا اي للجلال ان تعليلها  
بالشرط الملازم جازم فلما جاز تعليل الكفاية بمقتضى الوقت كالشرع والوقت لا يمتنع الا في وقت محدد كمن سطر الله شيئا ما كان الدين متوجلا  
الى معنى ذلك الوقت انما قد بالشرع وتحت اقرارا عن كمال الجهول قوله دون السبب اي لم يجوز تعليل الكفاية بسبب الشرع وبمقتضى الشرط  
لا في ملازم لانه بسبب الوجوب او بشرط الاستيفاء والتعذر وانما جاز الملازم لعموم الله تعليلها بالشرط الملازم ضرورة الحاجة دون غير الملازم  
واذا جاز تعليل الكفاية بالانقضاء او بالزوم بعد الكفاية لم يمتنع انما على انبثاق ذلك على الكيفيل الا يشوبه على المكفول عنه وكان لا يثبت على  
الاصيل سببا لثبوتها على الكيفيل وصحت الكيفيل خصا عن الغايب فكان انقضاء علمه قضا عليها وانما قد بقوله وقضى فانه لانه لو اقام  
علمه بينه الله على المكفول عنه انما لا يكون الكيفيل خصا في كسر الغايب لان المكفول انما لا يقضى به بعد ما قد يكون موصفا منه وتكون الملائمة  
وقدومه دون الغيبي **ش** عطف على الدرك اي هو لان كماله كونه كماله ليدون فانه لو قال كملت بااك على فلهذا اذا ما ان فلهذا انما يتعلل  
لانه يتعلل بشرط ملازم كونه شرطا لتعذر الاستيفاء منه قوله دون الغيبي دون موت غير المليون قدومه غيبي فانه لو علل الكفاية به  
باز قال كملت بااك على فلهذا اذا ما ان فلهذا انما لا يجوز التعليل اي يصح الكفاية ويجب المالا لالا لان الكفاية لما جعلت تعليلها  
بالشرط لاسطر بالشرط الفاسد كالطلاق والعاق **م** ثم الذوب والذوم حكم او وجوب حسب التامر بما يقتضيه الاصيل لكن بعد  
الكفاية لا قبلها عكس لتعليل **ش** اي ثم المراد من الذوب والذوم في قوله ما ذاب لك على فلهذا اوله فعل ما احكم او نفس الوقت  
حسب التامر فيما يقتضيه الاصيل فان الاصيل لو اقر بعد ذلك لزم عليه الفاء وجب عليه هذه الكفاية فان ثبت الذوب والذوم نفس  
الوجوب لزم منه تالف الكيفيل لانهما وجبت بعد الكفاية باقوله وان لا يدرك كماله لانه لم يقض به الفاضلة كالفعل لا يثبت  
موصوف بصفة وهو ما يقضى عليه بعد الكفاية فلا يلزم بدوز هذه الصفة ولا يلزم لمرادوا حكم لان معناه التفرع وهو انقضاء  
وذكر الصلة منه انه ان الذوم والذوب عرفان اصل الكوفة براهبه انقضاء او امارا او شرط ان يكون بعد الكفاية لا قبلها  
لانه علل الكفاية بما يقضى به او وجب بعد الكفاية وهذا ما من ريد به المستقبل لما كان الشرط بخلافه لا وفي معنى ما اذا كملت عن  
يجل بكل ما عليه فان لم لا بشرط ان يكون المالا المدعى مقضيا به او لوجبا به بعد الكفاية لان كماله كماله علمه فانه ما لا يثبت على  
المكفول عنه الا ويصل كالفعل كالفعل فاذا اقر الاصيل ان الغيبي علمه الفاعل ان الكيفيل وان اقر بالوجوب قبل الكفاية كذا ما بايعته او  
دايت خلوقا دعت احدا اذ لم يجرى من علمه في المرسول دون المضاف جهل الغيبي دون من له اصله كملت لاحدا كما وعز احدا  
**ش** اي كذا لو اقام المدعي البينة على رجل انك كملت عن يد ما بايعته او ذابته وانبت انه باع زيد بعد ذلك بعد الكفاية واقره  
الفاتح على الكيفيل ولا يصلح مع الا ان القمان يثبت بصفة على البيع او الفرض من زيد فلا يمكن انقضاء على الكيفيل الا بالانقضاء على  
الاصيل فان تصيب كافر خصا منه كما هو سواء انبت الكفاية باع او بيعي الا انه لا يمكن ان كانت بغير اجماع لا يرجع الكيفيل على المكفول عنه وهذا  
مخالف اذا اقام علمه بينه انك كملت بما بايعت احدا فانها لا يصلح لان من علمه الدين مجهول صفا والقمان مضاف الى وقت المبايعه او  
الملازمة وجملة من علمه يعرف في القمان المرسول دون القمان المضاف وكذا لا يمنع جهل المزار المكفول الا امرى انه لو كثر ما عليه من  
الدرايم او الذناب لم يجرى ولا ينفى جهل من له الدين مطلقا سواء كان القمان مرسلا او مضافا وتجبون ذلك ما ذكر صاحب الفقيه حيث  
قال جعل جهل الكفول مانعة ولم يجعل جهل الكفول مانعة والغرض من الكفاية في حق الطالب غرضه البيع في لا يمنع من غير قوله  
الطالب كالباع لا يمنع من غير قول المشتري وفي حق المطلوب غرضه الطلاق والعاق وفي بيع من غير قوله كالباع الطلاق والعاق  
من غير قوله صلح واذا كان غرضه البيع في حق الطالب كان جهله الطالب مانعة جازما كما ان جهله المشتري مانعة جازما للبيع واذا كانت

وكذا التعليل لعدم المصلحة  
لانه لو كان كونه شرطا للاستيفاء فيه لم  
لا مانع











من العبد ان لا يرجع مولى العبد الثالث على كنه قبل العتق وبيع بعده وان كان الثالث منا ولا من كنه يرجع مولى الثالث على  
الثاني قبل العتق وبيع بعده وان كان الثالث منا ولا من كنه يرجع مولى الثالث على كنه في رقبته للحال وانما قلنا انه اذا عتق  
الرجع مولا على الثالث المأمور في الحال لان مولا ملك المقتون باء الضمان مستند كما ذكرنا قبيح ان اودعه مولا بلا  
اذنه وكان له ان يعينه في الحال ومثلا النظمين منيد لان حقه عليه عاجل والثالث يرجع على العبد الثالث بعد العتق فكان حقه  
اجله فيفيد النظمين وانما قلنا ان الثالث اذا كان منا ولا من كنه يرجع عليه كنه بعد العتق لان رجوع مولى الثاني على  
الثالث في الحال غير مفيد لانه لو رجع عليه بما ضمن كان للثالث ان يرجع عليه ثانيا ما اخذ منه لان عبده استعمل عبد الثالث  
كما مر وانما قلنا انه ان اختار نقيضين الثالث يرجع مولى الثالث على كنه ان كان منا ولا من كنه في الحال لان كنه استعمل الثالث بالمتاولة  
فكان التلف مضافا الى استعماله ليعينه والنظمين مفيد لان رجوع مولى كنه على كنه في نفي حقه بسبقه وانما قلنا ان الثالث  
كان مامورا يرجع عليه مولا كنه بعد العتق لاقبله لان كنه صار مستعملا للثالث بالقول لا بالفعل مواخذه بعد العتق فان المحو  
بعضا لا يقول بعد العتق لاقبله م وان اودعه ماله عبدا وسو عبدا فضع لم بعضا للحال خلافا لابي يوسف وحذا نعيم المسلط  
ولا كنه وان عتق للام لانه موقع الموضع ونعم لاول العتق لان كنه لم يمتنع ط الماخر من قبل البدع في حقه بخلاف ابي  
اي وان اودع رجل ماله عبدا فمحو عليه ثم مولا وبعده عبدا فمحو عليه من قبل كنه لم يمتنع ط كنه في كنه بخلاف ابي يوسف  
فان عند انشاء المالك فمحو كنه في الحال ان كنه ضمن كنه في الحال لان كنه استعمله بالابداع عند كنه وانه موقع الموضع  
كلما بعضنا عنده وانما قال لم بعضنا في الحال حذا نعيم المسلط يعني ان المالك لا اودعه ماله العبد المحو فقد سلطه من كنه  
ومثلا لان نقيض التسليط على مولا المقتون على تحويل البداه فان المالك اعتبارا ريد كان متمكنا من استهلاكه فاذا حو له ماله  
ممكنه من استهلاكه الا انه بقوله احفظ قصد كنه من كنه التحويل مقصودا على احفظ دون عتق وهذا صحيح في حق المالك البالغ  
باللغة في حق العبد فما يرجع الى المولى في حق العبيد لانه انزلهم بالعتق والعبد والعبيد لسان من اهل بيتي التسليط على كنه  
بمحو اليد مطلقا فعمل من ذلك العبد الموضع مسلط من قبل المالك على كنه لا استهلاكه فوجب عليه الضمان حذا نعيم المسلط على كنه  
وكذا لا يضمن كنه لانه لو ضمن كنه لرجع كنه على الاول فله نعم المسلط على كنه استهلاكه وانما كنه موقع الموضع وسو لا يضمن  
له حصة به وعند محو موه موقع الموضع وان كان ضامنا كنه سنا نعيم النظمين لانه لو ضمن المالك لرجع مولا لانه استعمله  
بغير اذن مولا فصار مالا وضامنا قبل العتق وسو عبدا فمحو عليه بالاستهلاك وانه لا يكون عنده فانه اذا اودع عبدا فمحو راعاه  
ما فاستهلكه لم بعضنا في قوله حنبه ومحو راعاه الله قوله ولا كنه اي ولا يضمن العبد كنه وان عتق عنده حنبه لانه موقع الموضع  
وسو لا يضمن عنده ونعم لاول العتق لان تحويل البدع لا بدع وسو من التسليط كما قلنا فنفي لا يضمن الموضع ولا تسخا ط  
منوله احفظ الى اذ كان معارضا التحويل اليد لان تحويل البدع نفى عدم الضمان بالاستهلاك ولا تسخا ط فنفي الضمان لا يبين  
ان التحويل مقصودا على احفظ دون الاستهلاك فاذا انما راعاه ولا اصل في قبض الماخر كنه مضمونا فقلنا بالضمان وقد عرفت ان  
لا تسخا ط مالا يصح في حق العبد في المولى فاذا عتق الماخر فصح استخا ط فوجب الضمان وهذا خلافا في العبيد فانه اذا اودع  
محو راعاه مالا فاستهلكه لم بعضنا عنده حنبه ومحو راعاه الله لان لا تسخا ط لم بعضنا لان صحة لا تسخا ط اما يكون بالام بقله اخذ  
وسو ليس اسل الخطاب واما على قول محله لانه ان على واحدتها مالم بعضنا فان عتق لاول وضمنه لم يرجع على اخر في عتق اوم عتق  
وان عتق كنه اولا فله رقبته ولا يرجع كنه على لاول في عتق فاذا عتق في رجع عليه بما ضمن وان كان لاول عبدا غرم كنه عند محو كنه

من العبد ان لا يرجع مولى العبد الثالث على كنه قبل العتق وبيع بعده وان كان الثالث منا ولا من كنه يرجع مولى الثالث على  
الثاني قبل العتق وبيع بعده وان كان الثالث منا ولا من كنه يرجع مولى الثالث على كنه في رقبته للحال وانما قلنا انه اذا عتق  
الرجع مولا على الثالث المأمور في الحال لان مولا ملك المقتون باء الضمان مستند كما ذكرنا قبيح ان اودعه مولا بلا  
اذنه وكان له ان يعينه في الحال ومثلا النظمين منيد لان حقه عليه عاجل والثالث يرجع على العبد الثالث بعد العتق فكان حقه  
اجله فيفيد النظمين وانما قلنا ان الثالث اذا كان منا ولا من كنه يرجع عليه كنه بعد العتق لان رجوع مولى الثاني على  
الثالث في الحال غير مفيد لانه لو رجع عليه بما ضمن كان للثالث ان يرجع عليه ثانيا ما اخذ منه لان عبده استعمل عبد الثالث  
كما مر وانما قلنا انه ان اختار نقيضين الثالث يرجع مولى الثالث على كنه ان كان منا ولا من كنه في الحال لان كنه استعمل الثالث بالمتاولة  
فكان التلف مضافا الى استعماله ليعينه والنظمين مفيد لان رجوع مولى كنه على كنه في نفي حقه بسبقه وانما قلنا ان الثالث  
كان مامورا يرجع عليه مولا كنه بعد العتق لاقبله لان كنه صار مستعملا للثالث بالقول لا بالفعل مواخذه بعد العتق فان المحو  
بعضا لا يقول بعد العتق لاقبله م وان اودعه ماله عبدا وسو عبدا فضع لم بعضا للحال خلافا لابي يوسف وحذا نعيم المسلط  
ولا كنه وان عتق للام لانه موقع الموضع ونعم لاول العتق لان كنه لم يمتنع ط الماخر من قبل البدع في حقه بخلاف ابي  
اي وان اودع رجل ماله عبدا فمحو عليه ثم مولا وبعده عبدا فمحو عليه من قبل كنه لم يمتنع ط كنه في كنه بخلاف ابي يوسف  
فان عند انشاء المالك فمحو كنه في الحال ان كنه ضمن كنه في الحال لان كنه استعمله بالابداع عند كنه وانه موقع الموضع  
كلما بعضنا عنده وانما قال لم بعضنا في الحال حذا نعيم المسلط يعني ان المالك لا اودعه ماله العبد المحو فقد سلطه من كنه  
ومثلا لان نقيض التسليط على مولا المقتون على تحويل البداه فان المالك اعتبارا ريد كان متمكنا من استهلاكه فاذا حو له ماله  
ممكنه من استهلاكه الا انه بقوله احفظ قصد كنه من كنه التحويل مقصودا على احفظ دون عتق وهذا صحيح في حق المالك البالغ  
باللغة في حق العبد فما يرجع الى المولى في حق العبيد لانه انزلهم بالعتق والعبد والعبيد لسان من اهل بيتي التسليط على كنه  
بمحو اليد مطلقا فعمل من ذلك العبد الموضع مسلط من قبل المالك على كنه لا استهلاكه فوجب عليه الضمان حذا نعيم المسلط على كنه  
وكذا لا يضمن كنه لانه لو ضمن كنه لرجع كنه على الاول فله نعم المسلط على كنه استهلاكه وانما كنه موقع الموضع وسو لا يضمن  
له حصة به وعند محو موه موقع الموضع وان كان ضامنا كنه سنا نعيم النظمين لانه لو ضمن المالك لرجع مولا لانه استعمله  
بغير اذن مولا فصار مالا وضامنا قبل العتق وسو عبدا فمحو عليه بالاستهلاك وانه لا يكون عنده فانه اذا اودع عبدا فمحو راعاه  
ما فاستهلكه لم بعضنا في قوله حنبه ومحو راعاه الله قوله ولا كنه اي ولا يضمن العبد كنه وان عتق عنده حنبه لانه موقع الموضع  
وسو لا يضمن عنده ونعم لاول العتق لان تحويل البدع لا بدع وسو من التسليط كما قلنا فنفي لا يضمن الموضع ولا تسخا ط  
منوله احفظ الى اذ كان معارضا التحويل اليد لان تحويل البدع نفى عدم الضمان بالاستهلاك ولا تسخا ط فنفي الضمان لا يبين  
ان التحويل مقصودا على احفظ دون الاستهلاك فاذا انما راعاه ولا اصل في قبض الماخر كنه مضمونا فقلنا بالضمان وقد عرفت ان  
لا تسخا ط مالا يصح في حق العبد في المولى فاذا عتق الماخر فصح استخا ط فوجب الضمان وهذا خلافا في العبيد فانه اذا اودع  
محو راعاه مالا فاستهلكه لم بعضنا عنده حنبه ومحو راعاه الله لان لا تسخا ط لم بعضنا لان صحة لا تسخا ط اما يكون بالام بقله اخذ  
وسو ليس اسل الخطاب واما على قول محله لانه ان على واحدتها مالم بعضنا فان عتق لاول وضمنه لم يرجع على اخر في عتق اوم عتق  
وان عتق كنه اولا فله رقبته ولا يرجع كنه على لاول في عتق فاذا عتق في رجع عليه بما ضمن وان كان لاول عبدا غرم كنه عند محو كنه



العاض بالبلوغ أو الكفاية وجب الضمان بالثلاثة فصارت كونه بجهلك لما استوعق مورثه والفتنة الزبح في دان أو وضعت فيها  
بغير اسم **أ** أي صار موت الصبي والمعتق بجهلك كقول الوارث بجهلك لما استوعق مورثه فإن الموضع إذا مات وقت الوعدة  
في بد وارثه ثم مات وارثه بجهلك لتلك الوعدة لم يعتق وكذا لو سبب الريح بنوب انسان والفتنة في دان أو وضعت الوعدة  
في دان بغير اسم لا يعتق لصاحب الدار بعهدة بجهلك لها وكذا لا يعتق بدلالة السارق عليها ذك أن كلام المحبر يرد وذلك لأن  
الموضع إنما يعتق بدلالة السارق عليها أو بجهلكها لانه الزم حفظها وفي الدلالة إذا التهميل بغيرها لئلا يهلك بضمين لزم الزم  
وفي سنة المسائل لم يوجد منه الزم كحفظ لان صاحب المال استغفنه فمنها لم يوجد منه الزم كحفظ لم يعتق بالجهلك  
كذلك أيضا لصبي والمعتق لان المالك ان تحفظها الا ان لا تحفظ لم يصح لما قلنا فلم تحقق لزام **م** كذا لو استوعق في حال الذوق  
لكن بضمين بالموت بجهلك بعد العتق لانه لا يمنع الا لزم الصحيح **ش** أي كذا لو استوعق عند كسب محبور عليه بنام مات بجهلك للورث  
بان مات وترك ما لا كثير ولا يبددك حال الوعدة لم يجب شئ عليه قبل العتق حتى كان جميع ما تركه مولاه الا اذا عرفت الوعدة  
فترد على صاحبها لانه عين له لان ضمان التهميل الوعدة بسبب الزم كحفظ وان لم يصح في حق المولى للحرج بينه وبين الصبي  
والمعتق ان غم لم يبلغ الصبي وفاق المعتق لم مات ولا يعلم حال الوعدة لم يجب لتلك كما ذكرنا وسنأول عتق العبد ثم مات  
بجهلك غمنا وذلك لان الزم كان صحيحا لان العبد المحجور اذا كان بالغاً فهو من اهل الزم لم يصح الزم فيه حقيقة لكن لم يظهر ذلك  
في الحال حتى المولى باذاعتق فقد ذاع لزام الزم الصحيح فصارت كما اذا مات بجهلكها او دعه بعد العتق وبذلك لا لزم بالصحيح احراز  
عن الصبي والمعتق لان الزمها لم يكن صحيحا لانها ليسا من اهل الزم **م** وان استوعق وسواء ذنوب يجب به غم ما في تركه  
اذ التهميل تنوب للحفظ الملتزم ترك دفع السارق الا ان يكون ادعى قبل الموت بملكها او ردها او قبض الموضع فلا يجب  
اذ قوله كقول وفاء بالتسليم **ش** أي ان كان العبد حال الاستبداد ما ذونا ثم مات بجهلك للورثة يجب غمها أي على  
بالتهميل غم الوعدة في تركه لانه لما كان ما ذونا وقت الاستبداد كان اسله لا لزم كحفظ صحيح لا تحفظ منه في حق المولى  
فوجب عليه كحفظ الذي لزمه وبجهلك الوعدة تنوب للحفظ الملتزم بترك دفع السارق فكذلك اذا كان يكون سدا العبد المستوعق  
فلا ادعى قبل موته سدا للوردة في دن او ردها ولا الموضع او ادعى لزم الموضع قبضها منه ثم مات بجهلك ذلك لا يجب عليه شئ لانه لو نزل  
الله جعله قائما مقام نفسه وكان قول العبد الموضع كقول الموضع وفاء بموجب التسليم فكان مصدقا فيما ادعى فلم يجب الضمان  
**م** كذا ان ادعى قبض بعض ماله من عن ذلك القدر وبينه الى المالك مع غميه دون الوارث لان النزاع في سقوط الضمان دون وجه  
كما في رد بعض المعصوب اذ الموت بجهلك بسبب عكس الاقدارين مبهمة والله اعلم **ش** أي اذا اقال المستوعق لصاحب الوعدة  
فدقيقت بعضه ودعتك ثم مات المستوعق ولا يدعي بالذمة من عن ضمان القدر الملهم ثم بيان ذلك القدر الى المالك بعضه لوقال  
المالك قبض منها وقال ورثه المستوعق قد مضى حواء لومر المالك ثم غم بعض شئ من الوعدة مع غميه على ان يفي بما قال الوارث  
وباخذ الباقي من تركه المستوعق وانما لومر بالبيان لانه قد ثبت قبض شئ منه بقر المستوعق لان قوله كقول كما وفاء علف مو  
لانه اذا اقبضت ثأره وقالت الورثة قبضت حواء فهم يدعون عليه ذيان البراة بسبب قبضه وهو ينكر وكان القول قول المستوعق  
قوله وقد الوارث أي دون عن الوارث فانه لا يخلع من الوارث بخلاف حال الحق فانه اذا اختلفا كان القول قول المستوعق  
لان النزاع من بين الموضع ورثه المستوعق في سقوط الضمان فهم يدعون ذيان سقوطه وهو ينكر فكان اليمين عليه لا عليهم  
بخلافه اذا اختلفا حال الحق فان النزاع في وجه الضمان لان الموضع يدعي الضمان والمستوعق ينكر وصار هذا كما اذا ادعى

[illegible]











فانه يصح وبكسر عن المشتري في القبض فبصرفا للمشتري اولاً ثم لنفسه قوله دون بيعه منه اى صرة الميراث والنفى والنفق في شبه المشتري  
المبيع من البايع فانه اذا باع المشتري المبيع من البايع قبل القبض كونه مباحاً ولا يجعل ذلك السع محاذاً عن النسخ للسع الاول لان السع قبل  
القبض يهوى عنه فكان لعقوله يتعلق به حكم وايضا لانما سببه بين البيع والنسخ للمضاق بخلافه في الهبة وذلك لان الهبة سببها ان  
حب النفع وصحت ما والبايع قابضاً بنفسه السع كما ذكرنا **ف** لهذا يرى للمالك ما عاقب الوارث دون بيعه **س** اى لا يلزم ذكره في  
سعة السع وفي بيعه منه انه يجعل الهبة محاذاً عن النسخ ولا يجعل السع محاذاً عنه لكونه منبها عنه فلذلك الوارث اذا اعتق المكاتب كان ذلك  
محاذاً عن كراهه لا امتناع حقيقة لا عتاق لعدم الملك لان المكاتب لا ملك له سبب من اسباب الملك فكذلك بسبب الورثة وهذا اذا اعظم جميع  
اما اذا اعتقه بعضهم لا يبصر اى عن نصيبه وذلك لان لا عتاق اما ان يحمل محاذاً عن كراهه السع وعنه وبارك البعض لا يتحقق ذلك  
لان المكاتب بعد عتاقه عليه رجم ولو باعه لا يكون ذلك كراهه لا يحل فحق الكتابة محاذ لان سعة الكتابة منتهى عنه فكان لعقوله كذا الوفاة لا  
السع حال حيا والبايع والمغايضة حال قيام العيين ثم اشترى الاولى صديقا لم يضمن بالقيمة ولا اخرى فيه ما جرت العادة في البيع  
ملك احدهما فادفع المال بعد ملك احدهما **س** اى كذا اذا اشترى عبداً ما لم يدرى من له المبيع بالخيار وما نصا لم تقام له البيع  
في هذه الخيار ثم اشترى الثاني قبل التسليم الى البايع فانه كونه ولا يحتاج المشتري الى مض جديد لم يوجب بعض السابق عن قبض  
وكذا اذا اشترى عبداً بجارية مغايضة وتقام مغايضة حال قيام العيين اللذين وفقت فيها المغايضة ثم اشترى احدهما جارية  
ما لم يدرى كونه ولا يحتاج فيه الى تحديد القبض فاما قلنا انه سبب القبض السابق في المشتري عن قبض الشراء اذا لاولى اى قلنا له حال خيار  
البايع والمضاق محذوف عن قبض قلنا له حال خيار البايع مضمون بالقيمة حتى لو ملك المبتوض في يده ضمن قيمته عند قبض قلنا له حال خيار  
عاقداً لغيره وسوا المشتري حتى لو ملك قبل الشراء اكن ملكاً للممن ووجه الفرق ان هذا لا يؤولى عن مدهه عنه فاما اذا كان المشتري  
بنيهم الموعود في حقه كحدوث العيب فيلزم الثمن ونفاً لكان ان خيار البايع بدخول العيب لا يمنع الرجوع كما ان خيار فذلك العقد موقوف  
وقبض الشراء مضمون بالقيمة كما ذكرنا في القبض حال كون خيار البايع كونه محاذاً لكونه مضموناً بغيره ولا يوجب عنه والقبض حال خيار  
المشتري لا يكون محاذاً لكونه مضموناً بغيره فلا يوجب عنه فلا بد من تحديد القبض بعد الشراء قوله ولا اخرى اى قلنا له في المعايضة حال قيام  
بعض من قلنا له اسسه بالاولى اى بالاقالة حال خيار البايع في كون المبتوض مضموناً بالقيمة بدليل انه لو ملك احدهما بعد اقله لم يملك سعة  
نفسه ولا يعود الثمن وسوفيه صاحبه فينوب هذا القبض عن قبض الشراء ايضا قوله فان دفع المال اى اذا ذكرنا ان قبضه السابق انما  
ينوب عن قبض الشراء لكونه مضموناً بنفسه فان دفع حكم البيع المال بعد ملك احد المبيعين فان في هذه المسألة لو ملك احدهما لم تقام له  
لاخر ثم اشترى الثاني في يده العام بها اياه حاز ولا صرفاً قبضاً نفس العقد حتى لو ملك قبل تحديد القبض طلت اقله ولا يعود البيع واما ان دفع  
هذا لان المبتوض فيه مضمون لغيره وسوفيه هذا الحكم فلا سبب من هذا القبض عن قبض الشراء كذا الوفاة قبل تحديد القبض في الوفاة  
اشترى وتقدم ايراد الفاد الطارى كالغاري **س** اى كذا اذا اعتد عقد العرف وقبض احداً العوض دون لاخر وفارقة العاقبة قبل  
تقديم المبتوض في عقد العرف لا فرق ولا عن قبض وجب على العاقبة من المبتوض في العاقبة ان المشتري المبتوض فيه صاحبه بالدرهم  
وتقدم الدرهم كونه ولا يحتاج فيه الى تحديد قبض الشراء اكن لاول القبض السابق اذا كان من قبض الشراء سببه اما قلنا سألنا  
عنه السابق كان من قبض الشراء لان المبتوض حكم العقد الفاسد مضمون بالقيمة والنفى والنفق في شبه المشتري في هذا المعنى كالفاد والمعارف فيكون  
بالعقد من مضموناً عليه بالقيمة بسبب الفاد الطارى لا فرق ولا عن قبض فينوب عن قبض الشراء **م** ولو استودع واستأجر ثم اشترى لم  
يصرف قبضاً لان يدرى بالكتابة دون زيد الضمان فلم يثبت عنه **س** اى لو كان عين عنده وبيعة او عارية فاشترى المالك لا يصرف قبضاً بل العقد











متعينة فلا تنفذ بالضيان كما مر قوله والمتعينة بمعنى ما وجب صيانة الصنف المستوفى في حق الفاضل مكرها المقتضى وجب صيانة الصنف المستوفى  
 في حق المتعينة حتى ينقطع به الروايات الأولى لأن صاحب الحق في ماله لم يمتد له في حق غيره فلهذا وجب على ماله في حق غيره  
 الشرع فكان أولى بالصون قوله والشرع بالرفع موقوف على الشرع والمضاف محذوف أي وفي المتعينة والشرع أولى بالصون  
 وإن زاد بعد موت البعض جاز قسط الباقي من قيمته يوم العقد لأن الاستناد يدع مع الميت البيع بالخصه ابتداء في قبل الاستناد الزمان  
 بالشرع القاسد **ش** أي ولزمتي عبيد بن بلف فتمت لهما الف فتمت لأخرهما به وبما مضى ثم زلفت فتمت لأوكس حتى صارت الغانم  
 مات أحد العبيدين قبل الزيادة ثم زلفت المتعينة في حصاره حارب الزيادة في قسطها من قيمته يوم العقد حتى لو مات لأوكس دون لأوكس  
 الزيادة وسقط لهما لأن قيمتهما يوم العقد كانت لأوكس ودون لأوكس ثبتت لهما الزيادة وسقط للثالث ثم وروى على هذا أنه لو وضع  
 عبدا مينا إلى عبيد محمي وباعها صفقة ولم يبين الخصه لأوكس لأنه يكون من أي جهول لجهل المقارنة للعقد وانما يتصل العقد وانما  
 يلزم البيع بالخصه ابتداء وإن لا يكون فقال أنه محم في قسطها ولا يلزم ما ذكرتم لأن الاستناد يدع أن يكون مضافا للميت إلى أوكس  
 بالخصه ابتداء لأنه ثابت أو أن العقد من وجه دون وجه فكان في حكم العلم فصار كما إذا اشترى عبيد بن بلف ثم سلك أحدهما ولهذا قالوا  
 أن الزيادة لا تنسب بالشرع القاسد بمعنى الزيادة وإن التفت باصل العقد فقد روي الاستناد ولكنه لا يعطى لها حكم البيع حتى لا تنسب  
 بالشرع القاسد ولو كان لها حكم ابتداء العقد لفسدت كابتداء البيع **م** ما  
 البيع والعصب في ضمان القيمة غصب عبدا ولم يفرج حارة وتبايعا فاجاز نفوذ يكون كل واحد لفاصل آخر **ش** أي غصب رجل عبدا  
 من رجل وغصب رجل لفرج حارة من رجل لفرج حارة وتبايعا فاجاز نفوذ يكون كل واحد لفاصل آخر **ش** أي غصب رجل عبدا  
 نفوذ يكون كل واحد من العبد والجارية لفاصل آخر ينفذ يكون العبد ملكا لفاصل الجارية والجارية ملكا لفاصل العبد لأن كل  
 واحد والشرع لا يتوقف إذا وجد معا على العاقلة ولهذا لو فسخ قبل الإكراه صار قاضيا الدرهم بالعين مسقوف  
 الغضا فإذا أجاز وكافة قال الشراء عند كارسن فصار ملكا ما غصب بغيره فكل في إهمار كارية والصلح على الوجبة **ش** لأن كل  
 واحد من الفاضلين مشتغل غصبه لآخر ما غصبه موقوفه ولا يصلح الشراء ولا يجعل موقفا على أمر غير ذلك المسكن لم يجعل نافذا على  
 العاقلة كما لو كان الشراء إذا حال له الموكل فانه شذو في الحال على الوكيل ولا يجعل موقفا على إيجان الموكل ولاجل الشراء تنفذ على  
 العاقلة ولا يتوقف فلما أن كل واحد من الفاضلين لو فسخ الشراء قبل إيجان المالكين ملكه ملكا فاسقافا قبل كل واحد منهما منصرف  
 وجه بايع من وجه فلم اعتبر حصة الشراء في شذو على العاقلة ولم يفرج حصة البيع في شذو على إيجان ويكون بعد إيجان إكراه المالك  
 العبد لأنها ثمنه والعبد ملك الجارية لأنه ثمنها قلنا لأن على هذا الوجه يحصل العبد والشهدين لانه معار الشراء في حصة وفي السع في حق  
 المالكين لأن يروى ملك كل منهما ليعوض ولو عملنا بالبيع لا بطلان الشراء في حصة فاسقط العار بالشهدين فحصل كل واحد منهما مضافا  
 إلا أنه صار قاضيا على الشراء بالعين والغضا من مال الغير إنما شذو على يد إيجان المالك فإذا أوجدت لأجانه صلو كان ملكا  
 قال الفاضلهما الشراء عند الشراء كجاري وما لك العبد في الفاضلهما شذو جارية بعبد في فصيل كل واحد ملكا من غاصبه ما غصبه  
 بقيمة في حق إيجان فيجوز لما حصل لهما ببايعانه أو موصاياه فكل ملكا احتملها ثم لما وروى منا سوال وعوانه يورى إلى الشراء  
 العبد وإكراهه بالقيمة أو إلى أراض المحول وكل ذلك فاسد جارية بقوله فمنا يعني أنا لا يجوز ذلك إذا كان مقصودا ومنا تفيد  
 ضمانا للشراء من الفاضل فلا يعطى حكم نفسه وهذا كما أمر جارية الغير إجازا لهما فانه يكون غلصا لجارية بينهما منه ضمانا  
 وكذا إذا صلح مع المدعي على وبيعة في حق إيجانها كها فانه يجوز ويكفي فتمت الوجبة فكان غلصا منه للوجبة بغيره فتمت

المتعينة فلا تنفذ بالضيان كما مر قوله والمتعينة بمعنى ما وجب صيانة الصنف المستوفى في حق الفاضل مكرها المقتضى وجب صيانة الصنف المستوفى  
 في حق المتعينة حتى ينقطع به الروايات الأولى لأن صاحب الحق في ماله لم يمتد له في حق غيره فلهذا وجب على ماله في حق غيره  
 الشرع فكان أولى بالصون قوله والشرع بالرفع موقوف على الشرع والمضاف محذوف أي وفي المتعينة والشرع أولى بالصون  
 وإن زاد بعد موت البعض جاز قسط الباقي من قيمته يوم العقد لأن الاستناد يدع مع الميت البيع بالخصه ابتداء في قبل الاستناد الزمان  
 بالشرع القاسد **ش** أي ولزمتي عبيد بن بلف فتمت لهما الف فتمت لأخرهما به وبما مضى ثم زلفت فتمت لأوكس حتى صارت الغانم  
 مات أحد العبيدين قبل الزيادة ثم زلفت المتعينة في حصاره حارب الزيادة في قسطها من قيمته يوم العقد حتى لو مات لأوكس دون لأوكس  
 الزيادة وسقط لهما لأن قيمتهما يوم العقد كانت لأوكس ودون لأوكس ثبتت لهما الزيادة وسقط للثالث ثم وروى على هذا أنه لو وضع  
 عبدا مينا إلى عبيد محمي وباعها صفقة ولم يبين الخصه لأوكس لأنه يكون من أي جهول لجهل المقارنة للعقد وانما يتصل العقد وانما  
 يلزم البيع بالخصه ابتداء وإن لا يكون فقال أنه محم في قسطها ولا يلزم ما ذكرتم لأن الاستناد يدع أن يكون مضافا للميت إلى أوكس  
 بالخصه ابتداء لأنه ثابت أو أن العقد من وجه دون وجه فكان في حكم العلم فصار كما إذا اشترى عبيد بن بلف ثم سلك أحدهما ولهذا قالوا  
 أن الزيادة لا تنسب بالشرع القاسد بمعنى الزيادة وإن التفت باصل العقد فقد روي الاستناد ولكنه لا يعطى لها حكم البيع حتى لا تنسب  
 بالشرع القاسد ولو كان لها حكم ابتداء العقد لفسدت كابتداء البيع **م** ما  
 البيع والعصب في ضمان القيمة غصب عبدا ولم يفرج حارة وتبايعا فاجاز نفوذ يكون كل واحد لفاصل آخر **ش** أي غصب رجل عبدا  
 من رجل وغصب رجل لفرج حارة من رجل لفرج حارة وتبايعا فاجاز نفوذ يكون كل واحد لفاصل آخر **ش** أي غصب رجل عبدا  
 نفوذ يكون كل واحد من العبد والجارية لفاصل آخر ينفذ يكون العبد ملكا لفاصل الجارية والجارية ملكا لفاصل العبد لأن كل  
 واحد والشرع لا يتوقف إذا وجد معا على العاقلة ولهذا لو فسخ قبل الإكراه صار قاضيا الدرهم بالعين مسقوف  
 الغضا فإذا أجاز وكافة قال الشراء عند كارسن فصار ملكا ما غصب بغيره فكل في إهمار كارية والصلح على الوجبة **ش** لأن كل  
 واحد من الفاضلين مشتغل غصبه لآخر ما غصبه موقوفه ولا يصلح الشراء ولا يجعل موقفا على أمر غير ذلك المسكن لم يجعل نافذا على  
 العاقلة كما لو كان الشراء إذا حال له الموكل فانه شذو في الحال على الوكيل ولا يجعل موقفا على إيجان الموكل ولاجل الشراء تنفذ على  
 العاقلة ولا يتوقف فلما أن كل واحد من الفاضلين لو فسخ الشراء قبل إيجان المالكين ملكه ملكا فاسقافا قبل كل واحد منهما منصرف  
 وجه بايع من وجه فلم اعتبر حصة الشراء في شذو على العاقلة ولم يفرج حصة البيع في شذو على إيجان ويكون بعد إيجان إكراه المالك  
 العبد لأنها ثمنه والعبد ملك الجارية لأنه ثمنها قلنا لأن على هذا الوجه يحصل العبد والشهدين لانه معار الشراء في حصة وفي السع في حق  
 المالكين لأن يروى ملك كل منهما ليعوض ولو عملنا بالبيع لا بطلان الشراء في حصة فاسقط العار بالشهدين فحصل كل واحد منهما مضافا  
 إلا أنه صار قاضيا على الشراء بالعين والغضا من مال الغير إنما شذو على يد إيجان المالك فإذا أوجدت لأجانه صلو كان ملكا  
 قال الفاضلهما الشراء عند الشراء كجاري وما لك العبد في الفاضلهما شذو جارية بعبد في فصيل كل واحد ملكا من غاصبه ما غصبه  
 بقيمة في حق إيجان فيجوز لما حصل لهما ببايعانه أو موصاياه فكل ملكا احتملها ثم لما وروى منا سوال وعوانه يورى إلى الشراء  
 العبد وإكراهه بالقيمة أو إلى أراض المحول وكل ذلك فاسد جارية بقوله فمنا يعني أنا لا يجوز ذلك إذا كان مقصودا ومنا تفيد  
 ضمانا للشراء من الفاضل فلا يعطى حكم نفسه وهذا كما أمر جارية الغير إجازا لهما فانه يكون غلصا لجارية بينهما منه ضمانا  
 وكذا إذا صلح مع المدعي على وبيعة في حق إيجانها كها فانه يجوز ويكفي فتمت الوجبة فكان غلصا منه للوجبة بغيره فتمت











ثانياً المستحق للشيء عند ان بعض المبيع اذا كان لا يخلص من البعض يحمل الكل شيئاً واحداً ولا يفرق بينهما كما لا يفرق  
 في الاستدراك ويكون البقاء فيه معبراً بالابتداء وسنالا في حق اقلها السيف بدون اكلية البيع ابتداءً كالخروج في السفن فكذا يبقا فيما نحن فيه  
 بيع افراد نصف لا يفرق ونصف العبد بالبيع ابتداءً فكذا يبقا فلو اقمتم على ملك النصف بعد الملك الكل شاع المستحق في النصف  
 للاطلاق في بيع لا يفرق للفساد ويستردع الثمن للاستحقاق **ش** اي ولو غاب باع لا يفرق او العبد فاقام رجل البيعة على هذا  
 المشتري لنصف لا يفرق او نصف العبد قبل سنة لانها قامت على اتم لان من يكون له يد ملك على الشيء يكون ضمماً للمدعي ويدع  
 الكل يد الملك لانه ملك النصف العبد الصحيح والنصف الاخر للعقد الفاسد مع القبض قوله وشاع المشتري في النصف اي شاع النصف  
 المشتري في النصف الذي وقع العقد فيه صحيحاً يعني لنصف من المشتري كان من هذا النصف ونصف من النصف الذي وقع العقد فيه  
 فله فاسد لانه اتحق النصف مطلقاً فيجعل شيئاً ولا يسمي النصف الذي قد فيه العقد للاطلاق في بيع المشتري ربع لا يفرق على الكا  
 للفساد يعني لنصف المملوك للعقد الفاسد كان مستحق الرد الا انه اتحق نصف ذلك النصف في بيع المشتري ربع حكم الفاسد في  
 ذلك العذر عليه ويستردع من البايع ربع الثمن لانه قد نصف الثمن باذنه نصف المبيع ولم يلم له الا ربع حيث اتحق على نصف ذلك  
 النصف فيستردع منه قدر الربع من الثمن للاستحقاق **ك** اذا واشترى النصف فالنصف والمشتري هو ان تبين البيع بالملك **ش** اي كما  
 يعيل البيعة على المشتري فها معنى فكذا فلو واشترى النصف او لأم اشترى النصف البتة لان يد على الملك المملوك ولكن المشتري سنا سو  
 النصف انما يعني لو لم يشرى نصفه شراً فاسداً وقبض ثم اشترى النصف انما هو صحيحاً فاقام الرجل بيعة ان نصفه له يعني له بالنصف  
 الذي اشتراه صحيحاً ولو كان السع انما فاسداً ولو لم يشرى النصف الذي اشتراه فاسداً فينظر الى الاول ان كان له الفاسد وكان  
 وهذا لان المشتري مريان نصفه للماع فالذي باعه او لا يعرف الى ذلك النصف تبين البيع بالملك **م** ولو كان استوقع النصف واشترى  
 النصف لم يقبل اذ لم يسمي الملك السع حذاً للمعقول في الاقرار والودعة للدعي **ل** الا ان يكون الموضع غير البايع فيقبل في الربع  
 اذ شاع حكماً العذر **الرجح** **ش** يعني لو ان البايع اودعه النصف وباعه النصف لاخر والمسلم كالمال لا يقبل منه المدعي لانه يتبع النصف  
 الذي هو ملك البايع للبيع حذاً للمعقول لا يجب صيانة تعرف العاقل عن المعقول او لا يفرق اذ فانه لا يتبع من الملك لا يفرق شيئاً  
 في الكل والفرق ان السع في نصيب غني لا يصح في حقه لانه انما يملك الا الذي له لو ملكه لاسد معه فست الفرقه الى نصفه  
 ولا فرق في نصيب الغني لانه لهما والارثي ان لو ملكه من قبل قوله والوديعه بالرفع عطف على الملك يعني الوديعه للدعي قوله  
 الا ان يكون استثناء قوله لم يقبل اي لم يقبل على الذي استوقع النصف واشترى النصف منه المدعي الا ان يكون الذي اودعه النصف  
 غير الذي باع منه النصف بان باعه رجل نصف العبد او دعه رجل لنصفه لاخر فيقبل بيعة مدعي النصف عليه ربع العبد  
 لان النصف المشتري شاع في النصف الذي باعه منه والنصف الذي اودعه ذلك حكم العذر **الرجح** فكان للبايع ربع العبد والمودع  
 ربعه فاذا باع نصف العبد انصرف البيع الى ربع مملوكه وانصرف البايع الى ربع مملوكه فالمشتري وجد ضمماً في ربع العبد فيقبض  
 له بالربع **ك** اذا واشتراه بمائة او مائة لملكه فلو واشترى ثلثه لملكه المادون محجوراً بالقبض في الثانية دون الاولى **ش** اي كما لا  
 يقبل بيعة مدعي النصف عليه فما اذا استوقع النصف واشترى النصف فكذا لا يقبل بيعة عليه اذا اشتراه اي اشترى النصف بمائة او مائة بعد  
 ما اشترى النصف بيعاً صحيحاً وانما لم يفرق له لان وضع المسلم من اول الباب فما اذا اشترى النصف صحيحاً وهذا لان المشتري لم يملك النصف  
 المشتري ما لم يبيعه او الدم لان المبيع بها بلا واه لا يبيد الملك لا يملكه فها في هذا النصف لملكه والمالك الذي اشتراه صحيحاً  
 سبب ان كان ملك البايع كما وان يبيعه يفرق الى ملكه وهذا بخلافه اذا اشترى النصف بالجزء لان البيع بالجزء فاسد وانه يبيد الملك عند القبض

[The right page is heavily obscured by a large, dark, irregular stain, likely from water damage or ink bleed-through. Only faint traces of text are visible through the stain.]

قام ان  
 من ذلك النوب  
 قبلها فان ثم ربع المشتري

لا بعد  
 الشا  
 بيت



[illegible][illegible]







يجوز في العبد ان المدبر محل البيع في الجمل فيعتد في حقه من سبعة كان بيعا بالحصه بقا. فيلزم جهال طارية قوله لكن معنى اي كني  
شرط الربو بالمعنى الذي ذكرنا من لا نطقا فانه قابل في النطق كل شاة وقيل بدسم واذ كان كذلك على هذا الوجه  
وسواء اذا كانت لاغنام تسعة والعشر عشرة لأم من مائة من الربو ولم يعلم فيها وسواء اذا كانت الثقلان تسعة ولاغنام  
في الاغنام من الماش من قال اخلد في الوجهين جميعا لان المعنى لا يتفاوت في سائر النطق والمعنى الذي ذكرنا غير موجود  
العقد وانما شرطه ان لا يكون مولا لان الشرط القاسم في الوجه ان يكون موجودا بمعنى النطق والمعنى الذي ذكرنا غير موجود  
الوجه الاول كما بينا من زوال الجمل بفرض الشاوي في انها ذكر في العقد لفظا ما هو غير موجود وهذا العقد لا يتحقق الشرط القاسم  
لانه جعل كانه قصد العقد على الموجد والا انها غلط في العقد وحدها فقلت في نقص ثياب العبد فان من باع عدا على نفسه  
ثوب كل ثوب بعينه فوضعت انقص صح البيع فها وجد لان البيع معلوم لانه مائة من الثمن معلوم ايضا لانه مائة من ثمن كل ثوب بعينه  
كانت حصه الغائب معلومة وهي عشرة فيكون حصه الباقي معلومة غاية الامر انها عقد على خمس فجعل كانه قصد الموجد غلطا  
في العبد وله اختيار ان شاء اخذ كل ثوب باسمه وان شاء تركه قوله ضد الفضل اي ضدها فضل من ثياب العبد عن المدبر المسمى  
ثم نفس العقد لانه لم يسم بالبيع في ضمنه الزيادة لا يجب رد الزيادة على البايع ولا يدري اي ثوب يرد على البايع كجدا  
الروي واذ كان ما وجب له مجهولا كان الباقي تحت السبع مجهولا ومنه ينسحب اليه البيع وهذا اذا سمي لكل ثوب ثوبا وبيع  
عدها ثمانية عشر اوقاف بعشر ولم يسم لكل ثوب ثوبا من ثياب العبد في فضل النقصان والزيادة واكثر شيئا على العبد في فضل  
النقصان فيما اذا سمي لكل ثوب ثوبا في حقيقته لانه قد في النقص عند معارن وموعدم المعقود عليه فصار كالموعدم بين  
وعبد في البيع قال لا يبيح الاصح ان سئلوا هل لانه ما قصد ايراد العقد على المودوم واما قصد ايراد العقد على الوجه فقط ولكنه  
غلط في العدم ولا في ضمهم غير القبوض والمسمى باقل ما بيع والمكاتب اخيه لما اليه او ضعف المسمى بالاجتهاد واعتبر بضم معار  
وخراب **باب** ما لم يعلم واكثر من معنى الربو فها ولا في ضمهم غير القبوض فانه لو اشترى عبدا ولم يقبضه ثم باعه وعبد بالثمن لم يرد  
البيع في غير القبوض لان مع المتوفى فضل القبوض لا يجوز ولا اشع النادى الى العقد المقصود اليه وان كانت الصفقة واحدة وكذا فيما  
ضم الى المسمى باقل ما باع قبل نقد الثمن فانه لو اشترى جارية بخمسة مائة ثم باعها واخرى معها من الماش قبل ان ينقد الثمن بحسب  
بعد البيع في كونه ثمانية لانه لا بد ان جعل بعض الثمن مقابلة من لم يرد ثمانية فيصير البايع شريفا بالثمن باعها منه باقل ما باع قبل نقد الثمن  
وانه لا يجوز في غيره في الاخرى ولا اشع النقاد وكذا في ضمهم المكاتب المدبر وام الولد فانه لو جمع بين عبده ومكاتبه ولم ولد  
او مدبرين وسمى لكل احد ثوبا وباعها بفسد البيع في المكاتب والمدبر وام الولد ولا اشع النقاد حتى صح مع العبد حصه من الثمن وانما  
للعبد المسمى فذكرنا من المالك الى المالك يعني لكل احد من سائر ثياب ما في نفسه الا انه قد سأل في بعض عارض فباعا اصل  
الماله يكون محله لا نطقا والبيع فيعتد لانه اشع النقاد والعارض فيكون النقاد ولا اشع النقاد في بعض عارض بعد الانقضاء  
الكل غير ما لو اشترى عبدا وسمى لكل احد ثوبا قبل القبض فانه لا بد منه شرطا فاسد في العقد فكذا ما واما لضعف المسمى بالاجتهاد  
فان مع المتوفى قبل القبض يصح عند ما كلف في غير الطعام وسمى باع باقل ما باع قبل القبض كونه عند الشاوي به في لو اشترى امة  
ناصف درهم وقبضها ثم باعها من الناصر خمسة قبل نقد الثمن فسد البيع اليه وعند الشاوي به لا يفسد وكذا في المدبر كونه عند الشاوي  
بيع ام الولد كونه عند المدبر وادوا لاصحابها ومن تابعها واصلها الطوار وكذا في المكاتب جهدها ولهذا لو قضى القاضي ببيع  
فكون الزائد العتاق في جامع وقد ذكر في كذا في باب العبد في الهبة والنكاح واذ كان العبد جهدها فيه كان ضمها في غيره

حتى الاخر قوله واعتبر بضم سحداى واعتبر ذكرنا من ان المسمى اذا كان جهدها لا اشع في الكل واذ لم يكن جهدها لا اشع بما اذا باع  
لرضاها مسجد عام وقد ضم المسجد الى الارض في البيع فانه سبعة في الكل لان مع المسجد لا يجوز عند احد ولو كان المسجد خرابا وضم  
الى الارض وباعها بفسد البيع في المسجد كخواب لا اشع النقاد في الكل لان المسجد كخواب بعوه ومالك عند البعض فضعف النقاد  
لكونه جهدها **م** ولو كان مكان الثقل ثياب فسد البيع لان حصه الاخر او تحلف بالضم ففان العلم عمله وتفضيله تحلف في الاول  
لهذا حاز كل شاة من العشرة كذلك لا كل شاة من ثمن الملة مكان الثقل ثياب بان كان له عشرة اغانم وعشر ثياب  
فقال بعثك من الاغنام العشرة ومنه الثياب العشرة كل ثوب مائة درهم وهذا البيع لان حصه الاخر له كل الاغنام والياب تحلف  
لنفاوت افراد كل منها بالقيمة فلا يدري ان المضمون الى كل شاة ثوب قليل القيمة او كثر القيمة فلم يكن الثمن معلوما لاجله بان يعلم مقدار  
ثمن الكل على الاجمال ولا منفصلا بان يعلم حصه كل ثوب شاة من الثمن ما في ثمن كل ثوب وشاة وسمى الدرهم عليها كما هو مسمى بعد  
المسمى بواحد من الاغنام او باجره المسما على الايدي عا قايرون وهذا تحلف المسألة للعلم من البيع ثم تفصيله لان افراد  
الثقلان غير متساوية فضم الى كل شاة قيمة واحدة فيكون لعدم التفاوت بضم وسمى عليها فا اصاب كل شاة ثوبا فذلك ثمن الاغنام  
منفصلا وما اصاب كل ثوب فذلك ثمن الثقل منفصلا قوله لهذا اي لما ذكرنا من ان جهاله المضمون اليه عند تفاوت افرادها في  
الصحة قلنا اذا باع كل شاة من العشرة بكذا جان ولو باع كل شاة من مائة بكذا لا يجوز لان افرادها متساوية فلا يدري اي شاة بضم  
الى اخرى حتى يسم عليها المسمى بغير القيمة فلا يدري من كل ثوبا **م** وتحلف لو كان كل ثوب ثوبا لانه المضمون على كل ثوب ثوبا  
للصحة اما الثوب لاسمى ولا سمى للثوب فحين اجزى **باب** وتحلف لو كان الطعام عشرة اوقاف متخلفة بان كان ثوبا فغيره اكله وقدر  
الشعر وقدره اكله وقدره السمسم هكذا الى العشرة فباع كل شاة وقدره ثوبا بدينار ببيع وعلى اقله في ملة الثياب سبعة اوكوز  
لان الاوقاف متخلفة متساوية بالقيمة كالثياب الا انه يجوز لانه جعل المضمون الى كل شاة عشرة اوقاف ثوبا لانه اصابا الجانب الصم  
فانه لفا جعل بازا كل شاة عشرة اوقاف كان بازا كل شاة ثوبا فغير واحد من الاغنام العشرة وهذا لا يتفاوت واذ جعل بازا كل شاة ثوبا  
خالص كان بازا كل شاة متفاوتا فلا يجوز في الثياب لاصل في العقود والصحة وكان بازا كل شاة عشرة اوقاف ثوبا لاجانب الصحة  
ورد على هذا انه يمكن كونه البيع في ملة الثياب ايضا بان يضم الى كل شاة عشرة اوقاف ثوبا بكذا في الاوقاف المتخلفة فذلك هذا  
قال اما الثوب لاسمى بغيره لانه لو ضم الى كل شاة ثوبا بدينار فغير ثوبا بدينار في بعض الثوب تحلف في الثوب ايضا لكونه  
اسم للجميع الكامل الموصوف للصفة المحصورة دون اجزى وانه ضم الى كل ثوبا فلو ضم الى كل شاة عشرة ثوبا لم يكن ذلك ضم ثوبا الى كل شاة  
بل ضم جزء ثوبا لانه لا يسمي كل شاة جزء من كل ثوب لكن انضمام اجزاء الثوب ليحمله ثوبا واحدا تحلف الثقلان عن العقود وان  
لم يكن ثوبا الا انه اذا انضم اليه اجزاء الاوقاف صارت ثوبا وبالخرق عرف ثوب من عدل قومي ووفاري وقبضه بدينار وثوب قومي  
منسوب الى قومين ان كونه من كور فارس والوفاري منسوب الى وفاري بدينار في كذا في الخرب اي وبالخرق الذي ذكرنا ان الوف  
اسم لكامله وانضمام اجزاء الثوب لا يتحقق الثوب تحلف الثوب بغيره عرف كل ثوب من عدل قومي ووفاري فانه لو قال بعثك حنطتي سنة  
ثوبا من عدل قومي ووفاري بدينار لا يجوز لان المضمون الى اكله مجهول لان القومي والوفاري من الثياب جنان متخلفان متساويان  
القيمة فلا يدري ان المضمون الى اكله اي منها ولا يمكن ان يضم اليها نصف من كل اطار منها لانه باع ثوبا منها والنصفان المتجانسان من جنس  
لا يكونان ثوبا ولو اكل بعثك ثوبا سدا فغيره من صم في حقه وقدره ثوبا بدينار ببيع على الثوب نصف ثوبا ونصف ثوبا فغيره ثوبا اذا ضم  
نصف ثوبا ونصف ثوبا حصل ثوبا فغيره ثوبا **باب** **م** اعلم بان ثمانية اغانم ثمانية اغانم ثمانية اغانم



نفسين غاصها البقية يوم غضب التمدد فصد **ش** اي اذ غضب رجل جارية فتمت النحر ثم واستودعها فغصها من الغاصب والموقع  
رجل لفر فالتفت منه فللغاصب الموقع تضيئه قيمه الجارية يوم غضبها منه حتى لو زاد في قيمتها حتى صارت في ربح كان للغاصب الموقع  
ان يضمنه العين وانما قلنا ان لها نفسين غاصها اما للغاصب فلان له حاجة الى خلاص نفسه عن هذه الضمان فيجعل خصما في ربح  
العين لهذا الحاجة فان كان له استقصاء العين لمكان فاما كان له استقصاء العملة لمكان فاما كان له استقصاء القيمة لمكان العين سمح  
لقيامها مقام العين واما للموقع فلان له حاجة الى حفظ الشيء لنفسه ليعود لا يبيع فاما كان له استودع العين لهذا الحاجة واسترقه  
البقية عند الجرح عن العين فكان لها نفسين الغاصب منها كما كان لها نفع السارق منها فان الغاصب الموقع اذا صار سارق العين  
المعقوبة او الورثة لم يلحق خصومتها فلوضع الغاصب للموقع غاصبه واخره من قيمه العين وعاد العين من اللابا في المولى بالمعيار  
ان سارق الغاصب وكان سعيه لا يضر العين لان الغاصب للول والموقع لما كان له ولادة تضمن غاصبه سريعا فاذا تضمنه واخذ  
الضمان منه فقد طمأنه العين لان الضمانات تملكها الضمان وانما قلنا ان له سعيه لا يضر العين لان ولادة تضمنه للموقع او  
الغاصب كما كان لفرضه الحاجة الى الحفظ والكله فلا تعدو عن قدر الحاجة الى الحفظ فمصلحة مصلدا في حق المولى يعني بعين تضمنها  
تبعها في ضمن الضمان فان اجاز المالك الضمان صح ملكها منه ضرورة انه لا يحتمل الضمان على الغاصب الملك المحض وان لم يحر الضمان  
لم يصح الملك من هذا معنى قالوا ان تضمن الغاصب للموقع غاصبه يحل بغير بيع الضمان فيوقف على اذن المالك لوي كس  
عن ان يضمنه ان الموقع لفرضه الغاصب البقية ثم ظهرت الحاجة الى ان يكون للمولى لهذا لان الموقع مامول يفيض القيمة لانه من باب الحفظ  
فكان اذن البقية والغاصب خذ للمولى وقد حصل عند الجواب كما ذكرنا **م** وروى المأخوذ ومثله لوفات لغز الوض والموقع ربح على  
المولى للمخوف ضمن الاضمان الا ان يكره في تضمنه للتمتع كالمؤكل والغاصب له كالمؤكل **ش** اي ولما اخذ المولى العين يوم  
الغاصب الموقع ما اخذ من غاصبه من القيمة لوفان المأخوذ فاما او رد ان مثله لوفان المأخوذ فاما لغز الوض غرض الغاصب فانه  
انما له الضمان بسلام العين فاذا لم يربح ما يبدل الا للفرق بين الموقع والغاصب للموقع لغز الوض وعلى غاصبه مثل ما اخذ منه  
من القيمة لوفان البقية في يده ربح على المولى لانه انما له قيمة عمدة الضمان لانه تضمنه غاصبه فاما ان الموقع بالحفظ فانه عامله  
في ذلك ربح على الحقة في ضمن الاضمان الا ان يكره للمولى الموقع في تضمنه لوفان المولى العين واذا الموقع انضمن غاصبه  
وتضمن القيمة منه وانه ملكه المتبعض في يده وكذا المولى في تضمنه لا بغير اقراره في حق رجوعه على المولى لانه منهم في اقراره في حق الرجوع على  
المولى بل لا يبعث في حق برائة الغاصب وهذا كما لو كسر السبع لوفان المولى من المتبعض وانه ملكه في يده وكذا المولى كسر في  
حق برائة المتبعض لوفان في حق الرجوع على المولى عند الاحتياق او عند الرجوع بالعبق قوله اي الفرق بين الموقع والغاصب  
ان الموقع ربح على المولى ما ضمنه لغاصبه والغاصب لم يملك البقية اخذها من غاصبه يده وضمن لغاصبه لوفان المولى العين لا يربح  
المولى لانه عامل لنفسه لا سريه لغيره عن الضمان فللموقع عليه ان يخطا لوفان المولى وهو كالمؤكل لوفان المولى غاصبه فاما  
وسلك في يده ثم ظهرت العين واخذ المالك العين كان للغاصب ربح على مثل ما له في سولا ربح على المالك لانه عامله استودع العين لنفسه لانه  
انما سرقه لنفسه فربح عليه **م** او ما اخذ المأخوذ للمؤقف فان مات لقي القيمة كما يعين بعد الموت والتمتع قبله حتى صار تحتها والنفذ  
في لاخرى دون الاولى **ش** قوله او ما خلع على قوله ما اخذ العين اي او ما اخذ القيمة التي اخذها الغاصب للموقع غاصبه وهي قيمه في يده تنبذ  
للمؤقف يعني لوفان الموقع ما ضمنه غاصبه صار كما يباع العين من غاصبه مع ما مؤقفا على اذن المولى عنه له السبع المتبعض فاما ان اخذ  
البقية التي في يده اذن عن المولى للمؤقف والمؤقف له وتنفذ له وتنفذ السبع المؤقف لا يمنع بالوقوف على اذن المولى مع ما مؤقفا لوفان المولى

[The text on the left page is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot. Only faint traces of script are visible at the top and bottom edges of the page.]



وان اشترى بما ذكرنا قبله بائع مكسب المصنوع ولم يطل بمشترى لانه نزع حصل في ضمان البائع ولا تسلط من المثلث ثم ان كان ذلك  
فاما بومر المشتري بالمصدق به وان كان المنة لا بومر بالمصدق بيده والعين للثاني ولكن بعد الاختيار فيلغو الاستبراء عليه  
لبسته اكل كما قيل القبض والولد عبد لفقد الملك الغرور لان حتى النزع لا يعد واليد والنسب كما في المادون والمكاتب كذا  
العتق في راي حذو فضمن الفاضل بعد اعتاق المشتري منه اي لفاضن المولى الفاضل لا والافاق المادون من الفاضل  
الملك للعبد العين المصنوعة للفاضل لان لا ولد ملك العين با و آ الضمان الذي يمكن العين اما يكون ملكا ملكه بعد اختيار المالك لتغير  
الاولى حتى لا يكون للفاضل اكل ان يطا اجارية او يبيعها او يعتقها قبل اختيار تضمن لاول المادون تضمن لاول اكل فليكن منه بغير  
او المالك فلا يثبت به الملك اكل فاذا اختار اخذ القيمة منه الا ان يثبت الملك اذا كان كذلك فلو حاصت في يد اكل قبل اخذ المالك  
القيمة من لاول لفا الاستبراء ولا يحسب بذلك احضه لانه سبق هذا الاستبراء حل وطى الفاضل لا ولا استبراء اناجي بعد نبوت اكل  
قوله كما قيل القبض اي كما يلغو استبراء المشتري اجارية المسترة قبل القبض من البائع فانه لا يعتبر به وليس له ان يثبت به  
الاستبراء قبل القبض لعدم اكل بل كما يلغو قبل القبض لعدم اليد وذلك لان علم وجوب الاستبراء اليد والمالك لان الملك يطلو الفعل  
واليد بعد ذلك على الوطى فالعبد قبل اختيار المالك المتضمن لعدم اكل اذا لم يكن فلا حل وقبل قبض المشتري لعدم العذر لفقد  
اليد لا لعدم اكل قوله والولد عبد اي والولد الذي لديه اجارية من الفاضل اكل قبل اختيار المالك المتضمن عبد لفقد  
المالك للفاضل اجارية وقت الولد لفقد كونه مفروا في وطها حتى يكون الولد ولد المفروا فيكون حرا بالقيمة واما قلنا لفقد  
المالك الغرور وله لانه قبل اختيار المالك اخذ القيمة كان له حتى النزع ولا تجوز حتى النزع في حق الفاضل عن اثبات اليد  
والنسب يعني لا يثبت به للفاضل الا اليد على المصنوع بالنسب اذا وطى المصنوع وكان القياس لا يثبت النسب لعدم ملك  
الان يشبه الملك على اعتبار تضمن ثابته ومي يكتفي بالنسب وهذا كما في المادون والمكاتب فانه ثبت النسب منها ويكون لها  
يد معتبرة مثل يد المالك ولا ملك لها قوله كذا العتق اي كما يلغو الاستبراء من الفاضل قبل اختيار المالك كذا يلغو العتق منه قبل اخذ  
خروا عتق الفاضل اكل اجارية قبل له كذا المولى تضمن الفاضل لا لانه ثم اختار تضمنه يلغو العتق السابق علمه في راي وسد مثال ما  
اشترى عبد المصنوع من الفاضل اعنته ثم ضمن المالك الفاضل لانه لا ينفذ اعتاق المشتري من الفاضل عند القبض لان ملك المشتري  
ثبت بناء على ملك الفاضل ملك الفاضل لا ينفذ اعتاقه حتى لو عتق الفاضل عبد المصنوع ثم ضمنه المالك لا ينفذ اعتاقه لان الاعتاق  
يقضي ملكا كاملا والمالك لا يثبت من وجه دون وجه ولا يبرأه فلو كان ملك المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق ولو شرط ان يملك  
العتق عند الاجازة بخلاف الفاضل ملك المصنوع سبب خروا لا مطلق فكان الملك انقضا لملك المكاتب **باب**  
سع فيه شرط اشترى على انه جاز او مملوج او صايد حاز اكل او لوصف الاصل في المالك من كانه الرهن والكفل **باب** او اشترى عبد على  
انه جاز او اشترى فرسا على انه مملوج او اشترى كلبا او طائرا على انه صايد حاز البيع ولم يفسد من الشروط لكونه جازا او مملوجا او  
صايدا او حتى وصف البيع بدليل انه يدخل تحت مطلق البيع ولا يكون له حصه من المثلث فالحقنا وصف المسع باصل البيع في الملك منه يعني لو  
باع شيئا على انه كذا عند الاجازة العقد لم يجعل شرط المدة في البيع شرطا فاسدا لان من الشروط يعود الى بيعين البيع فكونه مملوكا لم يفسد  
السع فكلما جعل الشرط في الاصل مملوكا جعل الشرط في الوصف ايضا مملوكا فالحقنا لوصف المالك الاصل ولذا كان الشرط في الوصف  
ملكه لم يفسد العقد كانه الرهن والكفل فانه لو باع شيئا على انه كذا عند الاجازة العقد لم يجعل شرط المدة في البيع لانه لم يفسد العقد  
باعتن رهن او كفيل او موصوع بالاشارة والشمع لم يفسد العقد لان الرهن شرع وثيقه واكد الحائز الاستيفاء واكداه شرعت وثيقه

لعقد لا بد  
 السارق ينفذ  
 ما صيد  
 للدولة سرع لما كان  
 فلما ان له لمع  
 قدر الحاجة الى العمل  
 انه لا يحق الضمان على  
 بحمل نفسه لبيع الموقوف  
 لان الموضع  
 او ضله لرفا  
 كاست  
 خوف  
 في



تأكد الجانب المطالب واستيفاء الثمن ومطالبة موجب العقد فابعد موجب العقد بل لم العقد وان لم يكونا معلوما من قبل البيع  
لان جهالة الرمن والكنيل بمعنى البيع كذا صلوب لبون عند البعض خلاف حامل الثمن عن العود والمضامين **ش** اي كذا  
لواشئ شاة اونا في علي انها صلوب وكذا الواشئ على انها لبون فتكون صلوب بنون مرفوع وكذا لبون فهذا من قبيل المعطف في  
اكثر يدون ذكر عرف المعطف وتكون عند البعض متعلق بها جميعا وبذلك على ذلك الراسد القبيح في جوامع الفقه ولو شرط  
انها صلوب او لبون في رواية الطحاوي وحسن كونه وفي رواية اكثر في كونه وتوقع في نسخة صلوب لبون بالاضافة ووجه ذلك  
ان يقال المراد باللبون ذات اللين اي كوصف الجواز والمهلهج وصف اكلوب لبون يعني لواشئ شاة اونا في علي انها صلوب  
جاز عند البعض وعند البعض لا يجوز لانه اصل مرفوع وسو على خط الوجه وكان كالحمار ولا ولا والصح لانه اشتراط صفة من غو في  
المسح كالجواز وكونه وسد على خلاف حامل فاة لواشئ شاة اونا في علي انها صلوب لا يجوز لان كمال لا في حقيقته لا يقال  
ان يكون انتفاع البطل لعله فكان في الشروط غير وخطا في مودوم فلا يجوز للثمن عن بيع فيه غير وايضا للثمن عن بيع المضامين فانه  
في الحديث انه عم نبي عن مع المضامين والملا في المضامين جمع مضمون وموفا في صلب للثمن في الماء والملا في جمع مضمون وموفا  
في رحم الاثني في كونه وقيل في لامة كونه ايضا حمل على التبري سبها من البايع كالفناء والنوع او موعبة المرأة لا الشاة **ش** اي قيل  
في اشتراط حمل لامة ان البيع كونه ايضا كونه باشرط اكلوب وانما اصل بالحوار حمل ذلك على التبري من غير لامة لانه كان شرط  
من البايع فان الشئ لفا وجد اجابة حامله كان له ان يرفع على البايع وكان اشتراطه في البايع تبرا عنه حتى لا يردعنا المشتري  
وسد كاشتراط الفناء والنوع فان من الشئ جارية على انها مضمونة او باجور كونه وكونه اشتراط الفناء والنوع للتبري عن غيرها و  
انما قلنا ان اشتراط الحمل في لامة التبري ولم يسل اشتراط في الشاة للتبري لانه التبري انما يكون من عيب الحمل عيب المرأة لامة الشاة كالحمل  
في الشاة زيادة وهي على خط الوجه وكان غيرا وكذا لامة كحصري في كونه في جنس لمن السابلا ذكر البقية بوجه في كونه في الشرط  
من المشتري بحد لامة لطالب الزيادة وان كان من البايع لامة للتبري **ش** والتوك في هذا الوصف كالحمل والحدوث فان صلت له الامانع  
ما خلا ما ساد في الوصف الذي سبب الحمل بالمشتري العقد **ش** اي واذا انتهى شرط وصف ما ذكرنا من الاوصاف التي اشترطها  
في البيع ثم جاء بعد ذلك وقال لوصف الذي شرطناه مفتوح في البيع وقال البايع موجود في كمال او نسبه عندك فانقول ان المشتري  
في هذا الوصف لشرط لعدم الوصف في الاصل كان انما البايع يدعي حذف الوصف المشتري بخلافه كان القول قول المشتري في هذا  
اكتوف الذي يدعيه البايع فان صلت المشتري على ذلك والى البايع الامانع بان سعل المسح عنده ببيع لغيره ما خلا المشتري في البايع ما  
ساوى له في الوصف لشرطه يعني نعم المسح بدون الوصف المرفوع ونعم موصوفا في ان يطلق علم هذا الوصف ففضل بينهما ما هو القدر الذي  
ساوى ادي الوصف فيرجع على البايع في الذنب وروي الحسن عن ابي حنيفة به انه ليس للمشتري الرجوع على البايع متبائنه لان بنون اختيار  
للمشتري انما كان بالشرط لا بالعقد ونحوه في جواز الشرط للمشتري بالرجوع للمشتري على البايع ولكن ما ذكره ظاهر الرواية اصح ووجه  
ما ذكره بقوله انما كان بالمشتري العقد انما قلنا انما باخره ما ساد في الاصل انما كان المشتري بالتقصير بالمشتري بالعقد فانه انما المشتري الرجوع  
بنوع الوصف لانه استحق الوصف بالعقد وكان استحقاقه بوجه لغوت الوصف في استحقاق الوصف بالعقد وسواء استحقاقه بالعقد او في سبب  
علمه الوصف فانه لو اشتراه على ان يجاز او كما يشتر او كتب في اسمي جازا او كما تالم من المشتري وليس له لشرطه ما فوقه او كما قلنا ما يستحق  
بالفعل موصوفا لصفة يعني كما يغيره وصف السلعة المشتري بلطيف العقد ادي يطلق علمه لانه لا انها في كونه في كونه لامة الشاة وكيفية ما ذكر  
في الذين من قوله لان بنون اختيار للمشتري ما كان حكم الشرط ليس ان الشرط في انما انما اختيار للمشتري بل ان في صفة الشرط سبب العقد

[The text in this block is heavily obscured by a large, dark, irregular stain, likely ink bleed-through from the reverse side. Only a few words and red marginalia are visible.]

ش

م

ش







تعليل لقوله جازما ما عليه لاما استقرض بعض ملك المستقرض فما استقرضه بدور مع القبض كالمسلط العادي على المعنوي عليه بدور  
مع القبض وقوله وضو لاجل عطف على قوله كالمسلط اي الملك مثل لاجل في كونه دايرا مع القبض فان القبض المطلق في العقد كونه  
من حين قبض العين حتى لو باع شيئا من ماله الى سنة فنفقه البائع حتى مضت سنة فاصله سنة متقدمة من حين قبض المبيع فاذا  
كان الملك ايراع القبض فاذا قبضه المستقرض ملكه وصار مثله دينه في ذمته جازما ما عليه لانه ملك الغرماء ولم يكره ما استقرض  
لانه ملك نفسه وقوله شبه العارية لتعليل لقوله اقلنا ان الملك مع ولا نقول ان يثبت قبل القبض  
كما ان ملك المشتري يثبت في المبيع قبل القبض لاننا نفقه العارية فيه دون شبه المبيع يعني ان له شبهها بالمبيع من حيث مبادله المعنوي  
بمثله وبشبهها بالعارية من حيث ان المعنوي منها الانتفاع وملك العين اثنيت لفرضه الانتفاع ولا اعتبار له العارية  
المبيع ولهذا لم يكره الاجل في العرض لو كان بيعا جازما وكذا الماذون والمكاتب والاب والوصي لا يكون الغرض ولو كان  
بيعا ملكوا واذا عرعار والمقصود في العارية للسمع وسولا يحصل منه الا باسئله ملكه عنه اقيمت عنه مقام المنفعة فكانت  
المنفعة في العارية تملك القبض فكذلك العين له قامت مقامه وما لا قبض لا يزول بالقول كما في الرهن مكان الرهن فان دفع  
تجدد البيع جواب سوال معتد وسوان فقال ينبغي ان يكون اذ لم يستقرض والمعرض على مع ما استقرض نقضا للملك المثلث المستقرض  
كافة الشئ شيئا من جرد البيع يكون ذلك نقضا حكم البيع لولا ان اجاب وقال ان اكمل الذي ثبت بالقبض لا يزول بالقول كما  
اذ وقع الرهن الى الدين عسا ليقول جملته رهنه امكن لا يكون الدين الاول رهنه على حاله لان حكم الرهن وهو يرد  
الاستيفاء يثبت منه بالقبض فلا ينقض بالقول كذا سوا وافا قلنا ان ما بالقبض لا يزول بالقول ان دفع تجديد البيع لان حكم الاول  
ثبت بالقول لا بالقبض فجاز ان ينقض بقوله مثله شرط النقض المجلس هذا الكافي بالكافي بخلاف تفاصيل الدينين للشارح  
سقطا قوله بشرط يعلق بقوله جازما ما عليه اي جازما ما عليه بشرط ان يثبت الدين قبل لا يفرق عن المجلس فجازا عن بيع  
الكافي بالكافي لانها لا فرق بين القبض والدين كان افرقا عن دين يدين فيكون مع الكافي بالكافي وانه لا يخفى للدين وسوا بخلاف  
تفاصيل الدينين اي بخلافه ولا فوجب للمستقرض على المعرض كرجلهم ان كل واحد منها استقرض ما عليه بما له على صاحبه وتفاصيلها  
فانه كحلت الدينين سقطا يعني كحلت الدينين لما سواي الدين الاخر في السقوط حكم المفاضة لم يكن افرقا عن دين  
يدين وجب قضاء بعد الاقرار فلم يكن افرقا عن دين يدين لم قوله للشارح سقطا يعني جوابا لسوال وسوان يقال ان  
يقال ان في مسئلتنا المستقرض على كذا في ذمته بالشئ فحصل قبض بعد الدين وقبضه ليس بشرط في غير العرض فينبغي ان يرد في غير  
قبض الدين ووجه الجواب انه وان صار قبضا احد الدينين حكما الا ان الشرع اطل قبضه قضيه للمعاوضة المتقدمة الى اواة قبض العقد  
لما لم يحصل القبض للدين الاخر لم يعتبر قبض هذا الدين المضارعا به المساواة بخلاف تفاصيل الدينين الى اواة لسقوطها معا ولو وجد  
معيما او بهر جام نفي هذا العرض تبرع والمبيع ما لا يرد به المثل كنعيم ابي يوسف به لا ينقض القبض فلا يردى اي لو تعد المستقرض الدين  
ضمه ما عليه لم يردى اي وجد المستقرض معيما فيما كان المستقرض كرجلهم او بهرجه فيما كان المستقرض من المعنوي ودرهم  
او دينار بهر على العرض لان على المستقرض القائم في بيعه قبض والملك فيه ثابت بالقبض دون البيع لانه ملكه في ذمته به ومن ملك  
ما في ذمته سقط عنه وبذلك سلك المبيع منع الره قوله وروا المثل يعني ان عندك يوسف ٢٠ من المستقرض على المعنوي بمثل يوفيه بوجه  
المعاد لان المستقرض صار قابضا مكان ايجاد يوفيه وقد تعذر عليه رد الزئوف لما قلنا ومنه يثبت طلبه بمرور عليه ثلث يوفيه بوجه ما قلنا  
والسليم يوفيه وما مضى اليه ابي يوسف لا يعطى القبض لانه يحمل مثل الزئوف المعنوي فاما مقام عينها احياء الحق في اوجهه لانه يحمل الزئوف المعنوي

7

تعليل لقوله جازما ما عليه لاما استقرض بعض ملك المستقرض فما استقرضه بدور مع القبض كالمسلط العادي على المعنوي عليه بدور  
مع القبض وقوله وضو لاجل عطف على قوله كالمسلط اي الملك مثل لاجل في كونه دايرا مع القبض فان القبض المطلق في العقد كونه  
من حين قبض العين حتى لو باع شيئا من ماله الى سنة فنفقه البائع حتى مضت سنة فاصله سنة متقدمة من حين قبض المبيع فاذا  
كان الملك ايراع القبض فاذا قبضه المستقرض ملكه وصار مثله دينه في ذمته جازما ما عليه لانه ملك الغرماء ولم يكره ما استقرض  
لانه ملك نفسه وقوله شبه العارية لتعليل لقوله اقلنا ان الملك مع ولا نقول ان يثبت قبل القبض  
كما ان ملك المشتري يثبت في المبيع قبل القبض لاننا نفقه العارية فيه دون شبه المبيع يعني ان له شبهها بالمبيع من حيث مبادله المعنوي  
بمثله وبشبهها بالعارية من حيث ان المعنوي منها الانتفاع وملك العين اثنيت لفرضه الانتفاع ولا اعتبار له العارية  
المبيع ولهذا لم يكره الاجل في العرض لو كان بيعا جازما وكذا الماذون والمكاتب والاب والوصي لا يكون الغرض ولو كان  
بيعا ملكوا واذا عرعار والمقصود في العارية للسمع وسولا يحصل منه الا باسئله ملكه عنه اقيمت عنه مقام المنفعة فكانت  
المنفعة في العارية تملك القبض فكذلك العين له قامت مقامه وما لا قبض لا يزول بالقول كما في الرهن مكان الرهن فان دفع  
تجدد البيع جواب سوال معتد وسوان فقال ينبغي ان يكون اذ لم يستقرض والمعرض على مع ما استقرض نقضا للملك المثلث المستقرض  
كافة الشئ شيئا من جرد البيع يكون ذلك نقضا حكم البيع لولا ان اجاب وقال ان اكمل الذي ثبت بالقبض لا يزول بالقول كما  
اذ وقع الرهن الى الدين عسا ليقول جملته رهنه امكن لا يكون الدين الاول رهنه على حاله لان حكم الرهن وهو يرد  
الاستيفاء يثبت منه بالقبض فلا ينقض بالقول كذا سوا وافا قلنا ان ما بالقبض لا يزول بالقول ان دفع تجديد البيع لان حكم الاول  
ثبت بالقول لا بالقبض فجاز ان ينقض بقوله مثله شرط النقض المجلس هذا الكافي بالكافي بخلاف تفاصيل الدينين للشارح  
سقطا قوله بشرط يعلق بقوله جازما ما عليه اي جازما ما عليه بشرط ان يثبت الدين قبل لا يفرق عن المجلس فجازا عن بيع  
الكافي بالكافي لانها لا فرق بين القبض والدين كان افرقا عن دين يدين فيكون مع الكافي بالكافي وانه لا يخفى للدين وسوا بخلاف  
تفاصيل الدينين اي بخلافه ولا فوجب للمستقرض على المعرض كرجلهم ان كل واحد منها استقرض ما عليه بما له على صاحبه وتفاصيلها  
فانه كحلت الدينين سقطا يعني كحلت الدينين لما سواي الدين الاخر في السقوط حكم المفاضة لم يكن افرقا عن دين  
يدين وجب قضاء بعد الاقرار فلم يكن افرقا عن دين يدين لم قوله للشارح سقطا يعني جوابا لسوال وسوان يقال ان  
يقال ان في مسئلتنا المستقرض على كذا في ذمته بالشئ فحصل قبض بعد الدين وقبضه ليس بشرط في غير العرض فينبغي ان يرد في غير  
قبض الدين ووجه الجواب انه وان صار قبضا احد الدينين حكما الا ان الشرع اطل قبضه قضيه للمعاوضة المتقدمة الى اواة قبض العقد  
لما لم يحصل القبض للدين الاخر لم يعتبر قبض هذا الدين المضارعا به المساواة بخلاف تفاصيل الدينين الى اواة لسقوطها معا ولو وجد  
معيما او بهر جام نفي هذا العرض تبرع والمبيع ما لا يرد به المثل كنعيم ابي يوسف به لا ينقض القبض فلا يردى اي لو تعد المستقرض الدين  
ضمه ما عليه لم يردى اي وجد المستقرض معيما فيما كان المستقرض كرجلهم او بهرجه فيما كان المستقرض من المعنوي ودرهم  
او دينار بهر على العرض لان على المستقرض القائم في بيعه قبض والملك فيه ثابت بالقبض دون البيع لانه ملكه في ذمته به ومن ملك  
ما في ذمته سقط عنه وبذلك سلك المبيع منع الره قوله وروا المثل يعني ان عندك يوسف ٢٠ من المستقرض على المعنوي بمثل يوفيه بوجه  
المعاد لان المستقرض صار قابضا مكان ايجاد يوفيه وقد تعذر عليه رد الزئوف لما قلنا ومنه يثبت طلبه بمرور عليه ثلث يوفيه بوجه ما قلنا  
والسليم يوفيه وما مضى اليه ابي يوسف لا يعطى القبض لانه يحمل مثل الزئوف المعنوي فاما مقام عينها احياء الحق في اوجهه لانه يحمل الزئوف المعنوي



سواء للبايعين كالتعاضد فانه اذا باع العاقد شيئا من الركة او نحوها اذا ارى المصلحة في ذلك لم يحمله ان يشره لنفسه وان كان النعم  
الذي يشره به خيرا وذلك لان القضاء عام وكان حقه ان يبيع له خالصا ولا يوقع لنفسه من وجه لم يبيع فظالم يبيع لما لا يشره بالخر  
علم ان قضاء قوله ضد وصيه اي ضد وصي العاقد فان العاقد لما نصب وصيا لم يشره فانما كان في العاقد ان يبيع  
لقيام وصي العاقد مقام الميت وذلك لان العاقد انما نصب الوصي لم يشره بولادته كان له علم نصا رتبة العاقد كانه الميت فلوان  
الميت باع بنفسه كان يخاص في العيب فكذلك من يقوم مقامه فيبنت الفرق بين الوصي وبين امين الامام ونائب العاقد فان امين  
يقوم مقام الامام ونائب العاقد يقوم مقام العاقد فان امين الامام في البيع واذا باع الامام او العاقد لا يخاص في العيب  
من يقوم مقامه الامام ينصب لها كلف الرسول في نفسه بالبينه دون الاقرار لشبهة دلاله النظر كالوصي فيما باع الميت لكن  
ينعزل به كالموكل خلف الوصي بعد التخصيص والعزل الاستثناء من قوله لا يخاصم والضمير لها يرجع الى الخاتمة اي الخاتمة  
الامام وامينه في العيب الامن ينصبه الامام للخاتمة في العيب فان الامام لا يخاصم ولكنه ينصب رجلا يخاصم ذلك الرجل في العيب  
وذلك الامن النبي باع او عني فاذا نصب رجلا يخاصم ذلك الرجل في العيب اكم في بيع الامام وامينه كما في بيع الرسول حيث  
انه لا يكون عليه عهدة ولا صل لغيره بالبيع لكان كمن لا يملك العهدة بل يبيعه عن كالتصرف له وهو الرسول والرسول لا يخاصم  
في الرد بالعيب بل يخاصم من ينصبه المرسل للمخضوفة فكذلك استنا ولما كان كذلك فخر الشئ في الشراء من الامام او من امينه على  
الذي نصبه للامام بالبينه بان شهد سمدان ان هذا العيب فان بالبيع يوم اشتراه لانها قامت على كفه فقبل دون  
الاقرار اي دون اقرار الذي نصبه للامام بالعيب فانه لو اقر ان العيب كان بالبيع يوم اشتراه لم يجره عليه ويعلم من ذلك  
انه لو اكر العيب لا يملك لان لا يملك خلفه للوكيل وسواقر اقراره بقوله لشبهة بعد قوله دون الاقرار اي اما لا يرد  
علمه باقراره لا سيما الاقرار بقوله لانه لا يملك الاقرار على استثناء الاقرار وذلك لان من نصبه للامام للمخضوفة نايبي  
الامام والوكيل للامام له قرار بالعيب لان ولايته ما بينت عليهم نظر الامم وفيه قرار بالعيب فخر عليهم فكان الاقرار مستثنى عن ولايه  
الامام لا يملك الاقرار على ملكه من يقوم مقامه فهو كالوصي فيما باع الميت فان وصي السم لهما اقرارا بالعيب باع لا يصح اقرار  
بدلالة الاقرار فان قام مقام الاب لا يملك اقرارا بل على الصغير فكذا اقراره قام مقامه خلف اقرار الوكيل فانه قام مقام  
الموكل قوله لكن ينعزل به اسدراك قوله دون الاقرار اي لكن ينعزل باقراره بالعيب كونه خضعا في دعوى الرد بالعيب كالشر  
الوكيل لا يملك الاقرار عند غير العاقد لم يصر اقراره عند الخاتمة وحدهما الله وينعزل عن الوكيل وذلك لان الشئ  
يجري عن اخضوعه اذا اخضوع لآخرى بين المتوافقين فينصب العاقد خضعا لغيره كانه كالوصي او عهده قوله خلف الوصي يعلق  
بقوله ينعزل اي خلف الوصي فانه لقا اقر ببيعه خضعا على حاله فلم ينعزل عن الوصاية في حق ما اقره لوجهين احدهما انه لو انعزل  
حقة فقط لم يترك خصص الوصاية بعض الركة دون البعض وانه لا يملك الوصاية بغير الاقرار كان هذا منه عز لا ينفيه  
عن الوصاية وانه لا يملك عز نفسه فصد لقوله لتعذر التخصيص اي لتعذر تخصيص الوصاية ببعض الركة دون البعض وتوزع  
فصله واخرى احاق الضمى بالعقدى ولهذا كان لاخذ الشفعة عاقد اختيارا لسقطا لغيره لا الروية ولا صلها  
وكذا احاق له من الضمى بالامم العقدى في اكم فانه لما لم يكن للوصي لغيره من نفسه عن الوصاية فصد لا يمكن له لغيره من نفسه عنها في حق الاقرار  
ولهذا كان لاخذ الشفعة الدال المستراة بالشفعة مع كان فخر اختيارا لسقطا لغيره في حق الدار المشفوعة بها لاختيار الروية لغيره  
اشتمى دارا على انه باختياره في بيعت واكثرها فاختار بالشفعة مع ولزمه البيع وسقط خيار الرطو لو كان له خيار الروية لاصح

في جئت ان المعصومين بها الامم  
في بيع العرض لو كان بيعا مجازا وكذا  
اعار والمقصود العارية للسماح  
المقتضى فكذا العين التي قامت  
بشرائها

م با

ش

ش



لان في خيار الشرط عليك التزام قصد اقله في ضمن الاخذ الشفعة وساع في النمن بعد التهمة لعلة الرجعة والسعي للفضل  
 في مال الخراج ان ما يحدد بيت مال الزكوة ان تاب الفقر منه بان حرا او مستحقا له الغرم بلا غنم صيف **ن** اي لفاروق  
 بالبينة يباع ويدفع النمن الى المشتري لئلا كان ذلك الرد بعد التهمة لعلة الرجعة الى النمن الذي اخذ منه لانه مسم على العامي  
 ومع ذلك فقول في البله وقلوا استقص النمن الذي باعه ثانيا عن النمن الاول والسعي في بيت مال الخراج لئلا يبيع احد منكم  
 النقض انما يثبت عن الغائب عن البيع ان كان من اربعة له خمس الى خمس عن الغائبين يعطى في بيت مال الخراج الذي هو  
 حق الغائب وان ما بالفقير ان كان البيع من الخس الذي هو حق الفقير يعطى من بيت مال الزكوة الذي هو حق الفقير والسعي  
 كالفضل لانه موضع فضل النمن في بيت مال الخراج ان كان البيع من اربعة الاغناس في بيت مال الزكوة ان كان من الخس ومنه  
 ذلك انما ان البيع من الغنم حرا او مستحقا فان كان من اربعة الاغناس يعطى العوض في بيت مال الخراج وان كان من الخس يعطى  
 من بيت مال الزكوة قوله له الغرم لتعيل لقوله كالفضل اي انما قلنا ان الفضل يوضع حيث يوضع النقص عنه لان رفع النقص عنه  
 غرم عليه فلو لم يكن الفضل موضوعا فيه يارم ان يكون سنا غرم بلا غنم وانه حيف ولهذا قال عليه الخراج بالضمان لئلا يحد بيت  
 المال اي لاجل انما من الفضل حكم الخس حكم اربعة الاغناس جعلت بيوت المال مستقلة وسمى اربعة لان لكل منها حكما  
 كحصة لا يشاركه مال الغرمه فلو ضلها لم يضمن بغيره واد اضره وصل الى مال الغرمه صرفه الى مصرفه وكذا اذا وقع على بيت المال غرم  
 البس محله فكان اجرى في الاول والعشر والخمس في الثاني والثالث في بيت مال الخراج في رابع **ن** اجرى جمع جزية والمراد بالاول  
 بيت مال الخراج الذي ذكرنا اوله بقوله في بيت مال الخراج فال موضوع فيه الخراج والجزية التي توضع من رقاب اسل الذمة واما نوصوهم  
 والمساكين والمراد ما ذكرنا ثانيا بقوله بيت مال الزكوة فال موضوع فيه الزكوات والعشر والخمس وكانت الركات التي  
 لا يستحقها في بيت ثالث والقطعة في بيت رابع واما ثلث الثالث والرابع لانه لم يحررها ذكره المتن ولا خلاف ولا ولا ولا ولا  
 ذكر الثالث والرابع مع التعريف بعد ذلك في قوله وما في الثالث وما في الرابع **ن** فمرفوعة الاول الفداء والقضاء والسورة المحرم  
 والمساكين **ن** اي مرفوعة في بيت مال الخراج الى الخبز الفداء في سبيل الله وكفاية حوائج القضاء ومن كان في معنهم من الفقيرين والمحبس  
 والمؤذنين والى مد النفوس وعانة المحرم والمساكين ما كان في معنهم من بنا الحصون وكري كنهها والعظام وما فيه صلح السلام  
 والمسلمين **ن** وما في الثاني الى الفقراء **ن** اي مرفوعة في الثاني الى الفقراء والمساكين وفي معنهم من بنا السبيل واما التوبة بذكر الفقراء  
 لانه يعمل الكل مع الفقراء وهو لا يحتاج وما في الثالث وسويته لثركات الى تقعة المرضى وكفن الموتى وعمل النقيط  
 اي اربى جانبته وكذا الى تقعة النقيط وما روى الامام من المصالح في نواحي المسلمين **ن** وما في الرابع الى الفقير شرط الضمان **ن**  
 اي مرفوعة في الرابع وسويته لالقطعة الى الفقير اي يصدق به على الفقير شرط الضمان لما ذكرناه اوله ولله عليم **باب**  
 مع الجهم لو اشترى احد عبد بن او ثوبان فاشترى منه رجل احد عبده او احد نوبه على الايهام قصد البيع لان  
 المبيع محمول على ثوبان بين البائع والمشتري وذلك يخرج من صحة العقد كونه مانعا من التملك والتمتع على ضد المشتري فانه  
 لو باع فقيرا من حاز البيع مع ان البيع محمول لا يجهل انما يكون مفيدا اذا كان ثوبان نواحيها والمشتري ليس كذلك لعدم  
 بين الفقراء فلو ان المشتري قبض العبد او ثوبان ملكه بعد العبد او ثوبان يملك البيع الغاصد لان البيع الغاصد للملك  
 عند القبض والقبول لاخره انما قلنا ان ملكه عند المشتري لم نقل انه ملكه عند ثوبان دون القبض كانه البيع الصحيح فاجب

وعويته مال الزكوة





للمترى اما عنهما فلما رآه من مع بين عبد وعبد عيني وقال انما اراد ان يفتق عبده ولا شك ان احدا لعبد من ملك البائع ولعبد ملك  
 المترى فاذا قال البائع ذلك عن عبد واذا قال المترى ذلك عن عبد فعقد العبدان ولما كوز الحمار للمترى فلما رآه يتبعه يقول  
 المترى وضعه دون البائع قوله واخباره في القيس لوارث المترى اذ مات المترى من سدا على خنجره والشرط فانه اذا اشبه  
 شيئا على ان بالخيار ثم مات المترى بطل اخباره ولم ينتقل الى وارثه وقال الشافعيه يورث عنه خنجره والشرط كما يورث خنجره العبدان  
 وانما قلنا ان خنجره القيس ينتقل الى وارثه دون خنجره الشرط لان الخلفه محتو في ملك المجهول دون الوارث اى لا تصور انتقال  
 الراى من المورث الى الوارث وخنجره الشرط مخرج الراى فلا ينتقل الى الوارث لخلفه خنجره القيس لان الوارث يكون حليفه  
 عن الميراث في خنجره القيس في ملك المجهول لعنى لان قولنا ان اخباره من حيث سوجنار ينتقل الى الوارث بل كان للمورث الملك على هذا  
 مجهول الوارث صار خلفه له في ملك المجهول ثم خنجره القيس ينتل للوارث انما لا يقتل ملكه ملكه عنى كذا الوارث الاخبار  
 لكي يملك الميراث والملك الاختيار فلا يجهل ولا نزاع كما في شرط احد مكانين او حلت او حاطت لخلفه الاول اى كما ذكرنا  
 من حكم شراى احد العبدين بهما في البيع الفاسد الحكم في البيع الصحيح بان شرط الاختيار للمترى فانه لو اشترى احد عبده على المالك  
 ما خداهما شاة بالعدو مع ذلك الحكم في ذلك الحكم في البيع الفاسد في الوجهى لانه ذكرنا ان الفرق ان فاما اذا شرط الاختيار  
 بحسب المسمى لوقفها ومات احد ما في يد ضمن الثمن الذى ساء دون العتمة للمجوز اى لان البيع ساجاز والمبيع في البيع الجان  
 مضمون على المترى بالثمن المسمى لخلفه القاسد فانه مضمون عليه بالعتمة وانما قلنا بالمجوز لانه اذا شرط له الاختيار وان وقع البيع  
 على المجهول يكون الملك لثابا الاختيار وعند الاختيار يكون ما ينسب فيه الملك معلوما فلا يكون في المجهول ما هو ملك المترى  
 لانزع بين المتعاقدين والمفسد انما هو المسمى للمضى الى النزاع وهذا كما في شرط احد مكانين في الاجارة فانه لو قال احد مكانين  
 الدابة الى اكسب بنصف درهم وان جاورتها الى العاكسه فبدل درهم يصح الاجارة استحسانا وكذا في شرط احد كملين بان اسلم  
 دابة الى الجيى على انه ان حمل عليها كذا شعير او فالاجن نصف درهم وان حمل عليها كذا حنطه فالاجن درهم يصح الاصل عند  
 وعدما للبيع وكذلك في خباطتين فانه لو اشترى خباطا وقال ان خطته فاريا فذلك درهم وان خطته روميا فذلك درهم يصح  
 السلطان عند التلوة ووجه صحة الاجارة في هذه الوجوه ان الاحر لا يجب نفس العقد وانما يجب العمل وعند العمل لم يعقود عليه  
 المعقود به معلوما فذلك ان ملكا من ملكا ثبت بالاختيار لان نفس العقد وعند الاختيار يصرف كالمعقود به معلوما وهذا خلاف الفصل الاول  
 وسواء اذ لم يذكر الاختيار لانه ملزم بذلك الاختيار بقى البيع مجهولا كذا للاخبار لصلح معلوما بالاختيار ولم يزل المنازع الى  
 سى موجب لها لانه انما انزل الخيار كمن فادون لاربع اذ الحاجة لا بد والاعطى والا دى والوسط اسدراك من قوله كذا  
 لوسط الاختيار لى لوسط اخبار يصح لكن فادون الاربع بغيره اذ اذاع احد العبدين او احد العبيد الثلثة على ان المترى  
 بالخيار مع البيع ولو كان ذلك فادون على الثلث لا يصح وقال الشافعيه انه لا يجوز لخنجره ايضا وقال كذا كذا من اذ على التلوة  
 وجه قول الشافعيه ان المسمى كماله وسعى مع شرط اخباره ووجه قول مالك انهما لانه يرفع بالخيار فادون على الثلث كما يرفع  
 في الثلث فادونها وجه قولنا ما ذكرنا في المتن من قوله اذ الحاجة بغيره ان التماس قال الشافعيه انما يجوزنا بالاعطى استحسانا  
 للحاجة وذلك يكون في الثلث فان الرجل ما خد من السوق شيئا او خفا او نحو ما ياتي الى منزله حتى يحار احد فبهمك وربه لم يختر  
 وذلك انما يكون عند تفاوت الاوصاف وسعى بحقوقه والوسط والمراة فيكون الحاجة في الاعطى ولا دى والوسط فخرج به كذا  
 عما قال الشافعيه فاننا سلم ان القياس كذا لان اجواز الاحسان المذكور وكذا عما قال مالك لان اجواز انما كان ضرورة الحاجة لم ينفذ كذا

[illegible]











قوله وذلك للزوم اي والطلب يكون بالنزوع في خيار الشرط لا بالزوم في خيار الرقبة ومنه جواب جوال الغر وموانع ما اذا  
استحق شيئا الى اجل ولم يكن راي المبيع ثم رآه ورضي عنه لم يمتد البيع كونه استلاما لاجل من وقت البيع لا من وقت النزوع بالزوم  
وعلى قياس خيار الشرط سوي كونه استلاما لاجل من وقت النزوع بالزوم فاجاب قال لا يطلب في خيار الشرط لا تحقق قبل النزوع  
العقد بالاجاز وليس ذلك في خيار الرقبة فان طلب الممنوع تحقق العقد فكذلك يعتبر استلاما لاجل من وقت العقد في خيار الرقبة  
ومن وقت الاجاز في خيار الشرط قوله فاعتبر اي واذا كان في كونه لاجل من وقت دفع الغر والطلب اعتبارا لعضو انشاء  
حتمها كما اعتبارا لعضو انشاء في حق التبرع بين ذوي رحم فانه ذكر محمد بن كنانة في كتاب البيع ان من باع جارية على انه بالخيار  
ايام ثم انه ملك لها الصغار في ذمة الخيار فاجاز البيع في الام فانه يكره له ذلك لو انشاء البيع فانه في حال فاعبر لعضو البيع  
في حق كونه التبرع بين ذوي رحم فانه لو كان لها المالك من ذلك لانه نظرا له باع الجارية في وقت لم يكن الولد ملكا فلا يصح  
مفرقا بين الولد والام **م** وانه ثبت بالمعنى فلم يكن الامضاء اختيارا بخلاف قوله الشرط **جواب جوال الغر وموانع** فقال  
سعي لم يمتد لعضو ممن له الخيار اختيارا للعدا كما افعل المولى الشرط حتى عتق العبد باليمن السابق بطريق مختار للعدا  
فكذلك استأنا فاجاب عنه وقال انه ثبت بالمعنى اي ان الملك المشتري ثبت بضمه من خيار بدو الامضاء فلم يكن بوجه بالامضاء فلم  
يكن الامضاء اختيارا للعدا بخلاف قوله الشرط فانه لو لم يفعل الشرط لم يثبت العتق فكان فعل الشرط اعتاقا من هذا الوجه  
فصار مختارا للعدا **م** ولا يرجع ان كان مولا متى لانه عزم بالرضا او بحدوث العيب **جواب جوال الغر وموانع** فقال  
ملكه في العدم مولا متى حتى لزمه الدفع او الفداء لا يرجع ما عزم على البائع لان جنابة العدم لا تخلو من ان يكون في يد  
البائع او في يد المشتري فان كانت في يد البائع يكون للمشتري الخيار ان شاء الفداء العبد بخياريته ودفع الثمن الى البائع ولو  
شاء بقا الى البائع فاذا اخذ فقدر بضمه عيبا بخياريته وكان عزم الدفع او الفداء برضا واختيار فلا يرجع على البائع  
ان كانت في يد المشتري كان ذلك العيب حذفا ضمانا فلا يرجع على البائع وان كانت في يد المشتري كان ذلك العيب حذفا ضمانا  
فلا يرجع على البائع **م** وان كان مولا البائع يرجع على المشتري لزمه في يد كالفاسد مع المالك لكن باقل الا من اذا الاكثر  
ما اختيار **جواب جوال الغر وموانع** فقال استند المالك مولا البائع حتى خوطب بالدفع او الفداء فان كان العبد حتى في يد البائع لا يرجع  
البائع ما عزم على المشتري ومنه انما لم يحد في ضمانه فيكون موحدا عليه وان كان العبد حتى في يد المشتري يرجع البائع ما عزم  
على المشتري كالفاسد مع المالك فان من عصب عيبا بضمه العبد عند الفاسد جنابة بوجهها المالا في المعضوم منه واحدا العبد  
خوطب بالمعضوم منه بالدفع او الفداء يرجع مولا الفاسد لانه موجب فعل حصل ضمان الفاسد كذا من الدفع او الفداء  
فصل حصل ضمان المشتري فرجع البائع عليه لكن باقل الامرين اي لكن يرجع البائع على المشتري بما هو اقل من قيمة العبد او الفداء  
كما يرجع المعضوم منه على الفاسد بما هو اقل منها فان اختار البائع دفع العبد وكان فداءا بخياريته اقل من قيمة العبد يرجع عليه بقدر  
الفداء وبالعكس وذلك لانه يتمكن من اختيار الفداء وكان رجوعه لاكثر باختياره بل بالزوم فلا يرجع ما زاد على الفداء فان قبل فعله هذا اذا  
استند المالك للمشتري حتى خوطب بالدفع او الفداء وقد جنى العبد في يد البائع كان ينبغي له يرجع للمشتري على البائع بالاقبال لان العبد  
حتى في ضمان البائع فلما ان جنابة العبد عنده عيب حصل ضمان البائع والعبد حتى بضمه ضمان البائع وخير المشتري بين الاخذ  
والرد فاخترنا لاخذ عيبا لا يكون له ان يرجع على البائع لانه في ذلك لزمه كذا الوجهي المستوفى قبل البض لا **جواب جوال الغر وموانع** فقال  
لو جنى المشتري اي المبيع بعبا بآيا اي مالا لا يكون في خيار الشرط لاحدا قبل قبض المشتري فان اكتم في ذلك قبل اكتم في خيار الشرط

[The text on this page is heavily obscured by dark ink blotches and is largely illegible. Some faint traces of script are visible through the ink.]



من جمع الوجع لان حق الرد للمشتري كما يثبت بخيار الشرط بنسبة العيب الجناية عيب المشتري سواء اخذ مبيعاً بالجناية وان شاء  
فانه فان اخذ خوطباً بالدفع او الفداء وان رده خوطباً بالمبيع بالدفع او الفداء ثم لا يرجع المبيع على المشتري بما غرم له من اصله في ضمان  
المبيع دون المشتري وكذا لا يرجع المشتري بما غرم على المبيع لانه غرم بالرضي اختياراً لانه لا يصح للمشتري الرد بخيار الفداء لانه  
عاد الى المبيع فديم ملكه **م** الا ان الرد بعد الرضي اختياراً لانه سعى اخذ خيار العيب ضد الشرط لا يمنع تمام الصفقة **ش** اي يكن  
الفرق بين ما ذكرناه في جناية العبد في البيع بشرط الخيار وبين جناية في البيع بان ان المشتري لو قبض العبد بعد بيعه عند  
المبيع ولم يعلم بالجناية ثم نهى على المبيع بالرضي دون الفداء كان ذلك من المشتري اختياراً للفداء وذلك لان الرد بالرضا بعد  
القبض في خيار العيب مع والرد بخيار الشرط ليس مع سوا كان قبل القبض او بعد وذلك لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة  
اي اذا كان بعد القبض فان خيار العيب اذا كان قبل القبض منع عن تمام الصفقة وانما لم ينكر بعد القبض لان وضع **الميل**  
في الرد بعد القبض قوله ضد الشرط اي ضد خيار الشرط فانه يمنع عن تمام الصفقة وذلك لان تمام الصفقة يكون تمام الرضا  
ونجاء الشرط يجعل الرضا وكذا خيار العيب قبل القبض لان العقد قبل القبض غير تام لانه لا ينعقد ملك العرف وان افاد ملك الرضي  
واما خيار العيب بعد القبض فانما يكون سبب فوات وصف من اوصاف المبيع وفوات بعض الاوصاف للزيادة على فوات بعض  
المبيع وذلك لان تمام الصفقة في الملة اذا انقضت القبض فاذا لم يمنع خيار العيب من تمام الصفقة بعد القبض كان المبيع  
يدل على الحكم فاذا ادهم بالرضا كان ذلك سبباً لفصا رخصته بخيار الفداء كما ان خيار العبد من رجل آخر وخيار الشرط لا يمنع  
الصفقة عن تمام لم يكن المبتوض على حكم ملك المشتري فنهى بالرضا لم يكن سبباً لفصا رخصته بخيار الفداء **م** اما الرد بالحكم في بيع المبيع  
فلا ينفك عنه في الفسخ **ش** اي واما رد المشتري العبد بعيب الجناية بعد القبض بالحكم فانه في حق فلا يكون سبباً لفصا رخصته  
مختاراً للفداء وقوله سعى المولى منه فسخ اي فسخ جعل في الجناية تابعاً للمبيع كعه في الدفع او الفداء ومذاجرات والاعو  
انه ذكر في ابواب الزكوة انه اذا استقر عبد التجار لم يهره بالعيب بعد اكله من قدر الزكوة سواء كان بقضاء او بغير قضاء فاحا  
وقال ان سناحق وفي الجناية لا يبطل الرد لان له ان سعى المبيع ونهى عن الفداء يبطل لانهم لا سعى المبيع فصار موهوباً  
للزكوة فمن قوله في الزكوة اي يخلو في الفسخ من الزكوة فان الرد ليس منه في بيع الفسخ يكون الفسخ **م** فلو فداها  
ثم علم بالادري خبراً بالزكوة العيب لا يفسد كما لو ندد **ش** يعني لو ان العبد حتى جناية من قبل القبض فعلم المشتري باحد ما كان  
مخبراً عن الرد بعيب الجناية وبين الاخذ مبيعاً بالجناية فان رضى بهما وقبضه كمر من الدفع والفداء لا ذكرنا فلو فداها لم يعلم بالجناية  
الاخرى خبراً بناه كانه ان رد العبد لانه رضى بعيب احد وبارش جناية واحدة فاذا ظهرت جناية اخرى كان له الرد **ش**  
العيب لا يفسد كما لو لم يقد عن الجناية الاولى وعلم بالثانية **م** ومن استقر المالك بوجهها او يدفع النصف لان الزايل بالفداء رآهم  
الغلق والفداء مجاز كما لو دوى عسا وراى **ش** اي فداها كان للمشتري الجناية الاخرى التي ظهرت من استقر ملك العبد  
في هذا الخيار فدها اي ندد الجناية الاخرى تمام لديه او يدفع نصف العبد الى غيرها فان اجاز المشتري المبيع كان المالك  
مستقر له فيخاطب بالدفع او الفداء فان اختار الفداء فدهى الجناية الثانية بالدية وان اختار الدفع دفع نصف العبد **م**  
على من دله سعى ليدفع جميع العبد الى جناية اخرى لانه حين ظهرت الجناية الاخرى جمع العبد فادع عن الجناية الاولى فلدفع هذا  
قال لا زلزال الفداء يعني انه لا فداء من حيث الاعتبار لان المشتري لا يختار الفداء لانه كان مشترياً من الجناية نصف العبد  
بالفداء فقام في نصف العبد مقام الجناية فالنصف الزايل بالفداء عن حق وفي الجناية الاولى رآهم حق وفي الجناية الثانية

من جمع الوجع لان حق الرد للمشتري كما يثبت بخيار الشرط بنسبة العيب الجناية عيب المشتري سواء اخذ مبيعاً بالجناية وان شاء  
فانه فان اخذ خوطباً بالدفع او الفداء وان رده خوطباً بالمبيع بالدفع او الفداء ثم لا يرجع المبيع على المشتري بما غرم له من اصله في ضمان  
المبيع دون المشتري وكذا لا يرجع المشتري بما غرم على المبيع لانه غرم بالرضي اختياراً لانه لا يصح للمشتري الرد بخيار الفداء لانه  
عاد الى المبيع فديم ملكه **م** الا ان الرد بعد الرضي اختياراً لانه سعى اخذ خيار العيب ضد الشرط لا يمنع تمام الصفقة **ش** اي يكن  
الفرق بين ما ذكرناه في جناية العبد في البيع بشرط الخيار وبين جناية في البيع بان ان المشتري لو قبض العبد بعد بيعه عند  
المبيع ولم يعلم بالجناية ثم نهى على المبيع بالرضي دون الفداء كان ذلك من المشتري اختياراً للفداء وذلك لان الرد بالرضا بعد  
القبض في خيار العيب مع والرد بخيار الشرط ليس مع سوا كان قبل القبض او بعد وذلك لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة  
اي اذا كان بعد القبض فان خيار العيب اذا كان قبل القبض منع عن تمام الصفقة وانما لم ينكر بعد القبض لان وضع **الميل**  
في الرد بعد القبض قوله ضد الشرط اي ضد خيار الشرط فانه يمنع عن تمام الصفقة وذلك لان تمام الصفقة يكون تمام الرضا  
ونجاء الشرط يجعل الرضا وكذا خيار العيب قبل القبض لان العقد قبل القبض غير تام لانه لا ينعقد ملك العرف وان افاد ملك الرضي  
واما خيار العيب بعد القبض فانما يكون سبب فوات وصف من اوصاف المبيع وفوات بعض الاوصاف للزيادة على فوات بعض  
المبيع وذلك لان تمام الصفقة في الملة اذا انقضت القبض فاذا لم يمنع خيار العيب من تمام الصفقة بعد القبض كان المبيع  
يدل على الحكم فاذا ادهم بالرضا كان ذلك سبباً لفصا رخصته بخيار الفداء كما ان خيار العبد من رجل آخر وخيار الشرط لا يمنع  
الصفقة عن تمام لم يكن المبتوض على حكم ملك المشتري فنهى بالرضا لم يكن سبباً لفصا رخصته بخيار الفداء **م** اما الرد بالحكم في بيع المبيع  
فلا ينفك عنه في الفسخ **ش** اي واما رد المشتري العبد بعيب الجناية بعد القبض بالحكم فانه في حق فلا يكون سبباً لفصا رخصته  
مختاراً للفداء وقوله سعى المولى منه فسخ اي فسخ جعل في الجناية تابعاً للمبيع كعه في الدفع او الفداء ومذاجرات والاعو  
انه ذكر في ابواب الزكوة انه اذا استقر عبد التجار لم يهره بالعيب بعد اكله من قدر الزكوة سواء كان بقضاء او بغير قضاء فاحا  
وقال ان سناحق وفي الجناية لا يبطل الرد لان له ان سعى المبيع ونهى عن الفداء يبطل لانهم لا سعى المبيع فصار موهوباً  
للزكوة فمن قوله في الزكوة اي يخلو في الفسخ من الزكوة فان الرد ليس منه في بيع الفسخ يكون الفسخ **م** فلو فداها  
ثم علم بالادري خبراً بالزكوة العيب لا يفسد كما لو ندد **ش** يعني لو ان العبد حتى جناية من قبل القبض فعلم المشتري باحد ما كان  
مخبراً عن الرد بعيب الجناية وبين الاخذ مبيعاً بالجناية فان رضى بهما وقبضه كمر من الدفع والفداء لا ذكرنا فلو فداها لم يعلم بالجناية  
الاخرى خبراً بناه كانه ان رد العبد لانه رضى بعيب احد وبارش جناية واحدة فاذا ظهرت جناية اخرى كان له الرد **ش**  
العيب لا يفسد كما لو لم يقد عن الجناية الاولى وعلم بالثانية **م** ومن استقر المالك بوجهها او يدفع النصف لان الزايل بالفداء رآهم  
الغلق والفداء مجاز كما لو دوى عسا وراى **ش** اي فداها كان للمشتري الجناية الاخرى التي ظهرت من استقر ملك العبد  
في هذا الخيار فدها اي ندد الجناية الاخرى تمام لديه او يدفع نصف العبد الى غيرها فان اجاز المشتري المبيع كان المالك  
مستقر له فيخاطب بالدفع او الفداء فان اختار الفداء فدهى الجناية الثانية بالدية وان اختار الدفع دفع نصف العبد **م**  
على من دله سعى ليدفع جميع العبد الى جناية اخرى لانه حين ظهرت الجناية الاخرى جمع العبد فادع عن الجناية الاولى فلدفع هذا  
قال لا زلزال الفداء يعني انه لا فداء من حيث الاعتبار لان المشتري لا يختار الفداء لانه كان مشترياً من الجناية نصف العبد  
بالفداء فقام في نصف العبد مقام الجناية فالنصف الزايل بالفداء عن حق وفي الجناية الاولى رآهم حق وفي الجناية الثانية



هذا لا يرد ولا يوافق في غير عام  
في عامين لانه ساهم كل واحد من النخل  
ان كانت قيمة كل واحد من الارض النخل يوم  
والنخل الحادف يوم البقيس يعني بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل  
حالة الارض في زمان المشتري ولا يصل بغيره فانه بالعقد والزيادة بالبقيس اذا كان قيمة كل واحد من الارض النخل يوم العقد  
مثل قيمة الحادف يوم البقيس بسم المسماة عليها الله فيكون ثلثه بازاء الكبر الحادف وثلثه بازاء الارض وثلثه بازاء النخل  
مذا في تم حادف عام واحد فان حدث في العام ان يزداد حادف في العام لا يكون بازاء النخل الحادف في عامين بسم  
وان كان كذلك لانه اي لان الكبر الحادف ساهم كل واحد من النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
يعني ان الحادف يحمل ما على الارض كما يحمل النخل ما على الارض لا يملك ما على الارض حتى ينقل في بيع الارض  
من غير شرط فيكون الزيادة على النخل زيادة على اصله كانه السقط وموقع كانه ساهم في العام فانه لو اشترى جارية  
فولدت قبل البقيس لم ولدت ولدت ولذا ينقسم الثمن على الكل ثلثا فلولوا السقط ساهم كل واحد من النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
بسمامة اجرة النصف لم ينقسم ذلك ساهم بين والدته فعمل ان الزيادة على الزيادة تابعة لاصل فكان حصص الكبر الحادف في العام  
لاولئك الثمن وفي العامين نصفه لان قيمة كل واحد من الارض النخل اذا كانت مثل قيمة كل واحد من النخل فكانت قيمة كل واحد من النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
الثلث فاذا حدث في العام ان يزداد حادف في العامين مثل قيمة كل واحد من الارض النخل يكون بازاء النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
الارض والنخل النصف فاذا انزل البايع الحادف ساهم من المسمى حصص الثلث في عام والنصف في عامين وعكس ابو يوسف  
ما سقط الربع في الاول والثاني يعني ان ابو يوسف جعل حادف ساهم النخل دون الارض لانه يحمل الحادف ما يباع  
للنخل دون الارض اذ سوف قام حقيقته بالنخل حتى لو كانت النخل لرجل ولا يرضى لآخر فانه لصاحب النخل فاسقط ابو يوسف وعن  
المسمى البايع من الكبر الثمن ما يوافق البايع النخل الحادف في السنة الاولى اسقط الثلث عنه ما يوافق البايع النخل الحادف في العام ان  
وذلك لان الحادف عند ما لم يباع الارض بسم الثمن او لا على الارض النخل بسم الثمن ما اصاب النخل قيمته على الكبر الحادف  
فيصيب الكبر الحادف ربع الثمن وفي العام ان لما اصاب الحادف ضعفه كان حادف قيمة النخل وقيمة النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
فيصيب الحادف ثلث النصف وثلث النصف ثلث الكل فلذلك اسقط في الاول والربع وفي الثاني الثلث ولا يجاز على المذسلة وفي  
بالشرط وكفى **باب** في ان يوافق البايع النخل الحادف حتى سقط حصصه من الثمن عن المشتري لا يكون للمشتري خيار في رد الارض و  
النخل الى البايع لانه في بعض المعقود عليه قبل البقيس على ما هو المختار وذلك لان خيار الرد انما يكون بطلان بعض ما هو شرط  
في العقد والنخل الحادف لم يكن مشروطا في العقد فلا يرد الارض والنخل بغيره على البايع لانه اي البايع وفي ما شرط في العقد  
ومو لا يرضى النخل وكفى شر اي كفى البايع عن التمسك بالثمن بالثمن الكبر الحادف ساهم في العام ان البايع لم يملك الكبر الحادف اخذ  
المسمى ثلث الكبر الثمن فيكون ثلثا الكبر الحادف ساهم ما لم يضمن كما سئل وانه انتهى عنه سماعه هو بالثمن كفى عن المشتري  
فلا يوجب ذلك خيار الرد وبوفيه الثمن بقبول البقيس لا قبله اذ جاء المبيع مبيع والبايع لا يصح نايبا لان الغرض لا ياتي في البيع  
مدا لهبة **باب** في ان يوافق البايع النخل الحادف حتى سقط حصصه من البايع لا قبله حتى لو فسخ الارض والنخل والكبر الحادف لم يفسخ  
الكبر الحادف الى البايع قضاء عن الكبر الثمن جاز لان سعيه بعد البقيس جاز فكذلك القضاء ولو لم يبيع ثمانين ذلك قال للبايع

هذا لا يرد ولا يوافق في غير عام  
في عامين لانه ساهم كل واحد من النخل  
ان كانت قيمة كل واحد من الارض النخل يوم  
والنخل الحادف يوم البقيس يعني بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل  
حالة الارض في زمان المشتري ولا يصل بغيره فانه بالعقد والزيادة بالبقيس اذا كان قيمة كل واحد من الارض النخل يوم العقد  
مثل قيمة الحادف يوم البقيس بسم المسماة عليها الله فيكون ثلثه بازاء الكبر الحادف وثلثه بازاء الارض وثلثه بازاء النخل  
مذا في تم حادف عام واحد فان حدث في العام ان يزداد حادف في العام لا يكون بازاء النخل الحادف في عامين بسم  
وان كان كذلك لانه اي لان الكبر الحادف ساهم كل واحد من النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
يعني ان الحادف يحمل ما على الارض كما يحمل النخل ما على الارض لا يملك ما على الارض حتى ينقل في بيع الارض  
من غير شرط فيكون الزيادة على النخل زيادة على اصله كانه السقط وموقع كانه ساهم في العام فانه لو اشترى جارية  
فولدت قبل البقيس لم ولدت ولدت ولذا ينقسم الثمن على الكل ثلثا فلولوا السقط ساهم كل واحد من النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
بسمامة اجرة النصف لم ينقسم ذلك ساهم بين والدته فعمل ان الزيادة على الزيادة تابعة لاصل فكان حصص الكبر الحادف في العام  
لاولئك الثمن وفي العامين نصفه لان قيمة كل واحد من الارض النخل اذا كانت مثل قيمة كل واحد من النخل فكانت قيمة كل واحد من النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
الثلث فاذا حدث في العام ان يزداد حادف في العامين مثل قيمة كل واحد من الارض النخل يكون بازاء النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
الارض والنخل النصف فاذا انزل البايع الحادف ساهم من المسمى حصص الثلث في عام والنصف في عامين وعكس ابو يوسف  
ما سقط الربع في الاول والثاني يعني ان ابو يوسف جعل حادف ساهم النخل دون الارض لانه يحمل الحادف ما يباع  
للنخل دون الارض اذ سوف قام حقيقته بالنخل حتى لو كانت النخل لرجل ولا يرضى لآخر فانه لصاحب النخل فاسقط ابو يوسف وعن  
المسمى البايع من الكبر الثمن ما يوافق البايع النخل الحادف في السنة الاولى اسقط الثلث عنه ما يوافق البايع النخل الحادف في العام ان  
وذلك لان الحادف عند ما لم يباع الارض بسم الثمن او لا على الارض النخل بسم الثمن ما اصاب النخل قيمته على الكبر الحادف  
فيصيب الكبر الحادف ربع الثمن وفي العام ان لما اصاب الحادف ضعفه كان حادف قيمة النخل وقيمة النخل بسم الكبر المسماة للثمن على الارض النخل يوم العقد  
فيصيب الحادف ثلث النصف وثلث النصف ثلث الكل فلذلك اسقط في الاول والربع وفي الثاني الثلث ولا يجاز على المذسلة وفي  
بالشرط وكفى **باب** في ان يوافق البايع النخل الحادف حتى سقط حصصه من الثمن عن المشتري لا يكون للمشتري خيار في رد الارض و  
النخل الى البايع لانه في بعض المعقود عليه قبل البقيس على ما هو المختار وذلك لان خيار الرد انما يكون بطلان بعض ما هو شرط  
في العقد والنخل الحادف لم يكن مشروطا في العقد فلا يرد الارض والنخل بغيره على البايع لانه اي البايع وفي ما شرط في العقد  
ومو لا يرضى النخل وكفى شر اي كفى البايع عن التمسك بالثمن بالثمن الكبر الحادف ساهم في العام ان البايع لم يملك الكبر الحادف اخذ  
المسمى ثلث الكبر الثمن فيكون ثلثا الكبر الحادف ساهم ما لم يضمن كما سئل وانه انتهى عنه سماعه هو بالثمن كفى عن المشتري  
فلا يوجب ذلك خيار الرد وبوفيه الثمن بقبول البقيس لا قبله اذ جاء المبيع مبيع والبايع لا يصح نايبا لان الغرض لا ياتي في البيع  
مدا لهبة **باب** في ان يوافق البايع النخل الحادف حتى سقط حصصه من البايع لا قبله حتى لو فسخ الارض والنخل والكبر الحادف لم يفسخ  
الكبر الحادف الى البايع قضاء عن الكبر الثمن جاز لان سعيه بعد البقيس جاز فكذلك القضاء ولو لم يبيع ثمانين ذلك قال للبايع







اي ما ذكرنا اذا اختار المشتري امضاء البائع فان اختار فسخه فحال البائع بعد الفسخ كحال المشتري بعد الامضاء بحسب عبه  
الصدق مما زاد على النصف العرفي لا كان يجب على المشتري لانه المشتري كان مالكا للبند المبيع الا انه لم يدر في ضمانه قبل القبض  
والبايع قبل الفسخ لم يكن مالكا للبند فاوجب الصدق على المشتري لعدم الضمان عليه فاولى ان يجب على البائع لان عدم  
في هذا المعنى فوق عدم الضمان ولو لم يعين الكدر لم يحزن ان سلم في المجلس لعدم المعلوم **ش** اي لو اشترى بعد الصلح او احكم بالفضه  
كدا ولم يعين الكدر لم يحزن السع وان سلم الجاني الكدر في مجلس البيع لان الكدر مبيع وهو موعود وسع ما ليس عند الانسان لا يحوز الا على  
وجه السلم ولا يمكن كونه سلم لانه لم يكن كرا ولا حرا ولا صفة الكدر اذا كان مديع موعود لم يتحول له الجواز بالتسلم في المجلس  
اذا باع جنين ناقه ثم ولدت الناقه في المجلس سلم كذا لو باع اجاني بماله كرا وسطا قبل اكتم **ش** اي كذا لم يحزن لو باع الجاني  
بما عليه في المشتري كرا وسطا ولم يعينه قبل ان يقضه القاضي عليه بنى او قبل ان يصططحا على شيء لانه مبيع للمعروف لا على وجه التسليم  
كما ذكرنا ولو صالح على ذلك شرط التسليم في المجلس لانه قابل اليد اذا التقل مشروط بالحكم حتى جاز الامام الصلح على اضعاف  
القيمة اي ولو صالحه اجاني على كرا وسطا جاز ذلك لانه سلم الكدر له قبل ان يفرق من المجلس وكان ينبغي له ان يحوز الصلح ولو  
سلم في المجلس لان الاصل ان الكدر يبيع في المجلس متى قبل ما هو موعود بصره مبيعا وسنا قد وجب على الجاني نصف القيمة **ش** اي او نأيه فكان  
الكدر مقابلا بالنقص فكان مبيعا فلا يحوز موعودا الا ان اقلنا انه يجوز لانه اي لا الكدر قابل اليد لانه ان الكدر سنا وقع مينا  
لا مبيعا لانه ليس بمقابل بل هو مقابل ما ليس بشيء والكدر اذا كان مقابلا بما ليس بشيء فمن دخل عليه حرق العوض  
وهو الباء وما يقوم مقامه وهو على كونه مينا وانما قلنا انه مقابل بما ليس بشيء لانه قابل اليد لا الدرام او الدنانير لا في  
الجني عليه في سائر الحالات انما ينتقل من العين الى القيمة بشرط القضاء بالقيمة ولهذا قال ابو حنيفة ان صالح المصطوب  
منه مع الغاصب عن البند المصطوب بعد ما يملك على اضعاف قيمته كان الصلح جائزا فيجعل ما اخذ من اضعاف قيمته قبل  
القضاء بالقيمة بدل العين اذ لو كان بدلا عن القيمة لاجاز فكان حق المشتري في عين اليد وكان الكدر مقابلا باليد  
لما بالقيمة **ش** واخبر ان المشتري اذا اشترى البند مبيع وبأداء العوض قبل حرق العوض وقدر **ش** اي ولا صلح فيما ذكرنا من  
المساواة اذا قبل شيئا من الكمالات او الموزونات بالدرام او الدنانير يكون مبيعا سواء دخل عليه حرق العوض ولا  
لانه تعذر ان يجعل ما يقابل مبيعا فحينئذ هو مبيعا وان كان المشتري مقابلا بغير النقد يكون محتملا لكونه مبيعا وكونه مينا  
والتمييز بين كونه مبيعا وبين كونه مينا حرق العوض وهو الباء او ما يقوم مقامه وهو كونه على وقدر ذلك فيما تقدم **ش**  
وعند محمد بن النوى على البائع اصل اتباع حرق العوض او راس السلم **ش** اي وعند محمد بنه ان اختار المشتري اتباع  
اجاني ونوى ما عليه كونه النوى على البائع وهو قول ابو يوسف دح او لا اصل ما ذكر في كتاب الرق فمن اشترى قلب الغنم  
بدينار فنقد الدينار ولم يصف القلب جاء انسان واحده انه يحترق المشتري فان اختار امضاء البائع واساع المحرق وسماه القلب لم يراع  
القلب فارق المشتري قبل ان يصف المشتري القيمة المحرق فله قول ابو يوسف دح او لا وهو قول محمد بن الرق بالكل لانه فارق قبل ان يصف  
القلب ثم رجع ابو يوسف عن هذا وقال كونه الرق وان فارق قبل القبض القيمة المحرق لان اختيار اساع المحرق عليه قبضه وكذا لو  
احرق رجل في مجلس السلم راس السلم واختار السلم له اساع المحرق فارق قبل ان يصف السلم له القيمة من المحرق فهو على كذا **ش**  
وسقط نصف الثمن لاصالة المبادى وقيل لا كالأول وقت ولا يحوز السع لعدم البتق **ش** اي ولما كان النوى على البائع فسقط عن  
المشتري ان لم يبق الثمن ويستمر النصف لا نقود وانما قلنا انه سقط نصف الثمن مع ان يد المبيع لفاصلت قبل القبض فان المشتري اختار

اي ما ذكرنا اذا اختار المشتري امضاء البائع فان اختار فسخه فحال البائع بعد الفسخ كحال المشتري بعد الامضاء بحسب عبه  
الصدق مما زاد على النصف العرفي لا كان يجب على المشتري لانه المشتري كان مالكا للبند المبيع الا انه لم يدر في ضمانه قبل القبض  
والبايع قبل الفسخ لم يكن مالكا للبند فاوجب الصدق على المشتري لعدم الضمان عليه فاولى ان يجب على البائع لان عدم  
في هذا المعنى فوق عدم الضمان ولو لم يعين الكدر لم يحزن ان سلم في المجلس لعدم المعلوم **ش** اي لو اشترى بعد الصلح او احكم بالفضه  
كدا ولم يعين الكدر لم يحزن السع وان سلم الجاني الكدر في مجلس البيع لان الكدر مبيع وهو موعود وسع ما ليس عند الانسان لا يحوز الا على  
وجه السلم ولا يمكن كونه سلم لانه لم يكن كرا ولا حرا ولا صفة الكدر اذا كان مديع موعود لم يتحول له الجواز بالتسلم في المجلس  
اذا باع جنين ناقه ثم ولدت الناقه في المجلس سلم كذا لو باع اجاني بماله كرا وسطا قبل اكتم **ش** اي كذا لم يحزن لو باع الجاني  
بما عليه في المشتري كرا وسطا ولم يعينه قبل ان يقضه القاضي عليه بنى او قبل ان يصططحا على شيء لانه مبيع للمعروف لا على وجه التسليم  
كما ذكرنا ولو صالح على ذلك شرط التسليم في المجلس لانه قابل اليد اذا التقل مشروط بالحكم حتى جاز الامام الصلح على اضعاف  
القيمة اي ولو صالحه اجاني على كرا وسطا جاز ذلك لانه سلم الكدر له قبل ان يفرق من المجلس وكان ينبغي له ان يحوز الصلح ولو  
سلم في المجلس لان الاصل ان الكدر يبيع في المجلس متى قبل ما هو موعود بصره مبيعا وسنا قد وجب على الجاني نصف القيمة **ش** اي او نأيه فكان  
الكدر مقابلا بالنقص فكان مبيعا فلا يحوز موعودا الا ان اقلنا انه يجوز لانه اي لا الكدر قابل اليد لانه ان الكدر سنا وقع مينا  
لا مبيعا لانه ليس بمقابل بل هو مقابل ما ليس بشيء والكدر اذا كان مقابلا بما ليس بشيء فمن دخل عليه حرق العوض  
وهو الباء وما يقوم مقامه وهو على كونه مينا وانما قلنا انه مقابل بما ليس بشيء لانه قابل اليد لا الدرام او الدنانير لا في  
الجني عليه في سائر الحالات انما ينتقل من العين الى القيمة بشرط القضاء بالقيمة ولهذا قال ابو حنيفة ان صالح المصطوب  
منه مع الغاصب عن البند المصطوب بعد ما يملك على اضعاف قيمته كان الصلح جائزا فيجعل ما اخذ من اضعاف قيمته قبل  
القضاء بالقيمة بدل العين اذ لو كان بدلا عن القيمة لاجاز فكان حق المشتري في عين اليد وكان الكدر مقابلا باليد  
لما بالقيمة **ش** واخبر ان المشتري اذا اشترى البند مبيع وبأداء العوض قبل حرق العوض وقدر **ش** اي ولا صلح فيما ذكرنا من  
المساواة اذا قبل شيئا من الكمالات او الموزونات بالدرام او الدنانير يكون مبيعا سواء دخل عليه حرق العوض ولا  
لانه تعذر ان يجعل ما يقابل مبيعا فحينئذ هو مبيعا وان كان المشتري مقابلا بغير النقد يكون محتملا لكونه مبيعا وكونه مينا  
والتمييز بين كونه مبيعا وبين كونه مينا حرق العوض وهو الباء او ما يقوم مقامه وهو كونه على وقدر ذلك فيما تقدم **ش**  
وعند محمد بن النوى على البائع اصل اتباع حرق العوض او راس السلم **ش** اي وعند محمد بنه ان اختار المشتري اتباع  
اجاني ونوى ما عليه كونه النوى على البائع وهو قول ابو يوسف دح او لا اصل ما ذكر في كتاب الرق فمن اشترى قلب الغنم  
بدينار فنقد الدينار ولم يصف القلب جاء انسان واحده انه يحترق المشتري فان اختار امضاء البائع واساع المحرق وسماه القلب لم يراع  
القلب فارق المشتري قبل ان يصف المشتري القيمة المحرق فله قول ابو يوسف دح او لا وهو قول محمد بن الرق بالكل لانه فارق قبل ان يصف  
القلب ثم رجع ابو يوسف عن هذا وقال كونه الرق وان فارق قبل القبض القيمة المحرق لان اختيار اساع المحرق عليه قبضه وكذا لو  
احرق رجل في مجلس السلم راس السلم واختار السلم له اساع المحرق فارق قبل ان يصف السلم له القيمة من المحرق فهو على كذا **ش**  
وسقط نصف الثمن لاصالة المبادى وقيل لا كالأول وقت ولا يحوز السع لعدم البتق **ش** اي ولما كان النوى على البائع فسقط عن  
المشتري ان لم يبق الثمن ويستمر النصف لا نقود وانما قلنا انه سقط نصف الثمن مع ان يد المبيع لفاصلت قبل القبض فان المشتري اختار







من  
لما بين  
كما لو  
شاعة  
تطشى  
بيع  
بكون  
بذلك  
اقام  
يدرجل  
في

فلم يكن معارضتها في الوجه السادس وسواء اذا كانت الدار في يد عند شهدها بالعقد دون القبض فان لم يستقم التعديل  
بقوله نقول المعارض لان يثبت عمره وسند اذ العارضات قد تهاوت فلم يثبت شراءه ومنها فتمنع حكم بينة زيد لانه لا يلقى  
الملك في عمره ولم يثبت ملكه عمره فلتعديل هذا الوجه السادس قال ابو جابر البيع قبل القبض يعني اما قبله بغيره زيد على عمره  
في هذا الوجه لان مع العارض قبل القبض جاز عندنا وهذا كان كذلك بغير بينة عمره وعلى سنده صحيح لانها ثبت جواز شراء زيد عمره  
والى سند المطعنة اشار بقوله ودعى شراءه الباع فان جمع سدين المعينين يقتضي رجحان بينة عمره وعلى سنده ذلك لان عمر الذي  
دعى شراءه الدار في سند سوابغ سن الدار زيد وكان في قبول بينة صحراء زيد منه فترجحت بينة عمره وعلى سنده سند في الحاصل الذي  
اذا كانت في سند قبلت بينة عمره وعلى سنده وقضى لها باليمن على عمره وقبلت بينة زيد على عمره وقضى لها باليمن على زيد بغير بينة  
تختل على بينة سند كوني بامتنع جواز شراء زيد سواء شهدوا بالقبض ولا فاضا كان سند لم يتم بينة اصلا وانما اقام عمره على سند الباع  
منها واقام زيد على عمره وبالشراء منه ولو كان كذلك يقتضي شراءه عمره ومن سنده شراءه زيد عمره فكذا انما اعلم ان محله في الوجه  
السادس وسواء اذا كانت الدار في يد سنده ولم يشهدوا بالقبض في سهارا بينات كلها عند حيفه والى يوسف رحمه الله  
وسلك الدار في يد سنده وسلك في عادة اجماع وطعن فيه لقاضي ابو حاتم بوجاهة لقائه بينة على الشراء والقبض والمسلم  
بهاها والدار في يد سنده يقتضي عند ما يشاء عمره وسنده شراءه زيد عمره وعلى قولنا ببيع العارض قبل القبض جاز فوجب ان يكون كواجب  
سنا كما جواز في قال بعض اصحابنا به اراهم في ان ذلك العبد وضع المسألة فيه سبق قلم او قل الكاتب في الدار وقال بعضهم لم يرد  
على قولها الاول فان بيع العارض قبل القبض لا يوجب عندنا على قولها الاول وكقولها الاخر فعلى قولها الاول لا يكون فرق بين ما اذا  
شهدوا بالقبض وما اقام بشهروا به وسواء الصحيح فلذلك يفرق المصنف بينهما وقال في الدار لزيد عندنا في الحل ابناء راكبا في  
وصونا للكلام في الطعن والنا ويل عند محمد بن ابي لم يشهدوا بالقبض يقتضي شراءه زيد ان كانت في يد رجحانها للثبتي بعد سنده عمره  
اذا سنده الله يعني لا تخلو اما ان شهد السهود بالعقد والقبض وشهدوا بالعقد دون القبض فان شهدوا بالعقد ولم  
شهدوا بالقبض فوجد محمد بن ابي يقتضي شراءه زيد عمره وان كانت الدار في يد زيد بغير بينة بغير رجحانها للثبتي فمصرح الى الدار قوله للثبتي  
منقول بغير رجحان اي انما يقتضي شراءه زيد بغير بينة بغير رجحانها للثبتي فمصرح الى الدار قوله لزيد عندنا في الحل ابناء راكبا في  
تعليل قوله بعد سبق عمره وضمه لثبتي في اسنده ما يرجع الى زيد وسنده وفيه المعقول يرجع الى زيد وضمه له يرجع الى عمر واي انما جعل  
عمره وسابقا ليدلان زيد وسنده اسنده الله واذا حصل ان القبض للمعاين جعل الاول المعقول ولم يشهدوا بالقبض عند محمد بن ابي  
فالقبض للمعاين ان وطرح زيد حقيقة لكنه موجود في عمره وحكا لان زيدا وسنده توافقا على اسناده الملك والدم عمره فيجعل كان  
عمره اسناده الاول من سند وقبض ثم زيد وسنده عن ثبتي الملك في حقه ولا يصح ما يدعيه صاحب اليد والى في دعوى ثبتي الملك  
من ثالث بين زيد وسنده ان كانت في يد عمره ولا انها خارجا ان الله تعالى نعم المعارض هذا الاولى في ثبتي يد الدار في اقام  
بشهادتها بالقبض بين زيد وسنده بغير بينة ان كانت الدار في يد عمره وشراء منها الدار في يد زيد وسنده ومعلوم ان القبض للمعاين  
جعل الاول المعقول عند فيصير كان في اليد اسناده الاول من سند ثم زيد وسنده بغير بينة ثبتي الملك في حقه ولا يصح ما يدعيه صاحب اليد  
خارجا في قبض الدار بينا مضى لعدم مرجح لهما على الاخر ولعمره وعلى كل منها نصف الثمن وكل منهما وان لدعى شراءه كل الدار الا  
ان زعمه في بطل المعارض لان ما ادعاه لهما عارضه لاخر عنده ولا ترجح قبضه لكل واحد منهما بنصف ادعى فصرح وسنده  
المسألة الاولى وهي ان كانت الدار في يد زيد فان ثبتي لزيد تمام ما ادعى لعدم المعارض له مرجح حابيه بالدم ولعمره ان كانت في يد



مبتدأ البتض المعايين لا أول وشراء زيد قبل البتض **أي** ونقضي الدار لعمر وفما لم يهدوا بالبتض لو كانت الدار في يد سنده  
لأن البتض المعايين كحل الأول المعقود عنده فصار كأنها اشترت من عمرو وألا قبضت ثم باعت من عمرو ولم يسم المعقود بالبيع  
الذي يكون باللفظ باللفظ فصار كأنه بطلت بينه زيد على عمرو ولأنه اشترى الدار من عمرو قبل البتضها عمرو فباعه وهو سنده وبيع  
العقار قبل البتض لا يجوز عنده فقوله ولعمر ويدل على مقدمتين أحدهما أنه نقض شراء عمرو من سنده الثانية أنه سطل بينه زيد  
فاستدل على الأولى بقوله أو البتض المعايين لا أول على الثانية بقوله وشراء زيد قبل البتض **أي** وإن سنده أو فالدرا لم يند  
أن كانت في يد حيا بها للشيء بغير سبق عمرو أو البتض المعايين للفقير **أي** ما ذكرنا فاما القام يهدوا بالبتض فإن سندهوا  
بالبتض نقض الدار فلو كان ذلك الدار في يد حيا سلفها الملك من عمرو وعلى زيد الملك من سنده باليد فقوله بها أي باليد  
وقوله للشيء بنحوه بترجى كما ذكرنا وقوله أو البتض المعايين لا أول فقبل قوله بعد سبق عمرو ونقضي لولاصل عند عمر  
الشهر متى يهدوا بالشراء والبتض الجميع في يد سندهم فإن البتض المعايين كحل لآخر المعقود عنده وأما كون ذلك لفظا  
لفرأنا زيد وقد منار شراء عمرو فبجعل كان عمدا انتهى الدار من سنده ثم اشترى سنده وقبضت فكان كل واحد من زيد وسنده  
مدعى بالملك من عمرو ولم يند يد فرجنا تلفتها باليد لما ذكرنا أن بينه صاحب الدار في دعوى التلق **أي** وجعله للأول  
تصحيحا لقدر عمدا وإن قيل **أي** علم أنهم قالوا ما ذكرنا وسامنا أنه يتفق الدار لم يند جواز القياس أما جواز الاحتجاج فإن نقض  
بالدار لم يند وذلك في القياس عند محمد **أي** أن البتض المعايين كحل لآخر المعقود متى سندهوا بالشراء والبتض حواء كان في جملة  
لآخر المعقود جواز المعقود كلها أو جواز البعض فلو كان البعض الاحتجاج أن كحل البتض المعايين أول المعقود إذا كان  
في جملة أول المعقود تصحيح كل المعقود وفي جملة لآخر المعقود يصح بعضها وأما وبعضها وسنا وجعلنا البتض المعايين  
لآخر المعقود فندرى بذلك كما ذكرنا ولو جعلنا أول المعقود كان فيه يصح المعقود كلها فيجعل كأنها اشترت أولا من عمرو  
وقبضت ثم باعت من عمرو وقبض عمرو ثم باع عمرو من زيد وقبض زيد ثم وصل إلى يد سنده بسبب لآخر فهو مسمى بالسلم إلى زيد  
فأراد المصنف بهذا القول فقال وجعله للأول لغير عمر **أي** وجعل البتض المعايين لا أول المعقود منا نقض لغير عمر  
فلا يجعل للدرا أن قيل أنه كحل للأول كما ذكرنا لغير الدار في القضا انتهى عمرو ولأننا فهم على ذلك لأن عمدا ثبت ذلك على سنده وما  
أدعى التلق منه فلا بد من إثبات الملك فوجب القضا شرعي عمرو ومنها أو لا بل نقض شرها منه أو لا فيغير عمرو ونقوات  
ما استحقه وهو القضا أو لا فوجب الجواب عن الاحتجاج أن كحل البتض المعايين لو جعل أول المعقود متى لنم منه يصح المعقود  
إذا تعارضت العقود واستوت أما عند وجود دليل التزم للبتض فلا **أي** ولزيد في الباقي يصح المعقود **أي** ونقضي الدار  
لزيد فيما بيني وبينه لفظا كانت الدار في يد زيد وفما لفظا كانت في يد عمرو ولأن البتض المعايين عنده يكون لآخر المعقود متى  
سندهوا بالعقد والبتض يكون في حكم المعقود قياسا واستحسانا وفي الوجهين الباقيين كذلك لفظا كانت الدار في يد زيد  
بجعل كان سنده اشترت من عمرو وألا وقبضت ثم باعت من عمرو وقبض عمرو ثم باع عمرو من زيد وقبض زيد فبصح كل المعقود  
إلا أن سندها وعمر اسعاصان في التمسك على زيد التمسك لعمر ولأنه اشترى منه ولما لفظا كانت في يد عمرو فلو كان كحل كان سندها  
اشترى من عمرو وسلمت ثم باع عمرو من زيد ولم يسم فيجوز البيع كلها **أي** ولما كان المدعى عبدا والتعارض بدعوى البيع فبصح ما  
في الأولى لمعنا لك أن كان في يد سندها وعمر عقد في اليد في البلد للتعارض وقد نقض **أي** علم أن المصنف خلط في هذه المسألة  
دعوى الشراء بدعوى البيع ووضع المسألة في المتن فقال لو كان المدعى عبدا والتعارض بدعوى البيع أي تعارض عمرو وسنده

[The text on this page is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot, rendering it illegible.]



في يد عمرو وكذلك يصح العتق عندئذ لانه كجمل كان عمر باع اولاً من سند وقبض ثم باع سند عمرو وقبض ثم باع عمرو وزيد  
ولم يقبض فهو ميراث السلم له واما اذا كان في يد سند وكذلك يصح العتق عندئذ ونقضي بالعبد لانه كجمل كان عمر باع  
اولاً من سند وقبض ثم باع سند من عمرو وقبض ثم باع عمرو من زيد وقبض ثم وصل له سند عمر له في ثم ورد على  
سدا ان القياس عندئذ ان يجعل القبض المعايين وهو قبض سند عمر البتة في مصر كان سند باع من عمرو وقبض ثم باع عمرو  
من سند وقبض ثم باع عمرو من زيد فيفسد بيعه وما ذكره في يد عمرو على وجه القياس لانه ان ثبت مع عمرو سند وقبضها  
اولاً من سند عمرو وقبض ثم بيعه من زيد وقبضه فقد لا قبض زيد فيه وكذا ورد على اذا كان العبد في يد عمرو والقياس  
ان يجعل القبض المعايين وهو قبض عمرو ولا غير البتة في مصر كان عمر باع من سند وقبض ثم باع سند عمرو وقبض ثم باع عمرو  
من زيد وقبض ثم باع زيد من عمرو وقبض فقد يقضى بما ذكره في وجه القياس بذلك لانه ان ثبت اولاً باع عمرو من سند وقبضها  
ثم بيعها من عمرو وقبضه ثم باع عمرو من زيد وعلم قبضه فاجاب على ورد في الوجهين بقوله اذا لبيس الى بعض رواه وصحها  
الصحة بغيره لوعلى ما لفا كان العبد في يد عمرو وعلى وجه القياس فيعبر عن بيعه من زيد من عمرو وانه لا يجوز لان زيد لم يبيع  
مع العبد من عمرو ولم يشهد له به وانه لا يبيعه من غيره ولو لم يبيع من زيد من عمرو لم يبيعه من غيره ولو لم يبيعه من غيره لم يبيعه من غيره  
ها فلا سالى بعض رواه في وجه القياس في ضمن العمل بالصحة وكذا فيما لفا كان العبد في يد سند لوعلى وجه القياس لم يبيعه من غيره  
شراء زيد من عمرو وكذا لولا لو زيد قبض على وجه القياس لم يبيعه من غيره وكذا لولا لو زيد قبض على وجه  
القياس صح شراء زيد فلا سالى الوضع في يد عمرو في ضمن العمل بالصحة وان اقام زيد على البيع نقضه عند المأمر اى وان  
كان زيد لم يبيع البينة على انه اشتراه من عمرو ولكنه اقام البينة على انه باعه من عمرو وباقي المسألة كالحال نقضه اى مع زيد  
من عمرو في الجب عند ما يولم لزيد على عمرو والتمن الذي لصعاه سواء كان العبد في يد زيد او في يد عمرو او في يد  
سند لما من قوله وقد المعارض فان بينه عمرو وعلى سند وبينه سند على عمرو ومطلنا حكم المعارض وظل بينه زيد  
المعارض فنقضي بينه وعنده ان لم يشهدوا بالقبض وكان في يد زيد وسند وكذلك يبيح الفاعل دون الكارح في الاولى  
عكس عكس كالاخرى لان الكارح اولى شرطاً بحكمه وذلك في الفري دون الاولى اذا قرأها زيد بالشك بل عكس اى وعند  
محمد بن عمر لم يشهد له به بالقبض وكان العبد في يد زيد وفي يد سند وكذلك نقضه مع زيد من عمرو واما في المسألة الاولى  
مما اذا كان في يد زيد فاما نقضه مع زيد من عمرو ويصح الفاعل لغيره العبد اذا كان في يد زيد فقد باع زيد في يد عمرو  
نقد على تسليمه وعمرو وسند باعاً لا نقضاً على تسليمه وكان مع زيد كذا في صحا بيعه على بيعها فعمل كان زيد باع العبد  
عمرو ولم يسم الله ثم باعه عمرو من سند ثم سند من عمرو وقبل القبض فلم يبيعه مع الا ان مع المنقول قبل القبض لا يجوز قوله دون الكارح  
جواب قول من يوجب ان نقضه مع سند من عمرو ولا مع زيد من عمرو لان سند اربعة وزيد في اليد ولهي كل منها  
من عمرو وقد ذكر في البيوع في رجلين له في كل واحد منهما البيع من فلان ولغيره ما ذكره ولم يذكر الشهود بالقبض في نقضه  
مع الكارح وكان القياس لغيره يبيع من غيره ليجازي الا ان افضنا يبيع زيد من غيره الفاعل دون الكارح وان عكس عكس  
اياتان به وقال بعض مع سند لاسع زيد من غيره ليجازي الا ان افضنا يبيع زيد من غيره الفاعل دون الكارح وان عكس عكس  
اى مع عكس الكارح في المسألة الاولى ومما اذا كان العبد في يد زيد كما هو الحكم في المسألة الاولى ومما لفا كان العبد في يد سند  
فانه لو كان العبد في يد سند وباقي المسألة كالحال نقضه مع زيد من عمرو ويصح الفاعل لغيره العبد اذا كان في يد سند وسند عمرو وعنده العمل لما

[The text on the right page is heavily obscured by dark ink blotches and is largely illegible. Some faint traces of script are visible through the ink.]



عندما افار واما عند محله فلان زيدا وسند الله على كل منها بيعه من عمرو والعبد على سلم الى عمرو وكان زيد محال الى ابنت  
ملكه في العبد حتى ملكه التليم الى المتيقن من خارج وسند في الد وبيته الكارج الى بالقول فعلى هذا القياس الذي ذكره السمع  
واما محال الكارج في المسلة الاخرى ونحوها الفاعل في المسلة الاولى كان الكارج انما يكون اولى في دعوى السمع لقامحهم  
ملكه في البيع لانه حصد بصر محتاجا الى ابناات الملك لخرسهم وكان هذا ابناات الملك المطلق والكارج فيه اولى وذلك في نفق  
محمد ملك الكارج في المسلة الاولى وسيل لفا كان العبد في يد زيد لان العبد لفا كان العبد في يد زيد لان العبد لفا كان  
في يد زيد كان زيد مقرا بالهذه بنو الملك لانه يزعم انه باع عمرو وعمرو باع منه فلا تخارج الكارج وسند في ابناات الملك  
فكان بينه كل واحد على ابناات نفس البيع فكان بينه صاحب اليد اولى في الدعوى التليم واما لفا كان العبد في يد زيد لم يبق  
لزيد بالملك لانه ارعهم سمها من عمرو ولا راعهم سم عمرو من زيد لان عمل اليد في ذلك كان الكارج وسند محتاجا الى ابناات  
الملك المطلق في بيته فله اذ اقترها اي لانه اقتر يد هذا اذا كان العبد في يد زيد في الملك على اي لم يبق من زيد  
بالقول لفا كان العبد في يد عمرو وان كان في يد عمرو ونفق سمها منها بعد شرائها منها بين كمال على الكارجين للتساوي في  
الدعوى لافا كان العبد في يد عمرو وعنده محمد انه ان شهدوا بالقبض كان العبد في يد عمرو ونفق سم عمرو من زيد بعد ان نفق يد  
عمرو منها اي من زيد بنين واحد في قول بنين واحد على لراهم منها نفق بعضي ولا بالقبض كله لعمرو ونفقة بالشر من زيد  
ونفقة بالشر من زيد ونفق على عمرو وكل واحد منهما بنصف النعم الذي يدعيه ثم نفق سم عمرو من زيد بالنعم الذي يدعيه  
واذا قدم بيعها من عمرو على عمرو ومن زيد لان القبض المعايير عند جعل اول القبض في حكم البيع واما ان يكون كذلك في يد زيد  
الاول في بيع عمرو ومن زيد يكون ضمن عمرو وقبض غصب او ودعوى لا قبض سم ذكره الامام الرضوي ثم اعلم ان العبد في يد زيد  
ذكر انه يجب لكل واحد منهما على عمرو وجسم النعم قياسا على ما ذكره باب سهاة سوع لاني من واحد ان لفا كان العبد في يد عمرو  
في يد زيد لان ملكه باع عمرو في ذلك وكذا واقام البينة نفق على ذي الدليل واحد منها مجمع النعم لانها خارجان في يد عمرو  
في حكم وكما ثبت لكل واحد على المتيقن عام النعم بان اشترى من لعمرو ولم يبق النعم فقبضه باع عمرو بالنعم في بيعه  
عليه ثمان والعصاة ان يجب على عمرو ونفق واحد لثمان فلهذا قال المصنف لاني نفق على عمرو ونفقين كما قال لان  
الخارجين تساويا في الدعوى لاني لعمرو والدرسك حتمها وكان غاصبا في زعمها فصح ان القبض في بيع لان قبض المصنف  
ينوب عن قبض المبيع فصار قابضا من كل واحد منها كان ليس مع عمرو فوجب عليه لكل واحد منهما تمام النعم لان ايجاب تمام النعم  
لكل منهما كان لصورة يد المتيقن في مسئلة اقام عمرو بينه على بيعه من زيد فكان يد بيد البائع حقيقة والدعوى في البيع  
دعوى فكانت بمعنى له يد المتيقن لان المبيع قبل القبض في حكم الرهن وقبض الرهن لا يوجب عن قبض البائع فلو وجب لكل  
واحد منهما تمام النعم كان في ذلك محرم صورة اليد واما لا يصح ذلك وان شهدوا بنفق العقود لان عمرو لم يكن في يد  
وزيدا وله في اليد اذ العقد اولى بالصون من اليد فلهذا قال المصنف وان شهدوا بنفق على لراهم بالقبض فميرجى الى القبض  
اي وعند محمد انه ان شهدوا بنفق بنفق العقود كلها سواء كان العبد في يد زيد او في يد عمرو واما لفا كان العبد في يد زيد  
الاول في يد عمرو فلا يملك لزيد باع العبد في عمرو وسلم ثم باع منه عمرو وسلم  
وكان عمرو لفا كان لان عمرو لم يكن في يد عمرو ومنه لان القبض المعايير عند جعل اول القبض اذ انهدوا بالقبض  
اذا كان فيه تصحيح العقود وشك ذلك كان القبض المعايير لعمرو وكان منو لفا كان العبد في يد زيد فلا

الراشد العتاي يعمرو وسند على  
عكس حكم الكارجين وان نفق لراهم  
بالقبضين كما قاله

81  
جعل كان زيدا باع عمرو وسلم ثم باع عمرو من زيد سلم اليها باعته سند عمرو وسلمت له ثم عاد العبد بعد ذلك الى زيد  
بقبض او امانة فيوم بالتليم الى عمرو وجعل صاحب القبض المعايير سنا وسوزيد اول واما لفا كان العبد في يد زيد فذلك  
بجعل كان زيدا باع عمرو وسلم ثم باع عمرو من زيد سلم ثم باعته سند عمرو وسلمت له ثم عاد الى سند بسبب من كمال  
فيوم بالتليم الى عمرو وجعل زيد اول في المعايير الباقين كان زيدا وله في ذلك لراهم في اليد ثم ورد على  
اصله سنا انه لم يجعل القبض المعايير لان جعل كان سند باعته من عمرو واولا وسلمت ثم باع عمرو من زيد وسلمت  
قبض سند لفا كان في يد عمرو وكذا ورد على ذلك فاما لفا كان العبد في يد زيد انه لم يجعل القبض المعايير وسو  
قبض زيد لفا القبض حتى يصير كانه باع عمرو من سند وسلم ثم باعته سند من عمرو وسلمت ثم باع عمرو من زيد وسلمت فقبض  
زيد لفا القبض فيكون له يد ملكا يد غصب او امانة فلهذا الامار من قال اذ العقد اولى بالصون من اليد يعني لو راعنا  
قبض زيد في المسلة الثانية وجعلنا لفا القبض وراعيها قبض سند في المسلة الثانية وجعلنا لفا القبض لعمرو من زيد  
اما لفا جعلنا قبض سند لفا القبض فلا يلزم منه فساد عند زيد كافتنا وكذا لفا جعلنا قبض زيد لفا القبض لانه لو جعل لفا  
القبض صار كان عمرو باع من زيد وسلم وهذا لا يجوز لانه يكون فضا بعقد لم يدع المدعي وما شهد به اليهود ولو راعنا  
العقد بطل حكم القبض المعايير على اصله فان ثبتنا العقود على الوجه الذي قلنا فلا يلزم فساد العقد لان العقد اولى بالصون  
عن المطلق من اليد ولو اقامت على البيع من زيد فاليد لفا الكل عند سنا للكاذب ونفاذ البيع والشر اي ولو  
اقامت سند بينه على زيد باعته العبد من زيد واما لان زيد اذ اريد بلف المسلة كالحال فيكون لراهم في يد زيد  
فاقام سوية انه عبيد باع من عمرو واما عمرو بينه انه عبيد باع من عمرو فالف واقامت سند بينه انه عبيد باعته من  
ذي اليد بالف لم يورخوا فثبت في حقيقته واي يوسف نعم الله لفا الظل اي لفا دعوى الجمع وترك الدار في يد زيد سواء  
شهد اليهود بالبيع والقبض جميعا او شهدوا بالبيع دون القبض لان البيئات هما نرت واما قلنا انها تبارت مع انه لا تبار  
بينها فان كل واحد منهما لا يدعي على صاحبه مثل ما يدعي صاحبه عليه بل يدعي على غيره لانه يلزم منها الكاذب اي الكاذب بين  
يهود المدعيين اي ثبت بينه كل واحد منهم كذب بينه لعمرو وذلك لانهم لقام بورخوا جعل كان المظن وجدي في وقت واحد  
بينه زيد ثبت ان العبد كان ملكا في القدم في ذلك الوقت انه باع من عمرو وبينه سند ثبت ان زيد اشترى منه في ذلك  
الوقت انه لم يكن له ملكا من الاصل وكذا بينه عمرو ونثبت انه كان ملكا في القدم في ذلك الوقت وانه باع من سند وبينه زيد  
ثبت ان عمر اشترى من زيد وانه لم يكن ملكا له من الاصل في ذلك الوقت قوله ونفاذ البيع بالجر عطف على الكاذب اي لفا الظل  
عندما لنفاذ البيع والشر معا فان اليهود اذ لم يورخوا وجعل كان كل العقود وجدي في وقت واحد لعمرو من عمرو في كل  
واحد منهم وشكنا لهذا العبد في وقت واحد وبينها تضاد فلما كل العقود لنفاذ سند وعنده ان لم يثبتوا بالقبض لفا بيع  
عمرو ونفق القبض ولزم لعمرو واما لم ينعى لان زيد اولا في شرائه واول باع ولعمرو سنا لما في اي وعند محمد انه ان لم  
يثبت اليهود بالقبض لفا بيع واحد وسو بيع عمرو من سند وجا ربيعان بيع سند من زيد وبيع زيد من عمرو واما جعل سم عمرو  
من سند لعمرو القبض لان لاصل عند ان اليهود يثبتون سندوا بالقبض جعل القبض المعايير اول القبض وانما يكون كذلك  
اذا قلنا بيع سند فيصير كانه باعته من زيد وسلمت فيكون قبض زيد اول القبض في حكم البيع ثم باع عمرو من سند وسلمت  
السم ثم باع من سند قبل القبض وسع المبيع قبل القبض لا يجوز عن اي كان البيع وان شهدوا بالقبض في سوع كلها عند







الانشراح لانه يبين انه باع او اجرد بالملكه وعما اذا استجار به المانع لعلهم ودد لا يكون الفلح من قبل من كان ملكه على  
 خطر الانشراح لان المانع هو الذي يملك المتيقن منفعه تعلم العبد وملكه ملك المنفعه ليس على خطر الانشراح فلا يكون  
 سدر موت العبد ملكا من المتيقن لا يملكه فاستحق الغرض في بيعه استحقان لعدم المانع فان قبل البيع قبل القبض مضمون على  
 البائع فمضى لا يجوز جازمه لان عن المتاجر يكون امانه في المتاجر للمضمون عليه فلما ان يكون المتاجر امانه في يد ليس  
 شرط الجواز الا امانه واما لا يكون مضمونا عليه لعدم بيع الضمان وذلك لان قبضه باذن المالك المنفعه يعود الى المالك من  
 وجهه والى الاجرم وجهه حكم المعاوضه فهذا الاعتبار يوجب ان يكون العبد مضمونا عليه كما في المنصوص على يوم البيع ولا يثبت  
 الا بالبيع ان يكون امانه عند الضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك سنا العبد كان مضمونا عليه قبل الامان فلا  
 يخرج عن الضمان بالشك قوله واما سقط الاجر جوابه والى قوله لا يوجب استحقان لعلهم ان يبيع في بيعه على المتيقن  
 الاجر وليناف العبد لانه قد في العمل المعقود عليه بعد صحة الاتجار وقد سلمه الى المتيقن كما لا يتصل بالملك لقا  
 لتعلم عده احر ومات العبد بعد علم احره واجاز فيقال انما سقط الاجر بموت العبد لانه فان التسليم يعني له الاتجار  
 وان دفعه يوجب كفى الاجر انما يجب على المتاجر لقا وجب له العمل المعقود عليه ومسلم يوجب تسليمه لان من على العبد  
 ليس بدنيته عن المتيقن لما ذكرنا انه لا يصلح نايابه في القبض فاذا مات العبد فقد هلك البيع قبل القبض فسقط  
 ملكه في العبد عن الاصل فلم ينع تعلم العبد سلما الى المتيقن فاذا ان تسلم بالانشراح سقط الاجر كلاف  
 استحقان للحفظ اذا الواجب قبل العقد لا يجب به كلفه الذان وارضاع الولد قوله خلافه متعلق بقوله ولا يتجوز  
 يعني ولا يلزم استحقان لعلهم حرفه فانه يفتح خلافه استحقان للحفظ اي خلافه لقا استجار المتيقن البائع قبل القبض  
 لحفظ المسع فانه لا يصح لان حفظ المسع واجب على البائع قبل القبض فلا يمكن جعله واجبا عليه بعد الاتجار لان الواجب  
 قبل العقد للمعك لم يوجب وجوبه بالعقد لانه حصل احصا فاذ لم يكن وجوبه بالعقد كان العقد لغوا غير مفيد وهذا كما  
 في الاذان فان الاتجار عليه لا يكون لانه واجب قبل العقد لا يستجار وهذا سواء واجب له في الروايات والقول عليه  
 موكك واما ما كان لا يبيع لا يستجار عليه اما اذا كان واجبا قبله او كانا سنه موكك فقله فربه فكون العمل  
 لحصل الثواب ليس فلا يكون شرط الاجر على من قاله واذا اخذت موزنا فلا تخذ على الاذن لجا فان قبل  
 الواجب قبل الاتجار ليس هو اذن هذا الرجل يعني فلا يكون الواجب بعد الاتجار عن الواجب قبله قلنا ليس هذا من  
 الواجبات التي هي من اعلم الدين فكون في معنى فرض الكفايه حتى لم يزد اقدم عليه كان آتيا بما هو واجب عليه وكذا الارض  
 الولد فان الفرج اذا استجار زوجته لارضاع ولد لم يحر لان ارضاع الولد واجب على الوالد وانه قال الله والوالد  
 رضعن اولاد من فلا يكون استجارا عليه لما ذكرنا ان الواجب قبل العقد لا يجب به بعد اذا كانت مكتوبة ومعتد عن  
 طلاق يجرى المعتدة عن طلاقها بين فمى طاهر الروايه انه كوز سحار لا ارضاع الولد وكذا حرمه الوالد فان الوالد اذا  
 استجار ولد له حرمه من معلومه ناه معلوم لم يحر لان خدمته واجبه عليه بانه فلا يجب الاتجار لما ذكرنا خلاف الموضع  
 المستعار لغيره الموضع قوله كلفه متعلق بقوله كلفه لستحقان للحفظ يعني لستحقان للحفظ لا يكون خلافه لستحقان للموضع  
 والمستعير فان الموضع اذا استجار الموضع لحفظ الوريم والمعار اذا استجار المستعير لحفظ العاره صحح لا يستجار للحفظ  
 الوريم غير لازم على الموضع لانه متبرع في كلفه وكذا حفظ العاره غير لازم على المستعير فيا لم يحر حفظه بعد الاتجار صح

والقبض  
 لا يعدل ولا  
 المالك الى  
 والى  
 هذا باب العقد  
 في تذكر ما احدث  
 في بيعه بال  
 الاخر فان شهد  
 اشهد عليه كان  
 ما القضاء بالملك  
 دعي كل واحد  
 ما في

الشك في الملك اي  
 والبيع فانه ذكر في باب

الانشراح لانه يبين انه باع او اجرد بالملكه وعما اذا استجار به المانع لعلهم ودد لا يكون الفلح من قبل من كان ملكه على  
 خطر الانشراح لان المانع هو الذي يملك المتيقن منفعه تعلم العبد وملكه ملك المنفعه ليس على خطر الانشراح فلا يكون  
 سدر موت العبد ملكا من المتيقن لا يملكه فاستحق الغرض في بيعه استحقان لعدم المانع فان قبل البيع قبل القبض مضمون على  
 البائع فمضى لا يجوز جازمه لان عن المتاجر يكون امانه في المتاجر للمضمون عليه فلما ان يكون المتاجر امانه في يد ليس  
 شرط الجواز الا امانه واما لا يكون مضمونا عليه لعدم بيع الضمان وذلك لان قبضه باذن المالك المنفعه يعود الى المالك من  
 وجهه والى الاجرم وجهه حكم المعاوضه فهذا الاعتبار يوجب ان يكون العبد مضمونا عليه كما في المنصوص على يوم البيع ولا يثبت  
 الا بالبيع ان يكون امانه عند الضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك سنا العبد كان مضمونا عليه قبل الامان فلا  
 يخرج عن الضمان بالشك قوله واما سقط الاجر جوابه والى قوله لا يوجب استحقان لعلهم ان يبيع في بيعه على المتيقن  
 الاجر وليناف العبد لانه قد في العمل المعقود عليه بعد صحة الاتجار وقد سلمه الى المتيقن كما لا يتصل بالملك لقا  
 لتعلم عده احر ومات العبد بعد علم احره واجاز فيقال انما سقط الاجر بموت العبد لانه فان التسليم يعني له الاتجار  
 وان دفعه يوجب كفى الاجر انما يجب على المتاجر لقا وجب له العمل المعقود عليه ومسلم يوجب تسليمه لان من على العبد  
 ليس بدنيته عن المتيقن لما ذكرنا انه لا يصلح نايابه في القبض فاذا مات العبد فقد هلك البيع قبل القبض فسقط  
 ملكه في العبد عن الاصل فلم ينع تعلم العبد سلما الى المتيقن فاذا ان تسلم بالانشراح سقط الاجر كلاف  
 استحقان للحفظ اذا الواجب قبل العقد لا يجب به كلفه الذان وارضاع الولد قوله خلافه متعلق بقوله ولا يتجوز  
 يعني ولا يلزم استحقان لعلهم حرفه فانه يفتح خلافه استحقان للحفظ اي خلافه لقا استجار المتيقن البائع قبل القبض  
 لحفظ المسع فانه لا يصح لان حفظ المسع واجب على البائع قبل القبض فلا يمكن جعله واجبا عليه بعد الاتجار لان الواجب  
 قبل العقد للمعك لم يوجب وجوبه بالعقد لانه حصل احصا فاذ لم يكن وجوبه بالعقد كان العقد لغوا غير مفيد وهذا كما  
 في الاذان فان الاتجار عليه لا يكون لانه واجب قبل العقد لا يستجار وهذا سواء واجب له في الروايات والقول عليه  
 موكك واما ما كان لا يبيع لا يستجار عليه اما اذا كان واجبا قبله او كانا سنه موكك فقله فربه فكون العمل  
 لحصل الثواب ليس فلا يكون شرط الاجر على من قاله واذا اخذت موزنا فلا تخذ على الاذن لجا فان قبل  
 الواجب قبل الاتجار ليس هو اذن هذا الرجل يعني فلا يكون الواجب بعد الاتجار عن الواجب قبله قلنا ليس هذا من  
 الواجبات التي هي من اعلم الدين فكون في معنى فرض الكفايه حتى لم يزد اقدم عليه كان آتيا بما هو واجب عليه وكذا الارض  
 الولد فان الفرج اذا استجار زوجته لارضاع ولد لم يحر لان ارضاع الولد واجب على الوالد وانه قال الله والوالد  
 رضعن اولاد من فلا يكون استجارا عليه لما ذكرنا ان الواجب قبل العقد لا يجب به بعد اذا كانت مكتوبة ومعتد عن  
 طلاق يجرى المعتدة عن طلاقها بين فمى طاهر الروايه انه كوز سحار لا ارضاع الولد وكذا حرمه الوالد فان الوالد اذا  
 استجار ولد له حرمه من معلومه ناه معلوم لم يحر لان خدمته واجبه عليه بانه فلا يجب الاتجار لما ذكرنا خلاف الموضع  
 المستعار لغيره الموضع قوله كلفه متعلق بقوله كلفه لستحقان للحفظ يعني لستحقان للحفظ لا يكون خلافه لستحقان للموضع  
 والمستعير فان الموضع اذا استجار الموضع لحفظ الوريم والمعار اذا استجار المستعير لحفظ العاره صحح لا يستجار للحفظ  
 الوريم غير لازم على الموضع لانه متبرع في كلفه وكذا حفظ العاره غير لازم على المستعير فيا لم يحر حفظه بعد الاتجار صح

وعمه الولد



الاستحارة عليه كونه مفيداً كما لم يكن حاصله قبله **م** ولو ان المضمون من الغاصب جاز بتبديله كالواحد او احرار فضاء محلاً  
البائع وبطل الضمان بالعقد لا يبطل الاجراء استناد الملك **م** اي لو احرار المضمون من الغاصب ليعمل له ماله جان  
والمنع لاجاز ما عدا ان العيني مضمون على الغاصب والاجاز مع الضمان لا كالمعنع لان بدل الغاصب ليعود الا ان سدر  
من كونها ضمان الى كونها ماله لانه لا يخرج عن ضمانه بالعقد ويبقى امانة عند **م** قوله كالواحد يعني ليعود لاجاز من  
المضمون من كون ابراء الغاصب عن الضمان دلالة فيعبر عما اذا ابراء الغاصب عن الضمان او اجر عصبه فضاء ولو قال للضمان  
ابراؤه احرار عصبه ليعود من الضمان كذلك ابراءه دلالة وهذا خلاف البائع فان المشتري لو قال للبائع قبل القبض  
ابراؤه عن ضمان المبيع لانه ماله ليعود ابراءه عن الضمان دلالة بان يبيع منه والمشتري لو قال في وجه الفرق بينهما ان  
سبب ضمان المبيع على البائع البيع وكونه في يد والابراء عن الضمان لم يبطل البيع ولا ادرى لا سطر الضمان وبسبب ضمان الغصب  
مواثيقه قد زال التعلق من ابراءه عن الضمان لانه خرج من ضمانه عن لكونه على امانة كما لو قبضه باذنه ثم اياه لاجله  
عنه لبراءه ايضا احتاج الى بيان ابراءه عن الضمان دلالة لكونه غرضه لبراءه ايضا قال وبطل الضمان بالعقد يعني  
انه اذا اجر المضمون من الغاصب ثبت القبض لاجاز من قبض الغصب من قبض البائع من قبض الاجازة واذا ثبت  
القبض يجب الاجازة كذا كما في معنى ملكه ليعود الاجازة وان قلت يجب ليعود الضمان الواجب على الغاصب من عند  
الاجازة لانه لو لم يبطل الضمان لم يلزم بطلان الاجازة الواجب عليه شرعاً لانه لو بقي مضموناً عليه فاذا ادى ضمان المضمون  
صار ملكاً للمضمون من وقت الغصب بطريق الاستناد واما في مكان استيجان باطلا لانه ظاهر انه استاجر ملك نفسه فاذا  
بطل الاستيجار سقط الاجازة الواجب فما مضى من المدة فبطل عنه ضمان الغصب بنفسه عند الاجازة كذا يبطل الاجازة لاجازة  
شرعاً بسبب استناد ملكه في العيني المضمون من وقت الغصب **م** خلاف اجازة الرهن من المهرتين لان قبضه لا يوجب  
عنها كالمبيع فبطل ما جرد **م** قوله خلاف في معنى بطل الضمان بالعقد كذا في الفا آجر الرهن من المهرتين  
فان ضمان الرهن لا يبطل من المهرتين بنفس العقد بل لا يبطلان ضمان الرهن من كذا من القبض ليعود الاجازة في لو ملك  
ليعود الاجازة قبل القبض من قبض جازيداً ملكه من مال المهرتين ولو كان العيني حتى وفقت الاجازة كحضرتها ملك  
فانه يملك على الرهن لان كونه كحضرتها وقت العقد غرضه القبض للعقد اذ الحمله قبض واما قلنا ان الضمان لا يبطل بنفس العقد  
لان قبضه اي قبض الرهن لا يوجبها اي عن قبض الاجازة كالمقبض لا يوجب عن قبض البيع فتقوله كالمبيع جواب سوال  
ومولده قال سعي ليعود من قبض الرهن عن قبض الاجازة لان قبضها قبض امانة فان العيني امانة عند المتاجر وقبض  
الرهن يوجب عن قبض الاجازة فاجاب بان قبض الاجازة كقبض البيع يعني ان قبض الاجازة قبض ضمان فحق المنافع فان  
المنفعة مضمونة على المتاجر بعد القبض اذا كان قبض ضمان في حق المنافع وجب اعتبار ما شرى فكما لا يوجب قبض الرهن  
عن قبض الرهن فكذا لا يوجب قبضها فاذا ثبت ان قبض الرهن لا يوجب عن قبض الاجازة لم يبطل ضمان الرهن بنفس  
العقد لان بطلان الضمان من غير فسخ الحكم كوجوب الاجازة وقبل القبض لا يجب الاجازة فاذا اجره المهرتين القبض بعد العقد بطل  
لان ضمان الرهن **م** كذا لو اوعان وسقط المضمون من الغاصب جاز كذلك لو اوعان منه لكن الفرق بين اجازة المضمون من  
الغاصب بين اعارته منه ان في اعارته من الغاصب بطل الغاصب عن الضمان بنفس العقد وفي اعارته منه ببراءة الضمان  
بالاستعمال اذ اسلك العيني في يد قبل الاستعمال فانه يضمن ولو سلكه لانه لا استعمال او بعد النزاع من الاستعمال لا يضمن اذ

الاستحارة عليه كونه مفيداً كما لم يكن حاصله قبله **م** ولو ان المضمون من الغاصب جاز بتبديله كالواحد او احرار فضاء محلاً  
البائع وبطل الضمان بالعقد لا يبطل الاجراء استناد الملك **م** اي لو احرار المضمون من الغاصب ليعمل له ماله جان  
والمنع لاجاز ما عدا ان العيني مضمون على الغاصب والاجاز مع الضمان لا كالمعنع لان بدل الغاصب ليعود الا ان سدر  
من كونها ضمان الى كونها ماله لانه لا يخرج عن ضمانه بالعقد ويبقى امانة عند **م** قوله كالواحد يعني ليعود لاجاز من  
المضمون من كون ابراء الغاصب عن الضمان دلالة فيعبر عما اذا ابراء الغاصب عن الضمان او اجر عصبه فضاء ولو قال للضمان  
ابراؤه احرار عصبه ليعود من الضمان كذلك ابراءه دلالة وهذا خلاف البائع فان المشتري لو قال للبائع قبل القبض  
ابراؤه عن ضمان المبيع لانه ماله ليعود ابراءه عن الضمان دلالة بان يبيع منه والمشتري لو قال في وجه الفرق بينهما ان  
سبب ضمان المبيع على البائع البيع وكونه في يد والابراء عن الضمان لم يبطل البيع ولا ادرى لا سطر الضمان وبسبب ضمان الغصب  
مواثيقه قد زال التعلق من ابراءه عن الضمان لانه خرج من ضمانه عن لكونه على امانة كما لو قبضه باذنه ثم اياه لاجله  
عنه لبراءه ايضا احتاج الى بيان ابراءه عن الضمان دلالة لكونه غرضه لبراءه ايضا قال وبطل الضمان بالعقد يعني  
انه اذا اجر المضمون من الغاصب ثبت القبض لاجاز من قبض الغصب من قبض البائع من قبض الاجازة واذا ثبت  
القبض يجب الاجازة كذا كما في معنى ملكه ليعود الاجازة وان قلت يجب ليعود الضمان الواجب على الغاصب من عند  
الاجازة لانه لو لم يبطل الضمان لم يلزم بطلان الاجازة الواجب عليه شرعاً لانه لو بقي مضموناً عليه فاذا ادى ضمان المضمون  
صار ملكاً للمضمون من وقت الغصب بطريق الاستناد واما في مكان استيجان باطلا لانه ظاهر انه استاجر ملك نفسه فاذا  
بطل الاستيجار سقط الاجازة الواجب فما مضى من المدة فبطل عنه ضمان الغصب بنفسه عند الاجازة كذا يبطل الاجازة لاجازة  
شرعاً بسبب استناد ملكه في العيني المضمون من وقت الغصب **م** خلاف اجازة الرهن من المهرتين لان قبضه لا يوجب  
عنها كالمبيع فبطل ما جرد **م** قوله خلاف في معنى بطل الضمان بالعقد كذا في الفا آجر الرهن من المهرتين  
فان ضمان الرهن لا يبطل من المهرتين بنفس العقد بل لا يبطلان ضمان الرهن من كذا من القبض ليعود الاجازة في لو ملك  
ليعود الاجازة قبل القبض من قبض جازيداً ملكه من مال المهرتين ولو كان العيني حتى وفقت الاجازة كحضرتها ملك  
فانه يملك على الرهن لان كونه كحضرتها وقت العقد غرضه القبض للعقد اذ الحمله قبض واما قلنا ان الضمان لا يبطل بنفس العقد  
لان قبضه اي قبض الرهن لا يوجبها اي عن قبض الاجازة كالمقبض لا يوجب عن قبض البيع فتقوله كالمبيع جواب سوال  
ومولده قال سعي ليعود من قبض الرهن عن قبض الاجازة لان قبضها قبض امانة فان العيني امانة عند المتاجر وقبض  
الرهن يوجب عن قبض الاجازة فاجاب بان قبض الاجازة كقبض البيع يعني ان قبض الاجازة قبض ضمان فحق المنافع فان  
المنفعة مضمونة على المتاجر بعد القبض اذا كان قبض ضمان في حق المنافع وجب اعتبار ما شرى فكما لا يوجب قبض الرهن  
عن قبض الرهن فكذا لا يوجب قبضها فاذا ثبت ان قبض الرهن لا يوجب عن قبض الاجازة لم يبطل ضمان الرهن بنفس  
العقد لان بطلان الضمان من غير فسخ الحكم كوجوب الاجازة وقبل القبض لا يجب الاجازة فاذا اجره المهرتين القبض بعد العقد بطل  
لان ضمان الرهن **م** كذا لو اوعان وسقط المضمون من الغاصب جاز كذلك لو اوعان منه لكن الفرق بين اجازة المضمون من  
الغاصب بين اعارته منه ان في اعارته من الغاصب بطل الغاصب عن الضمان بنفس العقد وفي اعارته منه ببراءة الضمان  
بالاستعمال اذ اسلك العيني في يد قبل الاستعمال فانه يضمن ولو سلكه لانه لا استعمال او بعد النزاع من الاستعمال لا يضمن اذ



على ما قالوا فسادا لانه لا يفسد في الحال فان السع الفاسد منعته ولا يحتاج الى التاويل واما قلنا فساد  
البيع في هذه الصور لان تسليم البيع مملوك بدا وكذا قبضه مملوك بدا لان المسلم يبيع مملوكا لا يملكه لا يقدّر على التصرف  
قبل القبض فاذا كان مملوكا بدا اعتبر بما مملوك قبضه وسو البيع لان البنية في حق المخرجات اخفت بالقبضه اجابا فاذا سلم  
بايع المخر او لعلم بايع الصيد ونحوه العصري الذي باعه قبل القبض ففسد البيع لان تسليمه الى المشتري لان تسليمه اليه مملوك منه بدا فمخر  
كما اذا باعه في هذه الحالة ولذا اذا سلم المشتري المخر او احرم مشتري الصيد ففسد قبض المشتري لانه مملوك بدا فمخر كما اذا اشتراه  
في هذه الحالة فقولنا حذرا للملك الصالح دليله للجمهور اما الاسلام بايع المخر واحرم بايع الصيد فيصا واما الاسلام  
مشتري المخر واحرم مشتري الصيد فدلالة لان التملك بدلا لما كان غير مملوك البيع كان التملك بدلا عن المخرى كما ينبغي  
بيع السلم المخر منع شرائه وكما منع بيع المحرم الصيد منع شرائه والمشتري في هذه الصور ولو كان في كيد الا ان الوكيل  
في حقوق العقد عن المخرى لنفسه **م** وشطب جازا بالتحلل والخلع قبل النسخ في المخر ولو زال العارض كحذف الخط  
اذ الماله فاعبر للبقا ووز البدا كما في الباق **ش** اي فاذا فسد البيع في هذه الصور حتى يستحق النسخ فمخره الماله  
فلو انه تخلل المخر او تخلل بايع الصيد او مشتريه عن لهما منفع الفاسد وشطب هذا البيع حاشا بالتحلل فاذا سلم  
بايع المخر او مشتريه فمخر اذا المخر العصري الذي لم يترأه مسلم من مسلم وبالتخلل فمخر اذا المخر بايع الصيد او مشتريه  
لا يتقبل الى الجواز لانه لما كان للقبض حكم البيع كان لا سلم ولا احرم قبل القبض غير انه لا سلم ولا احرم قبل البيع ولو  
سلم النخر في مخر بايع او مشتريه فمخر السلم لم باع او اشتري صيدا لم يتقبل البيع الى الجواز فمخر المخر ومخر المخر  
وكذا سائر المخرات من قبل الجواز لوزوال العارض يعني لم يترأه في هذه الصور وقع جازا المخر اعترض على الفاسد  
لعارض لانه اذا سلم بايع المخر او مشتريه او المخر العصري الذي لم يترأه مسلم من مسلم يبق العاقد اصله للتملك والتملك  
بدا بعد ما كان اصله لذلك ابتداء العقد فاذا تخلل المخر صار العاقد اصله لذلك فزال العارض الذي كان مانعا من  
اجواز فمخر العقد الى الجواز ولذا اذا المخر بايع الصيد او مشتريه لم يبق اصله لتملك الصيد او مملوك بدا فاذا تخلل  
من لهما زال العارض الذي كان مانعا فمخر الى الجواز فالمراد بالعارض ما عارض على العاقد من عدم لاصلية  
لتسلم البيع او سلمه وهذا كما في حذف الشرط فان المتبايعين اذا ذكر في البيع شرطا فاسدا ففسد البيع لم يفسد  
مذا الشرط الفاسد الذي شرطه في البيع شطب البيع الى الجواز لوزوال العارض المانع فمخر المخر وكذا ما قبل اولى لانه  
في هذه الصور البيع انعقد صحيحا ثم اعترض عليه الفساد وفي السع بالشرط انعقد فاسدا ابتداء فاذا انقلب الى الجواز  
ثم عند زوال المانع نهبتا اولى ثم انما قلنا يتقبل الى الجواز في هذه الصور عند زوال المانع ولا يبطل من تراصل  
كما اذا وقع البيع على هذا الوجه ابتداء لان حال عروض هذا المانع الماله قائمه في البيع لان المخر والصيد ماله  
الا انه بعد على السلم او المحرم لا سماع به وكهو الماله مع تعذر لا سماع به على بقا البيع ولا يملك ليداء البيع كما في الباق  
فان العبد لا يملك في نفسه لكنه تعذر على المالك لا سماع به فلو قلنا باع المالك العبد ثم ابق العبد بعد البيع فمخر  
لم يفسد البيع لان قيام الماله بكنى لبقا البيع ولو باع العبد لآخر في حال الباق لم يفسد لان نفس الماله بدو لونه كمن  
لا يملك لابتداء البيع **م** وان سلم لآخر او لعلم لم يفسد والحاصل اولى في المامور كدع اكله ولا عزم في الغرض لو اكل  
والنبت في هذا القول اذا الاحرام سعى المالك لا يملك دليله في البيت **ش** اي واذا لم سلم بايع المخر او مشتريه ولم يحرر

على ما قالوا فسادا لانه لا يفسد في الحال فان السع الفاسد منعته ولا يحتاج الى التاويل واما قلنا فساد  
البيع في هذه الصور لان تسليم البيع مملوك بدا وكذا قبضه مملوك بدا لان المسلم يبيع مملوكا لا يملكه لا يقدّر على التصرف  
قبل القبض فاذا كان مملوكا بدا اعتبر بما مملوك قبضه وسو البيع لان البنية في حق المخرجات اخفت بالقبضه اجابا فاذا سلم  
بايع المخر او لعلم بايع الصيد ونحوه العصري الذي باعه قبل القبض ففسد البيع لان تسليمه الى المشتري لان تسليمه اليه مملوك منه بدا فمخر  
كما اذا باعه في هذه الحالة ولذا اذا سلم المشتري المخر او احرم مشتري الصيد ففسد قبض المشتري لانه مملوك بدا فمخر كما اذا اشتراه  
في هذه الحالة فقولنا حذرا للملك الصالح دليله للجمهور اما الاسلام بايع المخر واحرم بايع الصيد فيصا واما الاسلام  
مشتري المخر واحرم مشتري الصيد فدلالة لان التملك بدلا لما كان غير مملوك البيع كان التملك بدلا عن المخرى كما ينبغي  
بيع السلم المخر منع شرائه وكما منع بيع المحرم الصيد منع شرائه والمشتري في هذه الصور ولو كان في كيد الا ان الوكيل  
في حقوق العقد عن المخرى لنفسه **م** وشطب جازا بالتحلل والخلع قبل النسخ في المخر ولو زال العارض كحذف الخط  
اذ الماله فاعبر للبقا ووز البدا كما في الباق **ش** اي فاذا فسد البيع في هذه الصور حتى يستحق النسخ فمخره الماله  
فلو انه تخلل المخر او تخلل بايع الصيد او مشتريه عن لهما منفع الفاسد وشطب هذا البيع حاشا بالتحلل فاذا سلم  
بايع المخر او مشتريه فمخر اذا المخر العصري الذي لم يترأه مسلم من مسلم وبالتخلل فمخر اذا المخر بايع الصيد او مشتريه  
لا يتقبل الى الجواز لانه لما كان للقبض حكم البيع كان لا سلم ولا احرم قبل القبض غير انه لا سلم ولا احرم قبل البيع ولو  
سلم النخر في مخر بايع او مشتريه فمخر السلم لم باع او اشتري صيدا لم يتقبل البيع الى الجواز فمخر المخر ومخر المخر  
وكذا سائر المخرات من قبل الجواز لوزوال العارض يعني لم يترأه في هذه الصور وقع جازا المخر اعترض على الفاسد  
لعارض لانه اذا سلم بايع المخر او مشتريه او المخر العصري الذي لم يترأه مسلم من مسلم يبق العاقد اصله للتملك والتملك  
بدا بعد ما كان اصله لذلك ابتداء العقد فاذا تخلل المخر صار العاقد اصله لذلك فزال العارض الذي كان مانعا من  
اجواز فمخر العقد الى الجواز ولذا اذا المخر بايع الصيد او مشتريه لم يبق اصله لتملك الصيد او مملوك بدا فاذا تخلل  
من لهما زال العارض الذي كان مانعا فمخر الى الجواز فالمراد بالعارض ما عارض على العاقد من عدم لاصلية  
لتسلم البيع او سلمه وهذا كما في حذف الشرط فان المتبايعين اذا ذكر في البيع شرطا فاسدا ففسد البيع لم يفسد  
مذا الشرط الفاسد الذي شرطه في البيع شطب البيع الى الجواز لوزوال العارض المانع فمخر المخر وكذا ما قبل اولى لانه  
في هذه الصور البيع انعقد صحيحا ثم اعترض عليه الفساد وفي السع بالشرط انعقد فاسدا ابتداء فاذا انقلب الى الجواز  
ثم عند زوال المانع نهبتا اولى ثم انما قلنا يتقبل الى الجواز في هذه الصور عند زوال المانع ولا يبطل من تراصل  
كما اذا وقع البيع على هذا الوجه ابتداء لان حال عروض هذا المانع الماله قائمه في البيع لان المخر والصيد ماله  
الا انه بعد على السلم او المحرم لا سماع به وكهو الماله مع تعذر لا سماع به على بقا البيع ولا يملك ليداء البيع كما في الباق  
فان العبد لا يملك في نفسه لكنه تعذر على المالك لا سماع به فلو قلنا باع المالك العبد ثم ابق العبد بعد البيع فمخر  
لم يفسد البيع لان قيام الماله بكنى لبقا البيع ولو باع العبد لآخر في حال الباق لم يفسد لان نفس الماله بدو لونه كمن  
لا يملك لابتداء البيع **م** وان سلم لآخر او لعلم لم يفسد والحاصل اولى في المامور كدع اكله ولا عزم في الغرض لو اكل  
والنبت في هذا القول اذا الاحرام سعى المالك لا يملك دليله في البيت **ش** اي واذا لم سلم بايع المخر او مشتريه ولم يحرر







البيع بل سئل للمقاصة حتى يحكى على المتضمن بقية الثمن وكذا اذا رتب به عبداً وسلك الرهن في يد ثم تصادق الراد من لا يسطر الرهن  
هكذا على الرهن بقية ثمنه **م** ولو قال افترق ثمنك الوديعة او صلح عنه عليها رجع على المودع ان افترقا لئلا يفتقر المودع الى رهن  
فرضه فيبيع **م** اي لو كان وديعة لرجل عبد رجل على المودع دين فقال لصاحب الوديعة للمودع افترق ثمنك الوديعة او صلح  
عن دينك على الوديعة وما في المسألة كما لها معنى في الغرم قضيت من الطالب من الوديعة وصدقه بذلك صاحب الوديعة  
وانكر الطالب كان القول قوله لما قلنا فاذا حلف الطالب رجع على الغرم بدينه لان الغضا لم يثبت برجع صاحب الوديعة على  
المودع بالوديعة فرق بين ما يدعى من المالك بين ماله الوديعة فان رجع صاحب المالك على الغرم وسأبرج وجه  
وجه الفرق انه من فرضه فيبيع اي دفع المودع الوديعة الى الطالب لا ما ان يكون على وجه الغضا ليدنه او لا على وجه  
الغضا فان كان على وجه الغضا صار مستقرضاً وديعته وقاضياً به دينه وان كان لا وجه الغضا كان دافعا للوديعة  
الى الجاني يعني عذر يدون اذن المالك انه تبيع للوديعة فاما ما كان من الغرض او التضييع كان لصاحب الوديعة  
الرجوع عليه ومذاق ذلك اي ضد ما ذكرناه او لا من المالك بل فان دفع المامور الى الدائن لسبب العرض والتضييع  
لانه ان دفع على وجه الغضا كان فرضاً كما ذكرناه وان دفعه لا على وجه الغضا لا يكون من تضييع المالك الغرض فانه لا أثر  
تضييع المالك المدفوع ومن ضيع ما لنفسه لا يكون له الرجوع على غيره وان قال نعم او ارسل لم يرجع ان انكر الدائن المتبقي لله  
في العقد وكل وفقد البراءة واليد في البدل سعى التضييع والعرض **م** اي ولو قال لصاحب الوديعة للمودع رجع الوديعة  
بدونك ارسلها به فقال الغرم نعمتها او ارسلها ما الدين من الطالب قبضته مني وانكر الطالب القبض او اصل العقد وطف  
على ذلك رجع الطالب بدينه على الغرم ولم يرجع صاحب الوديعة على الغرم بدينه فرق بين الرهن والبيع وبين الصلح فان الصلح  
رجع صاحب الوديعة على الغرم وفي البيع والرهن لا يرجع وذلك لانه اي لان المودع في عقد البيع والرهن وكل عن صاحب  
الوديعة لانه لا يفتقر فيه بنفس الوديعة بل بنفسه في البيع منها الواجب على البيع وفي الرهن بالقبضان الواجب على الرهن  
بهلاك الرهن فلا يكون ابتداء عقد واقعا لنفسه فيكون وكذا عن صاحب الوديعة في العقد كله في الصلح لما ذكرناه انه  
نقضي فيه بعين الوديعة في الصلح لا يبدلها فيكون في العقد عاملاً لنفسه لا وكذا عن صاحب الوديعة واذا كان في البيع والرهن  
وكذا علم بل يفهم ان له احلف الطالب لانه لا ما ان لم يرد كونه فرضاً او لم يرد كونه تضييعاً لا يسل الى الاول لان البراءة سعى  
الغرض يعني ليس مستقرضاً فاما ثبت بل انه عن الدين يدفعه الى الطالب لم يحصل البراءة لان الطالب قد رجع بالدين ولا  
يسل الى الثاني لان فقد اليد في البدل سعى التضييع يعني ان قضاه يقع عامو بدله الوديعة وسواء في ذمة الطالب باسع او الرهن  
وسواء سعى في ذلك البدل لانه لا بد له في البدل فلم يوجد منه تضييعه فقوله سعى التضييع خبر عن قوله وقد اكد وقوله سعى الرهن  
البراءة على وجه اللغو **م** الا ان نعمه سعى في حقه دون الراس فلا حاجة فيما فوق التضييع كالمالك في حاله البدل  
كل من تلاوى **م** قوله الا ان نعمه سعى في حقه دون الراس فلا حاجة فيما فوق التضييع كالمالك في حاله البدل  
العقد في الطالب لانه ما قبله قبضه الطالب مني وصدقه الطالب في ذلك اقام صاحب العبد بدينه ان الغرم باع العبد في الطالب بدينه  
وقبضه الطالب مني في حق صاحب العبد حتى رجع على الغرم من العبد ولا يقبل من حق الدائن من لا يرد الغرم عن الدين وذلك لان  
صاحب العبد يبينه ثبت عقد ما بشره غريم فلا يكون خضاً في امانة من هذا الوجه الا ان عقد غريم يضمن تصرف العاقبة في حقه يكون  
حصان من هذا الوجه ثم السبق فان كان يكون على وجه التضييع ما ان يكون على وجه الغضا او يكون على وجه الغرض فان يكون على وجه الغضا

البيع بل سئل للمقاصة حتى يحكى على المتضمن بقية الثمن وكذا اذا رتب به عبداً وسلك الرهن في يد ثم تصادق الراد من لا يسطر الرهن  
هكذا على الرهن بقية ثمنه **م** ولو قال افترق ثمنك الوديعة او صلح عنه عليها رجع على المودع ان افترقا لئلا يفتقر المودع الى رهن  
فرضه فيبيع **م** اي لو كان وديعة لرجل عبد رجل على المودع دين فقال لصاحب الوديعة للمودع افترق ثمنك الوديعة او صلح  
عن دينك على الوديعة وما في المسألة كما لها معنى في الغرم قضيت من الطالب من الوديعة وصدقه بذلك صاحب الوديعة  
وانكر الطالب كان القول قوله لما قلنا فاذا حلف الطالب رجع على الغرم بدينه لان الغضا لم يثبت برجع صاحب الوديعة على  
المودع بالوديعة فرق بين ما يدعى من المالك بين ماله الوديعة فان رجع صاحب المالك على الغرم وسأبرج وجه  
وجه الفرق انه من فرضه فيبيع اي دفع المودع الوديعة الى الطالب لا ما ان يكون على وجه الغضا ليدنه او لا على وجه  
الغضا فان كان على وجه الغضا صار مستقرضاً وديعته وقاضياً به دينه وان كان لا وجه الغضا كان دافعا للوديعة  
الى الجاني يعني عذر يدون اذن المالك انه تبيع للوديعة فاما ما كان من الغرض او التضييع كان لصاحب الوديعة  
الرجوع عليه ومذاق ذلك اي ضد ما ذكرناه او لا من المالك بل فان دفع المامور الى الدائن لسبب العرض والتضييع  
لانه ان دفع على وجه الغضا كان فرضاً كما ذكرناه وان دفعه لا على وجه الغضا لا يكون من تضييع المالك الغرض فانه لا أثر  
تضييع المالك المدفوع ومن ضيع ما لنفسه لا يكون له الرجوع على غيره وان قال نعم او ارسل لم يرجع ان انكر الدائن المتبقي لله  
في العقد وكل وفقد البراءة واليد في البدل سعى التضييع والعرض **م** اي ولو قال لصاحب الوديعة للمودع رجع الوديعة  
بدونك ارسلها به فقال الغرم نعمتها او ارسلها ما الدين من الطالب قبضته مني وانكر الطالب القبض او اصل العقد وطف  
على ذلك رجع الطالب بدينه على الغرم ولم يرجع صاحب الوديعة على الغرم بدينه فرق بين الرهن والبيع وبين الصلح فان الصلح  
رجع صاحب الوديعة على الغرم وفي البيع والرهن لا يرجع وذلك لانه اي لان المودع في عقد البيع والرهن وكل عن صاحب  
الوديعة لانه لا يفتقر فيه بنفس الوديعة بل بنفسه في البيع منها الواجب على البيع وفي الرهن بالقبضان الواجب على الرهن  
بهلاك الرهن فلا يكون ابتداء عقد واقعا لنفسه فيكون وكذا عن صاحب الوديعة في العقد كله في الصلح لما ذكرناه انه  
نقضي فيه بعين الوديعة في الصلح لا يبدلها فيكون في العقد عاملاً لنفسه لا وكذا عن صاحب الوديعة واذا كان في البيع والرهن  
وكذا علم بل يفهم ان له احلف الطالب لانه لا ما ان لم يرد كونه فرضاً او لم يرد كونه تضييعاً لا يسل الى الاول لان البراءة سعى  
الغرض يعني ليس مستقرضاً فاما ثبت بل انه عن الدين يدفعه الى الطالب لم يحصل البراءة لان الطالب قد رجع بالدين ولا  
يسل الى الثاني لان فقد اليد في البدل سعى التضييع يعني ان قضاه يقع عامو بدله الوديعة وسواء في ذمة الطالب باسع او الرهن  
وسواء سعى في ذلك البدل لانه لا بد له في البدل فلم يوجد منه تضييعه فقوله سعى التضييع خبر عن قوله وقد اكد وقوله سعى الرهن  
البراءة على وجه اللغو **م** الا ان نعمه سعى في حقه دون الراس فلا حاجة فيما فوق التضييع كالمالك في حاله البدل  
كل من تلاوى **م** قوله الا ان نعمه سعى في حقه دون الراس فلا حاجة فيما فوق التضييع كالمالك في حاله البدل  
العقد في الطالب لانه ما قبله قبضه الطالب مني وصدقه الطالب في ذلك اقام صاحب العبد بدينه ان الغرم باع العبد في الطالب بدينه  
وقبضه الطالب مني في حق صاحب العبد حتى رجع على الغرم من العبد ولا يقبل من حق الدائن من لا يرد الغرم عن الدين وذلك لان  
صاحب العبد يبينه ثبت عقد ما بشره غريم فلا يكون خضاً في امانة من هذا الوجه الا ان عقد غريم يضمن تصرف العاقبة في حقه يكون  
حصان من هذا الوجه ثم السبق فان كان يكون على وجه التضييع ما ان يكون على وجه الغضا او يكون على وجه الغرض فان يكون على وجه الغضا



كما ذكرنا والفرق على وجه العرض وقضا الدين فوق الفرق على وجه الضيق لانه شتمين حق الرجوع له وبراء الغرم عن دين  
 الطالب بخلاف التصحيح فانه لا شتمين براءة عن دينه واحاط الى جعله خضعا في اقامه البينة مدعى على الفرق الغرم على تصحيح حقه فلا نصار  
 الى عمله على فوق التصحيح اذ الحاجة في فوق التصحيح وهذا لما كان في احواله الدفائه اذا ادعى رجل على رجل غيبا في دين فاقام  
 المدعى عليه بينة لم يثبت العاين او دعه فلا يثبت مدعى كصوفة عنه لان كصوفة في دعوى لا عاين اما توجه على ذي  
 اليد وقد احوال مويد الى عاين فيخرج عن كصوفة ثم لم حاجة في دعوى كصوفة عن نفسه يندفع بنفس احواله المدعى فلا يثبت  
 يثبت كونه ملكا فلا يثبت اذ الحاجة في دفع كصوفة الى اثبات الملك فلا يثبت في المسئلة الاولى معنى اذا انكر الطالب في كد  
 واقام المامور بينة على ذلك فان لم يثبت في حق صاحب العبد وفي حق الدائن على ما ذكرنا حتى يرجع صاحب العبد بالثمن على  
 الغرم ويرى الغرم عن دين الطالب لانه يثبت عقدا بائع بنفسه فيكون خضعا من كل وجه فيسجل بينة مطلقا وقوله الحق  
 الفاقضا الدين له في ضامن كالاو في الحق لانه قيد القضا فكان عددا وونه ومسئها قضا الدين كالاخرى لا يثبت  
 الغرم لا يثبت مسدا نظرا ما يثبت سكتة تسكنها اي اذا كان الرجل على رجل الف درهم فقال الغرم لرجل ادفع الى هذا  
 الرجل الف درهم قضا الماله على الدين على اني ضامن لما يدفع اليه وباء في المسئلة كالحا اي قال المامور دفعوا الله وصدق  
 الامر وكذب الدائن وحلف الدائن على ذلك فثبت المسئلة كالمسئلة الاولى في كل الوجوه يعني كالمسئلة الاولى ومعنى افا  
 ادعى المامور قضا الدين وصدقة الامر وكذب الطالب لم يثبت المامور على ذلك رجوع الدائن على الغرم ولم يرجع الدافع  
 على الغرم وان اقام المامور بينة على ذلك فثبت في حق الامر والدائن كذا في هذه المسئلة لم يرجع الدافع سبه رجوع الدائن  
 على الغرم ولم يرجع الدافع عليه وان اقام بينة قبل في حق الدائن وفي حق الامر حتى كان له الرجوع على الامر وباء الامر  
 عن الدين وذلك لانه قبل الدفع كونه قضا الدين لان معنى قوله ادفع الله الفادفع دفعا موصوفا بكونه قضا كونه قضا  
 موصوفا للدفع مسدا للدفع به وكان الداخل تحت الامر موصوفا للدفع المقيد بكونه قضا فيكون وجود الدفع بدونه قضا  
 معتقلا ما اذا لم يدفع اصلا بالنسبة الى الغرم فاذا لم يحصل براءة الغرم لم يوجد وصف القضا فلا يرجع عليه المامور واذا  
 اقام المامور بينة على حقه وفي حق الدائن لانه لا يمكن اثبات الرجوع الا باثبات وصف القضا فان نصب خضعا عن الدائن  
 ولو قال ادفع الله الف درهم بقبضها قضا الدين على اني ضامن وقال المامور وصدقة الامر وكذب الطالب طول الحاك  
 من المسئلة كالمسئلة الاخرى ومعنى قوله الا ان نعم بينة فيسجل في حقه دون الدائن يعني كما انه اذا اقام المامور بينة نعمت  
 او رعت الودعة بدينه ومالك قبل القبض في دين وصدقة الطالب اقام صاحب الودعة بينة انه مملك بعد ما قبضه الطالب  
 يرجع صاحب الودعة على الغرم ويرجع الدائن عليه ايضا بدينه كذا يرجع المامور بالدفع بالالف على الغرم ويرجع الطالب  
 عليه ايضا بدينه وكذا اذا اقام المامور بينة على الدفع مسدا في حقه حتى يرجع للدفع لاني في حق الطالب حتى لا يبرأ الغرم عن  
 دينه وانما كان كذلك لان عمله بقبضها فعل الدائن فلا مسدا للدفع به لان فعل الغير لا يصح مقيدا وذلك لان فعل الغير لا يصح  
 تقييد بموصوفا للامور موصوفا للغير لان ان لا يؤخذ بفعل الغير فلا يوجب عليه شيء باعتبار فعل الغير فصار ذلك قوله  
 نقصها قضا الدين وعدم معتقلا في قوله ادفع لفلان الفاعلى اني ضامن لك لو قال كذلك صح القضا ومعنى دفع المامور  
 الف الى فلان يرجع بها على الامر كان المدفع قضا الدين لانه لم يكن فكذا ما قوله نظر ما اي نظر ما بين المسلمين ما قال محمد بن  
 كتاب الهبة اذا قال الرجل لآخر داري كسنة سكتة كان اعان لان قوله كسنة صفة مبهمة واي يصح صفة لها لان الهبة كمال لبرادها فملك

م بار  
 سن  
 ولد معسى



الغير منعقد وكان في ريعه انه اقرب بالعبد لعين بعد انعقاد شراره واقرب المشتري بالبيع لعين بعد انعقاد الشرع ما ثبت  
به نقل ملكه الى عيني فهنا ترتب نقل ملكه باقرار انه لن يرد على انعقاد البيع وقد يكد ذلك النقل كونه غير قابل للنقض كما ذكرنا  
في بطل حقه في الرجوع بالنقصان كما اذا باعه او وصيه في حال يقدر على بيعه فوله وبالكس عطف على ترتيب النقل  
وانما ذكره لان المشتري اذا اقر بالمشتري لعين يبطل حقه في الرجوع اذا صدقته المقدره اما اذا بطل اقراره بتكذيبه لا يبطل  
حقه في الرجوع ومما قد كذبته المقدره وكان سعيه لا يبطل حقه في الرجوع فليدفع هذا قالوا ناكس من غير تكذيب المقدره  
اما كونه للعقد في الرجوع لانه استقص اقراره بالتكذيب ومما لا يرد قد يكد كونه غير قابل للنقض فلا ينقض  
اقراره بالتكذيب وصار من ذلك اذا اقر المشتري لعين بعينه من العبد المشتري فيقولون بالف درهم فاعقده وكذلك المشتري  
الاخر في ذلك حتى عتق العبد على المشتري الاول باقراره وحده المشتري الاول بالعبد عينا لم يعلم ان يرجع بالنقصان على  
بايعه لانه اقرب بعد الشرع لعين مما لا يحتمل البعض فلم يبطل اقراره بتكذيب المقدره وقد ثبت باقراره نقل الملك على ما ذكرنا  
هذه المسئلة مستشهد بها محمد بن يحيى في هذه المسئلة الاولى **م** كذا ادبوا يستولون معنى لانه لا ينفي الانعقاد **ش** اي كانه  
لا ينفي له فيما اذا قال بعني فذلك لا ينفي من النقصان الوفا لكانت الالة المبيعة لن يرد به فبعني بعد بيعه  
او استولوا فبعني بعد استيلائه وكذا المقدره في ذلك ذلك لانه اي لان التذير والاستيلاء لا ينفي انعقاد البيع لان  
مع المدبر ولم الولد منعقد ولهذا الوقفي القاضي به فقد واذا كان كذلك كان من ذلك وما اذا قال بعني فاعتق حواه في  
كون الاقرار لعين بعد انعقاد الشرع فيرتب عليه نقل ملكه وقد يكد ذلك النقل لان التذير والاستيلاء لا يردون النقصان  
لا يحتمل النقصان فصار كما اعتق في كون الملك الذي استقل باقراره غير قابل للنقض بتكذيب المقدره **م** كذا الفضة على الكون ليردان  
صدقه اجاز اول محر لانه كانا قبل مقتضى الاقرار ولن يرد كونه نفسه تملكها حتى يصح بالجهر والسابع وقبل الملك **ش** كذا لا ينفي له من نقصان  
العبيد في العبد اذا قال الفضة التي على الكون المشتري لن يرد بعني لاشي عبيدا او كونا مفضضا بالفسخ فسخة واحدة ومما ناضا  
ثم قال المشتري فضة هذا الكون لن يرد به وجدا بالعبد عينا لم يرد به ان يرجع بنقصان العبيد الى البائع فهذا على وجهين اما  
ان يصدق المقدره ان فضة الكون له واما ان يكذب فان صدقه لا يكون المشتري على البائع ثم ينفقان عبيد سواء اجاز  
المقدره في الفضة او لم يحز لان المشتري يصير كانه نقل ملكه في الفضة الى المقدره باقراره بطريق التقتضار وذلك لا يرد  
اجاز في نفسه وصحة الاجاز بعد قيام المخبر فقد رددت المقدره ملكه قبل المدة مسمى الاقرار كما قالوا في قوله انت طالق انه اجاز  
ويكون وقوع الطلاق بطريق التقتضار ولعمري اجاز الرفع واذا كان كذلك صار كانه ملك الفضة من يرد بعد الشرع وان لم يكن  
الاقرار تملكها بنفسه بدليل انه صح للاقرار بالخبر من مسلم ولو كان تملكها لما صح وكذا صح للاقرار بالبعض السابع ولو كان تملكها  
لما صح لانه كان سببه حصره في عدم المعاوضة وسببه المساع لا يجوز وكذا صح للاقرار قبل الملك حتى لو اقر من ملك فذلك والعين  
ليس بملكه ثم ملكه فانه نوب بالتم الى فلاز ولو كان تملكها لما صح فاذا اجل باقره ملكه في الفضة باقراره لم يكن له ان يرجع بنقصان  
العبيد في العبد لانها كانت باع بعض البيع بعد النقصان اذا باع المشتري بعض البيع ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان عندها  
لا في المراء ولا في الباقي لان امتناع البيع في الباقي ينعله حتى باع بعضه كذا مسمى **م** وان كذب رد العبد للعود المطلق قبل التزويج  
في الشرط والروية وان كان بعد العلم اذا اقرار من العبد لا يختص بالملك فلم يحل بقاء كالاخذ له طوعا **ش** اي وان كذب المقدره  
في الاقرار بالفضة كان له ان مرد العبد بالعيب لانه عاذف الى قدم ملكه المشتري كما كانت قبل الرفع ما سويته نقل ملكه فيها بعنه

[The right page of the manuscript is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot. Only faint traces of text and some red ink markings are visible through the stain.]



ان الاقرار قبل الصلوة غير لازم في حق المذنب حتى يفرد نسخة من غير رضى ولا قضا. وكان من ذلك ما لو باع المشتري المبيع  
 رجل وسطه اكرهه امام او باعه منه ومعلوم من فقه المشتري الثاني بخيار الرضا وبخيار الرضى فان لم يكن المشتري لا وان رد  
 العبد على بايعه بالبيع لانه عا داله قديم ملكه كما كان وانتهى بسبب ملك الغير قبل الترفع فكذلك اذا اعاد الفضة الى قديم ملكه صار  
 كان كل المبيع كان في يد علي حاليه ولو كان كذلك فجد بعض المبيع مبيعاً كان له ان يرد ذلك البعض بالبيع عسك لما في قبله اذا  
 وان كذبه بها العبد قوله وان كان بعد العلم اي بعد العبد وان كان اقراره بالفضة ليرد بعد العلم ببيع العبد وكان يجب لا يكون له  
 حتى الرد على البايع ولا الرجوع بنقصان العيب من لان اقراره على الاقرار وسو علم بالبيع من به بالبيع كما في اقراره على المشتري المبيع  
 على السع بعد العلم بالبيع لم يتفق البيع فتراد ان يرد على البايع فان لم لا يكون له ذلك فكذلك اذا قلنا انه يرد العبد من لان  
 بما اذا اعرضه على السع انما يبطل حقه في الرد لانه وجد منه الرضى بالعيب لالان العرض على البيع من الصفات المختصة بالملك فاذا جرد  
 منه كان ذلك ليلا منه على استسما ملكه في السع فصار من ذلك كما قلنا في الصفات بالبيع رجا والاقرار بصد العرض على البيع فانه اكتفى  
 بالملك فانه اخبار في وضعه والاختار لا يقتضي كونه محجوزاً له ملكه الا يرى ان الشاهق بالملك لغيره جازيه واذا لم يكن لاقرار مختصا  
 بالملك لم يكن لاقرار على الاقرار بصد العرض على الرضى لم يحصل من المشتري رضى بالعيب كما في لا تخدلم فان المشتري لقا استخدم المبيع بعد العلم  
 كان له ان يرد على البايع ما ليعب بصد ذلك لا تخدلم لا تخدلم بالملك فان الرجل لم يرد على غيره فانه قد لا تخدلم بكونه طوعاً او قهراً  
 عما اذا كان ما كونه فان لم لا يكون له ان يرد ما ليعب لا تخدلم كونه مختصاً بالملك لا يخلو لا تخدلم من اذ لم يرد على غيره في فناء واه  
 الا تخدلم بعد العلم بالعيب من لا يكون دليل الرضا ولا تخدلم في المنة ان الله دليل الرضا اعلم ان في عام احوالهم لم يردوا الاقرار بفضة  
 الكون بل ذكر المشتري في اقراره العبد المشتري ليرد فان صدقه يرد بعد ما ليعب ان كذب بقاء بالعيب المردود اعاد بعض المبيع  
 ووضع لاقرار بفضة على الكون لغيره من احد ما لم يعلم ان لاقرار بعض المبيع اذ اصدقه المردود منع حتى الرد بالعيب كونه وبعده لم يرد  
 الاقرار بالعبد اذا كان موكل المبيع منع الرد بالطريق الاولى والثانية لم يعلم ان الاقرار بالمبيع لغيره المالك لانه يكون عليه كما كان  
 الفضة على الكون لا يجوز ملكها ولهذا فان لم تعلم لانه كان اقراراً بالعلم **باب**  
 في اشياء مما اكرهه المشتري كغيره والمطر عن نصرة فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب  
**س** اي واذا اشترى رجل من رجل خمر او مطر عن باب قبض احد ما نفى ارجو البايع ولم يقبض الاخر فلو احدث في الذي قبض عيباً بغير قايضا  
 للخنين او المطر عن سبب فرد منها وذلك بعض احد ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب  
 المطلوب منها لا يحصل احد ما دون الاخر فصار باعتبار اتحاد النفع كشي واحد مخرج المعنى وصار نقض احد ما نقض لاخر فصار نقض  
 احد ما نقضها كعبد احد حتى المشتري على عضو من اعضائه فاذا اصرار قبضاً فلو ملك العبد الذي عند البايع ملازم جرد منه  
 ملكه على المشتري من الدليل على ان نقض احد ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب فبعضها ما سبب  
 لصاحبها ان يعلم ان الباقى وبقيته قيمتها ففعل انها كشي واحد حتى لا تنفع وان الباقي في ملك المالك بعض ما سبب لاني الاخر حتى كان  
 ان يرد ما وكذا لو لم يرد احد ما يرد ببيع وكذا ان راي المشتري احد ما فرضيه ثم راي لاخر فلم يرضه كان بالخيار  
 فيها جميعاً ان شاء اخذها جميعاً وان شاء تركها ولم يكن له ان يرد الذي لم يرد بخيار الرضى ففعل انها كشي واحد حتى لا تنفع والمرفق كشي واحد  
**م** كذا سبب البايع باع لعل العبد منه الذرة والافلاطون في التوكيل للتضاد فصد **س** اي كذا انظر المشتري فبعضها سبب البايع وردا  
 منها ما لم يشتري من غيره لو كان المشتري ارجو البايع ما ان يحدث في احد ما عيباً وما في يد البايع ففعل البايع ذلك ما جمع فبعض المشتري

[The left page of the manuscript is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot. Only faint traces of text and some red marginalia are visible.]



[Heavily obscured text block on the left page, likely containing multiple lines of script.]

في

[Heavily obscured text block on the right page, likely containing multiple lines of script.]

في

مبا



الثالث والكلف على البائع توفر الخط الغائب بخلاف حال الخطور والاساءة على المشترك الامانات لان في احدهما دفع  
فدونه **تبع** اي وتسقط الكل عند اي حينه به ومجهره وكسب ما يبيع لصاحبه بنصف الثمن الذي ادعى عنه  
لما وجهان من الدليل احدهما ان كافر بمنزلة الوكيل الشري للغائب في نصيبه لان الملك بها اذا اشترى كل واحد منها انما  
وقع له بقبول صاحبه فان صاحبه لو لم يقبل كان لا يملك نصيبه سواء كان استناد الملك في نصيبه سواء  
صاحبه فاذا كان كذلك كان كل واحد منها بمنزلة الوكيل بالشر في نصيب صاحبه والوكيل بالشر اذا انفصل من مال  
نفسه كان له ان يقبض المبيع ويحسم ما له من فكذا ما وان كانه قضى بن عتي ومو مضطرفه فله كونه مضرعا فكان  
له ان يقبض نصيب الغائب ويحسم حقه وانما قلنا انه مضطرفه لانه لا يملكه قبض المستحق الانقضاء وبين القائل  
فيكون مضطرفا كصاحب العلو فانه اذ نفي السفلى لم يكن ذلك مضرعا وكان الرجوع الى صاحب السفلى ولزم ما في  
صاحب السفلى بناء السفلى لان صاحب العلو مضطر الى عمارة السفلى فكذا ما ان ورد ان الحاضر مضطرفه  
لانه كان يمكن ان يرفع الامر الى القاض حتى يامع القاض بان يقضي بنصيب الغائب لكونه مضرعا لولاه كما في بيع  
عليه فاذا لم يفعل يجب ان يعمل مضرعا كما لو كان الشريك مضرعا فان لم يكن مضرعا لم يرفع الامر الى القاض حتى يامع  
على اتفاقا عليه فيصلي هو الى ملكه فاذا لم يفعل كان مضرعا وكما اذا كان زرع مشترك بين اثنين فغاب احدهما وانفق  
عليه الحاضر فانه بصرفه لانه كان يمكنه وادفع الامر الى القاض حتى يامع بالاتفاق على نصيب الغائب لرفع فاذا لم يفعل  
صار مضرعا وكما في الامانة فان المنقط اذا انتق على النقطه بنا بلا او القاض كان مضرعا لانه ترك المرافعة الى القاض  
كذا المستاجر اذا انتق على الدائمة المستاجر يدفع اجمع لانه لم يرفع الى القاض فكان مضرعا بالاتفاق فليدفع مديرا  
والعرق بين هذه المسائل والمائل المذكور قال لا يجزى القاض بغيره ان ترك المرافعة الى القاض ما يكون مضرعا اذا كان  
في المرافعة الى القاض فائدة ولا فائدة منها لان فائدة المرافعة ان يجزى القاض على الرفع في لا يكون مضرعا رافعه والقاض في  
مديرة المسئلة لا يجزى كاضر على دفعه عن نصيب الغائب لان تلف المبيع وكله على البائع بغير امانا مع القاض بفضا نصيب الغائب  
اذا كان الامر بقضائه محتاجا اليه يصح العايب وبرا الاحتياج الى ذلك لان نصيب الغائب لو تلف كان مضطرفا  
على البائع وما احتياج اليه من التفتة يجب على البائع فلا يجزى القاض على ذلك وبذلك في حال حضور الشريك الغائب  
فانه لو رافع الامر الى القاض جازى القاض على اتفاق نصيبه وكذا في الاتفاق على المشترك الامانات لانه لو رافع الامر  
الى القاض يامع القاض بذلك فاذا كانت المرافعة في هذه الصور مديرة للجزم القاض وفي جزم القاض مضرعا لكونه مضرعا  
فاذا لم يرفع الى القاض لم يحصل اجر منه فقد اخذ رابنه **م** فيتعذر الصنفه بتفصيل البيع عند والتمن عبد الله  
يشوع الفاد فيما يباع خلا وفرا او عبد الله نصف بالنصف والباقي بالباقي والتمن فلا يروى في قبول ولا قبض ولا  
استنفاع مالم يتصل **ن** اي فعل ما ذكرنا ان تعذر الصنفه يكون مضرعا لبيع عند اي حينه به ما في بقول يجب  
منه يكتد وبعث منه يكتد ولو لم يكن يكتد فيصير الثمن عند مضرع لو لم يكن يكتد واحدها ثمانية على حدة كان العقد صنفين ولو  
كان البيع واحدا واصل هذا الخلاف في ثلثان احدهما انه اذا باع اثنين من ثمن واحد وكل واحد منهما من الثمن فاذا اشترى  
فمضاعف الفاد فيها عند وعند ماع العقد في كل واحد منهما ماله ذكر في النوار وسي انه اذا باع عبد الله رجلين بثلث  
نصفه من هذا نصف الا ان نصفه الكافر من هذا النصف الباقي من الاثني ودرط في آخره فانه تسع الفاد في النصفين عند بيع

[The right page of the manuscript is almost entirely obscured by a large, dark, irregular stain or ink blot, rendering the text illegible. Only a few faint traces of script are visible at the bottom right corner.]



السع في النصف الذي لم شرطه امر عند ما والا اصله اذ كانت الصنفه واحده وقد صدقت بعمها صدقت كلها  
والصنفه في المثلين كانت متحد عند حث شاع الفاد في الكل مستعده عند ما حيث لم يشع والعقد في المثلين  
واحد حيث لم يشك السع ولا الشراء والتمن متصل فعلم ان تعدد الصنفه عند بتعدد البيع وعند ما بتعدد البيع  
فوله فلا يفرق النفا يتعلق بقوله تعدد الصنفه متصل البيع واذا كان تعدد الصنفه بتعدد البيع عند فلا يفرق  
في قبول ولا في قبض لم تعدد البيع وكذا لا يفرق في الاستشباع عند في البعض لم تعدد البيع اى لو كان السع دائري  
فباعها الرطون وقال الباع ما بال ف من تخمساه ومنه خمسماء ولم يمل كل واحد منها اشترى كما ذكرنا لا يكون  
للمشع ان باع احدى الدارين عند لان الصنفه واحده حيث لم تعدد السع ويكون ذلك عند ما لان الصنفه  
متعلقه بتعدد التمن ثم اراد تنويره اذ لم تعدد السع حتى صارت الصنفه واحده لا يكون تفرقه في القبول  
القبض الاستشباع واذا تعدد حاز فقال **م** لهذا امر المساجير على القبض بعد فوت احد الشهرين دون العبد  
اذ العان قبض دفعه والمنافع لا والله علم **ن** اى لاجل اذ ذكرنا من ولاه التفرق عند تعدد الصنفه وعدم لاه  
التفرق عند اتحاد الصنفه قلنا انه اذا استاجر عيدا شهرين بعمر لم يقبض العبد حتى مضى شهرين ليس للمساجر  
يمنع عن قبض العبد المستاجر بل هو يحرك على القبض بعد فوت احد الشهرين لا سيفا المعقود عليه في الشهر الباقى  
ولو استاجر عشرين صنفه واحده ثم مات احد ما لم يجز على قبض العبد الباقي بل له ان يفسخ العقد فيه وذلك لان العبد  
المساجر يفسد دفعه واحده والمنافع المعقود عليها في الا حان لا تبطل دفعه واحده بل يباقيها فلا يسو المساجر  
بالقبض قبض المنافع على حتى يكون له اكلها ينفوت بعضها ويشتق قبض العبد من المساجر باجابه واحده دفعه  
واحد فتكون اكلها في النسخ فتواتر احدها لانه فات عليها سلمها جملها كما استحق الله علم **م** **ب**  
البيع تقع مع سع او عني فضولى باع مخض ومنه فخر واجزا معا فتد كل عقد في النصف وفاء بالعقد كله  
الوكيل كذا في الكا حان لان شاع الشركه **ن** اى لو باع فضولى عبدا رجل مخض باع هذا العبد بعينه فضولى فخر  
مثل الاول مخض فخر فبلغ ذلك الى العبد فاجاز البيعان معا فتد كل واحد في النصف العبد البيع حتى صار  
كان كل واحد من الفضولين باع نصفا من هذا العبد واجاز المالك العقدين وانما قلنا انه تنفذ كل عقد في النصف  
مع ان كل عقد ورد على تمام العبد وفاء بالعقد يعنى انه تعذر كون كل واحد من العقدين في جميع العبد لانه نوعي  
الى بطل العان الواحد مملوكا لانه لكل واحد كماله في وقت واحد وانهم تعذر كون واحد منهما بعينه اذ ليس  
ما يجوز اولى من الاخر وتعذر امدارهما جميعا لان الاصل في الاسباب ان يعمل بها ما امكن وقد امكن العمل بكل واحد  
في النصف منها تكون المحل قابله للشركه وكان العبدان يعمل كل منهما في النصف فقلنا انه تنفذ كل عقد في نصف العبد  
وفاء بالعقد قوله وفاء بالعقد يعنى جوابا عن سوال وسوان تال ان احاز المولى احد السع بعينه بوجوب  
انفساخ البيع الاخر فاذا احاز السع جميعا فاجاز كل واحد منها بوجوب انفساخ الاخر منها بوجوب انفساخ  
والمولى احاز في النصف حتى تنفذ في النصف باحازة ووجه اجواب ان المجيز باحازة قصد الصحة في البيوع لا الفساد  
وقد تعذر كون كل منهما كماله وتعذر ابطال احازة اصله لان الاسباب لا يحيط بها ما امكن وكان العبد يعمل  
احازة في النصف وهذا كماله الوكيل فخر لانه الاحازة اللوحه بمنزلة الوكالة السابقة ولو وكل المولى رجلان مع

نصف  
منها في الـ

نصف  
في النصف







المهامة في عين المعقود عليه وسد البتة بما لا يتسم دون الرهن ولا حان ربحا بالصحة او الملك **ن** اي لو كان عقد  
 احد الفضولين سبه فما لا يتسم التسمية وعقد الاخر رهن او اجان واجازتها المالك سبه البتة دون الرهن والاجان  
 واما نفذ البتة بربحها على الرهن والاحاق اما ربحا بالالصحة او ربحا بالملك الرجح بالصحة فلان المعقود  
 اجزاعا رد كل منهما الى النصف ولوردت البتة الى النصف جازت في النصف لان سبه المشاع فما لا يتسم صحته ولورد  
 الرهن الى النصف لم يبع في النصف لان رهن المشاع فما لا يتسم وبما يتسم باطل عندنا فربحت البتة على الرهن بالصحة  
 مشاعا وكذا الاجان لوردت الى النصف لم يبع على اصل له حصة لان اجان المشاع فما عتد التسم وما لا عتدها باطله  
 عندنا فربحت البتة عليها بالصحة وعندنا يجوز كل من الاجان والبتة في النصف لانه يمكن رد كل منهما الى النصف لان اجان  
 المشاع جازت عندنا فلا يربح البتة عليها بالصحة واما الرجح بالملك فلان البتة عند المالك بالتبضع عين المتبضع  
 بخلاف الرهن والاجان فكانت البتة اقوى منهما **م** والحرف بين الاجان والرهن **ن** اي والحرف الذي ذكرناه انه لا يجوز  
 اجان المشاع عند نفوذ التسليم وكوز عندنا موبى للاجان واكمل الرهن يعني اذا كان عقدا احد الفضولين احان  
 وعقد الاخر رهن او اجانها المالك كانت الاجان اولى على قولك يوسف ومحمد وبطلنا عندنا حسبه لان احان  
 المشاع لما جازت عندنا ربحت الاجان على الرهن بالصحة فان رهن المشاع لا يجوز عندنا ولما لم يحز احان المشاع عندنا  
 لم يمكن ترجيحها بالصحة فبطلنا **م** والبيع دون النكاح ترجحا يمكنه النوى او الورود كما في حق وامة ويروى نقادهما كما  
 في من المراه لنقدنا في كانه الدعوى **ن** قوله والبيع بالرفع عطف على البتة في قوله وينفذ البتة اي وينفذ البيع دون  
 النكاح يعني لو كان عقدا احد الفضولين بيعا وعقد الاخر نكاحا واجازتها المالك عندنا البيع ولم ينفذ النكاح سطر  
 ترجحا للبيع على النكاح يمكنه النوى يعني لغيره من العقدين اذا اجزاعا رد كل منهما الى النصف وهذا ما يجوز اذا كان العقد قبل  
 للنوى والنكاح لا يتقبل النوى والبيع يتقبل فخرج البيع على النكاح باعتبار النوى فيه او ترجحا ليعلى النكاح بالورود يعني  
 ان سح الامة يرد على نكاحها من قبل المولى فان سح الامة المتكوتة جازت ولا رد النكاح من قبل المولى على البيع فان نكاح الامة  
 بعد البيع لا يجوز فخرج البيع على النكاح بورده عليه وهذا كما قلناه في نكاح حق وامة انه اذا تزوج فضولي لرجل حق وامة فاجازتها  
 الزوج مما انه يبطل نكاح الامة بربحها النكاح اكن لان نكاح اكن اقوى من نكاح لامة لانه مرد نكاح اكن على نكاح لامة ولا رد  
 نكاح الامة على نكاح اكن ولو روى نقادهما اي وروى نقاد البيع والنكاح جميعا وسوروا نرين غياث عن ابي يوسف  
 كما انها ينفذ ان كان المشتري من الفضولي هي المراه فانه اذا تزوج لامة فضولي فرجل باعها فضولي مراهه واجازتها  
 المالك عندنا وهذا لنقدنا في يعني انه لا منافاة بين نوب البيع ونوب النكاح فنجب القول نقادهما كما في الدعوى فانه  
 لو افام واحد بينهما باعها واقام لآخر بينهما على النكاح حكمها جميعا فلو كان بينهما منافاة لما حكم بها جميعا **م** والعقود دون البيع  
 ربحا بالسرور والورود كما في حال الشطر والدعوى **ن** قوله والعقود معطوف على البتة ايضا في قوله وينفذ البتة اي وينفذ  
 العقود دون البيع ربحا للعقود على البيع بالنفوذ يعني اذا اجازتها معار رد كل منهما الى النصف واذا وقع العقود في النصف فنقدان  
 الى النصف الاخر لانه يصير سعي في النصف المنسحق بمنزلة المكاتب عند خلع في البيع فانه اذا وقع في النصف لاسرى ان  
 في النصف الاخر فخرج العقد على البيع بالنفوذ وايضا بالورود فان بيع نصف العبد موه عليه العقد عتق بضمه لا يرد  
 البيع ولما كان علم ورود البيع على عتق النصف باعتبار النفوذ لم يذكر الورود معنا بكلمة او كما قال فانتم ترجحا يمكنه النوى

جانزا  
**م** بالبيع  
 الفاسد في الرهن الفاسد والاجان الفاسد  
 بوجه هذا الرهن الفاسد  
 قبل الرهن في سنة  
 يستغناء كاذلنا فلو  
 لا يكون للمشتري حق  
 يكون كبيع لا يكون  
 او عبد الجاني  
 كالم  
 بين البيع  
 ساجد  
 في البيع  
 في البيع  
 في الفاسد في الاجان الفاسد لوسك  
 الرهن او الاجان محسوس  
 في الكل اي فما اذا كان البيع  
 مبدوا به من العبد



في كان للعرفا واما كان له ان يحبس بالمتقود ويبدل به فممنه للمقابلته يعني ان البائع ما استوفاه من السواد انا استوفاه بمقابلته  
المبيع فكان المشتري حبيب المبيع بعد الفسخ لا يستغنا ما يقابله كما في المقابلته يريد ان البيع الفاسد يعتبر البيع الجائز ولو كان البيع  
جائزا وتبا بضايم تقايله البيع كان المشتري يحبس المبيع لا يستغنا الممن ولو مات البائع وعلمه ديون كان المشتري  
احق بالعقد من العرفا لانه محبوس عند بمقابلته في الممن فكذا سنا قوله دون ما كان عليه يتعلق بالمتقود اي ويحبس المبيع بالمتقود  
لا بالدين الذي كان عليه لانه سنا الدين في البيع فانه لو كان عليه دين على البائع فباعه بالدين الذي عليه عبد يسا فاسدا  
وبعض العدم نقض البيع لم يكن المشتري يحبس لستوفيه من البائع الدين الذي كان عليه ورو علمه انه يعتبر البيع الجائز  
وفي الجائز ان باع الغرم بدين عليه عبد من الدين وقبضه ثم تقايله كان له ان يحبس بالدين فكذا سنا قوله فممنه سنا قال المتقود  
المقابلته يعني ان في البيع الجائز انما يحبس بالدين لوجوده المقابلته لان نفس البيع يجب للبائع على المشتري مثل المشتري على البائع  
من الدين ثم يلتقيان فضايا وكان حصول المبيع في دين مقابلته بدينه فله ان يحبس لا يستغنا اما في البيع الفاسد فقد  
فقدت المقابلته لان قيمة المبيع على المشتري فاسدا لا يجب له بعد تلف المبيع اذ الواجب على المشتري قبل تلف المبيع وهو  
العين لا رد القيمة فاذا لم تكن القيمة واجبة عليه قبل تلف المبيع انشع المفاضة بين الدين الذي على البائع وبين القيمة  
لامفاضة بدون الوجوب واذا انشع المفاضة فقدت المقابلته فلم يكن له حق يحبس كذا التفصيل في الرهن الفاسد ولا يحبس  
الفاسد لكن في لاطة بلكي ناضدا لباقي اعتبارا بالجائز وفيه يحبس في الكل سدا وباب في الممن للمقابلته بالمتقود وضمن القصاص  
اي ما عرفت في التفصيل في البيع الفاسد فهو في الرهن الفاسد ولا جارة الفاسد كذا في الرهن الفاسد لا جارة رهن فاسدا بان رهن  
منه نصف عمن او نصف وان سنا على ان يرضه بهذا الرهن الفاسد فيقبض الرهن واعطاه للاف فاستهلك الغرم المال  
ثم نقض الرهن حكم الفاسد فلم يمتد ان يحبس الرهن في سنة في الدين الذي رهنه لانه استناد الدين على الرهن  
مقابلته الرهن الذي اقرضه فكان له حق يحبس لا يستغنا كذا في الرهن الفاسد وعلمه ديون فله من حق في رهن  
العرفا ولو كان الرهن بدين سابق والمسلمة كالماله لا يكون للمتمتع حتى يحبس الرهن لانه استغنا الذي لانه استغنا وتملك  
ملكه بمقابلته ما اعطاه فان مات الراس وعلمه ديون كين لا يكون للمتمتع حتى يرضه العرفا فله فرق بين الرهن الفاسد  
والبيع الفاسد بوجه وكذا في الاجارة الفاسدة فانه لو استاجر عبد بخدمة شهر اماه حرم وطلعه فخره قبض العبد وعمل بالبيع  
ثم نقض لاجل العقد حكم الفاسد فلم يمتد حتى يحبس العبد لاستغنا بكمه فلو مات لاجل كان المستاجر حتى يرضه العرفا  
ولو كان الاجارة الفاسدة بدين كان للمستاجر على لاجر المسلمة كالماله ليس له حق يحبس لا يكون حتى يرضه سائر العرفا  
فلا فرق بين الاجارة الفاسدة وبين البيع الفاسد والرهن الفاسد في الموضع لكن يمتد بين البيع والرهن فرق في رهن  
لغيره وسوان العبد لو سلك في المستاجر ملكا فاضا لباقي وهو البيع والرهن فان منهما سلك مضمونا على المشتري والمتمتع  
واما كان كذلك اعتبارا بالجائز فان في البيع الجائز لو سلك المبيع في يد المشتري ملك مضمونا عليه وفي الجائز لو سلك الرهن  
في يد المتمتع ملك مضمونا عليه وكذا في الفاسد وفي الاجارة الحائز لو سلك العبد عند المستاجر لا يكون مضمونا عليه وكذا في  
الفاسد قوله وفيه اي وفي الجائز من البيع او الرهن او الاجارة يحبس العبد مسمى عوضا في الكل اي فما اذا كان البيع او الرهن  
او الاجارة معهود وما اذا كان بدين ويكون ما يحبس به من المتقود او الدين السابق سدا وباب في العبد ويكون المبيع  
او المتمتع او المستاجر حتى يرضه سائر العرفا وذلك لان ثبوت حق حبس العبد بغير نقض العقد انما يكون لابطر المقابلته كما

وكذا كما واذا زعم المالك ما نفد البيع ولم  
يعاد وكل منها الى النصف وهذا كما يكون  
في النكاح ما عتبار بالثمن في او رخصا على النكاح  
لوجه جائز ولا رد النكاح في قبل المولى على البيع  
قلنا في نكاح حتى وانه اذ انزوع فضو  
الحق اقوى من نكاح لانه لا رد نكاح حتى  
ما د السع والنكاح جميعا وموروا نكاح  
فوج لانه فضو في رجل باعها  
البيع وبنوف النكاح فيجوز  
جميعا فلو كان بينهما منافاة لما حكم بها جميعا  
في العتق معطوف على الهبة انضاه في  
بما معاد كل منها الى النصف واذا وقع  
كانت عند خلاف البيع فانه اذا وقع  
في بيع نصف العبد بدين



ذكرنا والمقابل في العقد القاسد لا يكون الا بالمتقود وفي العقد النافع لا يكون المقابل بالمتقود والدين السابق  
لانه ان كان متقودا يقع المقابل بالتقود وان كان دينيا سابقا يقع المقابل بالمقاسمة لان مجرد العقد الصحيح يجب  
العرض على الدين منصرفا صا بما له على المتقود فيحصل المقابل في ضمن المقاسم فاذا ثبت المقابل بالدين والتقود  
كان له حق الحبس بالتقود وبالدين حصوا واذا كانت المقابل في العقد القاسد بالتقود والدين كان له حق الحبس بالتقود  
لا بالدين والله اعلم **باب** الاختلاف في الموت فتا حيا واختلاف بعد الثلاث  
في الاباق والموت في الخل في المتقود من خيار البايع فالقول المدعى الاباق واكوارا والموت والنسخ والضمان خلاف  
لاصل **باب** ينعى اذ باع رجل من رجل عبدا بالثمن على ان البايع بالخيار ثلاثة ايام وقبض المشتري العبد فخطب له  
امام فاختلغا في باق العبد في موته في الثلاث فقال احدهما اما البايع او المشتري ان العبد في الثلاث وانقض  
البيع ووجه القيمة وقال الاخر لم يمت ولم يفسخ البيع ولكنه انقضى حال العبد لا يثبت له اية واحدة منها فالقول لمن  
يدعى باق العبد جواز البيع لا لمن يدعى موته في الثلاث ففسخ البيع وسد الان القول لمن شهد له الظاهر والظاهر  
شهد المدعى الاباق واكوارا لوجه ثلثة اذ كان يدعى بيع العبد بعد الثلاث وحيوته كانت ثابتة ولاصل في كل  
نائب الباق كان القول قوله لا قول من يدعى الموت لان الموت خلاف لاصل وانما يدعى ان تمام العقد وجوب  
والعقد كان ثابتا مستقدا ومضى الثلاث دليل على ان تمامه فكان القول قوله لا قول من يدعى الفسخ لان الفسخ بعد  
تحقق لانقضاء خلاف لاصل والثالث لم العقد كان مستقدا على الثمن المسمى فظهر دليل ان تمامه وسد مقتضى لا  
يكون البيع مضمونا على المشتري القيمة ومدعى الاباق يدعى عدم ضمان القيمة فكان القول قوله لا قول من يدعى ضمان  
القيمة لان ضمان القيمة خلاف لاصل في ايات شهادة الظاهر المدعى الاباق في ثلاثة اوجه يتضمن جوابا عن سؤال القدر  
في اكوار مع وسوان البيع صار بنفس القبض من ايجاب مضمونا على المشتري بالقيمة فكان الظاهر سدا لدعى الضمان  
من سدا الوجه ووجه اكوار ان الظاهر سدا له من وجه واحد والمدعى الاباق في ثلاثة اوجه وشهادت الظاهر ثبت  
حكم الانكار فمن كان سدا في الظاهر لم يكن له زيادة رجحان في الانكار فسقط اعتبار المدعى **باب** واليمين بينه  
لتحويلها الملك الغرم طاربا اذ عني غرم مقصود وهو ان يحكم ضد الخارج غير الظاهر فان ند طعن عيسى **باب** ان اقام  
على ما ادعى فاليمين بينه لا باق انضا طعن عيسى وقال ك ان يكون البينة بينه مدعى القبض لان مدعى اكوار  
يثبت بينه ما سوا ثبت نظام الحال لان الظاهر يدل على جواز العقد كما مدعى النقض ثبت ما سوا ثبت نظام الحال  
فيجب ان يكون البينة بينه دل عليه انه ذكر بعد هذا انها لو نصا دقا على جوق العبد بعد الثلاث لكن ادعى احدهما النقض  
في الثلاث وادعى الاخر الاباق كان القول المدعى اكوار لان الظاهر سدا له ولو اقام البينة فاليمين بينه من يدعى  
النقض وكان الفقيه ابو علي التميمي يقول سدا الطعن مرجح لا دوا له فاجاب عنه المصنف لتحويلها الملك الغرم يعني  
ان في سدة المسئلة قامت بينه احدهما على الموت وبينه الاخر على اكتمق والموت او اكتمق نفسه لسن صرف مقصود في  
المبايعة فلا يلتفت اليها بل الى ما يثبت من احدى في ضمنهما والثابت المدعى الموت يثبت ضمان القيمة والثابت المدعى اكتمق  
بينه ثبوت الملك في المبيع وجوب ضمان الثمن فكانت بينه مدعى اكتمق يثبت لتحويل الملك البايع الى المشتري وللموكل  
الغرم ضمان القيمة الى ضمان الثمن وكل منهما او طاربا وكانت بينه بينه او طاربا لم تكن خلاف بينه مدعى الموت



الاجاز او النقص قبل قوله والبينة للاخر اى الذى لا خيار له سواء كان مدعى النقص او الاجاز لعدم مكنته ثلاثاً فانه لا يملك انشاء  
النقص والاجاز فى الثلث ولو كانا بالخيار فالقول المدعى النقص مكنته الشهود والودود والبينة للاخر لعدم اى ولو كان البائع  
المستحق معهما بالخيار ثلاثة ايام فاختلفا فى الثلث فادعى احدهما النقص ادعى لآخر الاجاز فالقول المدعى النقص لان المدعى النقص  
مكنته الشهود والنقص مكان فخر اعما يملك انشاء فكان القول بقوله والودود اى ولورود والنقص على الاجاز بغضه لو اجاز اذ  
مع نقص لآخر اما النقص لعدم اى مع اجاز لآخر فالنقص يرد على الاجاز دون العكس فكان النقص النقص واقرى فكان القول بالثبوت  
واما عطف الودود بالودود وان اولان تحقق الشهود بالنقص يكون بالودود وان اقام البينة فالبينة للاخر اى مدعى الاجاز  
لعدم مكنته الشهود والاجاز لانه لو اجاز كان للاخران نقص ولعدم الودود لان الاجاز لا ترد على النقص فالاحصا ان مدعى  
النقص ثبت فى يد ومساو النقص مدعى الاجاز ثبت ليس فيه يد وسواء الاجاز فادعى النقص منه لى اى المدعى مدعى الاجاز منه لى اى  
فكان القول المدعى النقص البينة مدعى الاجاز وان اختلفا فى وقت النقل فالبينة للبائع لانها السابق لى اى ثبت دون الثلث كان  
البيع والنكاح بلاولى لاستماع التكرار والمثبت ان ارضت بعد اذ غير القول فقول لى اى وان باع رجل رجل عبدان لى اى  
على ان البائع بالخيار ثلاثة ايام وقبضه المشتري من البائع وقبضه لى اى فادعى فتمت حتى صار فى لى اى ايام الثلث ثم قبض لى اى ايام  
العبد خطأ فاختلفا فى وقت قبضه فاقام البائع البينة انه قبل فى لى اى ايام الثلث بعد ارضته فتمت العين واقام المشتري البينة انه قبل بعد  
او بالعكس فالبينة بينه البائع سواء ارضت القتل عادون الثلث او ارضته بآبوعن اما اذا ارضت عادون الثلث فلان بينه البائع مع  
السابق بغضه ان البينتين استوتوا لى اى لان كلامهما يثبت بينتهما نادوا وموضان ايجابة على عاقله القائل فاذا استوتوا لى اى  
تبرحت بينة البائع بالسبق كان البيع والنكاح فانه لو ادعى انسان شراء عين من جهة واحدة واقام البينة وارضاه وارضى اصحابا  
تبرحت بينة السابق منها وكذلك انسان ادعى نكاح امرأة وارضاه وارضى اصحابا سبق تقبضه بالنكاح للسابق منها فاذا ابرج فى الزنى  
والنكاح بينتة السابق منها وان كان النكاح والشراء مما يجزى لى اى عنى واحد على الزاد فلان تبرحت بينة السابق منها على العمل  
مع امتناع تكرار النقل عنى واحد اولى واما اذا ارضت بامداد الكلا ان اقام البائع بينة العقد قبل بعد لى اى ايام الثلث واقام المشتري  
قبل فى لى اى ايام الثلث فلان بينة البائع معى الميثان لى اى البائع سبه ان العقد قبل بعد الثلاث ثبت على المشتري لى اى وسبه المشتري انه قبل فى  
الثلث لا يثبت على البائع سابق تبرحت بينة البائع كونهما مثبتة ولم يبرج بينة المشتري السابق مثلاً كما يجب بينة البائع فى المسئلة الاولى لان السابق  
اما يقرب لى اى اذا استوت البينتان فى لى اى لان الرجح اولاً لم يطلب من حيث لى اى فاذا استوتاه لم يطلب من وجه لى اى بالسبق والى اى  
على ما عرف ولا تعال ان بينة المشتري ثبت ايضا فنقص البيع وسوا احواف لان المقصود بالدعوى المشتري يكون سواء التحول لى اى كقول  
المالك فى البائع المله او تحويل الغرم ضمان الغنم الى ضمان النقص وغر ذلك فضول فلا يعبر بينة باعنا وسوا فضول فى دعواه ولا يقال  
انه يثبت بينة براءة نفسه عن ضمان الغنم التى لزمته سبب النقص فانه احواف لان القول انه يرى غير هذا فادعى البائع بالتقبل بعد  
الثلث فان قبل العقد بعد من ايجاز لا يوجب عليه ضمان الغنم قوله والمثبت بالرفع عطف على السابق وضرب يبرج الى التلاوة قوله  
اذ غير القول فضول لتعليل لما تضمنه قوله لانها المثبتة فان مثل هذا الكلام يبعد الغفر فانه قال بينة المشتري لى اى سبه فضل ذلك بقوله  
اذ غير القول فضول لى اى وليس بالعدل عقل منا التكاثر لى اى لما لم يرضع فى لى اى لان دعوى القتل ابراء ولا عرض ابراء للبينة عليها سبه لى اى  
اى وليس فى المسئلة الثانية وسبب اذا ارضت سبه البائع القتل انشور الثلاث بالعدل وسبب عاقله القائل التكاثر لى اى البائع مع المشتري لى اى الداعى  
على عاقله القائل ضمانا وقول لى اى ضمانا لى اى عاقله القائل لانه قبل فى ملكه المشتري كبره فى ذلك بقول ضمان ايجابة على عاقله القائل للبائع



لا انتج البيع بالنقل في من اختيار وكان من اجابة على ملك البائع والبائع يكره في ذلك فسط النقل على العاقله بملكها وليس  
العقد على المشتري في المسئلة الاولى وفي ما اذا اراد منه البائع النقل عاودون التلا في المسئلة الاولى كان البائع لبعض  
عاقله العاقله في العبد في ملكه في البيع في ملكه فلو اراد ان يضمن المشتري قيمة العبد  
بقبضه اياه لان قبضه كان على ضمان القيمة ليس له ذلك لا يلزم اما ان يوضع في دعوى النقل ولما لم يوضع عن دعوى  
النقل كان دعوى ضمان قيمة العبد على عاقله انما يلزم المشتري ضمان القيمة وان اعرض للاعراض عن دعوى النقل اسد  
بينة نفسه لانه يصير بينة معلوبه الى كونه بينة ما كان على كونه اذ اعرض عن دعوى النقل في محله الموت لوضع الدعوى  
في محله الموت ان ادعى البائع ان العبد مات في المشتري في التلا وادعى المشتري ان مات بعد التلا كان البينة بينه المشتري لانه  
ثبت تحويل الملك الغرم كما وبطلت بينة البائع لانه ثبت ضمان القيمة على المشتري وهو قد كان ثابتا وكان بينة ما كان لا  
ما لم يكن والبينة لا تباين ان لا اعرض عن دعوى النقل منها اسد لعلها بينة م وان اختلفا في وقت موت المقتول في البينة  
للمواري الفصبة التلا لم يوجبنا لم كرم ضماننا والمحل وسله لاسع بينة الموت في بنة وان باع رجل من رجل عبد فان  
على ان البائع بالخيار لانه ايام وقبضه فقام البائع البينة ان سدا الرجل غصب العبد في المشتري في التلا وقبضه لانه فان  
في بنة في التلا واقام المشتري البينة ان غصب بعد التلا وقبضه لانه واقام البائع البينة على موت العبد بعد التلا في يد  
الغاصب واقام المشتري البينة على موته في التلا فالبينة للذي ثبت تحويل الملك الغرم والمحل هو المشتري ما اذا ادعى مواليكو  
بعد التلا والبائع الموت في التلا لا يثبت حوازي البيع وتحويل الملك من البائع الى المشتري وتحويل الضمان في ضمان القيمة الى ضمان  
والمحل هو البائع فما اذا ادعى هو الموت بعد التلا والمشتري الموت في التلا لان البائع هو الذي ثبت حوازي البيع وتحويل الملك الغرم  
فكانت البينة من البائع وفيما اذا ادعى المشتري الموت بعد التلا بينه المشتري ثم ورد على هذا ان بينه البائع بينه ما على  
الغاصب بينه المشتري في التلا في التلا فوجب له بنة البائع بالسبق كذا النقل فلدفع سدا فالاذا الفصبة التلا لم  
يوجب ضمانا لم يكن ثابتا في ضمان الغصب ضمان القيمة ضمان القيمة كان ثابتا قبل الغصب بقبض المشتري في البائع بينه لم يثبت  
ضمانا حادنا لم يكن ثابتا ضمانا حادنا لان الضامن قبل ذلك كان هو المشتري فثبت بينه ان الضامن هو الغاصب المقصود  
بالتراع في الدعوى والضمان وحل الضمان وهو الغاصب وسيله اليه فكان البائع بينه ضمانا ما لم يكن ثابتا في زمان قبل زمان  
اثبات المشتري والبينة انما يرفع بالسبق في امانات هو المقصود ولا في امانات ما هو المقصود فلا يرفع لسبق موت محل الضمان كما لا  
يرفع لسبق الموت فان البائع ان اقام بينه ان العبد مات عند المشتري في التلا واقام المشتري ان مات بعد التلا كان بينه المشتري  
ولم يرفع بينه البائع بالسبق لان الموت في مقصود الدعوى فلا ترفع الرجوع لسته فكذا استقام والمشتري فحين اقام عليه اذا الغصب  
خدا النقل لاسع البيع وموت الموت ضد يوم النقل لا يلزم اكلم كمن يباينه دعوى سبق واعبر بالاقامة على عند دعوى اي واذا كان  
البائع هو المحل ان ادعى موت المقتول بعد التلا واقام المشتري بنة على موته في التلا بنة البائع وقبضه له بالتمسك على  
المشتري في التلا في بعض الغاصب الذي اقام عليه بينه فاما العبد الذين تلافوا اذا ادعى البائع قبله بعد التلا وادعى المشتري قبله  
في التلا فان لم لا يكون المشتري في ضمان عاقله العاقله في العبد كما ذكرنا في قوله وليس النقل عمل سدا وجه الفرق ان الغصب لا يرفع  
البيع فالمشتري بدعواه الغصب لا يكون مزا عدم وجوب الضمان على الغاصب من قبله ضد النقل فان بدعواه النقل  
في التلا يكون مزا عدم وجوب الضمان في قبله لان قبل البيع في من اختيار في السع فكان ذلك اعترافا منه بان الضمان يجب للبائع دون

لا انتج البيع بالنقل في من اختيار وكان من اجابة على ملك البائع والبائع يكره في ذلك فسط النقل على العاقله بملكها وليس  
العقد على المشتري في المسئلة الاولى وفي ما اذا اراد منه البائع النقل عاودون التلا في المسئلة الاولى كان البائع لبعض  
عاقله العاقله في العبد في ملكه في البيع في ملكه فلو اراد ان يضمن المشتري قيمة العبد  
بقبضه اياه لان قبضه كان على ضمان القيمة ليس له ذلك لا يلزم اما ان يوضع في دعوى النقل ولما لم يوضع عن دعوى  
النقل كان دعوى ضمان قيمة العبد على عاقله انما يلزم المشتري ضمان القيمة وان اعرض للاعراض عن دعوى النقل اسد  
بينة نفسه لانه يصير بينة معلوبه الى كونه بينة ما كان على كونه اذ اعرض عن دعوى النقل في محله الموت لوضع الدعوى  
في محله الموت ان ادعى البائع ان العبد مات في المشتري في التلا وادعى المشتري ان مات بعد التلا كان البينة بينه المشتري لانه  
ثبت تحويل الملك الغرم كما وبطلت بينة البائع لانه ثبت ضمان القيمة على المشتري وهو قد كان ثابتا وكان بينة ما كان لا  
ما لم يكن والبينة لا تباين ان لا اعرض عن دعوى النقل منها اسد لعلها بينة م وان اختلفا في وقت موت المقتول في البينة  
للمواري الفصبة التلا لم يوجبنا لم كرم ضماننا والمحل وسله لاسع بينة الموت في بنة وان باع رجل من رجل عبد فان  
على ان البائع بالخيار لانه ايام وقبضه فقام البائع البينة ان سدا الرجل غصب العبد في المشتري في التلا وقبضه لانه فان  
في بنة في التلا واقام المشتري البينة ان غصب بعد التلا وقبضه لانه واقام البائع البينة على موت العبد بعد التلا في يد  
الغاصب واقام المشتري البينة على موته في التلا فالبينة للذي ثبت تحويل الملك الغرم والمحل هو المشتري ما اذا ادعى مواليكو  
بعد التلا والبائع الموت في التلا لا يثبت حوازي البيع وتحويل الملك من البائع الى المشتري وتحويل الضمان في ضمان القيمة الى ضمان  
والمحل هو البائع فما اذا ادعى هو الموت بعد التلا والمشتري الموت في التلا لان البائع هو الذي ثبت حوازي البيع وتحويل الملك الغرم  
فكانت البينة من البائع وفيما اذا ادعى المشتري الموت بعد التلا بينه المشتري ثم ورد على هذا ان بينه البائع بينه ما على  
الغاصب بينه المشتري في التلا في التلا فوجب له بنة البائع بالسبق كذا النقل فلدفع سدا فالاذا الفصبة التلا لم  
يوجب ضمانا لم يكن ثابتا في ضمان الغصب ضمان القيمة ضمان القيمة كان ثابتا قبل الغصب بقبض المشتري في البائع بينه لم يثبت  
ضمانا حادنا لم يكن ثابتا ضمانا حادنا لان الضامن قبل ذلك كان هو المشتري فثبت بينه ان الضامن هو الغاصب المقصود  
بالتراع في الدعوى والضمان وحل الضمان وهو الغاصب وسيله اليه فكان البائع بينه ضمانا ما لم يكن ثابتا في زمان قبل زمان  
اثبات المشتري والبينة انما يرفع بالسبق في امانات هو المقصود ولا في امانات ما هو المقصود فلا يرفع لسبق موت محل الضمان كما لا  
يرفع لسبق الموت فان البائع ان اقام بينه ان العبد مات عند المشتري في التلا واقام المشتري ان مات بعد التلا كان بينه المشتري  
ولم يرفع بينه البائع بالسبق لان الموت في مقصود الدعوى فلا ترفع الرجوع لسته فكذا استقام والمشتري فحين اقام عليه اذا الغصب  
خدا النقل لاسع البيع وموت الموت ضد يوم النقل لا يلزم اكلم كمن يباينه دعوى سبق واعبر بالاقامة على عند دعوى اي واذا كان  
البائع هو المحل ان ادعى موت المقتول بعد التلا واقام المشتري بنة على موته في التلا بنة البائع وقبضه له بالتمسك على  
المشتري في التلا في بعض الغاصب الذي اقام عليه بينه فاما العبد الذين تلافوا اذا ادعى البائع قبله بعد التلا وادعى المشتري قبله  
في التلا فان لم لا يكون المشتري في ضمان عاقله العاقله في العبد كما ذكرنا في قوله وليس النقل عمل سدا وجه الفرق ان الغصب لا يرفع  
البيع فالمشتري بدعواه الغصب لا يكون مزا عدم وجوب الضمان على الغاصب من قبله ضد النقل فان بدعواه النقل  
في التلا يكون مزا عدم وجوب الضمان في قبله لان قبل البيع في من اختيار في السع فكان ذلك اعترافا منه بان الضمان يجب للبائع دون



او بغير الرطبة ومنع النمر والرييب بالمتنع او بغير المتنع معناه لانها اذا اجتمعت اوجفت احدهما انتقص احدهما من لاخر فوجب ان  
انتقصان في احد البديلين في المار فكان في بيع الرطب النمر نور وعلية يبيح ان لا يجوز عند بيع الرطب الرطب العنب العنب  
انتقصان في احد البديلين في المار فقال اذا فعل الرطب الرطب وسواهما من غير متعلقا بغيره ان محله بلحي باشتا وفي المار بالربط النمر حال  
كونه دافعا بشهته مع الرطب الرطب لان التفاوت في غير البيع يعني ان عدم الجوان في بيع النمر الرطب يمكن انتقصان في المار فما دخل في البيع  
لان الرطب اذا جف صار نمر والنمر كان اذا خلا في البيع ومنه المانع لا يوجد في بيع الرطب الرطب لانه وجد التفاوت فيهما لا يدخل تحت  
البيع لان البيع ورد على الرطب لا على النمر وقد فات اسم الرطب الجفاف فانه صار نمر فاذا الممتنع في بيعه المنصوص بقى على اصل النمر  
وسواهما من ورد على قوله دافعا للرطب الرطب ان مع الرطب الرطب كان جارا على القياس عند فلو جف احد البديلين وصار  
نمر قبل الكيل ينبغي ان لا يفسد البيع عند وانه يفسد فقال انما الجفاف في الفرد قبل الكيل وسواهما من غير دافعا اي يرفع محله ببيع  
بالرطب فيجوز حال كونه مانعا للجفاف احد البديلين قبل الكيل لان الكيل كالتناهي البيع فيجب ان يبيد تعيين قدر البيع كالتناهي  
كان احدهما نمر ولاخر رطبا عند انشاء البيع لم يجر البيع عند اي يوسف ومحمد بها الله فكذا اذا كان احدهما نمر ولاخر رطبا عند الكيل  
يفسد البيع ثم ورد على قوله مانعا للجفاف الفرد انه لو جف احدهما بعد الكيل ينبغي ان يفسد البيع عند كما اذا كان الجفاف قبل  
الليل لان للبعض حكم التناهي ايضا كالكيل على ما ذكرنا ان للبعض بهما بالبعد ولو كان احدهما نمر ولاخر رطبا ابتدأ ببيع  
وما كان يفسد الذي العقد اذا وجد لدى البعض او جف النفاذ فارقا لما بعد وسواهما من غير متعلقا بغيره فانه اي منع محله  
مع الرطب الرطب اذا جف احدهما قبل الكيل حال كونه فارقا لما بعد اي فارقا للجفاف الذي يكون بعد الكيل في الجفاف الذي  
يكون قبل الكيل فان الجفاف بعد الكيل لا يفسد الجفاف قبل الكيل يفسد ووجه الفرق انهما اذا جف بعد الكيل بطلت به فاقترع  
ان شرطه كونه النمر في المسمى فما اشتره مكافئه وان الكيل والبعض في لو يفسد لا يفسد النمر في قبل الكيل وذلك لان المعقود  
عليه فيما يباع مكافئه بين المسمى والعقد والبعض في المسمى اما لا يفسد العقد في تمام المعقود عليه بالبعض الكيل فيكون  
فكان لا يفسد في كونه النمر وسوا الكيل في البضع فيجب ان يفسد بعض المعقود عليه فاذا صار احدهما نمر بعد الكيل فالبعض يفسد  
لدى العقد وجد قبل البعض من وجه وبعد البعض من وجه ولو وجد عند البعض قبل البعض من وجه كان الباطن بهما الربو الاله  
ثبت شبهة البيع وسوا البعض لا يفسد فاذا وجد بعد البعض من وجه وقبله من وجه صار من شبهة قاهرة وانطقت الى شبهة  
وشبهة شبهة لا يفسد بها في باب الربو ام واجازاه اذ قطع بمقوبه الحاق احسن المطلق العام وقصص الامم في شرط التام في العقد  
كغيره اذ نوبت الجز لا يروى في الكل في قوله واجازاه عطف على قوله افسد محله اي وان قابل الطعام البيع ما سوجسه ثم طر الرات  
بالاستلزام انتقصان بالجفاف في احدهما قبل الكيل في حال اهم العقد فلو جف في واحد من وجه او يوسف واجازا البيع ولم يفسد كما انما كانت  
طارا بعد الكيل اما عند اي يوسف فلا يفسد قطع الحاق ما سوجس مطلقا في كل وجه بالجفاف العام يعني ان القياس في بيع الرطب عند وجه  
انما يفسد مطلقا كما قاله ابو حنيفة ولا يكون جود انتقصان في المار في احد البديلين مانعا للجوان في بيعه في الحال الا في علم محله  
مع الرطب النمر ثبت نصا بخلاف القياس المجانسة بين النمر والرطب فانه لان الرطب غير النمر اما فان اسم الرطب غير اسم النمر وكذا سمي  
لان ما ينبغي في الرطب لا ينبغي في النمر لثبتهما مجانسة فيجب ان اسم النمر يطلق عليها لانه كاسم الجنس يطلق على الجنس والياس وكذا سمي لان في  
في بعض المتأخرين فاذا كان الحكم الوارد بخلاف القياس ثابتا في الجنس العام فاما يخلو به ما سوجس قاهرة فلا يجوز ما سوجس مطلقا في قاهر  
والمطلوب مع الياس بجنس مطلق لان المجانسة بينهما ثابتة في كل وجه اما ومنه فان اسم الجنس محلهما وبالليل لا يتوقف في من مانع كخطه







احد ما دون الاخر مائة او تولية بغيره كما سواصل الامام الى جنبه لاسما اذا كان الرجح مستورا بقدر الفضل فان لا اصل  
 انه كخط قدر الرجح من المائة في بيع المائة والتولية فاذا كان الرجح مستورا بقدر الفضل لم يرجح قدر الفضل من المائة في بيع الفضل  
 من فلا يبيعه مائة ولا تولية وانما قال ضد الكتب الفقه لان زيادة الكتب الفقه لا يباي المائة والتولية فان المائة لو اوصا  
 من كتب البيع او غلبه بنا جازله ان يبيعه مائة او تولية لانه لا حصه للكتب الفقه في المائة الا ترى انه لو استهلكه البائع قبل القبض  
 لا سقط شيء من المائة بخلاف الزيادة قبل القبض اذا استهلكها فانه سقط حصتها من المائة ذكره الرضا العيني في قوله وان لم تأ  
 اي وان لم يات المائة والتولية العيب الفاضل لما وى الذي لا يكون يصنع المجهول في المائة كاصفاد النوب الختري واعوراد  
 العبد كما ذكرنا وانما قال على المذهب لانه روى عن محمد بن ابي العيب الفاضل اذا كان مما ويا لا يبيعه مائة او تولية بغيره كما  
 اذا لم يكن مما ويا ولم يبتل حتى ولى او ربح فزاد الكيل كما او نقص لا يجري بين الكيلين للبائع الاول وعلية لتعين الفلظ  
 وما جرى للمشتري لو كان الكيل اذ تعارض لاجتهاد في الكيل فاعبر في البقاء ووزن الاثام وحكم التولية والمائة ما وى ما ذكرنا  
 فما اذا ابتل الكيل بعد قبضه المشتري وولى او ربح ولم يبتل حتى ولى المشتري او ربح بان استهلكه كرا بانه وكاله البائع  
 كيلة وتبا بضا ان المشتري ولى رجلا ما اشتراه او ربح ما في الخرج الى كيل لغيره المشتري الثاني لان التولية او المائة عقلا  
 الكيل فحتاج الى كيل لغيره فان كاله المشتري ثانيا للعقد الجديد فله الكيل كما علمه بقبضه بالكيل نيا او نقصه بيا سلك كونه الريا  
 والنقصان للبائع كما وعلية ام كونه للبائع الاول وعلية فانه ينظر في ذلك كانت الزيادة او النقصان مما لا يجري بين الكيلين كما  
 الزيادة للبائع الاول والنقصان عليه حتى كونه للبائع كما ان يبيع على البائع الاول بعد النقصان من المائة وانما كان كذلك للبائع  
 الاول وعلية لتعين الخطا لانه اذا كان الزيادة والنقصان مما لا يجري بين الكيلين ظهر خطا الكيل في الاول وسعى  
 فبطل الكيل الاول وصار كان لم يكن وان عدم الكيل الاول فيكون زادا على قدر الكيل او انتقص كان ذلك للبائع الاول وعلية وكذا  
 منا وان كان الزيادة والنقصان مما لا يجري بين الكيلين كانت الزيادة للبائع الاول وسعى البائع كما والنقصان عليه حتى لا يبيع  
 بقدره في البائع الاول ولا تكون الزيادة والنقصان للمشتري كما وعلية وانما كان كذلك لان الكيل الاول مضى عن اجتهاد فان  
 الكيل كونه في الكيل ولم يظهر خطا وسعى حتى يبطل ثم الكيل كما وقع عن اجتهاد مثل الاول فصار من الاجتهاد كما في الكيل  
 مع الاجتهاد الاول فانه لا يجزى الاجتهاد في الكيل ليعا احكم الباطن لا الاثام احكم ابتدا وذلك لان ما مضى عن اجتهاد لا يجوز لسعي  
 باجتهاد مثله وانما ينقص ما فوقه كالحكم الباطن بالقياس لا يبطل بقياس لغيره بل سطر ينقص خالفه فاذا لم يسمع الكيل الاول بالكيل  
 كما كان احكم الذي ثبت بالكيل الاول وسعى من ملك المشتري الاول المعقود عليه باقيا بعد الكيل كما فيكون الزيادة والنقصان  
 له وعلية فلا يكون ذلك للمشتري كما وعلية لان الاجتهاد في الكيل لا يصلح لاثام احكم ابتدا لانه ملزم بنقص ما مضى باجتهاد  
 اخر مثله وان لا يجوز اذا كان الفضل للمشتري ولو حكم المائة والتولية ما مضى عن اجتهاد المائة والتولية في اصل الكيل والفضل  
 بالسطر وعند الى جنبه لا يجوز المائة والتولية في الفضل بان تفرق بل ان شاء ولى او ربح في الكيل مع الفضل تمام المائة والا ترك  
 التولية والمائة م ولا يلزم ان ما فرق كذا الا قاله للبائع لانها ضد التولية فخرج منها معدا التولية بلا كيد كالور والخيال اي لا يلزم  
 على ما قلنا في التولية من ان ما زاده الكيل ونقصه سوي ككيله كان للمشتري الاول وعلية للبائع الاول وعلية الذي وفر كذا لاقاله  
 كونه للبائع الثاني انما اذا باع من رجل فباعا على انه كره وكاله للمشتري ثم تبا بضا ثم تبا بذا لبيع فكاله ثانيا للقال موصد سري على الكيل  
 مما يجري بين الكيلين نحو فخره او وونه كونه الزيادة للبائع لا للمشتري وكذا لو وجد ناقصا بغيره كان النقصان على البائع في الاصل

البائع لان الجنس بالام اكيد  
 خلاف الوكادة و  
 البائع الام و  
 في يد البائع ولو كان كذا  
 الولد لان الاصل ان كل حق  
 من البائع لعدم جاريه حتى حسمها بالمائة وتعلق  
 عرف عن البائع بغيره لو مات البائع كان لولده ان يحسم  
 دية رجل وضمن قيمتها يسري حق الحبس اليه قيمتها حتى  
 على بدل الجارية ولم يبطل هلاكها فاذا ثبت ان حق  
 من فان تعلق حق حبس الممنوع الرهن بالدين لما كان موكدا  
 منها بالدين مع امه وكاله الرق فان حق الرق في  
 الدين فانها اذا استهلكتها غلبت على الرجل لم ولد  
 الامم حق مائة في الامة المدونة حتى صلا  
 كان موكدا سري على الو



قوله ويكون من تلام في الكل اسان الى انه لو اطلع على عيب في الولد لا يكون الرجوع ما نرى عيبه الى البائع لان العقد لم يرد  
على الولد لا حقيقة ولا حكما وان لم يكن ثباتها استردا البائع لان تعلق حبس بالام اكيد حيث يورث ويرى الى التهمة  
فيسرى الى الولد باعتبار الحزينة كالرهن والرق والدين والتدبير خلاف الوكالة والحامه والزكوة بعد كونه كالجنان  
والوصية بالخزينة والضمان لتعلق التعلق او التاكيد قوله وان لم يكن ثباتها عطف على قوله لم كان مما اى وان يرضى  
المستحق الجارية المبعة قبل التقد وقبل بضع البائع ولم يوجد ثبوت التقد ورضي البائع استردا البائع الام والولد بحسبها  
بالمعنى لانه اذا انقض قبض المستحق تنقض من الاصل فصار كانه ولد قبل قبضه في يد البائع ولو كان كذلك كان للبائع  
حسبها قلنا منا وانما كان للبائع حسب الولد مع الام مع ان العقد لم يرد على الولد لان الاصل ان كل حق ينت في الغير  
بنوعه موكد فانه يسرى الى الولد المتولد منه وقد تعلق منا للبائع بعين الجارية حتى حسبها باليمن وتعلق حتى حبس بها كيد  
اى ذو وكافة وانما قلنا انه اكيد لان حق الحبس باليمن يورث عن البائع بعينه لو مات البائع كان لولده ان يحبس الجارية باليمن  
فعلم انه حق موكد حتى لم يبطل بالموت كذا لو قبل الجارية رجل وضمن قيمتها يسرى حق الحبس اليه قيمتها حتى يكون للبائع حبس  
القيمة باليمن وكان العين فعلم انه حق موكد حتى يسرى له بدل الجارية ولم يبطل بهلاكها فاذا ثبت انه حق موكد فيسرى الى  
الولد باعتبار انه جزء من كسره كحق الموكلة كما في الرهن فان تعلق حتى حبس الرهن الرهن بالدين لما كان موكد يسرى  
ذلك الى الولد حتى لو ولدت المرمونة عند كان الولد منا بالدين مع امه وكذا الرق فان حق الرق في الام لما كان  
موكدا يسرى الى الولد حتى يكون ولدا للرقبة رقيقا وكذا الدين فانها اذا استهلك غنيا لرجل لم ولدت بعد ذلك فانها  
تباع مع الولد في الدين وقد يسرى الدين الى الولد لان الدين حتى مستفد في الامه المدونة حتى صار المولى موقعا  
بسيما ومبته فيسرى الى الولد كذا في الفصول كما في التدبير فان حق المدين لما كان موكدا يسرى الى الولد حتى كان ولد  
المدين مديرا وما ذكرنا خلاف الوكالة فان الوكيل لا يملك ان يبيع ما اذ استحق ولده لا يفتقر عليه وان الملك فيه ثبت للمنتهي  
اولا لم ينتقل منه الى الموكل ولكن لما كان موكلا للوكيل ملكا لا قرار له لم يسر الى الولد بخلاف الجناية فان الامه اذا جنت  
جنت خطا ثم ولدت ولكل اختار المولى للدفع فانه يدفعها دون الولد وبسبب الجاع الصغير وذلك لان تعلق حق  
المجنى عليه بالجارية غير موكد بغير المولى عن عاين القرف في رقبته ولا في منفعته فانه ملك بجمها وبجارية واختلافها  
ولم يسر الى الولد بخلاف الرق بعد الحول فانه اذا حال الحول على السائمة وتعلق حق الرق بغيرها ثم ولدت فعلم  
لا يسرى حكم الرق الى المولى حتى لو ملك السائمة دون الولد سقطت الرقوة وذلك لان تعلق حق الرق بالعين  
غير موكد فان المالك يسر من يملكه الى عينه فم سر الى الولد وانما قيد بقوله بعد الحول لانها اذا اولدت لاننا اكل  
ثم ملك السوام يتعلق الرق بغيرها بالبيعة بخلاف الاجان فانه لو جعرا منه فرب رجل سبى فولدت لانه يجوز ذلك  
لا يسرى حكم الاجان الى الولد لان تعلق حق المستاجر بالعين غير موكد ولهذا لا يورث عنه بل ينفذ بالموت بخلاف  
الوصية فانه لو وصى لرجل بخدمة جارية سبى ثم ولدت الجارية لا يسرى حكم الوصية بالخدمة الى الولد لان تعلق حق  
الموصي به غير موكد ولهذا لو مات الموصي لم يكون لوارثه ان يخدمها بخلاف الضمان فان الجارية المضمونة اذا اولدت  
في يد الغاصب لا يسرى ضمان الام الى الولد وان كان حكم الضمان موكدا لان احوال الموكدا ما يسرى من الام الى الولد اذا  
كان متعلقا بعين تلام والضمان لم تعلق بالام لان الضمان اما يثبت في ذمة الضامن لانه ضمان عن فعل وانما يسرى

ثم او تولد بغيره ان كما سواصل الامام الى  
النولية فاذا كان الرق مستقرا فلهذا  
في الغلة لان زيادة الحسب الغلة لا يباي المالك  
في الغلة في الرهن الا يرى انه لو استهلك  
الزائد العقباني في  
مفردا النوب الجني  
بيعه وادى  
على الذ  
ولم يتبل  
في الله  
بعد البلاء  
اجتج الى كل لفر  
نا للعقد الجديد فزله  
علمه ام يكون للبائع كاول علمه فانه ينظر في  
النقصان علمه حتى كونه



مضمونا بماذا من حيث ان الضمان وجب بسببه وانما قلنا انه في ذمة الضامن لانه عبارة عن فعل يجب في ذمة الضامن وهو تسليم العين حال قيامه وتسليم البدل حال سلاكه ولهذا صحت الكفاية بتسليم المضمون ومما لنا نصيب بالحق والواجب في الذمة فاذا لم يكن الضمان متعلقا بعبء لزم لم يسر الى الولد قوله لفقد المعلق تعليل لقوله بخلاف الضمان وقوله لفقد المالك تعليل للقيمة الصورة وقوله بخلاف الوكالة لا لقوله والوصية بالذمة على الوجه الذي ينشأ فان مات عند اخذ الولد شيئا بقطعة وقسطه لم يخرج من ثمن مقسوم على قيمتها يوم العقد وقيمة لان في لو كانت قيمته نصف عشر قيمتها ونقص الولادة عشر اخذ بجذبي من احد وعشرين او ترك جزء منه قسطه لم يخرج دون ما في الناصر في الفسخ قصد اضرار الموت به ولذا لم ينفع في موتها اي فان ماتت لزم عند البائع بعد استيصاله البائع في المشتري وفي الولد في بيع وقيمة الولد لم يحرم قدر النقصان لزم فان بقي الحيا لان شيئا اخذ الولد وان شئ تركه فان شيئا الاخذ اخذ الولد بقسط الولد وقسط للنقصان الذي لم يحرم الولد في الثمن المسمى في العقد المقسوم على قيمة اليوم العقد على قيمة الولد لان اي وقت القبض يعني ينظر الى قيمة لزم وقت العقد الى قيمة الولد وقت القبض فيقسم الثمن المسمى عليها بقدر قيمتها في اخذ المشتري الولد ما سوف قسطه من الثمن وكان عليه قسط ما فات الام بالولادة ولم يخرج منجزا بالولادة في لو كانت قيمتها النقصان وقيمة الولد نصف عشر قيمتها خمس ونقص الولد منها قدر عشر قيمتها ما لم يخرج بالولد ونقصه غير محصور فان اراد اخذ الولد اخذ بجذبي من احد وعشرين جزءا من الثمن لان الثمن موزع في قيمتها يوم العقد الف وقيمة الولد يوم القبض خمسون فجعل كل خمس سهم فصار قيمة الام عشر سهرا وقيمة الولد سهرا واحدا فانقسم الثمن على احد وعشرين جزءا عشر جزءا ابارا لزم وجزء واحد ما زاد الولد فاذا اخذ الولد اخذ حصته من الثمن وذلك جزء واحد من احد وعشرين جزءا وكان على المشتري ضمان ما لم يحرم نقصان لزم بالولادة وموخمسون وموخمسون واحد من احد وعشرين جزءا من الثمن في اخذ بجذبي من احد وعشرين وان ترك الولد على البائع فعليه ضمان ما لم يحرم النقصان وموخمسون فقط بتركه جزء واحد من احد وعشرين جزءا من الثمن قوله بجزء منه اي في احد وعشرين جزءا من الثمن وقوله قسط بالمحرر جزءا وفاعل محبي ضمير الولد اي بجزء من قسطه ما لم يحرم النقصان لا قسط ما جازي فان ضمان نقصان بالولادة يخرج عندنا بقدر قيمة الولد خلافا لفرقة اصله المضمونة اذا اولدت عند الفاسخ بنقصان الولد بالولد وعندنا لا يخرج بجزءه وروى قوله او ترك بجزء منه انه كان ينبغي ان لا ترك بجزء من احد وعشرين بل بجزء من ثلث لومات الولد في اختيار الزن فان لم يلزمه حصته نصف النقصان جزء من عشر جزءا من الثمن وكذا اذا اخذ بالترك فلدفع مائة الف للناظر منتزعة الفسخ قصدا وموت تعليل لقوله بجزء منه اي لما قلنا انه بتركه جزء من احد وعشرين جزءا لانه اذا كان الزن واروا على الولد صار الولد مضمونا بالفسخ ومنتزعة كونه مضمونا بالفسخ ان تاصل الولد اي بصره اصله في العقد لانه لا يصح اعتبار الفسخ فيه الا بجملة داخل تحت العقد فاذا صار اصله في العقد وجب اعتبار حصته من الثمن في انقسام فيقسم الثمن على احد وعشرين كما بنينا وهذا على اضرار الموت فان الولد اذا مات لم يضر مضمونا بالفسخ فلم يوجد ما ينتفع كونه اصله في العقد فاذا لم يضر اصله في العقد لم يضر اصله في القبض لم يكن قسطه من الثمن لانه انما اخذ قسطا من الثمن لكونه داخل في العقد وانما اصله في القبض لم يوجد فيها وهذا الولد فما ذكرناه حكمه في ترك الموت به ولد الرهن في الفكاك والموت فان المرسوة اذا ولد كان الولد رسنا تبعا للام وتبقى الولد انكته الراسن حصته بسم الدين على قيمة الولد يوم الفكاك وقيمة اليوم



[illegible]



فقال في الامنغ اي وفيما ذكر في حكم الامن في المسئلة المستهد بها وسوعدم الجيار نقصانها بالولد منع فاننا لانعلم ان نقصان الامن  
بالولد نعم ولين سلم فتم ما منع من نقصانها بالولد لان منع في قلبه الاصل منع وذلك لان الولد مضمون بنفسه مثل الامن فلو جعل  
خلفا عن الجزء الثاني من الامن لصا ولاصل منع خلاف ولد المضمون لانه غير مضمون بنفسه بل هو امانة لما عرفت فلو سادى ثلثها بعد  
الاستقلال به بالثلاث لكان بالثلاث الا نصف عشر الفاء للنجس عن قوله لا ياراد بعد اي واذا لم يخرج النقص كما راد بعد الاستقلال  
فلو زاد الولد عند البائع بعد في سادى ثلث سهام المخرج بان صار في ثمة خمسة فان كان يكون سهام الولد ثلث سهام المخرج لانه لما كان  
كل خمس سهام وادراكا فسهام فتم الامن يكون عشر وسهام فتم الولد يكون عشرة فالمخرج يكون ثلثون والعشر ثلث مائة ثم تعدل الشرائع  
وقبضها ثم وجد المسمى بالولد عيبا بعد تعدل الثلث في السهام اي بعد ان يفر من ثلثين جزءا من ثلثين ولو وجد المسمى عيبا بعد ما تعدل الثلث  
في السهام الا ان زاد نصف العشر فخصه نفسها يعني بردها بثمانية عشر جزءا من ثلثين جزءا من ثلثين فان كان ثلثين عشر ونصف عشر  
سهما وادراكا اذا سقط قدر نصف العشر فخصها لما ذكرنا ان نقصها لا يجزي الزيادة بعد الاستقلال بنفسه عشر وان استوفى الامن  
دون الولد فله حق الرد فيها وانه لان العقب انتقض فيها وانه فاعبر حادنا قبل القبض في حقها بعد القبض في حق نفسه بقطبها  
في المسموم على قيمتها يوم العقد فتمت يوم تلك المدة الفاضل المنع كما قلنا اي اذكرنا فاما اذا استوفى البائع المسمى بالام والولد  
فان كان البائع استوفى المسمى بالام دون الولد لم تعد المسمى بالام وقبض المسمى بالام في الرد بالبائع الام دون الولد يعني وير  
وعد بعد ذلك الام عيبا كان ان يهلك الام وان يهلك الولد عيبا لا يرد الام بالبائع ايضا لان الولد انا حاد في  
قبض المسمى بالبائع لم يخذ الولد في قبضه القدر والاعتبار كما ذكرنا في البائع باعتبار الرد قبض المسمى انتقض في الاصل والولد  
الحادث بعد قبض المسمى منع بقتلهم بالعيب لئلا لو قدر المسمى بالام قبل اخذ البائع المسمى بالام والولد منع ثم وجد بالام عيبا لا يكون  
له ان يرد ما بالعيب كذا وانما قلنا ان له في الرد في الام دون الولد لانه لما استوفى الام دون الولد اسقط قبض المسمى في الام  
ولم يسقط قبضه في الولد فاذا اعتبر القبض في حقهم منتقضا من الاصل صار في حقها كان الولد صرح قبل القبض ولو صرح  
الولد قبل قبض المسمى بالبائع ثم وجد بالام عيبا كان له رد المسمى بالعيب فكذا من امانة واما ما سقط القبض في حق الولد المسمى  
في حق نفسه حادنا بعد القبض ولو صرح الولد بعد ما قبض المسمى بالام ثم وجد المسمى بالام عيبا لا يكون له ان يرد ما بالعيب كذا وانما  
فكذلك من امانة اذا وجد بالام عيبا وادراكا وادراكا بفسطها من المسموم على قيمتها يوم العقد وعلى قيمته الولد ثم اسرار  
البائع كالمسمى لو كانت قيمة الولد يوم استوفى المسمى بالام في رد المسمى بالام يوم العقد القادر بقتلهم ثلث المسمى امانة بغير قيمة  
الام يوم العقد فله رعاية وقت السبب كما ذكرنا واما ان يرد المسمى بالام يوم تلك المدة فلان المسمى بالام في المسئلة المسمى بالام والولد  
من البائع يوم تلك المدة فذكر الفقيه ابو بكر البجلي في شرح الجامع لينا وادراكا اطلق البائع الولد في المسمى فتمت ولم يدفع اليه  
وسلكا في المسمى بخار او لم يبعه نعم الله واذا كان المسمى منع ومنع الامانة فخصها سبب الغشمان كالنقص في او جاز في المسمى  
ما سبب الغشمان في الولد جعل الولد مضمونا عليه لكن ما يخص من المسمى لا بالقيمة لان ضمان المسمى في حقها بين العاقلين ثم ضمان  
القيمة في حق غيرها واعتبر في اقسام المسمى فتمت يوم تلك المدة رعاية وقت السبب لانه دخل في ضمانه بالمنع يوم تلك المدة فان كانا  
سواء في ما يبيع النصف ثم رادى عيبا ينقص النصف رجع سدر اخر اخطاه التوزيع خلاف في الواسطة ما اذا بيع المسمى  
بالفصل في العقد على قبضه بغيره كمنه لانه لا يملكه على العقد حتى لو قام صحا ثم بان عيب سقط في القبض في البيع  
اذا المقصود به عرفا كالمسقط فان دفع العالم بالبائع المسمى اي ان كان المسمى والولد سواء في القيمة يعني كان قيمة الام يوم العقد القادر فتمت



على ان الخيار في الامحان له بقا الام بالخيار فاذا ارد المشتري الام على البائع بهود والولد اما بخيار البائع او بان البائع لم يكن له خيار  
الشرط لكنه رضى باخذ الام بمعيبه بالولادة حاز للاستقاط اي لا يتشاع رد الام دون الولد كان الخيار في الامحان فاذا اختار رد الام  
فقد رضى بسقوط حقه فارتفع المانع فجاز وانما قدنا بخيار البائع لان خيار المشتري يبطل بتعيين المبيع في بدء فلا يتصور رد الام بخيار المشتري  
قوله فوذا اي لا اذا كان رد الام وحده بخيار البائع او برضاؤه في هذا المشتري الام بتسليمها فممنوع من انكاره غير منقوص بغيره  
الولادة في لو كانت قيمة الام الفانوم العقد وقيمة الولد خمسة نون لم يستعمله مرداهم على الاطلاق على الكمال ولو كان في يوم  
القبض يوم استعمله مدهم بثلث للاف على الكمال وهذا على عكس ما استعمله البائع الام والولد بعد الولادة عند المشتري  
لم يكن بالولد وفا نقصان الولادة ثم عند المشتري الممنوع قبضها فان تم اذا وحده المشتري بالدم عيبا يرد ما يتسلفها فممنوع  
منقوصا بقدر نقصان الولادة عند المشتري كما وانما كان كذلك لان الولد له في هذه المدة وسعى اذا استعمله الولد دون الام  
حدث في قبضه بعد المبدأ ولم يفسد لان قبض الام كان موقوفا فاذا انقضى الممنوع بعد القبض من الاصل فظهر لنقصان طرف  
في قبض صحيح والعيب في قبض صحيح وذلك صحيح لا يكون مضمونا على القابض وهذا على عكس ما لو استعمله الام فان الولد لم يفسد  
انما حدثت في ضمان المشتري حال قبضه فممنوع من عدم المبدأ لان البائع لما استعمله الام انتقض قبض المشتري فظهر لنقصانه كان  
كان فاسدا لم يفسد فظهر لنقصان حدث في حال فساد النقص يكون مضمونا على القابض كما في الفاسد اذا قبض المشتري المبيع  
اعود عنده ثم استعمله البائع فان المشتري يضمن النقصان للبائع وان حدث النقصان في ملكه لان العود ما دخل في ضمانه بالقبض  
الفاسد والاصناف بدخل في القبض فان قدر مضمون في الفاسد مضمون فلنا الوبايع بالخيارية عدلا وقبض الجارية ولم يسل العبد  
فان العبد في يد البائع فقد قبض الجارية ثم البائع عيب الجارية الحادف بعد موت العبد لا يصحها الحادف قبل موت العبد يعني  
ان ملك العبد اولاً لم يثبت الجارية عند موتها وموتها يبيع العبد باختيار الجارية الجارية وموتها يضمنه ارض النقصان  
لان العيب حدث في الجارية بعد ما فسد قبضها بهلاك العبد قبل التملك لان ملكه يفسد البيع والنقصان في القبض الفاسد مضمون  
على العارض ولو ثبتت الجارية في يد بايع العبد اولاً ملك العبد لا يكون البائع الجارية ان يضمن فاضها ارض النقصان بل يخبر  
ان ما حدث عن الجارية بمعيبه ولا شيء سوى ذلك من ان ياتي الجارية على العارض يضمنها فممنوع يوم القبض لان العيب حدث  
كان قبض المشتري في الجارية قبضا صحيحا والعيب الحادث في قبض صحيح غير مضمون على القابض **م** ولو لم تكن اعورت رد  
بالعيب القديم بالنصف حذر لان البائع استرد ما قبل النقد وبالكامل بشرط الرضا ان لم يكن لان العاقب وصف يضمن قبضه باصل  
ما انقص كل في انقصت في الذي مع العقد الفاسد ولفه يفسد رضى الحادف حتى لو وطيت ثم استردت رد في القديم **ش** اي ولو لم  
بلد الجارية البيعة في ملكنا لكن اعرض عنها عود في هذا المشتري فظهر المشتري بالعيب القديم بها هذا على وجهين لا تخلو اما ان البائع  
كان استرد الجارية المشتري بعد العود قبل نقد الممنوع بالتمن او لم يكن استرد الجارية المشتري برضي قبضه فان كان البائع استرد ما  
قبل النقد يكون قبضها ملاداه بعد المشتري الممنوع قبضها فوجب بها العيب القديم فالمشتري بالخيارية رضى به الجارية على البائع بنصف  
التمن جبر اي لا بشرط الرد بنصف الممنوع رضا البائع وان شاء اطره بكل الممنوع وان لم يكن استرد ما البائع برضي قبضه مرداه بالعيب القديم  
بكل الممنوع بشرط رضا البائع حتى لو لم يرض البائع باخره بكل الممنوع لا يكون له ان مرداه عليه وانما كان كذلك لان العيب وصف لان المبيع  
ملك له ورضا وصف المبيع انما يكون مضمونا على العارض اذا كان قبضه اصلا في وجوب ضمان اما اذا لم يكن القبض اصلا في وجوب ضمان  
بل كان بايعا للعقد في الفاسد فلا يكون الوصف مضمونا على المشتري في قبض المبيع مرداه ان البائع قبل النقد حتى كان قبضه موقوفا







منه سلاكم قبله ولو ملك الشهور قبل القبض اذ المسمى بالبطل الشراء حصته من الثمن فكذلك سلاكم اي فاعل العبد والغفل  
والشهر **باب** الاختلاف في البيع اقام عليه انه استحق طيلسانه وقيصه فجمعه واقام سواها  
خفيه ذلك فقلسوته بمقصه والعم سوا. بعد ادعى شرا الطيلسان بنصف الخمين وموتشك بعضه وادعى لآخر شرا الفلسق  
بنصف قيصه وموتشك بعضه نقي نصف الخمين نصف القيصه لصادقهما فصار الطيلسان بنصف الخمين والفلسق بنصف  
القيصه ونصف الخمين بنصف القيصه ورجع في العيب لا تخفاقا بما عليه **ش** اي واذا كان له رجل طيلسان وقيصه لآخر خزان وفلسق  
واقام صاحب الخمين البينة انه استحق من صاحب الطيلسان طيلسانه وقيصه فجمعه واقام صاحب الطيلسان بينه انه استحق من صاحب الخمين  
خفيه ذلك اي الخمين اللذين ادعى صاحبها شرا الطيلسان ١٧ وقلسوته بقيصه والحال ان قيمة الطيلسان والقيصه قيمه الفلسق  
والخمين سوا. يكون نصف الخمين بارا والطيلسان كله ونصفه بارا. نصف القيصه يكون نصف القيصه بارا. الفلسق كلها ونصف  
القيصه بارا. نصف الخمين وانما كان كذلك لان صاحب الخمين يدعى انه استحق من صاحب الطيلسان جميع الطيلسان بنصف خفيه  
وصاحب الطيلسان سلكه باع منه طيلسانه واشتت صاحب الخمين ما ادعى بالبينة فيقتضي وادعى لآخر وهو صاحب الطيلسان انه  
استحق الفلسق كلها بنصف القيصه وصاحب الفلسق يتكبر سبع قلسوته منه واشتت صاحب الطيلسان ما ادعى بالبينة فيقتضي ولم  
يورا وقع التنازع الا نصف الخمين في يد صاحب الخمين ونصف القيصه في يد صاحب القيصه وقد تصادق على التنازع من دون فصار  
نصادهما على ذلك سلاكم بالآخر فكون نصف الخمين بنصف القيصه لصادقهما فظهر لطليلسان كله مقابل نصف القيصه  
يظهر ذلك في ظهور العيب لا تخفاقا في بعض منها فان المشتري يرجع على البائع بما يقابل حتى لو تصادق وطر صاحب الطيلسان بالفلسق  
عيبا فهو بنصف القيصه لوجود صاحب الخمين بالطيلسان عيبا رده بنصف الخمين وان وطر صاحب الطيلسان بالخمين عيبا  
ردهما بالطيلسان ونصف القيصه ان وجد صاحب الفلسق بنصف القيصه عيبا رده بالفلسق ونصف الخمين وسلكه لا تخفاقا  
وانما قاله القيم سوا. لان صاحب الخمين قال اشتريت الطيلسان والقيصه بالخمين وانما يصير بارا الطيلسان بنصف الخمين و  
نصفها بارا. القيصه اذا كانت قيمة الطيلسان والقيصه سوا. اما اذا اختلفت قيمتهما لا تكون كذلك كذا صاحب القيصه قال اشتريت  
الفلسق والخمين بالقيصه وانما بنصف القيصه بارا. الفلسق كلها اذا كان قيمة الفلسق اما اذا اختلفت قيمتهما لا يكون بارا.  
الفلسق بنصف الخمين وذلك لان المبيع اذا كان شيئين فالثمن ينقسم عليها بقدر قيمة كل واحد منهما **باب**  
زيان الاجنبى لوقال حال السوم بع بالف على اني ضامن فزاد خمسة سوله ففعل فلا شيء على الضامن لانه الزم شرط في البيع او شي  
لانما اودع سواي الا ان لم يبقيد كان كغيره بالنصف الحرف يرفع ان لم اوافقه غذا فعلى الالف في البيع لا يفسد ما لم ينظر  
فيه على العاقد كما قيل في شرط افراض زيد وعطى الشرط **ش** اي لو باع رجل رجلا بدار له بالف درهم فان صاحب الدار البيع بالف  
فقال اجبني للبائع بعه بالف درهم على اني ضامن لك خمسة سوله الا ان يرضى البائع بذلك باع الدار في المشتري بالف درهم ولم  
يشرط شيئا في البيع فالبائع جاز ولا شيء على الضامن لان ما التزمه من خمسة سوله على وجه الشرط او على وجه الرضى لا على ان يكون المشتري  
لزمه على الاجنبى شيء بقبول شرط العقود العرفه او قبول رضى له وانما قلنا انه ما التزمه مما لا يقد ان يرضى بكونه سواي الا ان يرضى  
كونه مما لا ان الالف هو الثمن فكان التقييد بقوله سواي الالف نفي لكونه مما لم يبيد الخمسة سوله سواي الالف وقال ابع من  
الدار بالف على اني ضامن لك خمسة سوله كان الاجبى كغيره عن المشتري نصف الثمن لانه لم يقل سواي الالف لم يكن له جعل خمسة سوله زيان على  
الثمن او لم يكن ان جعل لانه قدر النصف من الثمن فصار كانه قال لصاحب الدار بعه الدار بالف على اني يبيد لك خمسة سوله من الثمن اكد

باب  
البيع







فلوسع النوب كان ما يخص فيه الصنع والطرز للمضارب وما يخص النوب دون اعتبار الصنع والطرز على المضاربة وهذا على ضد  
ما اذا اعمل المضارب بما لنفسه او غلبه فانه يكون مقطوعا لانه ليس للمضارب عين ما قام في المتاع جباية تكون بعض النعم بآراءه  
فاذا لم يكن مقطوعا كان ذلك مستدرا على المضاربة ومسمى لا يجوز **والغرض** كقولهم ان اوصاف الى ما لا يصلح لطلوعها  
على الخلع والصلح اذ الزيادة لا تقابل النوب لان اسمها كمن المتعدي نحو قوله والغرض في غير ما هو المقام بل لا ضارة به  
عطف على قوله فالماورد سولاي وان قال بانه بعد العقد للبايع زد ذلك في النعم فمما هو وسوغا مورا بالزيادة من قبل  
المتعدي فان كان ضمن الزيادة ما ن قال على ان ضايف الزيادة الى ما له بان قال ذلك فمما هو مورا لا يكون مورا  
المتعدي بدون اعم فيكون مورا طالبا لزيادة دون المتعدي لا يرجع لها على المتعدي ان اطلق قوله زد ذلك في النعم ولم يحدد  
نعمان او مضافة الى ما له فهو فضولي في الزيادة عن المتعدي حتى يوفق الزيادة فان اجازها المتعدي فذلك وان رد ما بطلت  
اذا احتج الزيادة باجاء المتعدي كان المطالب بها هو المتعدي دون الزيادة لان لا بد في الانتهاء كاللاذ في الاستدراك ولو كان  
ما دونها بالزيادة بعد العقد ابتدا كان المطالب بها هو المتعدي دونها فكذلك انما قوله نوبها فاعلم للمجموع اي انما طمانه افاضه  
او اضاف الى ما له كان كنهه واذا اطلق كان فضولا فيكون على الخلع والصلح فان فرغ من اعادة مع زوجها وسوغا مورا  
فقبل المرأة فان ضمن بدل الخلع او اضافته الى ما له صح الخلع في الحال ويكون مورا طالبا بالبدل دون المرأة وان خلع مع الزوج لم  
يضمن البدل لم يضمنه الى ما له توقف الخلع على اجابة المرأة ان اجازت جاز وان دعت بطل وكذا اذا استعدي بدل غلما  
بجارية وتعاينها ثم وطر متعدي الغلما بالغلما عينا كان عند البايع فاراد به على بايعه فصالح مع المتعدي جل غرام  
الغلما على ما به دريم يرد في غير الجارية بغير اعيان الغلما ان ضمن المصالح او اضاف الى ما له فقد الصلح ولم يوفق على اجاز  
بايع الغلما واذا ادى المائة لا يرجع عليه وان لم يوطر منه ضمان ولا اضافة الى ما له توقف الصلح على اذعان بايع الغلما ان اجاز  
حاز وكان هو المطالب بالمائة دون الزائد وان بطل الصلح ثم اراد بيان المنازعة بالزيادة على النعم وبين الصلح  
الخلع في فرع حكم عليها فقال في الزيادة لا تقابل النوب بمعنى ان الزيادة في النعم لا تقابل نوب نفي ملك المتعدي حصه لان  
المتعدي ملك عام المبيع بالعقد لا و في انما جعل معاملة بالمبيع تسمية حيث جعلت من النعم تسمية وهذا كما اذا استعدي  
الامام عبد الله بن معلوم مخدوم الكعبة فانه يصح الشراء ويكون النعم مقابل العقد تسمية لان ثبتت الامام ملكه ما قبل العقد  
منا فكانت الزيادة نظير بدل الخلع والصلح فان بدل الخلع لا تقابل نوب نفي في ملك المرأة وكذا بدل الصلح غير العيب لا تقابل  
نوب نفي في ملك البايع فلذلك اذع احكم في الزيادة على احكم فيها **باب** **القصاص** في السلم اقتضى  
عن كراي السلم كراي باع ما وفي راس مال السلم موجه ولم يحز لشر ما باع باقل مما باع قبل العقد لا قبض كالحذر والعين ما  
راس المال والا لما اخذ المولى القدم كالتن وكان مسددا لوجهه كاف بدلا للولد **ش** اي اذا سلم رجل لرجل ما به دريم  
كروضة ثم ان ركب السلم باع من السلم الى كراي السلم ممن او في راس مال السلم موجه بان باعه منه عاين الى نفي السلم  
بدل السلم من ذلك السلم الى قبل ان يبع السلم الى النعم الموجه الذي اشتراه ثم اقتضى بدل السلم كراي السلم الذي كان على  
السلم الى اي قبضه قضا عنه لم يجز لانه يكون ما باع باقل مما باع قبل العقد النعم فانه لا يجوز لانه مورا بالبرو الحذر عاينه  
فانها لما اجابت المرأة السائلة عن من سلمت قلت قوله ٢ فن جاءه موطن من ربه فانه في ما سلف فتلاوها اية الربوا  
التي نزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يعود المبيع الى ملك البايع كالحرج وسقط لنفسه بعض النعم قبل نفي الربوا

عفا الشراء وما قبلنا انه ملزم منه شري ما باع باقل مما باع قبل العقد لان القبض كالحذر الذي لا يقبض شيئا بالعقد فحينئذ  
ملك المقر فلو كان ذلك العين وكان شري فربما الوجه ان لم يكن شري فحينئذ القبض لا يقبض اصل الملك فلهذا اقال كالحذر في غير  
كان باع الكراي في دريم لم يمتد منه ما به دريم قبل العقد النعم فوجهه ولو كان كذلك فكل وجه لم يحز هكذا اذا كان موجه لان الربوا  
موجه ملحق بالبرو وكل وجه احصا طاقوله والمعين ما را راس المال جواب سوال وسوان قال ان ركب السلم استعدي الكراي الذي عليه  
عاني دريم كراي السلم الذي كان في ذمة السلم الى راس مال السلم ومما به دريم لان حقه في كراي السلم لان راس المال ومما به كراي ما به  
دريم الى اجل ثم اشتراه بعد ذلك كروضة قبل العقد النعم كان طاروا وجهه كحوا بان الكراي العين الذي اخذ ركب السلم الى السلم الى  
سوا را ركب السلم يبيع بمثل من كراي السلم فكان عين كراي السلم كان مقابل راس مال الكراي الذي كان لا يستدرك  
بالسلم منه قبل القبض لا يجوز فالكراي العين الذي قبضه السلم الى السلم لم يكن بدلا عن كراي السلم فكان عينه حكما وان كان عينه حقيقة  
واذا ثبت هذا كان قبض ركب السلم احصا التي باعها من السلم باقي دريم شري منه ما به دريم موجه قبل العقد النعم فكان فاسد لم اراد  
نقير ان الكراي العين ما را راس مال الكراي ما را كراي السلم فقال لا الا لما اخذ المولى القدم اي وان لم يكن العين ما را راس مال لما اخذ  
العين ما لكها القدم يعني اذا العز العود كروضة دخل السلم لدار الحرب السلم الى العود ما به دريم في كراي السلم فاصل السلم قضا العود  
كراي السلم بالكر كروضة لفتح هذا السلم الكراي الى دار السلام قوله المالك القدم كان له ان اخذ ما سوا راس مال السلم ومما به دريم ومما به  
الكراي عن ما ورد عليه العقد فصار كانه لشري هذا الكراي ما به دريم فلو لم يجعل الكراي العين ما را راس مال الكراي لم يكن مقابل بدل  
السلم لما اخذ المالك القدم كما لو اخذ هذا الكراي العود ونما عن متاع ما باع من الكافر متاعا كروضة فقصاه الكافر السلم بالكر  
المحز فانه ليس للمالك القدم ان اخذ لانه صار عوضا عما وجب ثمنه الذي فاضل فاعلم انما لا يقبض كذا في الزيادة وذلك لان  
ما حصل من مال السلم الذي العود وداريم انه اشتراه سلم العود وما سوا منه قدره ووصفا لا يكون للمالك القدم ان اخذ من مال السلم القدم  
انما باخر من هذا السلم ما ملكه مورا فلو ملكه سلمه لم يكن اخذ من هذا السلم ما ملكه القدم اخذ الكراي الذي اقتضاه عن كراي السلم علم انه ما را المائة التي  
من راس مال الكراي لم يقبله كراي السلم معاوضه فان قيل لو باع السلم من السلم كراي كروضة وجعل من هذا السلم ما سوا منه فاضل للمالك القدم فلهذا  
السع يكون ما لا يرضى فاذا اتمها عليه بدل على العادة وسما انما اخذ بالدم العاض فلا بد على العادة والعاض لا يستدرك لا يقبض كذا  
الكافة قوله وبه شبهه كاف اي وبه شبهه ما باع باقل مما باع قبل العقد لان الحزاف انما يتاخر في الدليل على ذلك من الولاد  
فانه لو باع رجلا بشاخر رجل من الى اجل ثم استعدي هذا الشيء ولذا لا يبيع او والد باقل من النعم الاول لا يجوز ذلك فلهذا ان شبهه كاف للحزم وهذا  
عندنا في حقيقته وقال ابو يوسف حرم الله على من ساء الله ان يبيع الولاد او الولد عن نفسه لانه يشتره بنفسه لانها اشباع الاطلاق  
وموئيد اختلاف في الوكيل السع اذا عقد مع سولاه **م** وانما منع الامام احد الاخير وريان لان ما لا يكون حيا بالبرو وانما في الرضعة يعصد  
للسعد حتى لم يحز السلم في طعام فونه بعينها والبرط الحار والالان سقط في المجلس هو معا على طرف الاجل المجهول ليطرق قام راس مال احذر  
الكافي بالكال الى الان نفي عضا واخيرا السلم الى التوقيع قبل النعم كانه خاضر المتعدي **ش** وانما منع الامام جواب سوال وسوان قال اذا سلم  
بجل عشر دريم في كروضة وسط السلم الى السلم العود ما طر الاجل بكره وجهه وقال ركب السلم فربما قد في دريم ما قال ابو حنيفة لا يجوز ذلك  
لانه نص في تركه بكره وزيان فغيره كراي الكراي ما را كراي السلم لا ما را راس المال فاجاب عنه وقال انما منع الامام اخذ الاخير وزيان  
دريم وكان الوسط لان الكراي العين وان كان ما را راس المال حكما كذا ذكرنا كنهه مقابل الكروضة فيقال الكراي من هذا الوجه وجب  
البرو وان لم يكن شيئا ساء الله ان يكون ساء الله كراي من هذا الوجه ففسد الدليل الذي منع الرضعة في السلم وموئيد السع مورا فلو لم يفسد



باعتها لما كان جاز عقد السلم مع منافاة الدليل كان احتمال الفاد فيه ملحقا بحقيقة الفاد ولهذا قلنا انه لا يجوز السلم في طعام قرية  
بعينها لان العدة على التسليم عند وجوب شرط الصحة العقد ولا قدرة الا وجوده المسلم فيه ووجهه موسوم فربما اعتبر انه يتحقق  
عن التسليم واحتمال الفاد فيه ملحق بحقيقة الفاد والله اشار الى معنى قوله ادوات لو ارضى الله عنه ثم سئل احد المتكلمين فيه  
سئل عن السلم في شرط معينه وكذا لم يحل السلم بشرط اختياره لو سلم الى رجل عشر دراهم في كروضة ودفعها الى المسلم الله  
على ان البايع بالخيار لئلا يام لم يحل لان شرط اختياره في مقتضى العقد ولا ضرورة للمساكين فيه منفعة ومثل هذا منع جواز  
السع الا انه جاز ايضا بخلاف القياس في البيع المطلق والسلم ليس فيه معنى فكل من حيث انه ليس في معنى البيع المطلق يكون  
ذلك مستندا وفي الرخصة تنوي المستند فيفسد الا ان سقطت فيه اختياره في مجلس العقد قبل ان يتفرقا في بصر السلم جاز  
تفرقا على حذف لفظ الجهر لانه لو سلم الى رجل عشر دراهم في كروية مجهولة لم يحل لان شرط صحة ان يكون لاجل  
معلوم النعمه من السلم فليس في كروية معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فلو كان هذا في الاصل الجهر لم يحل لمحل العقد  
اجله معلوما بنقل العقد جاز في هذا ما قبله بشرط قيام راس المال متعلق بقوله الا ان سقطت اي الا ان سقط اختياره في المجلس  
في صحة العقد بشرط قيام راس المال في لو كان راس المال في حال اسقاط اختياره لكان مستلزما لنقل العقد جاز لان راس  
المال يكون دينيا فلو طاربه العقد لكان كالمالكاني وانه لا يجوز شرعا فسرنا قيام راس المال عند اسقاط اختياره وادراكه  
بالمالكاني وقوله الا ان يكون مستنفا من قوله شرط قيام راس المال اي شرط ان يكون راس المال ايا ما عند اسقاط اختياره في جميع  
الاوقات الا وقت كون راس المال عرضا واحدا ان اختيار السلم الفاد في صحة العقد باسقاط اختياره فاما كان راس المال ايا ما  
لان العقد متعلق بمعنى العرض فاذا اشرف العرض في السلم الله على المالك سقط جاز ولزم العقد كما في خيار المشتري فانه  
اذا انتهى عرض على انه بالخيار لئلا يامام وبقيته ثم سلكه بين سقط اختياره وبلزته البيع فكذا سنا وانما جاز يكون اختيار السلم  
لانه لو كان خيار السلم فالعرض يكون كالدرهم لان سلاك العرض في المشتري لا يسقط خيار البايع كما لو سلك السع في المشتري  
واختيار البايع فان لم يلائم به العقد فكذا سنا **م** ومرد دفع الفاد الا ان يبيع في المشتري بالعين او قيمتها سلما اذا لار  
ربوا كما في الغصب **قوله** ومرد عطف على قوله في اول الباب لم يخز اي ومرد الكروية قبضه فضا عن كروية السلم الى السلم الله لانه صار  
مقتضيا من الكروية كروية السلم بقضاء فاسد والمقبوض بغير فاسد لان في القضاء بغير البيع فكان عليه  
ان يرفع دفع الفاد كما يجب عليه رد الموضوع بغير فاسد لان يبيع الكروية في السلم في غير المشتري وهو السلم الله من ان ياذر  
عن الكروية ويدين ان ياذر فتمه الكروية اي لزمنا نزل الكروية في السلم وضمه كروية غير مبيع وانما اخذ كروية مبيعة لم  
يرجع عليه بشئ لنقصان العيب وان كان العيب الجاذب عند المشتري سواء فاسدا مضونا عليه لان الارش وسوفا ان النقصان  
ساروا وان حصل له مثل كروية ودينه في يانه العيب ومثل كروية الغصب فانه لو غصب الكروية المضمون عند الفاسد بغير المضمون  
من ان تركه على الفاسد بغيره كروية سلما ويدين ان ياذر كروية مبيعة ولا يخفى له اذ العيب لانه ربوا **م** وحاز العاقل خيارا والعيب  
لنقصان البنية بعد تقابل اوقات لا يكتفي رضا رب السلم في لاهل لئلا يامهم تقرير البنية ضد بعد الرد كذا لم يغير شيئا لنقصان شرط  
اقتضا **م** وان اختار السلم الله ان ياذر رب السلم عن كروية مبيعة حتى اصطحا ان يجعله هذا الكروية فضا جاز  
التفاضل لان قبل التبعيض انما يميز جملة قصاصا عن كروية حاز التفاضل لان قبل التبعيض انما يميز جملة قصاصا عن كروية البنية الربوا  
حاشا ان يكون شرط بايع باق في العقد ومرد كروية وسنا صارت من البنية فاصح لانه جعلها انتقص من البنية الذي اعاد اول اوقات

بالعيب عند المشتري لا يرى انه لو اشترى كروية في رسم الاجل وقبضه المشتري في نيب عنده لم يباعه في البايع مائة درهم كان جاز لان  
البايع لم يستقل سوا نفسه من البنية لان ما انتقص من البنية يكون بازا نقصان العيب الجاذب عند المشتري فاذا تقابل ما انتقص من البنية  
الاول اوقات بالعيب فصرحت بنية الربوا بعد تقابل اوقات العيب ما انتقص من البنية فلم يغير كروية فان قبل اوقات العيب بغيره مضون  
على رب السلم لا على المشتري فيكون فائدا الى خلف يكون على رب السلم والغائب الى خلف كالباقى فضا وكما انما يبيع في السلم الله  
اختارا خذ كروية مبيعة صار مبيرا لرب السلم عن ضمان العيب لانه بعد اختياره ان يضمنه النقصان واذا وقع له البنية  
عن نقصان العيب صار حذو من العيب من كروية في يد السلم الله ولو صدر العيب في يد السلم الله في الكروية المشتري لم يمسكه  
منه باق لان كروية سنا ومرد ذلك لزمه بصر رب السلم مسصا له عن كروية السلم ما يقبض الباقى حاله المعاضة لان للملك  
تلك الحالة مضون على رب السلم وقبض الضمان من قبض السلم فضا صارا هذا الاعتبار كانهما بقبض الباقى الاول ومرد  
قبضا آخر ان قبضه السلم الله ثم قبضه رب السلم فخر السلم الله ثم اذا حاز الضمان فضا صارا هذا الاعتبار كانهما بقبض الباقى الاول ومرد  
ما لم يترضا على ذلك استلزامه رب السلم فلان السلم الله كروية فضا في اسقاط حقه واما استلزامه رب السلم الله فانه  
باختيار العين اما ان يرضى عن النقصان بشرط ان يصل اليه العين لغرضه فلو حازت المعاضة بدون رضاه فضا على هذا العرض  
فلذلك شرط رضاهما ولا يكتفي رضا رب السلم اعتبارا بما اذا ورد رب السلم الكروية السلم الله لم يضمنه منه وصلة قصاصا بغير السلم  
كروية بدون رضا السلم الله عين الكروية يصل الكروية في السلم كروية قصاصا عن كروية السلم كروية ما ان يرد بغيره من راحة عن نقصان  
العيب على كروية رضاه ضد اذا قبضه السلم الله بعد الرد الى ضمان لا وراو ويعود الى يد السلم الله فاذا غصبه رب السلم  
مضونا عليه ضما لا غرضه ومو مبيع فلم يكن نقصان العيب مضونا عليه فلم يوجب منه تقرير البنية عن نقصان العيب بشرط رضاه  
السلم الله لان رب السلم كروية ما يوردون حقه وقد ظهر كمن حقه قوله كذا ان لم يخرس اى كانه اذا اخار العين حاز الضمان كذا  
ان لم يخرس السلم الله بغيره العين او قيمتها واصطحا على المعاضة يكون ذلك مقتضيا لما هو شرط صحة المعاضة وهو اختياره عين  
الكروية بغيره بشرط اقتضا فلم يكن فرق بين ما اذا اخار عين الكروية ما اذا لم يخرس **م** ولم يخرس ان اخار الضمان الا بعد قبضه لانه  
وجوبه لم يبطل بالافراق وعنى مستيفا فماله للاستبدال كذا بعد المحن لانه بين الاستبدال في شراء ما باع باق اي ولم يجر  
التفاضل لاختار السلم الله ضمان الكروية بغيره لاختار السلم الله ان يتركه المبيع على رب السلم وبقيته كروية غير مبيعة وقبض  
له المعاضة على رب السلم بغيره لم يمتنع على ان يجعله الكروية وجب عليه ضما قصاصا عن كروية السلم الله في ذلك الا ان قبضه السلم  
الله لم يضمنه كروية فانه يجوز لانه اي لان الكروية وجب ضما ناسل اصله ومرد الكروية الذي يبيع عند رب السلم في الوجوب بغيره  
بغيره حال الوجوب بغيره لا عني وفرا الدليل على ذلك انها لو اقر قاطعا وقبضه على رب السلم لا عن قبض الباطل الضمان ولو كان  
في حال الوجوب بغيره لانه يكون مبادله الكروية المبيعة الكروية الضمان ولا فرق بين دين دين في المبادله يبطل المبادله اذا  
كان حكم الكروية الضمان حكم الكروية اصله كانه لم يحرر مقاضة الكروية اصله بغيره قبل القبض كذا لم يحرر مقاضة الضمان به قوله وعنى بالحرر عطف  
على اصله اي الكروية الضمان كروية اصله في حال الاستيفا بغيره كروية اصله كانه اسوى كروية اصله مبادله عنه فماله اي السلم الله  
لان حال الاستيفا ليس بشئ يقتضيه كونه عني لاصله في البيع فاعبره استبدال لانه في السلم الله لان كروية الضمان غير الكروية المضمون حقيقة  
وكذا حكمه لانه لا فرق بينا على ان يجعله عين الكروية المضمون عند الاستيفا لان الاستبدال الكروية الذي وجب على رب السلم جاز لانه  
دين لم يمسكه صرف ولا يمسكه فاذا استبدال حقيقة وكما لم يكن قضا كروية السلم الله مثل قضا ما كروية الذي يبيع عن وانما قاله



لان هذا الكذا في اقصيه المسلم اليه كراسم الذي كان عليه لا يكون غير متصل في الاستيفاء بل يضر عن كراسم كذا ذكرنا في كذا  
 بعد الحق اي كراسم لم يجرى التقاضي لثبوت الضمان الا بعد قبضه كذا اذا لم يجرى قبضه كراسم الكرا الذي قبضه من المسلم اليه حتى صار  
 بما جاز عن به المتبوضض منه ووجبه عليه كراسم لم يصطلي على كراسم كذا في كذا صا عن كراسم لم يجرى وان قبضه المسلم اليه  
 ثم قبضه به كراسم جاز وذلك لان الضمان الواجب الحق بين من لا يستبدل وبين من لا يبيع باقلا ما باع قبل التقاضي يعني انه  
 يمتنع طال الوجوه عن الكرا المضمون ولو قبضه كراسم هذا الكرا المضمون لم يخله من كراسم ما باع ما باع من وجه كراسم  
 فكذا اذا قبضه كراسم الضمان كراسم ما باع ما باع قبل التقاضي لم يخله من كراسم ما باع ما باع من وجه كراسم  
 ذكرنا لجاز ان يقبض به كراسم والله اعلم **باب** ما يكون اقاله او لا تصادق ان البيع كان له  
 او فاسدا او شرط خيار لم يوجب النقص شفعه ورد البايع بالعيب على الباع لعود العقد او فقد الزوال اذا لم يجرى  
 اداء والتغير وما اوضا لا ينفى لوقا البيان بدليل يجب الاخ مدعوق مولود بعد بيع كراسم وجب الباع عن الحق المكاتب حيون  
 الاخ لاموته **ش** اي لو اشترى رجل من رجل ارا ما لم يدرى من تقاضا ان منتهى الدار باعها من رجل اخر بالفسخ ثم  
 ان المنتهى لا يبيع المنتهى اليه بصادق ان البيع النجوى منها كان له من الاثر في النجوة والارث لا يصطلاح سوا  
 كذا في الكسف او تصادقا ان كان فاسدا او انه كان شرط الخيار ما للبائع وما المنتهى فتنقض ذلك البيع بناء على ما نصنا  
 علمه لوجب النقص منها شفعه للشفيع اي لم يغير نفقها بمنزلة السع في حق الشفيع في تزول لرضا الكراست شفعه بعد  
 ورد البايع انك وهو المنتهى للورثين الدار على بايعه لو اطلع على عيب قد دله البايع فيها بعد ذلك لا يمنع  
 من البيع عن الرد بالعيب في ذلك لان السع اذا كان له احوال لم يخله من خيار البايع لم يثبت زوال ملك المنتهى لاوله اذا كان  
 فاسدا او شرط الخيار للمنتهى ان زال البيع عن ملكه بالبيع الا انه عاد اليه قدم ملكه لان الرد بشرط الخيار او حكم  
 الفاء فخرج من الاصل في حق الكل فاذا انسخ بيب زوال الملك صار كانه لم يزرع ملكه ثم انه لما ادعى فقد الزوال في البيع  
 تلجئة بالبيع بشرط خيار البايع والعود الى قدم الملك في البيع الفاسد بالبيع بشرط خيار المنتهى او اذ كانت كل واحد  
 فقال اذا تلجئة الى ما قلنا بقدر الزوال في البيع تلجئة لان النجوة في البيع بمنزلة خيار شرط لها الى لا بد وخيار البايع منع  
 زوال البيع عن ملكه فلم يزد حكمه ما اذا كان خيار البايع فقط فذلك لا يضره لوانما قلنا انه يعود الى قدم ملكه بالنقص  
 في البيع الفاسد والبيع بشرط خيار المنتهى حتى يبطل في الشفيع وكان ان يرد بالعيب على بايعه مع ان القياس للرد  
 كذلك لانها قد تصادقا على زوال ملك الباع انك بالبيع فيها بنقصها البيع بعد ذلك بدل من ابطال حق البايع لاوله في البراءة  
 والرجوع اليه بالعيب ابطال حق الشفيع لان السع وما اوضا لا ينفى لوقا البيان يعني ان السع الذي وقع في البيع الفاسد  
 بالنقص منها لانه ليس براضا منها بل النقص كان متحقا من قبل السع فكون النقص منها بعد اوما لا يضره والسع بشرط  
 الخيار بغير الرضى لان من لم يرضه والتغير الوهمي كانه البيع الفاسد والتغير الرضى كانه البيع بشرط الخيار لا ينفى  
 لوقا البيان يعني انها اقرت البيع بمجمل والبيع قد يكون بشرط الخيار وقد يكون فاسدا وكان البيان اليها لانه يكون للمحل ولا ي  
 السان بما اجمله فاذا اصبحت بيانها بشرط الخيار او فاسدا كان التغير بالنقص ومما اوضا حكم الغائب بالبيان ولا يمنع لوقا  
 البيان في الدليل ان النقص اذا كان على وجه البيان لا يمنع لوقا البيان انه اذا باع المبيع جارية من رجل فولدت لائل  
 فربته انهم ادعى المفضل للمولود انه وقد كان للرضخ سحر المولود منه مع انه تعلو على الاخ وهو يدعوى

في البيع الذي  
 لم ينفذ



الرطب الذي يود منه عن التمر فوق قيمة مقدار التمر الذي يكون موازاً للمستيقن بعد الجفاف في رطب الرطب يعني نظراً ان سدا الرطب  
أو اجف لم يسمعه من مقدار يستيقن بقاياه بعد الجفاف فان كان المستيقن مما بقى في الرطب بعد الجفاف ثلاثة ارباع التمر الذي  
المسلم اليه والى قيمة في رطب الذي يود منه التمر فان كانت قيمة في رطب مثل قيمة التمر او اقل حان وان كانت قيمة  
قيمة الرطب فوق قيمته ثلاثة ارباع قيمة التمر لم يحز وقوله سلطان لا يفوق ثنياً ولا اذا كانت قيمة الرطب مثل قيمة قدر المستيقن بعد  
الجفاف وما اذا كانت قيمة اقل من قيمة ذلك اما سلطان لا يفوق قيمة الرطب قيمة قدر المستيقن بعد الجفاف لانه اذا كان قدر  
المستيقن بعد الجفاف ثلاثة ارباع قيمة في رطب كان اكثر منه في السلم البراءة عن ربع في رطب ما زاد ما سط عليه من الجفاف  
له الرطب كان سدا عينا ضا عن الجفاف وكما ان التمر هو الرطب ربع في رطب وانه لا ينجح للتمتع معا ومنه التمر في الجفاف فان  
لا يفوق قيمة الرطب على قيمة قدر التمر في الجفاف من شرائه الجفاف حان الى محض الاستطاعة وسدا هو ان يحوال وسوان  
نعال سعي له لا يحول ايضا او كان قيمة الرطب مثل قيمة قدر المستيقن بعد الجفاف او اقل منها لانه يصير باعاً في رطب ثلاثة ارباع  
قيمة التمر وانه لا يحوز فيما يبيع من كل وجه فكله في العشاء الذي يبيع من وجه ووجه الجفاف يكون من ليس باعتبار معنى التمر في رطب وذلك  
كأنه البيع من يكون باعتبار محض الاستطاعة من غير ان يكون ثباته في البيع من وجه فصار كأنه لم يبق في بعض رطب واستطاع ان يبيع رطبه  
وسوا الرطب الباقي في رطب التمر فلهذا لا يجل ان شرائه الجفاف لا يحوز محض الاستطاعة يكون قلنا انه يحوز اذا كان له على رطب في رطب  
تم حله او درهم حله فصالحه على نصف قيمة رطب او على نصف درهم رطب جاز وكذا اذا كان له على رطب في رطب او درهم حله  
على نصف قيمة رطب او نصف درهم موجد جاز لانه محض استطاعة فصار كأنه لم يبق في بعض رطب واستطاع ان يبيع رطبه ولا عكس معنى لو كان  
له عليه في رطب في رطب او درهم حله فصالحه على نصف قيمة رطب او نصف درهم حله لانه نصراً كأنه لم يبق في بعض رطب واستطاع ان يبيع رطبه  
البدل بعض رطب وفي الموجد نصراً كأنه عارض الاستطاعة بعض رطب وكما لا يحول الاستطاعة على الجفاف والكثير من انما  
وصلى للبناء لانه الان كمن نفسه رطب البراءة او مجهول قدر ما يقينه الجفاف فيسند الصلح طار الرطوبة الرطب الداس الجفاف او تعدد جهته  
برجع الطالب الكفيل كافي مع الزيت والحل بالزيتون والسهم جاسل بخلاف الصلح عن مجهول القدر على جهته في راي لانه ضد البيع يتبع  
على الاعراض **ش** اي ما ذكرنا من الاحكام فما اذا جرى الايناء والصلح بين الطالب المطلوب فلو كان من المطلوب كفى بالكفيل عذو  
المطلوب اي عائلته وسواهم في الايناء والصلح في كل صورة جاز اينا المطلوب والصلح مع الطالب جاز اينا الكفيل او صلح  
مع لانه كفى لاي من المطلوب كان ايقاعه على الايناء او الصلح كما قد اقام المطلوب بنفسه الا ان يحض الكفيل نفسه بشرط  
البراءة بان صالح الكفيل الطالب في التمر على الرطب على ليرى الطالب الكفيل خاصة فان الصلح لا يجوز سواه كانت قيمة  
الرطب التمر من قيمة ثلاثة ارباع قيمة التمر او اقل منه او لا يدي في ذلك يرجع الكفيل على الطالب بالرطب في التمر عليه كما كان وان  
لم يحض الكفيل نفسه بالبراءة كمن مجهول قدر ما يقينه الجفاف في رطب فلا يدرى لقيمة في رطب مثل قيمة التمر او اقل  
او اكثر فلهذا لا يصح الصلح الكفيل وانما قلنا انه لا يصح صلح اذا حصل نفسه بالبراءة صدار الربوا يقينه لبراءة الكفيل لا يوجب له الاصل  
فكان للطالب ان يرجع على المطلوب بما يدعيه في التمر سدا الجفاف سواه كان الداس سدا سمعنا موافا وغير مواف في رطب الطالب  
اذا في رطب بعض التمر ما زاد في رطب وانه دوا قلنا انما سدا الصلح صدار الربوا ما هذا الطالب الرطب الداس الجفاف قوله  
او تعدد الجراف على الربوا والضمير جهة رجع الى الربوا قوله او تعدد جهته الى سدا لوقوله او مجهول قدر ما يقينه الجفاف  
اي انما قلنا انه يسند الصلح اذا كان قدر ما يقينه الجفاف مجهولاً صدار تعدد جهة الربوا ويجوز ان يكون من رجع الى الفاد

كان  
افق

الصلح اذا صح  
الصلح



لكن انما نسقم بذلك لو كان تعدد معطوف على مدار من حيث التقدير كانه قال عذر الربوا او تعدد جهة الفاد ولا نسقم  
 ان يكون على هذا التقدير معطوف على الربوا اذ لا يصح ان يقال فيفسد الصلح مدار تعدد جهة الفاد وانما قلنا بتعدد جهة  
 الربوا وانما قلنا لان قدر ما يفتيه الجفاف في الرطب ان كان مجهولا لا سدى بالصلح ايراد الطالب عن كل تقدير لان جهة  
 ثابته الكل وانما ثبت لآلة الاصيل بقدر ما استوفاه الطالب من الكفيل فاذا كان مقدار ما استوفاه من الكفيل مجهولا  
 له الرجوع على الاصيل الى تمام حقه فيتملك المبال في قدر ما يرجع الطالب ما نصير هذا اكثر حقه وانه رتبوا كذا الكفيل فاذا  
 ادى في الرطب غير التمر كان له الرجوع على المطلوب بقدر التمر الذي ادى الرطب عنه لا بقدر الرطب المودى لان الكفيل يرجع بما  
 كفل عنه لا بما ادى منه لو ادى البهري حقه عن الجيد يرجع بالجيد وقد التزم الذي قضى عنه الرطب مجهول في ما يرجع ما سوا اكثر حقه  
 فيكون الربوا محقق بتعدد جهة الربوا يرجع الطالب الكفيل فيفسد كل في بيع الزيت الزيتون وسع الحل وسود من السهم  
 بالسهم جابله فانه لو باع زيتا زيتون او سمما حلا ولا يعلم ان وزن الزيت الحل اكثر من الذي في الزيتون بالسهم  
 او مثله او اقل كان فيه ربوا حقه وان لم يكن ربوا حقه واحدة في ربحها جانب الفاد وتعدد جهة فحصل بقوله الجواب  
 بورد مسانهة ليست مسئلة ان طرح الزيت الزيتون والحل بالسهم لان ثمة جانب الفاد وتعدد وسنالك في خلاف الصلح يتعلق  
 بقوله فيفسد الصلح اي نفس الصلح ما يكون قدر ما يفتيه الجفاف مجهولا بخلاف الصلح عن مجهول العذر على حقه فانه يجوز ذلك في كل  
 الصلح في المبسوطة اذا كان على تقدير ايم مجهول لا يوفان وزنها فصالح الطالب في ذلك على درهم معلومة فانه يجوز لتجارتها وان  
 كان يجوز ذلك في درهم المصلح عليها اكثر من الدرهم المصالح عنها ووجه الاحتجاج وسوف فرق ذلك المعبر بقوله لان صدره على الاعمال  
 اي لا في الصلح بينه على الخط ولا على فتي دار بين الصم والفاد يحمل على الصم بالاعراض في جهة الفاد وقضا للما رغبة وقطعا  
 للفاد ضد السع فان بناء على المحاكاة والمضامعة لا على الاعراض والنوسعة فانه دار بين الصم والفاد قلنا ما انما و  
 مسئلة وان كان الجوف في الكفيل صلحا الا انه في معنى البيع لانه نصير ذلك الصلح مملوكا قدر ما كلف على الاصيل ولانه يكون نقضا  
 ما وجب البيع والنقضاء حكم البيع كامر **باب** ايضا الدقيق والسوق والمطبوخ عن سلم البر والبسر والعكس لا يجوز الاستبدال  
 تنقضي عنه الانا اذ اقامت اجنسي مكره العاصب ضد التمر **باب** على سلم الى رجل في قبضه فله ان ياكله او ياقه غير السلم فانه الذي  
 سوا البر فبقينا او سوقا او برامقيا او بالعكس ان سلم في الدقيق او السوق والمطبوخ في مكانة البر لا يجوز ذلك الا بنا وكذا لو  
 سلم في قبضه فاقه في مكانة فبسر مطبوخ او بالعكس ان سلم في قبضه مطبوخ او في مكانة فبسر غير مطبوخ لا يجوز ذلك الا بنا  
 في الكلام لغة نراي ايضا الدقيق والسوق والمطبوخ عن سلم البر والعكس ايضا المطبوخ عن سلم البسر والعكس لا يجوز وانما قلنا  
 ان ذلك لا يجوز لانه لم يستبدل السلم فانه لانه فاق جنس البر بمطبوخ او سوقا او مقبلا فاق جنس البسر المطبوخ في الدقيق  
 انه نقض ما ذكرنا جنس البر وجنس البسر العاصب في اقل ذلك البر المعصوب او البسر المعصوب انتفع ملك المال فصار ملك العاصب  
 ولو لم يتبدل اجنسي بملكه العاصب فاذا ثبت فاق جنس السلم انه كان ذلك لم يستبدل بالسلم فانه منقضي على ضد التمر اذا وفي عنه  
 الرطب واقفاه عن الرطب عند ابي حنيفة لانه مع الرطب في جنس احداهما وقوله يستقضى عنه لا ايضا جواب سوال وسوان يقال  
 انه اذا تبدل جنسه لكن سقى لم يفسد جنس السلم اليه لفرق لا بنا كما جعل العين عن الدين وان كان عنى حقة لفرق لا بنا  
 ووجه الجواب في جعل العين عن الدين لفرق لانه لا يصور ايضا الدين الا بالعين فاعبر العين عين ما في الذمة فروع كلا  
 لم يفسد الاستبدال وسنالك لفرق لان ايضا سلم البر والبسر لا يفسد اذا الدقيق والسوق والمطبوخ لانه يمكنه ايضا



لمنع البيع بينه وبينه لغو وانما قلنا ان البيعة بينه وبينه الباع لوجهين احدهما ان بينه وبينه الباع فبطل في قيمته غير المدد وبيعه للمشتري  
ثانيه ذلك فكان بينه وبينه الباع اولى لاثباتها الفضل للبايع فان قبل بينه وبينه المشتري ثبت زيادة برائة عن المشتري بغيرها بينه وبينه الباع وثبت زيادة  
رد المصنوع منها بينه وبينه الباع قلنا زيادة برائة المشتري زيادة رد المصنوع انما ثبت حينئذ لثبات الفضل عن قيمته غير المدد و  
فلا ينعقد ذلك في الموضع ورب الوديعة اذا قال المودع ردوها عليّ وقال رب الوديعة لم تردوها فاقاما البيعة يكون البيعة  
الموضع لاثباتها احوالها وسواله وان كان كونه نفي ايجاب الضمان عنه وبيعه رب الوديعة لا يقبل وان كان تحت اثنان الضمان  
على المودع فلما قام بينه وبينه المشتري على النفي والاثبات ضمنه وقالت بينه وبينه الباع على اثباتات والنفي ضمنه لم يعبث الاثبات في بيعة المشتري  
والنفي في بيعة الباع فلذلك قال لاساها الفضل للبايع وانما ان بينه وبينه الباع قامت على اثبات الفضل في غير المدد وبيعه المشتري قامت  
على اثبات الفضل في المدد والعبد المدد ليس بمضمون على الباع وغير المدد مضمون على المشتري فخرجت بينه وبينه الباع لثباتها  
على الضار لان اثبات الزيادة او النقصان في قيمة ما هو غير مضمون يكون لغو وان زعم ان ثمنه ونايزه من الاخر درهم والمشتري  
عكس حاله لثقل الدعوى لانكاره فبما هو العقد لا المعارض عكس الثمن والاصل شرط التجار والرسن واعتبر بافضلوا والمبايع  
ثاني وان كان الثمنان مختلفين بان كان من احد ما بينه الف درهم وثنى الاخر درهمين وثنى الاخر درهمين ثم وجب للمشتري  
بأحدهما ميبا فخرج على الباع ثم اختلفا فزعم الباع ان ثمن المدد ونايزه من الاخر درهم والمشتري عكس قال ثمن المدد درهم  
وثنى الاخر ثمانية لانه يتعدى الدعوى لانكاره كما بين فيما تقدم العقد وسواله والاصل انها اذا اختلفا فما تقدم العقد  
في احد يدلي العقد في الثمن او الممنوع المتخالف وان اختلفا في شرط عارض لم يمتنع العقد ليس هو من ذات العقد لا يجب المتخالف ويكون  
القول قول المتكدر وذلك لان المتخالف انما يجب اذا جعل كل واحد دعوى ومدعى عليه يتعدى الدعوى لانكاره فكل واحد منهما  
على دعوى صاحبه وانما يصير كل واحد منهما مدعى عليه اذا رفع لاختلاف فبما هو العقد لان البيع بالف غير السبع بالغير وسع العبد  
عكس الجارية اما اذا اختلفا في لاو المعارض لم يختلف العقد فاذا اتفقا على العقد في احد ما مدعى للمبايع والمعارض في لاو متكررا  
واليمين على من انكر فلما كان الثمن عابا العقد لا امر عارض وجب التمسك عند الاختلاف فم عكس الثمن فانه اذا مات احد المبيعين  
البيعتان صفة واحدة واختلف في قيمته يكون القول للمتكدر والبايع لثان لانها اختلفا في شرطه العقد وعكس الجارية  
شرط ايجابه لو وقع لاختلاف فيها يكون القول للمتكدر والبايع لثان لانها اختلفا في المعارض لايجاب العقد وعكس الوسي فانها  
لو اختلفا في ثمن المشتري لم يكن القول للمتكدر والبايع لثان لانها اختلفا في المعارض اعتبر ما ذكرنا فانه يتعدى الدعوى  
لانكاره عند اختلاف فبما هو العقد لاختلاف المعارض باختلاف احد الاخير فان احد الاخير اذا شهد باع هذا العبد  
فلم يدعي الف فشهد لاخره باع منه باليمن لا يقبل من الشهادة لان كل واحد منهما شهد بمعدوم شهد صاحبه لان البيع بالمال غير  
البيع باليمن فصار كما انما شهد احد ما على البيع ولاخره على الهبة ولو شهد احد ما باع هذا العبد بالف درهم وضمته يوم البيع كانت  
اليمين وشهد الاخره باع منه بالالف وكانت قيمته يوم العقد الفاقبل الشهادة وكذا لو شهد احد ما باع هذا العبد  
بالف اليه وشهد احد ما باع هذا العبد بالف يقبل من الشهادة وكذا لو شهد احد ما باع منه على انه بالجارية وشهد  
انه باع منه بغير خيار يقبل الشهادة لانها شهدا بمعدوم احد فعمل بذلك لاختلاف في ما هو العقد يكون كل واحد منهما فاما المدعى  
صاحبه فيتعدى الدعوى لاختلاف في المعارض لاختلف المدعى فلا يتعدى الدعوى لانكاره لكن بشرط قيام المصلحة فحاجب  
ضلعا للمحذوفه وانما يجوز النقصان والزيادة في النسخ كما في الف والره بالبيع وذهب الف ادنى الثمن مردود على المودع والره



الاستدراك على قوله تعالى اي يجب عليها التحالف كغيره قيام السلعة المراد بالسلعة المبيع وانما قال من جانب لبيان  
انه اذا كان السلعة في الجانبين بان كان كل منهما مبيعاً كما في المعاوضة لا بشرط التحالف قيام السلعة في الجانبين بل يكفي قيامها  
من جانب فيسقط التحالف قيام السلعة حتى لو اختلفت في مقدار الثمن او الثمن بعد سلاك السلعة لم يتجافا خلافاً لما  
كان عند التحالف على قيمة المالك اذا اختلفت في نوع العقد بعد سلاك السلعة بان ادعى احد المبيع ولاخر المنة فانها  
تتخالفان وسحق العقد على القيمة اتفاقاً والمخالف فيه التحالف فيسقط المبيع لانه لم يثبت في المبيعين والمبيع بلائق فاسد  
في البيع الفاسد فمضون بالقيمة فعند سلاك السلعة يتوهم قيمتها معاً فان كان العقد قائماً في القيمة فاحتمل الفسخ وانما شرط وجوبه  
وابويوسف نعم الله قيام السلعة للتحالف واما نحو النقص في الزاد فيسقط قيام السلعة لعدم تحقق النقص وسمى الزاد  
حسب قال النبي اذ اختلف المشتريان والاسلم فابى بعضها خالفاً وتروا اذ اختلف في النقص فقامت واما دلالة الزاد  
فلان الزاد انما يرد بعد التحالف ليصل كل واحد منها الى راس ماله عند تقدير الوصول الى مدعىه وهذا المعنى لا يثبت في عند سلاك  
السلعة قوله او يمكنه الفسخ بالرجوع على النقص اي وفاء يمكنه الفسخ يعني لئلا يتخالف ثمة الفسخ فيكون مقتضياً لمكان الفسخ في  
منه الحاله وقد فقد مكانه الفسخ بعد سلاك السلعة كما في الاقالة والرد بالعيب فانه لا يبيع الاقالة والرد بالعيب في حال  
سلاك السلعة لان ذلك كمنه في حال سلاك السلعة لا يفسخ العقد في الموعود حال كذا اذا سلك في قيام السلعة واما ما يقتضيه  
التحالف فيمكنه الفسخ في حال سلك السلعة لان الفسخ بالاقالة والرد بالعيب يكون في حال صحة العقد فيتعذر ذلك الملاك لانه لم  
يقع العقد لغوات السلعة لا الاطلاق اما في التحالف فالباع يكون فاسداً كما ذكرنا فيقوم القيمة عند سلاك السلعة معاً فان ارد  
مذاقك زعمه اي وزعم محله الفاء والتحالف بسبب في الثمن مردود بانها اذا اختلفا على المسمى الوطى لو كان المبيع  
جارية لم يفسخ العقد لو كان البيع فاسداً لما طرد عليها كلف البيع الفاسد وكذا لو توافقا على قدر الثمن بعد ذلك في العقد على  
حاله ولو كان البيع فاسداً لما كان كذلك فلم يتخالف بوجوب الفسخ حال صحة العقد كما في الاقالة والرد بالعيب ذلك لانها اختلفت  
نصاً وقائاً الثمن كان معلوماً الا انه لم يصل الباع الى ما ادعى في الثمن فثبت البيع في حال صحة البيع على راسه على صحة البيع  
كذا النزاع ان الثمن يفسح صحاح او وصفه كسرة كخلف النزاع في شرط كونه البيع كائناً اذ الوصف اصل في الدين دون العرش  
انها اذا اختلفت في جنس الثمن خالفوا كذا اذا اختلفت في وصف الثمن بان قال الباع نعم العبد المدعو علي وراحم وسوسم وفتنه  
غير المدعو وراحم يفسح صحاح والمسمى عكس كذا اذا اختلفت في وصف الثمن بان قال الباع نعم العبد المدعو علي وراحم وسوسم وفتنه  
لا يجري التحالف بل المسمى على ما ذكرنا ذلك لان الوصف في الدين حكمه الاصل لان الدين انما يعرف وتحقق الوصف بخلاف الوصف  
في العين فانه لا يمكن حكم العين بل يوزن على العين تابع له فيكون الاختلاف في وصف الثمن بمنزلة الاختلاف في الثمن لان  
الثمن دين فيجب التحالف كما اذا اختلفت في الثمن ويكون الاختلاف في وصف المبيع اختلافاً في شرطه لا في ذاته لان المبيع عين وانه لا يوجب  
التحالف كما هو وان تنازعا المعاوضة بان قال المالك الكروان مع وقال الاخر ليرد من اوفان تحالفاً  
ان اوعاها المسمى للمو والقوله ان انكرها اذ لا يطالب عين الباع لم نزع قيام مبيع وتروا بعد سلقه قيمته المالك اذا الفسخ  
لا بعدد والتحالف في الكل طردت في النظر سواء بل افراد البعض اي وان تنازع الباع والمسمى في البيع معاوضة بان  
اشترى عبداً وقبضه ومان في بيعه فاختلافه بطل فقال احداهما بطل المبيع المالك عند المسمى كان هذا المالك الماراه وكان  
البيع معاوضة اذ سعى مع العائن بالعين وقال لا يرد له كرين اي غرضه راله عند العقد ولم يكمل البيع معاوضة وقال احداهما

الحاكم عند المالك الماراه والفرد مع ماله وقال لا يرد له كرين اي غرضه راله عند العقد ولم يكمل البيع معاوضة وقال احداهما  
الباع فان اوعاها المسمى للمو والقوله ان انكرها اذ لا يطالب عين الباع لم نزع قيام مبيع وتروا بعد سلقه قيمته المالك اذا الفسخ  
لا بعدد والتحالف في الكل طردت في النظر سواء بل افراد البعض اي وان تنازع الباع والمسمى في البيع معاوضة بان  
اشترى عبداً وقبضه ومان في بيعه فاختلافه بطل فقال احداهما بطل المبيع المالك عند المسمى كان هذا المالك الماراه وكان  
البيع معاوضة اذ سعى مع العائن بالعين وقال لا يرد له كرين اي غرضه راله عند العقد ولم يكمل البيع معاوضة وقال احداهما  
الحاكم عند المالك الماراه والفرد مع ماله وقال لا يرد له كرين اي غرضه راله عند العقد ولم يكمل البيع معاوضة وقال احداهما  
الباع فان اوعاها المسمى للمو والقوله ان انكرها اذ لا يطالب عين الباع لم نزع قيام مبيع وتروا بعد سلقه قيمته المالك اذا الفسخ  
لا بعدد والتحالف في الكل طردت في النظر سواء بل افراد البعض اي وان تنازع الباع والمسمى في البيع معاوضة بان  
اشترى عبداً وقبضه ومان في بيعه فاختلافه بطل فقال احداهما بطل المبيع المالك عند المسمى كان هذا المالك الماراه وكان  
البيع معاوضة اذ سعى مع العائن بالعين وقال لا يرد له كرين اي غرضه راله عند العقد ولم يكمل البيع معاوضة وقال احداهما

**باب**



الاملاء عنه لان المتقضى يدعى عليه انه ملك العين المنتقاة من المتقضى البيع لدخولها تحت البيع كونها فاقية وقت البيع والبايع يتكبر  
على العين منه فكان القول للبايع قوله او اسناد بالجر عطف على انكان اى وكان القول للبايع لا اسناد للبايع فعل الفاعل اليه ملكه  
ومضى له لغيره وكون محمده في كتاب لاقرار ومضى للمولى اذا اعتق عبده لم اذ قال قطعت يدك حال كونك عبدى وليس على  
ارثي يدك قال العبد لا بل قطعت يدى بعد ما اعتقتهنى على عليك ان يدك تكون القول قول المولى مع يمينه عند محمده ولا يجب عليه  
ارثي اليد عند قول العبد مع يمينه ويضمن المولى ارثي يدك والواسم جري فقال رجل قطعت يدك حال كونك حيا  
وقال ارحمى بل قطعت يدى وانا اسم قال القول قول المولى عند محمده وقول ارحمى عند ما ووجه الترفع من تلك المسئلة انه انما كان القول  
قول المولى عند محمده لانه اقرب اسناد اقرار الى حاله موهوبه منافية للضمان على المقر فيكون سوابق اسناد الى ملك الحال منكرا للضمان  
فكذلك هنا لان البايع اقرب الفاعل واسند الى حال كون العبد ملكا له وسى حاله موهوبه منافية للضمان عليه فيكون هو منكرا  
للضمان فيكون القول قوله **م** والمتقضى عند ما يهاون الظاهر ان العين سعة الذات حيا وسرها والملك لسعة الغرم بدليل  
المديون والموسر والمنذر باع لا يملكه عكس اعتققت وانا جيتى وانا قاض او وكبر قطعت انا لك طيت وانست  
للمنافاة المطلقة **ن** اى والقول للمتقضى عند ما يمينه والى يوسف نعم الله لان الظاهر سبيل المتقضى لانه يدعى دخول العين  
تحت البيع والعين سعة الذات حيا وسرها فاذا كانت تابعة للذات كان لاقرار من البايع بيع العبد اقرارا بدخول العين تحت  
البيع من حيث الظاهر فكان الظاهر ما مد المتقضى فيكون القول قوله واسناد البايع الفاعل الى ملكه ليس اسنادا الى حاله منافية  
للضمان عليه لانه اذا كان الملك في الغرم عكس ما كان له بدليل المدعى فان العبد المادون المديون ملك المولى مع منافعهم بالتألف  
للفاء وكذا الموسر فانه ملك المولى مع منافع الواسن والذين موطوعهم فقه المديون ويكون سوا عند المولى مكانه في  
حكم الدين والى من الملك منافية للغرم والبايع لما اسند الفاعل الى الملك اقرارا ببيع العبد كان ذلك جوعا عنه عن الاقرار ببيع  
العين بغير العبد لانكار التملك العين فلا يكون القول قوله وهذا عكس اذ قال المولى لعبد اعتقك انا جيتى قال  
العبد لا بل اعتقتهنى انت بالغ او قال المولى اعتقك انا فام قال العبد لا بل اعتقتهنى انت فمقتان فان القول نعم يكون قول المولى  
مع يمينه وكذا اذا قال الفاعل بعد ما عثر عن القضاء لرجل اذرت منك الف درهم وانا قاض ودفعت الى فريضته به عليك  
قال الماخوف منه لا بل اذرت قبل التسليم او بعد العز يكون القول قول الفاعل لا قول الماخوف وكذا لو قال الوكيل بعد القول اذرت  
منك الف وانا وكلد ودفعها الى فلان قضاء لا يثبت قال الماخوف منه لا بل اذرت قبل التوكيل او بعد القول كان القول قول الوكيل  
وكذا لو قال العبد للمولى بعد ما عثر قطعت يدك وانا عبد وليس لك على ارثي اليد وقال المولى لا بل قطعتها بعد ما اعتقك على عليك  
ارثي اليد كان القول للعبد قول المولى وكذا لو قال المولى بعد ما عثر الامم وطسكت انت لى وقالت لى لا بل بعد ما اعتقتهنى كان  
القول للمولى دون الله واما كان القول للمدعى من المايل للمنافاة المطلقة بين الضمان عليه ومن الحال الى اسناد القول  
اليها لان حاله القضاء بئنه الضمان للمدعى وكذا حاله الوكالة تلافى فان الماخوف على الوكيل وكذا حاله الملك سلفه فان اليد للمولى  
للمولى على العبد او حوب العقب لانه على المولى فالتسليم لا يضافه المناقبة للضمان لا محالة يكون منكرا للضمان فيكون القول قوله **م**  
وان قال قعات انت قبل العبد قال المتقضى لانت بعد ما خالفنا اذا الظاهر من تعيين الخلف والبايع اكره على العين والمتقضى  
انها وباض المتقضى باليمن ان شاء كلمة الفوت ملاصع اذ لم يظهر ان **ن** اى ما ذكرنا فاما اذا التمس على الفاعل واختلف وقت التقابل  
انها اختلفت في الفاعل ايضا فان قال البايع للمتقضى فقات انت يمينه قبل البيع وعلى نصف الغنم ولزمك العبد لانك انت شرع مع العلم انقضاء

المتقضى لا بل انت قعات يمينه بعد البيع قبل القبض اما بالخيار ان يمينه خذرة بنصف الثمن وان ثبت توكيله فاما لان ظاهر الحال اى غير  
الخالى عنه انه لا دلالة للظاهر على تعيين الخالى منها والمتقضى ادعى ان البايع ملك العين منه سعة العبد والبايع اكره على العين منه والبايع  
ادعى على المتقضى ان البايع جيتى ادعى املغة العين قبل البيع والمتقضى اكره ان سها بعد الدعوى لان خيار فوجي الخالق مختلف  
كل واحد منهما على دعوى صاحبه فاذا اختلفا كان المتقضى بالخيار ان شاء اخذ العبد تمام الثمن وان شاء تركه لانها لما كانا لتمام يظهر  
جان فلم يثبت في واحد منهما فاعا العين فصار بمنزلة ما لو فاقته ملاصع اذ باءه سماوية في البايع ولو كان كذلك لا سقطت  
منه التمس لى على المتقضى لى ان شاء بكل الغرم وان شاء تركه فكذلك ان قال بعض الناس سقط نصف الثمن لان الكل لو فاقته قبل  
القبض فاقه سماوية سقط كل الثمن والعين من الادى بمنزلة النصف فيسقط نفوثة نصف الثمن اعتبارا للبعض الكل كذا في الرمز  
والغصب وللغامة لى المسع اعماد قبل ضمان البايع بالبيع ولا وصافى لا يوفى بالبيع ولا يوفى بالضمان بخلاف الرهن والغصب فانه اذا قل  
في الضمان بالقبض ولا وصافى يضمنه الضمان بالقبض **م** اى اقام بقيل للابنات او دفع العين كالمودع وان اقاما فالظاهر  
يرجع البايع ان قعات المتقضى لى في معارضة والمتقضى البايع للنفوذ بابنات حكم العبد والخيار البراءة فعدا اذ ران دلالة  
ضد اليقين بينه **ن** اى اى في البايع والمتقضى اقام البينة في مرق المسئلة على اداءه بقيل لبنة لابنات اى فاما اذا اقام البايع اول دفع  
اليمين اى فاما اذا اقام المتقضى بيمينه ان البايع اقام البينة فبينة ثبت جازا لم يكن وسوا الفاعل وايضا نصف الغنم بميل بينة لان  
البينات لابنات المتقضى لى اقام البينة فبينة ثبت مساوية بقوله من حيث الظاهر دخول العين تحت البيع وحصول الفاعل لى  
لان الظاهر دخول العين في سعة الذات للتبعية ولا يصل الرضا في الخاف الى اقرب الاوقات لان سدا لا يثبت بحجوه قوله واما  
ثبت بقوله مع اليمين فهو بينة يرد دفع اليمين عن نفسه والبينة لهذا قبل كل المودع فاما اذا اقال دودوث الودعة كان القول  
قول مع اليمين فان اقام بينة على الرد قبل لانها يدفع عنه اليمين فكذلك هنا فان اقام البينة فالظاهر يرجع بيمينه البايع على بينة  
المتقضى مما اذا اقام البايع البينة على ما ادعى في الفاعل قبل البيع ان قعات المتقضى اى لى كان الفاعل في مرق المتقضى فاما رجعت بيمينه البايع  
لنوع لها في المعارضة بيمينه البايع اثبت نصف الغنم على المتقضى ونوع دخول العين كسعة وبينه المتقضى اثبت قول  
العين تحت البيع وبينه المتقضى نفي ضمان الغنم وكل بينة اثبت بيا وقت سيفا فاستوى من هذا الوجه الا ان بينة البايع ريان  
قوله في الابنات على محمده لانه سوا المدعى للفضل بيمينه البايع اثبت نصف الغنم على المتقضى اى انه غرائب لا باقرار المشتري  
ولا عريضة الظاهر وبينه المتقضى لى اثبت دخول العين تحت البيع الا انه سدا ما اقرار البايع من حيث الظاهر فيه البايع سقتلا  
لم يثبت بينة المتقضى منه فزعت بيمينه البايع لانه روى صحاح الاملاء عن محمده ان البينة بيمينه المتقضى في الامراء وسبيل الخواص  
قوله والمتقضى في البايع عطف على البايع اى وان اقام البينة فالظاهر يرجع المتقضى في البينة اى فاما في الصور التي المذكورة في اول  
الكتاب معنى فاما اذا اتصافا ان الفاعل البايع فقال البايع فقات قبل البيع فقال المتقضى لا بل فقات بعد البيع واما على ذلك سها فاما اذا  
تصافا ان اتصافا لا يجنبى فاعا البايع فقات قبل البيع وقال المتقضى لا بل فقات بعد البيع واما على ذلك سها فاما اذا رجعت بيمينه المتقضى في  
ما بين الصورتين واما اذا اقام الظاهر مرجع المتقضى لان من الماشاخر من قول البينة بيمينه البايع في اجمع من حيث المعنى فكان ما ذكر من محمده فاما  
اذا كان الفاعل لا يجنبى فزعت ان البينة بيمينه المتقضى واية اخرى في اجمع قوله للنفوذ وتعليل لقوله والمتقضى في البايع اى انما رجعت  
بينة المتقضى في البينة من الصور وسوا اذا كان الفاعل سوا البايع او لا يجنبى فزعت بابنات حكم العبد بابنات الخيارات لى واما  
براءة المتقضى عن نصف الثمن لان بيمينه المتقضى ثبت دخول العين في البيع وسوا حكم العبد وثبت ضمان في يمينه العبد لى







خلقا في السلم لانها اى للملكة بعثت سعال اى للبايع على السلم وانما كلفه البيع دون الاستفلاء اى ليست الملكة ظفرا  
 الاستفلاء لان حقيقة الاستفلاء النقل من اليد الى اليد والبايع ملكه النقل من اليد الى اليد حقيقة فلو كان على  
 حقيقة الاستفلاء فلا ضرورة لاجل الملكة ظفرا عن الاستفلاء قوله لئلا يوجب الغصب الضمير فوجب الرجوع الى الملكة والغصب بالغصب  
 مغفول يوجب الاجل ما ذكرنا ان الملكة على الاستفلاء لا يكون ظفرا على الاستفلاء ولا يوجب الملكة الغصب يري الملكة الغاصب على الغصب  
 بعد الوفاء معنى المالك لو لم يبرم ملكه وبين الغاصب بصر الغاصب يمكنه نقل ملكه لا يصير ملكا على الملكة على النقل غاصبا لو ملك بعد  
 ذلك ملك على ما ذكرنا لان حقيقة الغصب النقل والغاصب يمكنه النقل حقيقة فلا ضرورة لاجل الملكة ظفرا عن النقل غاصبا لو  
 على بينه وبين المالك بما عن ضمان الغصب في اخلاصة ان في غصب العين المروعة تحقيق التحلية حتى يبرأ الوضعية يبرأ صاحبه وذلك لان  
 حقيقة السلم وسو لا باق من مودره فصار ملكه عليه بالتحلية ظفرا عن السلم لانها نصبت سعال كما ذكرنا وانما قال بعد الوفاء  
 لان ملكة المالك على قبضه انما يري الغاصب في ضمانه لفا حصلت بعد الوفاء قبله الغاصب العين الله لو يمكن مودره على قبضه  
 ولم يتبعض لا يبرأ الغاصب عن الضمان **م** والمنع استدلوا اذ صرح موجب الضمان كذا اذ اتم الركوب البس في اليد والكون في الحجر  
 اذ العائق للعدم واعتبر ما انتهى وقت الاجارة والعارية **م** اى وضع البايع المسمى في قبض الباع بعد اتمامه اذ اتم الركوب البس في اليد والكون في الحجر  
 استدلوا اذ اتم البايع مودره لو باع مودره فلم يتبعض حتى يبرأ مودره صار قابضا له بالقبض لما ذكرنا فلو لم يبرأ المسمى في البيع منه بعد  
 ذلك فبعض البايع بصره في البيع المنع حتى لو ضاع بعد منعه لم يمكن للبايع على المسمى للاحصنة النقض لان المنع بعد الطلب يصلح للركن  
 موجب الضمان ما لا يخفى الا ترى ان المودع اذا منع المودعة بعد الطلب ضمن وكذا الغاصب في منع المودع بعد الطلب اذ صرح بسيا وجوب  
 الضمان استدلوا صرح ان يكون سببا لنقل الضمان عن المسمى الى البايع كذا اذ اتم الركوب البس في البايع مودره يبرأ المسمى لاستفلاء مودره  
 لو باع ثوبا ويؤا لاسمه اذ اتم مودره وكما علم فم يبرأ المسمى المسمى في اذ اتم في الثوب او الدابة عينا قبل القبض البايع اتم ليس المودع  
 ركوب الدابة الى ما بعد قبض المسمى يكون اذ اتم الركوب في الدابة واذا اتم البس في الثوب في البايع لاستفلاء المسمى في المسمى بعد قبضه  
 كما بالقبض لو ملك المودع الدابة بعد ذلك ملك البايع قوله دون اليد والكون في الحجر اى دون اذ اتم اليد واذا اتم الكون في الحجر واذا اتم  
 الكون في العائق فانها ليست استفلاء مودره لو باع ثوبا كان في يد او كان في حجر او كان على عاتقه فلم يبرأ المسمى المسمى في اذ اتم في عينا  
 يتبعض قبل القبض ثم اقام البايع اليد عليه او كونه في حجر او كونه على عاتقه الى ما بعد قبض المسمى ولم منعه من المسمى بعد الطلب لا يبرأ  
 صفه للعدم اى لعدم صلاحية من لانها لا يكون موصو للضمان الا ترى انه لو وسب الرجوع بغير اذن فالتفت في يد رجل او في حجر  
 على عاتقه كذا اتم علمه حتى لو ملكه من غير منعه لا يضمن ثم اراء تحقيق ان اذ اتم الركوب البس يصلح سببا لاجل الضمان واذا اتم اليد والكون  
 في حجر والعائق لا يصلح سببا لذلك فقال واعتبر ما اى واعتبر اذ اتم من الافعال انتهى وقت الاجارة والعارية ومودرك الدابة ولا يبرأ المودع  
 ذلك ثم ملك المودع او الدابة بضم المتاجرة والمودع من الاستعمال قبل انتهاء الوقت ثم انتهى الوقت والعائق في يد اذ في حجر او على عاتقه  
 ثم ملك المسمى بعد ذلك عنده فانه لا يضمن منعه نعم ان اذ اتم اليد والكون في حجر او الكون على العائق لا يصلح سببا للضمان **م** والعدم  
 والسكنى ليس بامر وله ظفرا في الحجر به اصله غصب العتق **م** اى لو باع رجل من رجل دارا ولم يتبعض حتى يبرأ المسمى حاطما الدار في  
 يد البايع يكون للعدم قبضا من المسمى للدار حتى لو لم منعه البايع بعد ذلك حتى غرق فصار حيا كان على المسمى المسمى لانه صار قابضا له  
 بالانقضاء والباقي بالقبض فاذا اذ اتم البايع فيها سكنى بعد عدم المسمى في السكنى منه ليس بامر وادله ظفرا في حجره فان ملكه في البايع  
 يكون له حيا عنده واصل من اتم غصب العتق فان العتق لا يصعب السكنى عند محله فصل في ركوب سببا للضمان عند وعند ما لا

لا تحقق غصب العقب بالبيع فلا يصح البيع سببا للضمان وقد ذكرنا أن نقل الضمان من المشتري إلى البائع إنما يكون ما يوجد ضمان فلا يكون البيع اشترافا  
عند ما ظاهرا لم يقطع هذا الوقع المشتري قبل العقد والقبض بدوام البائع وجعل ان براء ترك نصف الثمن وامضى بثلاثة ارباعه لتغر النصف وسقوط الربع  
صدا بعد العقد انفس البائع بدو لافق الاستدعاء ونعم الربع كما لا يخفى في العكس ان لم بالنصف لتبعضه عالمنا في البيع الثاني وان مات لزم غنمه  
لأنه في الاول ثلاثة الأمان في الاخرى اوسرى في الباقي على كل حال **اصل** ان يقطع ما ذكرناه من الاصل وسوان احوالنا لغيب المشتري في البيع قبل  
القبض يكون قبضا واحدا ان يكون سببا لوجوب الضمان من البائع يكون سريفا واقلنا ان اذا اشترى من رجل عبدا ووقع المشتري يد في العبد الذي  
قبل العقد ثم وقبل قبض العبد ثم قطع البائع منه وجعل ان براء العبد في القطعين يكون المشتري الحيا وان شاء ترك العبد على البائع نصف الثمن  
وان شاء امضى السبع واحد العبد المقتطوع بثلاثة ارباع الثمن قوله لتغر النصف لتبعضه ان شاء ترك نصف الثمن وقوله وسقوط الربع لتبعض  
لقوله او امضى بثلاثة ارباعه يعني انما قلنا ان ترك العبد تركه نصف الثمن لتغر نصف الثمن على المشتري لان المشتري لما قطع يد في العبد انصف نصف السبع  
المبيع قبل القبض فبغيره على المشتري بنصف الثمن فصار قابضا للباقي بالتبعية ثم البائع لما قطع وجعل ان براء العبد صار حرة العبد فعاد العبد وضمان  
البائع فبغيره المشتري لان السبع تبعية ضمان البائع فان شاء ترك العبد على البائع وفتح العقد في نصف العبد لان العقد في نصفه وقد تقرر بطلان  
المشتري اولا فان تركه انفس العقد في نصفه ووجب عليه نصف الثمن باراء المصنف الذي تقرر عليه بقطعهم وانما قلنا ان امضى العقد باحد  
العبد بثلاثة ارباع الثمن لسقوط الربع من الثمن يعني ان البائع لما قطع وجعل ان براء العبد انصف نصف السبع لان نصفه قد تلف بقطع المدفوع كان  
العبد لا قطع نصفه من المبيع فيكون قطع رجل منه اطلاق نصف هذا النصف فيكون البائع سلفا ربع المبيع فيسقط من الثمن ربعه بقطع الرجل  
من البائع فان اخذ المشتري اخص بثلاثة ارباع الثمن وسد على صدا بعد العقد فانه لو نفذ المشتري الثمن ولم يتبعضه فقطع المشتري بدوام البائع  
رجلا لا يسقط منه بقطع البائع ربع الثمن بل اخذ المشتري العبد تمام الثمن ونعم البائع للمشتري ربع غنمه العبد وذلك لان المشتري لما قطع يد اصاب  
قابضا لكل المبيع نصفه بالاملافي ونصفه بالتبعية ثم البائع حان قطع وجعل ان براء العبد بين ولا كان للبائع حيا لا استوفاه في العبد لا في  
الثمن فيكون البائع غنمه الا لا يخفى فاما لو قطع اخصي رجلا العبد لا قطع بعد قبض المشتري ثم ربع غنمه سلمه للمشتري فقلد البائع ثم ما ذكرنا اذا  
بر المشتري بقطع اليد قبل العقد القبض فلو كان بالعكس بان قطع البائع اولاد رجلا غنمه ثم قطع المشتري بدوامه وبر العبد لزم المشتري العبد نصف  
الثمن ملاخي لان البائع لما قطع وجعل ان براء العبد نصفه قبل القبض فانفس السبع في النصف ثم المشتري لما قطع بعد ذلك صار قابضا للعقد  
علم ان انفس العقد في النصف بقطع البائع فكان باصا لثمنه السبع في النصف بوضاه ثم ما ذكرنا اذا ابر العبد فلو ان مات في المله  
الاولى ومضى اذا قطع المشتري بدوامه ثم قطع البائع وجعل ان براء المشتري غنمه امان الثمن وفي المله الاخرى ومضى اذا قطع البائع بطلان  
ثم المشتري بل بطلا على عكس الاول لزم المشتري ثلاثة امان الثمن وانما كان كذلك لان القطع سرى في الباقي على كل حال **اصل** ان يقطع من الدر الاصل  
نصف من الادعي حكا وكذا الرجل نصف غنمه يكون حكمه في الاصل على السواء وانما سقط بقطع الرجل من الربع لعارض وهو سقوط قطع اليد  
ثم ان قطع كل واحد منهما سرى فيما في العبد على ما هو حكم الاصل سيكون سواء قطع الدر وقطع الرجل فيما في العبد على ما هو حكم الاصل فيكون سواء  
قطع اليد بعد القطعين سواء فيما اذا قطع المشتري اليد او الاكان الباقى الربع منه يكون سواء القطعين فنه على السواء فله قطع الدر والمشتري  
في نصف الربع من العبد وهو الثمن وسواء قطع الرجل من البائع في نصف الربع منه على السواء فنصف الربع فانفس الثمن على الايمان اربعة الايمان ومضى  
في النصف لزم المشتري بطلان الادعي على حكم المله فله غنمه امان الثمن وسقط ثلاثة الايمان بقطع الرجل من البائع وذلك في الربع ثمان بالقطع  
وعدم المله وفيما اذا قطع البائع الرجل ولا يسقط نصف الثمن وسواء اربعة الايمان بقطعهم سقط من المله بالسرقة فيسقط غنمه الايمان ولزم المشتري  
ثلاثة الايمان من ثمن ثمان بقطع الدر وغنم المله والله اعلم **باب** القبض فغرضي نعم البائع قبض المشتري







به لما عرف ذلك لامر بين اهل البيت العتيق له شبه القعد والمثقي الاول قبض التي حرم واعطاه الفا وكان فيه شبهه الربوي وشبه  
في الزمان نوع خبث بوجوب التصديق بها وكان ان عندنا في عالم بعض وبسبب التصديق فان قيل انما حصلت الزيادة بعد  
قبض المثقي الاول المسع فيكون في بيع ما قد ضمن قلنا اذا استوفى البايع المبيع او اقام مقامه استغنى العتيق عن الاصل فظهر له  
ان الزيادة حصلت قبل العتيق ولا ان البايع لا يضمن من المثقي الذي كبرى المثقي الاول عن ضمانه كالمقصود منه في ضمان الفا  
الكل وما الفاضل الاول عن ضمانه وانما شرط المجانسة بين القعدة الى اخره وبين الثمن الذي تقدم لان الفصل لا يظهر الا عند  
احاد الحبس ولا خصوصية ان غاب خلافا لا يوجب دعوى الرهن ولا حان وعيبة كما اذا لا يوضع ولا الزوم اصله  
باع المدين او المشتوع وغاب الا ان يعقد لانه لا بعد من اي ولا خصوصية بين البايع الاول والمثقي كما ان غاب المثقي الاول  
خلافا لا يوجب دعوى يوسف فان عند اذا غاب المثقي الاول كان للغائب تخاصم كما في قبيل بيته عليه وعندا في دعوى الرهن ولا حان  
فانه لو ادعى البايع الاول للمثقي في ورسته منه او لعنه منه قبل ان يسمع منه وكذا ان المثقي لا يغيب اراد البايع الاول  
تخاصمه ليس له ذلك كلف عيبة كما ان المثقي لو كان غائبا واراد البايع الاول الرضا للمثقي الاول ليس له ذلك انما قلنا انه  
لا خصوصية لغائب المثقي الاول لانه لا يوضع اي لم يدعى على الغائب شيئا موضوعا لما يدعى على الحاضر ولا الزوم اي ليس ما يدعى على العا  
سلامه لما يدعى على الحاضر لا لانه لا يضمنه اذا كان ما يدعى على الغائب مدعى على حاضر سدين في كل من فان ما سبب الحاضر فعلى الفا  
اذا كان ما يدعى على الغائب شيئا موضوعا لما يدعى على الحاضر يكون تحت لزوم من يوفى مدعى على الغائب يوفى مدعى على الحاضر لا لانه  
في صلته ما يدعى على الغائب حتى يحبس ما يدعى على الحاضر حتى ينسخ وحتى يحبس ليس بسبب موضوع حتى ينسخ ولا لزوم من يوفى حتى يحبس  
يوفى حتى ينسخ لا لانه لو اراد ان يسقط حقه في الحبس قبل النسخ وسد لان الغائب باع الحاضر خصما عن نفسه واما جعلناه خصما عنه في موضع  
لا ينفك المدعى على الغائب عن المدعى على الحاضر فمرد ولا فرق فاما اذا كان ينقد عنه قوله اصله اي اصل الخلاف فيها وبين ان يوسف في من  
المسألة ظاهرا فما اذا باع المدين او المشتوع وغاب فان يوفى العبد المدين اذا باع العبد المدين في سلم المثقي وغاب ثم حضر  
الغوي ولا خصوصية بينهم وبين المثقي اذا انكر الدين عندنا في حيفه ومحمد بن عبد الله وقال ابو يوسف في المثقي ضمن له وبعضهم يضمنه عليه  
وعلى هذا الخلاف اذا اشتد ارام وبها وصلها الى الموصوب له وغاب الواسع ثم حضر الشنيع فالوصوب ليس حكمه للمشتوع عندنا  
خلافا له ان الذي يدعى للملك ليست في هذا العين يكون خصما لمن يبايعه فيه كما لو ادعى مالك العبد لانفسهم لها ان الدعوى في بعض  
نسخ القعد وسوقايم بالبايع والمثقي فيكون النسخ فضا على الغائب الحاضر ليس حكمه عنه لما ذكرنا قوله الا ان صدقته يستثنى قوله  
ولا خصوصية ان غاب اي لا خصوصية بين البايع والمثقي كما في وقت في الاوقات الا وقت تصديق اياه فما ادعى فانه لو صدر البايع  
فما ادعى اخذ العاقر المبيع منه وبعث على البايع في حبسه بالنسبة لانه اقر قبض المثقي الاول وبعثه كان موقوفا حتى البايع الاول وان له  
حتى النقص ولا حان فان نقص ولم ذلك حكم اقراره لا يرد في لوضر المثقي الاول وانكر ما ادعى البايع لا للمنه بل كدعي ملاحق في حكم  
صدقة عيبة والمثقي الاول والاعلم **باب** الثمن صار له وكان له ما باع رضة وتخلها الى الغراي فان لم  
انفك فابدا بينهما لانهما اصل في الملك كالصنع في ثوب الغراي او كان لرجل ارض بضا ولا في منها ثلثي ارض او صاحب النخل صاحب  
الارض لم يسع النخل مع ارض بضاع صاحب ارض رضة وتخلها الى الغراي وكذلك الغراي حرم وقمة الارض غمائية وقمة النخل غمائية  
فالباع جاني لان المبيع معلوم والثمن معلوم والبايع في ثلث النخل وكذا في ثلث الارض الا ان لم يخل الى المثقي مع ارض فابدا يكون  
من ربه لارض من ربه النخل نصفان وذلك لان النخل اصل في الملك مثل الارض في النخل اذا اعرب منفصلة عن الارض تكون لا استقوا بقصد

بالتملك اذا كانت اصلا في حق الملك في هذا الوجه كانت مثل الارض فيكون المسمى فيها مقابلا لها بقدر ما يتبعها وهذا كما لصنع في ثوب  
الفرقان صاحب الثوب اذا صنع ثوبه بصنع الفرع النوب المصنوع باء صاحب الصنع ولم الى المسمى يكون المسمى منسبا على النوب لا يفيض  
والصنع بقدر قيمتها لان الصنع اصل في الملك لانه اذا اعتبر منسبلا عن النوب يكون لا مستقوما بقدر ما يتبعها بالملك المحاصل النخل مع فروجه  
لان قوامها بالارض لكنها اصل في الملك والبقية ليسع انفسهم الترخا اذا كان اصل في الملك كانه الصنع وان سلك قبل القبض خبر  
المسمى للغير وسط قطبها في الفصل والخل لرب الارض في غنى لانها تنبع بالبعد بعد الذكر كما قبله والاخذ بعده كما اصل في الم  
يوز باليمن لم يخذ قسطا كالذراع لهذا لوباع ما ملا عليها للغير فولدت المسمى لها ان عانى الولد ذكر والام ان مات قبل القبض **قوله** وان  
ملك النخل قبل قبض المسمى في المسمى لرب الارض وان ترك فادنا اخذ الارض منظره من فصل المسمى اي بين لكل واحد  
من الارض والنخل معا على حد ما ان قال بعد من الارض والنخل الى فيها بالفرد ثم كل واحد منها بحماية او لم يفصل المسمى فيها اذا  
كان المسمى مفصلا ماخذ الارض وسطها من المسمى وسط قطب النخل من المسمى وفي غنى اي في غير الفصل ماخذ الارض بكل المسمى ويكون كل  
المسمى لرب الارض واما كان كذلك لان النخل اصل في فروجه واما انها اصل في الملك كما ذكرنا واما انها تنبع من فروجه  
فلا تنبع في العقد بعد ذكره في العقد كما كان تبعه في العقد قبله اي قبل ذكره في العقد بمعنى انه اذا باع ارضا فيها نخل ولم يذكر النخل  
فدخل النخل مع الارض بها واذا ذكر النخل فيه وقال بعد الارض النخل كذلك فلهذا في العقد تبعه لان قول النخل في البيع لو كان  
بطريق الاتصال لفسد البيع في النخل بعده اي بعدم ذكر النخل كما يستدعي البيع بعد ذكره لولا اصل في البيع واذا كان اصل في فروجه تبعه  
وجه وتعد النوب بها في كل حال للسان في بيعها للارض في البيع اذا لم يرد النخل من على حد وبغير اصل اذا افرد ما بين على صرح عملا  
بالشهادين بقدر الامكان فظهر من ذلك ان النخل لم يوز باليمن ماخذ قسطا من المسمى في الفصل اذ في النخل قسطا من المسمى فاذا ملك قبل  
القبض سقط قسطها وفي غير الفصل ماخذ قسطا من المسمى فاذا ملك قبل القبض لم يسقط من المسمى وهذا كانه الذراع فان الذراع في  
المدروعات اصل في فروجه من حيث ان الذراع اذا اعتبر منسبلا عن النوب كان لا مستقوما بقدر ما يتبعها واما الملك تنبع من فروجه لانه متصل بالارض  
اتصال قرار وقطعه بوجه نقصانها في الملك لقطع طرف القبول فاعبر تبعه في المسمى لجملة النوب لم يسم لكل فرع من على حد واعبر  
اصلا اذا سمى لكل فرع فاعمل ما يشهد في قالوا واشتد ثوبا بعينه دراهم على انها عشرة اذرع فاذا اموال عشرة اذرع اذرع اذرع  
الحادي عشر لم كما اذا اشتد عبد اعلى انه عور فوجده بعيرا واذا من تسعة اذرع غير المسمى لا يطرح عنه شي من الثمن كما اذا اشتد  
عبد اعلى انه بصير جراحى واذا سمى لكل فرع فاعمل ما يشهد في ثوبا بعينه دراهم على انها عشرة اذرع اذرع اذرع اذرع اذرع اذرع اذرع  
طرح عنه درهم وله انجار قوله لهذا لا جلا ولا كنا ان ما يوسع للعقد ما يوز باليمن ماخذ قسطا من المسمى فلهذا ان لوباع جارية على  
عليها لعمى بان اوصى صاحب الجارية كلها للغير كان الوصية بالخلا للغير فهو ولدت الجارية لرب البيع قبل القبض لرب عانى الولد الى وقت قبض  
المسمى بالمسمى لصاحب الجارية وصاحب النخل لان الولد ان كان تبعا لانه يصير موصوفا بالقبض فاذا بقى الى وقت القبض صار اصل  
الحكم فاخذ قسطا من المسمى والنخل لرب المسمى ان مات الولد قبل القبض لانه لم يوز باليمن فلم يخذ قسطا منه وكان كله مقابلا لالم **قوله** في سلك  
النصف لرب النخل الربع لالا لثالث كما يروى اعتبار للنصف النخل وقمة نعم العقد لا القبض عكس الولد **قوله** وان سلك نصف النخل وتبقى نصفها  
فاقسم الثمن بينهما ارباعا لانه ارباع النخل لرب الارض وربع النخل لرب النخل لان يكون لرب النخل الثلث من الثمن كما يروى فانه دوي احسن من ريادة  
عن كنه حيفه به يتسم بها المسمى لرب النخل ولثالث لرب الارض والنخل ربع النخل لرب النخل لانه يكون لرب النخل الثلث من الثمن كما يروى فانه دوي احسن من ريادة  
الغاية كان لم يكن فصار كما اذا ولدت الجارية في يد المبيع ولدين ثم مات اصلها وقمة لآخرهما وقمة الام الف فانه يتسم الثمن المسمى







الشيوع بان ينقسم كل بدل من هذا الجانب على البدلين من هذا الجانب وفيه وجبت  
المقابلته هكذا جاز انما اضطرر في اذ الخطة والشيوع من الجانبين ان يكونا ان العقد يقتضي مطلقا للمقابلته المتكافئة لكل  
الشيوع ولا مقابلته المتكافئة من جهة او من خلاف جهة فكل فخر في خلاف جهة يكون تعاضل بعض ممتلئ العقد وانما يتغير في  
العقد فوجبه عليه تصحها لتصرفه كما لو باع نصف عبد متوكك بينه وبين عتيق فانه يتصرف في نصيبه وان كان فيه تقييد كلامه  
لتصرفه وكذا لو باع عبدان في درهم وفي البلد يتصرفون مختلفين وبعضها اربع محمل مطلق كلامه عليه تصحها لتصرفه وان وقع ما  
اختلف من الدراهم وانما في الغنمة العقد اي محمل الغنمة المتكافئة مقابلتها من الغنمة التي في المتكافئة في نظر كل من وزن الغنمة  
الحالصة اكثر من الغنمة التي في المتكافئة يجوز ان يكون بعض الغنمة المتكافئة كوزانها الغنمة التي في المتكافئة والبعض ازاها الصفر وان  
كان وزن الغنمة المتكافئة مثل وزن الغنمة المتكافئة او اقل منه لا يجوز انما اذا كان مثله فثلاثة وجب المتكافئة بين المتكافئة والمثل في الصفر  
خاليا عن العوض وانما اذا كان اقل فثلاثة يجوز الصفر مع بعض الغنمة التي في المتكافئة خاليا عن العوض فيكونا وانما قلنا ان نوارك  
الغنمة المتكافئة منها من الغنمة المتكافئة واما بعض المتكافئة في الغنمة المتكافئة والغنمة حكم بان يتصرف في الغنمة المتكافئة مثل  
يكون مقتضى البض ان يكون الغنمة في العقد مقابلتها من الغنمة المتكافئة المتكافئة المتكافئة المتكافئة المتكافئة المتكافئة المتكافئة  
وفانما يتصرف نفس المتكافئة في الحاصل ان لا اصل لكون المتكافئة الغنمة مقابلتها في العقد لا يعدلنا عن هذا الاصل فما اذا وقع  
بتلك الدراهم المتكافئة شرائها مثلها وجعلنا ما مقابلتها بخلاف جهتها وعلمنا بهذا الاصل فما اذا وقع شرها الغنمة الدراهم وذلك  
لان العدول عن هذا الاصل انما يكون في الضرر الصريح ابتداء اخر اذ ان التصاوير العمل بهذا الاصل وان صحة العقد لا تتغير بها  
يعني انما لو علمنا هذا الاصل ابتداء فما اذا وقع ما شرها مثلها متفادلا وجعلنا غنمة من هذا مقابلتها غنمة ذلك وصرفنا مقابلتها صفر  
ذلك فسد العقد للربوا فلا يمكن العمل بهذا الاصل مع صحة العقد فعدلنا عن هذا الاصل ومرفنا الجس في خلاف الجس فيكون  
العقد ابتداء فما اذا استحق بها الغنمة المتكافئة والغنمة المتكافئة اكثر من الغنمة المتكافئة جاز العقد ابتداء بان يجعل بعض الغنمة  
الحالصة مقابلتها الصفر في المتكافئة فلا فرق في ذلك الى العدول عن هذا الاصل ومرفنا الجس في خلاف الجس فيكون ذلك كونه للتصحيح  
وسمحي بدونه يعني في الغنمة لو جعلت مقابلتها الصفر لم يطل العقد فيها بالافراق لا عن قبض فيكون في مرفنا الجس في خلاف الجس  
فان العقد على الصحة الا ان العدول عن هذا الاصل غير لائق الصحة لابقا الصحة فان قلنا في مرفنا الجس في خلاف الجس  
سبا لبق العقد صحها كما يعرف انه لينتقد صحها قلنا الفاد انه فيحقق فجاز العدول عن الاصل لتصرفه التصحيح اما ما الفاد  
موصوم لوزان متعاضلا في المجلس فلا فرق في العدول عن الاصل لتصرفه التصحيح ثم اراد تصوير العدول عن هذا الاصل لابقا  
لا يجوز فقال لا يري في لوباع ثوبا ودرهما بذهب ودرهم كان الدرهم متفادلا بالدرهم لا يتسليم منها اى الدرهم الا في الثوب يعني  
انما جعل هذا الدرهم بازا ودرهم من الثوب بازا ذلك الثوب لا يجعل كل واحد من الدرهم حصه من الدرهم الا في الثوب يعني  
بالاصل ومرفنا الغنمة المتكافئة مع نفس فاد العقد فيها لانها لو افرقا لا غنمة في غنمة الدرهم بالدرهم وذلك لان العقد وقع  
صحها سواء كان الجس مقابلتها بالجس او بخلافه والفاد في بعد الصحة معا في الافراق لا عن قبض اذ قبض شرط البقاء على الصحة  
فوله على ثوب وبنار اى على اذ باع ثاء ودرهما بذهب وبنار فان في ثوب حصه من الثوب الدرهم والثوب الا في حصه  
من الثوب لا يبنار لانها جنسان مختلفان فويله بجس مختلفين وليس صرف البعض الى البعض اولى من البعض الاخر فوجبه لغير  
الكل مقابلتها لكل على سبيل انقسام الاجزاء بالاجزاء بطريق الشيوع وهذا بخلاف المسئلة الاولى فان الدرهم مع الدرهم في جنس

يصرف كل واحد من الدرهم الى جنسه كما هو الاصل وما قلنا من المسئلة الاولى لكون الدرهم بالدرهم لا يتسليم منها وفي المسئلة الثانية يتسليم  
العكس حسب المسئلة في الفاد وما فرق في قبض في المسئلة الاولى لافراق قبض القبض يتسليم في الدرهم بالدرهم ومع في الثوب بالثوب  
لان العقد في ذلك ليس يعرف وفي المسئلة الثانية لافراق قبض القبض طلبت حصه الدرهم من الغنمة وحصه الغنمة من الدرهم لان العقد في  
ذلك الجس صرف في حاد البيع في حاد من الثوبين لصاحبه الحصه الى ستمه لم لا يكون له خيار للذين قبض فعمل كل واحد منهما وموترك  
القبض والتسليم في بدل الحرف كوكيل واحد منها وايضا بسبب التبعيض فلو افرقا قبل العلم بكون المتكافئة اكثر من الغنمة المتكافئة او العكس  
فسد طار الربوا او تعدد جهته فترها على شر الروى بحسب حرافا وعلمنا في السيف المحل في الغنمة المتكافئة والغنمة المتكافئة  
اي اذا حصلت الغنمة متوالية للغنمة في شر المتكافئة بها في شرط لكون الغنمة المتكافئة اكثر من الغنمة المتكافئة او افرقا بعد علمها بكونها  
اكثر من الغنمة المتكافئة فسد العقد اذا افرقا قبل العلم بكون المتكافئة اكثر من الغنمة المتكافئة فلان الغنمة المتكافئة ان كانت اكثر من الغنمة المتكافئة  
لا يلزم الربوا لكون الغنمة المتكافئة مقابلتها الصفر كما ذكرنا وان كانت مثل غنمة المتكافئة لم يلزم الربوا لكون الصفر فضلا خاليا عن العوض  
ولذا ان كانت اقل من غنمة المتكافئة لكون غنمة المتكافئة مع الصفر خاليا عن العوض فيكون يعلم الربوا منه واحد وللربوا فيفسد  
لعدد جهته الربوا واما اذا افرقا قبل قبض الدرهم المحلوط فانه يلزم الربوا لان الغنمة فضلا على النسبة لانها على عرض الثوب دون  
التقدير قوله فلان الربوا يتسليم بقوله او قبض وقوله او تعدد جهته اي جهة الربوا يتسليم بقوله قبل العلم بكون المتكافئة اكثر من الغنمة المتكافئة  
والشر المتسليم ثم ما ذكرنا انها اذا افرقا قبل العلم بكون المتكافئة اكثر من غنمة الدرهم على شر الروى بحسب حرافا فانه اذا باع فيه  
غنمة او صيرت بغير مجاز في لا يعرف وزنها او وزن اطرصا لم يجوز عندنا لشرط علم المتكافئة وزنها او في المجلس حتى لو كان بعد الافراق  
عن المجلس وكانا شرايين لم يجوز وقال في قوله ان كانا متساويين فالعقد طار لانه يتبين ان شرط كوز وسواهما لانه كان موجودا  
عند العقد علم المتكافئة في وجود شرط كوز ليس بشرط لا يرى انه لو اشترى درهما لا يعلم وزنه بدرهم مثل وزنه كوز ولذا ان الشرط  
المماثل فاما ان يكون المراد كونه مثله مثل عند الله او عند المتكافئة فيكون في العلم ان الاول ليس عمدا اذا الاطمان لا يتبين على الاطلاق  
الى معرفة فکان المراد العلم بالمماثل عند المتكافئة في فساد هذا شرط جواز العقد وما هو شرط جواز العقد ان لم تفرق العقد بسند  
العقد كالمسحور في الكاح وسى بخلاف المسئلة الى تمسك ما ذكره فانها علم بالمماثل الى شرط كوز عند العقد لانه لم يعلم علمه  
وذلك ليس بشرط وما ذكرنا انها اذا افرقا قبل قبض القبض يتسليم في الدرهم بالدرهم ومع في الثوب بالثوب  
بعضه وسبب التبعيض في بعض شرط قبض كل كلمة السيف المحل في الغنمة المتكافئة لوانه في سبب الدرهم من الغنمة حتى جاز العقد  
شرط قبض السيف مع حلية جميعا لنفسه التبعيض في هذا الدرهم المحلوط بشرط قبض كلها اما في حصه الغنمة فلا سبيل والى  
حصه الصفر فلتفسر التبعيض بقوله فترها على شر الروى يتسليم بقوله قبل العلم وقوله وعلمنا في السيف المحل في الغنمة المتكافئة والغنمة المتكافئة  
بقوله او قبض م والمعبارة في حاد الربوا سواء اختلفا بالاحكام احتياطا وفي حاد في حاد فترها على شر الروى يتسليم بقوله قبل العلم وقوله وعلمنا في السيف المحل في الغنمة المتكافئة والغنمة المتكافئة  
والاعادة اي والمعبارة في حاد الدرهم الى غلبه صفرها على غنمة الدرهم في حاد الربوا سواء اختلفا بالاحكام احتياطا في حاد الربوا لانه لم  
المعبارة في الغنمة سواء اوزن لا غير اعتداد الناس بالوزن لان النبي اعطاه نص على كونه موزون بقوله الغنمة بالغنمة فلا عدل  
والمراد بالمماثل في الوزن فانه ذكر في رواية اخرى وزن فذلك اللفظ بين المراد من هذا اللفظ المماثل في الوزن كقوله في حاد  
بعضه بعضا والمعبارة في حاد الدرهم على صاحب الشرع ما تعاد فوافقه من الدرهم لو فطرنا الى الصفر وكان سبيل ليعمل فيها المعيار ما عارف  
الناس ولا يظن ان الغنمة كان المعيار فيها الوزن في حاد البيع اعترفت الغنمة وان كانت معلومة في شرط الواو فلهذا الوزن اصل







او باءه الذي يطل الضمان اي خرج عن كونه مضمونا عن المدين في ضمن نفاد البيع وهذا لان الراس من بصر نفاد بيعه كانه قبض  
 الراس من المدين وهذا كما اذا باع المدة المهر قبل القبض فانها تقصر قبضه للمهر في ضمن نفاد بيعها وكما اذا استحق عبد لم اعق  
 المستحق المبيع قبل القبض فانه بغير قبضه في ضمن الاعا<sup>م</sup> كذا باجان المدين لوقوع المانع والمدين من وان لم ينفذ ولم  
 يقبض في الاصح لانها تحصيل لا استقاط اذ البيع وسيله حقه كما في المدين لئلا يوجاز البيع كذا بعدا لئلا لا الاول على لو كان كذا  
 رشا او اجازة او شبه للمكس في لا يحسب المدين اذ لا حق في من العقود اي كما في سعة الراس من بعض الراس او باءه المدين كذا  
 ينفذ اذ اجاز المدين البيع وذلك لان المانع من نفاد بيعه كان هو المدين فاجاز البيع فنقد الراس من نفاد فينفذ واذا نفذ البيع  
 كان المدين الذي ياعبه الراس من يدين المدين وان لم يشرط في الاجاز ان يكون المدين رشا ولم يقبضه المدين من المدين في الاصح  
 قد روى ابو حازم العاصم عن ابي يوسف يروى عنه انه اما يطير المدين رشا اذ اسطر المدين عند الاجاز ان يكون المدين رشا عند لانه اسقط  
 حقه عن الراس بالاجاز فسقط عن بدله وكذا قلنا انما يصير المدين رشا اذ اقتبضه المدين والاصح ان يصر رشا بلا شرط ولا قبض لانها  
 اي لان الاجاز تحصيل حقه لا استقاطه وانما قلنا انها تحصيل حقه لان مع الراس وسيله الى حصول حقه لانه سق في ذنبه فمعه وكان رشا  
 بالبيع قصد الى تحصيل حقه لا الاستقاط وهذا كما في بيع المدين فان المولى اذا باع عبد المدين اجاز المدين فانه ينتقل حقه الى المدين  
 كما ذكرنا ان سعة وسيله الى حقه فكذلك يضاف قصد الى تحصيله لا الاستقاط واذا كان كذلك كان المدين مقام الراس فيصير رشا ولو كان  
 غير مقتضى لقيام مقامه كان مقتضا لهذا ان الاجاز لان بيع الراس تحصيل حقه لا استقاطه فلما ان الراس اذ باع الراس ثانيا  
 من رجل اخر في يوفى البيعان على اجاز المدين لم اجاز المدين البيع كذا بعد البيع كذا وبطل البيع الاول وذلك لان البيع لما كان سبيله  
 الى تحصيل حقه كان الراس في البيع عاملا للمدين في وجهه وكان كل واحد منهما فرجيا بطل هو المدين عن البيع وبطل حقه في المدين  
 على اجازة كسب المضمون اذ اجاز ان نفذ وبطل الاخر وسد على عكس اذا كان كذا رشا او اجاز او شبه فان الراس لو باع  
 او لا باءه ولم يجر المدين ولم ينفذ العاقبة البيع حقه رشا من رجل اخر يالف ووقع الراس الى المدين كذا او اجر منه او شبهه وسد الله  
 فاجاز المدين الراس بالاجاز او الهبة فانه ينفذ البيع الاول ويبطل الراس كذا او الاجاز او الهبة للمكس اي لان الاجاز رشا استقاط  
 حقه لا تحصيل وانما قلنا ان الاجاز استقاط لا تحصيل لانه لا حق للمدين في من العقود اي في الراس وكذا عا<sup>م</sup> والهبة مر كذا لانه لا بد في  
 الراس والهبة والبدل في الاجاز بمقابلته المنفعة وحقه في مال المولى في المنفعة واذا لم يكن للمدين حقه فيها كان الراس عاملا لنفسه للمدين  
 فلم يكن من سدا الوجه موقوفا على اثاره في نفذ باجازه وانما يكون موقوفا على اجازة فرجيا بطل حقه عن المدين وكانت اثاره  
 في استقاط حقه عن المدين فصار كانه نقض الراس بالاجاز ولو كان كذلك كان نفذ البيع دون الراس ولا اجاز او الهبة لانه لما زال حق  
 المدين بقيت العبرة هو الراس وسعة كان سابقا على الراس فيجوز البيع ولا يجوز الراس لان الراس لا يصر في الراس في الراس اذ كان يبطل  
 المدين فان اجاز المدين بصره ينظر فيه فان كان يصر فاصح فقال المدين ينفذ باجازه المدين المضمون الذي له الاجاز فان كان يصر فلا  
 يصلح فقال المدين قبل الاجاز يبطل هو المدين والنفاد يكون من جهة الراس فنقد السابق في نفذات الراس من لان المدين اجاز للاحق  
 وقوله لا يحسب المدين نتيجة لقول المكس لان الاجازة استقاط حقه لا يثبت ان يحسب المدين بعد الاجاز لانه استقط حقه في كسب الاجاز  
 ولها لغوة للاصح لان العود الحاجة اليه فيفسخ المسمى وان علم بالرأس في الاصح الخاقا المستحق او وقت الفقد اي وروى المدين مع الراس  
 لغوة في لولم يحسب المدين منه الذي يوقف على اجازة لا سطر المعذلة في نفذ حقه لو سقط هو المدين عن الراس فنقد كذا البيع والاحتجاج  
 مع جدي في الاصح وروى في حقه في غير رواه لا اصولا فينتقل البيع وسد ادوى ابن جماعة عن محمد بن قاسم اذا اوجز العاصم ما ذكرنا

سلك بعضه فبقى من الدين سهم موهبة الولد ولثامه اسهم حصته الم فبقها ما دفعه اسباع الدين وانما عترة المدفوعة على الام والولد  
اولا لثامها ثم اعتبر بعد ذلك اسباعا لان الاصل للمدعونة منه ولدت سهم الدين على قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد الحاصل على اعتبار  
البقاء الى وقت انعكاس فان بقيت قيمة الولد الى يوم انعكاس كذلك لا تقام القيمة بانها وان انتقصت قيمة يوم انعكاس بعد التسمة بانها  
لانه ظهر الخطا في التسمة كذا ذكره الام فوافر نصف سهم وان بقى الولد وقيمة الف ودفع بالرس من تساوى ما ولد  
كالا وفي ذنب العور سدس الدين في قولنا ذبعا على الولد والرس لثامها وذهب العور بنصف ما في الرس من جزاء ما دفعه  
في لثامها اذ الدين بين الرس وولدا نصفان وسط الرس من اختلف وولدا على احد عشر واذ ذنب العور نصف ما فيها وذلك  
نصف سهم فصعفا **ش** اي وان رسن جارية تساوى الف درهم فولدت ولدا ثم قتلت الم حارة تساوى ما درهم ونق الولد حيا والحال  
ان قيمة الولد الف درهم ودفع العاقلة التي تساوى ما درهم بالام فولدت العاقلة كالامة الاولى يعني ولدت ولدا قيمة الف درهم كما  
ولدت لامة المدعونة ثم اعورت العاقلة المدعونة بعور العاقلة سدس الدين ونقي حصة اسداس الدين هي سدس الدارن العاقلة وولدا  
وولد العتول خمسة اسداس في قولنا سور واية عمرى يوسف بن نوزيها الدين على ولدا العاقلة وولد العتول وعلى الرس من موهبة العتول لثامها  
يعني لثامها بعد الدفع قامت مقام العتول لثامها وما فصار كان العتول قائمة وسراج سواها ولدت ولدا ثم قسم الدين على قسمين  
العقد فبقي الف درهم على قيمة الولد الحاصل وسمى العاقلة لثامها فيكون بازا المدعونة ثلث الدين وبازا الولد ثلثاه ثم ذنب العور  
نصف ما بازا المدعونة وذلك نصف الثلث وسوال سدس فبقى حصة اسداس الدين فينصب بذلك قوله وجزء بالرفع عطف على سدس الدين  
اي ذنب العور جزء واحد من اربعة واربعين جزءا من الدين فما سواها فلهذا العتول لما ولدت لثامها تساوى الف درهم انفسهم ثم عطفها  
وعلى ولدا نصفان لان قيمتها يوم العقد الف وقيمة الولد يوم انعكاس الف ثم قسم وسط الرس من اختلف وسمى الحارة المدفوعة وولدا  
على احد عشر سهما لانها لما وقفت قامت مقامها وحول ما في العتول من الدين اليها ولم يسقط شيء من الدين وان كانت قيمة العاقلة ما لان نقصان  
الدين ان كان يراجع السوا ليعاود في غير عتول لا يسقط شيء من عتولها خلافا لرفع يوم لما ولدت العاقلة ولدا تساوى الف درهم انفسهم ما  
كان في العاقلة من نصف الدين وذلك خمسا على احد عشر جزءا بازا الام وعشر لثامها بازا الولد لان قيمة الام يوم العقد ما وقيمة  
الولد يوم انعكاس التي تجعل الماهما وكان الكل احد عشر سهما فاذا جعلنا من الخمسة على احد عشر جزءا جعل الخمسة لثامها بازا  
ولدا العتول احد عشر جزءا ايضا فصار ثلثه اثنى عشر جزءا فانما اذا اعورت العاقلة اذ ذنب عور نصف ما من حصته الدين ولم يسقط  
العور على الولد لثامها ولذا لا يلامهم فكان للناسيب العور نصف سهم فانك تضعفنا لتضع الكفصارت اجملة اربعة واربعين بازا  
الولد لثامها لثان وعشرين بازا الولد لثامها عشرين بازا العاقلة سها في ذلك بالا عور اذ ذنب نصف بازا لثام وسهم من اربعة واربعين  
يفسق لثامه واربعون فسلكهم الرس بذلك **م** وان لم يعور بل قتلهم لغوى ساوى الفاد اعورت بعد الدفع فقد طفت العاقلة وما بقيت من الدين  
على ستة وعشرين حصة وسط المدفوعة بازا ولدا الرس بعد العور واحد وعشرين فسط المدفوعة بازا الرس اذ كل الف كذلك عند العتول  
ويقسم ذلك على سبعة وعشرين حصة فسط المدفوعة بازا ولدا العاقلة وسها من وعشرين حصة المدفوعة بازا اذ كل سها من وعشرين حصة وسوا  
سهم ونصف عشر سهم فيبقى الباقي **ش** اي وان لم يعور الجارية العاقلة في هذه المسئلة بقتل مولد المة اي الجارية العاقلة وولدا وولدا  
المسولة الاول حارة لغوى تساوى الف درهم خطأ ووقفت بهم واعورت من العاقلة ابنة بعد الدفع فقد صار من الجارية المدفوعة خلا  
عن العاقلة وبان درهم لانها دفعت بمولدا المة وقيمة العاقلة وما في عمل اقل الما لم يسواها فبقيت العاقلة وما واحد وعشرين سهما  
لثامها المدفوعة هم على احد وعشرين حصة فسط المدفوعة بازا ولدا العتول لثامها عشرين بازا العاقلة لثامها واحد وعشرين







لم يوجب ضمانا في سبب الضمان في حق الزيادة تعالوا وحفظوا كالمدة البيع فانه اذا طرأت في البيع زيادة متصلة قبل القبض لم يقبضها  
المتحمي الا كمن يبيع على من لا يتغير بها قيمة الثمن فاذا احدث العيب الاولى كانت الزيادة الحادثة بنحو اليباض زيادة متصلة طرأت  
بعد العقد فلا يصح فسخه بالعكس فلا يعتبر ان الزيادة في الثمن قبل القبض لا يفسد ما سطره الدين قوله كالمولود الى الاكبر في مسئلة  
منه المولود لان كل منهما زيادة متصلة ولو ولد الجارية المرسومة من ولد مساوي لعامة درهم كان قسم الدين على قيمته الجارية  
يوم الرهن وعلى قيمته ولدانها يوم الفكاك لان الولد صار مقصودا يوم الفكاك كذا سنننا ثم قال في سنن قسم الدين على قيمته الرهن  
يوم العقد وعلى قيمته الاكبر يوم الفكاك فان ينبغي ان يقسم عليها ما بقى من الدين بعد القبض الذي يراه العي الحادي يضاف الى الدين الصحيح  
لانها قد ابضت عنها الصحيح او لا وذهب بذلك في الدين ثم حدثت زيادة الارض انجله العي الاول بعد ذلك وقت طرأت  
منه الزيادة لم يكن من الدين الا ما بقى بعد القبض وكذلك في المسئلة التي قبلها انه يقسم جميع الدين على قيمته المقطوعة  
يوم القبض وعلى قيمته ولدانها يوم الفكاك كان ينبغي ان يقسم عليها ما بقى من الدين نازعا الموهونة بعد القطع لان الجارية لها  
وطرف المرسومة قد انقضت بضمها وتحوّل اليها نصف ما بقى من المرسومة والدين بقى في المرسومة نصف الدين ثم  
ان زيادة الولد فيها حدثت بعد ذلك كان يجب ان يقسم ما بقى من الدين نازعا الموهونة على قيمتها يوم القبض وقيمة  
الولد يوم الفكاك فبلغ ما كان طرأ به على المسئلة في ذلك يوم بعد العي والقطع اي الزيادة الحادثة بعد العي وملتساو  
الرياء الحادثة بعد القطع في المسئلة التي قبلها مثل الزيادة الحادثة قبل العي قبل القطع للاعتناء وذلك لان الزيادة الحادثة  
تعتبر بالزيادة العقدية والرياء فيها من وطرف سنننا وقت العقد ويجعل كالموجع لكون العي كالمدة البيع فكذا  
الزيادة الحادثة بعد القطع فظهر ان الزيادة حصلت قبل العي والقطع فحيث الحكم وان كانت حاصلة بعد  
حصوله كذا في الامم فوامر الله به قوله لا يلزم الزيادة العقدية اي لا يلزم على ما قلنا من الزيادة بعد العي والقطع المستند  
الى وقت العقد ونقسم كل الدين على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قدر الارض انه اذا كانت الزيادة فصدية والمسئلة  
كالحال ان رهنه ايضا احد العيين وابتضت عنها الاخرى عند المرحلين حتى صار في ساقى ما بين ثم زاد الرهن  
في الرهن جارية قيمتها ثمانية فانه يقسم ما بقى من الدين وسوقه الحسن من الزيادة العقدية والخمس العيما بقدر قيمتها لا  
انه يقسم كل الدين على قيمة الرهن يوم العقد وقيمة الزيادة العقدية وفي الزيادات اذا رهن رجل جارية عند رجل  
دين الف وقيمتها الف واعور الجارية في يد المرحلين سقط نصف الدين فلو زاد الرهن في الرهن جارية تساوى قيمتها  
صحت الزيادة وانقسم ما بقى من الدين وسوقه ثمانية من الجارية الموردة ومن الزيادة نصفين لاسواء قيمتها هذا يصح  
على ما ذكرنا وكذا لا يلزم بعد ما قطع البايع اي الزيادة التي حدثت بعد ما قطع البايع بد البيع فان ثم يقسم ما بقى من الثمن على  
قدر الزيادة وقيمة البيع بعد القطع بغيره اذا اشترى رجل امرأته فقيمتها الف الف فقطع البايع بد قبل القبض حتى سقط  
نصف الثمن ثم ولد الجارية ولد قبل القبض يقسم ما بقى من الثمن على الجارية المقطوعة وعلى قيمته ولدانها يوم القبض لثمن الولد  
الى وقت القبض فلم يقسموا جميع الثمن على قيمته الجارية يوم البيع وعلى قيمته ولدانها يوم القبض وانما قلنا ان يلزم الزيادة العقدية  
للاقتصار بغيره لثمن الزيادة على الرهن انما يبيع بقدر ما كان في الرهن وانما وقت الزيادة لان الزيادة بناء على المرد عليه فيكون  
صحتها بغير تحقق المرد عليه وقد رافق الرهن نال العي او القطع لم يكن قائما وقت الزيادة فلم يصح الزيادة بعد العي والقطع  
كالرياء قبلها فلم يعتبر قيمته الجارية يوم العقد في حقه قيمة الدين عليها وعلى الزيادة بدل اعتبار قيمته وقيمتها بعد العي والقطع

على آخره عن ذلك بقوله مستدعي الى الموضع كانه اقر صدقه وكوم اللعام قبل الاسلام بقوله كالصدق اعان صدقك افا  
صدق الموضع فما ادعى واقربا له او المالك ولو كان كذلك لحل الصلح بطلان الدعي فكذلك استنا الدعي الى الموضع لو ما  
قبل الصلح لم يوجد مريكة على كالمصدق صاحب الودعة وجه قول محمد بن ان البراءة انما ثبت بقوله المعلن في حق صاحب  
الودعة فالودعة بهذا الصلح يقتضى عي اليمين معونه كما يجوز الصلح عن لا يكره في سائر الدعاوى عندنا قارا والمقرر  
الموافق بقوله فقال واليمين للشرع نعم ان الموضع لما كان سلطا على الاثنان مع حبه صاحب الودعة كان قوله معتبرا في حقه  
فيثبت له البراءة بحججه قوله ولا تستطرد اليمين واقدامه على المعلن للشرع تريا عن تيمم الكذب ان يكون اليمين خلفا  
عن المدعى برسر في الصلح على لا يكره انما نقول يجوز الصلح لانه استحق المدعى على المدعا عليه اليمين عند الاقرار فعمل ما  
استحقه المدعى في المعلن خلفا عن مدعاها صلا واذا جعلت خلفا عن المدعى حان ان يقتضى عنها بطل الصلح لان المدعى اقر  
الفداء بطلا عما اتهمه او نسخ اما عن الموضع فانهما للشرع لان المدعى سخط المعلن عليه حتى يكون خلفا عن المدعى ومن الدليل  
على ذلك ان المدعى عليه اذا ما سقطت اليمين خلفا في المعلن في سائر الدعاوى فانهما للاستحقاق المدعا عليه بل كقول المدعى  
ان كلف وارنه على ذلك بعد دعوى واذا كانت هذه اليمين للشرع لا يجوز لشرع بطل الصلح لان المدعى في ما ذكره اليمين  
رشد لا بد لا ما اتهمه وصارت من اليمين كيمين المستند فانها اذا قالت انقضت على ثبت انقضاء الدعوى بحججه قوله فاما اذا ما  
على اليمين مع ذلك كان للشرع فلو انها صلت مع نفعها على نفي اليمين لم يجز لانه ما استحق عليها اليمين فكذلك استنا والخاصة لا تختلف  
سواء على البراءة مع محرم الدعوى عند دعواه وعند محمد بن بشر اليمين فهو الصلح يقتضى عي اليمين كذا في بعض النسخ او مع ورود  
على ما قال ان اليمين ان كانت للشرع لكان النكول منه ترك التفتيح ولا حياطة وهذا العذر لا يجلي الى ارفاج عنه بقوله لكن النكول  
تجمل بمعنى لا يلزم عليه الضمان باعتبار ترك التفتيح بل لانه اذا نكل في اليمين فقد عمل الودعة وتجمل الودعة عنه لانه لا يملك  
اولا ان النكول يكاد بان الموضع يدعى الوفا او المالك وصاحب الودعة مكتبه وصاحب الودعة يدعى على الموضع الودعة  
وسو مكتبه فلو خلف الموضع على ذلك لم يصدقه وبطل تكذيب صاحب الودعة فاذا نكل في الكاذب فصار غفيرة بالوادعي عليه  
الودعة وهو محرم وطالب الودعة صاحبها ومحمد الموضع ضمنها فكذلك استنا كذا لو رضى باجر النفع والغضا ونفي ما يعلم غير  
لحججه الاذن عن قيد الايضا اولاد من اصلا للموسون بالدرك في الدفعية والامانات وما لا يضمن نفسه والعقوبات في  
مثل لو بان انما خلفا لبعض البنوف الدين باطنا **اش** اي كانه مات الموسون بطل الصلح عن محرم الودعة او سلكاها ثم تصادقا على  
الرد واللفظ لم يضمن المومن ساكذ الواسا تجزأ به او غفيرة ما هو معلوم واعطاه بالاجر رسنا فان في ذلك لم يضمن مني للراضين سواد  
كذا لو استحقى لم عن مسلم فخرج على نائه فخر واعطاه بالرضن رسنا فملك الرضن عند لم يضمن المومن واما كان كذلك فحججه الاذن عن  
قيد الايضا نعم ان بعض ملك الغير اذن للمالك في ان يكون فذلك لانه عند العاين واما يكون الحكم الرضن اذا كان متقدما يكون  
التيقن منه استنفا دين ثابت بالظاهر او باطنا او ظاهرا لا باطنا وفي هذه المسائل قد تجر هذا في المالك غير قيد الايضا لانه لا يضمن فيها  
اصلا ولذا لو اخصما الى العاين لا يعي القاضى على الاول واذا تجر هذا الاذن عن قيد الايضا كان ذلك لانه عند العاين فلم يضمنه  
وصار رسنا للموسون بالدرك والموسون عاذا بطل على فلان صلا اي صلا وهو الدرك والدوب ومهر الرضن بالدرك لرسع رجل سلمه  
وبعض منها في المقتضى ولما الله وطاف المقتضى للاختفاء واحدا بالرضن في البايع رسنا قبل الدرك فالرضن باطل في لملك المقتضى  
الرضن سواء وجد الدرك بعد ذلك او لم يوجد ولو ملك الرضن عند كان امانة وكذا لو رضى عند رجل ساءا ذاب على فلان فالرضن



بل هو لو سلم عند الموت امانة واعلم ان الرهن بالدرك اطل ويصح الكفالة بالدرك والفرق بين الرهن  
 للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب وصحان الدرك موقوفان النقص عند استحقاق البيع فلا يبيح قبل الاكتمال فلا يصح مضافا الى حال  
 وجود الدين لانه الاستيفاء معا وضه فلا يحمل الاضافه بخلاف الكفالة فاسا لا التزام المطالبة دون اصل الدين والتم لم لا يضاف  
 قبل الاضافه الى المستقبل وكذلك الرهن بما ذابله على فلال باطل وانكساره جازع ثم اعلم انه يحتاج الى الفرق بين الرهن بالدرك  
 والذوق به وبين الرهن يوم العرض وجه ذلك ان الرهن الموعود جعله كالموجود لان الغالب عدم خلف الوعد بخلاف الدرك  
 او الذوق فانه لا يكون موجودا غالبا فلا يكون الدين شاملا موجودا لا تحتقنا ولا تديرا وفي قوله اذ لا دين اصلا اشار الى  
 مندا المعنى وكذا المرصون بالامانات كالودائع والعواري فانه يكون الجلاء لان القبض في باب الرهن مضمون فلا بد من ضمان  
 ما يبيع البعض مضمونا وللضمان في الامانات فلو سلمت عند الموتين بملك لانه وكذا المرصون بما لا يكون مضمونا بنفسه والمادون  
 بنفسه لم يضمنوا بالمثل عند اهلاك تركه فليسا بالقيمة ان لم يكن شيئا كالمضروب المهر ودر النخل والصلح عن دم العبد  
 الرهن يصح بالاعيان المضمونة بانفسها لان الضمان متقرر فانها ان كانت قائمة وجبت لهما وان كانت كسرة وجبت لهما او  
 قيمتها ولا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالبسج في در البايغ فانه ليس مضمونا بنفسه لان ملكه عند البايغ لا يوجب ضمان  
 ستوفي منه وانما يبطل البيع فلا يجوز الرهن به ومورده اكثر من بيع وموردها وقال ابو الليث 2 هذا خلاف قوله المبسوط  
 فانه قال اذا استحق سعا واحدا بيميننا فملك الرهن بضمين بالاقول من قيمته ومنه قيمته السيف وسكك اذ لو يوسف سعد البرقي  
 في مختلفاته كذا في الكهني وكذا لا يصح الرهن بالمعقوبات اذ لا دين فيها اصلا فلو ملك الرهن بها عند الموتين بملك لانه فملك  
 ان في هذه السائل المالم كس الرهن بدين ثابت لم يكن مضمونا بالملك على الموتين فكذا في الرهن باجر النوح والضمان ونحوها على  
 من قبل الويان الخ قوله بضمين قال الامام احمدي به انه اذا باع علم من علم فخر واخذ الرهن بيمين فملك الرهن عند ثم طهره فلم يترك  
 ذلك في الكتاب قال الكفالم علاه الدين السعدي به كونه مضمونا على الموتين لانه قبضه باذنه دين ثابت في الباطن فكان ذلك  
 قبضا بيمينه لا ينافي حيث الساطن فوجب بيمين الضمان والله اعلم **باب** الرهن بضمين بالقيمة والدين ان عتق  
 الراهن الرهن بعد اذ قال الرق للماله قصدا على البيع واعتبر المتاجر والموصى كذمته والمديون **باب** اذا رهن رجل  
 عتق رجل عبد ليدى له علمه ثم اعنى الراهن الرهن بغير اذن الموتين بعد اذ عتقه بخلاف البيع فانه لو باع الراهن بطلا اذنه  
 توقف للشفعة الحالك وذلك لان حق الموتين على ماله العبد يرجع الى الراهن والاعتاق عبارة عن ازالة الرق وانما لم ينه بغير  
 الماله ففنا بخلاف البيع فانه رهن على الماله قصدا واذا كان كذلك كان الراهن ملقا للرق الذي هو حقه قصدا ولم يكن ملقا للماله  
 التي تعلق بها حق الموتين قصدا فلم تنفذ في الحال لسلامتهم ابطال حق غنى قصدا ومنه لانه لا يكون للناس ان يبطل حق غنى قصدا  
 ولكنه اذا اقر في حقه ولم ينه بطلان حق الموتين فمعه وضمانا جازا لا يري ان العبد المستر كذا اذا عتق احد ما نصيب صاحبه لم يحر  
 ولو عتق نصيبه شدي ذلك نصيب صاحبه العتق وانما وعلى الاختلاف واعتبر اذ كان المتاجر فان المواع اذا عتق العبد المدا  
 سعد عتقه مع انها تعلق بماله حق المتاجر لما ذكرنا انه لا في الرق للماله قصدا وكذا اذا عتق الوارث العبد الموصى كذمته لم يوطر  
 نداء عام مع انه تعلق بماله حق الموصى وكذا اذا عتق المولى عتق المادون للمدين بعد اذ عتقه مع انه تعلق بماله حق المادون لما ذكرنا  
**م** وغم القيمة ان كان موصلا للاختلاف والاسمى الرهن في الاقل بيمين القيمة والدين اياه للاحتباس والبيع مبادى العمل كانه المصنع بالقاء  
 البيع ولا كالمكره وترك النسيان الشوية بالامار او خصوص العمل بالارش **باب** اذا اعدا عا والراهن غم الراهن فمعه الرهن لكان موصلا

قلنا ان اذ رهن رجل عند رجل عتقته الف درهم بالف درهم ثم راجع سوا العبد حتى صار سادى فمعه ثم قبل العبد رجل  
 خطا بعد راجع السعد وعنه الماله ونايزا لا سقطت في فم الدين وهذا خلاف ما لو غم العا لراهن ثم فان نه سقط في الدين متدلا  
 ما ينقص فمعه العبد براج السعد وذلك لان العا لراهن اذا غم ونايزا فالدنايزا يعلم ان يكون خلقا عن كل قيمة العبد وصار كان العبد  
 قائم مكرهه وقد تغير سعي فقور الرقبات ولو كان كذلك سقطت في فم الدين وكذا سنا اما اذا غم العا لراهن ثم فلا على ليرحل  
 حسمه ورم خلقا عن الف درهم لم يخل ذلك خلقا عن مثله وقبض الراهن كان يسيب الضمان القيمة يوم الرهن فاذا كانت فمته يوم الرهن  
 الفاقا وقد تغير الرهن الى بدل لا يصح خلقا عن تمامه مقرر حكم القبض وهو الضمان في مقدار ما فات عنه فلا خلف **م** وانتقص العتق كالموع  
 ما **باب** عطف على قوله بعد اى ان اعنى الراهن الرهن بعد اذ عتقه وانتقص الرهن باعقائه كما ينتقص اذ باع المرصون ما والمرصون  
 لما ذكرنا ان لا اعتاق يلاقى الرق للماله قصدا فليسا بملك لانه لا يبيح فانه ملا في الماله قصدا فبقوف على حاق الموتين  
 وكان لا اعتاق قبل امر الموتين بيمينه السع بع **م** وان دبوسى قبل العتق في الدين قلت فمته ام جلت لملك الذات والكسب حتى سعى على سار  
 بلاروع وعنه في الاقل ما وطره العبد المعقوب عليه بدين او بدينه الملك مطلقا وبعد كذا لانه بغير المحبس **باب** قوله وان دبوسى عطف على قوله  
 ان اعنى الراهن اى وان دبوسى الراهن الرهن سعى الرهن للموتين قبل ان ينفقه الراهن في جمع الدين سواء قلت فمته يوم الدين غير فمته  
 الدين او جلت عنه اى او اذ عتق عن فلاح اما اصل السعاه فلان التدبير يوجب حق اكره في الحال حقيقة اكره في الماله فاعبر حكمة للاعتاق  
 في احاب السعاه واما السعاه في عام الدين قلت فمته او كرف فلان ذات المدين وكسبه ملك الراهن لا ملك المدين حتى كان للمدين ان  
 يستعسى الرهن وان كان الراهن موصلا فاذا سعى المدين في الدين لا يكون له ان يرجع على الراهن فذل ان ساعده ملك الراهن والا  
 لما سعى المدين مع سار الراهن ولما كان له الرجوع على الراهن باسعى كما اذا عتق الرهن فان نه لا يكون للمدين ان يستعسى الرهن  
 بعد سار الراهن واذا استسعا عند سار الراهن رجع الرهن على الراهن باسعى بعد سار الراهن لان منافع الراهن لا ينافي الرهن لو لا اعتاق  
 حقه فهو قضي وبن الراهن من حقه مضطرا فنه وكان الرجوع عليه واذا ثبت ان منافع المدين ملك الراهن طاريا باجبا لسعاه علمه في تمام  
 دين الراهن قلت فمته او كرف قوله وبعد عطف على قوله قبل العتق اى وسعى المدين بعد العتق في اللق على ما نفي فمته يوم العتق  
 ومن الدين لما مر قوله امانة للاحتباس والنفع مناب الغنى في لور من عبد سادى العا بالف ثم راجع سعى في سادى حسمه  
 فدين الراهن حقه وجب عليه السعاه في كل الدين لما ذكرنا فان لم يسع في فم الدين حقه اعتقه المولى سعى فمته يوم العتق قوله وطرو العبد  
 اى حال المدين فيما ذكرنا فمعه الماله العبد الذي اقر عليه مولا بدين فانه لو كان عتق قوله مولا باسند لكان الف درهم وقيمة العبد  
 الف درهم ومحمد العبد ثم راجع سوا العبد حتى صار سادى ما نه اعنته مولا وهو مسمى العبد في ما درهم لاني فمته الدين وانما كان كذلك  
 اذا سدره الملك اى لان اقرار المولى اما بيمينه انكار العبد كونه العبد مملوكا ولهذا لا سدر على غير العبد وملك المولى في العبد كونه بدينه  
 بيمينه اقراره عليه بدينه مطلقا اى غير مقيد للماله العام وقت لا اقراره لوارثه لوارثه الماله اذ لو فمته لوارثه لكان اقراره قائم بيمينه  
 بعد اقراره المولى والمولى ايجبه عن ذمة العبد وانما ولايته على ماله الا ان ما ينفق على العبد باقرار المولى سعى في فمته العبد بعد ا  
 احبس عند العبد بالعتق في لية وسد اصل كلام الامام فخر الاسلام في هذا المعام ولما ثبت من اقراره لكان فمته العبد وقت اقرار المولى عليه العا  
 ولما ثبت يوم العتق ما كان المحبس عن العتق فنه بيمينه بيمينه المولى الى ذمة بيمينه المحبس يعلم ما ذكرنا لو كانت فمته العبد يوم لا اقراره  
 ما نه حاصرت القائم اعنته سعى في لاني لان فمته اقراره في الملك لكان مطلقا لم يفسد اى فمته اقراره في فمته ثم اذا عتق العبد كان المحبس العبد  
 بعد العتق فمته الفاسعوى كمن فمته اقرار المولى فمته بيمينه المحبس يعلم قوله في المدين وطرو العبد المعقوب عليه بدين ان كمن حقه المدين ايضا كذا في





لو كانت فتمت يوم الرضا والدين الفان ثم ازدادت فتمت حتى صارت الفين ثم دبر المولى حتى وجب عليه السعاه في كل الدين فان  
لم يسع في حتى اعتقه المولى وسومعه في جمع الدين وسوالفاته لانه كان لزمته السعاه في الدين قبل العتق حكم ملك المولى  
داه وكسبه فلما اعتق فتمت يوم العتق فان كان المحتبس عند الفان فيتعلى حكم السعاه الى ما احبس عنده كذا في المولى  
عليه ولهذا قال الامام في الاسلام به انه ما لزمه ان اسعى في الدين بعد التدبير قد صح في ضمانه المولى في ما صح ذلك استقل  
دفعه صار كانه اقر عليه بالف درهم وقمة الفان **م** وان اعتق الولد ايضا سعيها فما سعى الام لولاه تزيلا على المعصوم بالعتق  
والعتق الذي فك معنى **ش** اي ولو رسن امه ساوي الفان لم يملك ولدان اي الفان عتق الراسن الام والولد ايضا  
وسومعه المولى الولد في قدر ما سعى الام كولا الولد يعني انها سعيها في قدر الف درهم فلم يسعيها في قدرها الذي درهم وانما  
كان كذلك لانه لزمه المقترون موقد الدين على المعصوم بالعتق وسولام وعلى المعصوم بالعتق وسولام ليعتقها ليعتقها  
الامة المستوفى اذ اولدت ولدان فكلما الراسن بصر الولد معصوما بالعتق بربع الدين وتوزع الدين على فتم الولد المعصوم  
بالعتق فتم لامة المعصوم وسنا عتاق الولد فك معنى لان الراسن الى عتاقها صار عتاقا لولدها ايضا للولد حكم كالمشرك  
اذا اعتق المبيع قبل القبض صار قابضه واذا صار الولد معصوما بالعتق الذي موقد حتى توزع قدر الدين على المعصوم  
وسولام والمعصوم بالعتق وسولام ليعتقها فتمتها وقمةها سوا والدين التي يجب على كل منها السعاه في نصف الام والمدفوع  
بالخيار كالاصل فيها وللخلفه **ش** اي واذا اصد الراس عند خطا ودفعه فالعبد المدفوع بالخيار على الراس كالدين في جو  
ما ذكرنا في الاحكام لانه صار خلفا عن الراس فاما مقامه لها وما كان موقفا لانه لم يلد لكن صلها عند سوا الفين  
ودفع بها فاعتقه المولى سعى في قدر الفان كما اذا اعتق الامة وكذا ما اذا اذنا انه اذا رسن عبد فتمته الفان لم ينقص  
فتمه الراس فصار خمسه ثم اعتق الراس فانه سعى فباقي الدين فلو ان العبد للرأس لم يمسح في السوكن قبله عند سوا  
ما به درهم يدفع به ثم اعتق الراسن العبد المدفوع به وسومعه سعى في فتمته ما به درهم لانه خلف عن الاول فصار كان الاول قائم  
صار عند العتق فتم ما به درهم وعلى هذا والله اعلم **كتاب الشك باب**  
الشك بين الرجلين انشراكا ان الف درهم وذا بدنايه ساوي الف وخمسه على لراشما وبسبع مائة وثمى الربح والوضيعة على  
قدر المال جاز لان الملكة بالسلطة في المال الحاضر لان الخلط يدل على اخس خلاف العوض جاز درهم مالم يضمن اذ العوض مائة و  
القوم تخمس **ش** اعلم انه جمع في الباب بين شركة العنان والمفاوضة والمضاربة لان في المفاوضة ضلعا والمصاعمة وشركة  
العنان جازع بالاجماع على وفق القياس خلاف المفاوضة والمضاربة لان في المفاوضة خلفا وفي المضاربة ان لم يكن خلفا لانا  
حان خلاف القياس لان الاصل في الشركة ان يكون راس المال مشركا سعيها وفي المضاربة راس المال لا مدعى فلذلك في البيان  
شركة العنان فقال انشراكا اي وانشرك جلان احد ما بالف درهم والاخر مائة دينار فتمتها الف وخمسة درهم شركة عنان على ان  
سعا ونشرا مائة ونحوه في ذلك وفي الوضعية فهو سعيها على قدر راس المال جاز ذلك لان الشراك وقال  
نقد الساع فيهما لانه لا يصح الشركة اذ لم يكن راسها فخر حتى احد وسويها على الخلط عند ما شرط ولا يتحقق في مختلف اخس لها  
ان الربح فرع المال الذي يتصور وقوع النفع على الشركة لا بعد يثبت الشركة في الاصل ولا انشراك لا خلط لانه لو اخلط المانع  
عن تمنع احد من الاخر كان نصيب كل واحد منها مما زاد في الاخر ولا انشراك مع لا امتياز وانما قلنا انه جاز عقد الشركة بينهما على هذا  
الوجه لان الملكة بالسلطة اي بالسلطة يعني ان هذا العقد عند كل في الطرفين يكون شرط جواز ان يكون كل واحد منهما ملكا ليس



الباقى فالمشرك يكون له خاصة ولا يكون مشركا بينهما حكم الوكالة عن صاحبه وهذا اذا لم يكن الوكالة مصرا بها كما في عقد الشركة بان ذكرنا  
مجرد انشرك فلم يصح على الوكالة وانما لا يسق وكالة للعكس كما لا يجر لاجل الاختصاص الجانب واحد يعني ان الوكالة في جانب واحد على اخصر  
نصارى معنى شركة العنان لانها عبارة عن التوكيل على الجانبين على العموم والوكالة التي يكون محصية بحاسب واحد يكون مغاير لغناها مثلا  
مخلاف المفاوضة مع العنان لان المفاوضة عبارة عن الكفالة والوكالة والجانبين ومما كانت دعى الكفالة ينفون من الجانبين وما بقيت في  
الوكالة بقيت من الجانبين او يقال للاختصاص الوكالة المعنوية حكم لا يوطئ الوكالة التي في العنان لان الوكالة في شركة العنان على كل  
ما استحق خلاف الوكالة الوكالة المعنوية فكانت هذه الوكالة مغاير للعنان لاجزائه وانما قال ان لم يكن مصرا بها لانه ان مصرا بالوكالة  
في عقد الشركة فالمشرك يكون مشركا سعيها كما شرط لان الشركة ان بطلت بذلك احد الجانبين فالوكالة المنصوص عليها باقية وكان المشرك  
بينهما حكم الوكالة وكانت شركه ملك حتى لا يملك احد من الجانبين في نفسه الاخر ويرجع المشرك على صاحبه كحصة من الراس لانه لا يملك الوكالة  
وبعد التمسك بالفسخ يصرح به عليه وهذا خلاف اذا لم يصر بالوكالة لان الوقوع على الشركة حكم وكاله بقت في معنى عقد ودر بطلت الشركة  
هناك مال الصداق في بطل ما في ضمنها **م** والمشركي سعيها اخراج راس المال ورجع بالسلطة حسب الغرم **ش** قوله والمشركي سعيها متعلق بقوله  
بطلت فيه حسب اي وان سلك احد الجانبين بعد الشراء لالاخر بطلت الشركة في المالك المشركي احد الجانبين في غير الشركي اخسا  
على قدر راس مالها لان راس مال الصداق راس مال الاخر الف وخمسة مائة فمحل قدر التفاوت وموضعها سها مكنى في المجموع خمسة مائة  
مكنى المشركي سعيها اخسا على قدر راس المال يرجع صاحب المال المشركي به على الاخر ما سوسطه لانه لما وقع المشركي على شركه كان  
المشركي مال مشركا فدر حصة الشركه حكم الوكالة ودفعه من ذلك من مال نفسه فكان له الرجوع عليه بقدر ما غم حتى لو اشركي صاحب  
الالف الف جارية ثم سلكت الدنايه كانت الجارية بينهما اخسا ثلاثة اقسامها لصاحب الدنايه وخمسة اقسامها لصاحب الدرام ورجع صاحب  
الدرام على صاحب الدنايه ثلاثة اقسام لالف وذلك تمام درهم كل خمس مائة لان صاحب الدرام كان في شركه ثلاثة اقسام الجارية  
وكلا عن صاحبه وفي غنى كاريه مشركا بالنفس فخرج على صاحبه بسلطة ما اشتراه له ولو كان مشركي الجارية صاحب الدنايه وسلك  
الدرام مخرج صاحب الدرام على صاحب الدنايه خمس الدنايه وذلك لدعوى دينارا لان صاحب الدنايه كان وكلا عن صاحبه  
شركي كاريه وقد لمشركي سعيها عسى الدنايه وبعد ذلك فانه كان له ان يرجع عليه بذلك القدر **م** وان لمشركي كل واحد مال  
سوا اخسا لهما الا ان اتفاقا لا يستغنا او يحدا الصنفه بربح المصالح حيث لا فرق **ش** اي وان لمشركي كل واحد في الشركة بغير  
ماله بان لمشركي صاحب الدرام بالدرام طاره ولشركي صاحب الدنايه بالدرام طارا فمناضا كان الفانم والخارج منها على قدر  
راس مالها سوا اخسا اي يرجع صاحب الدنايه على صاحب الدرام خمس الدنايه ورجع صاحب الدرام على صاحب الدنايه ثلاثة اقسام  
الالف لهما في قوله ورجع بالفسخ حسب الغرم الا ان اتفاقا لا يستغنا لانه لمشركي كل واحد منها حصة بالمعاصه لان حق صاحب  
الدنايه في عسى الدنايه وحق صاحب الدرام في ثلاثة اقسام لالف وفي عسى الدنايه مثل ثلاثة اقسام لالف لان عسى الدنايه اربعون درهما  
ولما كان فيه المائة العا وخمسة مائة كان فيه اربعون درهما ودينارا وخمسة مائة درهم لانه اخسا الف درهم وانما شرط التفاس لان عند اختلاف  
اخصر لافع المعاصه بدون التفاس كما في قوله او يحدا الصنفه بالنصيب عطف على اتفاقا اي الا ان يحدا الصنفه فان لمشركي بالمال  
علما صنفه واحد وعناضا فان المشركي يكون مشركا سعيها حتى لو سلك ملك عليها ولا يرجع كل واحد منها على صاحبه بشي ربحا للاصلا  
في شركه كل واحد منهما على الوكالة حيث لا فرق في عدد الوكالة بمعنى ان كل واحد منهما بصره بالنفس بالاصلا وليس بوكيل لصاحبه  
ما اذا اشركا بصفقتين فان كل واحد منهما وكل عري صاحبه وذلك لان الوكالة في عقد الشركة لم يثبت نصا وانما يثبت بصره بصفقتين







رأس المال فقول هذا التغيير لتعديل لقوله بناءً رأس المال ولقول على ما أوتيه يعني ما أوتى غيرنا من الميراث الملك لا رأس المال كان ذلك  
 معاوضة لا وراثة لأنه لا يكون حينئذ مبنياً على النكاح الأول ولو اعتبرنا بين المأونة رأس الملك الملك كان ذلك معاوضة لا وراثة فجعلنا  
 بناء الميراث على قدر رأس المال لا الملك فلا يغير الميراث إلى المعاوضة وجعلنا بناء المأونة على الملك لا على رأس المال فلا يغير الميراث  
 إلى الميراث ثم أراد تنوير المأونة تقسم النكاح والزوج على قدر الملك في الميراث على قدر رأس المال فذكر قوله أو روي عن محمد بن أبي  
 السراة واليوسف عن المسوط فقال لا يرى في أنه لو انتهى بجلان عبداً ما نصف عامه درهم والأخر نصف الباقي مما في درهم ضعف عن  
 النصف لأن ما باعها هذا العبد الذي سرق نصفه لكان من مسمى فإن باعها معاوضة تقسم النكاح مع الزوج بينهما نصفين لأن ملكهما في  
 العبد سواء ولو باعها جارية بزوج مائة درهم بالنكاح مع الزوج بينهما المثلان على قدر رأس المال **باب**  
 الشركة في العقد والارثى عرهما أو أباهما أو ذوالهما المتقضى عم العقود فأن خطب المضع وقمة الولد أو ذاع لأم ماله ولأنه في العقد  
 الغرور وهو دفع الميسر إلى عقر أو دون الم **ش** أي وإذا كانت جارية لم يجلين مضعها وجعلها بأمها لم يفرقها من الولد المتقضى ثم  
 إن المصوب بها طاهراً أو أماً البينة على الحاربه أنها لها نعم المتقضى والعقد مؤثر في كل سهم نصفين لأنهم رثة ولي ملك العنصر وهو المضع  
 خرج من رعا لا غل ولا شفاة عن آباء طاهراً وعقد قد سقط الحد من البينة فوجب العقود فأن ما سمي خطب المضع أو ذاع لأم على العقد  
 يتوحد المضع أو ذاع لأم وقمة الولد بالنصف عطف على العقد أي وغرم المتقضى لها دفعه مع الولد بينهما نصفين وهذا لأن ولد  
 العور يحمل بأبائه الماله لأن الأب لا ينفق فيه معنى الماله صوناً حتى موته لأم عن الاستدلال لأنه يجعل فائدة رفقاً مثل ذات لأم ويحمل  
 ما دعا للابن أن يكون فائدة جزاء ذات الأب فعلى العور لأم رض مائة فأن وطها على قدر ما ملكها فالأصل أن في الولد رقة  
 المستولد في المالك بعذر وأما الخاتم ولو راعنا حق المالك سقط حق المستولد وحقية الولد لا يدرك ولو راعنا حق المستولد لا يسقط  
 حق المالك بل يدر في راعنا حق المستولد في ذات الولد وجعلناه واعتبرنا بنصف لأم في نفس الماله لأن في فائدة رفقاً وأوجبنا القيمة باعتبار  
 الماله المتروض فيه ليل من مائة في المالك من كل وجه ولذا المقي جعل المصانعة رقة والمفرد رة بالقيمة ثم ورد على هذا أن في أحكام  
 النكاح المالك يطل رقة عن عمن الولد يسقط لا يجوز تغير رضاه فأجاب عنه بقوله وهو دفع أي وعذر المفرد واقع لتعلق  
 حق المالك بالولد لا بسقط الحق بعد النكاح حتى قلنا أن الولد يعلق بالأب علق رقة بالقيمة ثم يطل رقة بعذر العور والدفع  
 لا يكون إلا بالقول وردت لأم عطف على قوله غرم العقدي وردت لأم على المصوب بهما فيكون سهمها نصفين لأنها نسوة في الدعوى  
 والحجم وشاركها الآخر رقة فيما قبض من المصوب مطلقاً لا بما رسمه وهو الوطي وما قبض من قيمته الولد رقة أيا والعنصر لأن  
 سهم المنع كان في ذائد المصوب بخلاف سهم العنصر ولهذا لو مات قبل العنصر لكانت رقة العنصر في سهمه ولو مات بعده لكان سهمه  
 أطرها وقبض السهم نصف العقود ونصف قيمة الولد ثم إن الغايب لو حضر فو لم يشاركه في الشاهد فما قبض من سهمه  
 نصف ذلك فكان رقة من النصف الآخر على المتقضى بهما وإن لم يلم المبتوض للشاهد واقع المتقضى فليقر عليه فإن لم يشارك الشاهد  
 في المبتوض فإن كان المبتوض من العقود شاركه فيه مطلقاً سواء أحد العنصر أو اختلف وذلك لأن العقود ترك سهمها مطلقاً لأن أصل  
 أن الدين من وجب لرجلين بسبب أحد يكون متركاً لأن السبب إذا كان متحداً كانا شركين في السبب لا شركاً في السبب لأن السبب لا يترك  
 في السبب بسبب وجوب العقد على المتقضى متحد لأن بسبه الوطي غير منه وسواء واحد وكان العقود تركها بينهما فأحكم في الدين المشترك  
 أنه إذا قبض أحد الشريكين بعضه كان للآخر شراكة في المبتوض وإن كان المبتوض من قيمته الولد فأنما شارك الغايب الشاهد رقة  
 اتحاد العنصر يعني أن المصوب بهما إذا أماً البينة فقصى بها الجارية والعقد وقمة الولد ثم خطب الغايب كان له الشاهد رقة  
 مضمون

[illegible]



القضاء لها بغير ان اختتم الشريان جميعا وقضى لها القاضي بغير البناء على البايع دفعه واحد فاما من واحد منها فالبايع شارك  
فيه صاحبه حتى لو لم يتخذ القضاء لها فان قضي القاضي على الشرايين بنقض البناء ولم يقض بالقسم على البايع حتى غاب الصلح من قيام  
الصلح الشايد البايع فقضى له القاضي بنصف قيمة البناء وتسلم نصف البايع ولم يقض له البايع من ذلك حتى حضر المشتري  
الفايع خامم البايع فقضى له القاضي على ذلك فاقبضه الاول والاخر البايع من حصته من قيمة البناء لاشارك صاحبه وذلك لان كل واحد  
من الشرايين بعد نقض البناء نصف النقص انما ينتقل حقه من البعض لا القيمة بقضاء القاضي فلما كان النقل بالقضاء كان القضاء  
البيع فان كان القضاء لها واحد كان ذلك منزله اذا ما عاها جميعا النقص نصفه واحد ولو كان كذلك ان كل منها صاحبه في المبيع  
لكن لا بد من السبب كذا وان كان القضاء مختلفا كان ذلك منزله بالوابع كل واحد منها نصيبه بنصف على صفة ولو كان كذلك لشاركوا  
الاخر فاقبضه لاقتلاف السبب كذا وانما في قوله اذا النقل جاز من سواد سوان لعل اذا غصب رجل جارية مشتركة بين رجلين قات  
عنده فجا احد الشرايين وقضى له بنصف القيمة على الغاصب ثم جاء الاخر وقضى له بنصف قيمتها على فان قبض احدهما بعد ذلك بغير قيمة الجارية  
كان للاخر لشاركه فيه وان اختلفت القضاء وصار كل واحد منها عند القضاء ناقلا حقه من العاين الى القيمة فمضوا على قول حنفية  
فانه يقولان من الغصوب منه بعد سداد العاين يكون في العاين قبل القضاء بالقيمة وعند ما سطر في القيمة بعد سدادها وهذا هو الصلح عند  
بعد السداد على اضاقة قيمته لا عند ما وجب الحوائج في مثل النقل بالقضاء بخلاف سداد الغصبة من حق الغصوب منه ثم انقل الى القيمة الغصب  
اما على اصلها فقامر اما على اصل في حنفية مع فلاة حقه وان كان ينتقل الى القيمة بالقضاء الا انه يستدلى في وقت الغصب للامانة المقتضى  
يستدلى في وقت الغصب اذا استند الى وقت الغصب ثبت المبادى من الغاصب المقتضى بهما وقت الغصب سبب الغصب لا القضاء  
الغصب حله كما يجب النقل واحد فان سدا دينا فتركا وامانة ملة البناء فالبائع من البايع والمشتري من الغاصب على حاله القضاء  
لاننا لم نجد قبل القضاء في قولنا سبب ملك البايع فلهذا نص في قيمة البناء يوم القضاء والقضاء مختلف فلم يكن هذا دينا فتركا كذا  
لما لم نؤمر بغيره وان اقام احدهما على كتاب قبل انما خطا حاز للآخر عدل عندئذ لينة لا ابتداء ما لا اربا لشاركه الاخر فاما  
بنقض قضي القاضي بالقيمة لان قضي مصنفها الا انما بين اصل موروث يوجب احدهما ويدرسنا لا يثبت اذا الدفع موقوف في البايع  
في الحائز من الحكم وعند نقضه ليدل على مورثه ولا يثبت على البايع من البايع والمشتري من الغاصب فقام احدهما على حكمه على ملكه  
نقل منها خطا حاز ذلك سببه موهبة النقل في حق الحاضر والغايب في حق الغايب بعد ذلك لم يكتف ان بعد البينة على المكاتب  
لان موجب النقل سواد الدم من المقتول حتى تقضى به دونه وسند وصاياه لم يسئل منه ذلك في الوارث حكم اكلافه وما ثبت للوارث  
طلافه عن الميت ينتصفت اهل الورثة فيها عن البايع قوله عند المملوك عند ما كان النقل الذي يدعيه لان الحاضر على المكاتب  
عند فانه لا يجوز على البايع عند ابي حنيفة وان اقام احدهما على المكاتب فقبل منها عدلا هكذا حكم عند ابي يوسف ومحمد  
لان موجب العدم هو القضاء من موروث عن الميت حتى يرضى بهام الورثة ويصح عنق قبل الموت ولو انقلب لا يقض دونه  
فكان مثل الله وعند ابي حنيفة مع لا يجوز مثل ذلك في حق الغايب حتى اذا قدم الغايب كل واحد بعد البينة لان في القضاء من به  
انه يجوز للوارث ابتداء وذلك لان المملوك المار وتلقى الصدق والميت ليس له ابتداء فاما ثبت عند المورث ابتداء لان ثبت للمقتول ثم ينتقل  
الى الورث اربا وسدا بخلاف الله والدين لان المقتول ليس له ملك الا ماله ولهذا قالوا انه لو شرب سكر فقتل ما يحد بعد موته ام  
ملك الصدق واما قاله لينة لا ابتداء لانه ليس ببايع ابتداء من كل وجه فان القضاء من ذلك النفس جسد ونفس المقتول حقه واذا كان اثنان  
القضاء من لا ابتداء لا ينتصفت احدهما عن الاخر في ابي حنيفة ابتداء من هذا الوجه يعني وكلاهما فالبينة في اقامها احدهما لا يثبت القضاء

مطلب  
نسخ القدر  
بالتركي مورث  
مطلب  
صوتني  
او ركة النار بالتركي  
او في الحق وان كان  
او في حكم

في حق الغايب قوله وشايد لا يخ اي واذا اقام احدهما البينة على المكاتب ان شاء القاضي قضي بالدم وكل القيمة على المكاتب ان شاء القاضي  
بالدم كله ولم يقض الا بنصف الدم للحاضر فان قضي القاضي لكل القيمة لها فاخذ احدهما من القيمة شاركه الاخر فانه قضي للمخاض بنصف القيمة  
لاشاركه الاخر فاما كان كذلك لانه انما لا القيمة التي يجب على المكاتب من قضيته من ان يرضى اهل الورثة ليعتدوا له لعلهم لا يغير  
موروثا عن المقتول بهذا الاعتبار ونوب حوصلا عن الاخر في ابي حنيفة لان ما ينقل من الميت الى الوارث بالارث ينصب اهل الورثة فيه فانه عن  
البايعين وبين ان يكون سدادا عن حق المقتول في حقه المكاتب وانما يصرفه المكاتب لا عن حقه المكاتب ابتداء لان يكون المورث  
منه سقيمة المكاتب بهذا الاعتبار ولا يثبت احدهما حقه عن الاخر لان في ابيات حوائج اربا لا يثبت احدهما حقه عن البايعين ثم اربا  
المورث ابيات ان قيمة المكاتب موقوفة بين قاتلي المقتول فقال اذا الدفع موقوف على اصله في حقه الوارث والدفع وانما ثبت بها القيمة  
ابتداء اذا كان الدفع موقفا على حصة جناية المدبر فانه يحكي القيمة ابتداء لكونه ما يورث الدفع وفي جناية المكاتب لو نظرنا الى الحائز فيه  
مجزوء عنه لان المانع من الدفع قام والطامر واه من هذا الوجه كان الواجب القيمة ابتداء بطريق الاصل كجناية المدبر ولو نظرنا  
الى الرضا انما يدفع موقوفة على جناية المدبر في الرضا انما يجوز المكاتب من هذا الوجه كان يجوز له بطريق المدبر والرضا  
واذا ثبت ان القيمة موقوفة بين كونه اصله موروثا او بدلا منها فربما احدهما يرضى على الاخر في الحكم فانه لا يشارك كل  
الدم وكل القيمة دفعه عن المكاتب حقه المكاتب في الاصل لان القام بغيره حال المكاتب يورث الدفع فاعين المكاتب يورث الدفع كالدم وكل القيمة  
ولم يقض لكل القيمة غيرت القيمة حقه الوارث ابتداء سدادا عن حق المقتول وذلك لانه اعتبر حال الدفع بالمخوض لم يقض القيمة الا عند الحاجة  
الى القضاء بها فاعتبر المكاتب من مورث الدفع مثل العاين وكان حق المقتول في حقه جناية العاين فكانت القيمة بدلا عن حقه قوله وعنده يعطى  
اي بعدل الدين المحكوم به بعد الحكم فاقضى لكل القيمة كان الدين واحد ام مشترك بينهما فشارك احدهما الاخر في المبيع حتى وان اختلف  
قضي مصنفها بعد الدين لان سبب النقل الى القيمة القضاء وقد دفعه فلا يشارك احدهما الاخر في المبيع حتى قوله هذا اي لعل ما ذكرنا  
ان القيمة موقوفة بين كونه اصله وادلا من مورثه في ذمة المكاتب من القضاء له عتق ولا يصح نقض حقه المكاتب انما يصرف القيمة  
دبلة ذمة اما بالقضاء فان قضي القاضي على المكاتب بغيره او بغيره المكاتب لانه بعد العتق صار ما يورث الدفع فكذا انما وان يصطح  
المكاتب مع والى المجني عليه على قيمة لان اصلها حقه من المقتول فقام لوصار من هذا الحكم يورث لان القيمة موقوفة على الاصل والدم  
ولا يصح جناية الرقيق بغيره بغيره فثبت القيمة ذمة بالقيمة ويحكم له لانه عاين له قوله وعنده يعطى اي ولا يشارك  
ما قلنا ان الدين المحكوم به تعدد عدل القضاء قلنا انه لو لم يوجد القضاء لا يصح جناية المكاتب فاما بعد القضاء لا يكون  
تعدد الدين تعدد القضاء الا اذا كان القضاء سببا للدين حكم من ذكرنا في جناية المكاتب فاما بعد القضاء لا يكون  
فاذا لم يوجد القضاء لم يصرفه بل كانت الجناية متعلقة بغيره الا اذا عتق المكاتب او دفع الصلح على يد ربه اعلم انهم ذكروا ان جناية المكاتب  
انما يصرف ذمة ما در حساب اربعة القضاء او الصلح او العتق او اليا من غير ذلك في غير ذلك ان يرضى ولذا المكاتب جناية حقه  
لما لم يرضى عن كسبها فاجابته بغيره لانه بعد الموت يصرف ما يورث الدفع في غير ذلك لان الاصل كتابته والولد يرضى بكتابته لا بد من ذلك  
زانه والمصدر فمذلة على اسباب الله حيث قال المصنف في ذمة القضاء سدادا عن حق المقتول لا يرضى المملوك في ذمة المكاتب بخلاف ذلك  
قبل البعد البينة فقد استوفى في المبدل الذي في حق المقتول دفع النصف له فانه قد صار حقا راسخا لا يرضى الا في حقه ما قبض اربا بعد العتق  
حدا يرضى العاين كجناية المدبر لان تعدد تعدد السبب قوله بخلافه سقوله وشايد لا يخ اي بخلافه اذا كان كل واحد  
من الولدين وارثا قبل ان نقل المكاتب قبل من والحل واحد منها وارث فانه في كل واحد من نصف القيمة لا يكون للاخر لشاركه فانه يقضى



تقضي الغايه لها القتمه دفعه واحده وقوله وان قيل سكتا دفع في النسخه باقر له نقط قبل والاظهر وان قيل سكتا اذ الاول لا يسعهم الاستطوع  
بان يطلو التبتل على المتى المخلو المصدر لكونه على ربه واما فاعلموا ان سائر الاقره فاقض الوحيين احدهما ان بيعهما متعدد بيان  
مذا ان القتمه كما يجوز لنصفه وجوبها الى الغضا لان الحق كان متعلقا برقبه المكاتبه لا بموجب الدفع والنقل بالغضا كذلك يجوز لنصف  
اليكفانيه لانه يجوز الدفع للحال كما يدبر فاضيف وجوبها الى الغضا حال اتحاد الحياه واعتبرت التيمم تركه اذ اتحاد الغضا واضيف الى الحياه  
اذا اختلفت الحياه لا الى الغضا علما لان نود الامكان فاذا اضيف الى كفايه عند اختلافها كان السبب متعددا فلم يكن التيمم تركه  
بينها ومذا اصل ما قرع النسخه لامام خوارزمي والنسخه لامام ابو بكر الرضائي ثم الله والوجه انك وبواختيار النسخه علامه السمرقندي والاعلم  
اخصر بهما الله موازين سبب وجوب القتمه وان اريد سوا الغضا الا ان عند اتحاد السبب انما يكون في المدين من تركه اذ كان زيد لا علم سوا تركه  
سهما ومثال وجوب الشركه في النصل والمصرع من كل واحد من الوجهين فقال السعده السبب فقد اشرك في المدين وكل الامام خوارزمي  
ان الاقره من الوجه الاول لان سبب الوجوب اذ اتحاد يكون المدين من تركه وان لم يكن بدلا علم سوا تركه اذ اقل الارط اسما القلم من  
الغنم الدرهم في رخصه كانت الحنفه فتركه بينها وان لم يكن الغنم تركه وكذا اذ اقل الارط صناعا مدين العبد من الف ولم يسم كل  
منها العبد غناضه اعتدت الصنفه كان الغنم تركه كايها وان وجب بدلا علم ليس من تركه سها لم اراد سوا المدين سها اذ كان القبول  
واذا كان العبد متعددا قال الليثي ان في الغنم اى فيما اذ كان مكان المكاتب من بان كان من قتل خطا وللقول وارثان  
لواحد والموثق دفع نصيبه الى الوارث الحاضر ونفى نصيب الوارث الحاضر نصف الدية حاد فحقار الدفع او العدا مطلقا  
حق الوارث الحاضر والوارث المأخر في تركه الوارث الاقره فاقض نصف العبد في الدفع ونصف الدية في العدا ان كان المقتول  
رحلا واحدا واما قلنا انه يصح تخارجه فيهما اذ اتحاد المقتول صلا يحكى المعدن بغض الحياه واحده وموصها اما دفع مالم العبد  
او العدا تمام الدية فخير للموثر ان يعان احدهما بتمامه لا في ليعين بعضا وكل واحد منهما بان تخارجه الدفع في النصف العدا في  
النصف مواله يحكى التقيين فلم يكن دفع النصف في حق احدهما اختيارا للدفع في حق الآخر كان له ان يغليه بنصف الدية  
او لم يكن العدا في النصف اختيارا للدفع في حق الآخر في كان له ان يدفع النصف الى الآخر ليعين يحكى التقيين وانه لا يجوز كما ذكرنا  
ومذا الحكم في المهر فانه اذا اشتمل على عشرين على ايه الخيار باخذها سها واختار بعض احدهما واختار الجميعه لما ذكرنا وكذا  
ذكر الامام اخصر في قوله لان العدا حاد لا يطلو الدفع او العدا في حق واحد ما فحقار للدفع او العدا في حق الآخر في  
يكون للاقره تركه فما قبض نزل على اعتيل فانه اذا قل الغنم قبلين واختار الموثر دفع نصفه الى وارث احد المعتلين لم يصح فحقار  
فحقار للدفع في حق وارث الآخر في لوصف وارث الآخر كان له ان تخارجه العدا في حق واحد ما فحقار للدفع او العدا في حق وارثين كان له  
ان تخارجه الدفع في حق الآخر وما قبضه وارث احدهما في الدفع او العدا لا يكون لوارث الآخر تركه فانه كان كذلك لتعلقه بالسبب  
لان سبب حق كل واحد من الوارثين قبل موته فاذا كان السبب متعددا كان حكم الدفع او العدا في حق احدهما عن حكمه في حق الآخر يجوز  
ان يعين في حق احدهما الدفع وفي حق الآخر العدا فلم يكن الواجب سبب كفايه لان الاقره تركه في حق واحد ما فحقار للدفع او العدا في حق  
لا عند تعدل ثم اعلم ان في قولنا دفع النصف الى وارث جواب عن سؤال يذكر في اجماع مسوده ذكره كتاب الصلح من السوط فانه قللت  
رحلا خطا وله وليان فصلح احدهما على الولد ثم حضر الآخر ثم الموثر العدا بنصف الدية في حقه لان الولد لا يملك في حق الوارث كفايه  
فيكون الصلح عليه من العدا فجعل العدا في حق الآخر ولو صلح على ثلث الامة الحايه لم حضر الآخر في حقه ان شاء دفع النصف الله وان  
فذلك فلم يكن للدفع في حق احدهما اختيارا للدفع في حق الآخر وفي ماله كتاب الصلح دفع ثلث الامة لانصها وذلك لان دفع ثلثها الى الكافر منه

الباعين فما قبض الآخر قبل البيع وسواء الممن وكذا لا يشارك أحد الآخر في فم قبض الآخر قبل البيع وسواء الممن  
 صنفه البيع ولا حان فإن حنيفة يكون لأحد الباعين أو الآخر أن يشارك الآخر فما قبض من ذلك قد عرفنا عرف الصنفه  
 المتحد وسواء لا يكون فيه تفصيل الممن على ما سطره الرواه وقد عرفنا بأن يفتقر الصنفه فلوان الباعين باعا ومما نصيب كل  
 واحد منهما ثلثا لا يشارك أحدهما الآخر فيما قبض لأن السبب يحلف بعدد الصنفه ولولم سيما نصيب كل واحد منهما ثلثا كان لأحد  
 أن يشارك الآخر لأن الصنفه متحد وكذا الولد إذا أعتق كسبها من رجل سباه درهم ومضى كل واحد نصيبه لهما على حدة لم يكن بينهما  
 في لأجل تعدد الصنفه وإن لم سيما نصيب كل واحد منهما كان لأحدهما السشارك الآخر فما قبض لأحد الصنفه **م** ولا أحد وكلما شارك  
 فما رجع الآخر على الموكل حال لأن البيع التقديري ضمن وكما لا اختلفت فلم ينف على قبول الآخر ضد العتق **م** أي ولا يشارك أحد  
 الوكيلين بالشر فما رجع الوكيل الآخر على الموكل يعني لو وكل رجلين بشرط جارية بالف درهم فاستأثرا بالف درهم صنفه واحدة  
 ثم أن أحدهما قبض من الآخر حصه من الممن وبقي غنما لا يكون لصاحبه أن يشارك فيه حال سواء كان الممن الموصى فشاركها أو لم يكن  
 وكان يجب أن يشاركه فيما قبض لهما المستوجبا الممن على الموكل سبب أحد صنفه وكلما وسواء الممن صنفه واحدة وأما قلنا لا يشارك  
 فما قبض لأنه تعدد سباع من كل من الوكيلين وبين الموكل والماء في الموكل بغيره بالنفس ثم باعها فربو كله حكما ولهذا نصيب للوكيل  
 فوجس الممن ويكرى النجاشية وبين الوكيل إذا اختلفا في مقدار الممن فكان سبب وجوبه على الموكل فلهما فم يكن الدين شركا  
 أما جملنا السبب فمختلفا باعتبار البيع التقديري مع أنه يمكن أن يقدّر سباعا صنفه واحدة فانه يكون الدين في سباعها كما إذا باع العدد  
 المشترك سباعا صنفه واحدة فمقدرا فانه يكون الممن في سباعها وذلك لأن البيع التقديري بين الوكيلين والموكل ينتج ضمنه وكما  
 اختلفت يعني أنها لا ينفق البيع بينهما وبين الآخر والموكل فكان عدد سباعها في ضمنه وكانها ووكلاهما مختلفا على أن ذلك لأن  
 الماد لا اختلفت حكما أن لا يكون صحة أحدهما منفعة بصحة الآخر ومما كذلك لأن كماله أحدهما على جهة توكله الآخر لا يرى  
 أنه لو قل أحدهما وهذا الآخر صحيح فإذا كان البيع التقديري في ضمنها كان سو فمختلفا أيضا لأن ما في ضمن الممن يعطى لهم المقتضى  
 وهذا على ضد البيع العتق في أنه يكون حكم نفسه فإذا اختلفا باعتبار الصنفه فيه أغبر **م** ولو شهدته كاتب أو باع بصعفه الممن  
 إلى أجل ورجع بعد الحكم عن العتق جازا لمجمل كنهود النابيل وسما المكاتب التي للمسي إلى أجل لأن للو في ذلك قبل اختيار العتق  
 وما بعد في البذر أن معذرة الأصل كماله غضب مدبر مضمون عتق المكاتب لا داء أنها والولا للمولى كالموروث بصداقا  
 بالفضل لما عرف ولا يشتركان في المتبوض فإن ادعى بالمشرك بعد السبب هو زعم الاتفاق لا الداء حتى لو رجعا قبله كالوكيل  
 والمعي والفتح عاد العقد والكتب للمولى والعلم بها والممن إلى الشيء حد البيع من الدرك والمبدل **م** أي لو شهد رجلان  
 على رجل أنه كان عبدا له فتمت الف درهم على النفي درهم إلى سده والمولى يحدد ذلك العبد يدعى قبلت منه الشهادة وكذلك لو شهد  
 على رجل أنه باع عبدا له بالنفي درهم وقمة الف درهم إلى سده والباع يحدد ذلك المسمى يدعى قبلت منه الشهادة أو باع سبعة  
 رجب السامد من بعد الحكم عند العتق يكون المولى بالخيار أن يأسع المكاتب النفي درهم إلى سده في صورة الكفا أو أسع المسمى بالنفي  
 درهم إلى سده في صورة البيع وإن شاء أبيع شاعدين فإن أحسا راسع الشاعدين عمالة فتم العتق لا وبقي الف درهم بحلولها بالبيع  
 من المولى وبين العبد يعني أنها أن لا يرد المولى على العبد لمحال بغير عوض يصل إليه أكل وهذا سبب الضمان كما في شهودنا الأصل  
 فانه إذا شهدوا على رجل أنه باع عبدا له إلى سده وقلا دعى المولى لأجل وأكر الطالب بقضى الف درهم بالاجل ثم رجعا ضمنوا للطالب الف درهم  
 للمحال سعا المكاتب في صورة الكفا والمسمى في صورة البيع عاموس المسمى العقد إلى أجل فزده في الشهادة ورجع إلى المكاتب والمسمى



بالفرض الى سنة وذلك لانه كان للمولى لبيع المكاتب او المشتق الى اسمى الى اجل قبل اخبات نعمين السامدين فاذا اختار بينهما  
صارا ماسين عن المولى في بدله فمما معنى انها مكاتب اداء الضمان على المكاتب او المشتق مصادا في ذلك منزله المولى فكلما كان  
للمولى اساع المكاتب المشتق بذلك لكان لها بالنيابة عنه فان قبل كنه كان للمولى اساع المكاتب او المشتق قد قدم انه ليس على المكاتب  
ذلك لانه المشتق من لعم الكتاب وبيع قلنا لان نعمه قد بطل سكتي بالسر حيث حكم كلاله بالينة اولان المكاتب او المشتق على  
اقران فكان للمولى ليعود الى اقران وتصدق بعد الكتيب من اقران لان مال وكذبه المقدر ونقي المقدر على اقران وكان  
للمقد ان يعود الى تصدقه فكذلكنا ولا نقال ان السامدين لا يمكن ان يصيرنا يمين عن المولى في ملك الصل وسوا العبد في من  
الحال لولا ملكه عن العبد في كنه يجوز ان يصيرنا من عنه في بدله والبدل لا يخالف الاصل في الحكم لانا نقول يجوز ان يصيرنا يمين في الملك  
والبدل وان تعذر ذلك البدل لان البدل في الملك ان لم يكن في الاصل قبله كل عصب بدوهم عصب من من غاصب لغزو اخذ المولى  
نعمين الغاصب الاول كان للغاصب الاول ان يضمن غاصبه قيمه المدر في فعل الغاصب يمين عن المولى في بدل المدر المصوب ان لم يصح  
ان يكون يمينه في اصله اذ ادى المكاتب المسمى في بدل الكتابة الى السامدين عنق بالاداء انها لانهما قاما مقام المولى فكلما  
نعتق واداه الى المولى فكذلكنا اداء الى من قام مقامه ويكون للمولى ان السامدين لان المكاتب بقي على ملك المولى واقام السامدين  
مقامه في بدل الكتابة فصار ذلك كالمورد فانه لو مات المولى وورث المكاتب واداه الوارث اضره بدل الكتابة حتى عنق كان  
الولا للمولى وكذا اذا اذ احد السامدين في ربح طاب لها قدر راسها وما والاين وتصدق ما الفضل لما عرفه المولى المتفقا  
بببب خبثه وسوا الصدوق وما قد استغدا ذلك بببب خبثه وموسمها دها الباطل ثم لم يزل لا شر كان في القبوض يعني لو قفر  
احدهما من المكاتب المشتق بغير بدل المسمى لا يكون للاخر لانه قد ادى ادياه الى المولى في حاله المالك الشرع ما يعود  
السبب سونم لانه في بعض انها استحقاق بدل الكتابة او المسمى لربحها الاطلاق بالرجوع عن الشبان لانه من السبب للضمان انك  
ثبت من فروع ملك البدل ذلك يعود لان ربح الاطلاق من كل منها لا يتوقف على ربح الاطلاق في الاخر وليس سبب كلهما الاداء في  
اداءها كان الذي من كاسها لانه لا يكون لها ان ربحا على المكاتب او المشتق قبل الاداء كما لو كان له ان ربح على  
الموكل ثم بالرقى لم قبل الاداء فعمل انه ليس سبب جوبهتها سوال الاداء فان عجز المكاتب بعد قبض المولى من ان اسد من لعمه  
وقد ادى المكاتب بعض بدل الكتابة الى السامدين الى احدهما او فتح البايع والمشتق في صورة البيع بان وجب المشتق معناه فرفه  
بالقضاء وقد اخذ السامدين المسمى في المشتق عاد العبد الى المولى لانه رد وقدر في صورة الكتابة وعاد الى عدم ملكه في صور  
البيع فكذلك عاد الى المولى الكسب الذي اخذ السامدين احدهما من المكاتب بعمه المكاتب النعم اليها اي وعاد العرم النوع من السامدين  
للمولى الى السامدين وعاد المسمى الذي اخذ السامدين الى المشتق قوله هذا ربح بغير البدل دليل للجمع بين المكاتب والمسمى  
او العبد البيع بفتح البيع يعود الى عدم ملكه للمولى فلو لم يرد المولى العرم الذي اخذ من السامدين لربح اجمع بغير البدل والمبدل لها  
على ان ربحا على المكاتب والمشتق على اعماء للمولى كذلك ان ازال سبب الضمان بالعم والفتح وعاد العرم الى السامدين والمسمى  
الى المشتق فلو لم يرد السامدين الكسب الذي اخذ من المكاتب الى المولى ولم يرد المشتق البيع الى المولى لربح اجمع بين البدل والمبدل فقلنا  
يعود العبد والكسب يعود العرم الى السامدين ويعود المسمى الى المشتق فكلما ربح بين البدل والمبدل ولو غصب عدا وعصب  
منها بعد الزيان وايقضنا الاصل اذ لم يغصب الزيان سوا بالكل او ما المولى في الملك بصدقا ما فصل في الاخر فثبت السبب في الاخر  
حدا ربح المصدق بالعمود ضد المكاتب المسمى لاشناع العمود بعد العنق والملك لشر في كافي القبوض لا اتحاد صفة الفعل واخبار

فان الشريك البايع لو لم يقبض شيئا من الثمن لم يجرى له البيع ثم قبض احد البايعين من الثمن شيئا او بكون للاخر شيئا يشارك  
فيه ولو كان البايع لا يقبض نصف الثمن لم يجرى له البيع لا يكون للمشتري لشارك الغالب في قبضه لما قلنا ان ان يمسح حال الوقف العقد  
ان كان المسمى تسمية عند العقد وكانت الصنفه متعددة فلم يثبت منها الشريك في الثمن وسد خلافا اذا كان مال الصنف هو الغاصب كان  
العين بين الرجلين فغصب كل الصنف وسوا احد الشريكين نصيب صاحبه وباعه من رجل في نقد في غصبه ونوق في نصيب صاحبه  
لانه منزله الفضولي منه فلو قبض الشريك البايع حصته من الثمن لم يجرى له البيع او اجاز شريكه او اقام قبض هو حصته من الشريك في الكل  
اي كل الثمن كان من كاسها المقبوض عنى واما كان كذلك لانه لا يميز دون نقد العاقد اي لا يميز بين نصيب احد ما عن نصيب  
الاخر في حق الفرق الصنفه مالم يكن العاقد منفردا وسوا العاقد واحد لان الاجان تنفذ الى اصل العقد واصل جدره واحد  
وذلك لانه انا نصير الصنفه بالتمسك حال التوقف بتعدا اعسا والتمسك حال العقد اذا كان العاقد واحد لا نصير الصنفه متعددة  
بالمسك النصيبين حال العقد فانه لو باع احد الشريكين العبد المشترك اذن الاخر في رجل على ان يكون نصيب البايع حيا او نصيب الاخر  
في وفا او يكون نصيبه ما دينار ونصيب الاخر في ربح لا يتفرق فهذا الصنفه لان حال الخاد البايع والمشتق الى الصنفه  
باختلاف تسمية الثمن ذكر الامام خواجه زاده رحمه الله **باب** من المفاوضة وكل اصر الفاضل  
استحق بعد الاقرار في مفاوضة الغير فالمشتق للموكل ليركن دفع البدل لان الشريك وان اقتضت كاله عام يمكن من الموكل كاعل  
ما بدلك الشريك بعد بطلانها في حق الاول والامر قبل ثوبتها في حق الثاني اي لو وكل احد المفاوضين وجلا بان تسمى على عبد  
بالف درهم ساقض مفاوضا الشريك وفادى كل واحد منها رطل الفضة على حدة فاشترى هذا الرجل سوا وكل احد المفاوضين بعد  
افترق المفاوضين ومفاوضة كل واحد منها عنى فهذا لا يخفى عن وجهه امان ان يكون احد المفاوضين من وكل هذا الرجل بالشر  
دفع البدل اليه اي الثمن الذي قد شره به او لم يدفع البدل اليه فان لم يكن دفع البدل اليه فالمشتق يكون للاخر خاصة دون شريكه لاول  
وشريكه الثاني وكان يجب ان يكون بينه وبين شريكه لاول والثاني لاول شريكه المفاوضة تنقضي ليركن كل واحد منها وكذا عن الاخر وكذا  
عام بحيث يكون لكل واحد منها ان يוכל عنى كما لو قال الموكل لو كمل اعلما بذا لك فان الوكيل لم يمكن من يוכל عنى فكذا اذا اقال  
كذلك لان في المفاوضة كل واحد منها وكل عن صاحبه مما سوا التجار وتواجهها وتوكل عنى من فواع التجار فكل واحد من وكيله  
في ذلك غير الاخر فصار منزله ما لو وكله الشريك الاول والشريك الثاني لاول وكذا لو وكله لاول وكان يجب ان يكون ما اشترى الوكيل منهم على  
على الشريك فاما قلنا انه يكون للاخر خاصة لان شريكه المفاوضة وان اقتضت كاله عام لكل واحد من الشريكين بحيث يمكن من يוכל عنى  
لكن شر الوكيل في ملتنا وقع بعد بطلانها اي بعد بطلان المفاوضة في حق الشريك الاول والشريك الثاني لاول والوكيل بالشر وقوله قبل  
قبل ثوبتها رطله بعد بطلانها اي الشر وقع قبل ثوبت الوكالة في حق الشريك الثاني لان شريكه كانت لدى الوكيل مودعة فلم يبر الوكيل  
وكذا له في حق نصفه المشتق فكان شره واقفا قبل ثوبته كانه في حق الشريك الثاني وتوكل الشريك الثاني بكون تنقضي حوسب الشريك الاخر  
لان الوكالة العامة التي سميها المفاوضة منها تنقضي ذلك كما ذكرنا فاذا وقع الشر في حال بطلان الوكالة في حق الشريك الاول والبيع  
في حق الشريك الاول لا يقتضي تعاقبه في حقه واذا وقع قبل الوكالة في حق الشريك الثاني لم يثبت في حاله ان يقتضي بعد سدا الشر في حقه  
ونقي الشر واقفا عن لاول لان تعاقبه في حق الاخر ليس باعبارا بعقد المفاوضة بل باعتبار ولاية على نفسه فينبذ عليه لم لا ذكرنا  
اذ لم يدفع الموكل البدل الى الوكيل اذ اذ كان دفع البدل له فقال وبينه وبين المفاوضين كان دفعه والوكيل عمل الفدية  
لواضح هذا السورة بعد الصنف بنا على انها غير فضل كاد ان الدين لا يحل الفوت الملكة كالموكل عكس القسمة والكسب غير لانه السقط







نذلك دفعه ثم اقام لاخر البينة ان الميت وصى له ما رجع من ماله اذا ثبت كذا الوصية مما رجع وقبضها ثم اقام اكل البينة اذ ادى  
له بالسند لا يقتضي لطلوعه على الاخر قوله اذ الحق اى لان حق الدين وحق الموصى بالمال للدين في الذمة لا معنى للترك انا حق الدين  
فطاهر اما المال المرسل قلنا كالدين سنا لانه لا يدعى عينا في التركة ولا يرد ولا يستقص كذا في الكافي عكس المسئلة لاولى وصى اذا كان  
كل واحد منها موصى به بالثالث فان الحق في عيني التركة لا في الذمة واذا كان كذلك فبقا اذ ارفع الثلث الى الموصى بالثالث ثم ادعى عليه  
الدين اذ الموصى بالمال المرسل كان حق المدعى في ذمة الميت حقة واعبأ بالحق العيني الذي في الموصى والموصى له ليس خصم في ذمة  
الميت في العكس لما كان حق المدعى عليه في الذمة كان مقدما على حق الموصى بالثالث لان الدين مقدم على الوصية ولا يكون للميت في الماله  
على حق واما في الذمة فقد لا ان حق الدين ايضا يتعلق بالميت لكن يعود اليه ذمة الميت فصدقا فانه يجوز ذلك بعد ان ياتي الحق  
كما سألتم اذ ادعى الميراث في الذمة لا العيني فقال لم يبطل اى لم يبطل حق الغريم بنوت العيني فلو كان حقه مسلما بالمولود لم يولد كما  
بنوت حق الموصى بنوت عيني التركة وانما جاز تخلص حق الغريم من عيني التركة ليعتد له الوارث لو ادا واستفاد من التركة عن حق الغريم وادى  
ذمة ماله جاز ذلك حتى الغريم او لا يخلو الموصى بالثالث فانه لا يجوز للوارث ان يكتسب ذمة الابرضاء فعمل حق الغريم في الذمة لا العيني عكس حق  
الموصى وانما جاز شهادة المتهود بالدين للسادس على ولا يجوز شهادة المتهود له بالوصية للسادس عليها فانه لو شهد بطلان لوجه التركة على  
الميت العام شهد المتهود لما ان للسادس على الميت جازت شهادة الغريم وسد قولك حقيقه ومحمد بن عماره ولو شهد انه وصى للسادس  
لدين الرجلي بثلث ماله شهد المتهود له اوصى للسادس بثلث ماله لا يثبت له الا بغير اقراره وبغير الدين والوصية ومما فراده  
التفرق بين الدين كحق الذمة ولا شرعية بين الغريمين مما في الذمة ولا يجوز كراهة اصد الغريمين فتهمة الشهادة بمصدقات التركة في المتهود  
تخلو الوصية فان الحق ما ثبت في العيني دون الذمة فيكون بين الموصى له ما ركة في الثلث فتمت التهمة في نهاية كل فرق بمصدقات  
الترك لنفسه في المتهود بفقوله ضد الاول في تعلق الجميع اى ضد المسئلة لاولى فان لم يبطل الحق بنوت العيني ولا يجوز التخليص للشهادة  
المتهود به بالثالث اعلم ان قوله لم يبطل بنوتها يصدق على الدين وعلى المال المرسل فانه كما يبطل الدين بنوت العيني كذلك يبطل الوصية  
بالمال المرسل بنوت العيني لو سلك التركة فقد استقامت في المال بعد اقراره وطان التخليص شهادة المتهود به بالثالث فانه لا يستقيم فاما اذا ثبت  
الوصية بالمال المرسل فانه ذكر الامام خوام زاد في الوصى له ما رجع من ماله عن التركة ليعتد له الوارث ليعطيه ما رجع من ماله كمن لم يكن ذلك  
الابرضاء وذكرته الهدية والحائز وعنه انه لو شهد سدان لرجلين للميت اوصى بالثالث فانه لم شهد المتهود له بالثالث للسادس لا يجوز  
شهادة اصد الغريمين فعمل بذلك قوله وجاز التخليص شهادة المتهود به بالثالث لا يستقيم في الوصية في المال المرسل والوصية في ذلك ان يقال  
انه قد ثبت مجموع ذمة المعاني وصى عدم بنوت العيني وجاز التخليص وجاز الشهادة للمتهود به بالثالث بالدين والمال المرسل  
جمعا لان يكون جميع ذمة المعاني بالثالث اصد انها فان قلت كقول الموصى للماله المرسل في الذمة وانه ثابت في عيني التركة على ما ذكره الامام خوام فقلت  
قلت لا يرد به انه ثابت في ذمة الميت في كل وجه بل المرداد لما لم يكن فيه ارضاء وادى اعيان التركة ولا انتفاع انتفاعها ولم يفت فتقوتها جعل فتمت  
اخر البينة في الذمة بالنسبة الى الحق الذي خلق بعين التركة من كل وجه وسو الوصية بالدين او الوصية بشئ معين في التركة ثم ورد على ما ذكره الموصى  
بالثالث خلف عن الميت في وجه جيب انه لا يملك الموصى بالبعدية وان كان مملوكا ابتداء فموجب لما ذكرنا فينبغي ان يخص الموصى به بالمال المرسل  
للدين كالوارث الا ان ياتي له عند رجل الغريم ودفعه فقام رجل عليه بينه ان قلنا مات وادى له بالدين الغريم ولا مال له  
وذكر المتهود انا لانعالمه وانما فانه يكون جميعا للموصى به وعلة محله ان الموصى بمنزلة الوارث منا والمودع خصم الوارث فكذلك من قام مقامه فذكر الغريم  
فاعتد بضمين دفع ذلك قال والميت كمن احضر اصلا لا يغير له الذمة عليه في تركه الميت لا يجوز فيها الا باصر وجه من اما ان يكون صلا في الدعوى ان يوجب

المالك انا يذللناهم جعلوا المالك بدو وكيله والذمة في العوض اياها ودا وطه فامة مقام المالك فصار هذا كالفاسد واحال حق المالك  
انه وكل من ينفذ له قبل قلنا من المالك وقضى له ذلك فخرج اليهود فانهم لا ينفذون بمالك الا ذكرنا فكذا سألنا ما ذكرنا اذا  
حا المالك حاضرا لم ينفذ له وحا وارثه والمسلم عا لها فلا ضمان لاصلا اى لا يكون له الرضخ العاقبة ولا ان يضمن الدافع سوا كل  
الدافع سوا المدون في العاقبة وذلك لان العاقبة ولاية نصب الوصى عن الميت عند عينية الوارث لم يمس صفة في الناس فكان ابر  
للمديون المودع والعاقبة بالدفع الى الوصى صار عن ولاية لم يكن واحدا منهم مقدما بخلاف ما اذا جاء المالك حاضرا لانه ليس للعاقبة  
ان ينصب وكله عن الغائب ايج في قبض جموده وكان ابر ما يدفع وعده بمنزلة الا ان لو جده يهود الوصى عسلا وانه يكون  
لوارث ان يضمن العاقبة ومن عني واما قلنا ان يضمن العاقبة لظاهر خطأ العاقبة في ايجته لان العاقبة حكم بوصاية من جهة الميت  
امضى قضاء وصاء من نصبه الميت الا ان يكون قضاء العاقبة بذلك نصا للموصى من جهة العاقبة وقد ظهر خطأه في ذلك حين ظهر اليهود  
عبيدا فصار كما لو قبض لاهو العاقبة ولو كان كذلك لضمن بالتعلق فكذا سألنا ورد على هذا انه ان اعتبر العاقبة صار عن ولاية  
كان سعيه لايضمن العاقبة ولما يضمن كان سعيه لايضمن الغريم والعاقبة ايضا فاراد المعززة التوفيق المحقق فقال واعبر  
يعني ان العاقبة وسو العاقبة من حيث المعنى لانه انا قبض المال او العاقبة حال موت المالك عينية الوارث للعاقبة ولاية نصب الوصى  
في ذمة الماله ووصى الميت من حيث الحقيقة لان العاقبة نصب وصيا بل اراد امضاء الصاء الميت فلو اعتبرنا نفس العاقبة كان يبر  
وصى العاقبة ولو اعتبرنا جهة او العاقبة كان يوصى الميت فعلمنا بالبهدين واعتبرنا نفس الامر في حق الدافع فلم يضمن الدافع  
لانه دفعه الى وصى العاقبة واعتبرنا جهة الامر في حق العاقبة حتى يضمن العاقبة لانه انا دفعه الى اعتبار انه وصى الميت فطهره  
ليس بوصى الميت واما عملنا على ضد الوجه لا على العكس لان الدافع معدور لاه محصور والعاقبة مستعدة لانه ادعى الوصية على اعتبار  
والجاء العاقبة على القضاء بكونه وصى الميت على الباطل كذا ان اقام عليهم انا وادى مع ويرد حاضرا المتهود حاضرا المالك اذا  
استو اطلعا لا حفظا عكس الاول في الدين لما وكره ضمان العاقبة بتضمين الساسد والاخ وضمان الساسد بتضمين العاقبة  
ملا عكس لما عرف وكلف حاضرا تضمن الدافع ان حاضرا ليعزض حتى وتضمن المتهود لو جاز ان ما ان اذ السعي لسو المروز  
والشهادة من الاسقاط التلوم يقضى بدونه بعد **ش** اى كذا ان اقام رجل على المديون والمودع والعاقبة ان مات المالك  
وساخ وارث له لا يعملون فارتاعنى والذى هو الماله هو واحد واحكم فيه كالحكم بما اذا اقام عليهم انه وصى الميت على التفصيل  
الذى ذكرنا لان سنا زيادة او لم يكن في المسئلة لاولى وسواء اذا جاء المالك حاضرا والمدفع قد ثبت عند الاخ يكون للمالك حاضرا يضمن  
المتهود ايضا يضمن في الوصية في المسئلة لاولى كان ان يضمن العاقبة لا المودع ولا اليهود فهنا كان اختيارا لرضخ العاقبة  
وسوا الاخ وانما يضمن المتهود وفي العقب في المسئلة لاولى كان ان يضمن العاقبة او العاقبة دون اليهود فهنا كان اختيارا ان  
يضمن العاقبة وانما يضمن المتهود وانما كان يضمن حاضرا المتهود في مسئلة الاخ دون العاقبة لان المتهود في مسئلة  
الاخ استو الاخ ملكا لا نفس كعطل لانهم شهدوا بانتقال الملك اليه فهم قد انتفوا على المالك ملكا له فموجب بضمين المتهود  
عكس المسئلة لاولى فانهم استو الموصى حفظا على مال الميت لا ملكا فموجب بضمين العاقبة لا لاه كما ذكرنا قوله الا في الدين مستند في قوله  
ويجوز يضمن المتهود اى يرد في المسئلة الثانية حاضرا يضمن المتهود الا في الدين فانه كالم من المالك في مسئلة الدين فانه ان  
يضمن المتهود بل كان ان يضمن الغريم فقط ولما لم يكن له ان يضمن المتهود في مسئلة الدين سالا ولم يرضخ لم يحصل له زيادة  
في الدفع اذ المدفع مثل الدين لا يضمن فاذا لم يحصل للغريم زيادة كان الدين في ذمة الغريم فكان له ان يضمن الغريم وبه لان يضمن المتهود



[illegible]

او ما غضب من المودع فيجب ان يرب الدين ويوعم الميت وتعين ارب الودعة وسوا الذي اودع الرجل ماله بغير امر باقى الودعة وضع  
 ما قبضه فله بل يدين ورب الودعة وباقى الودعة بالخيار له واضمنوا الوارث له واضمنوا الدافع وسوا الذي اودع الميت عند  
 المالك او ما كان له الخيار في ذلك لان المودع كانت يد الحفظ واذا لم يد الحفظ بعرض حتى يمتلئ الغصع الوارث فلان يد الحفظ ينصب  
 لغرضه وكذا الدافع اذا لم يد الحفظ بدفعه بعرض حتى وكان الدافع بمنزلة الغاصب القابض بمنزلة غاصب الغاصب الحفظ وسوا الدافع  
 والغاصب الغاصب غاصب الغاصب فكان له الخيار في تعيين ايهاهما والحكمة الغاصب غاصب الغاصب ويرجع الدافع على الوارث ضمن لاه غاصب  
 وللغاصب ان يرجع على غاصب الغاصب بلا عكس اي لا يرجع الوارث على الدافع ان ضمن لان الوارث غاصب الغاصب ليس لغاصب الغاصب  
 يرجع على الغاصب اذا ضمن **م** كذا امر الوصيين خلا قال الى يوسف بن قنبر لما على الانفراد الا ان ياوره الكفا لان له اختيار مداونك الابدي  
 من قائم وحادث كما في الوصي امرنا بخلافه اودع عند الميت حب لا نصبة الوصي اصله وللوارث ان احاط الدين او منتهى الميت حد الاول  
 مصعبه كونه الحار والوصي ما فيه ان حاطا كمال الحرق والعرق الوصي يعمل للميت مطلقا والوارث ان احاط الدين ونفسه للميت حد الاول  
 ان الملتقط الشهيد محض عن غيب **ش** اي كذا كذا كان الميت وصي الى وصيين فجاء احدهما واخذ الودعة او المعضوب من المودع او  
 الغاصب وضاع في يد فلهم لم يضمنوا الوصي الغاصب او يضمنوا الدافع خلا قال الى يوسف بن قنبر لما على الانفراد الا ان ياوره الكفا لان له اختيار مداونك الابدي  
 فترعا على الانفراد يعني انه ليس لاه الوصيين ان يتفردوا في شيئا مخصوصة وعندنا يوسف بن قنبر واحد من الوصيين  
 عند ماله من كل واحد الوصيين ان ما حده عند الودعة والمعضوب فكان الدافع بمنزلة الغاصب امر الوصيين بمنزلة غاصب الغاصب فكان  
 وعند كان له ان ما حده عند ذلك حد فلا يكون للدافع غاصبا والقابض غاصب الغاصب الا ان ما غاصب الدافع الى احد الوصيين في ايمان على  
 الدافع والقابض اتفاقا لان للقاضي وللاية ان يختار الحفظ او في الادوية من يد قائم او بدو حاد يعني له ان الدافع كان المدعي او في كتمان الدافع للحفظ  
 كما في مودع الميت اذا كان نفعه وان كان المدعي او في يد الدافع كما في الوصي لمرأ فان القاضي اذا اراد ان يوصي الميت اتمه  
 كان له ان يعزله وينصب جبا عنه واذا كان كذلك كان ام القاضي بالدفع الى احد الوصيين عن ولاء فلا يمكن ان يحمل اذ لم يد الحفظ غاصبا وبذلك  
 مضى اودع عند الميت فانه اذا مات رجل في يد ودائع لم يمتى وسر لا وعلمه دين واوصى الى رجلين فان احد الوصيين لم يقبض اودع عند  
 الميت بعرض او صاحبه لا يضمنه اصلا سواء كان الدين على الميت محيطا بتركه او لم يكن وكذا احد الوصيين اذا قبض بغير اذن رب الودعة لا يضمن  
 مشروطا يكون رب الدين الذي على الميت محيطا بتركه حتى لو لم يكن محيطا بها ضمن واما كان كذلك لان من الميت مصعبه ضد الاول اي ضد من  
 مودع الميت يعني له الودعة اذا كانت محبوبة من كل وجه كانت اذا لم يحفظ بمنزلة الغصع الودعة التي اودعها الميت عند الغير محبوبة من كل وجه لاه  
 لا تصور في الحرف فكات اذا لم يحفظ بمنزلة الغصع وكذا الودعة التي عند الميت ليست محبوبة من كل وجه لان من الميت وان كان عزرا  
 وجه حتى قطع السارق منه الا انه مضيع من حيث انه ليس عليه بدو حاد واه كان محبوبة بالميت وقد زالت ثم اراد بيان كونه مضيعه فقال  
 كذا الحار والرفق يعني ان ما عند الميت كان الجار ووفيقه في الطريق لم يضمن لعدمه وتخرج اذا اضاف الضمان كما ان يكون الحار والرفق اذ  
 مال العن عند حقوقه والرفق بدون اجماع لانه كان في محل الضمان وذلك لاه عامل الى كصاه لحة وليس عامل لنفسه من وجه فعمل اذوا  
 له شرعا رعا له حقوق المسلمين فعمل بذلك من الميت مصعبه واذا ثبت مدافا الوصي يعمل للميت مطلقا وكان ما ذواته بعض الودعة من منتهى  
 الذي سيجل الضمان مطلقا والوارث يعمل للميت لاه الدين بالتركه لان نفسه من وجه لانه ليس له حق في التركه لان له حافي التركه يكون تصرفه  
 بعد الميت لنفسه لا للميت فلا يعمل به كيد الميت الودعة ثم اراد تنوير العاقل للمعروض من العامل لنفسه ضامن فقال لا يرى للملتقط  
 اذا شهد وقت القطة انه اضره ليقع على ماله اذ اودع كمن ضامن لاه كان محسبا للاخوف سعى في صاه جوالع والفق وان لم يشهد على















النفطيل وترك ائمتهم للحجاز كما في الوقف بخلاف الامان اذا النسوة لانتسب خط ائمتهم وسمى جامع الحجاز في مثله واعتبر بالام مع الحق  
في الاول في التهم **باب** وان مات الموصي قبل ان يولد المولى لا ينقل من المولى الا على المعنى لانه في رجل اولاد له علم له احد  
ما كان عرسا مثله يولد له المولى وله موال اعتنقهم من الرجال والنساء ولولدوا له المولى اولادهم الرجال والنساء حازا ايضا وبقيت  
الموصي على الدين اعتنقهم الموصي من الرجال والنساء بخلاف المسئلة الاولى لان الموصي لم يمت غير متعين على ما ينسب ومنه قد يعين المنتسب اليه  
وراد معنى انه اذا لم يكن المولى على تعين لم يمت بالمولي من انتسب اليه بسبب ما لا يعاقب وهذا معنى معلوم بمعتقدنا والعقبات  
وكذلك نسبهم على اولاد مولاهم العقبات والعقبات من الرجال والنساء لكن شرطه ان يكون الموصي عتيق الغير او غيرا فانه اذا كان زوج معتنه  
الموصي معتنا غير الموصي لا يكون الموصي على ولد ما من هذا الزوج ولا لان ولدا من هذا الزوج ولا لان ولدا من المولى يجب  
مشاكل فبما هو ان يقول ليس يكون الموصي عتيق الغير ولم يكن ولا لان لم يعد عنها قبل عتيق الاب لا قبل مرسه اسرها فان المعتنق اذا ولد  
لا قبل مرسه اسرها فثبت عنها كان ولدا مولاهم ولا ينقل الى مولى الاب اذا اعتنق الاب له اما لم يولد لانها موقوف في مسلة رجل الولاد وكذا  
اذا كان زوجها رجلها لا يكون الموصي على ولد ما منه ولا ولما قيد العرق لانه اذا كسح عجمي معتنه فلم يعتنقه احد فولدت فولاد ولدا  
لمولها عند ابي ضيفه ومحمد بنهما الله وقال ابو يوسف لا يكون ولا المولى الام لكونه منسوب الى قوم ابيه لانه كالنسب سوا الى الاباء ولذا  
لو كان الاب عجميا لا يكون ولا المولى الام لانه لا ولد له العتاة قوتى معتنه في الاحكام حتى اعترف الكفاية فيه والنسب في حق العجمي ضعيف  
لانهم ضعفوا نسبهم ولهذا لم يعتبر الكفاية فيما بينهم بالنسب بخلاف ما اذا كان لاب عجميا لان نسب العرب قوتى معتنه في الكفاية وكذا  
في الكفاية قوله اذا النسب تعليل لقوله وعلى اولادهم يعني لانه هو المولى في كل من نسب اليه بالعتق الذي يابسه واولاد المولى كذلك  
لان نسبه لا واولاد المولى لان ذلك العتق الذي يابسه الموصي لانهم انما اعتنقوا بما ستره القوتى في ابائهم من غير واسطة وذلك لان  
ابائهم انما صاروا موالى فلان من حيث ائمتهم بسبب ما ستره عتاق الاباء لا ما عتاقهم فانه لم يوجد في اولادهم ما ستره لاعتناق  
من اصره فاذا كان نسبه لا واولاد المولى فلان تعين لا عتاق الذي كان به نسب الاباء الله كان نسبه لا واولاد الله حصته كما كانت نسبه لا ابائنا ولم  
المولى حقيقة لا محازا فقبائل العرق بخلاف من ستره ما اذا اوصى لا واولاد فلان لفلان اولاد صلبية واولاد اولاد حرة في نفسه  
على الاولاد دون اولاد لا واولاد لان النسب مع محبة الولد في نسب اولاد الاولاد لانه لسبعين الولاد لا واولاد بل بواسطة انهم ولدوا  
من انتسابهم بالولاد لا واولاد فكان نسبه لا واولادهم حصته ونسبه اولاد لا واولاد محازا فلا محال يجمع سها قوله وعلى عتقا العتقا انهم  
الموصي على مولى المولى لم يولدوا من الموصي من اولادهم من الذكور والاناث لانه لو تصرف الوصية الى مولى المولى عند عدم المولى  
لمن يعطى حكم الموصي اصلا والكلام اذا تصرف حصته وامكن اعطاء المحال على المحاز لا يصار الى تعطيله فلهذا على مولى المولى صار  
النفطيل ولولاه على مولى المولى مع وجوه اصره الموصي لم يترك ائمتهم لاجل العمل المحاز لان الاسم حقيقة في المولى محاز في مولى المولى  
لان نسبه مولى المولى الى الموصي ليس بعين لا عتاق الذي يابسه الموصي بل بواسطة عتاق من اعتنقه الموصي وكان الموصي ميبا لا عتاقه  
مسسوز اليه للسبب محازا فلما تصرفنا لفظ المولى المهم مع وجوه بعض من ائمتهم لم يترك ائمتهم للعمل المحاز فرفق لست الى الجمع سها  
معدنا صرف الكلام المهم بان لا يصره من مولاهم هذا ترك ائمتهم المحاز وهذا كما في الوقف فانه لو وقف ارضه على مواله وله موال  
مولى موال فالقوله تصرف الى المولى واولاد المولى يدخلون في الوقف كما يدخلون في الوصية فان كان من المولى واولادهم واصر فانصفت  
والنصف لآخر الفقهاء دون مولى المولى ان لم يكن احد من مولاهم تصرف القوله الى مولى المولى كما ذكرنا فلم يكن يترك الوصية والوقف فرفق  
انه منى اسكن العمل بالحققة لا تصرف اللفظ الى المحاز بخلاف القان فان يجمع بين ائمتهم والمحاز تصرف اللفظ الهامه لو كان من استأجر

واولادهم ايضا اما صامون الى  
فلان ماله ولا نسب سائر اعمام والاباء

[illegible]











ولم يحوز النصف منها الا ما عدا ما عرف كل واحد منها من حصة فلو لم يحوز النصف منها من قبل الوارثين  
منعته تمامه وثمة ستون وثمانون وكما في الدفع بالعين والنفق فانه اذا اقل عددا فحقا عنى لغو دفع النفس بالعين الى  
والجباية ينقسم بها الا لما بطريق العول اجماعا فكان في هذه المسائل كانت النصف موله لكون الحق على النصف حله فكذا في مثلنا وقد كان  
حق الوصي له بالنصف في الكل وفي الاخر في النصف فان اثار الوارث بسم الكل على اربعة اقسام بكون الوصي له بالنصف بقدر عام حقه لانه اقسام ولا  
تقدر عام حقه ثم وان لم يحوز النصف في ذلك وعند نزاعه فحقه على الدعوى وبالسبب لا العكس العول الذي كان في شراء الكل  
البعض بالحق العكس كوان بسم النصف او بدل الدين في كل اخطا في تركه في العدم وقسم من المادون بين الدينين او اكل من المال  
عند ولم يحوز حقه عدما ولا يزيد في تخصيصه لخراج بالنصف قبل ربع عند الاجابة فيها النصف ما عدا المادعة في سهم نصفه بربع النصف  
وتفصل الفرضين الفصل التاسع دونه ضد المحاباة واحصاها اذ البيع والعقود او الوصية بالمرسل ضد الوصي لم يلحق الوارث اي عند  
الى حصة التسمية بالوصي له بالنصف وسويده بين الوصي له بالنصف وسويده وتراعيته وسويده حقه الدعوى فانه اذا ادعى انسان دارا  
بعضها ادمها جميعا ولا يرضى بها واقاما البينة بنصف الدار بها بطريق المادعة عند وطريق العول عندها وذلك لان السبب في الماد  
اي اثبت اكلها ابتداء في عين المال لا في عين المال علم ان الاصل عندنا في حصة ان التسمية اذا كانت لحي ائمة السبب في الدقة ابتداء كانت عوله  
مصرف كل واحد فحقه اذ لا تضيق في الدقة وكذا اذا لم يثبت السبب ابتداء في الدقة لكن السبب لم يكن مضاقا لشيء معين في المال  
بان ائمة في بعض شايء منه كونه في بعض النصف في الدقة لان تضيق المحل لم يتغير هذا المحل وان كانت ائمة السبب  
ابتداء في العين اي في مال غير شايء كانت تراعيته لتضيق المحل لاننا نعلم ان كل واحد ليس ثابت في العين في كل واحد كذا في الزيادة  
واذا فرضنا عندنا اذ كان احدنا موصيا لآخر كان السبب وهو الوصية سالحة ابتداء في عين المال بدور الشيوخ فكانت التسمية  
تراعيته عندنا وان كان حق الوصي له بالنصف وسويده في بعض الشايء وذلك لان العول ثبت بخلاف القياس لا ان كان في الارث  
واحد شايء فاذا كان حق البعض بايعاد في بعض لم يكن في معنى الارث فلهذا قال عكس العول اي عكس العول في قسم الميراث لانه المطلق  
المشارف فان حقوق الورثة اجتمعت في التركة على وجه الشيوخ ولم يثبت حق احد منهم في عرشه وعكس الدين فانه اذا اجتمعت الدول المتعددة  
في التركة وصارت عن الوفا بسم التركة بين ارباب الدين بطريق العول اجماعا على ما ذكرنا من ترك العاد ولا عوله الف لا عوله الفان  
فالمرور بسم منها بطريق العول ابتداء لان حق كل منهم كان ثابتا في الدقة ابتداء لافي العين قوله كافي شراء الكل والبعض اي فدان سلفنا  
ايات شراء الكل والبعض فانه اذا ادعى عينا بالآخر فحق واحد على الآخر منه وادعى الآخر شراء نصفه منه واقاما البينة بسم  
الدعا بسم بطريق المنازعة لان سبب حق كل واحد منها وسواها اثبت حقه في الدعوا والسبب في مدعى الكل اثبت اكلها ابتداء في عين المدعى  
بدون الشيوخ فسمت منازعة وان كان حق الآخر وسويده في بعض شايء فاما في المادعة في قوله اذا السبب في الماد المال العين اكنه في الفرض  
هذا التبدل لطلاق المال لان السبب في الماد كان سببا للحي في بعض الشايء كونه في معنى الثابت في الدقة كما ذكرنا قوله والحق العكس كواب  
اي والحق الذي ذكرنا ان الاصل عندنا ان الحق ان ائمة الشيوخ حله كانت التسمية عوله والا كانت تراعيته وان الاصل عندنا حصة  
ان التسمية اذا كانت لحي ائمة السبب ابتداء في المال المعين كانت تراعيته والا عوله انعكس كواب اي كان جوابها التسمية بطريق المنازعة وجوابها  
بطريق العول على عكس المذكور في قسمه النصف او بدل الدين يعني انه اذا اقل من او بدل الدين اقل احدا عدا ولا يرضى بها ولصاحب العول ولبان  
بعضا ادمها جميعا اختار الوصي دفع النصف اليهم او دفع قسمة المدير فانه قسم ذلك الا ان شاء لولى اخطا وله للذي لم يصف عندنا حصة بطريق  
العول فيجب عندنا الكل وذا بالنصف لان حقها بالنصف حقه في الكل فصار حق الوارث في اخطا في جهتي وحق تركه في العدم في سهم فسيم الماد

عن خمسة مائة قبل ان يشكك نصيبه فنوقف ذلك حق الوارث حتى يفصل كان للوارث فاذ كانت حصة التوقف باذنا فاذا فصل عنى يريد  
الى الوارث وفقا حصة التوقف ومنه اختلاف الوصي ان يحج عنه فاذ لو قال اوصيت بثلثي مالي في الحج عن كل عام مائة فانه يحل النصف في حقه  
بثلثي حقه في سنة واحدة ولا يوقف لوزن على الدين فكذا لو قال اوصيت بثلثي مالي لستحقى منه بثلثي كل عام مائة فيستحق منه بثلثي كل عام  
في اول السنة ونصفه ولا يوقف على السنين فكذا انما اوصى بثلثي من الشرايط ما شهد ولا يوقف على السنين في حقه الا بثلثي كل عام مائة  
الوصي يستحق كل سنة بعد السنة من حق الوصي له قبل ان يتوفى في حصة فيعود ما في حقه من حصة الوارث من النصف فهو كالحاصل  
للمتة المدة من الميراث فالوقف والتوقف على النصف لا يثبت لانه لا يمكن ان يعود هذا الى الوارث في حق الحج والنفق والنصف والنفق  
فما سوي اذ لا يتوقف فضل من الوصية فلا يكون الحق عندنا والمقصود من هذه الوصايا ما يحصل منه البينة وفي النفي يصح ذلك مساهمة  
الى ائمة فيجعل كذا الوارث ان ينفق على عرو وبكران لم يعد لفظ الوصية منها رضى المالك بالعدو والعاقدة وان عاد فلزم عندنا  
ثلث الثلث وعندنا سابع ما يدعي كحق العول والخراج ووقف لثمة كل فرد نصف البلد ورواها ما ائمة بوجهه لانه في الوارث ورواها  
عرو والزيد وبكر عندنا ارباعا عندنا في فصل الامان اخماسا قبل اسداسا وفي غير نصفين كان لم يظروا صلا والتم لم يروا عرو والزيد  
لم يعد لارحام كالمسح بعد العقد وحق الوصي له اي ما ذكرنا فانه اذا كان الوصي له بالنصف واحدا والوصي له بالنصف واحدا فان كان  
كان الوصي له بالنصف اثنين مان اوصى لزيد بثلثه واوصى بان ينفق على عرو وبكر كل شهر عشرة دراهم ما عدا فلاح انما ان يعد لفظ  
الوصية بين زيد وعرو ولم يعد منها فان لم يعد لفظ الوصية منها فالوصية بينهما فاما اذا كان الوصي له بالنصف واحدا  
عندنا جميعا فكلما ان غدا لهما حصة الورثة كانت التسمية عندنا تراعيته على سنة فان لم يحز النصف من الوصي له بالنصف وبن الوصي  
بالتسمية فحينئذ في هذه المسئلة وانما انما شخص واحد وكما ان عندنا ان احازت الورثة منه قسم المال على اربعة وان لم يحز النصف  
على اربعة فلكل حصة من المسئلة ولا فرق في هذا الجواب بينهما ان لم يترك التسمية كما ذكرنا ومن ان يترك التسمية بان يوصي لزيد بثلثي حقه وعرو وبكر  
كل شهر عشرة دراهم على كل واحد في كل شهر خمسة دراهم فالصنف اطلق لفظه وقال وكذا الوارث يوصي لزيد بثلثي حقه وعرو وبكران لم يعد لفظ  
الوصية ولم ينفق سويده السمية وعدم لعم من حكم هذه المسئلة الاولى سواء فرق التسمية او لا وانما كان حكم هذه المسئلة حكم المسئلة  
الاولى مطلقا فارجح للاتحاد ونفي المزايم لوصي له بالنصف انما يرد ببيان الوصية لارثان الوصي له فالوصية في سنة المسئلة واحدة  
كما في المسئلة الاولى لان الوصي له بالنصف وان كان اثنين الا ان عقد الوصية وعاقدة واحدة اما العقد فلان الوصي له بالنصف اخطا الوصية  
واما العاقدة فلان الوصي واحد فحقها جانب اتحاد الوصية ما اتحاد العقد والعاقدة فاذا كانت الوصية واحدة كان حكم هذه المسئلة حكم  
اذا كان الوصي له بالنصف واحدا والارثان لارثان الوصي له بالنصف اوصى لزيد بثلثي حقه واوصى لزيد بثلثي حقه ما اوصى لزيد بثلثي حقه  
وصه واحدة في حق خاتمة الوصي له بالنصف فان قيل بكل هذا البيع فان في البيع اذ عرو والبيع السمية بان قال بعض عبد الله بن كمال  
على لكون خاتمة منه على سنة وخمسائة على الاخر كان العقد صفتين في اذ اعدا احد ما حصة من النصف كان له ان ينصف نصيبه فلما عندنا حصة  
في غروا لارثان الوصي له بالنصف وتوقف السمية ونصيبه على الوصية والمعنى كجامع ان يترك السمية على هذا الوجه ليس الاذ كما يتقضى  
مطلق التسمية وذكرنا ان نصيبه مطلق الكلام لا يقتضي تعيين بل يوجب تفرق وفي ظاهر الرواية توقف الصنف بخلاف الوصية ووجه الفرق  
في حله البيع المتضمن لزيد وعرو وبكر العول الذي تم العقد اذ السعة لا يتم بدون قبول المشتري ولهذا الوصف لاسع فباع ولم يقبل المشتري  
لم يثبت التسمية وبدون البيع وهذا كله يوجب العرو سواء الملائمة والذبي يوجب للاتحاد وسواء اعدا الداع وادعا الداع فكان ما يوجب لزيد وبكر  
بخلاف الوصية لان ما يوجب للاتحاد ما يوجب التفرق لان العاقدة فيها واحدة وكذا عند الوصية وذلك لان الوصية يتم قبول الوصي انا في



قول الموصي له المالك بالبيع السبيد لهذا من قبل الموصي فلم يقبل الموصي له خذ فاذ اختلف الوصية بدون قبول الموصي له لم يقبل  
الموصي له عاذا وصية فكان ما يوجب الاثبات اعاد اعاد العود واما العود بالثمن فليس له ان يعاد  
حينئذ وكان الرجحان لطلب الاعاد فتولى موصي الاعاد العود والعقد تضمن ما ذكره في كتاب الفرق قوله وان اعاد الموصي لفظ الوصية  
من عمرو وبكر بان قال او صفت بثلث مالي لزيد واوصيت بان ينفق على عمرو وكذا من خمسة درهم ما عاشر واوصيت بان ينفق على بكر كل سنة  
خمس درهم ما عاشر ثم مات فلزيد وهو الموصي له بالثلث عندنا حينئذ في ثلث عندنا يوسف ومحمد بينهما سبع مائة فقلت الوصية فيه يعني ان  
اذا الوارث منعت الوصية في الكل كان لزيد سبع الكل وانما كان كذلك لحرف العود والخراج فتولى الحرف العود لتعليل لقوله وعندنا  
سبع مائة فقلت وقوله والخراج تعليل لقوله فلزيد عندنا ثلث يعني انما كان لزيد ثلث الثلث عندنا لان التسمية عندنا على سبيل الخراج وعندنا  
ذلك لانه لا يمنع الموصي له بالثلث وسوزيد في الثلث فان اعاد الوارث سلم الثمن للموصي له بالثمنقة وسوزيد وبكر واستوفى منازعة  
في الثلث وتسم بينهم الثلاثة فكان ثلث لزيد وثلث لعمرو وبكر واقل حاسب لثلث وثلث تسعة فكون لزيد سهم واحد من تسعة  
بالمنازعة ولكل واحد منها اربعة اسهم هم بالمنازعة وثلاثة اسهم بالمنازعة وان لم يحز الوارث سهم ثلث المال سهم الثلاثة اجتمع في  
الثلث ثلث وصايا واستوفى منازعة الكل لان الموصي له بالثلث في الثلث من الوارث لا يضر عندنا في الثلث الا بقرينة الثلث فكون ثلث المال  
بينهم الثلاثة لزيد وثلث لعمرو وبكر فكون لزيد عندنا ثلث الثلث اذ الوارث لم يحز فلذلك لطلو قوله فلزيد ثلث الثلث ولم يبيد بالاجاز  
وعندها والاعاد ما كان لزيد سبع مائة من حرق العود يعني ان اعاد الوارث فالما تسهم بينهم اسباعا على سبيل العود لانه اجتمع في  
المال ثلث وصايا والوصية بالثمنقة اذا كانت حطية كانت حصصهم جمع المال كما وكل واحد من الموصي له بالثمنقة نصف الجمع والموصي له بالثلث  
نصف الثلث فاجعل المال على ثلثة لحا حصة الثلث نصف كل واحد من الموصي له بالثمنقة جمع ثلثة فكون لهما سهم والموصي له بالثلث بثلث ذلك  
وسهم ونصف جمع المال على تسعة سبع ذلك للموصي له بالثلث وسوزيد وان لم يحز الوارث فالثلث يتسم بينهم على تسعة كما ذكرنا في المثال  
مكون لزيد سبع الثلث قوله ووقوف اي ووقوف لاجل الاعاد على كل واحد من الموصي له بالثمنقة وسوزيد وبكر نصف ثلثة ونصف الموصي له  
بالثلث وسوزيد يعني لزيد عندنا نصفه يعطى لزيد عندنا لاجان ثلث المال سهم من تسعة وسبق ثمانية ووقوف للاتفاق على كل واحد منها  
اربعة وله عند علم الاجان عند ثلث الثلث ايضا فوقوف للاتفاق على كل واحد منها ثلث ثلث المال نصف باقى من نصيب زيد وسوزيد  
ثلث المال وعندنا يعطى لزيد سبع المال عند الاجان اربع ثلث المال عند علم الاجان فكان الباقي تسعة اسباع جمع المال اربعة اسباع  
ثلث المال بوقوف ذلك للاتفاق على كل واحد نصفه وسوزيد الا اسباع قوله ودوا حراما فاعل بوقوف قوله ما انفق فاعل ودوا وانهم  
رجع الى التفتة اي ودوا الى زيد والوارث اربعة التفتة على عمرو وبكر يعني ما اى عمرو وبكر يعني لزمات الموصي له بالثمنقة قبل استكمال  
ما وقف للاساع عليها فكل الموصي له بالثلث وسوزيد قدر حصته فان بقي شيء على الوارث ان مات عمرو وسوا من الموصي له بالثمنقة قبل استكمال  
ما وقف له فهو حق عمرو والتفتة تعني الى زيد وهو الموصي له بالثلث والى بكر وهو الى الموصي له بالثمنقة عندنا يوسف ومحمد بينهما اربعة اسباع  
سما في ذلك للموصي له بالثلث وسوزيد وثلثة اسهم بوقوف للاتفاق على سكر ولا فرق في ذلك لاجان وعدم لاجان غير عند الاجان تسيم  
بانيه خمسة البتة معنى ثلثة اسباع جمع المال اربعة عند علم الاجان تسيم بانيه خمسة وسبب ثلثة اسباع ثلث المال اربعة واما قسم المال عندنا  
اربعا لان حق الموصي له بالثلث في سهم من تسعة وحق بكر في اربعة من تسعة فكون قيمته الباقية على قدر حصتها اثنا عشر لزيد واربع اسهم بوقوف للاتفاق على  
بكر ما عاشر وقيل يتسم الباقي بين زيد وبكر اسداس اسدس لزيد ووقوف خمسة اسداس للاتفاق على بكر لانه لما بطلت الوصية لم يرد عونه

[illegible]







للقوم المعزلة لان الاجان في الصحة صحت ظاهرا لانه حين اجاز لم يعرف على اسم دين ثم لما اقر بعد ذلك يدن على ابيه  
 كان صحته اقرار بالدين على ابيه سنان اقرار بالاجان للموصي لم يقع لانه احاز وصيته ابيه وعلى ابيه دين فكان  
 من الوجه مقرا على الموصي له واقراره انك على الغرم باحازة من الغد وانه من هذا الوجه اقرار على نفسه فتوافق  
 بزعمه في الاطلاق لانه اقرار على نفسه لا يزعمه بعض الاجان لانه اقرار على غنى وصار من هذا الوجه الواسع الوارد في الزكوة  
 سلم الى الموصوب لم اقر انها كانت لفلان فان نعم بعض قدر الموصوب لفلان ولا ينقص الملك للموصوب اخذت زعمه  
 الاطلاق لا البعض كذا من افسار كما لو قال الوارث لهذا على ابي الف درهم بل لينا ودفع الاطلاق الى الاول في قضاء  
 فانه بعض للناس في مثلها لان اقراره على نفسه صحيح وقد اقر في الاطلاق كله لك وقد غلط في الاقرار الاول اذ لم يكن على ابيه دين  
 وقد دفعها الله باختيار فيكون ضمانا للمكاتب بناء على زعمه ولا يغير زعمه بعض اقراره الاول وان صدق دعوى الاجان  
 والدين معا ينفى بالدين اذ سبقه بغيرها فلا عكس لانه حين وارثه وصل تحاصا عند قوله على دعوى الودعة والدين  
**ش** اي وان ادعى رجل على ابيه ديناً وادعى صاحب الاجان الاجان وصدق الوارث دعوى الاجان والدين معا بان  
 قال صدقما بدي بالدين ولم يضمن لصاحب الاجان سوا صدقهما في حال المرض لو باخر عن الاجان كان الدين اولى  
 من الاجان واذا كان عاقلها فاولى له من الدين اولى واما اذا صدقهما في الصحة فلان سبقه بغيرها اي سبق الدين بغير  
 الاجان يعني ان الاقرار بالدين على ابيه في الصحة لو سبق الاجان منع صحة الاجان لانه احاز الوصية وقد يعلق على ابيه حوالته  
 وذا منع صحة الاجان كما منع صحة البتة بلا عكس فان الاجان لا يمنع الاقرار بالدين واذا كان الاقرار بالدين مانعا لصحة الاجان  
 اذا كان سابقا على الاجان فاذا اقرن الاقرار بالدين الاجان دفعها ومنع صحتهما قوله فاسبه اي فاسبه من الحكم حكم حرم فارب  
 منه في النكاح فان سبق نكاح احمى على نكاح الامة بغير نكاح الامة بلا عكس فانه لو نكح الامة او لا نكح احمى لا ينفى نكاح الامة نكاح  
 المحرم واذا كان كذلك فاذا اقرن نكاح احمى بغير نكاح الامة بغير نكاح الامة لان نكاح احمى لا يمنع نكاح الامة اذا كان سابقا عليه  
 دفع نكاحها اذا كان متارنا له قوله وقيل تحاصا عند اي وقيل كان المال بين صاحب الاجان والمولى بالدين بعد حصصها  
 عند اي خيفة من قربا لئلا يملك على ماله دعوى الودعة والدين اعلم ان هذه المسئلة مرادها انك لا على اي خيفة في ماله  
 مختلف بينهما وبين صاحبه ومعها اذا مات الرجل وترك ثلث درهم فجاء رجل وادعى على الميت الف دينار وادعى لغيره الاربعة  
 السبع مائة وودعة له عند وقال المريض صدقتم مات ولم يترك سوى الف دينار كما نسا سوا عند وعند ما الودعة اولى فيها  
 لا بخانجان الى الفرق وسو يحتاج اليه حيث سوى بينهما ان سبق الاقرار بالودعة مانع صحة الاقرار بالدين ومقارنته لم  
 مانعا واختلف المتأخرين في بعضهم المذكور في الجاهل سنا قوله اما عند اي خيفة في ماله وبعضهم فرقوا بينها ووجه الفرق  
 ان الاقرار بالودعة متى كان سابقا على الدين اما دفع الاقرار بالدين لانه اقرار بوضعية قائمة بقدر المقر على تسليمه لانه حين  
 اقرار بالودعة لم يتعلق بها حق الغرم والاقرار بالودعة قائمة بما دفع الاقرار بالدين لان الميت يتعلق بماله لا بالدين وادى  
 اقرار بالودعة والدين معا كان المعراج اعم من تسليم الودعة وقت الاقرار لانه لم يقر بالودعة الا والاقرار بالدين مع فلم  
 يكن الودعة وقت الاقرار باحالة عن حق الغرم فلم يندقر المقر على تسليمها الى المقر في كان هذا يميل الاقرار بالودعة مستلزمة  
 وموكل الاقرار بالدين فصار اقرارا لدينين فيستويان واما في مثلها فالأقرار بالدين على ابيه اما منع الاجان لان الدين  
 اولى والاجان في الوصية لا يصح ديناً قط فلا يصح منعه الاقرار بالدين **م** ولو مات عن الف موصلا لزيد يان ولعمرو يان

ش

حكم البيع بالنصب اي البتة بشرط العود  
 بعت وبتوت الرخيخار العيب خيار الروم وبتوت ضمان  
 العوض وبتوت انصاف للموصوب في القيمة الموسومة ببناء  
 ساء مساع على الواسع اذا ابايع السبعة فالمسلم كالمسلم  
 قد دفع على الصل القدم لانه وثيقة بمنزلة كتاب العهد وعلى  
 عقد وعلى الدرك فتعذر العمل بما قبل البيان فبطل الضمان للغير  
 ولا تخلفا في موالد نوم فيما بين الناس فكان المضمون محله  
 وعملهم الله ضمان الدرك وكانت المسئلة على اختلاف على هذا القول  
 له وقفاً باللفظ والمعنى اي ناقلا ان البتة بشرط العوض البتة في  
 عن مبالاة الما بالما لا رضى قد وجب فثبت اللفظ اقتصار  
 لا ما تنقضي اللفظ وتنقضي حكم البيع  
 ان اللفظ ابتدا قوله ولا ينفذ



ثلاثة وثلاثون اساع وثلاثون شح فانقسم الثلث سها على خمسة اساع وثلاثون شح. الاول وسوزيد سها من الثلث وسوزيد سها من الثلث  
فانقسم الثلث على خمسة وثلاثون شح فاضرب عددا الثلث على ارباع وذلك خمسة اساع وثلاثون شح في مخرج الثلث وذلك خمسة اساع وثلاثون شح في  
مخرج الثلث وذلك ثلثه بصرته عشر كان الاول سها من ثلثه فصار ستة وانه ثلثه وذلك اربعة في ثلثه فكون عشر فكان للوجهي لها  
سنة عشر قدر الثلث بالمعنى بين سدين الاصلين بقوله اذ لا تضرب الا بقوله بالكر من ثلثه بعلق بقوله لا تضرب بقوله ولا المزدحان اي ولا  
تضرب المزدحان في الاتحاق على عين واحدة بالكر من نصف الثلث العين وولاه ان كل واحد منهما لا تضرب بالكر نصفها لان المزدحان  
جميعا لا تضربان بالكر نصفها ومذاطها والله اعلم **باب** من شرط الرضى ومن شرط العوض تنقضي  
شرط نفسها ابتداء في التقابض والاقرار وكذا البيع انتهاء في الشفعة والرد بالعيب الروم وصمان المهدى والغور وفا باللفظ  
والمنع ولا يلزم نسبة المنفعة بشرط العوض اجماعا ابتداء وانها اذ التقابض يوضع الحكم بشرط بالبقاء والمنع عند تعذر الرجوع  
لدليل نقا كس كواله والكفالة بشرط طلب المصل وبراءة **ش** اي والهبة ان كانت بشرط العوض تنقضي بشرط الهبة ابتداء لمنع انها تعتبر  
منه ابتداء حتى للبيع على التليم ولا يرد بالعيب لانها لا تنقسم في الشفعة بشرط الهبة في الابتداء ما بشرط في الهبة تنقضي التقابض فكان  
الهبة المطلقة لا يبيد الملك للموسوي بدون القبض فكذلك الهبة بشرط العوض اجماعا اذ لو التقابض دون القبض لان العوض بشرط  
فجزءه الموسوي يكون منه ايضا فموسوي لو ابيع بشرط العوض فلا يثبت الملك فيه ايضا الا بالقبض وتنقضي الاقرار اي كون  
الموسوي لو ابيع بشرط العوض مستوعبا غرضه اجماعا اذ لو التقابض الاقرار بعد كل شيء لان تحديد الاستدراج من الاعلى الى الاسفل  
وسنالك الشيطان مختلف فيها فان عندنا ذلك لا بشرط القبض وعندنا الشافعي لا بشرط الاقرار فكانا دون الشرط المتفق عليه ثم ولها  
في القضاة نعم من لم يكره لغير اصل الهبة او لاثبات حكمها فان اقتضاها التقابض لاثبات حكمها وسو الملك دون الجواز اذ الجواز ثابت قبل  
القبض بالاتفاق فاقضوا في الاقرار للصحة فانها في الشارع لا يصح عندنا قوله وكلم البيع بالنصب اي الهبة بشرط العوض تنقضي  
حكم البيع انها اي عند قبض العوض من في تنقضي بوقت الشفعة وبوقت الرد بخلاف العيب بخلاف الروم وبوقت ضمان المهدى  
اي ضمان الدرك بوقت ضمان الغور وفيه لو لم يصب له بشرط العوض فبما نصا لم للموسوي في في الشفعة الموسوية بناءم جابح  
او اتحق الشفعة في الموسوي وتنقضي عليه بناء فان الموسوي يرجع ساء مساعا الواسع اذ ابيع الشفعة منه فالسنة عالم اعلم ان ضمان  
المهدى لا يبيع على ما هو الخاف من الرواية لان المهدى اسم مترك قد منع على الصل القدم لانه وثيقة بمنزلة كتاب المهدى وعلى العقد لانها  
اخذت من ذي العقد المهدى والعقد سوا وعلى حقوق العقد وعلى الدرك فتعذر العمل بما قبل البيان فبطل الضمان للجها على الدرك  
فان ضمانه صحيح اتفاقا لانه عيان عن ضمان الثمن عند ورود الاتحاق وسو المذموم فيما بين الناس فكان المضمون معلوما او سوا  
على وفاء ما التزم دفعه وقيل ضمان المهدى عندنا في يوسف وعملها لله ضمان الدرك وكانت المسألة على اختلاف على هذا القول كما في الكفا  
فالمصراع اختار هذا القول ما لم يمسس به عندنا قوله وفاء باللفظ والمعنى اي انا قلنا ان الهبة بشرط العوض الهبة في الابتداء حكم  
البيع انتهاء لان ذلك منه لفظا وبيع منه لان البيع عبارة عن مبادلة المال بالمال بالرضى وقد وجد في باب اللفظ اقتضى شرط الهبة  
المعنى اقتضى حكم البيع فقلنا انها تنقضي بشرط الهبة ابتداء ما تنقضي اللفظ وتنقضي حكم البيع انتهاء وفاء بما يقتضي المنع عملا بالوجهين  
واعلم بعكس لان اللفظ سابق في الوجود فثابتا بشرط الهبة ابتداء قوله ولا يلزم اي ولا يلزم على قوله وفاء باللفظ والمعنى انه  
اذا وسبب المنفعة بشرط العوض كونه لك اجماعا ابتداء وانها وعلى هذا القياس كان ينبغي ان يكون منه ابتداء احان انها وفاء باللفظ  
المعنى وانا قلنا لا يلزم ذلك في التعارض بوضع الحكم بشرط بالبقاء بغيره انما يجب عليه دعاء جانب المنع جمعا اذ لم يكن الجمع بين تنقضي  
اللفظ

الذي على اسم في العوض  
في قوله  
فانما لا يبيع على ما هو الخاف من الرواية لان المهدى اسم مترك قد منع على الصل القدم لانه وثيقة بمنزلة كتاب المهدى وعلى العقد لانها  
اخذت من ذي العقد المهدى والعقد سوا وعلى حقوق العقد وعلى الدرك فتعذر العمل بما قبل البيان فبطل الضمان للجها على الدرك  
فان ضمانه صحيح اتفاقا لانه عيان عن ضمان الثمن عند ورود الاتحاق وسو المذموم فيما بين الناس فكان المضمون معلوما او سوا  
على وفاء ما التزم دفعه وقيل ضمان المهدى عندنا في يوسف وعملها لله ضمان الدرك وكانت المسألة على اختلاف على هذا القول كما في الكفا  
فالمصراع اختار هذا القول ما لم يمسس به عندنا قوله وفاء باللفظ والمعنى اي انا قلنا ان الهبة بشرط العوض الهبة في الابتداء حكم  
البيع انتهاء لان ذلك منه لفظا وبيع منه لان البيع عبارة عن مبادلة المال بالمال بالرضى وقد وجد في باب اللفظ اقتضى شرط الهبة  
المعنى اقتضى حكم البيع فقلنا انها تنقضي بشرط الهبة ابتداء ما تنقضي اللفظ وتنقضي حكم البيع انتهاء وفاء بما يقتضي المنع عملا بالوجهين  
واعلم بعكس لان اللفظ سابق في الوجود فثابتا بشرط الهبة ابتداء قوله ولا يلزم اي ولا يلزم على قوله وفاء باللفظ والمعنى انه  
اذا وسبب المنفعة بشرط العوض كونه لك اجماعا ابتداء وانها وعلى هذا القياس كان ينبغي ان يكون منه ابتداء احان انها وفاء باللفظ  
المعنى وانا قلنا لا يلزم ذلك في التعارض بوضع الحكم بشرط بالبقاء بغيره انما يجب عليه دعاء جانب المنع جمعا اذ لم يكن الجمع بين تنقضي  
اللفظ







العبد الوصي به فانه يجب لو ان الوصي نكح الباتة ايضا فيكون للوارث ارض اليد وتلك حصة العمل كسائر الثلثين يعني ان الوارث  
في الثلثين وحق الوصي له في الثلث فقدم للوارث نصف قيمة العبد وسوارش اليد فمضى حصة السدس يجب نكح قيمة النفس للوارث  
لان قيمة نكح افعل سدس قيمته سالما فيكون ذلك للوارث كسائر الثلثين وسدس السرة فمضى ثلثي قيمة النفس وذلك لان الوارث خليفة للثلاث  
لانه يكون متعلقا ابتداء وكذلك لم يكن في قدر نكح اكل ملكات لغفر وقت الجناية في حكمه فلم يدر السرة في ذلك العذر بخلاف الوصي  
فانه متعلق ابتداء لانه يكون خليفة للثلاث ومن الدليل على الفرق ان الوارث يورث العبد بالوصية المستوية المورث بخلاف الوصي لما ذكرنا فاقبل  
الوصي له الوصية والمصلحة في ملكات العبد لان ملكات العبد لا تقطع بغير السرة فمضى السرة فمضى الثلث لانه ملكات العبد وسوارش  
كان ابتداء الجناية في ملك الوصي ولو ملك مع العبد سدرت السرة واكلها فاذ املك الثلثة سدرت السرة فمضى الثلث لانه ملكات العبد  
فوله يجوز على العاقلة حال فر نكح الباتة اي يجب للوارث نكح الباتة في حال كون ذلك الثلث محمولا على عاقلة الدافع مع نكح ارض  
اليد كون نكح ارض اليد وثلث قيمة النفس على العاقلة وثلث ارض في مال كذا وقوله وان النفس تقلد لعموم محمولا على العاقلة في  
انما حلتا نكح قيمة النفس نكح ارض اليد على العاقلة لان الجناية على العبد فمادون النفس او النفس كمن على عاقلة الحاني وقد ذكرنا  
ان السرة سالما سدرت في حق الثلث فاذا نكح الجناية نفسا كان نكح ارض اليد ايضا على العاقلة وذلك لان السرة لو سدرت من  
الكل في اقتصر الجناية على اليد كان ارض جمع اليد مال العاقلة لان الجناية فمادون النفس في المال كذا لا يتحملها العاقلة ولو لم يدر  
من السرة في آن كلها نفسا كان ارض جمع اليد على العاقلة لما ذكرنا ان ارض اليد في المال كذا وصح على العاقلة في ارض اليد  
السرة في ثلثي العبد ولم يدر في الثلث وجب نكح ارض اليد مع قيمة نكح النفس على العاقلة ووجب ثلث ارض اليد مال العاقلة اعتبارا  
للعقد الكل وهذا اذا كان القسط خطأ فلو كان عمدا فارض جمع اليد مع نكح نفسا على العاقلة في مال بقوله لا ينقل  
القابل عمدا ولا يجب القصاص لانقطاع السرة في البعض **باب** مع الوصي او وصي

يشترى بالثمن ويشتري بالدين بعد الابتداء من حصة الثلثين فمضى القاض عن الوصي كسائر حصة واعانة لغفر الوصية وهي  
الثلث بعد الدين وشراء الوصي عتقه عن نفسه ضمن اختلاف كسائر حصة اي ولو وصي رجل عند موته ان يشترى بثلث ماله شتمه ويشتري  
عنه ثم مات وتولى نسوة درهم فرغ لا اولى القاض قامت البينة ودفع القاض الثلثين شتمه الى الورثة وثلث ثمنه بالثلث ثمانية شتمه وعتبها  
عن الميت او لم يرفع الا اولى القاض لكن الميت اوصى عند موته الى رجل وامرأة ان يشترى من ماله شتمه ويشتري عنه فاشترى الوصي  
بثلث ماله درهم شتمه وعتبها عنه ثم بان بعد شراء الشتم بثلث ماله واعانة عن الميت وثنى على الميت كسائر الثلثين فمضى ثمنه بان ظمارة  
كان على الميت شتمه درهم وعتبها عنها اذا اشترى القاض واعتق كون السرة واقعا عن الميت الوصي كسائر حصة فمضى القاض فمضى  
نقل في السرة والشراء في مال الغرم فمضى على سائر القضا ولا يجوز ان تحمى العدة فما بقي لانه يصرح بها وما يصرح بها لا يصح قاضا لانه لا  
يصح انما لا يكون سلا للثمن ان لا يكون سلا للقضا واذ لم يكن سدا على القاض وامسك شتمه على الوصي فمضى ان يصرح بها  
في مال العاقلة بنفسه عن الفرق وفي مثله جعل يعرف القاض كسائر كون شرائه ما فاعلى الوصي اعانة في القاض يكون لغوا وذلك لان  
القاض يعنى عن قدر الوصية لان قدر الوصية هو الثلث بعد الدين وثلث ماله بعد الدين كان ماله وانه قد نكح الميت العبد لانه لم يمتع  
عتقه وصية واذ لم يمتع وصية بطل لانه ليس للقاض ان يمتنع عند الميت ملا امي وفيما القاض اشترى الوصي بالثمن واعتقه عن الميت يكون  
شراء الوصي واعانة واقعا عن نفسه وذلك لان العبد الذي يصرح بها الوصي ضمن اختلاف فانه خالف الوصي فان الوصي امي  
ان يمتنع شتمه ماله ويقتض عنه وقد ظمارة لست شتمه جمع ماله فاذا صار محال الوصي في الشراء كان الشراء واقعا لنفسه لانه

عليه شرعا والاصل ان الوصي اذا اصرح كان موطئا عليه شرعا فانه يصدق فيه ويكون القول قوله مع بینه واذا كان تصرفا لا يكون  
موطئا عليه شرعا لم يصدق فيه الابينة او شهادة ظاهرا حال واقعة فيه لانه العمل المسلط عليه ليس بموجب الضمان فلم يكن للاقراء  
اقرارا بالضمان ثم لم يصدق عليه بالانكار يدعي عليه بيب الضمان ويؤيد كذا في القول قوله واما اذا لم يكن مسلطا عليه شرعا كان  
اقرارا به اقرارا بسبب الضمان ويدعى لاذن بالانكار يدعي عليه بيب الضمان والمالك يكره ان كان القول قوله او سواها اسل قوله  
الوصي فمادوننا حذارا ان يصرح به انه لو لم يسل قوله الوصي في ذلك ان يمتنع الناس عن قبول الوصية وفيه ضرر للصغار فمضى قوله طار  
بعد الناس عن قبول الوصية كما انه يتقبل قوله امين القاض في ما يصرح به في مال الصغر لانه لو لم يتقبل قوله ان يمتنع الناس عن هذا الاثر ولذا  
يتقبل قوله القاض وقول كل امين قوله الا ان يزيد سننا من قوله صدق الا ان يزيد ما اقره الوصي على نكح الثلث فانه لا يصدق  
في الفصل على قدر نكح المثل لان الظاهر يكره في ذلك لانه لا حاجة الى الفصل في الظاهر فلا يصدق الابينة ولانه في مال الصغر  
حيث اثلث مقدار الفصل على نكح المثل لا حاجة وحر الدليل على ان عدم تصديقه باعتبار التفرقة نعم قدر الفصل عن  
نكح المثل وان اقام البينة على انه انفق الفصل ولو كان عدم تصديقه باعتبار تكذيب الظاهر كان ينبغي ليراه عن الضمان اذا  
اقام البينة على ذلك كذا ادب الخراج او جعل الباقي عند يوسف لانه لا حاجة لتخلص الوصي عن نفسه المادون والمكاتب  
واما لا يامع القاض بالدفع مالم يتم على الوصي في روى راي لانه من العوض والغرم فلا يجب على الوصي والصبي بالثمن قال محمد بن  
كثير في الروايات في النكح او مكنته الزرع لم يصدق الابينة اذا اصرح على الوصي من الراسه كما في دين لا تلاف وفرض التفتا  
وقيل ان تنازعنا في حكمه الزرع حكم الحال كما في الاجابة **باب** اي كان الوصي يصدق فمادوننا في مال الصغر اذا قال ادب  
الخارج او ادب جعل الباقي يعني اذا كانت للصغار ارض خارج فقال الوصي لابن بعد ما بلغ ادب خارجا بعد عشر سنين كل سنة  
كذا وقال الابن لم يكن في ملكي الا سنة او سنين كان القول قوله الوصي مع البينة عند يوسف فمضى قوله لا يصدق  
الوصي في ذلك الابينة وكذا اذا كان له عبد فقال الوصي بعد موته ان عبدك سدا بقى الى ميتين سدره على واعطيت جعله  
اربعين درهما ولم يصدق لان كان القول قوله الوصي عند يوسف وعنده لا يصدق الابينة على الباقي والودعي  
سفر واعطاء اجعل وانما صدق الوصي الصور من عند يوسف لانه لا حاجة لتخلص الوصي من سطر شرعا على المبادلة في مال  
الصبي واذ اجعل والخارج في قبيل المبادلة يعني وذلك لان لو ادب الباقي لم يصرح به لا يستفاد الجعل وكذا السلطان لم يصرح به  
الخارجة في ارض الخارج لا يستفاد الخارج ذكر محمد بن في كتاب العتق والخارج والمبسوط والعبد حال الباقي كالمالك حكاه وكذا القلة  
حال الجبس لانه غير شتم به فصار يخلص العبد والقلة لم يصرح بها اجعل والخارج بمنزلة المبادلة فكان الوصي مسلطا عليه فاذا  
اقر به صدق لما ذكرنا انه اذا اصرح كان مسلطا عليه شرعا يصدق فيه وحر الدليل على لزوم الاجازة واذ اجعل الباقي في مال  
المبادلة حكاه واذ البيع انه يملك في كل العبد المادون والمكاتب ولو لم يكن ذلك حكم المبادلة بل كان بيعا لم يملك المادون والمكاتب  
لانه لا يملك في البيع قوله واما الامام جواب سواله فقال ان الوصي لو اصرح فلا وقال القاض لست بهذا الرطل وهذا العبد  
للصغر الذي عندي فان القاض لا يامع اجعل الابينة على الباقي ولا يصدق لوفال اليه اشترى من هذا الرطل عند الصغر  
ماله وقصته وقد ملك في يدى ادب فان القاض يصدق الوصي في ذلك غير شتمه فمضى ان اجعل السرة عن الشراء وثلثان  
المثلثان في ذلك ما عدا ذلك لانه لا يصدق الفرقين اجعل والشراء وجب جوابا لغير القاض انما الامام الوصي يدفع الجعل مالم يتم بینه على يد  
الابن لان الجعل في العوض والغرم يعني انه يبيع ضمان الشراء وجب كما ذكرنا وبینه ضمان الجناية فمضى لانه لم يحصل المالك بان اجعل ملك















للمصرف منه وذلك لان الصبي كالك حقيقته فلا يتصور عليه بعد انبات الثابت الا انه يجوز في الصرف لمتقن في رايه واسليه فاذا  
ادون له الوصي فقد انجز تقصان ربه نعم راي الوصي قسرا عند ذلك من كل امل الولى فكذلك على التجارة بالعين الفاضل ثم انما يتحقق  
ان لا اذن له الوصي لئلا يتصور له البيع في غير ذلك من كل امل الولى فكذلك على التجارة بالعين الفاضل ثم انما يتحقق  
الوصي اذ اذن له بالبيع والشراء في جنس مخصوص من التجارة دون جنس اخر فمما دون في جميع التجارات ولو كان الاذن ملكا منه لما كان كذلك  
كما في التوكيل بتجارة مخصوصة وايضا من الدليل على ذلك ان اذنت له بغير ما دون ان التجارة بمجمله ولو كان ذلك ملكا  
لما صار ما دون ما كان التوكيل فانه لو قال اشترى لي ثيابا لم يصر ذلكا للجاره الفاضلة ومن الدليل ايضا ان الصبي يرجع ماله من المهر في التجارة  
على الاذن وهو الوصي ولو كان الاذن ملكا منه لما كان مونا يباعه في بيعه عليه كما في التوكيل فانه لا يملكه الا بالبيع على قوله اذ الاذن  
استطاع له اي ضدا انه لا يملكه الا بالبيع فانه لا استطاع له الا بالبيع المخصوص المهر ورجع منه بالمهر في التجارة بالعين والدين  
والاستيفاء ولا خلاف للدين لانه ضده المهر والكتا له مع التجارة ولم يحرك الوصي لهتمه بغير الاذن حذرا من اقرار العبد للدين في الاصل  
الثاني في قوله ان يتعلق بقوله نفلسا للاصالة اي ولو كان الصبي المادون اصلا في التجارة حاز اقرار الوصي بالدين وبالدين وبالاصل  
وبالاصل وذلك لان الاقرار بالدين والعين والاستيفاء تجاز منه فخرجت انه يجب تعلقه الى كبر التجارة لانه اذا لم يصح اقراره بها انتفع  
الناس من اقراره بغير خوف المهر والموال وكذا الاقرار بالمال لا يتحقق لان ضمانه لا يملك التجارة لانه لا يملك التجارة فانه لا يملك التجارة  
كحز اقرار الصبي على نفسه عند ما لا يبيع عن الوصي عند ما هو الوصي لوافر عليه لم يحرك الوصي لهتمه بغير الاذن حذرا من اقرار العبد للدين في الاصل  
من التجارة في جنسها والبيع من الوصي في التجارة في جنس الوصي والصبي يكون نايبا عنه بخلاف اقرار الوصي على نفسه لانه تجارة بمعنى في الوصي  
وكذا اقرار الوصي على الصبي ليس تجارة بمعنى بل هو شهادة قوله لانه اي لان الاقرار لا يكره ما سيع التجارة كما بينا فكان الاذن بالتجارة  
ادنا ما لا يقر بذلك عند الاقرار بالمهر والكتا له فانه لا يجوز من الصبي المادون لان الاقرار به ليس في فروع التجارة فلا يفتنه الاذن بالتجارة  
قوله ولم يحرك الوصي اي ولم يحرك اقرار الوصي بالدين والاستيفاء ولا خلاف للوصي الاذن لهتمه بغير الاذن لانه محله الوصي اما اذن للوصي  
لاجل اقراره له بذلك لم يحركه كان لهتمه قوله حذرا من اقرار العبد بغير الاذن حذرا من اقرار العبد المادون للوصي للاجتناب من اقرار العبد المادون المادون  
للمهر وللاجتناب من اقرار العبد المادون المادون اذ اقر الوصي بشي لم يحركه في جنسها لانه محله الوصي اما اذن لهتمه بغير الاذن حذرا من اقرار العبد المادون المادون  
واذا اقر الوصي المادون المادون لان لا اقرار مع التجارة ولا يفتنه في ذلك **وسطر** اختلاف الاب والوصي في بيع اليتيم وعادتها  
صونا لشرطه دون غيرها اذ قرب الاب بغير الوصي مالم يحسن العين في حاز الاقرار للغير لابل الوصي والبيع بين عبد المدين  
وابنه لابن عبد يتيمة وابن عبد الاب والابن لابن عبد الوصي واليتيم وجاز اقرار العبد لابن الوصي بغيره مالم يحسن الحرف  
تغليب النيابة على الاصل بالهتمه والعكس بعد ما موضحا بفعل الاذن **في** بعض اذ كان صبيان يتيما ما دون له في التجارة في الوصي  
فباع احداهما واشترى احدهما فباعه او اقر احداهما للاخر شرط لصحة بيعهما وتعارفهما اي اقرار كل واحد منهما لصاحبه اختلاف الاب  
الذي نصب الوصي واختلاف الوصي ان يكون صفرا لكونه احد منها وصي وحى على من اوصى له ابق ومات لابل وكان ابوهما مختلفا  
فاذن كل واحد من الوصيين للسم النفع في جميع في التجارة فباع احدهما فباعه او اقر له بغيره او اقر له بغيره بغيره  
نفع المسألة على اربعة اوجه احدها ان يكون الاب الوصي فاختلغا كما ذكرنا ان يكون لابل احد الوصي احدهما باني الوصي بطل  
رجلا واخره فاما صبيان مات الوصي واذن الوصي بتيما في التجارة فباع او اشترى احدهما للاخر فباع او اقر له للاخر  
وانه لا يجوز الثالث كبر الاب احد الوصي فاختلغا فان اوصى اب الصغير لابي يجلين وحصل كل واحد منهما وصي صغيرا وان اوصى

بني بازان كان له علم ابيه دين من سراب انه فاقه بغيره او اقر منه ان اياه اشترى منه هذا العبد بالف درهم وبعده العن ولا يعلم قبض  
النسب الا بقوله وصدق ابنه فان اقراره ما بقا العن لا يجوز كالابا اقر بنفسه انه اشترى منه او في النسخة لا يجوز وكذا اقر لوصيه  
يعين او دينه وكذا اذا اقر لعبد فباعه فعل الصغر من المسائل بفعل الاذن **باب** **المكاتب**  
**باب** شرط العمل في الكتابة وعينه اذا كانت على الف على العمل فحدثت خط في البدل او شرط مخالف  
منقضاء اذ يبي من البيع والتعلق بعد ما في الصلح كعمل البدل دون الخارج كشرط ان لا يخرج **في** ان كانت رجل امته لتمامه على  
الف درهم على ان ياتي بطنها والحمل للولى وليس بمكاتب فحدثت الكتابة وانما قلنا ان الكتابة فحدثت اما على في البدل في  
انه قد جعل الحمل بمنزلة البدل مع الاذن في شرط صحة البدل في كبر السمي لا والحمل لا يعرف كونه مالا لكونه لا يتحقق بسبب لغو  
خو ان لا يتحقق فيه الروح والاصل عدم الروح وانما جعلنا العمل بمنزلة البدل لانه لو لم سنن العمل لكان داخل في كتابة المم ولا  
يصح هذا الاستثناء حتى يكون هذا ابقا للحمل على ملك المولى لان الاستثناء تعرف في المنطق بالاخراج او المنع واللفظ لم يتناول  
الحمل اسمه فلا يصح استثناء منه ولهذا الواقع بالدار واستثنى بنا ما لا يصح فثبت انه قصد هذه الصيغة لئلا يكون الولد له شرط في العقد  
فمن قبلها فيكون بمنزلة البدل مع الاذن في هذا حاصل كلامه ما ذكر الامام اخصر في قوله او شرط بالمرعطف على قوله او يولد فثبت  
الكتابة لشرط مخالف مقتضاها في مقتضى عقد الكتابة ان يكون الامم اقر بنفسها وولدا ولهذا لو لم سنن دخول الولد في الكتابة  
فاذا شرط المولى لغيره اقر مقتضى شرط مخالف مقتضى عقد الكتابة فيكون خطا فاسدا فيفسد الكتابة قوله اذ يبي لتعليل العمل  
اي انما قلنا ان الكتابة فحدثت خط في البدل او شرط مخالف مقتضاها لان الكتابة بين البيع والتعلق بمعنى انها تعلق بالعقد با  
بدل الكتابة لكنها يبيس البيع مخرج من حيث ان صحتها تتعلق بكون المدين في العقد ولا يصح الا الدليل للحلال وتسل النسخ ويصح منها لشر  
الخيار فيكون حكمها من دون حكم البيع والتعلق في حيث انها تعلق كان سمي لشرطه وخرجت انها تبيس البيع كان سمي  
ان يفسد بالشرط الفاسد مطلقا سواء كان في صلب العقد ولم يكن فوقه على الشهادين خطها وقلنا انها فاسد بالشرط الفاسد  
الذي في صلب العقد كحكمها لبدل الكتابة اعتبارا لبيس البيع ولا يفسد بالشرط الخارج على صلب العقد اعتبارا لهتمه التعلق وهذا  
كما اذا كان شرط على المكاتب ان لا يخرج من البلد فان هذا شرط مخالف مقتضاها لانه مسمى اختصاصه بنفسه ومكنه من الانساب الفرب  
في الارض لا يتنقل الما لم يكن في صلب العقد حيث لم يتعلق بالبدل اذ البدل منه فقلنا انها لا يفسد **في** لا يلزم ما لو سب او تعوق او  
رسم او امر او صالح عليها عن المهر على العمل اذ الشرط لو لم ينفذ في العقد البيع وما ماله بفعل او ترك لولا ان قال كان في الوصي  
**في** اي لا يلزم على ما ذكرنا من ان الكتابة يفسد باستثناء العمل لكونه شرط فاسدا في صلب العقد ولو سب لوط حارية حاملا على ان  
الحمل وقبضها الموصوب قاله جابر والشرط باطل وكانت الحارية وكذا اذا اقر احداهما لوط حارية حاملا على العمل صح النسخ  
وبطل الشرط وكانت الحارية والحمل للفقير وكذا اذا اقر احداهما لوط حارية حاملا على العمل لوط حارية حاملا على العمل في الحارة والحمل لوط  
الشرط وكذا اذا امر حارية حاملا على ان العمل يكون الكاح جازيا والشرط باطل والحارة والحمل لوط وكذا الوصل العالم مع ولي الخفاء  
القتيل عن المهر عن حارية حاملا على ان العمل للعالم فالصلح حار والشرط باطل وكانت الحارية والحمل للولى القليل فقد جرت هذه العقود  
المستع وجوب الشرط الفاسد في صلب العقد وانما قلنا انه لا يلزم علينا من العقود لان الشرط لو لم ينفذ في العقد الفاسد ولو لم ينفذ  
حيث المنع لانه عبادة عن شرط لا يفسد العقد منه لاحد العاقدين منفعته وكان لوطا من هذا اليوم واذا كان افساد العقد على الوصي  
ولو كان العقد عند البيع لوطا لشرطه دون عقد البيع اذ لا يلزم في البرعات ايضا ان الشرط الفاسد في العقد ان يكون جوا في النسخ ولا قاله باقا



كان العقد قابلاً للتقبل لانه لا يمتنع من الشرط الفاسد والفساد متعلق بالاقوال واد كان الشرط مما يكون تمامه بالقول  
يوش منه الشرط الفاسد ما اذا كان تمامه بالفعل فلا يوش منه الشرط اذ انبت من اذ ائبته والصدق لما كانا خارجا عن التبعات لم يوش فيها الشرط  
الفاسد ايضا تمام البتة والصدق بالتبعض كذلك تمام الوزن والقبض فعل صي فلا يوش منه الشرط الفاسد في الشكاح والصلح عن  
دم العود لا يتقبل الاقالة فلا يمتنع فيها الشرط الفاسد فالخاص لا يستثنى المميز شرط فاسد ومنه المعقود ائبته لا يمتنع فيها الشرط سواء  
كان في صلب العقد او لم يكن لان ذلك لا يخلو في الكتابة وانما تنفس بالشرط الفاسد الذي في صلب العقد على ما ينشأ قوله الشرط مبتدأ وقوله  
ربوا مني جيب وقوله بلغوا خبر وقوله وما تمامه عطف على قوله عقد البيع وقوله لا نقال صنفه قول الى الشرط بلغوا دون عقد البيع  
ودون عقد زنا فمفعول بفعول او تمامه بقول لا يتقبل الاقالة فان ذلك لا يمتنع بالشرط قوله كما في العمري اي ما ذكرنا في منتهى العقود ائبته انما لا  
تفسد بالشرط الفاسد ان كان في صلب العقد كما في العمري فان البتة عم احار العمري والشرط في المهر والعدا يمكن في صلب البتة  
فان العمري لم يقول هذا البتة لك عمرك فاذا امت رخصت عنه فيمكن الفاسد في صلب العقد ومع هذا البتة عم ان الشرط المهر وحده البتة لا يكون  
مهر الشرط الفاسد ربوا مني وهو لا يكون في عقد التبع ولا ما واوصى بها على ان اكمل للوارث او عني لانها من الماخض كجامع الخطوط  
الاضافة بدليل ان قوله المهر ما يقع الكل لا يرى ان اكمل لما قبل الاضافة والتعلق تارة على اكمل وان لم يحثيه اذ هو مبيع في حق الشرط  
عليها نظر الى الفاسد اصله الراسخ دون الزوج اي ولا يلزم انصافه قولنا ان كانها على ان المهر فسد انه لو اوصى بالخيار المهر  
لشرط على ان اكمل للوارث او على ان اكمل للوارث ان اوصى بالخيار لشرط واوصى بمهر لا فرق فانه يقع الوصية والاستثناء جميعا في الوصية  
ثم ولدت الجارية كانت الجارية للموصي له والوارث للوارث او للموصي له بالولاء وانما كان كذلك لانها اي لان الوصية ضد ما عني من العقد  
كجامع الخطوط والاضافة بمعنى ان ما قبل المعقود لا يجوز استثناء اكمل لان فسخه لا يفر له كغيره من عروضا كما ذكرنا وانه لا يصح عوضا لانه  
لا يوفى حقه ولو عرف وجهه لا يوفى حقه فهو عرقه والتمس وصية المهر بعد السلم او لا يوجد احد الوصية اما الوصية فهي في باب  
اكتلاف معقود الوصية لا غير ولا يمتنع الخط في الوجوه لانه بغير عروضا في وقت الوجوه والوصية بغير معلوم وعروضا لانها في وصفها مضاف  
وفي الدليل على ان الوصية كجامع الخطوط والاضافة ان لو افرز اكمل الوصية بان اوصى بمهر طرية لانسان صحف مع انها مضافة الى وقت الوصية  
اكمل على خط الوجوه واذا كان كذلك فصح الكلام في وصية الجارية واستثناء جهلها ثم اراد تنوير ان افراد اكمل الوصية بدليل انما يقع  
اخطر والاضافة فقال لا يرى ان الجمع لم يعلم ان اكمل بغير الاضافة والتعلق بخلاف الشكاح ونحوه لان احد العوضين في باب الشكاح  
يتم التعلق بالشرط فلذلك العوض الاخر فلذلك ان لا يبيع الشكاح على اكمل لانه لا يمكن ببيع التهمة في حال لان السهم ليس له لانه اعتبار  
المال لانه في معنى الاضافة والتعلق بالانفصال والشكاح لا يتقبل ذلك اذ ان اكمل في احد العوضين وسوا التعلق بعمل الاضافة والتعلق  
بالشرط فلذلك العوض الاخر فيما قبل اكمل للضافة والتعلق بمهر الجمع على اكمل بان خالف امره على ما في لحن جارية او على ما في لحن غنمها  
كان الزوج ما في لحن جارية او في لحن غنمها وان لم يحثيه اي وان لم يحثه استثناء المهر لم يمتنع لان الزوج ما في لحن جارية او على ما في لحن غنمها  
الامة على ان جهلها اما حوار الجمع على اكمل فانه لما كان الجمع قابلا للاضافة والتعلق يمكن ببيع سهمه اكمل باعتبار المال وسوا ما قبل  
وان لم يبيع باعتبار الحار اما عدم حواز الاستثناء فله بقوله اذ سوى لان الجمع في حق المهر طرية اي اذا كان ائبته مشروطا للمهر  
في اكمل كان بدلا في حتمها عن بعض بدلت للزوج في المال فيعبر في المهر طرية في المهر طرية السع وهو في المهر طرية عليها تعلق اي اذا كان  
ائبته في اكمل مشروطا للزوج على المرأة كان ذلك تعلقا لطلاتها باءا الدار ولم يكن في حكم البيع لان الزوج سعى المهر بدلا لم يبيع  
مال فلا يمكن حله بغيره معا قوله لطلاتها اي انما قبل الجمع في حق المهر طرية لاسع وفي المهر طرية عليها تعلقا نظر الى ما قبل اكمل المهر طرية

مقتضاها وان اتفق المالك على شرط الموصي له بحال مقتضى الكتابة ولما كان موافقا للملك الموصي وذلك لان مقتضى العقد يقتضي  
ان يدخل الولد تحت الكتابة ولما كان لغرض ولما قلنا ان الموصي له بالخيار اذا اراد كتابة سند في الحال وبعد الاستثناء لا يدخل الولد  
وان اجاز صاحب الولد فكان هذا شرط لا يقتضي الكتابة فكان فاسدا فان قيل الشرط الفاسد انما يفسد العقد اذا شرط لاجل المعاقد  
اما اذا شرط لغرض فلا كما اذا ابايع على بعض المبيع وحلا اجنبيا او المستحق حلا اجنبيا فانه يجوز وسائر شرط الولد لغرض العائد  
لغير العاقد فلا يكون فاسدا قلنا هذا اذا كان الشرط متمكنا فاما ليس من صلب العقد ان كان شرط ايراد المبيع بالعقد يسمى العقد  
اما اذا كان متمكنا في صلب العقد كان مستحسنا كان شرط المعاقد او لغرض في نفسه سدا على شرطه يمكن في صلب العقد كذا ذكر  
الامام الحصري في قوله وسوق في وسوق الكتابة في الموصي له بالرقبة ترك هذا الشرط للفقهاء فكنوا عنه لانه لو كانت الحادية ولم شرط  
كون الموصي له بالخيار حازت الكتابة وسوق على ايجان الموصي له بالخيار لدخل الموصي له بالكتابة وانما اجازت الكتابة لخلق عن شرط فاسد  
دخل الولد في الكتابة تبعا وان كان ملك عن العاقد لان الحكم في البيع ثبت بدليل ثبت في الاصل لا بدليل نفسه فلا ينطبق المقام الاول  
الامر في هذا الموضع بانعاق الام تبعا وان كان غير ذلك للمقتضى لانه انما سوف على ايجان الموصي له بالخيار ويحرم الموصي له بالخيار من بعض  
والا فان لانه يعرف بغيره فالتعلق بالام لا يملك غيبى وهو قابل للمعص وكان في مقتضى دفع الضرر عن نفسه كاحد الشريك اذا كان  
عبد مشتركا بينهما فانها سوف على ايجان الشريك ان اجاز حازت وان رد بطلت لهذا المقتضى فكذا هنا واذا كان العقد منعقد ايضا  
الصحة والتوقف لانع وسوق العرف لكل المفضل المجارية فينبغي ان الكتابة بالولقة والامان لغرض الموصي له بالخيار فتوافق اولاد الحارة  
قبل الاجازة تحت الكتابة لرواها من المانع من فساد لان المانع كان في الموصي له بالخيار فاذا اجاز سقط حق وكذا اذا اولدت لان  
التوقف كان للغرض في حق الغير وقد زال المانع بالانفصال لان الكتابة بعد انفصال الولد لا تعود الى الولد قوله ولو بعد الولقة  
اي وسعد الكتابة بالاجاز ولو كانت الاجازة بعد الولقة في الظاهر وذكر محمد في الرقيات ان اجاز بعد الولقة لا يجوز في الولد  
دخل تبعا فلا يصير مقصودا لان الظاهر ان اجاز الكتابة بعد الولقة محرم لمكة التبايع التي يملك في فعل الولد بعد الولقة تبعا للام في الكتابة  
لان الكتابة تنبئ في الولد بعد الانفصال بالبيعة كما قبل الانفصال كما في الولد المسمى فان الكتاب اذا اسمى ولد بعد الكتابة دخل الولد  
بالسرا بالبيعة قوله بلا شرط اي سند الكتابة في الولد بعد الاجازة في الموصي له بالخيار لا يفسد الولد اعلم ان لم يذكر محمد في الكتابة اذا  
حاز صاحب الولد قبل الولد حصه من بدل الكتابة وذكر ابو يوسف في الاماني في السع ان صاحب المجارية اذا ابايع واجاز صاحب الولد لبيع  
انما ان اولدت بعد قبض المسمى لانه لصاحب الولد لان الولد لم يكن له حصه من الثمن لا وقت العقد ولا وقت القبض ان اولدت  
قبل قبض المسمى فلصاحب الولد حصه من الثمن لانه اذا كان موجودا وقت القبض ودفع له القبض ولم يبيع بالعقد فصار له حصه من  
الثمن قال النقيب ابو الليث ايسر لم يكون في الكتابة كذلك وعنى من الشارع نعم الله قالوا لاحصه للولد في الكتابة وسواها فلذلك  
قال المصنف بلا شرط واجتمع الى الفرق بين الولد في الكتابة وبين المولود في البيع قبل قبض المسمى فان اجاز صاحب الولد كان لقط  
من الثمن ومن لم يكن لقط فممن قال ببيان الوقت اذا الكتابة مع قبضه اي كتابة الولد في قبض الولد يعني في البيع انما يكون للولد المولود  
قبل قبض المسمى فسطر من الثمن لانه لم يولد بعد ذلك قبض في المسمى له منه العقد ولا يتصور رد القبض على الولد بعد اصابها  
باجازة الموصي له بالخيار لان كتابة الولد في قبضه ولم يولد اي ولم يصادف الكتابة للولد لم يولد في قبضه في الكتابة من حيث اللفظ بعد  
فيكون لقط في اليد في العقد الوارد على الام ما دون المان كونه الولد معقودا عليه فصد في اللفظ حال العقد وان يكون مقبولا  
تقدر ان يرده عليه لانه العقد وسو القبض لم يولد احد منهما في الولد المسألة الكتابة ضد الولد المولود قبل بيعه فانه يكون مقبولا















بالنصف واما بالنصف شرط موافقة كل واحد **شرط** الشفعان المتزمان الدارينها نفسان بان كانت دار واحدة شفعان  
منهم على كل دارهما نفسان ونفسا تام لغيرها الثالث اي حضر الشفع الثالث المتزامن حاضر كل واحد من اثنين من ذلك في  
وسوسدس جمع الدار لو كان المتقاضي غيبا وبما اخذ الدار بالشفعة من المتقاضي بان المتقاضي رجل دار واحدة شفعان كل واحد  
نفس المتقاضي الدار ثم حضر اشان منهم وطلبا الشفعة ونفى الجمع الدارهما نفسان فقبضا الدار ثم لغيرها شفعان ثالث حاضر كل منهما  
ثالث في بن وسوسدس جمع الدار فلو سلم الشفع الثالث للاحدهما في بن مح تبلمه في حق واحد من الاخرين في بن ورجع المتقاضي  
ثالث في بن على الاخر نصفه اخذ منه وسوسدس جمع الدار وقوله توزيع لتبيل للجمع اي اما اخذ الثالث من كل واحد من ذلك في بن  
فما اذا لم يسلم للاحدهما وبما اذا لم يسلم للاحدهما للاحدهما في بن واذا اخذ من غير السلم ثلث في بن ورجع المتقاضي على الاخر نصفه احد  
منه فوندا للمدعي منهم قدر حق كل واحد منهم كما في الدين فانه نسف تركه الميت بين العواما بقدر حقوقهم اما اذا لم يسلم للاحدهما فلا حق لهم  
منه في الدار لاسنواهم في سبب الاحتياق واما استواء اذا اخذ الثالث من كل واحد من ذلك في بن لغيره من كل واحد منهم ثلث  
الدار وبما اذا لم يسلم للاحدهما في بن في نفس الدار ونفى حق في النصف الذي بيد الاخر من الاخر في بن لان حق الاخر في  
الكل وحق في النصف فيصير في يد الاخر وسوسدس جمع الدارهما نفسان فقبضا الدار ثم لغيرها شفعان ثالث حاضر كل واحد من  
اخره الاخرين في بن ورجع المتقاضي على صاحبه نصف ما اخذ منه لانه بقي في يده اخر من سدس جميع الدار وفي بد صاحبه الذي لم  
له الثالث اسدس جمع الدار وحقها في الدار على السوا لانه كل واحد منهما لم يسلم لصاحبه فيكون سهمان نفسان توزعها بقدر الحق  
وكان لكل واحد منهما سدس ونصف سدس فذلك جمع المتقاضي على الذي لم يسلم النصف بنصف سدس جمع الدار ورجع على  
ذكره لو كان المتقاضي غيبا فكل واحد من الدارين الشفعة في نفس الدار وسوسدس جمع الدار في لاسنواهم في  
في جمع الدار لان حق الشفعة لاسنواهم وكان سلم نصفه ولم وكذلك رجوع ما ذكره من الشفعان اذا اخذ بالشفعة من حضر الدار  
ولم للاحدهما لا يكون ذلك للاحدهما لو سلم احد الشفعان شفعة للاحدهما الشفعان الاخرين فكل للسلطان على قدر المرام كان مديرو  
نايبا واما ما بعد دفع الغنة فان الاول لا يبيع قبل الحكم بالشفعة بقضي للمدعي بالكل للفرع من الوصايا اي اذا باع رجل دارا  
لها شفعان فحضر الشفعان وادعى الشفعة نقض هذا للشفعة بقضي للمدعي بالكل للفرع من الوصايا اي اذا باع رجل دارا  
الحاضر في ان يبيع الخواص لكل واحد من الشفعان الذي حضر ولا لكل الشفعة تمام بسبب الحاضر وشك في موافقة غير  
كما ان شفعة الحاضرة في جمع الدار شفعة الغائب كذلك يجب ان لا تقضي جميعها للحاضر بل للاحدهما في بن ورجع على هذا  
ونك في موافقة الغيب في حق الحاضر في جميع الدار في كل وجه لان حق الشفعة ثبت بالبيع وبذلك بالطلب وقد صدر الاول  
في حق الحاضر وفي الغائب ثابت من وجه ووجه لانه انما ثبت عند الشراء والطلب في الغائب وسوسدس جمع الدار في حق الحاضر  
وهذا على هذا اذا مات رجل ورجله دون احد الوفا غائب علم القاضيه بدمه فانه يورث نصيب الغائب ويقسم الباقي ولا يدفع جميع الثلث  
الى الحاضر لعين المرام اي لان غيبه في الغائب معلوم بغيره من حق الحاضر وكان واحدا للحاضر سمان اما ان يكون لاثبت للبا طلب  
دانه موصوم فاذا قضي الحاضر ولا بالشفعة على الكل ثم حضر شفع لغيرنايا نصف الثلث بالنصف ثم اذا حضر شفع لغيرنايا نصف الثلث  
كفي شرط موافقة كل واحد في الكل يعني شرط لكل واحد من هؤلاء الشفعان ان يطلب جميع الدار حال الوفاة لما ذكرنا ان يبيع حوكل واحد  
الكل في جميع الدار واما قلنا ان نصف الحاضر نايبا بالنصف والحاضر نايبا بالثلث فكل للسلطان على قدر المرام يعني اذا قضي الحاضر بالكل  
حضر الباقي وجب الغنما بها بينهما نفسان لاسنواهم في سبب الاحتياق فاذا قضي الدارينها نفسان صار لكل واحد نصيبا عليه من وجه صاحبه

نصيب الاول من الشفعة فصار كان البيع في قدر نصيب الاول من الشفعة فصار كان البيع في قدر نصيب الاول لم يبق شيئا للشفعة  
للشفعة الكا ولم يحد في مقدار نصيب الاول من الشفعة لانه لا يحد في حوال الشفعة فانه لا يحد في حوال الشفعة فانه لا يحد في حوال الشفعة  
الدين لان العاقبة حين قضي بالثلث بينهم على قدر حقوقهم لم يبطل ما بقي من حوكل واحد منهم من الدين ولهذا الوجه لم يبق بعد ذلك مال  
لغيره كان سهم على قدر حقوقهم فاذا استقطا احدهم حقه كان قسطه للباقيين فان صالح الاول المتقاضي على النصف والباقي ثلثه  
الارباع اذ زعم في نصف دون نصف وان صالح الكا الاول على الثلث وله ثمان اذ اخذ منه الثالث ثلث البدل ليشوع فمعه نصف  
الحق في يد الاول فيقسم نصفين ولان اخذ الثلث سقى حقه في الثلث كان اخذ النصف سقى حقه في الكل عند الاول ليعقد المرام  
فكان الثلث لعين والثلثان لهم وصحت في ثمانية عشر جزء من تنصيف الثلث وثلث الثلثين والحق في اخذ الثلث لاسنواهم في اربعة  
شاهر فمات في بن ان حضر ومن واخلت الثمانية ان حاضر منها لغيره اذ سلم ثلثه من سهمها م وسوا من الاخرين والباقي الثالث **شرط**  
اي فان صالح الشفع الاول المتقاضي الدار على نصف الدار وللشفعة الكا ثلثه اربع الدار يعني لو بيعت الدار ولها ثلثه شفعان فحضر  
احدهم او لا وصالح المتقاضي على ثلثا من نصف الدار بالشفعة ويترك نصف الدار للمتقاضي صح فكل لانه ترك بعض حقه واخذ البعض  
فلو حضر بعد شفعان فللشفعة الكا ثلثه اربع الدار اذ زعم في نصف اي لان الشفع الكا زعم الشفع الاول في نصف الدار  
دون النصف لان الاول استقطا حقه من الشفعة في نصف الدار وكان نصف الدار لا للشفعة الكا لعدم المرام وفي النصف الباقي قد  
استوفى من حقها فيكون سهمان نفسان فيكون الاول ربع الدار وللثاني ثلثه اربعها وهذا اذا صالح الشفع الاول المتقاضي فلو كان الاول  
لم يصلح المتقاضي بل اخذ كل الدار بالشفعة ثم حضر احد الشفعين الباقيين فصالح الكا الشفع الاول على ان اخذ ثلث الدار وسلم ثلث  
للأول لثلاثا ثم حضر الشفع الثالث وطلبا الشفعة له سمان اي للشفعة الكا الذي صالح الاول ثم حضر سهمهم وذلك لان الشفع  
الثالث باخر الشفع الكا ثلث الثلث ليشوع في الثالث في الكل يعني ان حق الشفع الثالث في ثلث كل الدار فيكون حقه في  
ثلث ما في يد الشفع الكا وسوا الثلث فان ثلث الثلث بالانقلاب فصار الدار على ثلثة اسهم في يد الشفع المصالح لثله ما حال الدار ثلثا  
ويصير الباقي في يد الاول وسوا الثلثا فيصير سهم في سهمان نفسان لاسنواهم فيها فيكون لكل واحد منها ثلثه ونصف نصيبا احسا بيزول  
الكل فيكون ذلك اربعة عشر ومجموع الدار ثمانية عشر وان اخذ اي اخذ الشفع الكا ثلث الدار سقى حقه في ثلث الدار كان اخذ نصف  
الدار سقى حقه في كل الدار يعني ان الشفع الثاني اذا اخذ الثلث من الشفع الاول كان ذلك بقا لشفعة في الثلثين لانه يكون  
في قدر الثلثين ثلثا من الشفعة ويكون سهم الشفعة في قدر الثلث كما انه لو اخذ من الاول نصف الدار كان ذلك بقا لشفعة في كل  
الدار ولم يكون في يد الشفع نايبا بدله لوجا الثالث كانت الدار مستوية بينهم انما لا استواء حتم في الدار لو صار الكا مالا  
بها من شفعة فتمت الدار بينهم احراسا لهم لصاحب النصف ولكل واحد من الباقيين سهمان فلما قالوا انهم الدار منهم انما  
سها والكل سهمان فيقسم الدار بينهم احراسا لهم لصاحب النصف ولكل واحد من الباقيين سهمان فلما قالوا انهم الدار منهم انما  
علنا ان الشفع الثاني اخذ النصف احراسا لهما من الذي في يد حقه الشفعة لم يعمل كانه اخذ الكل باع النصف فصار حقه بذلك لاسنواهم  
له النصف الذي في يد حقه واعتبارا بالنصف الذي في يد صاحبه اعتبارا لان ذلك النصف انما استواء صاحبه من جهة وكان مالا  
اعتبارا قلنا اخذ الثلث لم يسلم له هذا الثلث حقه واعتبارا ولم يترك له في يد صاحبه اعتبارا فصار لثالث الدار فضل كانه اخذ الثلث  
بالشفعة وفي من شفعة الثلث بقي من شفعة الثلث فلم ان التلم جرى في ثلث الدار كذلك الحق قوله ضد الاول اي لم يعمل احد الا في نصف  
الدار لهما في من الشفعة ضد الشفع مع الاول فانه اذا صالح الشفع الاول المتقاضي على ان اخذ منه نصف الدار كونه لهما في حق الشفعة







منه على احوالهم جاء الشئ الثالث وطلب الشئ والشيءان الاولان حاضران للشئ الثالث ان ينقض النعم وما دلتها غير شئ  
ثم بعد النعم سبهم اطلاقا وانما كان له ينقض النعم لئلا يورث ذلك الذي هو نفسه ان لم ينقض النعم الثالث ولاية ينقض النعم من  
المسألة اخراجا الى ان ينقسم مع كل واحد من الشيئين النصف الذي في من الدار مسدودا ونصيبه وفي ذلك خبر عليه وهذا على ضد  
حكم حاز القاسم ثم جاء الشركاء لو اشترى رجل نصفه او ربعه ثم جاء الشئ يريد اخذها بالنصف وسواء ولم ينقض لغو وشريك  
في الطريق لكنه غايب فلما اذن اخذ بالنصف فلو اخذها نقضا او بغير نقضا وقاسم البائع واحد وكل واحد منهما من لا نقضا او بغير نقضا  
ثم حضر الشركاء طلب الشئ له ان اخذ من النصف لان الشركاء منقسم على الحاضر وليس له ان ينقض شئ الحاضر قوله او قاسم الشئ على النصف  
المقصود يرجع الى البائع وفاعله المتشئ اي او ضدا اذا قاسم مع البائع ثم جاء الشئ واراد ان ينقض شئ المشري لم يكن ذلك سكر  
صورت المسألة في احوال نظام مركب المثل لا ينقسم على من الوجه لان قوله او قاسم عطف على قاسم وهو في جزء النص الحاضر فصار  
العدد من ضدها قاسم المتشئ الا ان يصح العطف من حيث المعنى كانه قال ضدا اذا قاسم حاز البائع او قاسم المشري قوله لانها تعلل  
للمثلين معا الى ان قلنا ان الشركاء لا ينقض سهم الحاضر والشئ لا ينقض شئ المتشئ لانها اي لان النعم من تمام القبض يعني ان النعم تمام  
القبض لان قبل النعم كان نصيبه ثابعا ونص الشئ قبض ناقصا انما يصير مقبوضا تبعا لغيره وكان ناقضا من الدار على انه ناقص  
قبل النعم فسدت سببه الشئ قبل النعم فلو كان قبض الشئ كاملا مثل قبض المفز لا سدت البنية فلما كانت النعم من تمام القبض  
كان حكمها حكم القبض وسواء من وان افاد عود العهد ضم موارج الى القبض وفاعل افاد ضم البعض اي والعص لا ينقض وان  
افاد بعض البعض عود العهد يعني انه لا يجوز للشرك العزم على الحاضر بعض من الحاضر بعد العهد على المتشئ والبائع وان كان فيه فائدة  
لان الناس يتفاوتون في العهد واخصوم فاذ لم يخرجه نقض القبض وان كان مسدودا من لا ينقض ولا يفيد اصلا او فاعل  
سعض ضم مرجع الى النعم وفاعل لا ينقض ضم مرجع الى البعض اي فلان لا بعض النعم التي في حكم القبض الحال ان البعض لا يفيد  
اصلا وانما قال انه لا يفيد اصلا لو نقضا النعم اخراجا الى ان عان منها ضده المسألة الاولى ومعنى اذا اقتسم الشيئان حاز الثالث  
ذلك لان النعم لو نقضت فما اذا قاسم الحاضر البائع لا يعيد النعم ثانيا لنقض قبض النعم الاولى اما في المسألة الاولى لو نقض النعم  
اعيدت اذ لا فان النعم في المسألة الثانية منهم لرضي الشركاء بالنعم وسواء الانتفاع لما دخل تحت الاحتفاظ بالنعم وكل وجه لان بعض  
الانتفاع بالنصف المفز وقد وجد ما اذا كانا ثلاثة سببه الاثنين سبب بعض مطلوب لان بعض من النعم بالنعم الانتفاع بالثلاث غير  
ومذا العرض لا يحصل من قسمه الاولين لان سهم الاولين كانت حصصين فلو اعطينا ما تنوق نصيبه **للمر** وان لم يلق احدهما سعض طار  
الوام الغايبة اخذ ربع ما في الحاضر لانها من اصل وبديل لا يوجد اذ سببها دون الثالث فاسد لا ينفع هو الغايبة قوله وان في  
احدهما عطف على قوله فان لهما بعض النعم يعني لو حضر الثالث بعد اخذ الشيئان واسما منها ولقي احد الاولين والاخر غايب  
لسر له ان بعض السهم لان فيه بعض قسم الغايبة هو الوام على الغايبة وانه لا يجوز فلا يكون له البعض هذا الزام الغايبة واخذ من الحاضر  
ربع ما في من وسوين الدار وكان القاسم لم يخذ نصيبا في من كما ذكرنا في دار لما ثلاثة شغها حضر شيئان واخذ الدار من الشئ بالنعم  
نصفين ثم حضر الثالث لقي احدهما كان له ان يخذ نصيبه ما في من وما قلنا ان يخذ ما في يد الحاضر دون نصفه لانها اي لان النعم من  
من اصل لو اخذ بالنعم ومن بدل لا يوجد بالنعم يعني ان نصف ما اخذ الحاضر يعود الى الدار كان ما حوقا على اصله والنصف  
الاخر كان بدلا عما تركه في يد صاحبه والسلف في النصف الذي اخذ على اصله بالنعم ان يوجد بالنعم والسلف في النصف الذي  
اخذ بدلا ان لا يوجد بالنعم لانه اخذ حكم قسمه فاسد والنعم الفاسدة اذا اتصل بها القبض فادت الملك الا لا يجري فيها

اشترى المشتري الدار وشرط الخيار للشفيع فامضى البيع فانه لم يبطل شفيعه وذلك لان ثبوت الشفعة للشفيع نزول البيع عن ملك البائع  
لاستوفى الملك للمشتري بدله وجوب الشفعه بغيره موقوف على البيع بغيره لئلا يبيع لو اقرانه باع الدار من فلان واكره فلان لو ابيع الشفعه  
باقرار البائع فلم انها انما ثبتت بزوال ملك البائع لا بثبوت ملك المشتري وموای زوال ملك البائع في المسله الاولى هي ما اذا باع وشرط البائع  
الخيار للشفيع بامضاء الشفعه البيع لان خيار البائع منع خروج البيع عن ملكه فقبل الامضاء لم يخف زوال ملكه وخيار الشرط فيها لخيار  
نفسه وفي الاخرى زوال ملك البائع في المسله الاخرى هي اذا اشترى وشرط المشتري الخيار للشفيع بنسب العقد لا بامضاء الشفعه لان خيار  
المشتري لا يمنع خروج البيع عن ملك البائع وخيار الشفعه فيها لخيار نفسه ثم البقر جواب عن سؤاله وسواء ان قال سفي لم لا يجوز البيع بشرط  
الخيار لو اقره اقله من احكام العقد فلا يثبت لغیر العاقد كما اذا شرط الملك لغیري او التزم او التمس على غیری ووجه احوال ان  
اشرط الخيار لغیر العاقد اشرط العاقد لانه لا يمكن اتيان لغیر العاقد بطريق الاصله ويمكن اتيانه بطريق التباين فيجعل غیر العاقد ياما  
عن العاقد وكانه شرط الخيار لنفسه محرر بالعهمة العقد والتوكيل سهل سدد على العاقد الى العاقد الذي شرط الخيار له اي يحل تنفيذ لم الحاد  
منزله تنفيذ العاقد نفسه فيكون ذلك سميها لو كراهيها لغیري ما تنفذ ويصح العقد من هذا الوجه فخرج الحاجة لان الانسان  
قد اشترى شيئا وموعى منه فيه يحتاج الى شرط الخيار لئلا يكون مملوكا وسر عليه شرط الخيار للحاجة ثم ورد على هذا ان في المسله وهي  
اذا باع وشرط الخيار للشفيع سعي لئلا يبطل حق الشفعه بامضاء لان تنفيذ سعي البائع واجب عنه فعوله حكما لا حقيقة يعني  
ان التنفيذ في المسكن وقع حقيقة من الشفعه وحكما من العقد فحيث كفتة سعي لشرط الشفعه ومن حيث اكتم سعي لشرط الشفعه فوقع  
الشك في شفيعه وهذا الشك في المسله الاولى في ثبوت حق الشفعه لا في حق الشفعه لم يثبت قبل تنفيذ كما ذكرنا فلا يثبت بالشك وهو  
في المسله الاخرى وهو اذا اشترى وشرط الخيار للشفيع في سقوط حق الشفعه لان حق الشفعه ثبت له نفس العقد قبل التنفيذ كما ذكرنا  
ولا سقط بالشك قوله والحرف اي وبالاصل الذي ذكرنا ومواز حق الشفعه بالزوال لا بالشك في عرفه قد حوّل طلب الشفعه على  
الشفيع فانه لو باع بشرط الخيار كان وجوب الطلب وقت تنفيذ البيع لاحاله العقد لان وقت ثبوت حق زوال ملك البائع  
وهو ما تنفذ لافله ولو اشترى بشرط الخيار كان وقت وجوب الطلب وقت العقد لا وقت التنفيذ لان زوال ملك البائع محصور بنسب العقد  
ويعرف بهذا الحرف ايضا انه يجب الشفعه للمشتري ولا يجب للبائع وذلك لان البائع بالاخر بالشفيع سعي في نقص او جبهه وهو زوال  
ملكه عن البيع والمشتري الاخر بالشفيع لا سعي في نقص زوال ملك البائع بل بغير ذلك غناه كما لو انه يلمم بغيره الملك كمن يثبوت حق الشفعه لاسلوا  
بملك المشتري لما عقره الحرف وكذلك يجب هذا الحرف للشفيع في شراء المزدول في سعه عند اللام الى خيفه بغيره لو باع للزبد دارا مسلوا  
مات او لم يدار الحرب بطل البيع ولا شفيع فيه عند اي خيفه وان اشترى فقتل او مات كان فيه الشفعه عند وهذا لان عرفان المرد  
موقوف في حواله البيع والشراء عند وكان ذلك بغير شرط الخيار فاذا كان ما عا كان غير البيع بشرط الخيار للبائع وان كان في مكان في بغير  
شرط الخيار للمشتري وعند اي يوسف ومحمد كونه بغيره وسواء في الحال كما يجوز ذلك من السلم فيحق الشفعه عند ما في سعه وشراء قوله الا  
ان لم يستشأه قوله لا في سعه اي الا ان لم يرتفع في يجب الشفعه في سعه لان ما سلمه فقد سعه عند وكان ذلك بغيره امضاء البائع البيع  
بشرط الخيار له قوله وفي الشراء اي والحرف يجب الشفعه في الشراء بشرط الخيار اي لم يشتري دارا بشرط الخيار له ويجب الشفعه للشفيع في  
زوال ملك الدار كالمختيار لان استحقاق الشفعه بزوال ملك البائع وقد وجد في البيع اي لا يجب الشفعه في البيع بشرط الخيار للبائع كما ذكرنا  
ان خيار البائع منع زوال ملكه لان حواله البيع في وجب الشفعه وان ادعى البائع الخيار والشفيع اللزوم فالقولان صدره المشتري  
لانه ان صدق البائع فقد اكره الملك ان صدق الشفعه فقد اكره الشرط في محذور الزوال معارض بالاقوال بالبيع كما لو لم يكن ماله والشفيع للشفيع















لان ما في من الحوائج يصلح للاحتقاق ثم ما ذكرنا ان سعة بعض مفرقا فافلا من المستفوع والباقي يبطل الشفعة انا سيطها اذا  
كانت الشفعة الحوائج اما اذا كانت الشفعة بالطريق فلا سيطها لان السبب لما كانت الشفعة في الطريق فزوال الحوائج  
تخرج في استحقاق الشفعة قوله عكس فسمي اي عكس فسمي جعلت احد الشفعين مخصوصا بالطريق فان لم يسطل الشفعة بالطريق  
لما الحوائج يعني لو كان دارا لها واحد غير ما فده احدى الدارين بغير حلق ولا اخرى لرجل على حدة فباع المعقود وان  
والشفعة لصاحب الدار الاخرى للشركة في الطريق فان لم يماخذ الشفعة في اقتسام الدارين لم يسلط بالبيع او عطا فطلبها  
واقساما قبل القضاء والاخذ فاصاب احدهما بالشفعة النصف مع الطريق المشترك واصاب الاخر النصف فطريق وصح نصيب  
طريقا الى الطريق الاعظم ومما عساه حاران فالشفعة لصاحب الطريق ولا شفعة للاخر معه وان لم يسلط صاحب الطريق الشفعة  
كان للاخر لم يماخذ بالحوار يعلم ان شفعة الاخر بطل الطريق لما الحوائج قوله حذار لعلنا لم يسلط قوله سيطها بالحوار لا بالطريق  
اي انا قلنا ان سعة البعض سيطها بالحوار لا بالطريق لا ما لو قلنا ان سيطها بالطريق ايضا كما سيطها بالحوار يلزم لامر  
لان الشركة في اموال السبب لو قلنا ان لا يبطل الشفعة بالحوار كما لا يبطل بالطريق يلزم ترك المنا في المعارض يعني لا الاخر صا  
بالشفعة شرع مع المنا في لانه ملك على المتعدي جبر او انا حازع وجوه المنا في لفرح دفع حوازل الدخول فلما كان دفع ضرر الحوائج  
معاضا للمنا في ترك المنا في لاجله فاذا ازال الحوائج فلو قلنا ان لا يماخذ الشفعة لزم ترك المنا في للمعارض وجوب تركه فانه  
لا يجوز قوله للزم على ما ذكرنا ان قوله يبيع سيطها بالحوار لا بالطريق وعلى قوله عكس فسمي الخ اذ اوجب لسان شفعة  
بالحوار وبالشركة في الطريق فقال لا سيطل الشفعة بالشركة في الطريق فانها سيطل الحوائج ايضا فعمل بذلك ليس اسقاط الشفعة بسبب  
اسقاطها مع سببها وعلى هذا القياس اذا سيطل الشفعة بالحوار وجب ان سيطل الشركة في الطريق وكذا اذا اطلت بالشركة  
في الطريق وجب ان يبطل الحوائج وانما قلنا للزم ذلك لانه اي لان في الشفعة واحدة وعرضه مستحقه ضد سبب الشفعة فانه مستحق  
واذا كان كذلك ففما اذا قال استقطت الشفعة فقد استقطاها من حق الشفعة وانه واحد غير مستحقه فانه اذا اطلت لم يتبق ما اذا  
لم يصرح باستقاط الشفعة بل اطل احد سببي الشفعة في حقه بالسع او بالقيمة على الوجه الذي ذكرنا في سبب الاخر فاعلم نفس الاتصال  
وتبع بالحق لا الكثرة كما في الخرج والوجه ان شغل الميت احد شرك البنت ولو في طار لم يترك الدار لم اصل الدار لم يترك الخار  
يستحق صاحب العلق والكثير ولصو الحوائج ش اي وعلم ما ذكرنا ان علم استحقاق الشفعة نفس الاتصال اعلم ان علم الشفعة  
نفس الاتصال عندنا لا قدر وعند السان في الاستحقاق بعد النصيب لو كان دارين ثلثة لا حرم نصيبها ولا خلتها ولا اخر  
سد بها مع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخر للشفعة فحق الشفعة السع سها نصيبا عندنا وانما عندنا والفقهاء على  
الاتحاق اصل الملك الشفع ب لا قدر الملك الذي له صاحب الكسر لوباع نصيبه كان لصاحب القليل ان يماخذ الكل وكذلك لو باع  
صاحب الكسر بعضا حصته لم يبطل في حقه في الشفعة ولو كان الاتحاق بغير الملك وجب لغير سيطل بغير ما باع وسعى بغير ما في فعمل ان  
ملك كل جزء على ثمة للاتحاق المبيع بالشفعة فاجتمع في حصة كل كسر علق في حصة كل قليل على واحدة وسرع العلة بالحق لا  
بالكثرة لان ما يصلح بالنظر على ما يصلح ومما لم يعرف الا انما لو اقام احد المدعيين شامدين واقام الاخر عن شيفت المداوة  
بينهما ونقص العنان سها نصيبا ولو اقام احدهما شامدين على اثنين واقام الاخر شامدين غير عادلين سرح ٥٥ ولان بالعدالة  
لان العدالة وصف باع وجوب القوم في الحق في حصة هاهنا في الخرج والقداى القطع بغير لون رجله مع رجله ٥٥  
واحدة وجه لفرع عشرة اجزاء قطع رجل عضوا واحدا منه وقطع الاخر ثلثة اعضاء منه ومات من ذلك كله مستوية حكم القتل لان

راجها دون العز لا بنا كمال العز في حتمها وما الهاء في العز لا بعد المضارب ساعلى العنان ولا رب المال سعي ويحكم الوطى لا سرح ما باع  
باقل فكون الثلث المعروف فاعلمه الرضى الكسها والمضاربة انما لما **ش** اي واذا استحق المضارب دارا للمضاربة ورب المال المضارب  
شفعها كان لرب المال المضارب بالشفعة لم يحصل الدار ولم يحصل الملك فلو اخذها رب المال كان الاخر لم يحصل الدار لم يحصل الملك لان  
راس المال ملكه وان اخذ المضارب كان لم يحصل الملك لانها لم تكن قبل الاخذ ملكا لم يجر الدار الاخر بالشفعة عن المضاربة وتحويل المضارب  
الى العنان فورد على هذا ان شرط حتم المضاربة كون راس المال عينا والعنان دين في ذمة الشفع فاجاب عنه بقوله اذ الدسه يعني ان ما ذكرنا  
في شرط العينة فهو شرط ابتداء المضاربة لا البقاء بدليل ان المضارب اذا باع مال المضاربة لم يخرجه يعني العنان دينه عليه وسعى المضارب  
فعمل ان الدين سعى في بيع المضاربة ضد الغرم فانه سلف بقاء ما فانه لو استحق المضارب بالشفعة المضاربة عددا واما بالدين ثم استحق الغير  
عددا وسلكه قبل التقاضي غرم غمها مع ربع العبد في المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومخرج المضاربة كون المال ثمة في يد المضارب ودار  
المضاربة راجها اي لو كانت حسب الدار المشتركة للمضاربة دار لغير المضارب هي راجها رب المال والمضارب في الشفعة ولا يلزم غير ما لو  
كان مضارب في يد العنان ومال المضاربة لستحق احد الدارين دارا للمضاربة وقبضها ثم لستحق الاخرى دارا لغيرها وقبضها و  
المضارب بشفعة مال الدار التي لستحق اول للمضاربة وبذلك خاصة ورهنا عزيمة ورب المال ايضا شفعتها مدارون ما يبيع فان ارادوا  
ان يمازروا الماخذ رب المال لثما بالدار التي ورهنا ويكون له خاصة وماخذ لغيره على المضاربة سبب دار المضاربة ولو كان للدار  
المانه لغيره استحق المضارب شفعة اخرى غير ما فارادوا جميعا الاخر بالشفعة فلا حصة ماخذ ثلث الدار بالشفعة كما لو سعى للثما فيكون  
ذلك سبب المال والمضارب دارا للمضاربة انما ما فقول دار المضاربة فراجها لرب المال المضارب دون عزمها وانما كان كذلك لانها  
لان دار المضاربة كمال الوفرة حتمها اي في حق رب المال والمضارب ففما ان اذا كانت حجب الدار لغيره المضاربة دار بصل اضني  
ناجها في الشفعة فذلك سببها في كمالها في حق الغير ففما ان اذا كانت لها دار مملوكة لها لانها حتمها في الشفعة فذلك سببها في الشفعة الى غير  
فالاصل ان دار المضاربة كدار لراس مال سوى رب المال المضارب بجهت الحكم في ما بين رب المال والمضارب في حق الاجنبي كدار  
لغير رب المال والمضارب على لا يكون للاجنبي رابع اربعة منهم وانما يكون ثلثة وانما قلنا انها كمال اخرى حتمها اذ لا بعد المضارب فافهم  
العنان يعني ان المضارب لوباعها بالعنان الفاض ولو كان ملكه لدار وكذا رب المال لوباعها بالعنان البسر للعدول ولا يجوز ذلك لو كان  
كامله لدار ولو استحق المضارب بالشفعة جارية ولا في فيها لا يعلو عليها الاخر ما فعمل انها لدار كما لو استحق المضارب ببايع  
رب المال باقل ما باع قبل تقاضي العنان لا يجر ذلك لو كان لستحق لدار رب المال كان المضارب بغيره وكبلة فبجيب لم يحرم عليه سرح ما باع  
محرم على وكبلة فعمل انها كما عزمها سها وكات الروس لهما حكما واستحق حقيقته فعملنا بالحكم فها بين رب المال والمضارب بالحققة في حق  
الاجنبي ولم يحسب لانه اعتبر به الحكم في حق الاخر ولم يوجد منه عند المضارب سرح الروس ورضا العوارس الحكم فها بين رب المال والمضارب  
ودار لربها عند المضاربة بالطريق الاولى فيبطل العمل بالسهمين واذا كان كذلك فكون ثلث الدار المشتركة للمضاربة لغيره للاجنبي الذي  
استحق الشفعة في هذه الدار بدوله وفاء عدول الروس لانه لما لم يكن دارا للمضاربة وراجها في الشفعة في حق الغير كان يوسى الشفعة ان لانه  
في حق مسمم الشفعة بين المضارب ورب المال والاجنبي انما وفاء بما يقتضيه عدولهم ويكون المنا في وصولها الدار سها اي بين  
رب المال والمضارب ودار المضاربة انما لما فافهمها كمال اخرى حتمها وكما الهاء في حق الغير يكون الدار سرح على شفعتها اسم فلا للاجنبي  
وسها لرب المال المضارب وسها لدار المضاربة **م** ونخص رب المال الشفعة لستحق الاجنبي ان لم يبق طالا او لم يبق حيا الشفعة  
الاستدانة او فقد الخطم كذا استنعم ما باع المضارب بغيره لا فصار العمل على كسر طرعا فحاز الزرع وراس المال وبيع شفعة ما باع منها







[illegible]

كان له ان يرجع على الموكل بفعل الموكل كما ان اشتره المالك على الموكل من الدين ثم باعه الموكل ماله على الموكل من الدين واذا  
ثبت صدقهما اذا ائتمن المتعود للبايع في رد الموكل بعد الرد يجب الزيادة وفيما ائتمن المتعوض من الموكل بعد الشراء قد صدق الموكل  
اللائق ملك فلا يستحق لها حكم اللعانة ثم اراد المتعوض بيان شروط الملك للموكل في المثلين فقال قد قبضت من الدين الميعنى ان في المسئلة انما  
وسى اذا ائتمن المتعوض بعد الشراء قد وجب للموكل على الموكل الالف الفمن دينه فاذا دفع الموكل اليه الف كان الموكل قابضاً  
المديون حسن دينه وقبض حسن الدين كموافقته من الدين ماله على المدينين بالقبض وان لم يعد المدينون في الدفع ماله يدفعه اليه  
الحقة وانما كان كذلك بوجهين بالبدل يعني له دفع حسن الدين من المدينين الى الدائن وان كان مطلقاً لكن لو حصل قضا الحقة كان  
مبادله ولو لم يحصل قضا عنه لم يكن مبادله بل ماله من وجهها كونه قضا كونه مبادله لان الاصل في اليد الضمان فم الدليل على ذلك ان  
لو كان لرجل درهم ودينه عند رجل فقال رب الوديعة للودع اعلم بالودعة لنفسك يكون ذلك اقراراً ماله ينصف على الحق لان البه  
تملك بالبدل فبوجهين القراض يكون تملك كايديك اذا كان كذلك كان قبض الموكل الالف من الموكل بعد الشراء قبضه من فوجب للموكل  
على الموكل حكم الاقتضا دين مثل الذي يجب للموكل على الموكل بالشراف فالمساواة فاوله كذا قضا ماله على غيره كذا في المسئلة الاول  
وسى اذا ائتمن المتعود للبايع بعد الرد يجب الزيادة قضا ماله على الموكل ماله لاواقتضا يعني ان اذا دفع الموكل الالف الذي قبضه  
من الموكل الى البايع صار قاضا الدين الذي يجب للبايع عليه ماله من مال الموكل فصار ضماناً مال الموكل لانه قضى من نفسه مال  
الموكل باي فوجب للموكل على الموكل سبب قضا دين نفسه مثل ما كان وجب للموكل على الموكل سبب سببه له فالتقيا قضا ماله  
معكس القضا يعني ان الالف التي قضى بها الموكل من البايع من مال الموكل شفع قضا ماله كان للبايع على الموكل بطريق القضا اي  
مع مرطاب الموكل قضا ومرطاب عنى اقتضا ومرطاب الموكل قضا اي عمل كان الموكل اقتضى دينه الذي كان على الموكل ولا يمتنع  
من البايع وانما كان كذلك لسهو دينه اي سبق من الموكل يعني ان من الموكل على الموكل سابق على الدين الذي لم الموكل على الموكل لبقاء  
من نفسه ماله فكان من الموكل الى الدينين والحاصل ان الزيادة الدينين بغير قضا وصاحبه الدينين بغير قضا لان لغير الدينين  
يكون قضا عن الاول وقوله قاهر للبعض على الوجوب والى قوله ان الموكل اما صار مقتضاه دينه الذي على الموكل ضماناً اقتضا  
من نفسه الذي يجب للبايع عليه وقد انتقض القضا من البايع الدرام فينتقض الاقتضا الذي في ضمانه فاجاب عنه بقوله قاهر اي  
حال كون القضا قاهر الحكم المعض على المعض يعني ان حكم المعض لا يثبت الا بغير ما يحق في المعض وما يحق في المعض من بعض  
حكم الرد في بعض القضا ولا يظهر في بطلان ماله في بعض القضا وذلك لان بطلان المضمين انما ينتقض بطلان ماله في ضمانه اذا كان ماله في ضمانه  
ما يحتمل النقض ماله في حكمه لا يمتنع من بعض المضمين كالمكاتب اذا ادى بدل الكتابة وعقبن ثم صدر الوفاء للدرام  
زبوا او بغيره انتقض الاول ولم ينتقض ما ثبت ضمانه وسواه من ذلك لان لاقتضا لاسل المضمين ماله الى المالك لا الى  
وان ائتمن على النقض بان لا تقتضا الاقتضا لا ينتقض ماله من المضمين ما قبض الملاء في لاقتضا ثبت بالقبض وهو قولنا  
ثبت بالفعل لا ينتقض بالقول كما لم يثبت ان رد المضمون بالقول بعد ما قبض لا يخرج عن ضمانه لان الضمان وجب بالفعل وسواه من بعض  
سئل مثله فلو جسد البايع والى الموكل العمل بعد الامانة واجبا عليه للاضطرار كما في من معار وان اساعفه شرط الاول عند  
ودونه عند ما تروعا على الحي بعد الحاق الموكل بالمال كما في دفعه جعل في جعل الفواهم ان سئل بها جارية فاستأجرها جارية بالثمن  
وحبس البايع الحارة للمنفذ في الموكل ان سئل المنفذ ان رد الموكل ان باهر الحارة من البايع بعد الالف ماله الداعم واخر الحارة منه يرجع  
على المأمور بدينه لالف له نقداً للبايع وانما قلنا ان الاول مرجع على الموكل ماله الى الذي له البايع مع انه قضى من الموكل معنى اوى



لانه مضطر في هذا القضاء وفي مثله يكون للقاضي ولاية الرجوع على المقتضى عليه كانه بمن عارفاة اذا عار رجل رجل عينا ليس به  
فمنه المستعير يردنه فاراد المعير ان يأخذ الرمن في الرمن والواحد غايه في دين الراس من قبض الرمن في الرمن ثم رجع على  
الرأس ما يقض عنه فدينه لانه مضطر في قضاء الدين عنه لانه لا يمكنه ان يتوصل الى قضا الا بقبضه الذي يجعل ذلك من له لاذن منه  
في قضاء الدين فكذلك اذا وان اياها الى الوكيل والوكيل عنده التمتع ببيع البايع الاول الى الكاسع الثاني المبيع في دين البايع  
وقد اختلف في البايع لكن شرط الاذن عن الوكيل عند اذنيته وبقدر شرط الاذن عند يوسف محمد بن محمد الله تعالى الله عن مثل هذه المسئلة على  
مسلة المحر فان جاز المحر للقاضي عند محو عنده ما لو جازع القاضي المبيع دون الاذن كان ذلك محرم على المحر فذلك شرط الاذن  
عنده لا عندنا لكن قد عارض المحر الوكيل بالمالك لانه لو لم يعمل بمثل المالك لم يكن بيع العبد الذي يشره الوكيل يرد الوكيل محلا  
على الحولانه مراده سنا عاذا انصرف في ملك المحر دون قضاءه لا للمسلم له استوفى المردود ملكه لانه اذا اقبضا ما مقاضيه بشرط  
لها وللصرف في المبيع الاول الى المار والوكيل علم كل واحد منها علم الاخر كالمال اذ اراد المحر ولم يوجد للعاذاد وبيع في قاض  
الدين هذا الرقوع اي ولا للمسلم على ما ذكره في المتوفى الذي يرد على الوكيل ببيع الزبانه ان استوفى المردود في المبيع على الوكيل ملك  
في يد الوكيل لانه يرد على الوكيل بالشر اذا اقتد البايع بالان الماحور في الوكيل ثم وجد البايع لان استوفى او عاها فارد على الوكيل  
فملك في يد الوكيل ملكه في الماحور ويكون لانه في يد الوكيل كما كان قبل القضاء ورجع الوكيل على الموكيل بالان يدفع المبيع اليه  
فما اذا كان المردود نفا ملكه في الموكيل ولا يرجع موعلى الموكيل ووجه التفرقة وجوبه في الرقوع في الموكيل الاقبضا في ضمن القضاء  
واسحق القضاء بالرد ونفي الاقبضا على ما ذكرنا ونما اذا كانت لان استوفى لم يوجد في الوكيل سندا للمبيع اقبضا ما على الموكيل  
في الدين فاراد المصير بان لم يوجد منه الاقبضا فقال اذا اقبضا بها اي الاقبضا ما استوفى مع معاضة يعني لاقبضا الوكيل  
عند دينه على الموكيل انما يكون في ضمن اقبضا البايع لان من دينه على الوكيل ولم يوط الاقبضا في المبيع لان اقبضا الذي استوفى  
مقايضة لان في المبيع في الدرايم وهي ليست في جنس الدرايم انما هي رصاص او نحاس وما فيها من الفضه مستقلة لعلها ولهذا يكون حيا  
الدين في ذلك بخر الابري في الغرم كعرض لغرم الدرايم والذانية فيعلم انه مقايضة بشرطها اي المقايضة علم كل واحد من العاقدين يعلم  
الاخر في ذلك انما رآه فقوله كان معلوم قوله علم الاخر في شرطها علوم اربعة علمها بالمال الله في العقد علم كل واحد منها علم حيا  
فاذا لم يعلم الوكيل ولا البايع حال الدرايم لم يكن ان يعمل قبضها من الوكيل فمما يرضى من الوكيل والبايع فاذا لم يبيع المقايضة منها لم يصح  
قضا الوكيل منه مال الموكيل فقبل اقبضا دينه الذي على الموكيل لان الاقبضا كان في ضمن قضا ولم يبيع القضاء فمما يرضى من الوكيل  
الزئوف فانها من جنس الدرايم فصح القضاء بدفع العلم كالحا فصح اقبضا الوكيل دينه الذي على الموكيل ثم يطلان القضاء بالرد  
لم يطل الاقبضا لانه لم يطل البطلان كما ذكرنا قوله وللعرف عطف على لها والى صله للعرف وقوله الى المار يتعلق بقوله غرمي  
وقوله الى الوكيل يتعلق بقوله والاوه على وجه اللغز والشر اي بشرط للعرف غرمي المسمى بالذلول الى المار الى علم كل واحد منها علم الاخر  
بحال المار الله فاذا لم يوصل لم يعرف الحكم غرمي المسمى من الوكيل الى المار الله وهو المستوفى وكذا لم يعرف الاخر الى الوكيل ولم يوصل  
الاوه وسند جوابه وان قدر وموان يقال لما ظهر له الدرايم ستوفى وهي تعين في الوكيل بغير الاوه او كالمال المستوفى فاذا  
اشترى الجيا دصاره فان مصيرها بالنفس مستغنى للرجوع على الموكيل او لم انتهى له فاجاب بان الوكيل لا يعرف الى الجيا لانها  
المسمى بالوكيل فصح الشر بالجيا دصاره لان بشرط للعرف غرمي المسمى من الوكيل الى المار الله وهو المستوفى وللعرف على الوكيل علم كل واحد  
منها علم الاخر بحال المار الله فالجواب ان الوكيل لا يتعلق بالمار الله الا معلوم اربعة كما ذكرنا وقوله حذر العز لتعليق بقوله

الاوه

بناءه الوكيل بالف درهم الى العطاء او الحصاد في فسد الشرا للمال بيع العقد الفاسد وهو المبيع في المسلة الاولى والشر في المسلة  
الثانية على الاوه لم سلم البايع السع في المسلة الاولى الى المسمى وسلكه من فلا ضمان على الوكيل وجب الغنة للوكيل ولو قبض  
المبيع في المسلة الثانية وسلكه من وقمة الف اولفان فعله فتمت ورجعها على الاوه وان كان ذلك كثر ماوه لان الزبانه انما  
لزمته حكما لا قبضا او الوكيل يحقق عليها المامور دون الاوه في كان قبض النمن من المسمى وسلم المبيع في المسلة الاولى وقبض المبيع  
وسلم النمن في المسلة الثانية للوكيل دون الموكيل وذلك لان حقوق العقد عندنا مرجع الى الوكيل لان العاقد هو الوكيل وسبب نقل الحق  
مباشرة العقد بنوب الحكم باعتبار السبب قوله اذ قد صحى لتعليق بقوله منع على الاوه اي انما قلنا ان عقد الوكيل منع على الاوه  
ان الاوه مرجع بالعقد مطلقا وان قد عقد فاسدا لان الاوه لو نص على قد صحى بان امي ان ساع او نقول صحى لا راعي قد صحى  
مع ان الاوه نص عليه لان قد صحى وصو ذلك لان اسباب الفاد قلما يمكن التفرع عنها فان فلو قلنا بان الاوه مستند بالصحة حتى  
يضمن الوكيل بالفاسد يكون تضعيفا على الوكيل ونحو الناس عن قبول الوكيل او فقه هذا الرقوع الفاسد فلم يتبدد هذا العقد كسند  
الفاد فانه اذا اقبض الاوه العقد بالف ولا راعي قد الفاد مع النص عليه في الاظهر فانه لو ابيع الفاسد فباع ببيعها كان  
حائزا استحسانه قوله في حيفه واي يوسف نعم الله وفي العباس وموقوف محله لا في الاوه امي ساع لا راعي ملكه نفس العقد وقد اتي  
باعتد رزق ملكه بنفسه فصار كالمامور بالهبة اذا باع ووجه الاستحسان انه امي بان بطور الحرام والتجان وان موصو له وهو  
الحلال والحاع الله به فكان خيرا والتجان ضرر ولا كتب الحلال ما دون الحرام بخلاف المامور بالهبة لان ما فيه ليس من جنس ابي  
به واذا ثبت ان قد صحى وقد الفاد لا راعي مع النص عليه فلو نه اي دون النص على العقد الى ان لا راعي العقد يتقابل وصف  
اللفظ ووصف الملك يعني ان وصف الملك الذي هو المقتضو بالوكيل اما يكون متباين لوصف الموكيل فاذا كان اللفظ مطلقا كان الملك  
الذي هو المقتضو مطلقا ولا دليل على تقييد الملك بغير الفاسد لغيره اصل الملك كونه ملكا غير فاسد لان بيع او الشراء مطلقا  
وضع للذات الملك مطلقا فبايع او الشراء الفاسد يحصل من الملك ما هو المقتضو من السع او الشراء مطلقا فلا ضرورة الى تقييد الملك  
بالصحة وقوله وغنية اصل وقع بالنصب في نسخة صحيحة ووجهه لم يكن منصوبا منع الحافض اي ولغيره اصله والصحة اصله مرجع الى  
العقد وهو محمول على موقوف على قوله ليعايل كما ذكرنا وان يكون موقوف على قوله اذ قد صحى ويكون قوله اذ قد صحى  
الى تعليل لقوله منع العقد الفاسد على الاوه ويكون قوله ولغيره اصله تعليل لقوله يحقق عليها المامور اي انما قلنا ان حقوق  
المامور لان اصل العقد مستغنى عن الاضافة الى الاوه فان الوكيل بالسع او الشراء لا يرضى الاضافة العقد الى الاوه فذلك جعل موقوفا  
في حق العقد وحقه حقوق الله الاوه في الوكيل بالسكاح لالم يستغن عن اضافة العقد الى الموكيل مرجع حقوق العقد اليه وسند  
التفريع هو الصواب فاعرف قوله عند السكاح حال في العقد في قوله منع العقد الفاسد على الاوه اي حال كون العقد الفاسد  
عند السكاح فان الوكيل بالسكاح مطلقا اذ لم يكن حاقا فاسدا لا منع تكا على الاوه في الاظهر في المذهب في المحر وذكر الشيخ الوكيل  
على البرزوي والصد السند في الجامع الصغير في المولى عبد الله السكاح ان على قول في حيفه ملك الفاسد لان صح الاجابة بالملك  
وانما قلنا لانه لا ملك الفاسد حتى لا تمنع على الاوه لما في الامان ان السكاح الفاسد ليس بسكاح وبيع الفاسد مع دليل له خلف الحكم  
فتكنا حاقا فاسدا لا حيف لو طلق لا يبيع فباع ببيع فاسد يفت فاذا لم يكن السكاح الفاسد فباعا حكما لا لسطه لفظ السكاح في القول  
مخالف البيع الفاسد وان باع باق اوله انتهى باكر فسد الشراء الفاسد على المامور للمخلاف ومكنه التقييد ضد الشراء المردود  
ووقف السع على احاد الاوه ليعضوي كانه الحارس اوى القام لا اذ الوفاق واللفظ دون الحكم والعقد ضد الشراء لا الحارس فانه



يقول القند بكراً واجب لا باقل وصادر المامور بنصف طلعة والبيع الى العطا الاول فخالفاً بالطلعة والبيع الى العطا اكد عند  
العكس على الشراى وان ابيع عند مالف درهم فباعه المامور بمسماه الى العطا او المصاد او ابيع من شراى عدله مالف درهم  
فاشتره مالف درهم وعشر الى العطا او المصاد وفي صورة الامر بالشراى نفذ الشراى القاسد على المامور حتى لو قبضه ومات في من قبضه  
القيمة ولا يرجع على الاوسى وانما نفذ الشراى عليه دون المامور لانه خالف الامر بالشراى لانه وكله من العبد مالف فاذا اشترى العبد  
مالف وعشر صار خالفاً قصد الى الشراى فلم ينفذ على الامر وامكن تنفيذ على المامور عند علمه ولهذا تنفذ فيه عقاق المامور في  
الاوسى من المرد المحررة لو وكل وند او ميسا او عبد محو راعه شراى عبد مالف فاشترى العبد مالف وريان لم ينفذ على الامر  
لعدم مكنه التيقيد عليه لكان اللزاد او ايج فوقف على احان الامر وان احازان والابطل وسداهما اذا اشترى كلاً بالامر  
فما اذا باع باقل وقبض السع على احان الامر لان البيع بالاقلام يدخل تحت الامر كان سعه بالاقلام فصولاً منه تنفذ على احان الامر  
ولا تنفذ عليه في الحالين ان يكون العبد مبيع ما وبه للاف فقه اهل مكن ولا يقال ان العبد اذا كان ما وبه للاف فاذا قبضه المولى  
ومات في من يجب على المتشترى فتمت الف درهم فيصير بيع الوكيل موافقاً لامر الامر والوفاق للفظ معنى لان موافقة المامور للاوامر  
في اللفظ دون الحكم وجوب القيمة على المتشترى من طريق الحكم لا موافقة من حيث اللفظ فاذا باع المامور بمسماه لم يوجب الموافقة في اللفظ  
وان وجد موافقة من حيث الحكم فكان خالفاً وقوله والتقدير جواب سؤال وتعالى لكان الوفاق في اللفظ فلوان الوكيل بالسع  
بالفراغ مالف بمسماه سعى له لاسد على الامر وكذا الوكيل بالشراى مالف درهم اذا اشترى بمسماه سعى له لاسد على عدم الموافقة فاجا  
بان تقدير النعم من الامر بالبيع او الشراى انما يكون خالفاً لاخره فنه انما يجعل المقر خلافاً للوكيل المحرر عنه اذا كان التجاوز عن العبد  
شراى لاوله اذا كان التجاوز عنه من المامور من المامور فنه لم يجعل الخلاف في اخر خلافه من الدليل على ذلك ان البيع اذ اوجب البيع من  
قبيل المتشترى القند بكراً النعم الذي وجبه المامور حاز العقد ولا توقف على اى بالدفع ثانياً ولو قبل المتشترى العقد باقل من النعم الذي  
اوجبه المامور لا يجوز فنه ان التقدير يكون خلافاً للخر وانما الدليل على ذلك ان اذا اراد رجل بجلان ان يطلو او ان نصف طلعه وطلعهما  
المامور بطلعه كان خالفاً لامر الامر وكذلك المامور بالبيع الى العطا الاول صار خالفاً بالبيع الى العطا اكد فانه لو اراد ببيع عبد  
الى الاول عطا يكون فباعه الى العطا اكد وقبضه المتشترى ومات في من فلو وكل فخالفاً عند العكس فان المامور بطلعه لو طلعه نصف طلعة  
والمامور بالبيع الى العطا اكد لوبا على العطا الاول مكن خالفاً لان انتفاع نصف الطلعة من المامور بالطلعة خالفاً للعكس  
وسداهما على عكس الشراى ان اذا اراد بجلان ان يطلو على عبد مالف الى العطا اكد فاشتره الى العطا الاول صار خالفاً ولو ابيع مالف بالشراى  
الى العطا الاول فاشتره الى العطا اكد لم يضر خالفاً لان الشراى الى العطا من المامور الى العطا اكد شراى من ماله اذا ابيع بالشراى  
الى الشراى فاشتره الى الشراى الى العطا اكد من المامور الى العطا الاول خالفاً لامر الامر ما اذا اراد الشراى الى الشراى الى الشراى  
وقبض قيمه المادى قبل الاجان الى الامر دون العاقلة لانهما العمل دون العبد عكس ما بعد ما من باع او اشترى لشراى لشراى شراى  
قبضا ورجع البايع باضمن على المتشترى على عكس قوله على الفاصلة غاصبه او فدا بالبيع وعدمه وان لم يرد القند في الامم او يسد  
الملك من الوكيل لا اشترى من السلطه كما قبل في مع المودع لى واذا باع الوكيل العبد باقل من للاف فنه توقف السع على اجان الوكيل  
فلوان البيع توى عند المتشترى قبل اجان الوكيل البيع كان على المتشترى قيمه العبد اذا وى عند وقبض قيمته الى الوكيل لالا الوكيل  
لانه اى لان القيمة على المتشترى فنه لان فعله غصباً بالعقد لانفساخ العقد بالهلاك قبل الاجان فاذا لم يكن العقد لم يكن  
القبض الى العاقلة وهو الوكيل الى المالك لانه المصنوع بينه عكس ما بعد اى عكس قيمه المادى بعد الاطارة فان الموكلا اذا احرار السع قبل

من كلفه المكيلات او المورقات بغير ان يخرجه من مثل سائر المكيلات والمثل اذا وصف وقبض بالبيع يكون ثانياً فذا الوكيل  
بالبيع من جنس الامان فلا يصح خالفاً كما لو باع مالف وعشر وان لم يخرجه من مثل سائر المكيلات والمثل اذا وصف وقبض بالبيع يكون ثانياً فذا الوكيل  
حيث الحكم والبلد اى المية والدم سدر فلا يصح خالفاً كما لو اشترى مع العبد مالف او دم لا يصح خالفاً عن العبد  
كما لو باع مالف درهم وزع فنه جمع المالك باء العبد ويبيع مالف مع محض الاستبراء من المية والدم سدر اذا المقابل  
سع الغضه كالمقابل بغير ان يخرجه من مقابل البيع مالف سكر لانه الذى قبله مما جرى فيه البيع والغضه لان السع مقابل المالك  
والمالك ما جرى فيه البيع والغضه والمخرجه مما جرى فيه الغضه بخلاف المية او الدم فكذلك المية او الدم سدر ان عقد المعاوضه قوله كملك  
المقابل الى كان ملكاً مقابل مع الغضه بغير انه اذا اشترى عبد محو وقبض العبد ماله المتشترى القبض لانه ملكه باء ما جرى فيه الغضه  
وموخره فنه ماله البيع وموخره المالك وان اشترى ماله او دم وقبضه لانه لان مقابل المية او الدم لا جرى فيه الغضه فلم  
يكن هذا مبادله ماله بل هو الدليل على ان المقابل مع الغضه لانه لو وكله ان يفتى عند على جعل فاعنه على المية او الدم لانه اغافه لان  
المية او الدم ليس فيه جهة الماله لعدم الغضه فيها فلا يصح خالفاً كما لو اشترى ماله او دم وقبضه لانه لان مقابل المية او الدم لا جرى فيه الغضه فلم  
يكن هذا مبادله ماله بل هو الدليل على ان المقابل مع الغضه لانه لو وكله ان يفتى عند على جعل فاعنه على المية او الدم لانه اغافه لان  
نذكر في الاصل اذا وكله ان يفتى على ان يخرجه من مقابل المية او الدم وقبضه لانه لان مقابل المية او الدم لا جرى فيه الغضه فلم  
يكن هذا مبادله ماله بل هو الدليل على ان المقابل مع الغضه لانه لو وكله ان يفتى عند على جعل فاعنه على المية او الدم لانه اغافه لان  
على مخرجه من ماله لان المالك اذا اراد به ما يتولى السكون ويجرى وكذا بيعا عاتمه فاما الجعل اعم من المالك محو اذا ابيع بالجعل ولم يخرجه من ماله  
وان ابيع مع العبد فنه ابيع العبد من نفسه ببيع وباع باقل او شراى باكر فكذا تنفذ السع وسداهما على المامور قبل  
نصف الخصال الى العبد البضا المحرر وقبضه لانه لو وكله ان يفتى على ان يخرجه من مقابل المية او الدم وقبضه لانه لان مقابل المية او الدم لا جرى فيه الغضه فلم  
يكن هذا مبادله ماله بل هو الدليل على ان المقابل مع الغضه لانه لو وكله ان يفتى عند على جعل فاعنه على المية او الدم لانه اغافه لان  
واحد للسع حوان وقبضه لانه لو وكله ان يفتى على ان يخرجه من مقابل المية او الدم وقبضه لانه لان مقابل المية او الدم لا جرى فيه الغضه فلم  
يكن هذا مبادله ماله بل هو الدليل على ان المقابل مع الغضه لانه لو وكله ان يفتى عند على جعل فاعنه على المية او الدم لانه اغافه لان  
العطا اعطى للسع محمل العاقلة سدر واعلام الجنس كايها كما سدر الدابة ماله قابل العود في الشراى فنه لو وكله حاله  
الا حسن وقا بلفظ الشراى اذ لم يثن اسلمه ضد الاولى لعضو في القول لنفسه اى وان امر مولى العبد لوط ان سع العبد  
نفس العبد مالف وامر العبد ان يفتى نفس العبد من ماله لنفسه العبد مالف فباع المامور العبد من نفسه باقل من للاف في وقت  
المصاد واشتره من مولى نفسه باكر من للاف في وقت المصاد فالحكم في هذه المسئلة كالحكم فيما ذكرنا وموخره نصف العبد من نفسه باقل  
من للاف على اجان المولى وشهد الشراى من المولى باكر من للاف لنفسه العبد على المامور فيكون العبد عبد المامور حوان اضافة المامور  
الشراى الى العبد لم ينفذ لانه خالف امر الامر ولا يملك تنفيذ السع عليه وعلى تنفيذ الشراى فنه الشراى عليه كما ذكرنا وقول ان  
كان الشراى باكر مضافاً الى العبد بان قال الوكيل الشراى المولى اشترى مثلاً العبد مالف درهم الى المصاد لنفسه العبد تنفذ الشراى  
المضاف الى العبد على اجان العبد ايضا كما تنفذ السع على احان الوكيل فنه وذلك لانه خالف الامر بالشراى باكر فصولاً فكان مثله  
فصولاً لمتشترى لمتشترى والمصنوع لاذ اشترى لمتشترى واداهما العقد لمتشترى نصاً اخذت الشراى منهم لانه فنه هذا ابناء عدوله  
كذلك لو عدل لى ما ذكرنا فاما اذا باع المامور باقل من للاف او لمتشترى باكر من للاف فقلوا باع او لمتشترى مالف فلاح اما ان يبين لمتشترى  
العبد باع لنفسه اولى يبين فان اشترى من المولى مالف ولم يبين انه ماو العبد فكذا تنفذ الشراى على المامور حتى لو قبضه ومات في  
بين او يخرجه عن ملكه بالبيع او الاعناق بضم قيمته وان كان قابلاً من ماله وانما تنفذ عليه هذا تصرف اى تصرف المولى بالولا  
بغيره اذا باع لم يبين للمولى ذلك للمولى فنه بيعه من المتشترى حكم البيع حكم الاعناق فلو وقع الشراى للعبد دون اليان للمولى صار



المولى مؤدرا بالولاء لانه ملزمه الولاء بغير رضاه لانه انما رضى بتلك المسمى بالاعطاء والعبد ولو وقع الشراء للعبد وقع اعتقادها  
فردم المولى لانه ولا يجوز ان يلزمه الولاء بغير رضاه لانه ملزمه الحق بسبب الولاء في العقل وعنده ولذا الواو صي الكفيل  
حازا لتكثير الطعام والشرق ولا يجوز بالاعطاء المسمى في العلم الولاء على الميت كذا في التحرير ضد يحصل امر المدر واحويه اى  
المكاتب ولم الولد بمعنى لو كان مكان النكاح كما بناه مدبر اوام ولد او رطلان انتهى نفسه من ولده بالف فاشترى المامور  
المولى بالف ولم يبين انه يامح بصرفه لولا وتبين الامر بعين الشراء للاجور ان يفسد لانه لا يجوز للمامور ان يشتري المدر  
او المكاتب اوام الولد لنفسه فتعين ما يجوز له وموانع الشراء للاول ولقد تغير المولى بالولاء لان الامر لم يكن محلا للبيع لم يكن  
قصد المولى ببيع المسمى بتلك المسمى بل كان قصد الحق لا غير لانه يصح من المسمى الشراء للاول في طريق الدلالة فلم يلزمه  
الولاء بدون رضاه قوله وان يبين اى وان اشتراه المامور من المولى بالف الى العطاء. وبين للمولى انه يشترى للعبد يامح  
عن العبد لانه بعد العمل بمقتضى البيع لان البيع ما يبيد الملك للمسمى ومن العبد لا يملك نفسه لانه مملوك لولاه حاله البيع  
والشخص الواو في حاله واحدة لا يصح ان يكون مالكا لنفسه ومملوكا لغيره فصار يبيع نفسه محاذ اعتراف العتق والعلامه بها  
في ان كل واحد منهما راد لا لا يعقب البتة بمعنى البيع برب ملك البائع من العبد كمن لا يشتبه له بعد هذا الملك بعينه ومنه  
المعنى موجود في العتق فكان سها انصار معنى وموطر في النكاح فحوز ان يكون معناه لعلقة زوال لا يغيره كونه بحيث يعقب  
البتة بغير ان البيع بوجوب زوال الملك الى ملك لغيره فتنفس الزوال اطلاقا اعتبارا ان يعقب بكون ملك لغير بعض المبيع وهو  
موجود في الاعطاء والطلاق اسم على بعضه بطريق المجاز جانب وسلكا في العلاقة في الجامع للصدر المحل اذ ابا  
سعه في نفسه بالالف الى سماء لا باق في ندر العتق وعن العبد واشترى المامور بالشر ولم يزود على الف التي سماها العبد  
فقد الشراء وعمو من اكل من البيع والشراء في نكاحه اوجه فاراد المصنف بيان ذلك فقال اى في البيع اى فيما باعه المامور ببيع  
نفسه الى العطاء بالف كجاءت وموالمسمى للقيمة وكان حق قبضه للمولى بالامور فكان لالف موجه الى وقت العطاء وانما كان  
لكذلك تغليباً لحكم العتق على حكم البيع بمحل العاقدين او بمحل اعلام الجنس كما يفسد انه محله من سعه العبد ونفسه من المولى اى بالاعطاء  
فصار كما لو وكله بان يعتق عبداً على ان يفتقه الى العطاء ولو كان كذلك كان غير محضاً لاربع الحق لله وتأخر  
البدل الى وقت فكذا سنا وانما قلنا ان يجوز ان نكحت المرأة في قدر الاجل لان ذلك جهالة وصف البدل ويكفي اعلام جنس البدل  
للصحة ولا شرط اعلام الصفة في العتق ونحوه فان جهالة الصفة البدل في البيع وما كان معناه من بدله ما لا يوجب العتق وفي  
الاعطاء وما كان معناه من بدله ما لا يوجب العتق والاعطاء والصلح عن دم العمد والنكاح وانما لا يوجب العتق في الاعطاء  
الامر لانه لو اعتقه على صواب موصوف جاز ولهذا جازت الكتابة والنكاح على وصف والفتنة وذلك لان كان من باب معاوضة  
ما كان كان يباؤه على المالك في جهالة المقتضى المتنازع مستند وان كانت مستدركه واما سنده العقود فيها وعلى المسألة  
سجل فيها لجهالة المستدركه وجهالة سنده الاحال مستدركه لانها تزول عند وجود سنده الابداء قوله وفي الشراء اى وفيما اذا انتهى  
الامر من قبل العبد لنفس العبد بالالف الى سماء العبد الى العطاء يجب على العبد العمدة لالف المسمى في نكاحه او وكيله ولا  
يشارك في وقت العطاء فكان حكم الشراء فالحكم البيع في الوجوه الثلاثة وانما كان كذلك فاما بلفظ الشراء في بعض ان المقتضى  
لفظ البيع في المثلين حسما والمعنى اعطاء فيها والمحل قابل للبيع والاعطاء فوجب العمل باللفظ والمعنى بقدر الامكان كما ابيه  
نظر العوض ونحوه والعمل به في كل المولى بالبيع وفي كل العبد بالشراء لا يمكن تنافي بينهما في الاحكام فعملنا بالمعنى في وجوب

مبداه وان سلكا اى وان نزل الوكيل منزله البائع لان بين الموكل على العلم وبين الوكيل على البتات والبنات فحاز  
سعه مع اما العتق فلان على البنات كداه تحت شتر كان الاو خلافا حلف جاسدا كان او علما واما سعه فنعمة فلان نفع المبيع  
شبهت الحق لتكون معاوية الى الكول بخلاف البائع والمشتري فان عاوجب البداية يمين المسمى عند ما لان يمين كل واحد منهما  
بمشتريات فاستويا فوجها بين المسمى لان المسمى هو الذي يبدأ بمقتضى السع فانه بطالبه لا يستلم النعم ثم البائع بعد بسم  
قوله وكان ثلث العبد له اى واذا اتم الخالم ثبت ما يقوله المامور في حق الاول لانه ملكه ولما يقوله الاو في حق المامور لانه ملكه فصار  
العبد بينهما اثلاثا فكان ثلث العبد للوكيل والباقي وسولها للاول لان المولى ان يكون بالخالف والتخالف يكون في قسط الزيادة وذلك  
لان الوكيل ادعى على الوكيل اذ لم يدن عن ثلث العبد فخره وقد برى الوكيل عن دعواه يمينه فظهر ان الشراء في قسط الزيادة في البيع  
قد نزلت المبيع قوله وان سمي الكل طارا او اولا الى والتخالف في قسط الزيادة من المبيع فان سمي الكل في التخالف حذا من الاول يعني انه  
للمم ذكر الالف وخمسائة بل قال زد على النعم خمسمائة فمالى يحمل ذلك ومنه ان الحاربه في الشراء كان عسما وقد زاد عليها فماله  
ملا فزار عن مثل هذا ويل سمي الكل وسول اشتريتها بالف وخمسائة لالان الاطلاق كان في كل النعم قوله اذ العتق في المذموم  
تعليل لقوله وسوف في قسط الزيادة اى وانما قلنا بالتخالف في قسط الزيادة وان كان المسمى كل النعم لان العتق المذموم الى الكل  
من غير العتق قول الوكيل اعتبارا بالبيع بالكل يعني انه ان كان كل النعم مدفوعا الى الوكيل فادعى هو الشراء بكل النعم كان القول  
قوله فكذا اذا كان المدفوع اليه بعض النعم اعتبارا بالبيع بالكل فيقول قوله في ثلثه العبد لانه ايمين في الالف المدفوع يدعى  
نفسه عن الامانة بقوله بعد ما عايله المثل فيقول قوله في قدر ثلثه البيع بنى الثلث وحصة غير متبوض فالوكيل يدعى الرجوع على الاو والامر  
متكرر محلف عليه والاو يدعى عليه حكمه ثلث الالف والوكيل يدعى الرجوع على الاو والامر متكرر محلف عليه فكان التخالف في قسط الزيادة  
من المبيع وسولت المبيع لا غير قوله والنقص حكم النعم حواص غير متبوض وسولت فقال وجب ان لا يلزم الموكل ثلثا العبد لان الوكيل  
العبد اذا انتهى شقصه لاسعد عند سعه على الموكل وان كان قيمة البعض الذي انتهى من النعم الذي اتم الاو فاجاب عنه بان  
الوكيل ما انتهى البعض وانما انتهى الكل وانما ثبت النقص فيه النعم بالتخالف لا بالعقد عكس الاشارة فانه اذا انتهى شقصا  
منه ابتداء يكون النقص حكم العقد لا حكم النعم والمعتبر الخلاف في العقد لا الخلاف في الحكم بعد وبينه لمن يعمها اى  
ذكرنا فاما اذا لم يتم لاحد منهما يمينه فان اقام احدهما يمينه فالبينة لمن يمينها اى ان اقامها الموكل تسفل يمينه وان اقامها الوكيل فلكل  
لان كل واحد منهما فاستدركا ليمينها بزيادة الالبات لانها ثبت في الرجوع عسما ونحوه جسد اجارية فكان الرجحان لها لما عرف  
من ان البنات تنفع بكنى الالبات **باب** ما يصدق فيه الوكيل والوصي والشراء المسمى والالان  
قال الوكيل يعقب وينقص النعم وسمي الامر اوضاع صدق ويرى المسمى للتسليم تصد او ضما وحلف على التسليم والاضاع اذ  
يكوله على المسمى ولا يحلف على البيع والنقص للعتق والاف دعوى النعم دون الخوا لو وكل رجل رجلا سعه عبداً ودفعه اليه  
فقال الوكيل بعه من فلان ونقصت النعم وسلمت النعم الى الاو او افاض النعم عندي كذبه الاو في البيع وكذبه في قبض النعم فالتوكل  
قول الوكيل لانه ملط على البيع قصد او على سلم المبيع وقبض النعم ضما والامان في اكل عاسو ملط عليه بقبول قوله وكان الناس يقولون  
كالابنة بالبينة ولا امر لحلف الوكيل على تسليم النعم الى الاو على ضاع النعم عند لان فابدين الممن ان ثبت للمدعي بالوكيل في كل موضع كان  
نكوله مفيد للمدعي كلف عليه والافلا وسأكله مفيد لان نكوله كوا فورا على نفسه دون المسمى لان نكوله ثبت انه باسالم النعم المعبوض  
من المسمى الى الاو اما ضاع النعم المعبوض منه فلو لم يوكل سلم النعم الى الاو ولا يلزم المسمى ولا تخلف على البيع والقبض اى واذا قال















فلا يكون هذا الاقرار سببا لوجوب الضمان عليه ولعل ان في بعض الولايات انه يستعمل بغيره ما يقض الفان خلق يركب  
عز و هو البائع وفي بعضها سحلت البائع كما ذكرنا وفي بعضها سحلت البائع كل واحد منها كما ذكرنا في الواو وسواها  
ذكر في المحرم **باب** هنا الوكيل ان كمل الوكيل من مبيع لم يحل لان الدين اصله كسب ما فيه  
للاول عكس سلا الى تحديد نحو القبض اي لا امانة بالقبض فالضمان لنفسه او على الامان كالمودع والشعير والضمان  
ثم المذموم زائد والعرض عيب وان دفع ضمان المهر والوكيل بالقبض لا يدفع انما في عرف المحقق غير الوكيل او غيره قبل الدفع  
واعبر بعض النعم والاباء **ش** اي لو وكل رجلا جلا ساع عدله فباعه من رجل بالقرصم ولم يعد له قبض النعم وكيل النعم  
للوكل غير المتسمى لم يحل لان الدين له اي لان النعم ثبت دينه في الذمة المتسمى فحق الوكيل استدعاء دون الموكل ثم بين كفر  
الدين فحق الوكيل دون الموكل بعوله كسب ما فيه قوله منشأ للاول جاز فاعل ما فيه اي كسب ما في الدين غير الوكيل حال كونه سببا  
لدين للاول عكس اي لا يحل منه للوكيل ما عاين الا من يعنى لو حلف المتسمى في الوكيل انه بالوكيل عليه النعم من الاول كان  
حاشا في عينه ولو حلف بالوكيل عليه النعم بل للوكيل كان ياركا في عينه فليعلم ان الدين للوكيل اصاله قوله سلا الى تحديد اي  
انما قلنا ان الدين للوكيل اصاله دون الوكيل سلا الى تحديد الدين بالنسبة الى الموكل بسبب مال للوكيل وحق القبض حال كونه  
راجعا امانة بقبض الوكيل يعني ان الوكيل يبيع عنده المالك للنعم في حق المحقق من تسليم المبيع وقبض النعم ولذلك لو باه  
المالك عن استيفاء المحقق لا يصل منه فن هذا الوجه كان النعم ملك الوكيل وانما يحدد للوكيل المالك من قبل الوكيل  
واذا قبض الوكيل النعم من المتسمى عاد النعم اليه امانة في لو سلك في يد ملاءم منه ملك على الموكل فكان للوكيل اعتباران  
اعتبار المالك كحق القبض واعتبار الامانة بعد القبض فلو اعتبرنا ما ليكسب فالضمان كان لنفسه وانه بالحل لا يتبع المحقق  
الواحد مطالبا ومطالبا عنه في حالة واحدة وان اعتبرنا امانة فالضمان كان على الامان في انه لا يكون لانه يغير المذموم  
كالمودع فانه اذا ضمن المودعة لرب المال بجد وكذا السعير اذا ضمن العارضة للمعير والمضارب اذا ضمن باس المال الرب  
المال لان المودعة والعارضة وراس المال امانة في يد المودع والشعير والمضارب فلا يجوز اشتراط الضمان عليهم لان  
لان الامانة ضد الضمان والنقص الواحد لا يكون امانة وفيها في منى واحد للنقص احد فثبت ما ذكرنا ان من كونه وكسبه  
بالمبيع وكونه كسبه بالنعم تنافيا فلا يمكن اعتبارهما جميعا بل وجب ترجيح احدهما ثم التوكيل بالمبيع مرفق للمحقوق في الوكيل  
بعد البيع ولهذا لا يملك الموكل مطالبا لها بخلاف الكفالة بالنعم لان نفع التوكيل بالمبيع بعد البيع ما يعتبر حصوله من الموقوف  
في التوكيل هذه الكفالة لم يحصل المقصود وهو الضمان فلم يكن ملزما للمذموم ولا بد على غير المذموم وغير المذموم عيب في  
تسايله فاعتبرنا كونه وكسبه بالمبيع كونه ملزما والمساكفة لانه كونه عيبا ثم ورد على ما قال ضمان المهر فان الوكيل بالمكاح اذا  
ضمن المهر للزوج عن الزوج صح مع انه وكيل في العقد ووردا ايضا الوكيل بالقبض فانه اذا باع المالك عبد من رجل ووكيل  
رجلا بقبض النعم المتسمى لو وكل الوكيل بالقبض للموكل عن المتسمى جازت كفالة وان كمل دين كان في حاله ذلك الدين  
الى الكفيل وسواء من قبض النعم منه كالوكيل بالمبيع فاجاب عنها بقوله وان دفع المذموم لا يدفع الثاني يعرف المحقق غير الوكيل  
تعليل لقوله ان دفع ضمان المهر وقوله او غيره قبل الدفع مطلق لقوله وان دفع الوكيل بالقبض اي انما قلنا ان دفع ضمان المهر والوكيل  
لان الكفالة بالنعم من الوكيل بالمبيع انما لا يجوز للنسبة في كونه وكسبه بالمبيع وكونه كسبه بالنعم لانه من المالك للنعم لان حقوق  
العقد يرجع اليه وهذا التمسك في دفعه في الكفالة بالمهر من الوكيل بالمكاح ما يعتبر عرف المحقق العقد والوكيل في الموكل في المكاح

لان الوكيل في باب المكاح سفير وموكله المهر الذي في حقوق العقد فلا يكون الوكيل بمنزلة المالك للمهر فلو صح الضمان بالمهر  
لا يصح ضمانا لنفسه فلا يتوهم في حقه منعه عن الوكالة قبل دفع الوكالة يعني التوكيل بالمبيع انما اعتبر لان بعد البيع حصول المقصود  
بالمبيع كما ذكرنا اما التوكيل بالقبض قبل حصول القبض فليس لانهم لم يعد انما انما المقصود وانما كماله ما يقبل القبض قبل حصوله  
ما هو المقصود منها كما لو وكل المالك بالبيع قبل القبض قبل البيع واذا كانت الوكالة قبل القبض بالمعنى ولها ولاية القبض ونحوها  
الكفالة بعض الوكالة فالموكل لا يملك الضمان عليه صار عا لانه عن الوكالة فطلعت الوكالة من الوكيل قبل الدفع ووجب الضمان عليه  
حكم الكفالة واعتبر ذلك من النعم فان الموكل لو نوى الوكيل بالقبض عن القبض بضاعه نية ولو نوى الوكيل بالمبيع عن القبض بعد البيع  
سالم بغيره فليعلم ان الوكيل بالقبض لم يكن بمنزلة المالك للنعم بخلاف الوكيل بالمبيع بعد البيع وكذا اعتبرنا لانه فان الوكيل بالقبض لو  
ابراه المتسمى عن النعم لم يصح ابراهه والوكيل بالمبيع بعد القبض لو ابراه المتسمى من النعم صح ابراهه عند ابي حنيفة ومحمد والله اعلم  
ان الوكيل بالمبيع بمنزلة المالك للنعم بخلاف الوكيل بالقبض فراه المحرر واعتبار النعم فيهما من جانب الموكل واعتبار الابراء من جانب  
الوكيلين ولا يجوز لسرا والاباء من جانب الموكل فيها لانه كما يجوز ابراه الموكل بالمبيع المتسمى عن النعم كذلك يجوز ابراه الموكل بالقبض  
المتسمى عنه ذكر الامام السرخسي **م** وان ادعى فخر ضمان جاز بلا رجوع اذ لم يحسب الا برضا طرفي العقد والكتاب يتبع  
ولا يملك كذا ان صلح عنه على ما له جاز ام لا ايضا صوتا لمعنى الخط والاعراض بدل لكونه التوسط والتمسك بالان في ملك النعم  
لانه صار ساعدا للمعنى وفقد التملك لدين في عرفه عليه الدين هذا الكفيل اذ شرط الوكالة اكله في دينه مقتضى الكفالة دون  
التمسك بعرض البيع فيها **ش** وان ادعى الوكيل بالمبيع النعم عن المتسمى فخر ضمان اي وخران ضمن بالنعم عن المتسمى جاز لا يرجع  
بدن عنى وهو اصل النزع بل يرجع الوكيل المتسمى بما ادعى فخره من المتسمى لان مقتضى فخر الاو من غير الضمان الا احاز على  
المتسمى ثم اذا حازنى اي احازا منه لانه اتصل بالاداء ما هو المقصود منه من الاحاز وانه غير مودع فخره المتسمى بالاداء  
ولا مضطرب في الاداء فيكون كذلك بمنزلة الاو فلا يكون الرجوع بما ادعى وحاذى وبما به النعم الذي ترجعه الوكيل فانه جاز  
النزع من الوكيل ولم يحل كفايته به بل الكفالة فانه يجوز ان يرجع انسان ببذل الكفالة عن المكاتب ولا يجوز لشركته عمه قوله كذا  
اي كما حاز ادا الوكيل النعم عن المتسمى فخر ضمان بل يرجع كذا ان صلح الوكيل بالمبيع الموكل عن النعم الذي على المتسمى على ما انفسه  
الصلح بل يرجع لبذل الصلح لا على الموكل ولا على المتسمى سواء جازى بدل الصلح النعم الذي على المتسمى ان كان النعم الفاسد قد  
صلح عنه كسما دريم والا جازى بدل الصلح النعم ان صلح الوكيل عن النعم على عهد الوكيل وانما كان كذلك لانه اي لان الصلح ابراء  
قضا الدين المتسمى لا مباينة صوتا لمعنى الخط والاعراض يعني ان يبيع الصلح الحور والخط والاعراض عن بعض حقه والخط والاعراض  
انما يحسب بقضا البعض والاباء عن البعض وقيل الدليل على ان الصلح ابراء لا ماسا منه ان يكون للتوسط ملك الصلح وكذلك لو كان  
الصلح على الاقرار ولو كان ماسا لم يقتضى ضمانا لا محالة ولا جاز من التوسط والتأكد ولهذا قال علما وانه ان الصلح في دفع على  
خلاف الجس ثم تصادقا على ان لا دين بطل الصلح لانه قضا الدين حكما وكان بمنزلة ما لو قضا الدين حقيقته ثم تصادقا ان لا دين  
ونعم سطر القضا فكذلك يبطل الصلح ولو كان الصلح بمنزلة البيع لما بطلت تصادقا ان لا دين فذلك الصلح في الوكيل قضا حكما ولو لم ي  
دسه ملائمتهم حقيقته لم يرجع على احد لما ذكرنا فكذا اذا قضا حكما فان قبل الوكيل بمنزلة المالك للنعم كما ذكرنا نسعى له لا يجوز قضا  
النعم لا صفة ولا حكما لان الواحد لا يبيع ان يصر قاضيا ومفوضا عليه قلنا انه بمنزلة المالك في حق المحقق بمنزلة الاجنبي في قواعد الحقوق  
فعلنا بنسبة المالك في حق الكفالة ولم يجوز الكفالة منه كمال حور والمالك علمنا بنسبة المالك في حق القضا فخر حاز القضا منه كما جازى



الابيض لم يزل الغلب بالاولى لان الكفاية منه لو شأ تجوز القضا بطريق الاول لان القضا اسرع نقادام الكفاية الاولى كماله الا ان  
سد الكفاية لا يجوز وقضا كونه في سعة العمل باليهن قوله الا ان شرط الشئ ان ادى بغيره ان ادى بغيره او صلح عنه  
حاز الا ان شرط الوكيل على ان قضا او صلح على ان يكون المتيقن للوكيل في لا يجوز القضا والصلح مبرح الوكيل  
الاولى ادى وذلك لانه اي لان القضا والصلح على ان يكون المتيقن لاسرع فان لفظ القضا او الصلح لان السع سادله الما لا يزل بعد المتيقن  
موجوده مشافهنا جازا لمتى وجعلناه بعبارة القضا لكان دون الصور كما عرفت من ونا وسد السع لان فيه ملك الدين من غير علم الدين  
لان الدين على المتيقن قد ملكه الوكيل من المبادلة فانه فاسد فبفسد السع سدا لفظ القضا فاسد لاسل سادله الما لا يزل بعد المتيقن  
الاولى فاد قوله عند الكفيل اي حال كون الوكيل في ذلك الحكم المذكور عند الكفيل فان الكفيل لو صلح مع الكفيل على الدين الذي على الاصل  
يكون له جاز لان فيه حق الرجوع ثابت للكفيل على الاصل لانه لا لان الكفاية لوجب دينان دينان للطالب على الكفيل ودينان للكفيل على الكفيل  
الا ان ما وجب للطالب على الكفيل حال ما وجب للكفيل على الكفيل على موجب الوقت والاداء فان ادى الكفيل ففقد ادى الكفيل بعد طر  
ذلك الدين على الكفيل عنه وسد لفظ كونه لوكاوة طول ربه وقوله مقتضى الكفاية بذكره لكونه لوكاوة طول ربه الذي يقتضيه  
الكفاية لا مقتضى عند الدين في الكفيل في كون ملك الدين من غير علم الدين قوله واعتبر ما ذكرنا في واعتبر ما ذكرنا في قضا الوكيل الدين على  
الشرط وفي صلح الكفيل في الدين على سدا لفظ ما اذا اضاع السع في الصور بين فان الوكيل لو نص على البيع وقال بعث عدي سدا على المتيقن  
من المتيقن على ان يكون المتيقن في كونه السع فاسد لاسرط الشرط الفاسد منه وهو عند الدين من غير علم الدين والكفيل لو نص على البيع وقال  
للكفيل بعث عدي سدا على المتيقن في كونه الدين على ان يكون الدين في لاسد لما بينا وان حال المتيقن لان على الوكيل لكونه لوكاوة وان  
احال الوكيل الاول على المتيقن في حاله على الاموال في بعض احوال على شرط التحويل بالجار دون المحيل اي وان حال المتيقن بالتمن الاول  
على الوكيل بالسع وقبل الوكيل كونه لم يزل ما في المتيقن في كفاية الوكيل المتيقن عن المتيقن وهو ان الوكيل عنده المالك للمتيقن والاصيال في  
المالك للمتيقن لا على الغرم لا يبيع كذا لكونه في القضا وسكون الشخص الواحد فاضيا ومتفصلا قوله وان الوكيل اي لو باع الوكيل لكان حال  
الاولى المتيقن على المتيقن في حاله حاز لكونه على الاموال في بعض احوال على احواله اي ما يجوز على انه توكل بالوكيل لامي بالقبض فان  
الوكيل لو وكل الاول بقبض المتيقن وقصد لقائه تمام نفسه في المطالبة حاز وهو الاول وكذا لاعتنه في القبض صارت احواله مجازا عن الوكا  
فاما حمله على الاول بقبض لم يخل على احواله حقه لان ما زاد على ولاية القبض ثابت للحال وسلا ولا ليجل وهو الوكيل على شرط غير حق  
القبض فان في القبض كان بائنا للوكيل لا لاولى في اصل الدين الذي على المتيقن كان لا لاولى للوكيل واما للوكيل في القبض وحواله على  
الدين ولا دين لاولى على الوكيل في حله بذلك فلا يند احد الاموال لكونه في القبض لاولى في قوله وان سدا لاولى قبل السع او بعد عن  
التسلم في قبض المتيقن لكان المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
توبعا على الاول في تارق الاول في تارة واما كذا سدا او بوجه المصلحة في حقوق تمام التسلط بواحدة كسب المادون بها ووجه ان كان  
في سدا لاولى او سدا لاولى لكونه لسلط او نقض او رجحا من حصة الجبس والخلص في المدين بالسبق واليد كدوع باع الوكا  
او سدا لاولى سدا لاولى في تارة واما كذا سدا او بوجه المصلحة في حقوق تمام التسلط بواحدة كسب المادون بها ووجه ان كان  
السع بعد الثاني في كذا لكونه الغاصب وفي تارة المتيقن لكان المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
المتيقن المتيقن في الدين والمصانين كما سدا لاولى في اى لوكيل دخل رطل اسع بعد ونهى الوكيل في سلم السع المتيقن في  
قبض عنه المتيقن في كذا لكونه السع قبل السع الوكيل او سدا لاولى في سلم المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف

الصدء من قبل التسلط المتيقن سمسع السع ام لاسم في قال ان المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
لان السع فاته لا خلف وسوا القصة في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
من قال ان السع فاته لا خلف وسوا القصة في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
لانه ما عرفت ان القصة فاته لا خلف وسوا القصة في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
سببه السابق فصار كان القصة كانت واجبة عليه وقت اخذ من سدا لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
المتيقن الاموال والسع وبث السع بدون المتيقن لا خلاف في المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
وقوله اوبت السع عطف على قوله عند اي قبيل البيع عند المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
الغصب فلا يمكن ان يجعل يد الغاصب تساق بين المدين وكذا وجب عليه ضمان المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
القصة تساق بين الغاصب بين كذا لكونه لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
الوكيل في الاموال في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
الاخذ لانه لا يصح غاصبا في لوكيل عند لا يضمن القصة لانه اخذ في الحق المانية ولم يزل الاخذ لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
الاخذ لاولى لعدم البيع عند قوله وان سدا لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
المضور لان المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
سعه اليوم ضد بعد غدا لاسا ولا في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
التحويل ضد مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
اي وان في الاموال الوكيل عن السع في قبض المتيقن في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
التموه وحقه في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
الهي لاني في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
المالك لنداع في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
خاص فانه يستند لانه الشريف باي في قبض الوصف الذي به فلا يكون في كذا في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
اي ماسع بوصف خاص سدا لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
فلا يكون موصفا في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
عند كان وكذا في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
وقد اجمي بالسع هذا الوصف في قبضه وكذا الوام في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
لان الماسع في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
مع غدا وقوله ولا لاسا عن قوله وسدا لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
سدا لاولى في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
او في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف  
فاستوى الوكيل في مده في سلم لم يستحق لاولى وان توى المتيقن على المتيقن لم يفرغ الوكيل فلهذا لا يوصف







المشترى على الاول على عيب كان قبل البيع لا يكون له الرجوع على المشتري كما كان للمشتري ان كان له استناد للملك فتمت فلا يند  
الرد وسدائنه من المشتري شيئا من المشتري من قبله فانه لو باع عبدا من رجل استحق البيع من العبد فتمت منه ثم وجب العيب  
مدا لا يرجع على المشتري لانه لو كان عليه نائبا فلا يند وانما قال انما يرد لانه في المشتري رجل المشتري جاز وبقا بتمام باعها بالبيع  
فوجد باعها قدما قال الواسطه ان يرد على المشتري الاول اذا كان يعلم به وسوقه حقيقه لو كان المشتري عبدا وسقط عنه الثمن  
فانه لو لم يكن عبدا وقبضه فوسل البيع الثمن من المشتري وجب للمشتري عيبا فانه لا يند بالبيع لانه لا يند فلا يند فانه لا وسقط  
الثمن اما ان يجعل معلقا على شيء وقوله كالمشتري من العبد في المشتري ان كان سوط الثمن عنه قوله ولا على الباع عطف على قوله  
الاول ولا يرجع على الباع ايضا للواسطه ان يرد الوكيل صار واسطه بينه وبين الباع لانه قد يرد الوكيل الى الوكيل سعيان  
لان الوكيل مع الموكل بمنزلة الباع مع المشتري فاذا قبضه من الوكيل صار ملكا له حكم المالك الوكيل اذا قبضه على الوكيل فصار  
بالبيع كان ذلك سعيان في الثالث ومن لم يكن شيئا وباع من غير قبضه المشتري لم يباعه من الباع ثم اراد المشتري ان يرد على الباع  
بالبيع كمن ذلك لتمام الواسطه فذلك قوله تعالى انما نظر الوكيل في مسئلة انه لا يرد المبيع بالبيع احد ان يباع من ابيه فانه لو اشترى  
عبد اقباعه فانه مات الابن فوريه الباع ثم وجب عيبا ليس له ان يرد على ابيه فانه لا يند للملك المتفاد على الباع قد زال  
منه الى الوارث فذلك لا يرد له نفسه لان العاقبة لو نصبت عن الميت فصار له الحكم على الوارث ليجوز بيع الميت على الوارث الميت  
لاستوجب بناء على واره واذ لم يكن وارثا فزاد العكس اي ضدا اذا باع الاب من ابيه ثم ورثه الابن فان الاب لم يند على  
وباعه من ابيه في صحته ثم مات فوريه المشتري ثم وجب عيبا كان له ان يرد لان الوارث استوجب دينه على مورثه الا ان يرد من  
مورثه فانه الطريق مات فوفقت فيها دابة الوارث ومسلكت كان للوارث ان يرجع في مكره مورثه بغيره لانه لو كان الوارث عيبا  
الوارث من قبله لان قدر الثمن كان دينه في ذمة المورث وكان مقدرا على الارث وذلك لان المورث قد وارث لانه عاقره كصومه  
مع نفسه لما فيها من نكاح الاحكام فصعب العاقبة عن الميت فصار الوارث على قوله وفي بعض النسخ اي وذكر في بعض نسخ الجامع وهو يرد  
له بعض اياه اذا رده الامور على الوكيل بان عيبا كان سوطا كما رده الامور مصر كان الامور رده على الوكيل ورجع الى حاله الاول ففهم  
الوكيل على الباع هذا العيب كما لم يرد الباع منه وقوله انما يند سوطا وقوله تنوب المكنه بالنصب معورطه اي ما سوطا القاصه  
رد الامور لانه ظهر خطأ الا في ظنه ان الوكيل فون منه الرد على الباع يعني ان الامور انا على الوكيل ففهم احياء حقه بالرد على الباع  
لرضا الوكيل وكان ظنه ان الوكيل هو الذي فون عليه مكر الرد بالبيع الباع فلما علم عيبا على الوكيل ان يرد به على الباع ظهر لظن  
الامور ان الوكيل فون عليه انه عيبا كان خطأ لعدم تعدد الرد فوجب تصديقه واعان المبيع الى حاله الاول فذلك سوط  
العاقبة رده ثم رده الوكيل على الباع بالبيع احياء الحق لا وفان الوكيل من ابل الباع عن العيب الاول لم يطل بذلك في الامور  
في الرد لتمام حقه بالرد بالبيع الا في كان احياء حق الامور في الرد بالبيع لانه جازي بها فيها ماله في احياء حقه وسدائنه  
الابن في نفسه من ابيه الصغير شيئا كان الاب استواء له اي للصغير رجل بالثمن معنى اذا اشترى الاب لابنه الصغير عبدا من  
رجل اجني وقبضه له ثم انه اشترى هذا العبد لنفسه من ابيه الصغير ثم وجب عيبا فانه لا يند لانه رده على الباع الاول ففهم  
بينه وبين الصغير ولا يند لانه رده على الصغير من ابيه على الباع لانه سوطا حقه قبل الصغير ولا يند لانه كصومه مع نفسه فاني  
على الكفاية جعل لانه حقه رده عليه ثم رده الاب على بايعه الاول حكما ان جاز للعاقبة في هذه المسئلة ابطال حكم العقد الذي جرى  
الاب والصغير لاحيا حق الرد بالبيع على الباع الاول كذلك سوطا حقه للعاقبة ليربط رد الامور على الوكيل وعلم ان العيب كان على الباع

فان في قوله

للبيع على المشتري ان كان المشتري قبض الثمن من يد الجارية قوله وفاقا بزعم الكل اي انما قلنا ان الامور انما يند الرضا كان ذلك  
انما يند سوطا وان لم يند كان البيع الاول باقيا وفاقا ما ينصبه بعم الكل ففهم اذا انكر الامور الرضا كان نعم الامور البيع الاول قد  
انسخ بالرد والوكيل والبيع قد تصادقا انه لم يفسخ فاعتبر بنفسه في حق الامور سعة حقه وفاقا بمنعني بغيرهم ومما اذ لم يند الامور  
بالبيع قد تصادقا جميعا ان الجارية للامور وان العاقبة اخطا في قضاء بالرد بالبيع فالحق لم لا يند مع قضاء البيع الاول تصادقا  
باقيا وفاقا بغيرهم وان اقره والوكيل مكر على الجارية وان لا يند وان لا يند في البيع صونا للحق المتصل وقصور العاد وحده من سوطا رده  
ان تمام سوطا قضاء العاقبة بالبيع طامرا ويا حقا عندا حقه وان كان محظا كما لو قضى بتمامه الرد بعد البيع طامرا ويا حقا  
عندا حقه فاجاب بان عباد القضا في هذه المسئلة فانه لا يند بالحق المتصور في القضا لان يند في الامور لما استند الى  
وقت اقرار الباع طامرا ان وقت اقرار الباع كان العقد لازما في حق الباع والامر كما لو كان الامور حاضرا وقت اقراره وصدر  
وهم القضا اما كانت قاصرة لان العاقبة انما تصح بالرد لان حق الرد كان باقيا ولم يوجد ما يرد به يبين ففهم ان المصلح باقيا  
وسدائنه بالاستصحاب فانه في حقه صطل ما سوان التصديق في وقت اقراره فيظهر ان العاقبة قضى في حقه وانما  
اما سوطا البيع بالقضا سيطرة الردون بالحقا عندا في موضع لو باشر القضا بالبيع باسمها صح اما لو باشر المحض بالبيع لم يصح  
سوطا القضا بالبيع بالحقا عندا ومنه الوكيل مع الباع لو فسخ العقد في المبيع بغير رضا الموكل لا يصح لما فيه من ابطال حق  
الموكل فلا يند القضا بالحقا قوله واكتفى عليه اي واذا استند الموكل المبيع في الباع كان حقوق العقد على الموكل دون الوكيل  
لان الوكيل يزعم ان العقد الاول قد انسخ بالرد وسدائنه عقد جديد فلا يند فان عمله في الذم العبد واذ انقضت النكاح  
المهدن على الوكيل وجب ان يرد على الامور كما لو وكل جسيما او عبدا محجورا فان المهدن يكون على الامر ما لم يرد عن العقد  
اذا انقضت اضافتها الى العاقبة فديضا في حق من وقع نفع العقد له قوله ونعم الوكيل يعني ان كان الوكيل من يد المبيع على  
الباع بالبيع استند الثمن الذي دفع الى الباع فتوى الثمن في يد نعم الوكيل ذلك الثمن المردود بعد توافه الموكل لان الرد  
القضا لا لا اقتضا يعني ان المشتري للوكيل للموكل وجب دينه للموكل على الموكل ودينه للبائع على الوكيل والوكيل اذا  
قضى الدين الذي عليه للبائع من مال موكله صار الوكيل قاضيا دين نفسه من مال الموكل فيصير ضمانا للموكل وان قضى باجم وقد وجب للموكل  
عليه ضمان بسبب انه قضى من نفسه فانه قد كان له على الموكل مثل ذلك المعاقبة فصار مسددا دينه الذي وجب على الموكل  
ثم باسوة واداه ذلك الثمن من الباع ينقص قضا دينه للبائع ولا ينقص اقتضا دينه الذي وجب على الموكل كما ذكر في رد الزنار  
الوكيل بالشرية استحق واذا الثمن من الموكل ودفعه الى الباع ثم وجب الباع ريفا وفاقا على الوكيل وسلك في يد الوكيل فانه يند  
مضمونا على الوكيل لان الرد لا ينقص قضا دين الباع لا اقتضا ومن الموكل على انما نقول ان كان اصله في القبض فهو اصله في المهدن  
والوكيل بالشرية اصله في القبض وكان عهد القبض عليه ومن الدليل على ان كان اصله في القبض كانت المهدن على ان الوكيل بالشرية  
لا يرجع على الامور غير ما يند انه اذا وكل رجلا بشراء جارية بالثمن فاشترىها ونفذ الثمن في مال الامور ففهم الجارية في يد الوكيل  
ثم ان رجلا لم يند ففهم انما يند بالحقا انما يند الوكيل ففهم الجارية وانما يند الباع لان الباع غاصب المشتري غاصب القاض  
ضمن الوكيل ففهم ان يكون له ان يرجع على الموكل ضدا لو كان يند ففهم الجارية ففهم الجارية ففهم الجارية ففهم الجارية ففهم الجارية  
الحاقه في يد من قبل ان يند على الموكل ثم جازي مستحق واستحقا كان للمشتري ان يند الباع او الوكيل ففهم الجارية كما ذكرنا وان ضمن الوكيل  
ففهم باجم الوكيل على الموكل فاراد المصريان وجه الفرق بين المصلين فقال لانه باب اي لان الوكيل لا يقبض نايب مطلقا على الموكل



لا اصل في بيع كونه نايبا لا اصلا سوله سي ولا يبري الى الوكيل بالقبض لو نهى الموكل عن القبض لم ينسب له ولو ابرأ الوكيل الناصر عيب  
المشترى لا يصح فقام ان نايبا اصله لو كان اصلا لا عمل في الموكل عن قبضه وملك الابداء عكس المبدأ الاول وما اذا كان وكلا بالاشرك  
لانه اصل في حق القبض لانيب لهذا لا عمل في الموكل اياه عن القبض ولو ابرأ الناصر عيب المشترى صح ابرأه فلما كان الوكيل بالاشرك  
اصلا في حق القبض كان سوا الاصل والعهدة فالرفعة في العهدة عند الاحتكاك لا يرجع بها ولما كان الموكل بالقبض نايبا كان الاصل في القبض  
مولى الموكل فكان سوا الاصل في العهدة وكان للوكيل بالقبض ليرجع عليه وهذا لان الموكل اذا اشترى الحايه اولاه ابرأ الوكيل بالقبض  
صح اجماعا فامر عند الشراء وان كان المتخض ملك غني في الواقع فاذا اجماع بالقبض وحقه الضمان بسبب القبض صار موزورا قبل الموكل  
وكان ان يرجع عليه بالضمان للفرق والموضع اذا اختلفت الودعة عليه بعد ما ملكته من ملاءمته وغرم الموضع فتمت له المصلحة كان  
ان يرجع ما غرم على الموضع لانه صح اجماعا لمعط طامرا فكان موزورا وفي الضمان من جهة دفعه عليه ما ضمنه عكس الشراء فانه اذا امر  
رجل بطله ان يقبض حايه رجل قبل ان ياتيها الام فقبضها المامور وسلك في يد ثم استخف وضمن العاصم فتمت له الاربع بها على  
الامور لانه لم يتحقق منه شرائ الحايه لم يثبت له فيها سبب الملك طامرا فلم يصح اجماعا اصلا وكان اجماعا كعدم الام فلا يكون المامور موزورا  
من جهة الامور لكان غير انفسه في قبض ما لا يفرق بلاحق فلا يرجع بما ضمن على الام وفرا الدليل على ان الام بالقبض يصح بعد الشراء طامرا  
ببصر المامور موزورا وان قبل الشراء لا يصح في لا يصح المامور موزورا انه لو امر رجل رجلا بسلا عند بعد ما اشترى الام فذلك العبد  
رجلا في ارضه بعد ما اشترى الام فذلك الارض فتمت المامور العبد ثم ظهر للعبد متخف وضمن العاصم كان ان يرجع على الام فخص  
الامور في الارض ثم ظهر انها كانت فارغة المحرق كان الضمان على الام لاصح الام طامرا حيث انفق له سبب الملك طامرا ولو كان الامور  
بالقبض واخر قبل الشراء لا يكون الغرم على الامور بل على المامور قوله وكان للمشتري لو اشترى رجل عبدا او رجلا بقبضه بقبضه الوكيل  
فملكته يد ثم لم يستحقه رجل لم يملكه في حق الامور بالاشراء لم ينسب له الوكيل لما كان من ابرأ الوكيل بالقبض المحرق ويدينه لا الامور  
فمكر وجه فكان الهلاك في يد منعه له الهلاك في يد الموكل فيقبض الموكل غاصبا وهذا الوجه فكان للمشتري قبضه اما الوكيل بالاشراء فهو اصل  
في حق القبض فلا يكون غاصبا منه حكاهم لا يلزم الوصي والوكيل بالبيع وحما على الزكوة والموكل ثم غا للمشتري بعد الاحتكاك اذا اختلفت  
جهة النية في البيع والاصالة في الشراء حاز في شرائ الوكيل عند الاقام باخل مما باع الامور قبل العقد ولم يجر شرائ الامور باخل مما باع الوكيل  
شراي لا يلزم على ما ذكرنا في الوكيل بالاشراء لا يرجع على الامور بقبضه غرضا للمشتري الوصي اذا باع وقبض الغن وسلك في يد ثم استخف  
ورجع المشتري بالغن على الوصي بالغن يرجع الوصي في مال النعم في الزكوة وكذا الوكيل بالبيع اذا باع ولم يقبض الغن وملكه في يد ثم استخف  
البيع رجل فبذل المشتري وجع المشتري بالغن على الوكيل يرجع الوكيل ما غرم في الغن على الموكل واما قلنا انه لا يلزم ما ذكرنا لان المحرق يتقلب  
جهة النية يعني ان الوكيل بالبيع في قبض الغن ياتي فوجه اصل فوجه الا اذا ثبت في الوكيل بالبيع التي تغليب جهة النية على جهة الاصل  
وفي الوكيل بالاشراء التي تغليب جهة الاصل على جهة النية ووجه ذلك ان قبض الغن للموكل بالبيع بسبب البيع وجانب النية راجع في البيع لان  
اصالة انما يثبت من وجه واحد وسوا اعتبار اصل العقد فانه سعد بعبارة من غير الاضافة الى الموكل وينبئ من وجهين احدهما  
في فقهنا والبيع فانه لا يملك مع هذا الذي مدون الاجاز من الموكل بوجه وكان هناك عامدا الى الموكل لا غير والله في حق حكم البيع وملات  
ملك الغن فيكون جهة النية في الوكيل بالبيع راجحة على جهة الاصل واما الوكيل بالاشراء وسوا اصل وجهين فنبأ في وجه اصله اصل  
اصل العقد كما قلنا وكذلك في فقهنا والعقد فانه يملك في هذا الذي لنفسه قبل التوكيل وبعد اذا اختلف الموكل وينبئ في حكم العقد  
وسوا بوجه الغن على الموكل واجاز الملك في المشتري فاذا كانت الاصله من وجهين من الوكيل والموكل في مقدار الغن فالحاق كل

بيدك اختاري وطلق نفسك فبالت اخذت نفسه وقال الزوج لم اعن الاول والله طلاقا كان القول قول مع اليقين ولا يقع شيء لان الواد  
للعطفه ون التمس في الاول والله منها فعمل انه انما يصح الحال حال الطلاق عند سبق ذكر الصريح لا عند تأخير قوله بسطلا بالقيام  
ما كان عليه كما ينبغي ان اذا ابرأ العا بالواو و زاد كوكله في صورته زاد التوكيل على التملك طل بالقيام المتوخى في المجلس ما كان ملكا  
وسعى ما كان توكله في قوله امر يا سيدك وطلعتها والعكس او جعلت خلاها اليك طلعتها والعكس لو قام المحرق في المجلس طل المتوخى و  
في التوكيل في لوطيتها منع واحدة رجعية بالتوكيل لان التوكيل حصل بالصريح الا اذا نوى التملك وعلى هذا القياس وفي قوله ليتها  
لم يسطر بالقيام شيء لان بالقيام انما يسطر ما كان ملكا ولا يملك فيه بل يكون فيه توكيل من فلو انه طلعتها في المجلس او بعد ما قام فثبت ان  
بإثبات لانه توكيل بالصريح والكفاية فاذا وقع بالكفاية يابن فلا بد وان منع بالصريح ايضا يابن لاستحالة تحقق الخلق الرجعي في هذه الحالة  
وقوله لانه تعلل لتعلم بعد زاد التوكيل الى ما جعل هذا توكله مبتدأ ولم يجعله حكم الاول كما اذا ذكر بالغا لانه ان لا الواد يكون  
لاشياء الكلام لانه للعطف وهو منقضي الخارج وليس واقعا موقع الجواب للجملة الاولى عكس الغا فانما نذكر على ان بعد ما منته الدول  
وجوابه فكون حكم الاول ولا يكون حكم بنفسه ومن الدليل على ان الغا المحارب الواد ولا ينداء انه لو قال ولي المودة او وكلها  
روحك فلانه فقال في طامرا وقع الطلاق لو قال مسمى طامرا لا يصح وكذلك لو قال رجل بعقتك هذه المملو فقال في طامرا صح  
وعتقت ولو قال مسمى عن لا يصح واما قال او امر على ما وبل الشخص فصح لنف وشرى صح قوله في طامرا لو قال فوجده صح قوله في طامرا  
لم قال بعقتك قوله ونسختك عطف على قوله صح اي تعيدت المضاربة يكونها في البر او في الكوفة فغلق المضاربة يكونها في البر او في الكوفة  
في لملك المضارب المحارون ولو قال خذ من هذه الالف مضاربة واعمل في البر او الكوفة لا يعلق المضاربة بذلك العقد حتى كان ان  
سحا وفعلم ان الغا يكون للموكل التعقيب الواد ولا ينداء وكذا في الدليل على ما ذكرنا انه لو قيل ان غرق ففان فقد ابرأه  
عن الدين فاذا موهي لم يبرأ ولو قال وقد ابرأته بغير **باب** **المنافعة في التوكيل** لو قال بعقتك او كاسبت او  
اعتقت او وصيت او ضربت على ملكك ما عرك او ولدتها بالكنكاح وقال المقلد مل على ملكك بعد ما اشترىها فالبينة بينهما الابنات  
ملكك او توكيل والمقلد ان اقام النوع اجماعا كرجح بينه البينة والطلاق على بينه الدين الكناح وان لم يكن منه حلق كل واحد  
على دعوى الماخر للانكار ومبدا في سمين المتعد محصلا للفايد اذ يكون سقط عيان الاخر بلا عكس لحوذانه وكل ثم باع **باب** **البيع** واذا  
باع رجل امة من رجل يانف درهم وتباضا ثم قال البائع لرجل اخر بعها على ملكك ما عرك او ولدتها بالكنكاح فقال المقلد مل على ملكك  
دينار وانت بعها على ملكك بعد ما اشترىها في او كاسبت او ولدتها او وصيت او ضربت او كاسبت او ولدتها او وصيت او ضربت او كاسبت او ولدتها  
او وصيتها على ملكك ما عرك او ولدتها بالكنكاح فقال المقلد مل على ملكك بعد ما اشترىها في او كاسبت او ولدتها او وصيت او ضربت او كاسبت او ولدتها  
حاربه ثم قال لرجل اخر او ولدتها بالكنكاح على ملكك ما عرك او ولدتها بالكنكاح فقال المقلد مل على ملكك بعد ما اشترىها في او كاسبت او ولدتها  
منه ففي هذه الوجوه يثبت باس من غن يكون الجارية للمشتري في الصورة الاولى وينت لها الكفاية او العتق او التدبير او الابدان  
البينة لصداقتها على ان للمقوله ما يبرأ من الامور المذكورة اما بالملك او بالوكالة ثم اياها اقام البينة بسبب البينة المقلد فلا يثبت توكيل  
في المقلد واما بينة المقلد فلا يثبت توكيل الجارية بالبائع من المقلد وملك الغن عليه فلما كانت بينه كل واحدة منها بينة لا يبرأ من قوله  
فاياها اقام بينة على ما دعاه بغير بينة وان اقام كل واحد منها بينة على ما دعاه فالبينة للمقلد لقول اجماع يعني ان بينة المقلد ثبتت بينة  
المقلد بالملك للمقلد مع ريان اخر وسوا الشراء للمقلد فلما اجمع فما بينه بينه المقلد ما بينه بينه المقلد مع شي اخر فحصلت بينة المقلد  
قوله باسنا اجماع فثبت دعوى اجماع لان البينات للابنات ومضى اكثر ابنا ما بينه المقلد وهذا كما ترجح بينه البينة الذي فيه اذ اكد



على اخذنا فاقام المدعي بينة على الدين واقام المدعي عليه بينة على انه اوفاه دينه تبحث بينة الابناء لقومنا باننا لم نكن فانه ثبتت القبول  
نسب بينة المدعي ونسب زيادة الابناء وكذلك ادعى رجل على امرأة نكاحا واقام عليه بينة واقامت المرأة بينة انه طلقها كانت بينة  
المرأة لانه ثبتت النكاح الذي ينسب بينة المدعي مع زيادة الطلاق وان لم يكن لوجودها بينة طلق كل واحد منهما على دعوى الآخر لان  
الباع يدعي الامر بالبيع والمعتل ينكر ذلك المعتل يدعي عليه الغبن وسو يكره ذلك فاما كان الدعوى في الذكار من الجانبين ثبت بعدد الخلف  
بينهما كالمخالف البيع واذا اوجب الخلف بيدا بين المعتل فيجعله للفايدة لان في الانبدا بينهما فايدة ليست في الانبدا بين المعتل لان يقول  
المعتل اليمن سقط بين المعتل لان المعتل اذا نكل عن اليمن ثبت شر من المعتل ولا يتصور ان يكره في المعتل في انشائه واقفا  
بالوكالة فلم يبق في المعتل فائدة سقطت بلا عكس اي يقول المعتل لا سقطت بين المعتل لان المعتل اذا نكل عن اليمن ثبت انه وكل للمعتل  
سقطت بلا عكس اي يقول المعتل لا يجوز ان يكون له وكل يبيع الجارية او كتابتها او اعاقها او تديرها او غيرها او ابلهها ولم يبيع الجارية في الوكيل  
قبل ان يوظف من غير هذه الافعال واذا اطلقا غنم المعتل فتمت ان كانت بينة اذ الخلف في غنم المعتل وصف الملك الوكالة فيعتل  
الغنان واحد الغنم والكتابة للملك وكله كماله غاصب غاصب اليد بكذا ان كانت بينة لا سوق للمعتل ولا شيء عليه ان كانت تعرف للمعتل  
اذ تعذر الاستفهام باقران لولاه اخذ لاسلم المعتل عكس الاول ويصل الكتابة للمعتل في غنم المعتل اذ غنمها ضد البيع ليست في العاقد  
ويقف الغنم والاولا على التضاد ويقع المدبر عوف ايها كان لم يولد عوف المعتل والولد عوف فانه يزعم المكاد من الما في منبر  
نصف ذلك الباع اي واذا اطلق كل واحد منهما على دعوى الآخر غنم المعتل فتمت الجارية للمعتل لان الخلف من الجانبين في غنم  
المعتل وصف الملك الوكالة لانه اذا اطلق كل واحد منهما لم يثبت ما ادعاه المعتل الوكالة ولما ادعاه المعتل في الملك في غنم  
المعتل الجارية للمعتل بلا ملك وكاله فتعين عليه ضمان الجارية لان قبض مال الغير بلا ملك وكاله بوجوب الضمان واذا ضمن المعتل فتمت الجارية  
للمعتل اخذ والمعتل عنها فاما اذا باعها واخذ من الجارية بدل الكتابة فاما اذا كانتها وقوله للملك فليس لاخذ الغنم وقوله او دله فليس  
لاخذ بدل الكتابة يعني انما اخذ الغنم من المتي لانه باء الضمان ملك الجارية لان المضمونان تملك باء الضمان وكان غنم الجارية له  
وسا لان ولاية قبض غنم الجارية كانت للوكيل سواء كان وكيله او مالكا غنم الامراء اقربان الغنم ملك للمعتل الا ان السرع كذبه  
في اقران وانما اخذ بدل الكتابة عن الجارية مع ان الجارية كانت ملكا للمعتل في رغبة والكتابة لا تسبل للملك لان اداء الضمان  
دليل ملك المضمون وقد وجد هذا الدليل وجود دليل الملك كافي للرجوع كما في غاصب غاصب المدبر فان مولى المدبر اذا ضمن غنم  
فتم المدبر باء الضمان فكذا استأنبت للمعتل اخذ بدل الكتابة باوجود غنم للملك هذا اذا كانت الجارية مبيته فان كانت حرة  
فلا يحل ان يكره الجارية معروفة بانها للمعتل او لم يكن كذلك فان لم يكن معروفة بانها للمعتل فكذلك غنم المعتل فتمت الما من الخلف في  
عن البعض وصف الملك الوكالة فكانت للمعتل وقد اتسع الرجوع للمعتل ولم يبق عليه الضمان وان كانت الجارية معروفة  
بانها للمعتل فلا شيء للمعتل تعذر استفهام الجارية باقران للمعتل لولا اقران بانه باع الجارية من المعتل الجارية لانه كان اتسع  
الرجوع للمعتل المتي لان الباع بعد ما باع الجارية لو اقران باع على ملك للمعتل وكذبه للمعتل في ذلك لم يدع عليه الشراء منه  
فكانت الجارية معروفة بانها كانت له ان اخذ الجارية عكس الاول اي عكس ما اذا كانت الجارية عن معروفة بانها للمعتل فان تعذر  
الاستفهام سلم المعتل الجارية اليه المتي لا باقران للمعتل لانه لو لم يقر للمعتل انه باع من المعتل لاسكنه اخذ الجارية ايضا لتعلق حرم  
بالبيع والبعض فعلم ان تعذر الرجوع باعتبار السع والشتم للمعتل قوله وسطل الكتابة اي واذا كانت معروفة بانها للمعتل فلا شيء للمعتل  
اذا اطلقا وسطل كتابة الجارية لغنم لا اداء يكون من حق المقتض الذي لا بد له لان حقوق الكفا ليست برجع الى العاقد ضد

كتاب الحوالة باب

اي



[The text in this column is almost entirely illegible due to extreme fading and damage.]

وصا  
لها  
في

[The text in this column is almost entirely illegible due to extreme fading and damage.]

نعم  
دليل  
المجاري  
كذب  
غمان

في

في



وجعل شرط قبول الملك للمعروف كسبه فرائعه عن حاجته العبد الملك الخوار في التزكوة وقد انعم الشرط باعتبار قيام دينه ولاجل التهمة في  
 قول المصنف معنى انه اما معلوم دين الصحة على دين المرض لان في دين المرض ضعف ما باعتبار ما يعرف بصول المرض في المرض وفي قوله  
 المرض التهمة فيكون دين الصحة اقوى منه لخلو عن هذه التهمة وكان تبرئهم باعتبار قوله فحيث انه يقال عن التهمة لا باعتبار سبق تعلقه بدينه  
 الديون بدليل المعروفة اي بدليل الديون المعروفة الاسباب فانه اذا الخوف المرض في مرضه ديون ناسبات معلومة كانت تلك الديون مثل  
 ديون الصحة فلم يذكره لعدم دين الصحة على دين المرض لاعتبار سبق التعلق والالكات ديون الصحة معلوم على ديون المرض المعروفة  
 الاسباب قوله وصادهم الحال اي وشارك المحال في غناه المحمل في الدين له على المحال عليه مثل ذلك فان المحمل وعلمه بتمامه دينه غرض  
 المحال في نفسه الماتة الى المحمل على المحال عليه من الغنا ومن المحال على غناه سهم المحمل في نفسه سهم المحمل في نفسه سهم المحمل في نفسه  
 مطلقا فان اكله لو كانت مطلقة لم يصادهم المحال في ذلك وكان التيسار ان لا يشاركهم وان كانت اكله مفيدة بالدين للمحال  
 غرم اكله لا غرم المحمل لانه يرى مرضه بالحواله وانما قلنا انه يصادهم لانه وان كان غرم اكله لكونه لم يصادهم اول اصابهم لغرض التوبة  
 لموت احد من اكله وموالاته لا يخلو وعند النوى الى خلف يعود الدين الى ذمة المحمل فيصير المحال في مرضه غنا ما اذا اصابهم في الانهيار  
 قلنا بالتسليم في الابتداء فصرح انه خلاف اكله المطلقة لان له لاسل اكله لانها ما تعلقت بماله الذمة فعدم المشاركة في الابتداء لا يؤثر  
 في المشاركة في الانهيار وان كان المحمل كفيلا يرى حرجه ان حضاها براءة نفسه وقابا بالشرط والاصل ايضا ان اكلها حرجه في الدين  
 فلو سلم عايد بالنوى الى ما كان من اي ما ذكرنا فما اذا كان المحمل اصيله فان كان المحمل كفيلا ما كان كفيلا بل على ما يدعيه من حال الكفيل  
 المطالب لما عليه على رجل الغر وقيل المحال على فاسله على وجهين اما ان كانت اكله مطلقة او معتد ببراءة نفسه خاصة ما قال حاكم على  
 غنى شرطان يبرئ خاصة فان خص اكله ببراءة نفسه خاصة فلم انما فقد بالحواله اصل الدين بل اكله بما عليه من المطالبة فبقي الدين على  
 الاصل قوله والاصل اي ويرى الاصل ان الكفيل ان اكله صرفا لحواله الى اصل الدين وذلك لانه اضاف اكله  
 الدين والدين على الاصل فيرى الاصل في الكفيل فمعرفة ان براءة الاصل توجب براءة الكفيل فلو سلم الكفيل فان الكفيل اذا صالح مع  
 الطالب على حاله في الصلح يرى نفسه خاصة يرى سودا الاصل ولو اطلق الصلح عن الدين براءة الاصل والكفيل لما ذكرنا قوله عايد حال  
 من فاعل يرى اي يرى الكفيل وحده ان حضاها والاصل ايضا اكلها حال كونه من يرى عايدا بالنوى الى الوصف الذي كان له قبل الدعا  
 بمعنى ان نوبت الماله الدين على المحال عليه بموته مغنسا او محجور وطلعه او سمس الما في عندهما عايد الدين على الاصل والكفيل ما ذكره الطالب  
 اما سنا كما كان قبل الاحالة لان اكله بطلت بالنوى وصارت الحال بعد اكله كما قبلها وان كان جنبه جباو وعلى المحمل دين زينة  
 لرجل او كان دين المحمل على رجل ذميا وعلى المحمل دين ورق لرجل فاحال عنها اي عن الزينة والورق بجباو ودنس بشكل على ان اكلها  
 اي ما ذكر الجباو والذنب من غرم المحمل معنى لو كان لرجل على رجل مائة درهم بنوف وللذي عليه الزينة على رجل مائة درهم جباو فقال الذي  
 عليه الزينة صاحب الزينة على الذي عليه الدرهم الجباو ودرهم جباو على ان اكلها مائة درهم غير الدرهم الجباو وكان لرجل على رجل مائة  
 درهم وللذي عليه الدرهم على رجل مائة دينار فاحال الذي عليه الدرهم صاحب الدرهم على الذي عليه الدرهم بنو الزينة على ان اكلها مائة درهم غير  
 الدينار الذي عليه جاز ذلك لان الغرم حاضر وقبل اكله وهذا استحسان وان كان الغرم غاييا صلعه ذلك لم يحرم قبل او لم اذا  
 كان الغرم حاضر بصلحه حار شرطان يكون الغرم واداما اختل به على مجلس المحمل والمحال معنى شرطان سدد قبل اقرار المحمل والمحال  
 ولاصر اقرار الغرم وعدم اقراره وذلك لان الشرط لعدم الاقرار قبل التمسك باعتباره عند العرف بمعنى عند العرف عدم الاقرار غير  
 العاقدين العاقدان من المحمل والمحال فضا كان احدهما الشرط قبول الغرم في المجلس والآخر في مجلس المحمل والحال فعل المحمل جميعا



بقوله ان تصادق اى لان المحمل والمحال عقدا بالاحاطة منها عند العرف منتزعي احاب للبياد او منتزعي احاب الدنيا و ذلك لان الواجب  
على المحمل للمحال ان يكون او درام فضا دانه قد احوال الحيا او بالذات او بالذات والذات لا يصح ان يصح الصاحب للذات او بالذات او بالذات  
واما تصدق له بالمصارف فكانت من مصارفه بين المحمل والمحال كانه قال ان شئت الرئوف التي على ماء حيا او ان شئت الدرام  
التي على بوناير على ان يجعلها على فلان ليوذما ماعله معبر مصارفه جوت سها لفظا ومعنى وقد شرط فيها الحواله على بطل معينه  
ونعم ان كان المحال على غايها بطله وقبل او حاضر ولم يقبل لا يجوز قياسا واستحسانا وان كان حاضرا وقبل جاز استحسانا فكذا استثناء  
اذ ثبت المصارف بين المحمل والمحال لم ينعزل العرف في صحتها فمهم السهل للمحمل قوله ان شئت الرئوف التي على ماء حيا او ان شئت الدرام  
المحال وكنت تدبر في الدين الى الكفيل مسمى به الدين في الكفيل فان الطالب في اوسب الدين في الكفيل ثبت الملك في الدين للكفيل في كان  
له ان يرجع على الاصيل في حقه ايات الملك للكفيل مسمى به الدين في الكفيل من وجه الاصيل في دونه الكفيل وان كانت الكفاله ضم الدين في  
المطالبه دون الدين لانه لو لم ينتقل الدين اليه لم يتم تملك الدين في غير ماله الدين مصدر العمل في فرع نفع الهبة فذلك سنا قدر المصارف  
بينها ففرع نفعه احواله ثم اذ بيان ان شرط احواله على العرف ملام لعرفي فمما كذا وسوغت على تصادق اى لانه تصادقا و  
كذا تدبر العرف في ضمان احواله في مجلس العرف والشرط اذا كان موكدا للدين الذي في العقد كان ملاك كطالرين والكفيل فانه اذا باع شيئا  
او على شئ فقلان عن المتقاضي النفع صحيح لانه لا كذا النفع وقد حكى في البيوع ثم قوله والنقل جواز جواز وموان تعالها ما تصادقا  
وجب للمحال الحيا او الدنيا في دونه المحمل فاستحق المحمل فضا دانه المحمل في الحيا او الدنيا وبالاحاطة على النعم فانت ذلك البعض  
المتقاضي بقوله العرف مسمى ان عند العرف فاجاب وقال ان نقل الدين في دونه المحمل في المحال على توفيق الدين ذات المحال ما اعتبار  
وبدلالة المحال على عاق او في العاق يكون المحال على امل في المحمل لانه سوسا للبعض المتقاضي فالحاصل ان نقل الدين لما كان لغيره  
حق المحال حصل قبضه في كونه عن البعض المتقاضي في المحمل قوله لان بمر استثناء فبقوله ان ان صل النعم ان احوال عن الرئوف حيا او  
عن النفع بذهب على راض من غير النعم حاز ويكون المحال للمحال مكان الرئوف والذنب مكان النفع لان يرى المحال في المحال على  
عن دين الحواله في منعكس يكون الحيا والتمتع على النعم المحمل والرئوف للمحال على المحمل وكذا يكون الذنب الذي على النعم المحمل والنفع للمحال  
المحمل وبطل عند العرف الذي كان بين المحمل والمحال وذلك لانه اى الالباب في العرف واما يستعمل لفظ البراءة في النفع محال واما قلنا في  
محال ولم يحمله على حصة الاراء لاننا لو جلبنا الاراء على حصة لغير الاراء لان الاراء عن الاعيان لا يجوز وما في دونه المحال على حكمه في العرف  
فكان ابراف ملاقا لملك العين فيكون لغوا واما قلنا ان له حكم العين فاذ لا يستدل ببعض ان الدين الذي على المحال على عمله جعله في  
العين كما لا يصح كانه عين واحدا منتزعا في مكان الى مكان فقلت عن المحال الاول اذ لو لم يجعل كذلك لكانت ذنا كما قلنا لا يستدل بالبراءة  
وانه لا يكون فيما كان له حكم العين لم يجز الالباب عنه كما لم يجز الالباب عن الاعاق فاذا اعتد حصة الاراء جعل على النفع محال لانه لو لم يحمله  
المعنى المجازي لغا ثم ورد عليه انه لو كان في نفعه وجب ان شرطه رضى المحمل لان النفع لا يتحقق الا رضا العاقدين الامانة لو كان شرط  
بيد العرف ثم ابراف الكفيل والاصيل بل الكفيل مطلقا قبل ورود لانه اسقاط محض كالطلاق فلم يبرأ الاصل ان لم يقبل لانه  
في حقه نفع العرف فذلك سنا فادام المصارف في الكفاله والحواله فقال غير شرط بالقبول يعني لا شرط لهذا النفع قبول المحمل لانه رضى بهذا  
النفع في ضمن احواله لانه يعلم ان الحواله ينتقل عن بيد العرف لانه احواله وان المحال رضى لم يستغفاه واما دانه فكان ذلك ضمانه حكم الالباب  
وسواء النفع ولا ضد غير احواله فان بايج على الكفيل وسوالمطالبه لا عين بل العرف فلم يكن الالباب على الكفيل فضا العرف فضا فلم يكن  
رضاها بالكفاله بضام النفع وان احواله على احواله والذنب الذي عليه او على ان يعطيه احواله او الذنب الذي عليه لم يجز لان العرف ضد

عنه او كان دين المحمل الذي على غيره زنا لا حيا او كان على المحمل لغير الف حيا فاحاطة منها اى عن الدرام ووصف احواله من  
على غيره حار ومذلة اى الصلح على لاف في كل معنى وسوما اذ احوال عن الرئوف او الورق بمحاذ او يدب او احواله بالورق والورق  
على ان يكون الحيا والذنب للمحمل فان لم يكن الاحاطة صفا ماع المحال اوسع احواله لا يبين الا حيا واما قلنا ان شرطه صا حيا و  
موا المحمل في السد الاول والمحمل في السد الساس لم يسع عن وصف احواله من اسقط في احواله ومن الدليل على انه شرطه اسقاط بوصف احواله  
لا اعراض لانه لم يستدل الاجل ولو كان اعراضا لسد لا فرق لانه ينعق كونه صفا وكذا لا يستدل بالشرطه انه لو شرط في الباقي  
احاطة حار ولو كان اعتبارا لسد كما يستدل السع فعمل انه شرطه لاف ومذا خلاص معنى لانه باع الحيا والذنب او الذنب بالورق  
على ان يكون الحيا مكان الرئوف والذنب مكان الورق ومذا معنى البيع فيكون صفا قال لو كان الرأى على مذا اخرى ما بل انما  
انه في دخل الشرط على البراءة جاز ومنه دخل على البيع سند فان قيل وجب للمحمل عند الصلح لانه احواله طالب عنه احواله بسبب احواله  
التي شرطت فيه فلا يجوز ان لو كان لوط على رجل النعم حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم نهضة على عملها  
المطلوب لم يحرك لانه احواله حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم نهضة على عملها  
ممكن ابراف قلنا هذا سدا اذا شرط الطالب احواله احواله عوضا لنفسه وفي مستنالم شرط بل ابراف عن احواله بغير عوض على ان يتم غنى  
نفسه في مطالبه احواله ولو شرط مطالبه الباقي لنفسه خلصت احواله للمحال عليه بغير عوض ولذا قلنا احواله في ذلك السد شرط ما اذا احواله حيا لنفسه  
ومواسطه المطلوب الاجل قوله لانه اى لان الصلح على لا اعتبارا في احواله لو كان لوط على رجل النعم حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم  
فصلح عنها على الف درهم سوسا ومنه عرض في احواله حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم نهضة على عملها  
النفع كلها من جنس واحد والصلح على جنس اخر في على الاستاق والتخوض سمع احواله على احواله لوط على الف درهم موطه سوسا ومنه  
او بغير عوض على الف درهم حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم نهضة على عملها  
العوض بماله ما سعطه موطه فيكون في البيع فلم يجز لانه الربوا وان احواله على لوط على الف درهم موطه سوسا ومنه  
لانها كالكفاله ان كانت على شرطه لا سلام كالسود والدخول يتعلق بالسلام المستدرك لعدم المانع من علمه واجل الحصاد واهواله  
ما لم ينم سلسلا مستدرك حصوله بكنه السع ولم يجز ان كانا للمحال او غيرهما وان كان يدعة عند احواله لان اذن بايع من المحمل  
قبل الملكة وجاز الهبة عنه لا يجز عليه لانه عكس مع الرضى شرطه لغيره لانه اى وان كان لوط على رجل النعم حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم  
رجل على ان يعطيه المحال عليه الالف من غير العبد والدار وان كان العبد والدار للمحال حازت احواله واما قلنا ان حازت احواله مع  
ان العبد والدار للمحال ومنها مجهول الحصول لان الاصل لغير احواله والكفاله ان علفت بشرطه ملام كالف علفت با كالفه او احواله  
بسبب الرجوع او بدخول الدار او في الشرط او كلفه فلا يجوز ذلك بل هو الشرط ولا يفسد احواله او الكفاله لانها لا يبطلان بالشرط والعاقبة  
كالنكاح وان علفت بشرطه ملام فلهما مستدركه يتعلق بذلك الشرط ومع كماله المستدركه وهذا كالفه على احواله او الكفاله بقوله  
في السوا وتقدم فرعله ما ان قال اذا قدم مالى او قدم غريمي فمذ كذا فانا ضام لك كذا ولو علمته لانه وقت الحصاد او الدار او الدار  
او كفو ما ان مذن الشرط ملام لان تقدم المالى او النعم بسبب لتيسر ليم الزم وكذا الدار من الشرط ملام مستدركه لانها مراع  
عند وجودها ولا منع التفاوت الفاضل في وجودها غالبا واكواله والكفاله بسبب على النفع وكماله المستدركه فيما نفع على النفع مراع  
اذا عرفت مذاقنا مستنالم كان قوله على لوط على رجل النعم حيا وموطه الى سنة فصالحه الطالب في ذلك على الف درهم نهضة على عملها  
ملام ليس لانه ليس لغيره احواله مستدركه حصوله بكنه السع ولم يجز ان كانا للمحال او غيرهما وان كان يدعة عند احواله لان اذن بايع من المحمل







البائع باجم فلما كان رجوعه على كل واحد منهما باعتبار قبض البائع والمقبوض هو الرقيق كان له ان يرجع على ايهما شاء بالزيف وكذا  
المتخلف في النسخ انما يرجع عليه لانه لما استقل اداء الكفيل اذ صار كان البائع قبض الرقيق منه ثم اراد المبيع بمقتضى ان الرجوع استقام  
السع حكم القبض لا العقد فصار منتهى حتى منع اسما من السع بالنسخ او الفاد رجوع كبل ورف العين او سب ليعتد اذ اكمل  
رجل عن رجل من ما انتهى وكان البائع مريضا للكفيل فبات البائع وورث الكفيل العين او وسب البائع العين للكفيل ثم بان المبيع حرا  
او مستقرا او مات قبل القبض لا يكون للكفيل ان يرجع بالعين على المتخلف لانه لم يقبض البائع منه شيئا من العين والتمن الذي كان موجب السع  
مقطا باسم السع فلو ان رجوع الكفيل بعد اسما من السع انما يكون بالقبض لا بموجب السع قوله عكس ما قبله اي عكس الرجوع الذي كثر  
قبل المنع او الفاد فانه يكون باعتبار موجب السع لانه عاين العوض وذلك لان الكفيل ما اوى ملكا في ذمة المتخلف في الجهاد لان  
الالف الزيف يصلح بدلا عن الفاعل كما لو قلنا عهدها وديتها سوا فلان له ان يرجع عليه بالجهد لا بغيره ان ملكه ما في ذمة المتخلف  
يتعلق بانها حق البائع وانه اوفى حق البائع في الوزن دون الكفيل لانه ابراه البائع عن وصف الكفيل ولو ابراه البائع عن نقص السع  
الوزن بان صالحه من الفاعل على تعاقبه فانه لا يرجع على الكفيل عهدها بانه عهدها فلما ابراه عن الوصف لانه يتناول البائع على  
المكفول عهدها بانه البائع من بعض الوزن لان تعاقبه لا يصلح بدلا عن الفاعل فلا يجوز ان يملك زاهيا الفاعل اما الزيف فلا يصلح  
بدلا عن الجهد لا للمري ان البائع لو حط عن المتخلف سعه وارجع ما ورا المحفوظ ولو قضاه عام التمن زيفيا ويجوز به سبعة ارجع الجهد  
ولا يعمل ذلك حط عن بعض من الزيف يصلح بدلا للجهد وقوله وان كان عكس اي وان كان عكس اذكرنا ما ان كفل عن المتخلف  
زيف باجم وادى بدلا الى البائع الفاعل كما ان كان الرجوع قبل المنع او الفاد اذكرنا ما يرجع على المتخلف الزيف وان  
كان بعد فتح اوفى فان اراد الكفيل ان يرجع الى البائع رجعا بالالف الجهاد فقا بما ينقصه السع يعني اذ اسس السع بالنسخ او  
الفاد لم يبق على المتخلف من كان المودى وسو الجهد كماله فاسد وقضا فاسد فكان لان سقوه فكان مقتضى نص السع  
ان يرجع الجهد قوله اقر الملك اي اوفى بما ينقصه الملك يعني اذ انا اوفاه الجهد بتمه التمن فاذا لم يكن على المتخلف من بقي الجهد على حكم  
ملك الكفيل وكان له ان سقوه فقا بمقتضى الملك قوله والراجح على المتخلف اي وان اراد الرجوع على المتخلف يرجع بالزيف دون الجهد  
وذلك لان فضل وصف الكفيل فاما ادى الى البائع افضل من الكفيل ورجع على المتخلف الى الاصل كذا كذا منه افضل ورجع عليه ولا يمكن له  
الفضل داخل تحت الاصل لان الاصل بالفضل خلاف الى الشر لا الى الخير وخلافه اجم به انا لا نورد فقا اذا كان خلافا الى الخير لا اذا كان  
خلافا الى الشر عكس البعض فانه لا يعد خلافا لانه خلاف الى الخير لا الى الشر وقوله عكس البعض جواب عن سؤال من سأل عن رجوعه اذا ادى رجعا عن جاهد  
سواء لا يكون الرجوع على المتخلف بعد فتح اوفى واصلا لانه ظهر انه يجب على المتخلف التمن في الامور بدفع الجهد الى البائع وانه خلافه دفع الزيف  
فيجب ان لا يرجع عليه كما لو صالح البائع على حرمه وبنار لم استحق العبد ووجه الجواب ان الكفيل حال المتخلف وصفه اجم به فكون خلافا في نوعه  
لان جنسه واختلف في نوع ما اجم اذا كان الى الخير لا يعد خلافا لا لشره لو كان البائع بالنسخ اذ اباغ بالنسخ جاهد وخلافه اجم اذا  
صالح الكفيل عن حرمه وبنار لان الخلاف في جنس امره وانه يعد خلافا سواء كان الى خير او الى شر لا لشره لا لشره ان المامور بالسع بالف درهم  
اذ اباغ بالف دينار لم يجرم قوله كالكفيل جالب عن سؤاله وان يقال لم لا يعمل وصف الجهد فاما ادى الكفيل افضل اجم على البائع حتى لا يكون  
الرجوع على البائع بوصف الكفيل فاجابه بان الكفيل في الكمال وقضا الدين كان مضلا على المتخلف لا على البائع فلذا في حق زيان الكفيل  
بمحل مضل على المتخلف حال عدم التنصيص على من يرجع عليه **م** والمأمور كالكفيل ان ادى لغيره حتى يحرمه القبض لا على الدفع فاعينه سعة  
للمن من علمه لا من غير جها لوجه الجواب لا لاصل لكن يرجع بالادنى ما وادى لانه عكس الكفيل يرضى المودى لا المامور حتى يرجع في البنية كالكفيل

الامور او ما يدفع سودا يكون فرضا للمعطي على الامور له على العارض وعلى بيضا رجوع على الامور سودا لانه افضل عليه بالوصف كمنس  
الاقرض ورجع الاقرض على العارض سقوا اذ قبضه لم نفسه كقبض المتخلف المامور بان يطعم عنه عن الظاهر **م** اعلم ان ما ذكرنا من الاحكام  
اذا كان الرجل كليل عن المتخلف التمن فان كان مامورا بقبض الدين بان اجم المتخلف لم يقبض البائع التمن بغيره كماله كان بمنزلة  
الكفالة في جميع ما ذكرنا فلو انه ادى او صار في اوصال البائع بغيره بان المبيع حرا او مستقرا او مات قبل القبض كان الرجوع الى الامور ما ذكرنا  
الكفيل وسد الاشكال فيما اذا ادى او صالح متدبرا اذ اباغ المامور في البائع فحين دينا بالعين الذي كان على المتخلف ذكره كوزنه  
كما كوزن الكفيل وكان ينبغي ان لا يجوز له ان يرجع على المامور ما قبضه حتى يدل له لو اشنع عن القضا لا يجر عليه فكان بمنزلة الفضولي ولو  
ان فضولى المتخلف الدين الذي البائع على المتخلف فحين دينا لانه لا يكون لما فيه من ملك الدين فغيره من الدين بخلاف الصلح فانه يكون  
من الفضولي فلان كوزن المامور ادى وقوله طعن انما الامام ابي الهيثم السباوري فاد المر الجواب عنه فقال المامور كالكفيل ان  
ان ادى بعضه ان المامور بقبض الدين بشما كالكفيل ان ادى الدين الى البائع لان البائع يرضى عن قبول الكفيل لا قبله  
اي المامور ليس كالكفيل قبل الاداء لان المامور قبل الاداء لا يرضى عن الدفع والكفيل قبل الاداء يرضى عن الدفع فلو حرم على البائع  
محقق كونه كالكفيل ان ادى وقوله لا على الدفع محققا ليس كالكفيل قبل الاداء فلان المامور بقبضه بالقبض لا باعتبار ما قبل الاداء وبه  
الكفيل باعتبار حال الاداء ولو اعتبر فانه بغيره من الفضولي لم يجر له ان يكون بملك الدين فغيره من الدين لانه بغيره من الدين عليه كما بغيره من الكفيل  
فخرج على الكفيل واعتبر بملك الدين من علمه الدين ولم يعتبر بغيره من الفضولي حتى يكون بملك الدين فغيره من الدين بوجه الوجه الجواب ان  
يعتد الاصل في العقود والصحة فاذا اجمع ما يوجب جواز السع وما يوجب فساد رجعا ما يوجب جواز الاصل احتياطا في فعل العاقل  
بصيانته عن البطالة ثم لما اعطى المامور بالقبض حكم الكفيل فقا ذكرنا ان بينه وبين الكفيل فرق بوجه فاد الوصف بيان ذلك  
القول مستدرك عن هذا الكلام بقوله لكن يرجع بالادنى بعضه ان المامور بقبض التمن من المتخلف لانه اجم الجهد فاما فان اجم  
المتخلف لم يقبض عنه التمن سعه حتى جاهد ارجع على المتخلف ما ورا وسو البهيرة لا با ادى وسو الجهد ولو اجم المتخلف سقوا التمن  
جهدا فادى بهيرة يرجع على المتخلف ما ورا وسو البهيرة لا با ادى وسو الجهد وهو يرجع عليه ما ساقا من المامور به والمودى بخلاف الكفيل  
فانه اذا اكمل عن المتخلف الف جاهد وادى زيفا يرجع على المتخلف اذ لم ينظم استحقاق المبيع او حتى ما اكمل لا با ادى كما ذكرنا وكذلك  
لان المامور بالقبض موضع المتخلف قدر ما اوى الى البائع لا قدر ما ورا من جانب المتخلف لان ما اوى المتخلف بقبضه لا يبصره وانه في ذمة  
في الاداء لا يبصره كالحال ما ورا لعل التمن بملك الدين فغيره من الدين واذ لم يملك المودى لم يوجد من اقرضه فقا فان اقرض  
لقد المودى من المتخلف عكس الكفيل فادى بعض الاداء المامور الى المامور لا المودى لان ما ورا صار ذمته فصار الاداء كالحال  
في ذمته فكان هذا اقرضا منه لغير المامور من المتخلف فاذا كان المامور به اجم كان له الرجوع بالاجرة والدليل على ان المامور بالقبض  
معرض للمودى لا المامور به لان المامور بقبض التمن لو وسب البائع التمن لم لا يكون له ان يرجع على المتخلف لانه ليس في ذمته شيء فلا يكون  
هذا عكس ما قبل استقام محضا ضد الكفيل فانه لو وسب البائع التمن لم كان له ان يرجع على المتخلف لانه ملك الموصوب لكونه في ذمته فكون  
له الرجوع ثم اذا رجع المامور بالقبض على المتخلف الاصل ما ورا وما ادى رجوع المتخلف على البائع مثل ما اقرض المامور فكان فضل الكفيل  
للمتخلف لا للبائع لان المامور بقبض الدين مقتضى على المتخلف فكذا في حق الكفيل محل مضل على المتخلف لا على البائع ثم اراد المر  
تنوير هذا الموضع فقال لا لشره ان لو ارجع لواء رجل بوجه ان معطى بوجه درهم سقوا لكون الدرهم السود فرضا للمعطي على الامور  
وفرضا للمامور على القبض اعطى المامور الفاضل درهم بيضا رجوع المامور على الامور درهم سود لان المامور يرجع بوصف الكفيل ولم يوصف







وبن خط عدله والوارث لم يرجع به المدعى على اخيه اذ ستمها فدا. ممن لا بيع فصار كالمسونه والمرفوعة الى عزه بها الا ان ثبت  
المدعى به هو اذ يكون فيعكس الزعم فيرجع نعمة الولد دون العقد وبالمدعى لكان **دنيا** اي لو ادعى رجل على رجل الف درهم فأنكر  
المدعى عليه ثم صالحه المدعى على ان يبيع المدعى اللثة ووطئها فولدت ولدا فقام رجل لغيره ان الجارية له واستحقها احد المسوقين الجارية  
منه والمعروفه الولد وانما كان كذلك لان المدعى حين اولدها انغرس بغيره فصار الولد لكون الجارية ام ولد له بالولفة لان  
الصحيح بين الملك للصالح في بدل الصلح والاعتراف بظاهر السبب والمكسب ما نوع ثبت بالسبب ونوع لا يثبت اما الاول فيثبت  
الولد من الوطئ وحده الجارية فان كل واحد منها يثبت بالسبب فصار الولد ثابت بالنسبة من الوطئ وانما الجارية وانما الله هو الحق في الولد  
وحي العين في الام فان امه سمي العن بامومه الولد والسبب لاكتفى بشروط العنق وشروط حق العنق فلم يثبت حق العنق لانه واحد  
المسوق وكان القياس ليراد الولد ايضا الا ان الشرع جعل الولد من النعمة نظر الجارية فان الموطئ لم يرض برفق لانه يستولدها  
على تقدير انها ملكه وان ولد منها حرا الاصل ولو جعل رقيقا لغيره فالتسع بطر الجارية لانه لا يرضاه واوجب عليه قيمته  
الولد نظر المسوق لانه يستولده من ملكه الا انه تعذر جعله رقيقا لما قلنا فاوجبنا له النعمة نظرا له وانما وجب العقد لانه سمي امه وطئ جارية  
وطئا حرا وقد سقط عنه الحد بالسبب فيلزم العقد لانه يورث الى اخلا. المحل المعصوم المحترم عن ضمان وهذا كالموتبان في دين محبط على  
البنت بعد ابلاد الوارث فانه لو كان رجل ونكح جارية فاستولدها الوارث ثم بان على الميت دين محبط لانه بيعت الجارية بالدين ومن  
الوارث قيمته الولد والعقد لا يقر بظاهر السبب كما قلنا وذلك لان بين علمنا انهم لم يخلوا في دفعه الكمال للوارث في التركة المستوفى في  
نحو لا يملك يتولى سبب الملك فيها ثم في ملك يتخللها لنفسه بقضاء الدين في موضع ولو اعنتها لم سقط الدين فقد عنته ولو تزوجها  
لم يبع النكاح فيتحقق سبب الاعتراف قوله ولم يرجع به اي ولم يرجع المدعى ما عزم فرقمته الولد والعقد على خصمه وسو المدعى عليه لان اعطاه  
الجارية التي اخذها المدعى بدلا عن الصلح فدا عن العنق نزع المدعى والمدعى عليه لان يكون من ذلها الجارية في المدعى ما دعيه ومفيعه نعم  
المدعى فدا بمان مع ان الصلح على الانكار عند عدم البينة مبادله من جانب المدعى ان نعمه انه قد عانى في حق المدعى عليه وهذا الزعم غير  
فما بينهما في صا كالمسونه وان لم يغير في حق الثالث لو صالح على دارا في السنع والحاصل ان المدعى يستبدل الجارية بغير الامور علم  
ان المخرج المقر لم يضمن له الملك لانه الولد كالمسوق المصدق في الموضع فان مولاه لم يضمنوا سلامة الماهيل وهي الجارية لان من  
العقود عقود نزع ولهذا لو ملك المصالح اذ لم يضمنوا النعمة لا يرضون على اصرها فادام من الاصل مضمونا على وجه يرجع به على  
الملك فكذلك البيع والداد بالمعروفه ضمنه الملك سلامة الولد بان ملك الجارية بعقد ضمان كما محار من في ذلك فاذا كان الملك ضمانا لسلامة  
الاصل كان ضمانا لسلامة الولد تبعاً ان العور والنقص في ان كل واحد منها ماب النسب ومن يكون حرا بالنعمة عند الانحياز في عرفه  
في حق الرجوع باضمان النعمة على الملك فالنزع لا يرجع والمفوض يرجع اذا عرفت من ذلك انما كان نعمها ان اعطاه الجارية كان قد  
عنى اليقين لا يعلم بان الجارية مملوكة للمدعى بعقد ضمان فكان مفعول الامور فلا يرجع بالنعمة على المدعى عليه كالمسوية فانه اذا وصى لرجل  
جارية واستولدها الموسوب له لم استحق بثبت النسب الموسوب وغرم الموسوب العقير وقيمة الولد ولا يرجع نعمة الولد على الواسط لانه  
مفعول الامور وكذا المرفوعة الى غير زوجها فانه لو تزقت له الزوج غير امه وقيل او انك فاستولدها لم علم انها لم يثبت النسب وحده الولد مع  
العقد وقيمة الولد ولا يرجع على الجارية قوله الا ان ثبت استثناء من قوله ولم يرجع به المدعى اما لان ثبت ما دعيه المدعى على المدعى عليه فهو  
او يكون المدعى عليه بعد ذلك فيعكس الزعم اي يكون نعمها ان اعطاه الجارية كان يبيعا للعدا عانى لانه لما اقام البينة على المدعى وانكل  
المدعى عليه ظهر ان المدعى كان تابنا وان المدعى عليه باع الجارية باستعانة من المدعى فانه في ذلك البيع وكان المدعى مفعول الامور يستبدل الجارية

من قبل المدعى عليه في ضمن عقد البيع فرجع عليه بقيمة الولد دون العور والمفوض فرجع على الغار نعمة الولد لا بالعقد وذلك لان  
العقد انما يلزم عوضا عما استوفى بالوطئ والمنفعة المستوفاه حصلت له فلا يرجع به على عني بخلاف الولد لانه من له سلامة الولد لا قلنا  
ايضا العور وانما كان يسيرا للرجوع باعتبار المعاوضة والنسب عوضا عن الغير والمستوفى بالوطئ من نعمة بخلاف الولد لانه من يتولد من الاصل  
قوله وبالمدعى عطف على قوله بقيمة الولد اي الا ان ثبت المدعى ببينة او كونه في مرجع المدعى على المدعى عليه المدعى عليه بالنسبة لانه لا يضمن الجارية  
لان الصلح استحقاق الجارية فكان الحال بعد الصلح كالحال قبله **م** وبقيمة اللثة لا بالدية ان كان وما يرجع الماله بعد امتناع البعس  
كله النكاح والخلع بعد الاحتقاف والموت قبل القبض والرد ببيعك خيار عكس الوعنى عن ان يرضه فاستبدل العور رجحا بالنكاح  
عند **م** اي ويرجع المدعى على اخيه نعمة اللثة التي بدلت الصلح لا بالدية ان كان المدعى وما يرضه لو ادعى على رجل قصاصا فصالحه فغيره فاد  
على جارية واستولدها لم استحق الجارية واخذت منه فان المسوق ما دفعه الولد والعقد منه ولا يرجع من نعمة الولد لما ذكرنا الا ان  
سنا اذا اقام المدعى ببينة او نكل المدعى عليه يرجع المدعى نعمة الجارية وما عزم فرقمته الولد ولا يرجع بالمدعى وفي المسألة الاولى يرجع المدعى  
ووجه الفرق ان في مسلة الدم المدعى لاسر ما قد فاد المعصية الجارية وميها مستوفى والصلح عن العصاص ان كان معاوضة لا العمل  
السمن بعد الصلح كالنكاح والعناق بعد امتناع نفسه وجب قيمته البذل المدعى رجحا للدر على المدعى بنوع الما لية فان البذل والادعى  
لسر ما فاذا سقط اعتبار المدعى وسو الدم لم يجب الدية خلفا عنه كانه النكاح والخلع فانه اذا تزوجها على عبد ثم استحق العبد بغيره او  
مات العبد فين قبل ان يبيعها المراه او دوت المراه العبد بسبب او خيار رجعت بقيمة العبد وسو البذل لا بالمدر منه وسو منافع  
البضع لانها ليست مال انا اعترفت الا عند الدخول في العقد فخر وكذا اذا خالها على عبد فاستحق من بدل الزوج او مان العبد بغيره  
قبل قبض الزوج او دفعه الزوج بسبب او خيار يرجع عليها بقيمة العبد لان البذل منه وسو منافع البضع ليست مال هذا بخلاف اذا كان  
المدعى ببناء البذل منه ثم مال قد استغنى الصلح والادرجان لبذل الصلح على اصل المدعى لان المدعى راد في الماله والاصل ان المدعى  
عند قيام الحجة فالاضافة في نوع الما لية على مانياته وكوزان يكون الخضر رجحا بقيمة اللثة على الدية لان قيمته اللثة اقوى ماله من الدم  
لان قيمته بذكر ما سويما بخلاف الدية وسد على عكس الوعنى الزوج عن الدم على ان يرضه المراه فانه لو كان لوطر فصاص على المراه فقال  
عنون عنك على لتر في جنين نفسك فبطلت سقطت الدم لان كله على العنق الايجاب بالقبول كالموقوف انت طالق على ان يعطيني العور ثم  
فبطلت نزع الطلاق بدون الاعطاء فان اب المراه عن النكاح بعد البذل لا يرجع عليه وعليها رده الدية لا بدل البضع وذلك لان الزوج  
ما رضى يستوطن العصاص الا بهذا الشرط فاذا لم سلم له الشرط العصاص لا العمل للعدو وجب بغيره العصاص وسو الدم لانه ردها بغيره  
البضع لان من نعمة البضع ليست مال مستوفى بنفسه وانما يبيع مستوفى بالعقد والدية مال مستوفى بنفسه بدون العقد كانت الدية اقوى  
في الماله فرجحت النكاح ولا اعتبار العقد فاوجبنا الدية رجحا لما بالنكاح **م** وبقيمة المدعى لكانت امه واولدها اخيه ايضا  
يرجى البيع على البذل باعنا ذلك النسخ معنى ان فان سريعا بالايلا واد بدل المسوق مملوك صرّح العبد في نفسه عكس اي محار او **م**  
او عرق لانه لغير الزيد وكان مالا حال الرق والذل لم يجب بدل العنق على الغير وجب على الزوج المساعد والكنه وفي تيمنه فخر هذا العقول  
وزام الكتابه اذ لا ماله لنكاح الا ترى انها لو صالحت عن نفسها على ثوب فاستحق رجح نعمة ان لم يكن مفروضه وان نكحت ان كانت كن  
لا يرجع اخيه نفع الولد استحق اذ زعم القدم نكاح **م** قوله وبقيمة المدعى عطف على قوله بقيمة الولد اي الا ان ثبت المدعى به هو واولده  
فيرجع نعمة المدعى ان كانت المدعى امه صفتها انها اولدها اخيه ايضا كالحال اولد للمدعى جارية لانه نسي بدل الصلح ليعود على رجل جارية في بديل  
واكل المدعى عليه صالحه على جارية لحي وضما اليه فاستولدها وحدها الجارية التي في يد ثم استحق الجارية لانه اخذها المدعى عم المدعى



العقد وقمة الولد ولا يرجع على المدعى عليه شيء من قيمة الولد ما ذكرناه من اختلاف الجارية اختداء عن البهي فكان معنى الامتداد والادراج  
اصلا عنه لا انتقاض الصلح فان رجع الى اصل الدعوى واقام البينة على ادعى او نكل المدعى عليه فانه يرجع سهم الجارية التي في يد  
المدعى عليه لاستقامة الجارية المستقيمة من يد المدعى عن الجارية المدعاة ترجيح البيع على البذل يعني لا بالسهم هو وبكول المدعى عليه  
ان الجارية المدعاة كانت ملك المدعى وان المدعى ما عدا المدعى عليه الجارية التي اخذها من المدعى عليه فكانت الجارية المأخوذة من المدعى عليه  
بدلا عن الجارية المدعاة والجارية المدعاة مبيعا فمقتضى انتقاض ذلك البيع ما لا يخفى ان كان المدعى الرجوع بعتقه البيع وهو الجارية التي  
المدعى عليه لا يستقيم الجارية المستقيمة من يد المدعى على البذل ما عدا ذلك البيع فمقتضى ان فاته اعمالا له لئلا يسبب الاضرار لغيره من استحقاق  
اخر البذل في القاضيب لاقتضاح العقد وقد تعذر منا اعمال ذلك السبب في حق الجارية المدعاة لانه لا يمكن اعمال ذلك فيها بسبب  
ايلا المدعى عليه وانما قلنا ان الاضرار فاته اعمال ذلك البيع في تلك الجارية لان بذر الحق يملكه معنى الجارية المدعاة فانه عند  
المدعى عليه بدلا عن الجارية التي اخذها المدعى فاذا استحققت الجارية المأخوذة منه ظهر الجارية المدعاة كانت بدلا عن الجارية المستقيمة و  
ذلك المستحق يملكه القاضيب عندنا ملكا فاسدا ولهذا سددنا واعتاقه فكان ايلا المدعى عليه مصادفا لملكه فلا يمكن انتقاضه فاعلمنا  
ذلك البيع فانه ان فاته اعماله شرعا بالامانة وفاقا جينا على المدعى عليه قيمة الجارية المدعاة لاقمة الجارية المأخوذة منه لان الاصل ان  
يرجع عليه الجارية المدعاة لانها مبيعة كما ذكرنا فاذا تعذر ذلك بغير قيمة المبيعة لاقمة بدلا من طرفه المصدرة لنفسه فان المولى اذا باع عبدا  
ونفس العبد على حرة لم يستحق الجارية من المولى فانه يرجع على العبد نعم العبد لا يستقيم بده وهو الجارية عكس راي محمد فان عند  
رجع المولى على العبد بعتقه الجارية وهو قول الجاهلينة اولها واصل اختلاف راجع الى من يملك مبادله المال بالمال او غير المال فمقتضى مبادله  
بغير المال يرجع بعتقه البذل كلفه النكاح والخلع والصلح عن دم العبد وعندنا ما ساد به المال بالمال فيرجع بعتقه البذل كما في البيع قوله ومقتضى  
عطف على قوله في نفسه وقوله او عني عطف على قريب وقوله اعني صنفه غرا وروى عن العبد من قريب العبد او حرمه من غير قريب قد  
اعتقه فانه اذا باع المولى عبدا بجارية فربطه بغيره للمعد حتى عتق العبد عليه حكم القرابة او لم يكن المستحق قريبا له لكنه اعتقه بغير الشار  
لم استحق الجارية من المولى فانه يرجع على المستحق بعتقه العبد لا يستقيم الجارية وانما قلنا ان يرجع بعتقه البذل منه لا بعتقه البذل لان  
الرجوع بالقيمة الجارية لا ينافي ان ملكه فذا ان الاصل بالعتق واجتباؤه الرجوع بالقيمة الجارية لان الملك لا يملكه رقبته العبد  
وانه ما حال الرضا لئلا لا يملكه مال حال الرضا لا يملكه مال المستحق بل العتق على غير العبد لانه مبادله المال بالمال  
وفي مثله لا يجوز اشتراط البذل على البذل كما في البيع كذلك يجب ضمان النعمة على السداد راجع فان شهود الاعاقي اذا رجعوا ضمنوا  
النعمة للمولى كذلك يجب الضمان على الملك فانه لو اكره مولى العبد على اعتاقه نعمتي الملك فتمت العبد للمولى وكذلك يجب النعمة في نفسه  
الحرم والمهر فانه اذا اعتق عبدا على غير وجهه ركب على العبد فتمت قوله ضد العتق مستحق بالجميع بغيره فحق العاقي عن الدم في حال الرضا  
ليس بالحق كونه اشتراطه بده على غير الحاني ولا يجب الضمان على السامد العتق من الغضا اذا رجع وكذا لا يجب الملك على العتق الضمان  
وكذا في تسمية المهر او غيرها فانه اذا عتق عن العتق على غير وجهه ركب على العاقي فمقتضى ان قوله العاقي في حال العتق ليس مال وان حق المولى  
في العبد حال الرضا فذا ذكرنا في السابل مال كان المولى في ملكه بارة ما لا فاذ لم يملكه المال يرجع بعتقه البذل منه كما في البيع قوله بوزانه  
اي وزان العتق الكتابة فانه اذا كاتب عبدا على حرة بغيره فادامه وعتق لم يستحق الجارية رجع المولى على العبد بعتقه الجارية لا بعتقه البذل منه  
لان بطل الكتابة ليست بمبادلة بغيره المكاتب بل بارة ما حصل للمكاتب من كل احد فصارا حق بنفسه ومكاسبه ولا يملكه من كل احد فاذ لم يكن  
للبدل منه ماله يرجع بعتقه البذل ترجيحاً بين المالكه كما ذكرنا الا ترى ان المرأة لو صاغت مع زوجها على نوب من النعمة لم استحق النوب رجعت

المرأة على زوجها بعتقه النوب بغيره من النعمة التي صاغت منها مروضه على الزوج ورجعت النعمة ان كانت النعمة مروضه على الزوج  
ورجعت النعمة وقد وقع في المتن في النسخ التي عندك هكذا رجعت بالنفقة ان لم يكن مروضه وبنته ان كانت فكله سهم والكاتب  
قال صاحب البحر رستا الا ترى انما لو صاغت مع زوجها على نوب من النعمة المروضه لم استحق النوب فكان الصواب على هذا ان يكون  
المتن هكذا رجعت بعتقه ان لم يكن مروضه وبالنفقة لكانت وهذا هو ما مرنا من الكلام في بيان البذل الذي ان مقابله  
بالمال يرجع عند الاستحقاق بعتقه البذل هذا انما يستقيم ان لو رجعت النعمة عند استحقاق النوب في كانت النعمة مروضه ووجبت قيمه  
النوب اذا لم يكن مروضه لان النفقة اذا كانت مروضه صارت في الذمة فيكون النوب مقابلا للمال الذي في ذمة الزوج فمقتضى  
استحقاق النوب يرجع بالبذل منه كما في البيع واذا كانت النعمة مروضه لم يكن يذمة الزوج فلم يكن النوب مقابله بل في ذمة غيره عند  
استحقاق النوب بقتقه البذل سواء النوب كلفه الخلع والنكاح والصلح عن دم العبد وذكر في الذم في واذا صالح امرأته من نفقة على  
نوب دفعه اليها فهو جائز فان استحق النوب بعد ذلك نظر ان يقع الصلح على النوب بعد ما فرض القاضيب لها النفقة فانه يرجع ما فرض له من  
النفقة لان النفقة صارت في ذمة الزوج بمقتضى المدة فاذا اخذت لوما مقابله النفقة صارت في ذمة النوب مما وجب له على الزوج  
من المال ونرى النوب بنفسه باستحقاق النوب فيثبت لها الرجوع منه وذلك ما فرض لها واما اذا وقع ابتداء الصلح على النوب فانه يرجع سهم  
النوب لان ابتداء الصلح اذ وقع على النوب فالنوب انما يملك ما لا يملك ما لا يملك الا جبا من المستحق عليها بعد النكاح والنوب اذا ملك  
بانه ما ليس له فمقتضى الاستحقاق ثبت الرجوع بعتقه النوب قوله لكن لا يرجع احصم اي كفى الفرق بين ما اذا استحققت الجارية التي اخذها المدعى  
ومن ما اذا استحققت الجارية التي في يد المدعى عليه ان اذا استحققت الجارية في يد المدعى لم اقام المدعى البينة على المدعى اذا نكل المدعى عليه يرجع المدعى  
بعتقه الجارية المدعاة وقيمة الولد التي عزم المستحق اذا استحققت الجارية التي في يد احصم لا يرجع احصم على المدعى نعم الولد لا يرجع عليه سهم  
الجارية التي اخذها منه وكان يجب ان يرجع على المدعى بعتقه الولد ايضا لان المدعى ان كان المدعى عليه الرجوع على ما عزمه من قيمة الولد لا  
الملك من جهته بالبيع فصار موقوفاً فيرجع عليه بعتقه الجارية والولد وانما قلنا لا يرجع عليه نعم الولد اذ عزم العتق بكتيب بغيره المدعى عليه  
كذب المدعى في هذا الاقرار لانه يزعم انه قد تم ملكه فانه لم يستحق الملك من بعتقه فمقتضى عدم الملك من المدعى عليه بكتيب المدعى اقراره والقول  
بكتيب المدعى في الاقرار واخر على ملكه لا يكون له اساع المهر ما قوله وانما يرجع عليه بعتقه الجارية المأخوذة منه لانه لا استحققت الجارية التي في يد  
المدعى عليه ظهر الصلح الذي جري بينهما ما كان قد ساهما فصار للمدعى في الجارية التي في يد المدعى عليه كارة مستقيمة وملكها ملكا فاقا  
لان بطل المستحق يملك ملكا فاسدا فكان عليه ردها ان كانت قايمة قابله للرد ووجهها ان لم يكن كذلك ولا يلزم ما لو كان احصم دفعها  
ما عزم اخذها بعتقه كل واحد على الاخر ما عزم المستحق من قيمة الولد لزم البيع مطلقا فاحصم مقبدا ما كذب المدعى كلفه المولى في رادونه  
كذا عند الامام ان كان المدعى جارا بنا ما احصم فمقتضى الشراء العاقد جامع التسلط **قوله** ولا يلزم على ما ذكرنا في هذه المسئلة فانه اذا  
استحققت الجارية المأخوذة من المدعى عليه يرجع المدعى بعتقه الجارية وقيمة الولد وان استحققت الجارية التي في يد المدعى عليه لا يرجع ما عزم من قيمة الولد  
فانه لو ادعى بطلانها في يد رجل فانكروا لم صالحه على بطلان تلك الجارية التي قبضها فاستحققت اجابها واخذ المستحق الجارية والعتق وقيمة الولد فانه  
يرجع من استحققت الجارية من يد رجل على صاحبه بعتقه الجارية الاخرى ما عزم المستحق من قيمة الولد سواء استحققت الجارية التي قبضها المدعى واستحققت الجارية  
التي قبضها احصم فكل واحد منهما موقوف في ذمة الجارية التي لم يولد له لئلا يفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى فان لم يكن احد منهما المستحق  
في الولد وروى خلف بن ابوب عن محمد انه قال لا يرجع المدعى على المدعى عليه بعتقه الولد لان يزعم انه اضطراره نفسه وان المدعى عليه الجارية  
منه بغيره في الوارثين الرواه اقرب الى القياس وجه ظاهر الرواه ما قاله المصنف قوله لزم البيع بغيره انها في ذمة المسئلة زعم البيع اما احصم فهو عزم











على الجارية في الاعظام عندنا لكن ذكرنا في الاختلاف سهم في بضميه ما تلت في من تروعا على الجانب اما يكون اذا كان المثلث  
في من بعد العمل اما لو تلت في من قبل العمل لا يكون مضمونا عليه بالانفاق بخلاف الاعان الصريح فان لم يضمن في رفع البناء ولكن  
شكا فلا يمنع بالشك في جنيته وسكناه ثابتا لاسامه بغير دفع الشك في بعضه ان كان صاحبه محبا بالبناء او السكينة لا يضمن  
وان كان يبطله يضمنه فلا يضمن بالشك اليد للذوق في البناء او السكينة لم يكن ثابتا قبل البناء او السكينة حتى يتبين له اليد  
ولا يثبت اليد بالشك ما ذكرناه في صور الصلح اما في صور الشراء ان استحق اليد بطل وعوى الشك في افعاله الذي في السهم  
عند يوسف ومحمد بن الله لا عند ابي حنيفة وذلك لانه انتهى الساحة من صاحبه بما اعطاه اياه فاذا استحق اليد لم يملك الساحة  
كانت يد منتهى ويد المشتري مملوك ملكا فاسكا والمشتري سكا فاسكا اذ لا يملك في الساحة المنة منقطع حتى يرفع للبايع عند  
لانه بتسليمه لا عند ما ذكرنا وانما قلنا انه في صور الشراء يرفع بناءه وفي صور الصلح لا يرفع لانه اي لان المشتري يملك الساحة  
بما اعطاه صاحبه لا يدفع من خصومة عن نفسه على الصلح فانه بما اعطاه صاحبه دفع من خصومة لا يملك الساحة حتى يفرق اي ومنه <sup>الدليل</sup>  
على ان الصلح يدفع من خصومة لا للملك ان الشراء للملك للصلح والشراء افرق في الرب والسيل فانه قالوا هو الصلح عن الرب وسيل  
الماء ولا يجوز شري الرب وسيل الماء لانه لا يجوز عليهما على الاثر او دفع من الصلح دفع من خصومة لا يملك الساحة وان المشتري  
يملك الساحة واذا كان كذلك لا يقدم في الصلح على الصلح لا يكون اقرارا به لاسمك في الساحة لانه اما على اليد دفعه للشراء  
واما الاقدام على الشراء من المشتري فانه اقرارا فانه لا يملك في الساحة ان قصد بالشراء التملك لا يتصور تملكه لاسمك فاعبر عنه بغير  
المشتري عدم الملك في الساحة حتى ينفذ البناء لانه لم يرفع ملكه قوله لا يملك البايع بالنصب اي لا يتصور تملكه لاسمك البايع بغير اقراره  
على الشراء اقرارا بان الساحة ملك صاحبه حتى لا ينفذ بالاساحة لصاحبه بل يكون صاحبه على عواذ فيها لعدم البدل لعدم اليد للمشتري  
في الساحة يعني انه لا يعرف كون الساحة في يد المقل ولا ملكه فيها والاقراء في كان من اليد ولا يعرف له ملك لا ينفذ اقراره ولا يصير  
القدم ملكا للقدم وهذا لان الجارية بغير الساحة لغير ما اقر اقرارا حقه من حجة على غنى فلا يكون ذلك مع جبا النقص  
بالملك للبايع لكن التمسك لا يجوز في الساحة وبين البايع لا يقدم في بناءه فيها كذا في الجامع للصحة المحمدا لم يعلم ان الشراء التملك اقرارا به  
لا يملك فانه انتهى بقاء واحد وسيل كون اقرارا بان الملك في المشتري للمدعي فيه روايتان فله الرواية التي لا يكون اقرارا بذلك  
بحاج الى التعليل بقوله لعدم الدامان حاج اليه على الرواية الاخرى فذكر المصنف هذا المعنى ليعلم ان سنا لا يكون اقرارا بان الساحة  
ملك للمدعي على الرواية جميعا ولها بعض العدد الرضوان مانع ثالث ان منه بعض سلمه نيديا بنون قبل القبض  
كما في اباي السبع ونحوه قبل القبض لان بهما فيد الساحة فيلزم الصلح في الاصح فصار على دفع المصلح كما في صلح الاجنبي <sup>ما</sup> والصلح  
وصاحبه نفس الصلح والشراء والرضوانا نالت اي وان اختلف في الساحة فله فريد على كل واحد منهما انه له وفيه ولا يعلم  
ذلك الا بقوله فصالح احد من احد الاخرين على عده ودفعه اليه على ان لم له الساحة واي الاخر عزم الساحة كان المصلح الجارية  
ان شاء الرضا من قدر قبض العبد على التسليم بان سه على صدوق عواذ وان شاء طلبه القاض ليرفع الصلح بينهما وانما كان كذلك لان  
منع الثالث عن التسليم الى الصلح استسلم على الصلح سلامه صفة هذه السادة انه ينفذ بنون الملك للبايع العبد قبل قبض الصلح يعني  
ان قابض العبد شرطه سلامه الساحة ملكا للبايع العبد بالينة فيكون له الخيار من القبض والرضوانا ما حارطه فصار سنا كما  
في اباي السبع ونحوه قبل القبض فانه اذا استلم عبا لم اقبضه البايع قبل قبض المشتري وانتهى عبا في يد البايع قبل قبض المشتري  
يكون المشتري بالخيار بين قبض العبد وبين القبض وقت عود العبد من الاقرار صبره في اقراره لان الاقرار في التمرقون على القبض حتى

الا انه بعد دفعه في القبض عود ما فر الا باق في التمرقون فلهذا ساقوله الان فلا تستنسخ قوله ولها نقض العدد والرضوانا لان  
ذكر قبض سلامة الساحة للمصلح في اباي السبع ولا يكون الخيار من القبض الرضا يعني ان اقدم اذا صلح مع احد الاخرين على عده  
ولم شرط في الصلح ان سلم الساحة للمصلح لم يكن المصلح بالخيار ان لا يلزمه الصلح بالخيار قبل ان يكون الخيار كما في اباي السبع  
الساحة له والاصح انه يلزم الصلح ولا يكون الخيار من القبض على دفع المصلح يعني ان الصلح لا يقتضي له خيارا ما زاد من الصلح حتى لا يكون  
يكون بمحض دفع المصلح الدعوى عن نفسه غير كونه باذنه في كل صفة الاجنبي فانه لو شرط باجبه وصاله مع المدعي وضاف الصلح الى نفسه  
بان قال صلح على كذا او صلح فلانا على كذا فانه في غير شئ له العنان يجب الدلالة على دفع الصلح وحصله للمصلح بمحض دفعه ودعوى المدعي  
عن المدعي عليه والله اعلم  
من الاجابة الفاسدة ان  
استاجر عمل الكل ونسبه بعض المحل والمشتري لم يجر لانه في معنى غير الطمان المنة كذا كل ما يوصله العمل اصلا او صفاته في حصد الزرع  
والطين بعضه وحل سبي عود البلد كخصصا ما لتعامل الا لا الطمان بعض الدق حذر السطيل بنون الحق به ودره شرط عموم العرف  
كله الاستصناع ويجب الادنى من ربع المثل والمسمى وفا بالمشد وانما لا يستعمل لكن ضمن الرضا الشروط يعلم المسمى فانه قد نسيه الله  
والنوب <sup>ن</sup> اي ان استاجر رجلا يعمل هذا الكفر الطعام له بعد لعمان يكون لعمه بعض الكو المحل او استاجر جارا يبيع هذا الغزل  
مان يكون لعمه بعض النسيج لم يجر ذلك لانه في معنى غير الطمان وسوان ساجر لحا نا بطمان حنطه بغيره فتيق ملكا حنطه وموئنه عمة  
فان البني عمة نبي عن غير الطمان ولها كان ذلك في معنى غير الطمان لانه جعل الاجن بعض ما عرج في عمله كما في غير الطمان وهذا في النسيج  
بعض النسيج ظاهرا وكذا في اكل بعض المحل فانه شرط عليه ليعمل الطعام له بعد ذلك نصف المحل وكونه محلا لا يتحقق  
الابوه وكذا كل ما يوصله عمل الاخر اصلا او صفاته لا يكون استيجان بعضه لانه يكون استيجار بعض ما عرج في عمله حصد الزرع  
بعض الزرع المحصور وفيه العطن ببعض العطن المحن فانه لو استاجر انا الحصد زرعه مان يكون لعمه بعض ما عرج في عمله حصد الزرع  
او استاجر ليحيى فطنه مان يكون لعمه بعض ما عرج في عمله حصد الزرع او يحيا بعد الاجر وسوانا شرط الاخر  
من بعض ما هو موصوف بهذا الوصف فيكون الاجن بعد ذلك نصف المحل وكونه محلا لا يتحقق  
لم يعرف بين ليعمل على الاخر موصلا لاصلا ما وقع لستيجان بعضه وبين ان يكون موصلا لوصفه وهذا لانه استاجر باجرة مودعة لان  
دفعه ملكا حنطه مودعة وكذا الكو المحل بعد دفعه هذه الصفة وكذا الزرع المحصور والعطن المحن بهذا الوصف والاجن يكون ونا  
معلوما في الذمة او عينا وقد نزلت عند العقد لان الاجن في الاجارات كالتسليم في البيعة وقد تقدم المعينان من اباي السبع لم يعمل في  
الذمة ولا كان عينا مودعة او اقل هذا كانت الاجارة فاسدة في الفصول كلها وقبل سنته يعرف البدل في سنته من عدم حوز الامار  
ببعض ما عرج في عمله الاجر الاستيجار الذي وقع عليه عرف البلد فان كان لستيجان بعض ما عرج في عمله هذا النوع من العمل سقا فانه البلد  
الاستيجار تخصيصا لهذه الاجارة عن حكم المنة بالتعامل والتعامل بصلح مخصوصا حكم الصلح كماله الاستصناع الا لا الطمان بعض الدق فانه لو اسام  
الطمان لطي حنطه ببعض الدق الخارج من ملكا حنطه لم عروان وقع على ذلك عرف البلد وانما لم عرج وجه العرف حذر السطيل بنون الحق  
يعني انما يجوز يا منه الاجان يعرف البلد لزم تعطيل حكم المنة في الاستيجار بعض ما عرج في عمله الاخر لان الاستيجار بعض ما عرج في عمله  
ببعض الدق انما يكون حراما لما قاله بالطين ببعض الدق فلو جوزنا ذلك فانت الحق وانتم الحق فلم يوصف في الاستيجار ببعض ما عرج  
من عمله حنطه اصلا ودره اي ودره بنون الاستصناع يعرف البلد شرط عموم العرف يعني انه انما يكون تخصيص حكم النقص العرف اذا كان العرف علما  
من جمع الناس اذا كان العرف فيما بين قوم ووز قوم ولا يكون تخصيص حكم المنة في سنا الاجان يعرف بلد او قرية كما في اباي السبع في حوز







مفصلها من بعد التليم لا يسمي بغيره وعنده السبق الذي ثبت للموكل بتسلمه فكذلك انما يرجع الموكل على المالك بالاداء ولا سبب  
الموكل على المالك لان المنافع لا تنضم بالقبض عندنا وعند خلاف الوكيل بالري فانه اذا حصل الشيء في موكله وليس له حق ايجاب  
كان الشيء موجبا لوجوب البيع على الوكيل ويرجع الوكيل على المالك لانه صار قابضا كما سبق الوكيل فصار الموكل قبضه  
صفتهم لم يصبه الوكيل من غير الاستطاعه عن الموكل فكذلك انما اذا وجب للموكل على المالك الشيء وجب للموكل على الوكيل القيمة لا العيب  
المقصود بغيره ان كانا سواء وبنزاعنا بالفضل لكوننا على التقاوت قوله لان كان شرط اي لا يرجع الوكيل على المالك الا بالاداء  
اذ طله الموكل بالتسلم والمالك كان عقد الاجارة شرط بمحل الاجارة لانه اي لان منعه في سنة المسله حق لا عدول لان للوكيل حق حبس  
العين المتعاقبة عن الموكل اذا عمل الاجارة على عكس الذي في المسله لاولى فانه عدوان لا حق فظهر من هذا المعنى ان قبضه لنفسه لا للمالك  
لانه انما حبسه لاستيفاء حقه واذا كان كذلك لم يكن له الا قابضا للدار بقبضه لانه ما قبض الدار للمالك من نفسه فلا يرجع الوكيل بالاداء الذي  
ضمن للاول وللنقضاء المدة في يد المالك من هذا المالك في البيع فان الوكيل بالري اذا حبس الشيء لاستيفاء الثمن من الموكل وكان حبسه بحق  
بان كان الثمن محجولا وسلك الشيء في يد المالك لا يرجع على الموكل لان قبضه من نفسه لا للموكل فلا يجعل الموكل قابضا كما سبق قوله ولا يلزم  
اي ولا يلزم على ذكرنا ان منعه عدوان لا سبب القبض من الاستطاعه الاجارة من الموكل ان غصب الاجارة من الموكل وطلبها  
سواء كانت الاجارة شرط بمحل الاجارة او لم يكن فيها اذ اصاب الوكيل غاصبا للمنفعة بحسب سبب الاجارة والوكيل هو الموكل لا غصبها من  
الوكيل والموكل ايجبه ولم يدفع اليها في قبض المدة وانما قلنا لا يلزم ذلك لانه اي لان غصب الاجارة من موث المنفعة اي بغير موث المنفعة على  
الوكيل والموكل قبل قبضها لان بغير موثها بعد قبضها وذلك لان المنافع لا تقبض من قبض الدار لانه معدوم لكن المنافع تعدد  
اذا كانت الدار في يد الوكيل او المالك وتقدر فيها عموم منقوق حسب حدودها لان عقد الاجارة يتجدد اعمه فاعنه حسب حدود المنفعة  
وتقدر وجوه المنافع وتقدر العقد حسب حدودها فكم عقد الاجارة فلا تعدد ذلك المعنى عند العقد فاذ كانت الدار في يد المالك  
وهو الاجابة الغاصب لا يضره وجوه المنافع ولا العقد حسب حدودها فلا يرجع على المالك والوكيل من هذا على عكس غصب الوكيل فان غصب الوكيل  
سنة المنفعة على الموكل بعد قبضه لا قبله وعند لان الوكيل هو العاقد فاذ كانت الدار في يد المالك تعدد وجوه منافعها وتقدر  
العقد حسب حدودها فيجب عليه الاجارة ويرجع على المالك لان غصبه منه حصل بعد قبض المنافع حكما لان قبض الوكيل قبضه للمالك وادركه الدار  
على ان المنافع غير متبوضه حقيقة وان تعدد وجوهها وتقدر العقد حسب حدودها لا تعدد العقد والعاقد لان الاجارة تنضم بالعدول  
قبض الدار ولو كان المنافع متبوضه قبض الدار حقيقة لما قبل الترخيص بالعدول كما عند استيفاء المنافع فعمل ان تعدد وجوهها وتقدر العقد  
منه اذا فسخ العقد غير معدوم وكذا فسخ الاجارة بانعدام الدار قبل استيفاء المنافع وكذا الاداء والمتاجر ولو كانت المنافع وجوهها  
حصة بعض الدار لا استخدت الاجارة بعد قبض الدار بالهدم او الموت كما اذا كان الهدم او الموت بعد استيفاء المنافع فعمل لتقدير  
وجوهها وتقدر العقد من اذ الترخيص العقد بدم الدار او بالموت اعتبر معدوم قوله وطارت عطف على قوله فسخ اي من جازت اقاله  
الوكيل في الاجارة بعد قبض الدار من الوكيل بالاحتجار اذا استجار الدار وقبضها ثم اقال الاجارة مع الاداء بعد قبض الدار جازت اقالته  
بناسا لما قبله اي كما قاله الوكيل قبل قبض الدار لانه لا يجوز فاسا لا تخيلا والاقالة قبل القبض يجوز استيثارا ودم القياس ان تعدد  
في الاجارة عموم منقوق حسب حدود المنافع فيكون اقاله الوكيل انفسه العقد لانفاقا ونما في منافع المصلحة ملك الموكل في  
منه ضد البيع فاقال الوكيل بالري اقاله بعد القبض لم يجر لانه ازاله ملك الموكل ووجه ركني انما اذا اقال بعد القبض بغير قبض محل العقود  
وهو الدار جعل من قبض العقود على كالمعنى الدار جعل مقام العقود على خزان الاجارة فلا يملك الوكيل الاقاله كما لا يملكها بعد استيفاء

**باب**

المعقود عليه جنتهم **باب** **في الاختلاف في الاجارة** **م** لو قال احد بكى الدابة ريدك انا الى مناراجها  
وقال الاخر بل الى لا بد لم سمع وان اقاما لان عمو عقد الغايب كالسوم اقراره عليه وعدم النقض او بغيره حصصها ولم باخرها اقل  
لادوم حصونا لاداءه عندنا لو اقامها على الحاضر للثبوت من السبق لان لصطحا العقد النزاع كما لو قال ريدك منيها او اسداها الى  
لم نزعها القاضيه منها هذا تنقوت الضمان وتبديل الامن فلم يامر بما لانفاق حصه غاصب كمال الرجوع الا ان يسد بالصدق  
او بغيره الكسف الحاضر فيا من قبضه في اذ لا حطال في غنى المادى في ريد الحق الغايب فترى ما على داه وزرع ودار من ريدك يستحق  
او يهدم من قبضه امح شرط الرجوع نصا والسلمة في ريد الحاضر اذ في المالك **م** اي لو استاجر رجل من زيد الوكيل الى الكوفة  
دابة ليكبها ما جاز سمى بعد الكوفة فلا يلفظ الكوفة قبل احدى بكى الدابة كانا من الدابة حال كونها راجعة من منعه وهو حال مقدم  
اي كانا الى مناراجها رجعنا من منتهى واخر راجعا لانه اعني ما جعلا غزله ركبك احد فقال الاخر بل ريدك انا الى الدابة الى  
الا بعد من مناراجها وترافعا الاول في التمس لم سمع القاضيه في حق الحاضر وقضى بالدابة للمعقود الغايب منع كل واحد منهما عن الدابة  
الى الموضع الذي ادعى وان اقاما بينة على ما ادعى وذلك لانها ادعى عقد الاجارة من الغايب وعوى العقد من الغايب فلهذا  
ما ان الدابة ملك الغايب كالسوم فانها اذا اقر ان الدابة في يدها جعلا سراجا من زيد الغايب كان ذلك اقرارا منها بملك القاضيه  
واقرار في الغايب فلهذا الغايب صحيح لان صحة الاقرار لا توقف على تصديق المعقود وانما توقف البطلان على كذبه فيثبت اقرارا  
ان الدابة في يدها ملك زيد الغايب امانه في يدها فنقض الغايب لا يقضى بالاجارة لها لانه ادعى ان الاجارة على الغايب ليس غصب  
حاضر ولا يمكن ان يجعل احدهما حقا للاخر فادعى لانها لم ينفذ اذ كان في يدها ملكا من زيد الغايب كونها امانه عندها وعدم النقض  
منها في ذلك نفى حصصها الا ترى انها ادعى على ذي اليد وتصادق امانه امانه عند ذي اليد لان الغايب تنفي اختصاصها  
فاذا لم يوطر من الغايب خصم كان الفضا بالاجارة سبها قضاء على الغايب لم يكن له من اذ الدابة ذاسبا الى وجهه اي الى  
الوجه الذي يدعى هو الكوفة للدابة الى صوننا لاداءه وذلك لان الغايب عرف كونه الدابة امانه في يدها ولم يعرف كونها ظاهرا  
في امانات اليد على سنة الدابة لكونها صادقا في قولهم منع كل واحد منهما عن الدابة الى وجهه لكان في يدها راجعة من المالك  
بلا حجة عندنا اذا كان صاحب الدابة حاضرا واختلاف في الاجارة على سنة الوجه فان يدها اقام البينة على ادعى ونسب بالدابة الى  
الوجه الذي ادعى وان اقاما جميعا ونسبها مدعى الكوفة الى الا بعد الى الوجه الذي ادعى فخرجان معطاة الى الري لانه لما كان  
المالك حاضرا ثبت ما ادعى من ادعاء الكوفة الى الا بعد وفي من يثبت مدعىه يثبت على حقه في الدابة الى الا بعد في الاداء في الرجوع  
الى الوطن فلا يلزم من ذلك بالاداء الى الا بعد ان كان له الاداء بل لا يلزم قولنا لان لصطحا استثناء من قوله لم سمع اي لم سمع القاضيه  
الا ان لصطحا ومحمدا على شئ في دعواها وما اجمع عليه لعقد النزاع اي لان الدابة في يدها ولا ينافيها اقراره وليس في تركها على اجمعها  
اذا لم يدا صوما لو كانت دابة في يد رجل فقال عند القاضيه سنة الدابة كانت لزيد الغايب منيها او اسداها الى ولم ينافي في ذلك  
اقراره القاضيه في ريدك في يد المالك ولم ينع القاضيه من يدها لانه لم ينع منه اما تنقوت الضمان وتبديل الامن لانه لا يلزم  
اما ان يكونا غاصبين او مدينين فان كانا غاصبين كان الضمان عليهما فالقاضي ينع الدابة من يدها فنقض على الغايب الضمان الواجب  
وان كانا مدينين يلزم تبديل الامن الذي اختار المالك لامن الاداء بظهور ضيانه منه وانه لا يجوز ولو طلبا من القاضيه لزاما  
بالنقمة عليها لرجوعها على المالك لانه ما لانفاق عليها ختمه غاصب كمال الرجوع من غير كونه غاصبا من الدابة وح كونه الضمان  
عليها ولا يرجع انما التمس عليها الى المالك فيكون طلبها من القاضيه لزاما لانفاق عليها احصا لانها للرجوع بالنقمة على المالك



فان في الناس من يقول نفقة المقتدر على المقتدر فيه منع النقص في فصل محتمل في ذلك الصدر احمده ولا يحسنها العاصي الى  
ذلك لان بعد الا ان نفقة العاقل رجوعها ما اتفقا بصدفها ما يقول لها اتفقا عليها على ان يكون لها الرجوع على المالك كمنها صافير  
فما يدعيان من الا ان في حق الزوج نفقة او ما بالاتفاق او نفقة البينة على ما بينا من الاجان كمنها حال لانه لا يمكنه النقص  
منه البينة فيكون نفقة لانه لا يمكنه النقص في حق الزوج او ما بالاتفاق او نفقة البينة على ما بينا من الاجان كمنها حال لانه لا يمكنه النقص  
ما بالاتفاق على هذا الوجه يكون على وجه الفتوى على وجه الجرح في بعض الشايع رجوع وموراي الامام عن الرضى لانه لا يجزى  
نفقة غير الادوي اذا لم يطالب بها ويكون على وجه الجرح في بعض الشايع رجوع وموراي الامام عن الرضى لانه لا يجزى ما بالاتفاق على الداء  
ليس لاجل الداء بل لاجل ما لك الغايبة سوا من السوء من الحق والمطالبة به نوصا لانه على وجه دابة وزرع ودار من ترك سبهم  
سنتقوا في بؤرهم السوء وسوا الملاك او بوجه الاندفاع من ان اذا كانت دابة او زرع من تركه الرطب يحا من السوء ولم  
سوء عليها الشريك الحاضر وكانت دائر بينهما تخاف منها الاندفاع لم يمتنع عليها الشريك الحاضر فنقد الامام عن الرضى ما والعاض  
الشريك الحاضر بالاتفاق على وجه الفتوى دون الجرح عند الخصاف ما من بالاتفاق على امر لان الجرح في الشريك قوله مقتضا حال في فاعل  
فيما راي فيا وكما بالاتفاق على الداء حال كونه العاقل مقتضا في راي عن سلام الداء في راي فتوى في راي بطلان الرجوع  
نصا وباسلامه معا فالحاصل للعاض اذا اموالاته ولم يقل على ان ذلك من على المالك بل يصرف ذلك ما على قال بعضهم بغير  
ومواخير المظروك سكر روى الحارثي عن اصحابنا بانه لا ينفذ في العاض لكونه دينا عليه وقال بعضهم بكونه موقوف على المالك على  
انه يصرف دنا عليه نصا لانه يخرج الكلام فخرج السوء حيث قال اتفق عليه السوء لا يكون موجه ومواخير السوء على السلام حوام ذلك  
وكذا لا ينظر سلام الداء للرجوع في راي فانه فكل في كتاب النفقات في النفقة على العاقل الشريك في كل نفقة جري ايجز عليها اذا استع  
اصل الشريك من الاتفاق وانفق احد ما بالعاض يرجع على الاخر سواء بقي النصف الاخر والا كان العاض اذا كان شريكه والا  
احد ما بالاساءة عليه وكل نفقة لا يجزى ايجز عليها كماله الداء الشريك اذا انتوا احد ما بالعاض لم ينظر للرجوع على شريكه بملك  
الداء فعلى راي الخصاف بولما كان العاض ما بالاتفاق على الداء ونحو ما على وجه الجرح كان من اتفق عليها بالعاض ان يرجع ما السوء  
ملاكها وعلى راي الرضى لما كان ذلك بطريق الفتوى دون الجرح لم يكن ان يرجع ما السوء بعد ملاكها وكان في الاساءة على الداء  
ما والعاض شرط سلامة الداء للرجوع في قول دون قوله الحاقا لعل الجميع اى ما كان او العاض بالاساءة ومسا عن شرط الرجوع  
وعن شرط سلامة الداء لان الاموال بالاتفاق من العاض بمنزلة اموال نفسه للعاض ولاية على ذلك كما لو كان المالك اى ما من يتفق عليه دابة  
فاتفق عليها كان الرجوع على المالك بشرط الرجوع في المالك نصا وبشرط سلامة الداء فكذا انما وسع ارجف الاعطى ميلا الى  
حفظ المعنى عن سقوط هذه الاذن شرعا ولا يفرع ببله منها كالدرك لا مقتضى دينا وراة النفقة قصر على العلم او بطى وفصل على العا  
لازم منه كان الا ان اصله الا ان نفقة مودة العكس اذ ينصب خصما عنه دون الغايبة كماله الفتوى من الذين فمن نعم امان في خيال  
وانه لفظه وودعه ان وجد حاكم فان لم يجد فهو ما دون دانه في الاصل فخرج ولما راسا وعلم كما هو الداء في كل ما يحفظ الصنفه  
في دابة العاض خوف مودته والقيام بالموتى والاشياء ووقف المسجد حتى قبل لوان وصيا او غما علم بدون له فهو فيه حاد فادركه  
حالا اى وسع العاض الداء ان خيف حاطم النفقة نفقة الداء وذلك لان المالك لعل يصون الداء ومعناه فاذا كان الامر  
بالاتفاق بوجوب نفقة الداء وهو المانية كان الجبل الى رعا المعنى بط الغايبة للعاض ولاية التصرف فيما سوا منظر الغايبة ذلك  
كان له ان يسع الداء سلا الى حفظه من الداء حال كونه في البيع غير متقوض برهيد وسوا ملك الداء لانه وروا الاذن يسرها على

ممنه الاذن منه لان الشارع ولاية عامة ولا يشترع اثنان الى ان التولي ليسع وسوا الداء بان ما بالعاض ففقه قوله يسع ما وساع بعض  
ان العاض ما وساعها واذا باعها وقضا العاض لا يسع العاض من يدعيها كما ان لا يسع المبدل منه وسوا الداء من يدعيها  
ذلك لان كانا اتفقوا فكذا يحفظ بدله ولا مقتضى دينا اى ولا مقتضى العاض بدله دينا للغايبة وراة النفقة التي اتفقا على الداء  
ما بالعاض واللام في النفقة للهدية لو اقاما البينة على انها اوفيا الكراء وارا ان ما اذا ما في من العاض ففقه قوله لا مقتضى العاض  
لها في فرد ذلك بغير النقصا ومن الغايبة العاض على قدر ما على العاض من الداء على الغايبة لم يعلم بدون قدر النفقة سعيه فينفق في ذلك العاض  
منه الداء ولا علم له ما وراة ذلك فلا يكون ان مقتضى دابة منه وذلك لان العاض للغايبة مع الداء حفظا للمعنى بصلته على  
المالك لانه كان صما عليه حتى كان للعاض لم يرضع عنها اصل قال محمد وان سا العاض لم يتوضا لاني فم الداء ولا ينقص سها  
ولا ما من النفقة وان علمه ما وصفا هو افضل لان مذاقتا على الغايبة من وجه وحفظ المالك على الغايبة من وجه فلهذا لم يجز  
واحفظ افضل ففهم ان ذلك من العاض فضل لا من علمه ولا افضل ولا ينظر في العاض عليه بالداء وقضاة من الذين الا ان نفقة البينة على مودة  
بان اقاما البينة امامه لا الكراء لصاحب الداء وان صاحب الداء ذوات في نفقة العاض قدر النفقة وقدر ما البينة من الكراء فم الداء  
للعكس اى لان نفق من ساهم على العاض للغايبة لا افضل وذلك لان العاض يتنصب خصما عن البينة لا عن الغايبة اى البينة على بعض الكراء  
بعد موت صاحب الداء قامت على خصم حاضر لان العاض ان ينصب خصما حاضر اذ يدعى على البينة اذ لم يكن الميت حي ولا وارث حاضر  
اما البينة على بعض الكراء منها حال صوته قامت على ابيات الداء على الغايبة وليس عنه خصم حاضر لانه ليس للعاض ليرتفع خصما على العاض  
الى كانه لا ينصب خصما عن المقتدر فصار من ذلك البينة وعدمها بمنزلة قوله سوا الداء اى اذ كان المرفوع العاض ففقه قوله لو راي العاض  
او ما بالاساءة ولو راي باع الداء سوا الداء من نعم امان في خيال اى لفا كان عند رجل راة او بعير ورجل ضالا او عبد او ابنا  
ورجل لعله او ودعه وخاف عليها الملاك فان وجد حاكم فالادب ان يرفع الامر الى الحاكم حتى ينقض احكامه فم ما رى في لوجه حاكم  
ولم يرفع الامر له وباعه واجم او اتفق عليه كان ضاملا في البيع والاى امر على الاتفاق فان لم يجد حاكم فهو ما دون دانه فيا سوا  
الصلح من بيعه واى اجم والاتفاق عليه فان راي له الاصل يبيع بهم وان راي له الاصل ايجز اجم وانفق عليه من الاجم وان راي له الاصل  
الاتفاق اتفق عليه وما ذكرنا فانه ما دون في ذلك لستحسانا تحسنه الشايع في خلق ما دون في ذلك فبينة وبين الله في العاض  
كما سوا الداء في كل شيء خيف ضعه حتى في دابة العاض خوف مودتها فان الرعي واذا ذبح على النساء الموت فلهذا لا ينضم استحسانا  
كذلك في المحرور وذكر في شريكه النوازل لراة الانسان سقط خيف عليها الموت فبينة امان كلالا موت لا ينضم لكن الفتوى على انه  
ينضم بخلاف الداعي وكذا القيام بالموتى فانه اذا امان رجل في السفرة فم بينة صاحبها وانفق عليه فم لا ينضم استحسانا وكذا  
القيام بالانعام فانه اذا امان الرجل له وربه صفار وكبار فان لم يكن في البلد قاض فانفق الكبار على الصفار فم انصبا الصفار  
كانوا مستقرون لانه لا ولاية لهم على الصفار في ما لهم وعدا في احكام ما فبينة وبين الله لانهم احسنوا فم افضل اذ في  
المحرور وكذا القيام بوقف المسجد فانه روى عن الشايع بانه اذا كان للمسيح اوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من المحلة وجمع الاوقاف  
وانفق على المسجد فم يحتاج اليه في اخصر الخسيس لا ينضم استحسانا فبينة وبين الله وروى عن محمد انه مات واحد من تلامذة فباع  
محمد كسبه وانفق في بينة فقبل انه لم يرض بذلك احد ففقه قوله والله علم المسند في الصلح وكذلك روى ان اصحاب محمد مات فم  
لم في طريق الحج فباعوا مائة وجره من رجوع الى محمد فم روى عن ذلك في العلم بصلواته كونهما وراة العلم المسند في الصلح فم  
كان على قياس هذا الاصل فلا ضمان عليه فبينة وبين الله استحقاقا في احكام فهو ضامن في قول لوان وصيا الميت علم بدون على الميت ولا يسعه















في البيع فقبل الشفعة يدفع النصف في راس المال لعدم تورط المالك في البيع قبل الشفعة فاذا وجد في راس المال كان ذلك  
ممنوعا من الشفعة في راس المال والبيع معاني العبد الباقي بها حتى لو كان بين راس المال والمضارب فاذا اعتقه المضارب فبعد عتقه في قدر  
نفسه كما هو الحكم في اعتاق العبد المملوك ان عتقه اي اعتق المضارب لعدم اولائه اعتق راس المال العبد الاخر باثباته  
اعتق راس المال لان اعتاقه مستقيم لراس المال من غير ولا يعتق المضارب لان ملك المضارب باثباته في البيع بالشفعة  
فقبل الشفعة يجوز اعتاق العبد لانه لم يمتنع من الاعتق على الملك **باب** مكاتب المضارب متى يوقف  
ان لم يكن في العبد ربح حال الكتابة وان صرف بعد اذ الانشاء لا يمتنع بملكه وسقط المضارب لا بعد التجارة وتوابعها كسائر العتق  
فقد المفاوض محرم اكله في ذلك من غير الاثبات كالوصي بل اقرى من عتق الى الكفاية عند ملكه الا ان كان في قسم من البيع ان كان فطر  
على الملك في الشريك ان اذنبه راجع السوء لانه كالعبد والباقي منع الابتداء لا البقاء **ش** اي مكاتبه المضاربة موقوف على اجازة راس  
المال ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حال الكتابة فلو استقر المضارب بالشفعة في راس المال بعد اذ ادى النصف و  
كاتبه على العبد لم يمتنع من غير العبد اصله ويكون موقوف على اجازة راس المال وان صرف بعد اذ ادى وان حذر البيع في العبد بعد  
في لو استقر المضارب على العبد لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
في لو استقر المضارب على راس المال لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
سعد بملكه بعد الانشاء الا ان المضارب لو اعتق للعبد ثم اذنت فتمت لا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
فقد على ملكه بحد كالفاء اخر عتقه بملكه بدينه واذا لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
وانما جعلها موقوفة ولا يجعلها نافذة باعتبار حدودها من المكاتب كالفاء كانت له الفاضل من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الحال وان لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
وتوابع التجارة لان راس المال انما يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الكتابة سكتا فصار المضارب كالمستقر في العتق فانه لا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الشريك المفاوض لان لكل واحد من المفاوضين ولاية النصف في المال بطريق التخلل في صاحبه على وجه التوهم ولا يختص بحد من التجارة لان  
بناء المفاوضة على المساواة في المال والدين والنصف فيكون للمفاوض ولاية الكتابة وان لم يكن الكتابة في التجارة وفي الدليل على ذلك نزع  
الامانة والمضارب وشريك العتق لا يملك ذلك فعمله لا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
المفاوض كالوصي ان ولاية النصف في التجارة كولاية النصف في المفاوض والوصي لفا كان عبد الشفعة جاز فكذا المفاوض لفا  
كاتب العبد المملوك لظلمه المفاوض من غير صاحبه فوي خلاصه الوصي على الشفعة عتق اي جاوزت ظلمه المفاوض الى الكتابة عند الشفعة  
وان الاقرار عند عدم خلاف الوصي من غير صاحبه فوي خلاصه الوصي على الشفعة عتق اي جاوزت ظلمه المفاوض الى الكتابة عند الشفعة  
في حق شريكه بالاتفاق بخلاف الوصي فانه لو اقر بالدين على الشفعة لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الوصي مع انه دون المفاوض فلان شفعة كتابة المفاوض كان اولى قوله نافذ خبره لغيره في اي مكاتب المضارب باثباته في قسم المضارب  
البيع ان كان في العبد ربح في لو استقر المضارب على العبد لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
على اجازة راس المال انما كان كذلك فيصرف المضارب على قدر ملكه كانه الشريك فيكون له نصيبه من العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
كله على النصف ورمه وتوقف الكتابة في ثلثه الارباع وشفعة البيع قدر النصف على قدر الملك كذا سنا وان اذنبه اي الكتابة نافذ في قسم المضارب

في البيع وان اذنبه ربح راجع السوء لانه كالعبد والباقي منع الابتداء لا البقاء **ش** اي مكاتبه المضاربة موقوف على اجازة راس  
المال ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حال الكتابة فلو استقر المضارب بالشفعة في راس المال بعد اذ ادى النصف و  
كاتبه على العبد لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
في لو استقر المضارب على العبد لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
سعد بملكه بعد الانشاء الا ان المضارب لو اعتق للعبد ثم اذنت فتمت لا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
فقد على ملكه بحد كالفاء اخر عتقه بملكه بدينه واذا لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
وانما جعلها موقوفة ولا يجعلها نافذة باعتبار حدودها من المكاتب كالفاء كانت له الفاضل من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الحال وان لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
وتوابع التجارة لان راس المال انما يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الكتابة سكتا فصار المضارب كالمستقر في العتق فانه لا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الشريك المفاوض لان لكل واحد من المفاوضين ولاية النصف في المال بطريق التخلل في صاحبه على وجه التوهم ولا يختص بحد من التجارة لان  
بناء المفاوضة على المساواة في المال والدين والنصف فيكون للمفاوض ولاية الكتابة وان لم يكن الكتابة في التجارة وفي الدليل على ذلك نزع  
الامانة والمضارب وشريك العتق لا يملك ذلك فعمله لا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
المفاوض كالوصي ان ولاية النصف في التجارة كولاية النصف في المفاوض والوصي لفا كان عبد الشفعة جاز فكذا المفاوض لفا  
كاتب العبد المملوك لظلمه المفاوض من غير صاحبه فوي خلاصه الوصي على الشفعة عتق اي جاوزت ظلمه المفاوض الى الكتابة عند الشفعة  
وان الاقرار عند عدم خلاف الوصي من غير صاحبه فوي خلاصه الوصي على الشفعة عتق اي جاوزت ظلمه المفاوض الى الكتابة عند الشفعة  
في حق شريكه بالاتفاق بخلاف الوصي فانه لو اقر بالدين على الشفعة لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
الوصي مع انه دون المفاوض فلان شفعة كتابة المفاوض كان اولى قوله نافذ خبره لغيره في اي مكاتب المضارب باثباته في قسم المضارب  
البيع ان كان في العبد ربح في لو استقر المضارب على العبد لم يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
على اجازة راس المال انما كان كذلك فيصرف المضارب على قدر ملكه كانه الشريك فيكون له نصيبه من العبد ان لم يكن في العبد ربح حاله ولا يمتنع من غير العبد ان لم يكن في العبد ربح  
كله على النصف ورمه وتوقف الكتابة في ثلثه الارباع وشفعة البيع قدر النصف على قدر الملك كذا سنا وان اذنبه اي الكتابة نافذ في قسم المضارب



يقدم في الاستيفاء في لو توفى بعد ذلك يكون التوفى في ربع في ثلثة الارباع الكسبية سبعة ستون منها ربع المال ربع لان  
المضارب لا يتوفى في مثل ذلك حيث استهلك ربع العبد بالكتابة وقيمة خمسة فبلغ قسط ربع المال في المودى ثم بقي ثلثة ارباع قيمة  
العبد وبقي الن وخمسائة وثمانين رب المال والمضارب نصفان لكل واحد منها سبعة وخمسون وذلك ثلثة امان فله العبد في ربع  
المال باخذ ثمان ذلك او تسعي العبد في ذلث وقيمة في قسطه من المودى فحصل له خمس الن وخمسائة ثلثة ارباع المودى وحي سبعة  
وخمسون في الضمان والسعاية فيكون علمه الن وثمانين الن منها ربع المال والن وثمانان وخمسون ربع وحصل للمضارب  
خمسائة من المودى وحي سبعة وخمسون فيكون الغاويان وخمسون في سبعة فاستويا سوا حاصل الكلام في هذا المقام قوله مبدوا على  
من المودى وضمنه عائد الى المودى اي مضمونا قدر الضمان او السعاية الى قسط ربع المال في المودى حال كون المودى بحسب  
ان بداية رب المال باخذ راس المال في الكسب المودى لست بحتم فان مجرد ذلك في هذه المسئلة لرب المال يتوفى راس ماله في ثلثة ارباع  
الكسب المتقاضي في المضارب وذكرنا اذ امان المكاتب وترك كسبانه يتوفى راس المال في ثلثة ارباع القيمة التي ضمنها المضارب  
قال بعض السامع لا فرق بين المملوك في المدة الاولى كما خرج المدة الاولى وقال يتوفى راس المال في ثلثة ارباع القيمة ما ضمن المضارب  
سبب العتق او خرج المدة كما خرج الاولى قال يتوفى راس المال في ثلثة ارباع الكسب ان قال صاحب التحرير كما في رخصه سال الفرج  
لطرفين وان كل واحد من الطرفين صحيح فخرج احدهما بالطريق الاولى والثانية بالطريق الكسبية وبقي ايضا ان يجمع ثلثة ارباع الكسب مع  
ما ضمن المضارب وما ضرب رب المال راس ماله في كسبه ثم ما بقي يكون بجا فيكون منها لان حاصل القيمة يختلف بالطرق ثم انه لما ذكر المودى  
كسب المضاربة فانه لا يشك في قوله في حقيقته فان الكتابة لا تخفى عند مكو ثلثة ارباع العبد على المضاربة ولكن يشك في قوله  
فان الكتابة لا تخفى عند ما فخرج ما تمام العبد في المضاربة فكسب مكو ثلثة ارباع منه وقر كسبه على المضاربة ارا وعلمنا ذلك  
على القولين فقال لا تخفى الكتابة ثبوته عندك يعني انه يحوز له ثلث ارباع الكتابة عندك في بعض العبد وذي البعض وتخفى لرفعا عندك  
ان الكتابة وان كانت غير مخفية نفاذا او ثبوته الا انها غير مخفية في حق المذموم لانها اما لم يملك المكاتب ولا المملوك في كل الحال  
فلم يلزم في البعض ومن لم يلزم فبالس مملوك لا يلزم مما سوا مملوك ايضا ليشك في ثلثة ارباع في البعض كذا في التحرير فله لس قوله  
انها مخفية عندك لرفعا ثبوته في البعض وذي البعض مطلقا بل لادانها غير ملزمة علم المذموم في البعض لعدم الملك ثم يلزم  
منه عدم المذموم في الكسب في قدر راس المضارب في العبد بالعتق للكتابة بغير قيمة يوم الكتابة وقيمة ما بقي منه وثلثة ارباعه بغير يوم  
العتق وسوقه لها بدل الكتابة وما بقي منه وثلثة ارباع العبد يوم الاعناق وذلك سبعة وخمسون فاما اذ اخرج موه ووجب عليه  
قيمة الربع الذي ابلغه بالكتابة لانه ابلغه يومئذ وذلك خمسة فله ذلك الن وثمانان وخمسون بضم سد الى ثلثة ارباع الكسب في ذلك الن  
وخمسائة فيكون علمه المضاربة الن وسبعة وخمسون رب المال في ذلك احد راس المال وثلثة ارباع المال كما ذكرنا ثم ما بقي ربع منها على  
السول واما نصيب العبد لان حق كل واحد منها نصف الربع فيكون لكل واحد منها مائة وخمسة وسبعون بحسب المضارب حصته ما  
عليه في ثلثة ارباع قيمة العبد يوم العتق وربع قيمة يوم الكتابة وذلك الن وثمانان وخمسون مائة وخمسة وسبعون وتوفى الباقي الى  
رب المال وذلك ثلثة ارباعه وسبعون فله في ثلثة ارباع الكسب فيكون علمه ثمانية وخمسة وسبعون فاستويا فاعرفه كذا لومان  
عن وفا وادى عنه بعد لان العتق باق كما في موت المولى بل اولى اذ الموت ابع للعامة والمالكة منه القابلة للملكية والسعي غير  
بالكسب في المودى وذي العبد فسقطه اقوى المناهض لادى الحاجين لوجب العكس بالاولى والاداء بقبل الاستناد والعتق فثبت كون

ان المخرج من كونه حرا وشرط الوفا لم ينع كسب قسطه بالمسمى اذ الاختصاص دون اليد كما في مضمون لم يود فان مضمون ما عدا  
وان اذ كان للوارث عندهما والمضارب عنده في يتوفى ما عزم اصله مخري الاعناق حتى لو كان راس المال العا والمسمى كاسمه  
صغما كان الوفا برك ثمانية الاف والارث بمقدار ربعه عشر اي كانه اذا وصره المكاتب ادا المسمى عن قسط المضارب  
على الوجه الذي بينا كذا لومات المكاتب تركه لا يبيد بالكتابة وادى منه بعد موه عن قسط المضارب لان عقد الكتابة  
يكون باقيا بعد عتق المكاتب لان الشرع جعل المثل حاضرا محتاجا الى موه والمكاتب بعد الموت يحتاج الى الحرة لظهور ان  
في الاول ان وكابه وكان كما اذ امان المولى ولومات مولى المكاتب بعد ما كاتبه لا ينع موه عند الكتابة فكذا اذ امان  
المكاتب بل عتق اولى ليرتقي العتق وذلك لان المولى فاعل بعتق الكتابة والمكاتب قابله والمولى حال كالمكاتب مملوك والمالكة  
والعامة اسدا اختصا صا الى ماله المملوك والمملوكه وانما اذا انسخ الكتابة بموت المولى صحى هو المولى كسب المكاتب فان  
كسب المكاتب يكون للمولى لا للوارث فلو انسخ الكتابة بموت المكاتب لا يخفى حق العبد في فعله لانه لا حاجة الى انهاء عقد الكتابة  
في المكاتب بعد موه اقوى من الحاجة الى انهاء بعد موت المولى وانضافه موت المولى مع بقاء عقد الكتابة اقوى من منقاه  
موت المكاتب فاذا سقط حكم منقاه موت المولى مع الكتابة فسقط اقوى المناهض لادى الحاجين لوجب العكس وسقط  
ادى المناهض لادى الحاجين بالطريق الاولى فالمراد بالمناهض موت المولى وموت المكاتب والمناهضين حاجة المولى الى بقاء الكتابة  
بعد الموت وحاجة المكاتب الى بقاء بعد ثم ورد على مدانه لو ثبت عتقه بالاداء بعد الموت لثبت مستند الى الفرج فمضمون  
فيلزم منه الاستناد في الاداء اذ لا تحقق للعتق الاداء والعتق ما قبل الاستناد بخلاف الاداء لان الاستناد امر عرى يكون  
كان بوجه سرعا لاني الامور المحسوسة الاداء بفعل حتى فاجاب عنه بقوله والاداء بقبل الاستناد والعتق فثبت كونه شرط اراق  
مضى كونه حقا وذلك لان كونه شرط الوقوع عن المكاتب امر عرى لا محسوس اما بغير الاستناد فمضى فثبت انه شرط مكو ثلث  
استناد في الامور الشرعية كالاستناد في العتق ثم لما قال كذا لومات عن وفا ارا بيان موه عن وفا فقال شرط الوفا ارا  
كسب قسطه بالمسمى اي شرط لم ينع تركه المكاتب وفا بغير الكتابة المسمى ان يكون كسب قسط المضارب الذي توفى بالكتابة  
واينا بالبدل المسمى وذلك لانه انما صار قسط المضارب منه مكانا لا غير وسوا ربع فكسب ثلثة ارباعه لا يكون اختصاصا واما  
يكفى الخفض كسب اربع شرط كون كسب قسطه وهو اربع واينا بالمسمى لان اختصاصه ما يكون اي كسب قسطه لا بمجهز المد كافي  
مضمون لم يود فانه لو كان في يد المكاتب العا فان بالخصائص ولم يوده ذلك لمضمون عن بدل الكتابة لا ينعق باء ذلك العتق  
عه بعد لانه لا اختصاص بالمضمون واما لانه يوده الاختصاص لا يكون بالمد كذا في ثلثة ارباع الكسب فلا يكون مذكور  
المكاتب الا كسب قسطه فان في ذلك بالمسمى وله عن عتق والا لا وسدا بخلاف ما اذا ادى حال المحسوس فان لم لا شرط لرب كسب  
قسطه لانه اما ينعق ثم باعتبار وجه الشرط منه لا باعتبار معنى المعاوضة الاسرى لادى المضارب بعتق واذ كان كذلك فان  
مضمون كسب قسطه بالمسمى فان المكاتب عاجز فلو ترك الفرج مضمون فمقتدات عاجز الاله مان لا عن وفا والمذكور سها ارباعا وكذا لو ترك  
ثلثة الاف درهم او اربعة الاف لاسبعة الاف لان ثلثة الاف ارباع المذموم لا ينعق كسبه وكان المذموم قدر الربع وانه لا يبيد  
الكتابة لان بدلها العا في ربع وسبعة الاف لا ينعق ذلك ان ترك ثمانية الاف الاربع موه حلالا مان عن وفا لان بغيرها العا وهو  
بالمسمى قوله وان زاد اي وان زاد كسب قسطه من الوارث المسمى كان للوارث عندهما والمضارب عندا في حقيقته ما هو في مضمونه ما  
عم لرب المال سائة انه لو ترك ثلثة الاف درهم وثلثة ارباعها وبقي منه الاف درهم وسبعة وخمسون درهما وكان مال



المضاربة سعي ربع الكسب وكل العار ومانان وخمسون باخذ المضارب بدل الكتاب الف درهم وسلم له وصنع العبد ونفي مبيع الكسب بائنان  
وخمسون باخذ المضارب بدل الكتاب الف درهم وسلم له وصنع العبد ونفي مبيع الكسب بائنان وخمسون دفع المضارب لرب المال ثلثه  
ارباع العبد وذلك الف وخمسة سبب لانه لا يملك العتق في ذلك لاسيما له الف وما زاد فلهما ما استهلكه المضارب ربع العبد  
ما كاتبة في سعي ربع الكسب الذي عتقنا للمضاربة بينهما نصفان خمسة النوع فحصل لكل واحد منهما ثلثه الا في ثلثاه وخمسة  
سبعون في ما زاد في ربع الكسب وهو بائنان وخمسون يكون لورثه المكاتب عند ما ان كانت له ورثة وان لم يكن فللمضارب بحكم الولاء  
وكان للمضارب عندئذ مالا عاقل لرب المال اصله حري لا عتاق فان العتق لا يرجع على العبد ما عتق لغيره لانه اذا عتق لغيره لم يملك الا العاقل  
عنه ويجوز عندنا في حقيقته يرجع على العبد ما عتق لغيره لانه اذا عتق لغيره لم يملك الا العاقل  
سالم العبد فيكون له الرجوع عليه وما زاد المضارب ربع تركه المكاتب عندئذ ما وجد ذلك بائنان وخمسون بالدين لتقدم على الميراث  
وعند ما لم يكن له الرجوع ما ضمن كان هذا مال المكاتب ودخل في دينه فيكون للورثة فله حتى لو كان اى في لو كان لاس مال المضاربة  
الف درهم وبذلك الكتاب الذي سماه المضارب بالعتق ضعف راس المال كان الوفا ما نفع المكاتب مائة الف درهم لانه اذا كانت قيمته  
العبد الباقى راس المال الف كان حق المضارب في العبد في قدر الربع بعدت الكتابة في الربع فيسقط له كسب ربع قدر المسمى والميراث  
الفان فيكسر الوفا ببذل الكتابة بان يترك المكاتب ثمانية الف درهم ويكون للارث عن المكاتب بعد اربعة عشر الف لانه اذا ترك اربعة  
عشر الف كان باقي الربع دفعا بدين المكاتب لان ربع الدين والثلث الف وخمسة يورث منها بدل الكتابة الف درهم سعي منه الف وخمسة  
وموثر من المضارب على المكاتب لانه يرجع عليه ما ضمن لرب المال وذلك الف وخمسة فدر ثلثه اربع العبد كما ذكرنا وثلثه اربع الكسب  
عشر الف وخمسة وثلثه اربع الضمان الف وخمسة وربع العبد خمسة فيكون خمسة لانه عشر الف وخمسة كسب على المضاربة يستوفى  
رب المال منه راس المال الباقي فيهما لكل واحد منهما خمسة الف وسبعة وخمسون وهذا عندنا وعندنا ما فضل من بدل الكتابة للمكاتب  
فيكون لورثته ان كانوا والا للمضارب بالولاء فيكون للارث عن المكاتب بعد اربعة عشر الف لانه في لو ترك خمسة عشر الف كان ثلثه  
الف وسبعة وخمسين يستوفى منه بدل الكتابة الف درهم وما زاد المضارب بحصة الدين الف وخمسة سعي ما تاز وخمسون من مال المكاتب  
خالفنا عن الدين فيكون لورثته وعلى هذا القياس اذا تركه عشر الف او اكثر والله اعلم **كاتب** **الجنائيات**

**باب من جنابة المديرة المكاتب والنق جنابة المديرة خطا وان كثر لالتوجيب لافته واحدا على المولى اذا**

لم يمنع بالذرية غير رتبة واحدة لا يلزم المكاتب حيث سعى في الاقل من قيمته والارث في كل جنابة لانه مانع نفسه عند ما ملكه التمييز او حرا  
يد ولا اتلاف المالك حيث سعى المديرة في كل متلف اذا الدين سعى لارثه بضيق حتى لم يسقط العتق وسرى الى الولد عكس  
الجنابة **شرا** جنابة المديرة على نفس الادوي وعلى طرف من خطا لم يوجب على المولى الذي دين الائمة واحدة وان كثر جنابته اما يجب  
قيمة على المولى لاجماع الصحايف ولان المديرة محلول للمولى رتبة ويد او منفعة فكان بمنزلة الترق وموجب حواء الترق رتبة حواء الجنابة  
فكذا موجب جنابة المديرة وقد منع المولى رتبة المديرة عن الجنابة بالذرية من قيمته فاما تمام مقام رتبة حواء الجنابة لاجساس الرتبة عند  
وبقيت قيمته يوم الجنابة لانه يصير باع يوم الجنابة بالذرية من قيمته يوم النكاح لهذا الوجهي ثم دبر وولاهم بالجنابة يجب عليه يوم التمييز  
لانه صار باع يوم التمييز لان كان الدفع قبله واما ان جنابته لا توجب على المولى اكثر من قيمته واحدة وان كثر لانه اما ضمن قيمته باعتبار النكاح  
وسلم منع الاربعة واحدة الابري لانه لو كان الجنابي محلول للدفع لم يجب الادفع واحد ويعتبر في كل جنابة قيمته يوم تلك الجنابة لانه اذا صار باعنا  
رقت يوم تلك الجنابة بالذرية الباقى قوله لا يلزم اى لا يلزم المكاتب على ما ذكرنا في المديرة ليرتضاتيه موجب القيمة على المولى حيث سعى المكاتب

من الاقل من قيمته ومن الارث في كل جنابة فانه اذا اضحى على المال بالانكاف او حتى على الادوي جنابة موجبة لئلا يكون موجب جنابته عليه و  
سعى في الاقل من قيمته يوم جنابة ومن ارث الجنابة وذلك لان الضمان باعتبار النكاح على الدفع كما قلنا والمكاتب هو الذي منع نفسه عند ما ملكه  
التمييز بغير ان النكاح اما يتحقق باستدانة على الكتابة مود كسبه لانه المولى لانه يتمكن من ابطالها بالتعجيل وكان المنع منه لانه المولى اولادهم  
يدلفان كسبه ومنافعه يكون دون مولاه وسو عن غيره احر حق نفسه ومكاسبه يدا وكان موجب جنابته عليه كما في اجزاء فان قيل المولى  
هو الذي كاتبه وكان سبب المنع فيه موجب ليرى عليه الضمان لو كاتبه بعد الجنابة قلنا حسن كاتبه لم يكن لصاحب الجنابة منه حق واما وجب  
حقه بعد ما ملك المكاتب اكسبه فان قيل فعلى هذا يجب للمضارب المولى قيمته المديرة اصله لا يوم التمييز ولا يوم الجنابة لانه لم يكن له لوى  
الجنابة حتى في رقبته يوم التمييز ويوم الجنابة ولم يوجد في المولى حصة في الجنابة في بصره ما نفع قلنا القياس كذلك انا وجبت عليه نصا على  
الناس صيانة للحمل المحرم من الهدية لانه لا وجه الى ايجاب الضمان على المديرة لانه مملوك المولى كالنق والسرع او يجب على المولى سبب سابق وهو  
التدبير صيانة للدماء من الهدية ذلك الامام السرخسي واما وجه الاقل من قيمته المكاتب ومن ارث الجنابة لانه قيمته اذا كانت اقل فانه منع قدر قيمته  
لا يغير فلا يجب عليه اكثر من ذلك ان كان للارث اقل فانه لم يجز على اكثر من قدر الارث فلا يداو عليه قوله ولا اتلاف المال ولا يلزم اتلاف  
المديرة المال حيث سعى في قيمته كل واحد من الاموال التي ائتمنها فالنق وبقية جنابة المديرة على الادوي وبين جنابته على المال فزوج احدا  
ان موجب جنابته على المال يجب على نفسه دون المولى والكتابة لا يتقدر بقدر قيمته والثالث ان اكثر المتلفات كان عليه السعاية  
في كل متلف واما كان كذلك لان الدين متعلق في اتلاف المال بدم سعي كل الحق ولا متعلق ببقية بضيق غيرها لانه لو اوجب  
اتلاف المال هو الدين في قيمته المتلف وان كان لا يسقط العاقلة وفي قيمته الجنابي سعيه بالحقوق ان كانت ماله رتبة ضيقه غير الوفا  
الارثية سعي المادون في قدر الدين غير نظر الى قيمته وكذا المحو في ضمان الاستملاك بخلاف الجنابة على الادوي فانه سعيها رتبة الجنابي  
ورقبته بضيق غير الوفا بالحقوق محمول على الزوج له ذكرنا وذلك لان ضمان اتلاف المال كان دينا على العبد في ذاته والمولى  
بالتدبير لم يسقط ذاته فلا يكون عنه منع فلا يجب الضمان عليه ولما كانت الذمة واسعة كانت عليه السعاية في قيمته كل متلف ضمان الادوي لما  
كان متعلقا ببقية والمولى بالتدبير ابطر رقبته فوجد منه المنع فكان الضمان عليه ولما كان متعلقا بالادوي بالرقبة وهي كانت ضيقة عن  
الوفا بالكل مطالب المولى بقدر ماله رتبة العبد يوم الجنابة ثم اردوا تنوير ضمان المال متعلق بالذمة لا بالرقبة وضمان الجنابة متعلق  
بالرقبة لا بالذمة فقال في سخط العتق اى لم يسقط الدين عتاق المولى عبد وسرى للدين الى الولد يعني ان المولى لو اعاق المديرة  
بعد الف المديرة مال لا يسقط ما عتاقه عنه ضمان المال وكذا حكم هذا الضمان يرى الى الولد في لو ائتمت مدين مالا لم ولز في كل  
ولد في حكم هذا الضمان فعلم انه متعلق بالذمة لا بالرقبة اذ لو تعلق بالرقبة لا يسقط الا عتاق قوله عكس كتابه متعلق بقوله اذ الدين  
اى عكس الجنابة على الادوي ما نفعه ببقية بضيق لا بدم سعي في سخط الاعناق ولم يترك الولد فان المولى اذا اعاق المديرة الجنابي سخط  
تعلق الجنابة به ولا يرى الجنابة منه الى الولد وذلك لان الحق انما سرى اذا كان متعلقا بالاصل واما اذا كانت غير مستقرة فلا وضمان  
المال المتلف منقوبة في المديرة لا بسخط ما عتاقه فسر الى الولد حتى في الجنابة غير مستقرة في سخط الاعناق فلا يرى الى الولد  
مضى لولا القيد الاول لغت المزام وسعه الى القيد الثاني بعد الاثر مصفا منها وسمها الى الثالث بملها سلم لاستنادا حقوق الى المديرة  
السابق لهم اساع الدافع بغير قضا عند الامام محمود بالرجوع على العاقل بعض لفظة ومكة النقل او اسان بان الاستناد كما في جنابته فانه  
عند الدافع يعتبر في كل قبل قيمته المديرة عند في لو كانت عند الاول او عند من الك الدين وعند من ذلك غصاه عم المولى الفاكو  
الآن ونصف الباقي بينه وبين المولى الاول وضر لولا في الباقي في حقوقهم وفا بالسبب **شرا** سعى بجمع القيمة في قوله لم يوجب الائمة واحدة اى اذا











بينهم على اربعة اسهم فكان حق كل ابن اثنين في الربع والالف من حصة على العوا. با يكمل ربع الالف لها وهذا اذا التقى في الثالث  
ولي الكا فلو انه غاب في الكا بعد هذه القسمة وحضر غيره واحد من العوا. وفي يد حصة من الالف ضرب في الثالث فما في يد هذا الغريم  
الحاضر قدر ثلث القسمة وضرب هذا الغريم فيه بقدر دينه يعني تقسم ما في يد الغريم سها على اربعة اسهم لان حق كل ابن اثنين في سهم و  
حق الغريم الحاضر ثلثه اسهم وكان ما في يد مستويا بينهما على اربعة اسهم ثلثه او اعلم للغريم ودمه لولي الثالث ضامما الى حال كل واحد  
فهم وولي الثالث والغريم الحاضر ضامما ما في يد ما في يد من يملكه من الملة ان يملكه من ان وولي الثالث بعد ذلك كله وهو ولي الكا  
يعني ما في يد ما اذن من الغريم الحاضر في ما في يد من يملكه وهو ولي الكا وبقيت نصيبين وكذا الغريم اذن وولي الثالث ربع ما في يد يعنى ما  
في يد من يملكه اربع الالف الى ما في يد من يملكه وهو الغريم لاف ونصيب نصيبين في عام بعد الداربع باقتناع الكل يعني ان جميع الغريمين  
دولي الجنايتين جميعا مع ما في ايديهم ويقسم سهم بالارباع لما ذكرنا ان حق كل ابن اثنين في ربع القسمة وحق الغريم في ثلثه ارباعها فيقسم  
الالف سها على ثمانية اسهم وبها وذلك سها ان لولي الجنايتين في ثلثه ارباعها وسمى سها للغريمين ثم اعلم ان قوله الى من يملكه ليس بقدر انا  
ذكر الحق لان الموضوع في اكثر احوال في يد الثالث يعنى ما في يد الكا وان الغريم الحاضر يعنى ما في يد الغريم لاف فلو لم يلق  
ولي الجناية الثالثة ولي الجناية الثانية مع ما في ايديها بعد ما اذن مع ما في يد هذا الغريمين ولكن في الغريم لاف فجمع ما في يد ما وانفس على  
اربعة وان في الغريم الذي اذن منه ربع ما في يد ولي الجناية الثانية مع ما في ايديها وانفس على اربعة ويقسم سها على اربعة كل واحد في الخمس  
وقوله واما بالعدل فليقل لقوله ضامما الى الكا كل من يملكه في يد من يملكه سها واما ما سبعة العوا والزم وذلك لان نعم الولدين  
ان جعل في القسمة على السوا. وكذا نعم الغريمين فاذا اقسما اذن احد سها بالاكهما وكان له ان تقاسم صاحبها في يد رعاية  
للمعاد سها كما سويها كما هو هذا المعنى في سائر حكم الشفعة. في باب التسمية من الشفعة. اذ او تركا حث قال ان صالح الكا الاول على  
الثلث له سها او ما دونه الثالث ثلث الثلث لسوء حقه ونصيبه الى ما في يد الاول فبقا سها يصيبه وقد سخرناه ثم وان مات الاول  
قبل الاول فبقا سها او عن دين سعي الماد في الاقل من قيمة والارث راجعا بقا سها والدين في الاقل من الوصية وان مات قبل السها  
سعي المولود فيها فقامت اذ المستعنى عند المكاتب لاف في اليد لا يسجد وموت لا يسقط الارث وان كان الجاني مدين بغير سعي  
ولها ولرصد لها سها للولي في سعيه وللوارث في سعيه ليكون العتق في ذلك الباقي **قوله** فان مات المولى بعد ما مضى المدين وجب على  
المولى قيمة قبل اداء قيمته الى ولي الجناية فبقا سها ان لم يترك سها او مات عن دين له على المولى المدين لولي الجناية في الاول من قيمة ومن  
ارث الجناية وسعي لورثه المولى في ثلث قيمته فما اذا مات المولى فبقا سها لان الدين رصه فلا سجد في حق الورثة فما اذا ارث على الثلث ولا  
سعي للورثة فما اذا ارث المولى وبقا على عتق اذ كان ذلك الدين اجبا بعد الثلث انما سعي المدين فما موافق لقيمة المدين ومراش  
الجناية لان ضمان الجناية دين على المولى والدين رصه فصار غنمه ما اذا مات رجل وعلمه دين وترك عدلا واوصى بعتقه وترك دينه  
على عتق فان لم يكن له دين على المبت ان سعي العبد فما هو الاقل من قيمته ومن الدين لان الدين مقدم على الوصية وسعي في الاقل من قيمة ومن ارث الجناية  
فاذا كان استسما. في العبد بالاسسما. ابر وجب على السها منه لان الدين مقدم على الوصية وسعي في الاقل من قيمة ومن ارث الجناية  
لا ينفق قوله راجعا حال فاعل سعي فما ينفق في المورث ان ينفق من ماله اى ما ظهر وحصل وفي الزيادة ان يملك من المورث ما ينفق  
المال الى حال كثر المدين راجعا ما سعي فما حصل من دين المبت على عتق لانه قضى بالسها وبقا على مولاه مضطرا فنه فكان له الوجع في  
مال المولى ان مات المدين قبل ان سعي وترك ولدا ولورثته في حال السها سعي المولى في ذلك واعلم ان ما ذكرنا من سعي المدين سعي في  
الاقل من قيمته ومراش انه ان مات المدين سعي ولد المولود وبقا في ذلك نصيب الى جنيته وذلك لان عند المستعنى غنمه المكاتب

والمكاتب اذا مضى جناية فعله ان سعي في الاقل من قيمته ومراش انه ولد المكاتب بغير له ابنه سعي فما اذا كان على سها وكذا سعي المدين سعي  
في الاقل منها ولقمان سعي ولد انا عبد لي يوسف ومعه فاستعنى بغير له حرمه ومن مكن جناية سها الا هو ابر في اليد على عتق  
لكذا في التحرير واما قيد يكون مولودا فقامت لانه لو لم يكن مولودا فقامت فلما ان يكون مولودا حرم او امره عن مكن الولد حلا و  
رقق الغر ولا يكون له حكم ابنه في الاستسما. بل المستعنى اقرى حاله المكاتب لاف في عتق نفسه بسقط عنه الدين الذي وجب بكتابه  
اذا كان مدين قبل العتق. بوجب الجناية عليه والمستعنى لا يعتد ان يسقط عن نفسه هذا الدين حال لانه لا يمكن فترغ نفسه وايضا  
موت المستعنى لا يسقط الارث حال موت المكاتب بسقط اذ كان قبل العتق بالارث على عتق لوفى المدين بغير موت المولى وقض  
بها عليه ولم يقض ضمان قدام سعي فما علمه الورثه وعلمه دين وترك ما لا يكون ما يرك صاحب الجناية والدين المحصل لان جناية  
بغير له سائر الدين ولا شيء للورثه الا اذا افضل من الجناية والدين في ما هو الورثه لثمة القسمة منه ويكون سها بينهم ولو سعي المكاتب لم  
يقض عليه ما مات وترك له دين وعلمه ما به دينه ومن لم يرك لولاه لصاحب الدين ولا يكون لولي الجناية منها شيء سكر اذكر محلا  
في الاصل وقوله وان كان الجاني مدينا الى وارث الجاني مدين الذي مضى جناية ومات المولى قبل اداء قيمته الى ولي الجناية مدين  
صفها ما تعذر سعيه واما ولد ولد قبل ضامما سها صفة ولدا بعد ما في القسمة ومات المولى قبل اداء قيمته الدين الى ولي الجناية  
ولم يترك لاف سها با سعيه في دين الجناية لوليه في قدر سعيه واما وسها للوارث في قدر سعيه وربما يكون العتق في ذلك البتة بعد  
الدين سها ان المدين لما مضى جناية باقى على عتقها صارت قيمتها سعيه وسها مدين على المولى لان وجب جناية المدين على  
المولى فاذا باع المولى ولم يدع عن سها هذا رجلان وترك له دينه في ما في قيمته الام وقيمة ولدا وعلمه دين سعيه وربما قدر نصيبها  
واوصى لها بغيرتها لان التدبير وصه الوصايا ان سجد مكن مال الموصى وما الموصى ما فضل عن دينه وذلك لسعيه وربما قدر  
سعيه في يد المولى اذا كان مع ما في حق الوصية سعيه وربما سجد الوصية قدر ثلثه وذلك لظن سعيه في ما بين المدين ولدا  
نصيبين لكل واحد منها من رقبته مدين قيمته وذلك خمسة عشر وسعي في الورثه من رقبته قدر سعيه وربما سجد ان لم يترك العتق لكونه  
صفها من ثلث قيمته مدين ولي الجناية **قوله** وان مات مدين موصى خطأ وسجد عند الكل والارث في عتق الاول مدين عند الثانية  
مكاتب عند الثالثة موف عند الرابعة فعلى المولى بيع الدية بالاولى لاختيار العتق بالتدبير علما والاولى منه ومن القسمة بالثانية لتقوت  
الدفع بالدين والارث على السها ملة بالثانية لتقوت الدفع بترك الشعي وعلى عاقلة بيع الدية بالاربعة لانه عتق وان انفس  
الحال وجب بالاولى نصف قيمة المخرج فقا وما انقص الى الدية وما نصف عشر قيمته مدين راجعا سها بالاولى وما سعي وثلث  
قيمة سجد بالارباع والاربعة ثلث الدية لان القيمة معيار وسعي سجد الحرج فافتر بالارث ضد الدية ضد الكبر والكا سجد  
سها الاولين في حق الغريم لسد المسخى دون الزعام للموصى فاما سجد بالثاني لانه اذا سجد له دون الجناية وحمل  
العاقلة بعد الكتابة او الدية لا ما قبلها لا لتحق لاف العبد بالمال **قوله** اى واذا مضى في رجل رطل اربع نجات موفحات خطأ المخرج  
ح عند كل واحد من تلك النجات والساج في عتق الاول مدين عند النجاة الثانية مكاتب عند النجاة الثالثة موف مدين الكتابة عند النجاة الرابعة  
بان كان لرجل عتق ملة مساوي الف درهم فبقي رجله حرمه موفقة لم دين مولاه وسجد علم الجناية لم ينج ذلك الرجل موصى لغيره ثم كانت  
لم ينج ذلك الرجل موصى لغيره ثم ادى مدين الكتابة فبقي لم ينج موصى لغيره ذات المخرج في ذلك كله وكان المولى عالما بجنايات العبد مسود  
هذا الرجل اربع جانيات في اربع احوال وكل حال عاقلة حكم الحال الاخر فلا بد من عتق كل حال على حدة وذلك من قبل جناية ربع هذا الرجل  
الحرف المثلث الساج لانه الاول ربع النفس موفقة برفقة وكل على المولى الدفع او العتق فاذا مضى مع العلم بالجناية صار عتق العتق



فيجب على المولى بيع الدية بالموضحة الاولى لا خيان الفداء في هذه الموضحة بالذبح على هذه الجناية ثم اجابة الثانية جناية المذبح وقد  
عرفت ان كل جناية المذبح يجب على المولى الاقل من قيمته وقر الارض لان المولى هو الذي يصرفها رتبة الجاني عن الدفع الى الجناية  
بالذبح ان لم يفتد حتى في الجناية الى وقت الذبح كانت من حال كونه الجناية منه واذ كان كذلك فعلى المولى الجناية الثانية ما لم  
الا في منه اي فربيع الدية وقر قيمته المذبح لتقوية دفع الساج الى الجناية بالذبح الى ان يتم الجناية الثانية جناية المكاتب وقد  
عرفت ان يجب جناية المكاتب ان يجب الاقل من قيمته وقر الارض الجناية وتعلق ذلك بقرينة المكاتب لان المكاتب هو الذي يكون منه تقوت  
دفعه الى ولي الكفاية لان ذلك كونه اسد الله على الكفاية وسمى من قبله لانه يمكن من تعجز نفسه يكون تقويت الرجوع الى ولي الجناية نصفه  
وموت ترك النجى فكان وجوب الجناية على نفسه فيكون على الساج وهو المكاتب بالجناية الثالثة مثل ما كان على المولى بالجناية الثانية وهو  
الاقل من قيمته وقر ربع الدية لتقوية الدفع بترك النجى ثم الجناية الرابعة جناية الحر لانهما اما صدرت منه بعد ما اوفى بدين الكفاية و  
عنى وجوب جناية الحر على الادعي في الموضحة يجب على عاقلة الجاني فيجب على عاقلة دية الجناية الرابعة لكونه حرا عند هذه الجناية  
فان كان له عاقلة كان ذلك عليهم في ثلث سنين وان لم يكن عاقلة فعلى عاقلة مولاه لانهم عاقلة وهذا حكم اذا كان الساج عبدا  
والساج حرا وان انفس الحر ان كان الساج حرا والساج عبدا والمسألة حالها بان يحج رجل حر بعد رجل مريض ثم دبر مولاهم  
عاده ونحو موضع لغوى لم كانه مولاهم عاده ونحو موضع لغوى ثم اوفى المكاتب دية عتقه عاده ونحو موضع لغوى ثم مات العبد ونحو ذلك فنقول  
انه في العبد اربع موضحات في احوال مختلفة واحكامها مختلفة مذكور كل واحد منها على صفة فاراد والمحرر بانها فتاوى جيب الاول  
اي وجب على الساج بالموضحة الاولى نصف عشر قيمة السجج حال كونه مسجون فاما ما يجب عليه ما نقص من قيمة السجج ما عتق من الموضحة الاولى  
للا وقت الجناية الثانية دية اي وجب الجناية الثانية على الساج نصف عشر قيمة السجج مذكور بالسجج بالموضحة الاولى ويجب عليه ما نقص من قيمة  
السجج بالجناية الثانية حال كونه مذكور الى وقت الجناية الثانية بغية له الساج نصفين بالسجج الاولى الى ان دبر المولى ما حذر من نقصان  
من قيمته وسوقه بعد ما دبر المولى نصف ما حذر من نقصان بعد الذبح من قيمته مذكور لانه بالذبح اسحق قيمته وقد حذر  
هذا النقصان من فعل المولى فلا يكون مضمونا على الجاني وهذا معنى ما قال محمد انه طرح من الحاني ما اسحق بالمذبح قوله وبها اي  
وجب بالموضحة الثالثة نصف عشر قيمة السجج حال كونه مستقفا بنقصان الذبح والكفاية مسجوبا بالاوليين اي بالموضحة الاولى و  
الموضحة الثانية قوله وما نقص عطف على قوله نصف العشر اي وجب السجج الثالثة ما حذر في السجج من النقصان ومن السجج اطلق قوله  
ما نقص لسوا ما حذر من النقصان قبل العتق ما حذر من النقصان بعد العتق الى ان مات واعلم ان محمدا قال في الكتابين يعني  
ما حذر من النقصان ومن السجج الى العتق وسكت عن حكم ما حذر من النقصان بعد العتق الى ان مات وروى ابن سماعة عن محمد  
انه قال في النقصان الى ان يموت وقال بعض الساج انه لا يضمن ما حذر من النقصان بعد العتق الى ان مات لانه اذا مات  
ديه الحر ولا يعتبر النقصان مع الدية في حق اكر وقال الامام الركني في الصحيح ما روى ابن سماعة عن محمد بن عمار الله لان النقصان  
لا يعتبر اكر لانه في غير يوردي الى ان يضمن النقصان من قبل لان دية الناقص الكامل سواء في حوال الاحرار وسائره اعسر العتق  
للا يوردي الى ان يضمن النقصان من قبل لانه يضمن بالسجج الثالثة ثلث قيمته او سواد مكرات مسجوبا بربع نجح فلما كان الاصح ما روى  
ابن سماعة اطلق المصنف قوله وما نقص ولم يبيد بقوله الى ان يضمن قوله وثلث قيمته اي وجب بالسجج الثالثة ثلث قيمة السجج حال كونه مسجوبا  
بربع موضحات ولا يضمن تلك الدية وان مات حر لان الجناية وقتها لا يبدل على الرقيق والسرعة للجناية لانهما امران فكذا العتق  
للاصل قوله وبالرابعة اي وجب بالموضحة الرابعة ثلث دية النفس على عاقلة الجاني هذا تنزيه احكام السجج الاربعة ثم اراد المصنف بيان الدليل

عليها وتقرر برتبة محالمة بعضها في الحكم للبعض الاخر على الوجه المذكور فقال النعمة الح والحاصل فيها ذكر ما يجب لكل موضحة  
نصف عشر قيمة السجج بقوله لان النعمة معار بمعنى ان الجناية على الدوس فما دون النفس اذ الحان لها ان من قدر يعتبر بالجناية  
على الاحرار في كل موضع يجب في الاحرار ارض مندر يجب في العبيد كذلك لان العبيد مضمون في الجنايات من جنس اوى  
ولا فرق بين وبين الحر في الاصلية فيعتبر بالاحرار في الارض والقيمة معار في حق العبد كالماله في حره وفي الموضحة في الحر  
يجب نصف عشر القيمة واقام الدليل على المدعى الثانية وسمى انه تقدر قدر النقصان بالارض في كل موضع بقوله وسمى بعض بالمرح  
ان العتق في ارض الجناية على العبد لما كان هو القيمة وقيمة العبد ينقص بالمرح فكان من فرضه انتقاص قيمة بالمرح اسما  
الارض الذي تقدر بالقيمة فلا بد من جبر ذلك النقصان بافرا ونقصان القيمة بالارض على حد وهذا عند دية الحر فان النقصان  
الواقع بالمرح لا يور بالارض في دية الحر اذ اسرى المرح الى النفس جارا لكر في الارض وذلك لان دية الناقص من قبل في الكفاية  
في الاحرار فلو وجبنا على الجاني ارض النقصان لزم ان يكون ثلث النقصان باسداد الجناية مضمونا مرتين بالارض لان الدية  
ذلك الكل فيدخل منه ما لثقت بالنقصان فخرج من هذه العتق مضمون في الارض لان الواجب ضمان القيمة وقيمة الناقص اقل من قيمة  
الكامل كما ذكرنا ولا يوردي الى كبر الضمان فان قل كان يجب ان يوجب قيمة العبد بغيره في علمه ولا يعتبر ارض ما دون النفس ولا يصح  
ما حذر منها الى الموت فانه لا يوردي الى ان يصرف الواحد مضمونا لثقتين ولا الى اسد ارضي ثلث ثمانية الجاني قلنا لو اتمت ثمانية  
لوم في علمه ما يستحق في فعل عتق وما يستحق في فعل عتق بعد الجناية لا يكون له كمن مضمونا على الجاني فلهذا العتق وجب اعتبارا  
ثلث بالجناية للحار وما انتقص منها الى الموت ثم منه الباقي يوم مات في ان حذر في الجاني علمه نفعان بفعل عتق بصر مطر وعان  
الجاني ثم اراد المصنف ان كيف يجب بالسجج الثالثة ثلث قيمته مسجوبا بربع نجح فكان القياس ليركب ربع قيمته لانه ثلث بربع  
نجح فقال الكتاب سطع سرية الاولين يعني ان الجناية الاولى والثانية حكمها واحد فان كلامها لاقت عددا وقد انتفع سرية  
بالكتابة بخلاف ما قبل الكتابة فانه لم ينقطع سرية الاولى بالذبح وذلك لان الاصل ان الذبح لا ينقطع سرية الجناية والكتابة ينقطع  
وهذا لان الذبح لا يوجب بديل المسوق فامكن ان يجاب ضمان السرية لانه يمكن ان كان ابدا الجناية على ملكه وهو المولى وكان المسوق  
للجناية والسرية واحد فكان الذبح وعده بمنزلة والكتابة لو حذر من المسوق لان ضمان السرية بعد الكتابة لو وجب لوجب للمكاتب منزلة  
الحر في الاحتياط بديل نفسه الا ان السرية بعد الجناية لو كان على المكاتب كان الارض للمكاتب معدر ارباب ضمان السرية للمولى وكلما  
معدر ارباب ضمانها للمكاتب لان السرية تبع للجناية واسد الجناية لم يكن على حقة فهذا الذي قطع الكتاب بعد احكام حكم السرية فاذا انقطع  
سرية الاولى والثانية بالكتابة كان حكمها واحدا من هذا الوجه فيعتبر ان جناية واحد ثم ورد على هذا انه لما انتفع سرية الاولين  
وجب ان يحمل وجودها وعدمها بمنزلة فيجعل كان النفس ثلث نجح بارس وكان يجب ان يضمن الساج نصف قيمته ونصف دية فاجاب  
المصنف بقوله في حق الغرم لسد المسوق دون الزام اي الكتاب ينقطع سرية الاولين في حق جوب الضمان الغرم في سوط ضمان السرية  
فما على الجاني لسد المسوق كبقينا وضمان السرية ما جعل الاصل ان السرية لو ابلت الجناية عن ذلك صح لا في حق فرائض الاولين  
لغير ما للجنايات في حق ثلث النفس لوجودها حاصلا يعني ان سدا الاسد من حيث الحكم اما يكون فيها يكون جوهرا حكما لا فاما يكون  
وجودها حاصلا واما اذا كان كذلك احت الاولين الثالثة فاسدنا اي اسد الاولين ثلث النفس في حق ضمان السرية لما  
انها اتخذت حكما على الاولين للمحموس يعني انها لما اتخذت من حيث الحكم وسوا انتفاع السرية في حقها جعلت كسجج واحد لان تعدد  
الجناية اي الحكم دون عد الجناية صون لان العتق في الجنايات لا يحكمها اتماما او تودعا لا لاعدائها لانه العتق في الجنايات



























ان عاجز فقل ان هذا عبدان من قبل القضاء على الجناية وترك كبا ونم لا يوصف بجناية مكره كذا سنا وذلك لان  
جناية العبد معلق برقبته لا بكسبه الا يرى ان العبد المادون اذا كان في عصبه ضاه فان ترك كبا بطل جناية ولا يتعلق بكسبه  
واذا كانت جناية متعلقة برقبته فادامات العبد زالت الجناية بخلاف الفاقضي بالاسما بطل القضاء وبنا عليه ودينه متعلق بكسبه  
كما يتعلق برقبته ثم قوله ترجع بالفرق طامس سمرانه اذا فصل في حق المقتضي كان لغرض مقتضى لانه انما يصار الى طرح احد اركان  
اذا اصاب المال عن ابناء ما اذا افضله عن لغيره كان للاخر وليس كذلك لانه لادامات عاجز كان ما فضل عن المقتضي للمولى المادونا  
فان جناية متعلق برقبته وانما يصير بنا القضاء ولم يوصف اذا افاضت الرقبة سقطت الجناية قوله وان قل خطأ اي اذكرنا فاما الفا  
ما من المكاتب فان قل المكاتب خطأ والمدة على ايمان كاتبه مولاه فقتل خطأ مقتضى على العتمة ثم قل خطأ ولم يصف على شئ  
من مكاتب رجل لخطأ وعزم فادله فتمته والتمته غرمها العادل لا يفي بذكر الكفاية انما ان كسبه لا يفي بذكر الكفاية كذلك لانه  
تمته بان كان كسبه من غير ريبا وتمته ما به وبطل الكفاية غمها مدي في مقتضى من الكسبه يعطى حق في الجناية الى مقتضى بها  
المكاتب من الكسبه الذي تركه المكاتب اولاً واستكمل رقبته بعد ذلك منها اي في التتمه النوع فاما المكاتب مثله في مقتضى الجناية كان  
في ذمة المكاتب وكسبه كان خمسين فاذا اخذ خمسين اولاً في ذمة فتمت خمسون فبما ذمة التتمه فخر خمسين لسكن حصة ويسمى في التتمه  
خمسون فخذ في الجناية التي لم يصف بها فربما قال كان ما فضل من مقتضى من كسبه المكاتب وبما الفا كان ذلك في بطل مقتضى المكاتب  
في ان لم يعمل الفاضل في الجناية التي لم يصف بها للمولى من اجل ذلك فغير مقتضى ذلك لان حق في الجناية يتعلق برقبته الجاني و  
منذ التتمه خلف عنها متقوم معاً بما علق الكسبه اما مدي في مقتضى من كسبه لم يصف بان يبدل حصة من التتمه لان هذا الوجه انتهى على  
غير مقتضى اي اكثر عاه ومعه الحاشية في عكسه وفي الدوان عصبه اي مدي في برقبته وذلك لانه اي لان غير مقتضى لا يتعلق بكسبه المكاتب  
كالم يصف برقبته المكاتب لان الجناية صدرت منه وطرفه لانه جاز فيكون حكم كله وبطل اي بطل الرقبة والطرف لان المبدل حكم  
المبدل من ماذكرنا من مقتضى برقبته وطرفه وبطلها من طرفه في الرقبة والطرف وبطلها في مقتضى لانه ماذكرنا من مقتضى  
المقتضى لم يصف على عتق واذا كان كذلك فاذ ابدلنا بالكسبه قضيا في مقتضى من كسبه قضيا ودين غير مقتضى لانه في غير مقتضى الرقبة  
والكسبه الرقبة ولو ابدلنا مقتضى في مقتضى من رقبته الرقبة لا يصف قضاء ودين لا في كسبه الجناية لا يعلق بها بالكسبه كمال فكان  
البدل من كسبه مقتضى في غير مقتضى في عكسه فوجب البطله واعاد للمدعي ما قدر المكن ثم لما ذكر في غير مقتضى لا يتعلق بالرقة والطرف  
وبطلها من طرفه عن في مقتضى له وروى عليه ام سعي لا يسطر الفراغ عن في مقتضى لان غير مقتضى له اولى بالرقة والطرف وبطلها  
لان في غير مقتضى له مختص بالرقة وفي مقتضى له لا يختص بها لانه صار دينا بالقضاء فيجب له كسبه غير مقتضى اولى بذلك فاجاز عنه قوله  
اذا مقتضى كالدين يعني لتعلق في مقتضى ما التتمه الى في طرفه عن الرقبة اولى في تعلق غير مقتضى له لان يتعلق في مقتضى له برقبته المكاتب  
الجاني في حيث انه مال لانه بالقضاء صار دينا وتعلق الدين برقبته من حيث الماله وتعلق في ولى الجناية قبل القضاء برقبته من حيث انه  
ادعي جاني والتمه الى على ما دل المكاتب مدي من مالته لا عن اوسيته يكون مقتضى في مقتضى بها اي بالرقة من الوجه الذي حكمها  
التتمه من ذلك الوجه وسو الماله لا الاوسية عكس الجناية قبل القضاء لان تعلقها بها من حيث الاوسية لا الماله وكان تعلق في مقتضى له  
بالتتمه اظهر واخرى فلذلك شرط القضاء في غير مقتضى له بالتتمه فراغها عن في مقتضى له وان اقر على اقرار ولد بجناية او دين  
لم يلزمه الا بالتصدق عن عقل لانه ملك المولى في كتاب عليه وله الكسبه والبراءة عن عتبه والوطن بعد عن عتبه حصة صدقات  
وما ذكره الولد كسبه جميعاً بقبضته قاضيه الدين دون الارش وقا ما نزع كفاية المعايين وان لم ياذن في ما من الولد من الصدقات

لما عتبه ان سبق الاقرار بالجناية وقدم الدين سبق الاقرار كما في الفات بالبينة لان الجناية صارت مالا اذ الموت عن يدي كالموت  
عما يودي في لو اقر الولد على الوالد بعد موته على الارش لكن يعرف الدين ما لنفسه من سبق ومجاهداً كانه العتق والجناية  
البرية اوافر بعد موته ذم السابق لانه عكس الاقرار على نفسه بلا في الكسبه الذمة حذر الزام الغير بقدر الزمان في المانع كما في  
اقرار المولى الوارث على المادون الميت الماري انه لو لم يمت وادى بالعتق الجناية لا الدين لانه صارت مالا اذ الموت ولا يرق  
عكس ما لو مات للاسناد الى الخراج حق من الماس عن الدفع ودين اخر صدق من العبد لا يتعلق بكسبه الماري ان المولى المادون بعد العتق  
لا يوفي مكرهه صله والخوف الجاني ما عرف ان جناية المكاتب لا يصح الا الاكتم او العتق او الموت عن وفاة انعام عصبه الدفع صله **ش**  
اي واذا كان للمكاتب ولد فله في كتابته اقر المكاتب عليه دين او جناية لا يلزم الولد اقرار بالدين او الجناية الا بعد ان يولد  
عن عقل يعني ان الولد اذا بلغ وصدق المكاتب بما اقر عليه لزمه ذلك ان كسبه فيه لا لزمه وذلك لان الولد ملك المولى صار مكاتباً  
على المولى لانه صار مكاتباً للمولى بعبادته ولا يمكن محقق من التتمه الا ما لها ملك المولى لان مكاتب المولى يكون ملكه مزرع وكذلك كسبه  
للمولى الكسبه بالولد في لو اقر المولى هذا الولد غير كفاية بينه كونه وكذلك كان للمولى للبراءة عن عتبه هذا الولد فان المكاتب لو اقر  
ولاد في حق مكاتبه عليه فوجب عتقه عتقاً بالدين المولى الجاني عن عتقه اقراراً فذلك كسبه للمولى وطى هذا الولد  
بعد عن عتقه بقبضته اي بعد عن المكاتب عتقاً يكون بقبضته من ولد يعني ان المكاتب لو اقر في بقبضته فحاصت قبضته  
ثم عتق المكاتب على المولى وطى هذا البنت وكسبه سلك بقبضته عن الاستيفاء ان البنت كانت ملكه وقت الشراء او صار في ملكه من  
وقت العتق لوجب عليه الاستيفاء بقبضته بعد ذلك صدق اي صدق عن الولد في كسبه المكاتب عتقاً وامتة فانه لا يكون ملكاً للمولى في لم يكاتب  
عليه ولا على طرف المولى في لو اقر عتق عتقاً عن الكسبه لم يجر ولو ابراه في عتقه العتق الذي لا يبيع ابراه ولو عتق المكاتب  
لا يكون للمولى له بطله امته الا بعد حصة فعمل لزم المكاتب ملك المولى بخلاف عتقاً ثم اذا اكتسب هذا الولد يكون له ان ياكل كسبه  
فيه تحقيقاً للقبضه يعني لم يولد كسبه المكاتب فكان كسبه المكاتب بعبادته كسبه لم يولد المكاتب لا يبيع اقراراً في تعلق الرقبة  
الولد في حيث انه ستمت الرقبة لان رقبته الولد ملك المولى فيكون اقراراً على هذا الوجه مضمناً لا بطلان في المولى فلم يجر لانه اقراراً على  
الغير اما الاقرار على وجه ستمت كسبه فانه يصح منه لانه اقراراً على نفسه لان كسبه جنة فيصير قوله قاضياً حاله فاعل اقراراً على حاله الولد  
قاضياً من كسبه الذي اقره من الولد الدين الذي اقره على الولد لادى الجناية التي اقرها عليه وقا ما منتهى ذم المكاتب وذلك لان  
الدين يتعلق بكسبه يتعلق بالرقة بخلاف الحاشية فانهما يتعلق بالرقة لا بالكسبه المعايين فان من الولد لو كان عتقاً طامراً واقر المكاتب  
كسبه الولد وجب عليه قضاء دينه منه ولو كان جناية الولد عتقاً طامراً واقر المكاتب كسبه لا يكون له الجناية عليه سبيل كايضا وهذا كما اقر  
المكاتب الكسبه من الولد فلوان الولد اكتسب من الولد لم ياذل المكاتب كسبه في مات الولد فلا يجر اما ان يذل المكاتب بالافراد الجناية عليه  
اولاً ثم بالدين او بالعكس فان كان اقراراً بالجناية عليه ساعا على الاقرار بالدين ضرب فيه اي في كسبه الولد المقدر بها وما المقدر بالجناية  
والمقدر بالدين بعد صحتها فضرر صاحب الدين بغيره وصاحب الجناية مالا قدر فيه الولد من الارش ولا يكون للمكاتب من كسبه الولد  
منه ما لم يفرغ من الجناية والدين ان كان الاقرار بالدين سابقاً على الاقرار بالجناية فدم الدين على الجناية فان نفي من الدين كان لصاحب  
الحاشية والا فلا شئ له كما في الفات بالبينة فانه لو ثبت الجناية على الولد بالبينة اولاً ثم ثبت الدين بالبينة ثم مات الولد وترك كسبه كان كسبه  
بينهما بغيره ولو ثبت الدين عليه اولاً بالبينة ثم ثبت الجناية به مات وترك كسبه فدم الدين على الجناية كذا سنا وانما كان كذلك لان كفاية  
الدين اقراراً بالمكاتب على ولد صار مالا يبرهن الولد وانما قلنا انها صارت لامة لان الموت عن يدي كالموت عتقاً بالدين اقراراً







كما في المتن لا ربحي اصل الفصا **ش** اي لو قطع هذا الرجل من ذلك الرجل علامة الزند قطع والمنتفوع من مرسد القاع  
اصبعان قطعا اذا الرجل المنتفوع اصبعه وسوا الفاع لا ربحي من رجل غير عمد **ش** اذ الرجل المنتفوع منه اكله من مرسد الفاع  
اصبعان قطع والرجل المنتفوع اصبعه وسوا الفاع لا ربحي من رجل غير عمد قطع اكله من مرسد الفاع  
اصبعان قطعا اذا ربحي من رجل غير عمد قطع كل واحد من المنتفوع بهما اصبعان فاصابع الفاع ونفي للفاع ثلث اصابع  
م ارفع جمع الاموال الفاضة فضا الفاضة للرجل المنتفوع من مرسد الفاع فاع اصابع الفاع فاع في تلكه في المنتفوع لا ربحي نصف  
وه الحد في المنتفوع اكله سلام امان به اليد وذلك لان القطع الذي دفع على ذلك الفاع من قبل المنتفوع من مرسد الفاع في كل واحد من المنتفوعين  
اصبعان ونصف اصبع لان كل واحد منها قطع اصبع واحد فانما في مرسد الفاع قد استوفى اصبع واحد من اليد التي استحق  
قطعها لان مرسد ثابت في اليد والاصبع بعضها فكان قطعها استيفاء لبعض حقه وقد استوفى في كل واحد منها مع صاحبه اصبعان ونصف اصبع  
لان حين قطع مع صاحبه كان على اكله ثلث اصابع ومقتضاها على السواء فيكون كل واحد منها مستوفيا لقطعها بانها لم تقطع مع  
صاحبه اصبعين ونصف اصبع وكل اصبع من المنتفوع الاول لان حقه كان في يد كامله وسوكت عليه من اصابع والا اصل هو الاصابع لان  
المطلوب من اليد هو الجلس والتمسك بها والاصبع كان في المنتفوع اكله لان المنتفوع اكله استحق  
على الفاع بدلات اصبع فيكون حقه في ربح اصابع فيكون كل اصبع ربح حقه فاذا كان كل اصبع من مرسد الفاع قد صار الاول قطع اصبعين  
ونصف اصبع مستوفيا نصف حقه ونفي حقه في النصف فيكمل حقه بنصف ربح اليد ذلك لان ربحه في حقه على الفاع في ماله لانه عمد  
سائر لما ذكر في السنة الاولى فله في السنة الثانية لان جميع ربح اليد في سنتين كذلك فله في كل ربح في ربحها ولما كان كل اصبع  
ربح في المنتفوع اكله فانما قطع اصبعين ونصف اصبع قد استوفى نصف حقه ونصف ربح حقه وذلك حقه في ربحه لان النمايه اقل من ربح  
لربح نصف حقه في ربح ونصف ربح وسوكتا مائة في كل ربح سنة امان دية الحد وذلك الف ومانا مائة وخمسة وسعون دينار  
واما يعطى له ثلثه امان خمسة الاف درهم لانه يعطى حقه مائة درهم ويد كان حقه مائة درهم المثلث مائة درهم وروى على قوله واستحق  
اكله فابت اصبع امان لما كان يد الفاع انقص من ربح المنتفوع وجب ان لا يكون له في الفاضة الا ربحه لانه قطع يد ربحه الله  
ولا يكون له الجنازة استيفاء الفاضة من ربحه وكذا لو قطع عبيد ربحه من ربحه اكله فربحته لا يكون المنتفوع حقه في الفاضة من ربحه  
المطروح وجه يدفع به هذا فقال اذا ربحي المنتفوع اكله انا فلما ان المنتفوع استحق ربحه اكله اصبع مع ان ربح الفاع انقص من ربح المنتفوع باصبع  
لان ان نقص اصبع من ربح الفاع في ربحه المنتفوع مائة فيكون الفاع وقد اكلت مائة فيكون ربحه اكله اصبع لوصاه بالنقص من ربحه  
على قطع الاصبع بعضه امان لما كان يد الفاع انقص من ربح المنتفوع اكله باصبع والمساواة شرط جريان الفاضة في الاطراف كان المنتفوع  
اكله بالخيار ان شاء الفاضة دية كامله ليد وان شاء قطع ربح لان التفاوت من ربح المنتفوع لا يمنع وجوب الفاضة امانا ان ربحه  
في لا ربحي له حقه في الفاضة من ربحه اذا قطع المنتفوع اكله اصبعان فاصابع الفاع بطل ما كان له من ربحه الفاضة بالتمسك بالتمسك السائر  
اذا اقدم على استيفاء ربحه او ربحه بطل اختياره وهذا كما في المتن فانه لو استوفى ربحه بطل ربحه عينا كان له في ربحه والمصر الى ربحه  
فلو قطع ربحه بطل خياره لوصاه به كذلك فانه لا ربحي اصل الفاضة عطف على قوله في مائة فيكون ربحه اكله اصبع من ربحه الفاع  
في نفي كذا الفاضة صلا اي يكون اصل حقه وسوا الفاضة ان كان يد الفاع انقص من ربحه لان نفي حقه في الفاضة من ربحه ربحه  
يد الفاع لان اصل حقه متعدد ربحه فانه ما عتبار المنتفوع وهذا بخلاف المرأة والعبد لان الفاضة لم تكن ربحه لغيره فانه  
المرأة والرجل والعبد والمرح فانه لا ربحي له انتصاف لان الشارع لم يجعله مثله وبطل ربحه لا يثبت الحائله بخلاف نقصان الاصبع

يد الفاع لانه نقصان حقه في المنتفوع من ربحه فانه انتصاف حقه من ربحه فانه انتصاف حقه من ربحه فانه انتصاف حقه من ربحه  
في ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه  
او نقصان العين البيضاء او قطعت اليد لانه كلما قل المال بقضاء او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
ولو اخلت او ربحت وجب الفاضة من المال لما عتبر من ربحه او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
لا فان عكس ثابت عدم النية لان السبيل في المال عتبر النية محله ومخالفة قصاصا كما منع الفاع ببلوغ غير الفاضة ربحا بالكل  
من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه انتصاف حقه من ربحه  
ولا ربحي له غير ذلك بين ان ياخذ ربحه من ربحه او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
البيضاء ولا ربحي له غير ذلك بين ان ياخذ ربحه من ربحه او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
السلالة ولا ربحي له غير ذلك بين ان ياخذ ربحه من ربحه او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
اليد لانه من الفاع كلما قل المال بقضاء او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
على الفاع ولا ربحي له غير ذلك بين ان ياخذ ربحه من ربحه او ربحا الجاني بطريق المجني عليه لا ربحي له الا في السن السوداء  
المهر وسوا الفاضة عتبر ان كان في محل العود نقصان لكن المجني عليه في النقصان الدية لاجل النقصان لان بينه الفاضة فمادون  
النفس على الكافور والتاوي امانا يستحق حقه الى المال بقضاء او ربحا الجاني فاذا كان محل العود قبل قضاء الفاضة بالمال  
قبل قضاء الجاني سقط حقه المجني عليه كما في الصحيح اي كما انه اذا كانت من الفاع او ربحا الجاني او ربحا الجاني صحيح فقلعت سن الصحيح  
او نقصان العين الصحيحة او قطعت يد الصحيح سقط حقه المجني عليه كذا ما اذا فرغ من وجوب الفاضة عتبر ان لم يكن محل الفاضة  
صحيحا او ناقضا واما قد يقولون لانه لو كان قطع السن السوداء او ربحا الجاني البيضاء او قطع اليد السلالة من الفاع في حقه  
عليه لا يبطل حقه المجني عليه لانه كالعالم حقا واما قال قبل كذا المال بقضاء او ربحا الجاني لانه لو خير الفاضة واخار الدية او ربحا الجاني  
ماله ثم فان محل العود ظلما لم يبطل حقه المجني عليه لان حقه استحق الى المال واما قد يقولون كذا المال بكونه بقضاء او ربحا الجاني لان المجني عليه  
لو اخار ربحه من ربحه الفاضة او ربحا الجاني لا يترك حقه في الماله في لو كان محل العود من ربحه او ربحا الجاني حقه على سطر حقه وذلك  
لان ولاية الاختيار له امانا يثبت اذا ربحي الفاضة او الجاني لا ربحي له من ربحه حقه في الماله في لو كان محل العود من ربحه او ربحا الجاني حقه على سطر حقه وذلك  
توجد به عينا لا يكون له ولاية العمل الى اصل حقه وسوكتا مائة في كل ربح سنة امان دية الحد وذلك الف ومانا مائة وخمسة وسعون دينار  
لا يبطل حقه في ربحه لوصاه بالسن السوداء او العين البيضاء او اليد السلالة على ربحه حقه في الماله في لو كانت على ماله لان وجوب  
الفاضة لا يزيل ملكه ولا عتبر قوله ولو اخلت اي اخلت العين البيضاء او الفاع في ربحه السن السوداء او اليد السلالة من  
الفاعل قبل ان يخر المجني عليه بناء وجب على الجاني الفاضة عتبر ان كان في الماله كذا ما عتبر من ربحه او ربحا الجاني لانه لو خير الفاضة  
فقال السلالة من المهر قبل القطع بقطع وكذا ما عتبر من ربحه او ربحا الجاني لانه لو خير الفاضة عتبر ان كان في الماله كذا ما عتبر من ربحه  
عنه الفاع فانه لو ربحه بطل ربحه لانه لا يقطع لان الفاع شرع زاجر لانه لم يملكها وتبوت حبس المنفعة اسلاكه في فلو ان ثمة لربح  
من السلالة ربحه في الفاضة لم رفع اليه فانه يقطع بمنه ولا يربا عنه القطع بالسلالة الذي كان في الماله امانا قد يقولون قبل الدية لانه لو ربح  
الى الفاضة وبدل ربحه فله ربحه الفاع ومنه ربحه ثم ربح السلالة لا يقطع بمنه لسقوط الفاع عنه بالفاضة واما قد يقولون الفاضة  
لو اخلت او ربحت وسوكتا مائة في كل ربح سنة امان دية الحد وذلك الف ومانا مائة وخمسة وسعون دينار



منه يعني لئلا يخلط في العيون البيضاء والبرق في السن السوداء. والبدن السليم. زبان صفة حدث في محل القطع وقوله كالمال بعد الصفة  
وهو جواب عن سؤال يرد على كل واحد من تلك المسائل وهو لئلا يخلط العيون البيضاء وبن السن السوداء. والبدن السليم. فضل  
حرف في المحل لم يكن ثابتا يوم الحناء عليه سمي شرب الخمر المحبى عليه في ذلك الفصل وكذلك من السارق زيان لم يكن ثابتا وقت  
الجنابة وما عتبار شغل الشوق لم ينع السرقه موجبه للقطع بعد ذلك لان السرقه اذا وقعت غير موجبه للقطع في الابتداء فيجب ان لا ينعصر وجه  
القطع في الابتداء. لا سئل وجهه في لانها. فاجاب عن ذلك كله بقوله صفة كالمال المرض يعني لئلا يخلط في العيون البيضاء. والبرق ليس  
فضلا على اصل الخمر المحبى عليه بل هو فصل ثبتت السارقى من الخمر فكان اثره في سقوط الجنابة لان الخمر المحبى عليه كان في الحارة العكسيه  
وتعذر استيفاء تمام حقه لتقصا في حارة الجاني ونحو ذلك الفصل عبارة عن سقوط ذلك التقصا المانع من استيفاء تمام حقه كما في  
المال المرض فان الجاني لو كان مريضا وتعذر قطع المرض لم يبرى من مرضه متى منه القصاص لان البرق في ذلك المرض عبارة عن سقوطها  
كان مانعا من استيفاء الحق وكذلك في برعين السارق لان حقه ثبت في بدنه لانه كان مريضا فتعذر استيفاء تمام الحق للعيب فاذا برى منه فقد  
زال المانع فتوفي تمام حقه كما في حقوق العباد وكذلك في برستها لان السرقه وقعت موجبه للقطع بالنقص محل القطع قائم وهو المهرين الاله  
ما خرافاه القطع واستغنى في الحال كله بصرفه كالحاكم فاذا ارب السهم فقد زال المانع من قطع المهرين قوله لا فان اى الجاني ما ذكره موصو محال  
اى لا فان المحل عكس ابحاث عدم النية فانه اذا قطع رجل نية رجل فنية القاع مقلوعه فلم ينعطفه في نية القاع نية صحى مثل نية المقلوع  
ليس له ان ينعطفه والمقلوع ارش نية وذلك لان البيت هو القاع اوجب المال وهو الارش فلا ابتداء له لانه حقا متينا للمقلوع لتعنيه  
اى لتعنيه المال محل المقلوع حق المقلوع لان محل القصاص كان مقدما وقت القطع فلم ينعطف القاع بسا لوجوب القصاص فتعني المال محل  
قلبه اى قلب المال قصاصا لانه لا يمكن ليقال انه يحل القصاص في ذات النية لان الجنابة منه انعقدت موجبه للمال لا سئل المال قصاصا  
محال اما القصاص يجوز ان سئل لا عند قيام دليله وقوله كما منع سئل بقوله عكس ابحاث عدم النية اى منع القصاص بابحاث عدم النية  
كما منع القطع يلوغ عن القصاص بصفاته السرقه فانه لو سرق رجل يدا لا اوى نصابا لقطع وسو عشرة درهم لم يذات قيمته وصار سارق  
عشر لا قطع السارق لان السرقه لم ينعطف بسا لقطع الارش انه لو روى الخاف فاسلم ثم وقع به السهم لا ينعطف وكذا الوقع بدو درهم ثم اسلم  
وسرى قوله لكن يرد ان السارق المقلوع جواب سؤال يرد على عكس ابحاث النية مان قال المأمم فيغير حكم القاع بابحاث النية عما كان قبل الاساقف لو  
انه قطع نية رجل ثم ثبت نية المقلوع ينعطف ان لا سقط القصاص فاجاب عنه بقوله لكن يرد اى لكن ابحاث النية يرد السارق المقلوع  
للمقلوع وبعد تحقق ابحاث القصاص على القاع منعه انه انما يجب القصاص على القاع اذا اقر السارق المقلوع السارق باقر والنبت  
لحذا ساقى مولد في علم انه قد انبت اولاد بالبنات بنين عدم في والنبت فعلم ان القصاص لم يكن واجبا ابتداء لانعدام سببه لانه سقط  
بالبنات **م** واجاب على احد ما يرد على الاخر مضمون على الجاني اذ قضى حقه عليه كما لو قطعت في قصاص او طردوا لو قطعت ظلم او باكله  
ولان بعد القصاص لم ينع من الجاني ضد تعذر لم ينع من الولي عليه ما لا دليل ان المعنى الخطا على المال المدعى المهر ولا عكس **ش** اى وما فات  
على احد يدين الرجلين المقلوعه بدما من حقه بسبب فراهه الاخر فهو مضمون على الجاني الذى قطع بدما وسد جواب عن سؤال وهو لو  
سألنا امس من كل واحد منها فراهه حاصبه القصاص كان يجب ان سقط عن الجاني كما لو قطعت بد القاع ظلم او بسبب اثم سوايه مثل  
الاكله فان نية سقط حق المقلوع بدوا ولا قلنا سا فاجاب عنه بوجهين احدهما انه قضى اى ما فان عن احد ما يراه الاخر حقا مستحقا  
عليه مضار كما تعلم في حقه لان القوان الخلف كلاهما ان كل كما لو قطعت بد الجاني في قصاص او في حد مثل حد السرقه او قطع الطريق فانه كذا  
ارش بد المحبى عليه على الجاني لانه اولى معدن حقا مستحقا عليه فكذا سا ضد لو قطعت بد الجاني ظلم او باكله وقال بالمال الفاسد خون لان

[illegible]







لا يضمن ارض الاصابع والاصابع للكن كالاطراف للنفس وله ان يستوفي حصة فيض من الارض في العمل لان في القطع ضلوا لو كان له الضمان  
في الطرف فقطع بعضه ثم عفا عن الطرف فانه لا يضمن ما قطع من الطرف لان ما قطع من الطرف كان مستحقا للكنل فصار كانه لم يستوفي في  
بعض حصة بالقطع واستطاع ما بقي وصار كالباقي عن بعض الارض بعد استيفاء بعضه وانما هذه القصاص في النفس فلم يكن المتوفى في العفو  
بعضه الا انه لا يجب القصاص لبيته ووجه الفرق بينه وبين بعض النفس جزء الطرف ايضا ولهذا لو قطع طرف من رجله القصاص في الطرف  
بضمين لانه القصاص لارض **م** وصاحب الطرف يقطع ذراع فاحقه الكفا بالبعوض كما في السلام او قاتل الاصبع عند سقوطه الكف يقطع ذراع  
سلمه اذ حرر العدل على وديم المصل فاما او معنى لنتف لم يجر القصاص من يمس عبيد من اليمنى واليسرى كالم كرمين حرد عبد وذكر  
وانني او ما خذوه اليد وارض الذراع انضاه الصحيح اذ الاصابع اصل سبها الكف جليل منها ومن الذراع عرس اياه ذفا بالنبعية  
**ش** اي العاطع الذي قطع احد صلبه اليد من المرفق يقطع ذراع فاحقه المرفق لثا الكفا بعض حصة بعضه لم يقطع من منها المالم  
ستوفى حصة بذلك صار بمنزلة من قطع من رجله المرفق ويمنه مقطوعه المرفق منه كونه للقطع من المرفق لم يقطع ذراع العاطع ولا  
في له ان ثا فلما صار بمنزلة ما اذا قطع رجله من المرفق يقطع ذراع فاحقه المرفق لثا الكفا بعض حصة بعضه لم يقطع من منها المالم  
او الموقوف على الاصبع ولا في له غير ذلك انما ذكر قاتل الاصبع مع السلام لان نقصان يد العاطع على وجه من احداهما من اوصاف  
كالسلك الكا من حيث الجز كقوات الاصبع فذكر في النسخ ليعلم ان حكمها واحد وقال الشافعي في النوع الكا لو اخطار القطع  
اخره ارض ما كان فينا من اصابعه لان الغائب بعض اصل حصة بخلاف النوع الاول لان الغائب وصف قلنا اصل حصة العاطع من المرفق  
في لو ان قطع الاصابع لا يمكن في ذلك فعوت الاصابع لا تنوف في المرفق بل تنوف منه حصة كونه فكان كقوات الصفة كذلك  
الذراع وذكر في ايضا وكان الصدر البدر من الامه بغير انما ثبت اختيار للقطع مع في صور السلك اذا كانت السلام ما  
يتنفع بها اما القاتل من شتم بها فيستحل القصاص فلا يخرج مني عليه بل له دم بدعي في كالم لم يكن للعاطع بدلا ولا به يعني لم يعلم انه  
فوق ما ذكرنا من قوله وصاحب المرفق يقطع ذراع فاحقه من رطلين لكل واحد منها عندئذ لا يقطع احد من اصابعه فاحقه  
لا يجب القصاص على العاطع وسنا وجب القصاص على الذي ساعد على كذا اذا اخطار الموقوف مع في المرفق كذا في المرفق بيان وجه  
الفرق فقال عند سقوطه الكف يقطع ذراع مثله فان لم يجب القصاص صلا اذ في العود قد عطي معنى ان لم اتم اكل القصاص لانه  
لا عود المساواة بين الذراعين من حيث القيمة قطعاً ونقياً لان الواجب للذراع حكمه العدل لارض مقدراً وانما عود ذلك المرفق والطر  
وغير العدل في قطع خطا وديم الفضل فاما بان يكون منها تناوت في البدر وسوا القيمة اذ البدر يتقابل به البدر منه بالتناوت فيمنه  
التناوت في البدر منه او معنى وسوا بان يكون منها تناوت في المنفعة كنسبه اي كنسب الفضل قوله في كرمي وم الدليل على انهم  
الفضل فاما كنسب المصل لم يجر القصاص من عبيد وان كان سبها ما واة في السوم لان حر المقوم قد نفع خطا وكان  
الفضل منها موموا لم يجر سبها القصاص كالم كرمين حرد عبد اي من طرفها تكون الفضل واما متحققا وكذا في الدليل على انهم الفضل  
بمعنى كنسبه ان لم يجر القصاص من اليمنى واليسرى وان كان سبها ما واة في البدر لان الفضل من حيث المنفعة وسوا المنفعة موموم لانه قد  
يكون نفع اليسرى اكثر من نفع القصاص كالم كرمين ط في ذكر وائي ككون الفضل من محسنا فان قبل التناوت نفع صلا لثا  
بالانقص دون العلى فان السلام يقطع بالصحة اذ ارضي صاحب كونه وسنا فلم بان بدلا لانه لا يقطع سدا للذراع ولا يد العبد يد المرد  
ان رضي صاحب كونه وسنا فلم بان بدلا لانه لا يقطع سدا للذراع ولا يد العبد يد المرد  
مكرر في الاستا و بعض حكم ولا تصور الاستا اذا كان التناوت معنى على كذا في المبسوط قوله وما ذكر عطف على قوله وقطع

ذراع فاحقه اي وصاحب المرفق يقطع ذراع فاحقه لثا او ما خذوه اليد وما خذ ارض الذراع انضاه منه اليد في الصحيح وروي عن  
ابن يوسف في غير رواه الاصول ان لا يجب على قاطع المرفق الادوية اليد كما لو قطع الكف من الزند فانه لا يجب عليه الاصابع وطوله العدل  
في الكف اصل المصل اذا قطع رجله من المرفق في ظاهر الروا يحيد به اليد وطوله العدل الذراع وروي عن ابن يوسف انه يحيد به  
اليد لا غرض منه الرواية ان الكف يجمع الاصابع بالاجماع لثا الكف ليس له ارض مقدرة والاصابع لها ارض مقدرة وهذا المعنى موجود  
في الساعد واليد لان الساعد ليس له ارض مقدرة واليد من الزند ارض مقدرة فعمل الساعد بقوله اليد وظهر الروا ما ذكر  
المرفق مقوله اذ الاصابع من ان المعنى الذي لاجل جعل الكف ارضا للاصابع معدوم في الساعد لان الكف جعل تابعاً للاصابع حكم  
الاتصال وقد جعل الكف جليل بين الساعد وبين الاصابع فلا يمكن لرجل الساعد تبعا للاصابع لانعدام الاتصال ولا يمكن لرجل  
بجعل الساعد تبعا للكف فاما ما يقتضيه النبعية لان المتبع لا يتبع عنى فقله جليل حار الكف وكذلك قوله عن متبوع والغمر  
المضروب للساعد اي حال كونه الكف غير متبوع للساعد فاما ما يقتضيه معنى النبعية **م** **باب**  
الحياة بعد العتق المبرم او قبله **م** صحيح ايم عتق احد من مامل العمل ومن بعد عالم لا يجب الدية لا العتمة ان لم يكن في الاخر عتق قول  
زفره تنوعا على معلق العتق بالحياة اذ توفى الذراع عن مكنه البيان في غير الحاني والعكس لثا في الاخر انضاه ارض العتق بالموت  
ما لم يطلعا او دون ذلك البيان في الحاني لا يبري في توفى العتق ولو لم يجمع الاختيار بل يزم الخيار والعرف في المبرم من ابا  
في العتق والعار ومنه يبري عن ظهر وقد عرف **ش** اي لو كان صحيح ايم عتق احد من مامل العمل وان قال لها احد من مامل العمل احد من مامل العمل  
ثم ان احد من مامل العمل خطأ ثم بين المولى العتق منه بعد القتل حال كونه عالما بالجنابة منه يجب على المولى دية كاملة لولى الجنابة  
لا قتله العبد الحاني لم يبري في العتق الاخر عتق قول زفره فان عتق يجب العتمة لا الدية لانه لا يصح تخار اللغذ بيان العتق في  
الحاني عتق وانما كان كذلك في هذا المصل على مصله معلق العتق بالجنابة فانه ذكر في الجاع الصغر اذ قال العبد ان قتل  
فلانا او ديتيه او شجته فانت حر ففعل ذلك كان تخار اللغذ عتقا وعند زفره لا يكون تخار اللغذ بل يصح تملك العبد  
ويضمن قيمته لان العتق حصل بسلام قبل الجنابة يكون مملوكا لا تخار اللغذ كما في المدبر وكبريل في راء على قارعة الطريق  
وله عند ففعل العبد بسلام فخطا ثم دفع في البرومات فان المولى يصح تملك لانه تعذر عليه الدفع ففعل وحده قبل الحياة كذلك  
منه الا ان يقول بان المعلق بالسرط يصح عتقا عند وجود السرط فصار كانه اعتقه بعد الجنابة مع العلم بالجنابة بخلاف ذلك المصل لانه صار  
متلفا عتق البر واه ففعل حسي ولا بعد موموم بعد الحياه قوله او توفى الذراع معلق بقوله يجب الدية اي لان توفى دفع الحاني الى  
ولى الجنابة كان عن مكنه البيان في غير الحاني معنى انه كان مقدرا على بيان العتق المبرم في غير الحاني حر زائد مع ذلك منه  
الحاني فكان ذلك لانه اختيار العتق لان توفى دفع الحاني بالجنابة جاز فقله لانه احدث في الحاني ففعل اعني عن الدفع مع علم الجنابة  
عن اختيار قوله والعكس بالدفع عطف على قوله الدية اي يجب العكس كما في العبد الا ورضا فانه لو قتل واحد من العبدين بسلام  
بعد قوله احد كما حر فيهما بين المولى العتق يجب عليه القيمة لا الدية لولى الجنابة بمرور القاتل فمنه اقله الدية وموموم الاخر  
الدفع والغذا وقوله او شاع عطف على قوله في الاخرى ويجب العكس لثا ناع العتق بالموت بين العبدين يعني انه لو قتل احد من  
رجل خطا بعد قوله احد كما حر من المولى وسوا علم بالجنابة قبل البيان في ذراع العتق منها وعنى مكر كل واحد منها نفسه وسى في  
نصف قيمته وجب لولى الجنابة في مال المولى ففعل الحاني لا الدية ولا يصح تخار اللغذ بترك البيان الى ان مات وان صار متقنا  
نصفه عد الموت وقوله للجن مطلقا تعليل لقوله او شاع العتق بالموت وقوله او دون ذلك البيان اي للجن دون ذلك البيان في



فإن الحاقه بعلل العقول والعلم بان كان في الامر على وجه اللزوم المتضمن اي ما قلناه ان اداسع العتق سها الموت  
فقدار اللغز. نعم المولى مطلقا من ان لا اختيار للمولى في ثبوت ذلك العتق بعد الجناية لوجه لان عتق نصف كل واحد منها اما تحقيق  
لعدمه وسوء الموت عاجز مطلقا وما قلناه ان اذ في كل واحد منها وبين في اصدما كان علمه العتمة ولا يصح فخر اللغز بمجر المولى  
عن البيان بدون نظم البيان في الجاني بغيره لا يمكنه صرف العتق في غير الحاقه لان كل منهما جان وكان مضطرا في صرف البيان الى الجاني  
فلم يصح فخر اللغز. لان المضطر لا يوصف لا اختيار ومنه لم يصح فخر اصدما منه لكان أقصى في الجناية مضطرا في الاستهلاك لان  
الاضطرار لا يمنع ثبوت حكم الاستهلاك كما لو تناول المضطر المحض ما لم يمت ثم اراد ان يورث فعل المضطر لا يكون اختيار اللغز. فقال  
الامر في ثبوت العلم ولو منع اختيار اللغز. باسقاط الجنايات والبيع والموتى يعني انه اذا باع عبد على انه بالخيار لثلاثه ايام في  
العبد في مدة الخيار بيد الباع حايه موجبه للمالك اجاز الباع البيع مع علمه بالجناية فانه لا يصح فخر اللغز. وان احدث فيه برفقا  
بمجر عن الدفع مع علمه بالجناية لانه يزول عن ملكه عند جان البيع وكذلك لو كان الخيار للموتى في مدة الخيار فهو الموتى السبع بغيره  
البيع او بغيره لا يصح فخر اللغز وان فعل فعله منع به الدفع وذلك لان الباع مضطرا في احوال البيع لانه استحق الوصول الى ملك  
منه البيع بالبيع السابق فلم يجز البيع ثبوت هذا الوضع كان مضطرا في لم يصح فخر اللغز. باسقاط خيار لان الاختيار لا يتحقق  
في موضع الاضطرار واما الموتى لم يوجد بغيره العلم في غير رضاه وكان مضطرا في ولا يعمل فخر اصدما من منع اختيار اللغز والبيع  
باسقاط خيار ولو منع العلم من اختيار اللغز. باسقاط خيار والخوف الذي يتي على المالك من تزلزل المهر من ثبوت العلم للموتى  
المهم او الخلق المهم لكان بها في السان تزلزل المشي للعوا والطلاق كما في العتق والفرافره اذا طردوا امرأه ثلاثا في محنة  
ثم مضى ثم بين في اصدما بغيره في رزقه اذا مات وصي في العتق وبغيره من وقت البيان وان كان سوء مضطرا في البيان واما  
اعتباره منسبا بالبيان لكونه منها فيه وعند لان الضرر يلحق الماله لا الزوج فان هذا العذر في الحال يمتنع الادب متفق عليه لانه لا يمتنع  
مرد الحاق الضرر بالمصنف فيكون منها فيه فلا يصح البيان في صحتها وتزول عن اي تزلزل عن المهم في السان منسب المظهر وقدره ذلك في ماض  
في كتاب الامان في حليته بيان العتق المهم المولى بالبيان بغيره باختيار الله فلا يكون منها فيجعل عظم في البيان فلا يكون السان منه  
اختيارا للعدا. لم يوجد منه دلالة الاختيار كما بينا. وان اهم بعد الفصل فان يجب فيه يكون ضا قدر العتمة في كل المال لانه لا يمتنع عنها  
كمن الدوا. والفضل في الثلث لم يمتنع في الاخر اذ عرضه اخلاص عنه يدفع الجاني راتق العزم صا ولو تزلزل العتمة وارت في المض لهاها  
تبرع حال العتد بلا محض وبان اصدما كذلك في الاخر في كل المال ان كان قبل الاخر ايضا اذ الملكة لا تعد واحدا فاعين في الاخر  
اختيارا حال الابهام **ش** اي ما ذكرناه اذا اعتق احدا منها قبل اصدما فان اهم عتق احدا بعد عتق احدا ما من قدر بطلا خطا. ثم قال  
المولى احد كما حقه صحته وسوء علم بالجناية ثم ما من المولى قبل البيان يجب للموتى المتورده المختار ويكون قدره العتمة الجاني في كل المال  
لانه مضطرا في هذا العذر لانه لا يمتنع عنها اي عن العتمة اذ يمكنه التخلص عنه بين اهل بين وقد وجب لئلا يمتنع فيه فصار كمن الدوا  
الذي تزلزل في المض فانه بغيره جميع ماله لانه مضطرا الى تزلزله وقد وجب لئلا يمتنع فيه فلذا والفضل اي وفضل ما بين العتمة الى  
الدية في ثلث ماله ان لم يكن في العبد الاخر في رزقه او بين ما اذا تزلزل في صحته ما زاد به على فلان ثم مضى الكيل وض الموت  
ثم ذاب للكنول على الكنول عنه ما لانه يجب ذلك على الكيل في جميع ماله فاما والفرقان وجه الفرق فقال اذ عرضه الخالص عنه اي عن الفضل  
يدفع الجاني الى ولي الجنايه زالت في العتق. فزجرا جوده بغيره المولى كان سلسل ان يدفع الجاني الى ولي الجنايه وتخلص عن عهد  
ما فضل عنه ثمة بان بين العتق في غير الجاني فلا يصح فخر اصدما مع العلم بالخنايه اختيارا للعدا ما ذكرناه لانه تعرف الاعايب في غير الحاقه

فاما بصريح اختيار الغدا اختيارا نافذا عند الماس غير البيان في ذلك في لفرجه من لفرجه صوته عند لو قتل في الصبح ما اذا لم يعل  
فلا في ذاب عليه لما في المرض تمام الكفالة بمرعما حال العقد ملاخص وعدول عنه بغير الكفالة ببيع وقدم وندد البيع  
في حاله الصبح لانه لم لعقد الكفالة لا يرى له الكفول لو ارد ابطال الكفالة والرجوع عنها قبل الذوب لا ملك كذا بغير رضا الكفول  
وكان هذا ما لزمه بيب بمرع تام ما ووفق الصحة فيعتبر مع المال قوله وديان عطف على قوله وية اي يجب بيان احدهما  
كذلك ان يكون منها قدر العتمة في كل المال والفضل في الثلث والدية لاخرى في كل المال ان كان قبل العقد الاخر ايضا بغير قبل  
كل واحد منهما بطل خطأ والملا على الها يجب على المولى دية كاملة في مال بين في الجنائين نصفين بعد ذلك من جمع ماله نصف  
فتمت العبد من لكل واحد وفي الجنائين نصف فتمت عتدهم ينظر الى ما زاد على النعم الى تمام الدية فيعتبر ذلك في ذلك ماله  
اما كان كذلك ذالك لانه ان لم يكن المولى في اختيار الغدا ببيان الحق المهم لا يتجاوزا احد العبدين فاعتبر قوله احدهما اختيارا  
منه للغدا في حال ابهام العتق وسو حال الحكم بقوله احدهما بمعنى انه صار محاربا لجنابة احدهما في حال الصبح لانه لما قال  
في الصبح احدهما وقد جنى كل واحد منهما جنابة صار بهذا الكلام مختارا للغدا في صاه احدهما لا محالة الا ترى ان الى اها  
صرف العتق لزمه حكم الاختيار ووقوفه في الاختيار في حق الاولين من العتق حال حصة في احدهما بصريح محاربا جنابة احدهما  
وسو الذي صرف العتق اليه وكان له مكنه اختيار الغدا في احدهما صرف العتق اليه وان لم يبين في مان قبل البيان صار مختارا  
للفدا في جنبا جميعا لانه بصريح مقتضى نصف كل واحد منهما ما عتاق وجبرته بعد الجنابة وسو علم محاسبهما وكان الاختيار بالعتق  
في حق احدهما نافذا منه في حال الصحة وفي حق الاخر صار مختارا للغدا في جنبا جميعا اخرج من لفرجه صوته مستقبلا زاد على فتمت  
احدهما الى تمام الدية من الثلث كما لو اسئل الاختيار في حال المرض وان اهم من سلمها وما نفعه العتمة اكلا لانه عجز عن الدفع  
بكل ما سبق كذا في المدبر والدية في الاول يعتبر قدر العتمة في كل المال والفضل في الثلث لا موشى وان اهم المولى العتق من  
قبلها ما ن قبل احدهما رجله خطأ فقال المولى في الصبح احدهما وسو علم الجنابة ثم قبل الاخر بطل لفرجه صبح المولى ثم مات  
المولى قبل بيان العتق في احدهما فاعطى المولى العتمة في جنبا اكلا لانه عجز عن دفع اكلا الى الجنبا عند الموت ما الكلام السابق  
وسو قوله احدهما والمولى لا بصريح مختارا للغدا في الجنابة بتمام وجبرته قبل الجنابة كافي المدبر فانه اذا ادب المولى عتدهم  
بجنه لم يبر المولى مختارا وعله الدية لولى العتق في جنابة العبد الاول يعتبر قدر فتمت العبد الاول في كل المال وندر الفضل من  
اليتم من ثلثه لما ورفه قوله اذ عضة الخا ص عنه بدفع الجاني زالت لفرجه صوته لفرجه صوته في حق الاول موقوف غير نافذ  
ما دام المولى حيا لانه يجوز لم يعرف العتق الى العبد الاخر في حال حصة وبدفع الاول الى الجنبا فاذا مات نفا الاختيار  
الاخر في حق الاول والسواء حكم الان وانه اسئل الاختيار في لفرجه من لفرجه صوته والمرضى في اختيار الغدا في مرض  
الموت وفتمت العبد اكثر الغدا يكون افضل على العتمة الى تمام الدية في ثلثه لانه وصو والله اعلم **باب**  
المجنى عليه بقتل او من قطعها او غيرها رجل فرضت لم عضها لفرجات فلم يولى موجب القتل وسو مل العامر وعمل المحطى  
كما عرف او موجبا للقتل وسو تفرغ الفاصب فتمت يوم العضب الجاني ما ينقص قبله تجبر الى شئ لا يقطع البلية وسو القتل اذ لا ينزل  
الملك في كان الكرم المولى الاخر يقطع وسو العضب في ينزل الملك لكن لا سب لعبد الرضا عند التقاضى ضرر ملك الدار  
كأنه العكس وانه مختلف السخو والبدانة والنهاية كما في البر الا يرى لفرجوف على الجنابة تقطعها في كان ضمان النفس على قاطع  
الكف دون قاطع اصبعها ويرجع العاقلة لرضخت على الفاصب بتمت العضو بتمامهم مقام المولى كما عرف في جنابة المدبر لا عكس



لنا في الملك **ش** اي لو كان لرجل امه قطع يدها رجل او يجرها رجل فخرجت من ذلك ثم عضها رجل فخرجت في يد الغاصب  
تلك الجناية فلم يولي الامة الحيا والرضا اختار موجب القتل وسقط الجاني لان كان عامدا والعقل على عاقله الجاني لم كان  
مخطئا فبما خذ قتمه الامة صحى في عاقله الجاني في تلك سنين كما عرفه من نفسه ضمان النفس من حيث انها ادعى وان التمس المال  
مع ذلك لكن نعمته من حيث انها ادعى اولي لان حرمه الادعى وعصمته لذاته وعصمته المال لعينى فاذا انفرد في الوحيين  
لا خلاق احكامها كان يرجع الامة في النفس اولي ان شاء اختار موجب الغصب سو قتم الغاصب قتمه الامة يوم الغصب  
ونفس الجاني فاذا انفرد في النفس ان فعله قبله اي قبل يوم الغصب لانه على العاقله وانما كان للمولى الجاني موجب العمل  
وموجب الفصل في منزله من سنين احدها لا تقطع سراه الجاني وسوا القتل الواقع في الجاني وانما قلنا لا تقطع السراه لانه لا  
يزيل ملك المولى عن الامة بدليل كنهها بعد العمل على المولى ولما لم يزل ملك المولى لم يخلط به الحق وبداية الجناية ونهايتها  
لم تنقطع سراه الجاني فانه لانه على ملك المولى بالسراه فكان للمولى اختيار موجب العمل والاخر قطع سراه الجاني  
وسوا الغصب لان الغصب يزيل ملك المولى ثم ورد على هذا ان الغصب لما كان قاطعا للسراه وجب ان ينقطع به السراه في  
حق الجاني فيمنع عن ضمان السراه فقال للدفعه كمن لا ينفسه اي لا يزيل الغصب ملك المولى بنفسه لانه لم يورث الغاصب الرضا  
بملك المولى بل المعضوب منه فلا يورث ملك المعضوب منه لانه في حقه ملك المولى على الغاصب بل يزيل ملك المولى عند رضا  
القاضي على الغاصب لضمان مفرغ ان المعضوب منه ملك المولى وهو الضمان فلو لم يزل ملك المعضوب منه عن الامة لا يقع البديل  
والمدر في شخص واحد كمن في العكس اي كما يزيل ملك المولى فما اذا وجد الرضا من الغاصب لضمان وفقد تضمن العاقله والحال  
ان الغصب ما يزيل ملكه اذا ملك المولى على الغاصب رضاه العاقله او بالرضا منه قوله واما في الملك للغصب عند احد  
الاورق تختلف المستحق للجناية وتختلف بداء الجناية ونهايتها لا ترفع بداء الجناية على ملك رجل ونهايتها على ملك رجل فخرجت  
لان ضمان الغصب لما افاد الملك للغاصب المضمون كان منزله البيع فيقطع به السراه في الجاني غير ضمان السراه كمن البيع  
قوله وانه تختلف قلم الطرف لعقد التخصيص اي وماذا لا من مختلف ما ذكرنا لا ينفى فاذا لم يورث الغاصب الرضا او الرضا لم  
يوجد ما ينقطع السراه حسب ان محروم الغصب لا ينقطع السراه قوله كما في البراي كما تختلف البدايه والنهيه في البرايه اذا برى  
المطوع او المخرج ثم ما ان اختلف تحمل البر البراء والنهيه وانقطع به السراه في سري الجاني فرضاها فان قل اذا اختار المولى  
نصفه الغاصب ج ان يزيل الجاني كما في الغاصب غاصب الغاصب اختار المالك تضمن احدهما برى الاخر قلنا انه انما برى لانه  
ضمنه قتمه العبد بتمامه اما ما سلم يقض المولى الغاصب قتمه الامة بتمامها لانه ضمنه قتمتها يوم الغصب وسو منقوض بالشيء ولم يملك  
ملك الشئ فما حدث من نقصان من جهة الغاصب قلنا كان له تضمن الجاني ثم ارا وتور ان اخلاق المستحق اخلاق الابدان  
والانها تقطع السراه فقال لا يرى لزوم عمل الجناية تعطها اي تقطع السراه فان نتوان عمل القطع عندنا سنقطع السراه وعند  
نفره لا ينقطع في لوفظ رجل اصبع رجل عمدا وقطع لفرقه في تلك اليد عمدا وان فز ذلك كله كان ضمان النفس على قاطع الكف  
دون قاطع اصبعها وعلى قاطع الاصبع الغصاص في الاصبع عندنا وعند جيب الغصاص عليها النفس لانه كان كلاهما عمدا  
وان كان كلاهما خطأ فنقد عمداية القطع على الاول في سنين ودية النفس على الجاني في تلك سنين وعندنا ودية النفس عليها  
سوتقوله لانه ما من الجانيين فكان انقراض عليها في الهوى والديه عليها في الخطاء الا انما نقول ان الجاني لا قطع بين فنقد انقطع  
سراه جناية قاطع الاصبع فصار كما لو برى من الاصبع لان معنى البر وسوا نفع حكم السراه قوله ويرجع العاقله اي وان اختار المولى

نفسان العاقله وضمتها لامة صحى برجع العاقله على الغاصب يوم الغصب اي سيمه الامة يوم الغصب لان العاقله لم يملكوا الامة  
ما اودوا من الضمان لانه ضمان دم ولاه لاسند الملك كقولنا مواسم المولى في مطالبه الغاصب بالضمان كما عرف في غاصب اليد فانه  
لو غصب رجل من ارضان برى وغصب منه لفر ومات في يدك ومن المالك الغاصب الاول كان للغاصب الاول برى برجع على الغاصب  
اكثر ما ضمن وان كان لا يملك بقية الدين لان الضمان وجب على اكل الغاصب ضمان الغصب لا سقط فلو ابراه ولم يورث راضيا منها  
فعام الاول ضمان المالك في المطالبه من اكله باء الضمان فلا عكس اي ان اختار المولى تضمن الغاصب لم يرجع الغاصب على الجاني  
ولاعلى العاقله لنا في الملك له يضمن ان ملكه باء الضمان استبد الى وقت غصبه وعصمه وداخر عن الجناية فالجاني حينئذ لم يكن  
لغاصب ملك الامة ولا استبد ملكه الى وقت الجناية فلا يكون له على الجاني وعلى عاقله سبيل كذا ولم يضمنها احد وكفى باعها  
المولى على الجاني ومات عند المسمى في الثلاث او ملكها بالضمان لا العقد عكس المسمى فاسد **ش** اي لو لم يضمن الامة احد ولكن  
المولى باعها بعد الجناية على انه بالخيار لانه امام ثم ماتت الامة في يد المسمى في ذلك فالحكم فيه كالحكم في الغاصب لان البيع شرط الجاني  
لا يزيل الامة عن ملك البايع وكملها مضمونه على المسمى بالعمه لو سكت في يد من الخيار وكان ملكه المسع عند سلكه في يد بالضمان  
لا بالعقد كان هذا والغصب سوا فكل جواب عرفه في الغصب سوا واما على عكس المسمى سوا فاسد فانه لو اشترى  
المسمى سوا فاسد وبقيتها فانت في يد من الجناية فان المولى يضمن الجاني ارض الجناية وما نقصتها الجناية الى لرضها المسمى  
لان المسمى سوا فاسد ملكها عند القبض بالعقد لا بالضمان لان المسمى فاسد بعد افعال القبض يزيل ملك البايع فانقطعت المراه  
لبديل المسمى في الجاني غير ضمان السراه ولولم يبيع ولكن يضمنها دين بعد ما فانت ذنب الدين على الجاني ما نقص قبل العقد لان  
الايقاع قطع السراه ضمن ملك الماله طار فولى ضمانين كالباع البات ضد الوسيط الرض ان الايقاع ولا جناية عند وان تركت  
ولما بعد ما بقي نصف الدين وغرم الجاني نصف البعض ولا يكون رضاء العاقله نصف النفس ويكون نصفه رضاء الخلف كالمالك  
والسراه في الامانة دون المضمون كما لو عدلت صفات الدين وان مات الولد قبل التملك وقال العاقله وغرم الجاني قتمه البعض كان لم  
يكن ولدا عرف ان قسط الولد اشترى بالملك **ش** اي لو لم يبع المولى الامة ولكنهم رضاء منها دين بعد رضاء الامة ما كان كل واحد  
منها القاتل في يد المسمى من تلك الجناية ذنب الدين الذي رضاءه وعلى الجاني للمولى ما نقصه من عقد الرض الى وقت الرض لان  
الراضين صار موفيا دين المسمى من باب الامة وايضا الدين بها ينقطع سراه الجناية في ضمن ملك الامة يضمن ان الراضين لما قضى به من  
ما بينهما فنقد ملك ما بينهما والمسمى بعد الجناية فيقطع سراه الجناية في حق الجاني لانه لو لم ينقطع لزم لم يفر المحل مضمونا بضمانه فيقلنا  
ما ينقطع السراه ضمن ملكها حذر تولى الضمان على عيني واضح لان ذلك لان الامة قد صارت مضمونه على المسمى  
بدنه للمولى فلو لم ينقطع السراه كان مضمونا على الجاني للمولى فله من تولى الضمان في عيني لرجل وانه لو رضى الى السلم العدا  
لرجل في شئ واحد قوله كالباع البات فانه قد رضى في كتاب الرض ان الرض اذا اتصل به الهلاك صار في معنى البيع والشراء فوجه لان  
الراضين يضمن قاضيا ما عليه وفي فضاء الدين يضمن البيع والشراء ولو ابراه باع الامة منه بعد الجناية وملكته بده انقطعت السراه لبديل  
المستحق هكذا سنا عند الوسيط الرض على الجناية فان المولى لو رضاء منها اولها في ضمن عليها وجب ذنات لا ذنب الدين ولا ينقطع السراه  
ويضمن الجاني العمه وباخذها المسمى فيكون رضاء عندنا وانما كان كذلك لان الايقاع بالرض ولا جناية عند الرض لانه يضمن الرض  
فلم يبر الراضين قاطع السراه الجناية لعدم الجناية حال توفيت الرض قوله وان تركت لداي وان ماتت الجارية بعد الجناية عليها وترك ولدا  
بعد الجناية العمه بعد الجناية ما كانت حارة لرجل فتمها ان تقطعها رجل او يجرها رجل يصادر تساوي غصما فلو لم يورث ولدا فتمه غصما







الداعة لبقول النية متفكسا بالرد بقضا العود والعدم دون غنى **ثم** بالنسبة عطف على قوله بالملك الذي اقوى الملك انى بالملك  
ثم بالملك التي في النية حال كون الانساب خاصا فاذا وجد قبله في محله او في مسجد محله فتمت الدية على من نسب محله او المسجد اليهم  
بعد النية في لو حفظ محله او المسجد لكانت تلك قبائل فخطوا جميعا محله واطن او مسجد او احدان كانا متساويين  
القبائل مثلا كرسوا بل ومن غرض دجلة والعسله الاخرى ومن يملكون دجلة والقبيلة الاخرى سوهم ومن غرض دجلة فوجد  
في مسجد محله او محله من كان الدية عليهم انما بعد القبائل على كل قبيلة تلك الدية دون محله الروى على المسلة الاولى فان  
نظم على عدد الروى دون القبائل وانما ضمت منها بعد القبائل دون الروى واما يمكنه التمييز بين ان هذا الضمان سبب ترك  
الغرف واخذ كذا وكذا واخذ كذا وكذا في كل موضع وكل واحد من الروى الاخر في ذلك لكانوا في الاقطاط  
سواء في غير اعتبار بينهم وكرتهم فيكون الاعتبار بعد النية لانه لا علم الاخره المنسوب اليهم وكرتهم وكذا لو كان في غير القبائل  
رجل واحد ليس معه غنى فانه اخذ منهم المسجد والمحله كان تلك الدية على عامله والتمسك على عامله السلسلتي الباقيتين قوله  
كذا وكذا الحكم ان باع احد من القبائل الملائق دورهم الارجله واحدا منهم ثم وجد قبله في تلك المحله او المسجد يكون دية على  
عوامل القبائل الثلاث انما ولا يكون على عامله المتخلى لان الذنب تقدم المحطه على المتخلى بلغة النية الى المحطه و  
اذ ائتمروا واصلوا في النية اليهم ضد المسلة الاولى فان لم يتوكل المتخلى في المحطه لان العلم منها الملك اجمع منه سواء واما قال  
في الذنب اقران غنى قوله يوسف الخافانه اذا وجد قبله في محله منها اصل المحطه والمنزلة والسكان كلهم سواء وهو قول ابن  
ابن الجوزي فان باع ذلك الرجل ايضا وان لم يتوكل في تلك القبيلة واحدا منهم فوجد السلسلتي السجرات في المحله فتمت الدية انما لا يملك على  
عاقلة القبيلة الباقية والملك على عاقلة الدخلة ومن الذين اشترطوا دور تلك القبيلة دون الباعة ومن افترقه تلك القبيلة لغير  
النية عنهم الى المنزلة لان المنزلة في مواقع القبيلة الباعة في حوزة المحله اذ لم يتوكل في القبيلة الباعة احد لا يرى المحله  
للمحار منب الى المنزلة من قوله متفكسا حال في الثلث في قوله ان كان الثلث اى حال كون الثلث واجبا على عاقلة الباعة دون الدخلة  
بعد الدار الى ذلك الرجل بالعبث بالقضاء في البيع الاول في الاصل فيعوى الى ذلك الرجل قدم ملكه وصار كما قال في بيع الرجل وان  
اصل قوله دون غنى اى دون الروى بقضا فان الدية بالعبث بدون العضا فصح في حق المتعاقدين بيع جدير في ثلث الثلث  
والعاقلة بالثمة وكان منزله الذي في منهم ولو اشترى هذا الرجل الدار ايضا لا يقطع نية المحله الى المنزلة فكذا انما وان  
اشترى احد من السلسلتي دون الاخرى فتمت عليها وعلى الثالثة نصفان لما عرف لكن شرط ما قبض لاسرار الملك عند والعكس  
عندما تفرع على انعكاس في جناية العضوب على الغاصب المالك مدرا واعتبارا وان ما بالشيء سعى ما في البعض كوقت المغرب سعى  
ما في الساض على ان الجناية مع الدار ايضا كما في الغصب الرين وحمل معها مطلقا في العارية والاجاز ما لم يتحقق للفرق في الروى  
**ثم** اى وان كانت القبيلتان من القبائل الملك فلا بأس احد من الروى دورهم جميعا في لم يوافقوا في القبيلة الباعة وادام جدير  
في المسجد في المحله قبل فتمت الدية على السلسلتي المستمرة وعلى القبيلة الباعة نصفان لما عرف فتمت النية قائم الى المتخلى قبل السجرات  
لا يتراد بالشرى وانقطع نية الباعة فكانت الدية على عاقلة القبيلتين نصفان بخلافه لكان المتخلى اجيبا لانه حدث  
النية اليه بالشرى فكانت الدية انما كما ذكرنا قوله شرط اى لكن تقسم الدية بين القبيلتين كذلك تقسم شرط قبض المنزلة  
دور الباعة لا تتراد الملك عند في ضيفه والعكس الجرح عطف على القبض اى شرط بالعكس مع مرار الملك لا بالقبض عند في خوف  
ومحمد بن الله فانه اذا باع رجل وان لم يقبض الى الذي دار حتى وجد فيها قبيل كان التامة والدية عند في ضيفه على البائع

وعند ما على المالك الاصل في الدية انما وجب بترك الخط ما لا انا نسب الى ترك الخط من جعل الشرع الى الخط وظن الشرع انما يكون ملك  
الرقبة وهو متول القدر على الخط ضيفه باليد لا بالملك فهو لا يعتبر الملك مع وجوه الدية وما اعتبر الملك له وهو ولا توقف على قرار الملك  
وانما جعلوا هذه المسلة مختلفا فيها على هذا الوجه فترعا هذه المسلة على انعكاس في ان جناية العضوب على غاصبه مع مدرا وعلى المالك  
عند في ضيفه وعند ما انعكاس للكان فيكون جناية العضوب على غاصبه مع مدرا وعلى المالك مدرا فترعا هذه المسلة على انعكاس في ان جناية العضوب  
قوله واعتبار ما يتعلق بقوله والمالك على وجه الملك والشرى فترعا على انعكاس في جناية العضوب على غاصبه مدرا وكل جناية الموقوف  
على المالك اعتبارا ووجه التفرع ان ابا حنيفة اعتبر في جناية العضوب باليد لا بالملك في جعلها مدرا على الغاصب مبني على المالك  
وما على العكس كذا في هذه المسلة قوله وان ما بالشيء عطف على انعكاس اى او تفرعا على ان ثابت ما بالشيء سعى ما في البعض ذلك الشيء  
كوقت المغرب سعى ما في البياض عند لا عند ما ووجه هذا انه ثبت وقت المغرب باعتراف الشق وسواك في البياض بعض من  
اكثر فابني البياض كان الوقت ثابتا وهذا الوجه في الفضل لقول ابا حنيفة على تقدير انه جعل الشق مع كذا قال لا ووجه التفرع  
على هذا ان القبيلة التي باع دورهم اذ لم يوافقوا في قبض الدور فترعا في كانت اليد لهم دون الملك فكم ضمان الجناية عليهم كان  
متعلقا باليد والملك فيبقى ذلك على البعض وسواك فلا ينقطع عنهم حكم الضميمة ما في البعض النية ما لم يقبض الدور منهم فشرط  
البعض عند وعند ما لافاز ان ملكه لم يتوكل في يد اركم الذي يعلق مجموع الدور الملك لم يتوكل في يد الغاصب بقاء البياض لم لا اراد  
كمسوا ونسب اليه ابو حنيفة من شرط القبض دون قرار الملك فترعا قوله على الجناية مع الدار ايضا اى من كان له الدار على  
وجه الضمان كانت الجناية ثابتة في حقه حتى يوافقها ولا شرط الملك كذلك في جناية الغصب في الغاصب فانه يكون مضمونه  
على الغاصب لان له على الغصب ضمان وكذا جناية الرين يكون مضمونه على المنزلة لان من يد الضمان وان لم يوجد الملك انما  
قبل اليد بالخامسة اخرنا عن يد المتاجر والمستعير والمودع فان الجناية لا تسع اليد وقبل الجناية مع الدور مطلقا لا ينفيد  
كونها ضامنة حتى مع الدار في العارية والاجاز ما لم يتحقق الدار كالمودع الذي على الودعه للمودع فانها تخضع للمودع لان  
المودع ما قبضها حتى يعطى الى نفسه بخلاف المتاجر والمستعير ووجه هذه الرواية ان لزوم كلف ما اعتبار اليد ما لم يتحقق اليد  
لغنى كان مولا الاصل في حق اليد قبله حكم اليد بالنية عام فاذا وجد في اجماع او الشارع كان على بيت المال ثم بالوفى فاذا  
وجد الجنى او السفينة كانت على عاقلة غيرها وان وطرس في قبيلتين سلمها الصوف كانت على عاقلة الاقرب الا انما امر الفرس  
او مسلة فيكون مدرا كما لو وجد في مكان لا يسلمها الصوف في العارية او ام الملكة بالنسبة حال كون الانساب عاما فكل من نسب اليه  
منه النسبة العامة كانت الجناية مضمونه عليه فاذا وجد قبيل في المسجد الجاع او الشارع كان ذلك على بيت المال لان النسبة والندس  
الى جماعة المسلمين على العموم وبيت المال منهم جميعا ثم الملكة ما لغز في كان اقرب مكانا من القبيل كان موجب ذلك عليه فاذا وجد  
قبيل في سجن او وجد في سفينة كان الدية على عاقلة في كان ما اى بالسجى والسفينة لان الخط كان عليهم باعتبار القرب وان  
القبيلتين في سجن سلخ كل واحد منهما الصوف في المكان الذي وجد القبيل كانت الدية على عاقلة الاقرب منهم لانه القبيل لان عند  
الضمان باعتبار ترك الغرف واخذ عن مكنة ومكنة اصل الاقرب اقوى واما في سجن الصوف لانه لو وجد في قبيلتين في مكان  
لا يبلغ منه الصوف الى واحد منها لا يجب الدية على عاقلة واحد منها الا القبيل الذي في الزمان او وجهه يكون مدرا وهذا لان  
تكلف الغرف واخذ الاقرب مكانا ايا كان فاحتمت الملكة على ذلك سى انما تحقق عند العلم بوقوع الحادث ولما لم يبلغه الصوف  
سعدر عليه الاطلاع بوقوعه وكذا الفاروق الزمان لان قلتم لم يتوكل في قبيلتين في الزمان واما في مدركه الماء والاهل علم الصواب







فانما يخافه سده رواء عن محله ان بعض فر كان في عيال انسان اذا كان مودعا فذفع الودعة الى غيره  
لا ينعق في الصدر ان سده لا يعرف لهذا السده رواء الا في هذا الباب **باب** ما علم بالصواب  
استبلا الكفار منقطع الملك ون حقه وفاقا بالعصمة ابتداء وعدها عند الاحراز اذ هي بالهجر الحار ونواياها  
في حق المضامين للزعم المدبر واخاه اذا استبلا كفتى من الاسباب بوجوب ملك المحل المحلة ولما اخذ الميراث لم يجر  
ضد العكس اذا استبلا فمما فيه ملك او ضمان فامر لا يساع الحسى فيها والاحراز دون **ش** الغنم يرجع الى استبلا الكفار  
اي استبلا الكفار على المسلمين اذا حرزوا بدار الحرب ينقطع حقيقتة ملك المالك الاول ولا يسقط حقيقته وفاقا بغيره  
ابتداء وعتق عدم العصمة عند الاحراز يعني ان استبلا الكفار برب العصب في وجه وبنه الاستبلا على المال البياح  
من وجه لان ابتداء موه على المال المعصوم في دار الاسلام ويتم بطلان الاحراز بدار الحرب في المال البياح فعملنا بنبه الاستبلا  
على المال البياح وجعلناه قاطعا لحقيقة ملك المالك الاول وعملنا بنبه العصب وابتدأ للمالك الاول حق الملك على ما بينهما  
واما قلنا بالعصمة ابتداء وعدم العصمة عند الاحراز بدار الحرب اذ هي اي العصمة يكون بالهجر الحار جرح التعريف بولا  
وبنوايا يعني ان العصمة ونى معنى في المحل بغير حرم النوض لى محفوظا لما لكه زوالها عن المحل يكون بالهجر الحار وبنا  
في المحل للملك بكون الهجر الحار فادام الاموال في دار الاسلام ثبت لها العصمة في حق ملكها بالهجر الحار الذي يكون للمسلمين  
واذا احراز الكفار في دار الحرب زالت العصمة بالهجر الحار الذي ثبت للكفار بالاحراز والمواد الهجر الحار بكون الاستبلا  
على وجه لا يمكن الاعانة منهم وانما يكون الاحراز بدارهم اما قبل الاحراز فالعصمة باقية لان الامام ممكن في الهجر الحار ما منع المسلم  
لان العلم في دار الاسلام لاسل الاسلام كما في حق المضامين فان ما بينهما قبل الاحراز الكفار بدار الحرب فحين لما كها فمما بينهما  
بعد الاحراز ما لا يعنى ولا يلزم على ما ذكرنا من ان استبلا الكفار يقطع الملك المدبر والمكاتب وام الولد فان استبلا الكفار  
على مولا لا ينقطع الملك لان استبلا الكفار على اموال المسلمين ليس بكون ملكهم فيها فيكون كسائر اسباب الملك ما راسا  
الملك بوجوب الملك فامر محل الملك لا يوجب محله الملك مع الاحراز المحلة والمدبر واخاه لسوا محل النبوت الملك فلا يوجب الاستبلا  
ملكهم وكذا لا يلزم على ما ذكرنا ما اخذ الميراث في اموال المسلمين في دار الاسلام لم يجر بدار الحرب فانه لا يبعد ملكا ضد العكس  
اي ضد ما قلنا في الرد بالدار والام اخذ في المسلمين واخر بدار الحرب فانه ملكه ثم تمام الاستبلا على المال البياح واما قلنا  
لا يلزم ذلك لان الاستبلا يكون بالهجر الحار والهجر الحار حصى الملك الضمان او ان كليهما فتسقط ظهور ان الهجر الحار فيها  
منع الاحراز دون الهجر الحار فالمراد لما اخذ في دار الاسلام فقد ثبت في هذا المال سبب ملك ويب ضمان للمخوف  
فلا يتم استبلا علم فلذلك لم ينقطع ملك المالك عنه بقوله والاحراز بالهجر الحار على الهجر الحار اي ولا تساع الاحراز دون الهجر  
الحسى **م** ما اخذ المولى القديم من الهجر الحار من قبل النعم الحلى وقمة غرق وفاقا بحى الملك المالك في الشفعة لا يلزم منقوض لم يسم  
حين باخذ مجانا اذ عارض حقه السابق حتى لا ملك عكس المقوم ولما اسلوا حيث لم باخذ منهم اصله طار السوء والقول الحسى  
في قدر المسمى لمحق الملك البينة له عند اى يوسف لاثبات الزيادة كما في قمة بدله والمولى القديم عند ما نقى الا ان لم ينع على  
الشفعة **ش** الفاء تتعلق بقوله منقطع الملك ون حقه اي ولما كان استبلا الكفار ينقطع ملك المالك الاول لا حق الملك فقلنا  
انه اذا انتهى في ذلك الموضع الكفار بعد الاحراز بالدار لم كان للمولى القديم ان باخذ من الهجر الحار منهم من الهجر الحار  
الذي استراه به شيئا كالدرهم والديانير والمكدر والموظف مع غرضه وان كان غير ملى كالعوض باخذ بقمة ذلك النعم الحسى

وفاقا بمتننى حق الملك الملك بقوله والملك عطف على حق الملك على الملك لى لس الماده حق الملك بمعنى للمسمى الملك في ذلك  
والمالك القديم حق الملك فاعينا جهة الملك للمسمى ولم باخذ منه مجانا بل بالنعم الذي ملكه وراعيها حق الملك للمولى القديم  
الابتداء ولاية الاخذ من الهجر الحار في الشفعة فان الشفعة باخذ الدار من الهجر الحار من قبل النعم الحلى وقمة غرق وفاقا بما للشفعة  
من حق الملك بالمسمى في الملك منها قوله لا يلزم اي لا يلزم لنا اخذ المولى القديم مجانا لانه عارض حق الملك الذي ثبت للمولى  
القديم سابقا حق الملك للملك يعني انه كان للمولى القديم حق الملك فيه بعد استبلا الكفار وثبت للغبانين ايضا حق الملك بالماخذ  
من الكفار فعارض حق المولى حق من له في الاول بالسبق فلهذا قال حقه السابق عكس المقوم المقسوم فان المولى القديم باخذ  
بعد القسمة بالقمة لا مجانا لانه عارض حق الملك للمولى القديم حقيقته الملك فان المقوم المقسوم بعد القسمة يكون ملكا للغبانين  
الذين وقع في نصيبه فترجحت على حق وهذا المعنى قال البنية ان اصبته قبل ان يسم فهو لا ينعى نى وان اصبته بعد ما  
قسم اصبته بالقمة ان ثبت وكذا لا يلزم ما لو سلم الكفار بعد الاستبلا على مال المولى لا باخذ المولى القديم منهم اصله  
لانهم في ابتداء اسلامهم على صفق فيه فيكون اخذ منهم سببا لتسليمهم على الاسلام فلا يواخذ اصله حذر سببهم ولهذا قال  
من سلم على ما فنوله لم اراد المولى القديم ان باخذ من الهجر الحار منهم واخذوا في قدر النعم السمي بالقول للمسمى لان المولى القديم  
يدعى عليه الملك او دعى من المسمى وسو محمد ملكه فكان القول قوله كالبائع مع المشتري اذا اختلفا في النعم والسلم فام بغير  
قول البائع انما حقه وجب التحالف لمحق الملك كما سمي والشفعة مع المشتري اذا اختلفا في مكان القول قوله المشتري لمحق الملك  
واما اقام البينة قبلت بنبه وان اقاما البينة فالبينة بينة المشتري عند اى يوسف لاثبات الزيادة في النعم والبينة يرجع  
بزناد الابنات كما قلنا اختلفا في قمة بدله ذلك المشتري في الكفار بان استراه منهم بالعص فلا صلح في قمة ذلك العوض و  
اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري وكذا اخذوا البينة للمولى القديم عند اى صيفه ومحمد لعون الا ان اقام البينة يعني لى المولى  
القديم يلزم على المشتري الدفع الى المولى القديم وسه المشتري لا يلزم على المولى القديم لان له ان لا باخذ المشتري منه قمة حقه بينه  
المولى القديم بكونها ملزمة ولم يذكر محمد من هذا الخلاف في الاصل وانما قالوا بالخلاف على هذا الوجه قوله المولى على ملة الشفعة  
فان المشتري مع الشفعة اذا اختلفا في النعم واقاما البينة كانت البينة بينة المشتري عند اى يوسف لاثبات الزيادة وعندها البينة  
بينه الشفعة لانها ملزمة **م** ومن وسبه المشتري يوم التسليم كمن وسبه العدو ولعمه باطرا ولا ينقص البينة للاخذ بالشر  
على المذهب كما لا ينقص العسم للاخذ بما لا فقه لم يسمعه ولم يبطر بالآخر ضد الشفعة الابري ان ذلك باخذ بعد الخطر الدار  
محمدا وذا الاخذ بعد النذر **ش** ومن عطف على قوله من انتهى وما اخذ المولى القديم من وسبه المشتري من الكفار وسبه الله  
بالقمة الى كانت له يوم تسلم الموصوب يعني لو انتهى بغير الكفار عكس اسره ما فم وروى الى دار الاسلام ولم باخذ  
المولى القديم من وسبه المشتري لو حل وسبه الى الموصوب له وقمة يوم تسلمه فادريه باخذ المولى القديم من الموصوب له بالغة  
درهم كمن وسبه العدو اي كاخذ من وسبه العدو فان العدو ولو وسبه بعد لوط وسبه الله ولغيره مولى دار الاسلام باخذ  
المولى القديم من يوم التسليم واما ما اخذ بقمة يوم التسليم لتعينها اي لتعين يوم التسليم نظر الجاني لان الموصوب له  
قد ملكه بالهبة من المشتري او قدر العدو وقد ملكه بغير ذلك فبغير قمة يوم ملكه لا لم ملكه بالبدل باخذ مثله او قمة ولو لم بغير قمة  
يوم ملكه لشعر الموصوب له فلو لم باخذ المولى لغيره ولا يمكن ان بغير قمة يوم الهبة لانه لم يكن يوم الهبة ملك الموصوب له  
فتعين قمة يوم التسليم نظر اليها ولا ينقص الهبة الى كانت من الهجر الحار لما اخذ المولى القديم بالشر على ما هو المذهب الصحيح







يعني لو قال المولى القديم انا اعطى الجبة واخذت مني القميص بالثمن لست له ذلك كما ان لست له ان سقى السمى ومعدن له  
ملك الغنائم في ماخذ مني روى ابن سماعه عن محمد بن عبد الله ان له ان سقى السمى وماخذ ما يملك الاول لان الملك دفع  
للمتقنى من العدو اولين دفع في ١٣ وللولي حق الاخذ وكان حقه سابقا على حق الموصوب له او على حق المتقنى بعد ذلك فكان  
له حق السمى كما لو باع المتقنى الدار او سب كان للشفع ان سقى نفسه وماخذ ما يملك الاول وجه ظاهر الرواية ان حقه  
اي حق المولى القديم لم يقتصر على المتقنى بل دفعه الى غيره فلم يكن له ان سقى نفسه بقرق المتقنى وكذا حق المولى القديم لا يبطل  
بما اخذ من ترك الطلب ولو كان له حق السمى سبقت ملك المتقنى هذا الشفع فان حق الشفع في الدار المتروكة يقتصر على المتقنى  
لان حقه في الشفع ثبت من قبل ذلك المتقنى وكان له ان سقى نفسه بقرق المتقنى لان له ان ينقص اصل سرقه وايضا سطر  
حق الشفع بالماخذ وترك الطلب فازاكت بطل حقه فلا يؤدى كون ملاءه السمى الى سبقت ملك المتقنى ثم اراد تنوير  
الفريقين المولى القديم وبين الشفع في ان المولى القديم لا يملك نفسه بقرق المتقنى والشفع يملك فقال لا يملك ذلك  
اي الشفع باخذ الدار الشفع بعد ما فعل المتقنى الدار سجدا او دارا الى المولى القديم لا باخذ العدو ما دفع المتقنى  
من الكفار وذلك لان الشفع لما اتفق حقه على هذا المتقنى بالماخذ منه يقتصر حكم البيع الاول في حق المتقنى اسمع بالماخذ  
حكم عمله الدار سجدا بخلاف المولى القديم لان حقه لما لم يقتصر على المتقنى من العدو ولم يكن له نقص سرقه كان البديل الواقع  
منه نافذا لشفعه من الاخذ ومن دفعه اليه كجناية العدو وعمل نفسه بقرق دون قدر الارش كما لم يورع عكس المصالح عليه عن  
خطا نفسه لانه عكس القدر فابل المال لا الفرق عن مقتضى حملوا فيه او جناية منه سلامة الاصل الا ان ماخذ فاقى العصى  
بعد دفع الغنم فباخذ من المولى القديم بقرق من غير ان يملكه من سرقه الضمان لا يملك له وفيه خلاف معروف في اي  
وماخذ المولى القديم من دفع المتقنى العدو له كجناية ذلك العدو ومن دفع المتقنى له من نفسه بقرق العدو لا يملك الجناية التي  
دفع بها كما لم يورع فان المتقنى من العدو ولو اصرح لزوجته ماخذ المولى القديم من الاولياء بالارش لا بقرق لانه اي لان المصالح  
عن خطا نفسه فان المتقنى لو وضع جناية خطا فباع اولياء الجناية على هذا العدو دفعه اليهم ماخذ المولى القديم من الاولياء  
بالارش لا بقرق لانه اي لان المصالح عن خطا نفسه فابل المال لا بقرق المال لان موجب الجناية الخطا المال كان موقوفا  
للاولى الجناية فطالبه المال فولى الجناية لا يملك الملك في العدو من المتقنى حال صار من ثمنها العدو من الارش كجناية فكان كما اذا  
استراه مال الفرق عكس القدر عكس المصالح عليه عن خطا نفسه وسوا المصالح عليه عن عمد نفسه اذ المدفوع بحاله العدو فانه  
قابل غير المال لا المال لان موجب العمل الفعاض والقصاص ليس مال وكذا جناية العدو سبقت بقرق العدو لا يوجب المال على  
المولى فقد ملكه في الجناية بغير دفعه كالجناية والاصل ان من يبيع العدو ملكه بل بديل ماخذ المولى القديم بالغنم  
بقوله غير موقوف اي حال كون العدو غير موقوف من بقرق من يوم قبضه الموصوب له او في الجناية كقول رافة او جناية في العدو يعني  
ان نقتل العدو عند الموصوب له او عند الجناية باق سادة ارباب قطعها بطل واصل الموصوب له او في الجناية ارسه  
ماخذ المولى القديم بقرق من يوم القبض ولا يعتبر النقصان الحاصل بعد ذلك لانه اما يعطى الغنم بطرق المعاداة لا بقرق المعاداة  
والغلاء ما زاد الاصل وقد سلم الاصل فلا يفسد بقرق الطريق شيئا وقوله الا ان ماخذ استثناء فبقوله غير موقوف اي الا  
ان ماخذ العدو فاقى غنمه بعد دفع غنمه بان فناء رجل عصى ذلك العدو ودفعه الموصوب له الى الغنم في العيشين واخذ غنمته ثم  
حضر المولى القديم فانه لا يباخذ الجبة والغنم في غنمه اعمى عند ابي حنيفة وما ذكرنا من قوله في بعض الروايات وفيه خلاف

الزوج بقرق لا بقرق المهر عكس  
العدو الذي صالحه عليه المهرى هو

موقوف وما في ذلك في الجوامع في ابواب الكاح له عند ابي يوسف الغنم بدل العيش وسلم الجبة شرط الضمان وعند محمد  
في بدل عن الجبة والعيش جمعا وقد روي هذا الكتاب في ان حياه العدو بعد ما يكاح العدو وطعمه فعلى هذا كان قول  
ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة نعم الله قال العدو الجدة والاصح ما ذكرته بعض النسخ ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف نعم الله  
انما اخذ غنمته اعمى انما ترك وعند محمد ماخذ ما يملك الغنم التي دفعها الغنم الى الموصوب له بناء على اصل تقدم في  
ابواب الكاح لم الغنم التي غنمها بدل عن العيش عند ابي يوسف لكن بشرط سلامة سدة الغنم للموصوب له وسلم الجبة  
وقول ابي حنيفة في هذا القول الموصوف ولما ثبت هذا فقد ابي حنيفة وابي يوسف نعم الله كما كانت الغنم بدل العيش  
وسلم الجبة بشرط كان احدى الجنبه بغير بدل وكان الغنم كالموصوب له فباخذ المولى منه بقرق من يوم قبضه كما في اليه  
وعند محمد لما لحاق بدل العيش واحده كان ذلك احدى اسل طرف كالمسرى ولو اشترى العدو بالقيمتين ثم فاقى غنم  
العدو وبقيت الجبة العيا ثم جاء المولى القديم واذا اخذ الجبة فانه ماخذ ما جمع الغنم ولا يطرح عنه سدة الغنم  
فذلك كسنة ساريا حق الاخذ في الولد دون الارش عكس حق في الحنا وكون اولى لانه عكس الشفع اعان لالشرافه  
عاد المولى القديم في المراه بالثمن الاول والروايب والفار والوجع في اليه والولد بعض الارش لا يباخذ المولى  
مع الولد او معدوم حقا او قدما ما اصر قبل الولد وفاء بالثمنية وماخذ الولد بعد فوت الام حقا او مولا بالسقط  
لا الكل عكس باي ابي يوسف حسب تاصل الاساع فماتت فوفت اصله كالبيع واليمين لا المهر باقية ببقاء كالكفاه راوا  
يعيب طرف بين الارش والاخذ صوتا للفقير اصله ووصفا لا باطون قبلها لانه في ضمانه كطرف عاصب بشرى الموصوب  
الروايات قبل المصعب لا بعد راحا بعد طرف مانع عند في الشراء ما رضى البعث في اليه بغير ما بين الغنم  
خطا في النقصان لا التمس في قوله ساريا حال فاعل ماخذ في ماخذ المولى القديم حال كونه ساريا حق اخذ منه الى الولد  
دون الارش في لو كان الماسور حاره فولدت ولدك في الموصوب له او المتقنى او في الجناية كان للمولى القديم  
ماخذ ولدا ولو قطعت يداها واخذ الموصوب له ارسها او قبل الولد واخذ سوارسه لا يكون للمولى القديم ان ماخذ الارش  
عكس حق في الجناية فانه لو جنت حاره ثم ولدت ولدك بعد الجناية واخذ المولى فيها المادفع ولدا معها ولو قطعت  
يديها واخذ المولى ارسها واخذها دفعها دفع الارش معها وعكس بقرق المال كولى فان حق البقرق مال الزكوة بعد حولا ان  
المولى يسرى الى يده وبدل المراه ولا يسرى الى ولد له فان الجارية اذا كانت للنجارة وحال اكله قبل ان يورث يكون له ولد  
ولدا ساوي ما يسرى كولى الى الولد في لومات الحارة بعد الحولا لا يسرى حق البقرق سقا الولد في لولته بقرق اكل  
الماخذ ولو استهلكها ان ان بعد حولا لا يسرى حق البقرق سقا الولد في لولته بقرق اكل الماخذ وكان حق المولى القديم مثل  
حق الشفع فان حق الشفع متى ثبت في البقرة المتروكة لشرى كاله الزان الحارة من المتروكة في لو كان في الارض الشراء  
تجمل فامت والمار بعد على التجمل كان للشفع ان باخذ الارض والتجمل مع المار ولا يسرى الى البديل في لو استهلك بقرق  
في الارض التي وجبت فيها الشفعة او التجمل او في الدار واخذ المتقنى غنمه ذلك لا يكون للشفع ان ماخذ الغنم بل اخذها  
في نحو في الجناية في الحارة الجانية مثل حق المدفوع مال الزكوة وفي المولى القديم وفي الشفع في هذا المعنى لكن الفرق في حيث  
ان المولى القديم ماخذ الماسور بكل البديل بعد ما فات طرفه فاخذ الموصوب له او غنم الارش كلاف الشفع فانه اذا  
سدم المتقنى بعض البناء او سدمه غنم واحد المتقنى ضمانه واحدا للشفع كطعن ذلك المهر في هذا الوجه كجراح الوجه







الفرق بينه وبين غيره لانه اى لان اخذ المولى العدم للاسود اعانته الى قدم ملكه وما سطره في البدل بطريق العدم بالخلص الى  
القدم لانه كان سدا منه عكس الاخذ بالشفعة فانه يكون سدا وبدا له ولذلك عطف الشفع حصه ما اسحق من الدار ولا  
سحق من المولى العدم حصه ما استحق من الاسود ثم اراد كقولنا اخذ المولى العدم اعانته لانه في عاده اى المولى العدم  
في المراكم يعني المولى العدم اذا اشترى العبدان وبيع ثم اسر العبد واستراه منه مسلم عشاء فباعت المولى العدم عشاء  
عاده المولى العدم في المراكم بالتميز الاول وسوالنا في كان له ان يبيع بعد ذلك ما لم يملكه بالالف ولو كان الاخذ سدا منه لما  
عاده العدم في المراكم بالتميز الاول وكذا عاده اى العدم بعد اخذه في الرد بالبيع لو كان فيه عيب بعد البيع الاول كان  
له الرد عليه وفي الرد بالفساد لو كان السع الاول فاسدا كان له ان يرد بعد ذلك حكم العاد وكذا عاده اى العدم بعد  
اخذه في الرد بالبيع لو كان السع الاول فاسدا كان له ان يرد بعد ذلك حكم العاد وكذا عاده اى العدم في الردع بالهبة  
في لو كان العدم في يد ماله مبرج فاذا اخذ بعد الاسكان للواصب يرجع في يده العبد ولو كان اخذ بطريق الشراء لم يثبت  
في مخرج الاحكام ولما ثبت انه اخذ اعان الاسر سري في المولى لان الولد مضمون بالرد فلا سري في  
الماضيه لانه اعانته الى قدم ملكه ولم يكن له في الارض ملك قوله فخذ اللام الفاء سعلون بقوله ساراى اخذ الى الولد فاذا  
كان حق الاخذ ساراى ماله الى الولد كان الولد ساراى في حق الاخذ فخذ المولى العدم اللام مع الولد كان باذنه  
قبل الولد وكذا لو مات الولد بان مات حقيقته او مان فيه السان واحد للموتوب به فتمته باذنه ما كان باذنه قبل الولاء  
ولا سعلون لولده ساراى وفا. بصفة الشفعة فان البيع لا يكون له فسط ما عاين الاصل وهذا اذا مات الولد واصل اللام  
الى فاسد المولى خفف اسبابها فان ساراى اخذ الموصوب له فتمتها وبيع الولد المولى العدم الولد بعد حقوق اللام يستلم  
من قيمه اللام لا يملك العدم يعني قسم فمده اللام يوم سلم الهبة على اللام باعتبار قيمتها يوم التسليم وعلى ولد ما باعتبار قيمته يوم  
ميراث المولى العدم ثم اخذ فاصاب الولد باذنه بذلك اصاب اللام سقط عنه عكس الى راي ابى يوسف فان عندنا  
الولد يملك قيمه اللام لا سقطت قيمه اللام لاني يوسف انه ان الولد يبيع اللام ولم يكن فيه وجب الولد واما وجب الاصل وميراث اللام  
فاذا نسب الاصل وتبقى الفرع حمله في حقه كان الاصل باق كالمكاتب اذا مات وحلف ولدا سعى الولد في جمع المكاتب كذلك  
سنا واما دليل ذلك فقوله في قوله حسب باصل الاشاع اى حسب حصره من ماله من كونه تبعه الى كونه اصله في مع سر فروق  
اصل وان الزيادة لفائدة في اصله في العدم مات الاصل وبقيت الزيادة بغير الزيادة اصله في حكمه ويجعل كان  
العندى على الاصل والفرع في كونه حصه ما اوجب العقد كانه البيع والوفى فان الحار المبيعه لفاد ولدت ثم قتلت اذما  
وبقي الولد سعى حكم العقد في الولد حصه من الميراث وكذا اذا قتلت الجارية المملوكة او ماتت وبقي الولد في حكم الوصية  
من الميراث قوله لا الميراث يخر عطف على اصله لاي لاسب الاصل الميراث ما به ساء الولد كانه الكفاة كما قال ابو يوسف و  
الحاصل ان ابان يوسف جعل الشفعة في الولد ملسا كما جعل الاصل ملسا كما جعل الاصل ملسا كما جعل الاصل ملسا كما جعل الاصل ملسا  
عند قيام الاصل وثبت الكل عند ذلك لانه السع كلف الاصل كافي الكفاة وعمره كعده تبعها ابتداء وهذا هو ان يولد له  
سقط في العدم ثم جعله اصله عند سلا الاصل فاذا انقضت اصله قسم العدم عليها فالسبع لا يسلم على الاسحابة والاصح  
قول محمد لان بعضا من تابع جاز ان يحمل كان لم يكن كالا طاف اما لا يجوز له يولد عديم الاصل قوله رادى حال كونه المولى  
القدم بعد اخذ من الميراث في العدم والموتوب له في الحماه عيب حدث منه من الاسر الا قد يعني لو اسر العدم

فاستراه منهم رجل ودسبه المسمى او دفع الى وفي الجناية لرجل فاعود ثم حضر المولى العدم واخذ ولم يعلم بالعود علم كان لانه  
معه على الماخوفه وكذا لو حلف العدم في العدم وقوله حلف بين الاسر والاخذ سلسله وانما كان له الرد بالبيع الحار  
بعد الاسر صونا لحقه في العدم اصله ووصفا يعني لما كان له العدم الى قدم ملكه سطران لا يكون العدم على الصفة التي  
كانت عليها فاذا اقامت تلك الصفة كان له ولله الرد وكانه البيع لا ما حلف سلسله اى لا يرد عيب حلف قبل الاسر الا قد  
بدل المولى العدم لان ذلك العيب ضمان المولى العدم لم يوجب خيار الرد كما هو خوفه غاصب يلقى الموصوب في المالك فانه  
يرد البيع على المالك بالبيع الحار قبل الغصب عصبه لا بالبيع الذي حلف بعد العيب لانه في ضمان الغاصب فلا يوجب له  
خيار الرد قوله راجعا الى حال كون المولى العدم بعد حلفه منع الرد عند نفسه المولى العدم لم يرد من الميراث  
الموصوب له ثم اطلع على عيب حلف بين الاسر والاخذ قد حلف عند عيب لغرضه الرد يرجع في صورة الشراء فنقصان  
العيب وفي صورة الهبة فنقصان ما بين التمتين اى ينظر الى قيمته غير عيب هذا العيب والى قيمته مبيعا فخرج مصلها  
على الموصوب له وانما كان كذلك لخطا في الموعود لاني التمتين يعني لاني الواجب اليه قيمته يوم قبضه وقد ظهر له وقع الخطا في  
الموعود مخرج نقصان القيمة وفي الشراء يجب عليه التمتين المسمى للميراث لا يظهر الخطا في المسمى فلا يرجع سري في المسمى بل ينقصان  
العيب م طوم باخذ المولى العدم ولا زال ملك الميراث في اسر العدم وانيانا وما عى بعد الاحراز من اخذه البناء فحق  
الاخذ من الميراث كانه للميراث الاول منه للمولى العدم والاخذ في كونه عودا كافي رجوع الواصب الاول كانه لما في غير هذا السر  
في تكرير العدم فان لم يخذ الميراث الاول لم يخذ المولى العدم لما واد ان احد باخذ المولى العدم بالتميز في العدم  
كالشفيع باخذ الميراث في دفع ما حاز الميراث من رده في التمتين لفتل العدم رادى فلوان العدم الماسور لم يخذ المولى  
القدم بعد استراه رجل في العدم ولغرضه الى دار الاسلام ولا زال عن العدم ملك الميراث في العدم عية اوسع في اسر العدم  
هذا العدم ثانيا ولغرضه مدار الحرب ثم باع بعد الاحراز بالدار مخرج مخرج لغرضه الميراث منهم الى دار الاسلام في الاحراز  
من الميراث كانه اما يكون للميراث الاول ثم حق الاخذ للميراث الاول يكون للمولى العدم في موله في حق العدم عن ملكه  
اولا في حق الموصوب واول ملك الميراث الاول كان اخذ فكون مولا المولى العدم الى الميراث كانه في رجوع الواصب الاول و  
الواصب كانه فانه اذا وصى رجل ابني عبد وسلم اليه ثم وسبه الموصوب له الاخر كان الرجوع الى الموصوب به كانه للواصب  
كانه ثم الرجوع اليه للواصب لاول فان الرجوع في الهبة اعان الى ملك العدم لا ملك الواصب كاحد المولى العدم باذنه  
الواصب كانه في الهبة كان للواصب الاول الرجوع اليه كما قاله مكي وسبه الموصوب له اصله وانما كان كذلك لما في غير هذا  
الترتيب في تكرير العدم او ميراثه الحق وذلك لانه لو كان للمولى العدم الاخذ من الميراث كانه كان للميراث الاول الاخذ من  
المولى العدم لان عليه بنوق حق الاخذ وقوع الاسر على ملكه بالنقض ثم كان للمولى العدم ان يخذ منه ماله عليه فليعلم  
المكرار فلا فائدة وان كان لاحد من الاخذ من الاخر ولا يكون للاخذ من الاخذ من مع وجوده على الاخذ لم يملكه الحق فليعلم  
لا يضر في غير هذا الترتيب فان لم يخذ الميراث الاول العدم من الميراث كانه لم يكن للمولى العدم ان يخذ من الميراث كانه طام  
من له حق الاخذ من الميراث كانه للميراث الاول وهذا الاخذ هو المولى العدم في الاخذ ما يحق اذا حقق اخذ الميراث الاول لان  
الاصل اعان الى قدم ملكه فاذا لم يخذ الميراث الاول كان ملك الميراث في ماله ماله ملكه العدم وان اخذ في ماله  
اخذ الميراث الاول العدم والميراث كانه الميراث الذي استراه به باخذ المولى العدم منه بالتميز الميراث الذي استراه الميراث الاول



به والمنع الذي اخذ من المنع الثاني به جبر المانع المتعدي الاول انه الصد كما تسفع الذي ماخذ الدار من فتحي محابه المرفوضي  
فانه لو استرد ادم الموضع بالحجابه ولم يحز الورث فزاد المنع في المنع ورفع الحجابه ما حرم الشئ مع ما قام على المنع في الو  
استغنى دارا بدون الحجابه وزاد في المنع فان الشئ مع ماخذ ما به بالمنع الاول دون الزيادة لتعد الضرر اي لان المنع لا  
ضرر له واما من داختار فلا يلزم ذلك الشئ بخلاف رفع الحجابه لانه مضطر فيه **م** وان قضى ماخذ الاخذ من المنع الثاني  
بالمنع الثاني للمولى لعدم مخالفه قول ثالث الا ان يكون عن جهاد لانه اعتمد لدلائله وحلله في المنع في المحمد مع الدليل  
لا العادل الا ترى انه لو قضى على الغايب بالنكاح سهران فاستقر او رجل وامرأتين عن راي تعد اصله الحكم للملك للمعد في عد  
لم يحز عدل اي ولزك ان المنع الثاني الاول غايبا فحضر المولى لعدم الثاني فكضى قاض للمولى لعدم ماخذ من المنع الثاني  
بالمنع الثاني وهو المنع الذي استقره المنع الثاني فاحظه والقاض علم شري الاول ولا يعلم لافقضاؤه فانه اذا حضر المنع  
الاول فان القاض ينقض قضاؤه وورد العدم على المنع في علم الاخرم ماخذ المنع الاول بالمنع الثاني انما ماخذ المولى  
العدم بالمنع الثاني واما لم سعد قضاؤه لان ما قضى قول ثالث لان عندنا في الاخذ بالمنع بالجل وعندنا في الاخذ للمولى  
ورد الاخر على يد ثانيا فكان القول بماخذ المولى لعدم من المنع الثاني ماخذ قولنا ما جازا عن الاجتهاد بين فلا شك كالموت  
اذا وسب من لغيره الواسي الاول اذ ادلى ماخذ الموموب بل انما فقضى القاض بذلك خرجا الواسي انما وادلى ماخذ  
من الموموب بل فان القاض ينقض القضا الاول وصوى الثاني ثم الاول مع ان انما فكذا سنا فان قل عندنا في علم الم ملك  
العدو والاستبلاء كان للمولى لعدم الاخذ فيكون القضا في المحمد فيه فيكف قال المحرر انه قول ثالث فلما عذب السافر  
ان لم الاخذ بغير شئ يكون القضا ما الاخذ بالمنع الثاني على خلافه ونسبه قوله الا ان يكون اي لا يكون قضا القاض اعتمد في ذلك  
القضا على دليل امام في الرد وعلى ذلك محمد لغيره وجوب المنع بان سافي مجلس احدهما ان استبلاء الكفار بوجوب  
الملك عندنا وعندنا في رد الثانية لرد على المنع الثاني الرد على المولى لعدم بغير شئ عندنا والمنع عندنا فالقاض اذا  
كان نافي للذنب فقد اعتمد في القضا بالرد على ما هو دليل عندنا امام واعتمد في القضا بالمنع على ما هو دليل عندنا في  
وجوب المنع فقد تحقق في حقه الدليل للقضا بالرد والمنع الى المولى لعدم فينفذ لان المحمد مع الدليل لا العادل واذا دفع  
قضاؤه في محل ساع فيه الاجتهاد ولم يكن مخالفا للنقض والاجماع فنقد الا ترى انه لو قضى على الغايب بالنكاح سهران فاستقر  
او سهران رجل وامرأتين عن اجتهاد فقد فان عندنا في محوز القضا على الغايب لا محوز سهران الفاق ولا سهران الرمال  
مع المنا في باب النكاح وعندنا محوز سهران الفاق وسهران الرجال مع المنا في باب النكاح ولا محوز القضا على المنا  
فالقاض يكون معتمدا في قضاؤه على دليل امام على حوز القضا على الغايب وعلى دليلنا على حوز سهران الفاق وسهران  
الرجال مع المنا في النكاح واصل من ذلك القاض بالملك للمعد اي المخلص من عدله محروما اذ من غنم غلة المسلمين بدار  
الحرب فانه ذكر في الزيادات الفداء اذ العزو والقيام بدار الاسلام قبل القسم غلب عليهم المشركون واخذوا القمام قبل  
ان يصلوا الى دار احب ظهر عليهم قوم من المسلمين فاستردوا القمام منهم وراي الامام لم يستبلاء الكفار قبل ان يردوا  
الحرب بوجوب الملك لهم وسمهم بغير قسمه ولا سبيل للاول من عليهم وراي ان استبلاء الكفار على موال المسلمين موجب للملك  
ومواو حقيقه قال بان لا حار شرط ودونه لا يثبت الملك وفرقان نفس الاستبلاء بسبب لا حار ليس بشرط ولو  
السافر له موال بان استبلاء الكافر على مال المسلم لسبب للملك مع سدا سدا كحا لان الامام الذي سم اذ يقول من

سواء كان سبب الملك سؤا أو غير سؤا قال بان الاضرار بالدار ليس شرط لذلك في متسام وان كان  
 الماسد رسا بعدله الدين فلاخذ للمتن الحاق العائد بالغام ضد المتاجر في داي اذ حقه عكس المتن في النفع لا العين  
 حتى كالعائد الدار غير راجع على الراس اذ حقه وهو المد قصدا كما في الحماة والدواخذ المانع اذ حقه ضد المتن غير  
 منصوص حتى كالعائد بقا بعد الاعاقه والايدياع فله الملك سقطا ديه ان ابي للرضا بالوحي ضد ما لو كان غلبا حيث بعد  
 مرد الغرم للعدم اي وان كان لرجل عند قتمه الغرم رسم رسمه بدن بعد قتمه وهو الغرم فاسر العدو فاستراه رجل  
 بالف درهم وحضر الراسن والمرتين في الاخذ للمتن في الدار من لان العهد لو كان قاما عن ماسور كان متواجا بالدار عليه  
 فكذا اذا عاود بعد الاسر اعتبارا للعائد بالغام وذلك لان الاسر ورد على يد وله في المحل حتى يغبر بسلامه على المالك قبل الاك  
 فكذا بعد ضد المتاجر فانه لو اسر العدو بعد امن بد متاجر حتى فاستراه رجل لم يحضر الماجر والمناجر كان حتى الاخذ للمالك ودر  
 المساجر وان كان الاسر ورد على يد المتاجر وله في المحل بد معتبر مقدمه على قول المالك انما اذ في داي لان هذا رواية  
 المبسوط وهو ما ذكره المتن بقوله اذ حقه اي لان قول المتاجر في المنفعة لافي العين والعدا والاخر في في العين لافي  
 المنفعة عكس المتن لان حقه في العين لافي المنفعة حتى كالحاق قول المتاجر وحول المتن في حق العلوي بالدل فانه اذا ساع الرمن  
 ما دون المتن كان المتن رسا مكاه بخلاف ما اذا بيع العين المتاجر فانه لا سعلو حقه بالدار فعلم لرسو المتن في العين  
 حيث سري له بدله بخلاف قول المتاجر قوله غير راجع حاله المتن اي حال كونه المتن غير راجع على الراسن عاودا لانه انما قبل  
 ذلك لا حيا به وما كان له في البدل عليه قصدا لانه قد تولى عليه ذلك بالاسر فريده ومن ادى شيلا لا حيا حتى نفسه لا يرجع على  
 عني كانه الجناية فانه لو حقه الرمن في بد المتن جناية وقذاه المتن او وضع بد وقذاه لا يرجع على الراسن لانه انما قبل  
 ذلك لا حيا به فقه كذا مسأله المانع فانه لو باع عبدا بالنف حاله فاسر العدو وقبل البعض بقول المتن من المسموع واخر زعم  
 استثنى منهم رجل يحمله ما كان حتى الاخر من المانع لانه كان احق به قبل الاسر فكذا بعد الحاق العائد بالغام كما قلناه في المتن  
 ما اذا اخذ وندى غصاه فالتام في الجوار ان سا تركه على المانع وان سا اخذ منه فان اخذ الاخذ رجع المانع على المسمى  
 ما قد وان كان قد لا حيا حتى نفسه في المتن وما كان له في البدل عليه المحسوس المتن مع ذلك طرح على المسمى فاجب على الزور  
 بين المانع والمتمن فقال اذ حقه اي لان جبر المانع البيع لا يستغنا. المتن غير منصوص وبابيع ضد المتن فان حقه الرمن  
 لا يستغنا. الذين منصوص والرأسن حتى كالحاق اي كالحاق قول المانع في اكسب حتى المتن في العقاب بعد الاعان والايدياع  
 المالك فان المانع اذا اعار او ادع البيع في المتن سقط حقه في اكسب والمتمن اذا اعار او ادع الرمن من الراسن حتى حقه  
 في اكسب حتى سرقه عنه المحسوس وذلك لان المتن في حق اكسب لما كان منصوصا من الرمن بوصفه كان بدنا بدله بوضع له  
 لاضروريا فلا يبطرا الاعان او الايدياع في المالك مالم يبيع في حق المحسوس لم يكن منصوصا من الرمن بوضعه لانه وضع لا زاله  
 ملك المانع وحقه عن البيع لا يبي المانع حتى حقه كان بدنا ضروريا لتبطل الى حقه فيبطل الاعان او الايدياع والفقهاء  
 في المتن لما كان موضوعا لاساب ملكه الاستغنا. وهو متعاقبا بالعنان في الشرع كان للمحسوس الرضوان عليه بكونه عقد ضمان  
 في حق المتن ولما لم يكن البيع موضوعا لاثبات ملكه المانع لم يكن البيع مضمونا على المانع عند التمسك لانه لما كان كالحاق الوكيل  
 قبل العلم بنسخ العقد لغوا القبض الذي سمي البيع مضمونا محاربا ولما لم يكن مضمونا عليه عند التحقيق لم يكن قرارا بالحق في الرضا عليه  
 كذا قول احمد في قوله مقتا ديه عن المتن سقطا ديه عن الراسن لانه عن ادر العهد الماسور لانه رضى بتوى







٤٤٨  
العالم السمرقندي وشرح الصدر السد جلاله والدين المحصي احدهما مخففة الذي زاد فيه على ما في الجامع  
العالمية في المايل الفقيه وشرحه القواعد الحانية وما بها المطول الذي بلغ في اجمع والتحقق العام المقصود  
وسماه المسمى بالمحرر وشرحه للشيخ الامام فخر الاسلام على البرزوي وشرحه للامام شمس الاله  
الشرقي وشرحه للامام قاض خان وشرحه للامام ابي فضل الكرواني وشرحه

للشيخ الامام ابي بكر زاهد الغنوي وشرحه للشيخ الخلد ابي بكر الاسي جاني وشرحه  
للشيخ الاسلام صاحب الهداية ولقد صادقت هذا الموضع

السبع والمختصر المنيع فتمت على ما كان في اجمع في الاصول ونوعاتها

والفروع وحققاتها والكتب الفقهية وما روي عليها من الموالات

والعاني الرعية وطرفها من الانكالات مع انه ضم الى

ذلك من نسخ المبسوط والزيادات وغيرها من كتب النوار

والواقعات طلائيك مضافات السبع

المنزعات ومدرصف سد الدلاء

في ذلك النظام ما لا يحصى من

محايب الكتب غريب

الاحكام شكر الله ما عيه في اعلم معالم هذه الاسلام وحملنا قاسيت في كشف مواقع الحائنة وحمل مواقع الحائنة  
سطل مدد الافكار في امانة ما تناقض عنه مطامح الانتظار ورجعة الى اقتنا جنى الثوبات من

معانف دماض

نقوامة ومدر

الى اصابه الغور

ممن الماب

نقلمه

امانة

والعلم

بالصوت

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP NO	AMCA ZADE HÜSEİN PASA
Yeni Sayı	
Eski Sayı No	194

